جمهورية العراق
وِزارة التَّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة واسط – كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة
قسمُ اللغة العربيَّة

رُدودُ النُّقَّادِ المُحدثينَ على إبراهيم اليازجيِّ (ت ١٩٠٦م)

أُطروحة تقدَّم بها الطَّالب

مُرتَضى حَمدان عاجِب المالكيُّ

إلى مجلس كليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة – جامعة واسط، وهي جزءٌ من متطلبات نَيْل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربيَّة وآدابها – لغة

بإشراف الأستاذ الدكتور

مجيد خير الله راهي الزاملي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العظيمُ

(سورة النحل، آية: ١٠٣)

الإهــداء

إليك يا حبيبي رسول الله (ص)

أهدي جهدي هذا

مرتضى

شكرٌ وعِرفان

إيمانًا مِنِّي بأنَّ ما وصلت إليه لم يكن من نفسي وحدها، أو من دون مدِّ يد العون ممَّن لهم فضل عليَّ؛ فحقَّ عليَّ شكرهم اعترافًا بجميل معروفهم.

فـ لله الشكر أوَّلًا وآخرًا على عظيم نعمته، وجليل فضله فيما وصلت إليه، وما أنا فيه.

ولأستاذي ومـوجِّهي الأستاذ الدكتور مجيد خير الله الزامليّ المُشرف على الأطروحة جزيل الشكر، وكثير العرفان؛ لما أسداه إليَّ من نصائح أعدّها هدايا قيِّمة، أثرت بحثي، وقوَّمت ما فيه من ثغرات وهنات؛ إذ لم يبخل عليَّ يومًا بنصيحة، ولم يتأخَّر في تحقيقِ طلبٍ، فقد فتح إليَّ قلبه قبل بابه، ولم يتأخَّر عن سؤالي جوابه.

وأتقدَّم بجزيل الشكر لأساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في جميع مراحل دراستي؛ إذ كانوا سندي وعزوتي في رحلتي.

وممَّن يحقُّ عليَّ شُكرهم الأستاذ عبد الحسين حلو، مدير قسم التصوير في دار الكتب والمخطوطات العراقيَّة، وموظَّفي مكتبة قسم اللغة العربيَّة في كُليَّتي.

ولأسرتي جزيل الشكر وعظيم الامتنان، فقد تحمَّلوا معي جميع ما عانيته، وشاركوني حلاوة البحث، ومتعة الصبر عليه، فجزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

ولكلِّ من أسداني نصيحة، أو مدَّ إليَّ يد العون والمساعدة، أو شجَّعني وربَّت على كتفي، أشكرهم على عظيم إحسانهم، وأسأل الله لهم التوفيق والسداد.

مرتضى المالكيّ

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها نشهد أنّنا اطّلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ **(رُدُود النُّقّاد المحدثين على إبراهيم اليازجيّ تـ١٩٠٦م)** التي قدّمها الطالب: **(مرتضى حمدان عاجب المالكيّ)**، وقد ناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربيّة وآدابها، بتقدير (ممتاز).

الإمضاء:

الاسم: أ. د. جبّار اهليّل زغير

رئيسًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. جاسم فرتّح دايخ

عضوًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. حيدر جاسم جابر

عضوًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

الاسم: أ. د أسامة مُحمّد سليم

عضوًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. وسام جمعة لفتة

عضوًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

الإمضاء:

الاسم: أ. د. مجيد خير الله راهي

عضوًا ومشرفًا

التاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢م

صدّقها مجلس كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط

الإمضاء:

أ. د. محمود حمود عراك

عميد كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة

التاريخ: / /٢٠٢٢م

إقرار المشرف

أشهدُ أنّ أطروحة طالب الدكتوراه: (**مرتضى حمدان عاجب المالكيّ**)، **الموسومة بـ(ردود النُقّاد المُحدثين على إبراهيم اليازجيّ تـ١٩٠٦م)** أُعدّت **بإشرافي في** قسم اللغة العربيّة – كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة- جامعة واسط، **وقد استوفت** خطّتها استيفاءً تامّاً يؤهّلُها للمناقشة .

الإمضاء :

الاسم : أ. د مجيد خير الله راهي الزامليّ

المشرف على الأطروحة

التاريخ : ٢٧/ ٦/ ٢٠٢٢

بناءً على التوصيات المتوفّرة ، أرشّح هذه الأطروحة للمناقشة

الإمضاء :

الاسم : أ. د جاسم حسين سلطان الخالديّ

رئيس قسم اللغة العربيّة

التاريخ : ٢٩/ ٦/ ٢٠٢٢

المحتويات

الموضوع	الصفحة	
الآية الكريمة	أ	
الإهداء	ب	
شكرٌ وعرفان	ت	
إقرار المشرف على الأطروحة	ث	
إقرار لجنة المناقشة	ج	
قائمة المحتويات	ح	
المقدّمة	١	٤
الفصل الأوّل: اتّجاهات النقد اللغوي عند اليازجيّ	**٦**	**٤٦**
الاتِّجاه الأوَّل: نقد لغة العرب القدماء وتصحيحها	١١	١٧
الاتِّجاه الثاني: نقد لغة المولّدين وتصحيحها	١٧	٢٢
الاتِّجاه الثالث: نقد لغة العلماء وتصحيحها	٢٢	٢٤
الاتِّجاه الرابع: نقد لغته، ولغة والده وتصحيحها	٢٤	٢٨
الاتِّجاه الخامس: نقد الكتب والمؤلَّفات وتصحيحها	٢٨	٣٨
الاتِّجاه السادس: نقد لغة الاستعمال الحديث وتصحيحها	٣٨	٤٠
الاتِّجاه السابع: المساجلات اللغويَّة	٤٠	٤٦
الفصل الثاني: مناهج النُقَّاد وطرائقهم في الردِّ على اليازجيِّ	**٤٨**	**١٠١**
المبحث الأوَّل: الغرض من تآليفهم وأهدافها	٤٨	٦٤
المبحث الثاني: مناهج النقاد وأساليبهم في الردّ	٦٥	٧٤
المبحث الثالث: أدواتهم في الردّ	٧٥	١٠١
الفصل الثالث: ردودهم في المستوى الصرفيِّ	**١٠٣**	**٢٠٢**
المبحث الأوَّل: تصريف الأفعال	١٠٥	١٢٤
المبحث الثاني: جمع التكسير	١٢٥	١٤٢

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث	١٤٣	١٥٨
المبحث الرابع: أبنية المصادر	١٥٩	١٧٣
المبحث الخامس: أبنية المشتقَّات	١٧٤	٢٠٢
الفصل الرابع: ردودهم في المستوى النحويِّ	**٢٠٣**	**٢٧٢**
المبحث الأوَّل: التقديم والتأخير	٢٠٦	٢١٤
المبحث الثاني: الزيادة في التركيب	٢١٥	٢٣٥
المبحث الثالث: الحذف من التركيب	٢٣٦	٢٤٩
المبحث الرابع: إحلال حرف أو لفظ محلّ آخر في التركيب	٢٥٠	٢٦١
المبحث الخامس: استعمال أدواتٍ أو ألفاظٍ في غير ما وُضِعت له	٢٦٢	٢٧٢
الفصل الخامس: ردودهم في المستوى الدلاليِّ	**٢٧٣**	**٣٤٨**
المبحث الأوَّل: تعميم الدلالة (توسيع المعنى)	٢٧٦	٣٠٦
المبحث الثاني: انتقال الدلالة	٣٠٧	٣٢٥
المبحث الثالث: قضايا دلاليَّة متفرّقة	٣٢٦	٣٤٨
أولًا: تخصيص الدلالة (تضييق المعنى)	٣٢٦	٣٣١
ثانيًا: قلب المعنى (عكس الدلالة)	٣٣١	٣٣٨
ثالثًا: المتقابلات اللغويَّة	٣٣٨	٣٤٨
الفصل السادس: جهود اليازجيّ ومعارضيه في الميزان	٣٥٠	٤٠١
المبحث الأوَّل: تأثُّر اليازجيّ وتأثيره	٣٥١	٣٦٩
المبحث الثاني: عباراتهم بين التسمُّح والتزمُّت	٣٧٠	٣٧٨
المبحث الثالث: المواضع التي توهَّموا في تخطئتها	٣٧٩	٣٩٢
المبحث الرابع: تقويم الأدلَّة	٣٩٣	٤٠١
الخاتمة ونتائج البحث	٤٠٢	٤٠٤
روافد البحث	٤٠٥	٤٣٥
الملخص باللغة الإنجليزية	B	
صفحة العنوان باللغة الإنجليزية	A	

بِسْـــــــمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْـــــــمِ

المقدِّمة

بسم الله مالك الأسماء، ومُنزِل الغيث من السماء، الملك الذي لا يُدانيه في مُلكه أحدٌ، ولا يُقارِبه في عليائه فردٌ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وخير من نطق بالضاد، النبيّ العربيّ، المرسل بالهدي، مُحمَّدٍ وعلى آل بيته المنتجبين الأخيار.

وبعد:

فليس ثمَّة شكّ في أنَّ العربيَّة خير اللغات، والناطقين بها أهلُ بلاغة وبيانٍ. لا تُدانيها لغة فيما ميَّزها الله به من السحر الحلال؛ فكانت مُستودع كتابه، ولغة خاتم أنبيائه، وخيرة أوليائه في الأرض.

وقد قطعت العربية مع أهلها أشواطًا من الزمن، فواكبت تبدُّل الأحوال، وتغيُّر الأوضاع، وأثبتت قدرتها على الإحاطة بما يعتورها من التغيُّرات، مُستندة إلى ما وهبها الله سبحانه من أدوات النموِّ والتوليد، وكان المهتمُّون بها أحد رجلين: متشدِّد ينشد الأفصح من الكلام، ويرى أنَّ ما قالته العرب قبل اتِّساع الدولة الإسلاميَّة، وفشوِّ اللحن هو الصواب الذي لا صواب غيره. ومُتسمِّح يرى أنَّ اللغة لها القدرة على الإحاطة بالجديد، وتوليد ألفاظٍ من رحمها لتفي بحاجات أهلها، والناطقين بها، منطلِقًا ممَّا كان يفعله العرب القدماء حين تكون بهم حاجة إلى الجديد. وبينهما من توسَّع في قبول الألفاظ بشرطها وشروطها، فلم يخرج عن سنن العرب في كلامها، واللغة في روحها.

ومن صُلب ذلك خرجت حركة النقد اللغويّ قديمًا وحديثًا؛ فقد جُوبِهت كثيرٌ من الألفاظ والاستعمالات المُستحدثة بالرفض والمعارضة، كما أنَّها وجدت من يُدافع عنها، ويُقرُّ صحَّتها، ويُجادِل فيها، ويجد لها عُذرًا لغويًّا مقبولًا.

وفي وقتٍ مُبكِّرٍ من العصر الحديث، سطع نجمُ عالمٍ لغويٍ مشهور، ومُدقِّقٍ لغويٍّ حريصٍ، هو الشيخ إبراهيم بن ناصيف اليازجيّ، الشاعر المعروف، فتنبَّه إلى ما يقع فيه كُتَّابُ عصره من الزيغ والشطط، وما وقع فيه السابقون من مخالفة القواعد اللغويَّة، فنذر سِنيّ عمره

لبيان ذلك، والتصدِّي له. غير أنَّه لقي مُعارضة شديدة من لغويين وكُتَّاب، مُعاصرين له، أو جاؤوا بعده؛ نتجت عنها حركة لغويَّة كبيرة حفلت بها جرائد العصر، ومصنَّفات اللغة.

ومن هذا المُنطَلَق حبَّب إليَّ أستاذي الدكتور مجيد خير الله الزاملي دراسة هذه الموضوع فجاءت الدراسة موسومة بـ (ردود النُّقَّاد المحدثين على إبراهيم اليازجيّ تـ ١٩٠٦م) ولم نُحدِّد المُراد بـ (النُّقَّاد)؛ لأنَّهم ليسوا من فئة واحدة فمنهم لغويون، وأدباء، كما أنَّ منهم من لم يتخصص باللغة العربية، وإنَّما نعتناهم بالنُّقَّاد لأنَّهم كتبوا في النقد ومارسوه.

وتهدف الدراسةُ إلى عرض ما قدَّمه الشيخ اليازجيّ، ومن وافقه في منهجه أو مسائله، وما تسلَّح به الرادُّون عليه والمخالفون له، ثُمَّ ترجيح ما عنَّ لي صوابه، وتأكَّدت لي صحَّته. ولم أقتصر في استدلالي على ما ورد عن العرب الأقحاح؛ فتوسَّعت في الأخذ عن مشاهير المولّدين، وعِلية القوم من الكُتَّاب والأدباء إيمانًا منِّي بأنَّهم أقرب إلى روح اللغة وأبعد عن الخطأ. ولكنِّي جعلت ذلك ساندًا لأحكامي، ولم أؤسِّس عليه حُكمًا قطعيًّا؛ إذ إنَّ أغلب المسائل يكون الترجيح فيها محكومًا بورود الاستعمال عن العرب القدماء أو عدمه. وفي ذلك قرب من منهج اليازجيّ الرافض لأغلب استعمالات المولّدين تارة، وبعد عنه فيما تحتِّم الضرورة إقراره تلبية للحاجة فيما لا يُوقِع في اللبس، أو يكون له مُرادِفًا مُستعملًا.

واعتمدت في جمع الردود وتوثيقها على بعض المؤلَفات التي كُتِبت لهذا الغرض، أو وردت فيها الردود عرضًا، وكذلك المقالات المنشورة في الجرائد، وكان عددها كبيرًا؛ لأنَّ اليازجيّ قد استهدفها في تخطيئاته، فضلًا عن كونها البوابة الرئيسة لنشر النتاجات اللغوية في ذلك الوقت.

وقد حاولت وأنا أدير ذلك كلَّه الابتعاد عن تنميق العبارات، وزخرفة الكلام، فسعيت لأن يكون منهجي واضحًا، ولغتي سلسة، لا تعقيد فيها ولا إغراب؛ وهذا لا يعني الميل إلى استعمال الألفاظ الركيكة، أو أو الأسلوب البسيط، وإنَّما تلبية لمتطلَّبات المنهج العلمي في دراسة اللغة. كما أنِّي ابتغيت الإيجاز في كثيرٍ من المسائل فلم أذكُر ما أشبِع بحثًا، ولم أورِد كُلَّ ما يتعلَّق بأبوابها؛ خشية الإطالة بما لا مُسوِّغ له. أمَّا ترتيب المسائل فقد كان على ما ذكره اليازجي نفسه بحسب الأسبقية.

ولم تَسِر الدراسة على منهجٍ واحدٍ؛ فقد كان ذكر آراء النُّقَّاد وأدلَّتهم وصفيًّا بحتًا، ولكنَّني كُنت أجنح في نهاية الأمر إلى ممارسة المقابلة بينها، ومن ثُمَّ تقويمها واختيار أحسنها،

وأكثرها قبولًا. إيمانًا منِّي بأنَّ الدراسة النقديَّة قامت على المعيارية في أحكامها، وهذا ما لا ينبغي استمراره كُليًّا لما فيه من تحجير للغة، وإيقافٍ لمسيرتها.

ولِسعة الموضوع، وكثرة مسائله فقد جعلته في ستَّة فصولٍ، تناولت في الفصل الأوَّل منها اتِّجاهات النقد اللغوي عند اليازجيّ، مثل نقده لغة العرب القدماء، والمولدين، ولغة الاستعمال الحديث، ونقد الكُتب والمُؤلَّفات وتصحيحها وغير ذلك.

وعرضت في الفصل الثاني لأغراض النُّقَّاد من تآليفهم وأهدافها، ومناهجهم، وأساليبهم، وأدلَّتهم التي ردُّوا بها على اليازجيّ.

وكان الفصل الثالث منها مُختصًّا بدراسة ردودهم في المستوى الصرفي، إذ تناولت فيه ما يتعلَّق بتصريف الأفعال في بنيتها، وما جُمِع من الأسماء على غير بابه من جموع التكسير، ثُمَّ التذكير والتأنيث فعرضنا فيه لما يُذكِّرونه وهو مؤنَّثٌ، أو ما يُؤنِّثونه وهو مُذكَّرٌ، وكذلك ما يتعلَّق بأبنية المصادر وأوزانها، ثُمَّ المُشتقَّات.

وفي الفصل الرابع عرضت لبعض أبواب النحو ممَّا رُدَّ فيه عليه؛ فكان المبحث الأوَّل منه للتقديم والتأخير، والثاني للزيادة في التركيب مُقسَّمًا على قسمين: زيادة لفظٍ، وزيادة حرفٍ، ثُمَّ الحذف من التركيب أو إنقاص حرفٍ منه من باب التعدية واللزوم، ثُمَّ التبادل وإحلال حرفٍ أو لفظٍ محلّ آخر في تركيب الكلام، وآخره حديثٌ عن استعمال أدواتٍ أو ألفاظٍ في غير ما وُضِعت له تجاوزًا على الاختصاص.

وعرضت في الفصل الخامس لأبواب الدلالة وما يتعلَّق بعلم المعاني، فكان في ثلاثة مباحثَ، اهتمَّ المبحث الأوَّل بالحديث عن توسيع المعنى أو تعميم الدلالة، والثاني بانتقال دلالة الألفاظ بين بعضها، ثُمَّ مبحث ضمَّ مسائل مُتفرِّقة لم تنهض مباحث مُستقلَّة ولا يحسن إهمالها، فكان منها تضييق المعنى أو تخصيص الدلالة، وقلب المعنى أو عكس الدلالة، وأخيرًا ما تقابلت دلالته فكان من المُتقابلات اللغويَّة.

أمَّا الفصل السادس فكان دراسة تقويميَّة، وإحصائيَّة لجهود اليازجيّ ومعارضيه، ضمَّت حديثًا عن تأثُّر اليازجيّ وتأثيره، ووصفًا لعباراته ومعارضيه من حيث التزمُّت والتسمُّح، وما وقعوا فيه من الوهم أو الخطأ، ثُمَّ دراسة تقويميَّة لأدلتهم من حيث القوَّة والضعف، والابتكار والنقل.

ووقفت الدراسة على لمحاتٍ بحثيَّة تناولت جهود الشيخ إبراهيم اليازجيّ النقديَّة واللغويَّة غير أنَّها لم تكن ممَّا نحن فيه، منها كتاب (الشيخ إبراهيم اليازجيّ) لعيسى ميخائيل سابا، الذي ألَّفه سنة (١٩٠٦م) أي في سنة رحيله، وقد تحدَّث فيه عن الحركة السياسية، والاجتماعيَّة، والفكرية في زمن اليازجيّ، ثُمَّ عن حياته، وأخلاقه، وصفاته، ووصفٍ لآثاره ونقده، ومنتخبات من شعره. وكتاب (تاريخ المشايخ اليازجيّين وأصهارهم) للمؤلِّف عيسى اسكندر المعلوف، سنة (١٩٤٥م) وكان تعريفًا بالأسرة اليازجيّة بمجملها. و (إبراهيم اليازجيّ ومجلَّة الضياء) وهي رسالة ماجستير من إعداد توفيق فوزي الجراح، عن الجامعة الأمريكية في بيروت سنة (١٩٧٦م)، وهي دراسة سطحيَّة لجهوده لم يتوفَّر لها كثيرٌ من المصادر، ولم تُحِط بجميع ما قدَّمه. ودراسة (جهود اليازجيّين ناصيف وإبراهيم في الدراسات اللغويَّة) وهي رسالة دكتوراه في جامعة بغداد سنة (٢٠٠٩م) للباحثة كرامة هاشم علوان، تحدَّثت في جزءٍ منها عن جهود اليازجيّ إبراهيم اللغويَّة والنقديَّة، ولم تتعمَّق في ذلك كثيرًا؛ فكانت تذكر عنوانات المسائل على سبيل الاستشهاد في كثيرٍ من الأحيان، ولم تُعِر أهميَّة لمواقف النُقَّاد منها، إلَّا في ستِّ صفحاتٍ ذكرت فيها بعض المؤلَّفات اللغويَّة التي كُتِبت في الردِّ عليه دونما تفصيل.

وسعيت جاهدًا للإحاطة بجميع ما كُتِب في الردِّ على إبراهيم اليازجيّ من كُتُبٍ أو مقالات، مع صعوبة ذلك إذ إنَّها كانت متفرِّقة بين طيات الصحف القديمة، وفي أعدادها الكثيرة، كما أنَّني وُفِّقت – بحمد الله بعد جُهدٍ وعناء– للحصول على مخطوطة كتاب (النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ) للأب أنستاس الكرملي، وهي النُسخة اليتيمة التي تركها المؤلِّف. ولم أصل إلى مقالات المعلم (قسطاكي أفندي الحمصي) التي دافع فيها عن اليازجيّ أمام محمد سليم الجندي فنقلت ذلك عن الجندي نفسه ممَّا ذكره عنه بحرفه.

وفي الختام أكرِر دعواي للخالق بصدق الكلام، أن يُصلِّي على نبيِّه سيِّد الأنام، شاكرًا أستاذي وشيخي الدكتور مجيد خير الله الزاملي؛ إذ كان لي أخًا وأستاذًا، فلم أحظَ منه إلَّا بواسع المقام، ولم أسمع منه إلَّا طيِّب الكلام. نالتني عنايته، وغمرتني محبَّته، وشملني حرصه، ففتح لي باب مكتبته، أسأل الله أن يرفع من منزلته، ويُديم عليه نعمته.

الباحث

الفصل الأوَّل

اتِّجاهات النقد اللغويّ عند اليازجيّ

الاتّجاه الأوَّل : نقد لغة العرب القدماء وتصحيحها

الاتّجاه الثَّاني : نقد لغة المُولّدين وتصحيحها

الاتّجاه الثَّالث : نقد لغة العلماء وتصحيحها

الاتّجاه الرَّابع : نقد لغته ولغة والده وتصحيحها

الاتّجاه الخامس : نقد الكتب والمؤلفات وتصحيحها

الاتّجاه السادس : نقد لغة الاستعمال الحديث وتصحيحها

الاتّجاه السَّابع : المساجلات اللغوية

تنبَّه علماء اللغة الأوائل إلى ظاهرة اللحن الذي فشا على ألسنة العامَّة، في وقت مبكرٍ من تاريخ نشأة الدراسة اللغوية العربية، ولا يُراد باللَّحن هنا ما يُعرف بالعادات الكلاميَّة أو ما أُطلِق عليه باللهجات العربية؛ وإنَّما الكلام هنا مصروف إلى العدول عن المستوى الصَّوابي للغة[1].

وقد دأب اللغويون التأليف في مضمار التَّصحيح اللغوي إلى جانب تأليفهم في التَّقعيد والتَّوثيق؛ إذ دفع ظهور اللحن النقَّادَ واللغويين إلى مواجهته، فسار كلٌّ منهم في الاتجاه الذي يرى فيه تحقيقاً لمبدأ حماية اللغة، وتنقيتها، فمنهم من عني بتأليف المصنَّفات اللغويَّة؛ لتوثيق مفردات اللغة ومعانيها، أو تمكين الناطقين والمنشئين من التقيّد بالعرف اللغوي الصحيح، ومنهم من اتَّجه إلى التأليف في نقد الاستعمالات الغريبة؛ فتصدَّى للَّحن بعد ظهوره، مركِّزاً جهده على ما أخطأت فيه العامَّة أو الخاصَّة، ومنهم من اتَّجه الاتجاهين معاً. وكانت أغلب جهودهم منصبَّة على نقد النتاجات الأدبيَّة؛ لأنَّ الوهم فيها أسرع انتشاراً بين العامَّة.

ومعلومٌ أنَّ حركة التصحيح اللغوي في بداية ظهورها نشأت لإصلاح لغة العامَّة، وبدأ ذلك الكسائيّ (تـ ١٨٩هـ) في كتابه (ما تلحن فيه العوام)، ثُمَّ انتقلت عدوى اللَّحن إلى الخواص، ولم يسلم منها حتَّى المؤلفون والأدباء؛ فاتَّجه المؤلفون إلى نقد لغتهم أيضاً[2].

لقد رافقت حركة التصحيح اللغوي ما تعرَّضت له العربية من تطوّر وتغيّر؛ والغرض من ذلك تنزيه لغة الأدب، والاستعمال اليومي ممَّا يظهر عليها من أوهام وسقطات؛ بسبب كثرة ما وقع فيهما من خروج عن السمت المعهود عن العرب في كلامها؛ ولذا فقد سار النقَّاد العرب في اتجاهين: **الأوَّل**، سلك سبيل التشدد، وضيَّق على الأدباء والمنشئين، وقد مثَّل هذا الاتجاه الأصمعيّ (تـ ٢١٦هـ) ، وابن قتيبة (تـ ٢٧٦هـ)، والآمديّ (تـ ٣٧٠هـ)، وابن فارس(تـ ٣٩٥هـ)، وغيرهم . **والثَّاني**، سلك سبيل التسمّح فلم يعد يطالب باستعمال الأفصح بقدر عنايته بترفّع

---

(١) يُنظَر : التصحيح اللغوي وكتب لحن العوام، إبراهيم السامرائي، بحث منشور في مجلّة عالم الكتب، المجلد العاشر لسنة ١٩٨٩ : ١٣

(٢) يُنظَر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حمادي : ١٥٧ .

الأديب والمنشئ عن العامّي المبتذل؛ فكانوا يؤمنون بتوسيع القياس في اللغة، وقبول ما استجدَّ فيها من الصيغ والاستعمالات غير المخالفة ومن هؤلاء الفارسي، وابن جني، والجرجاني[١].

وبقي هذا النَّهج ملازماً اللغة قروناً عدَّة؛ فكان هناك من تشدَّد كالحريريّ(تـ٥١٦هـ) الذي سلك هذا السَّبيل مقتدياً بالسَّابقين في عدم الاعتراف بما جدَّ من الصيغ والاستعمالات المخالفة، وهناك من تسمَّح وعاب على هؤلاء تشددهم، واحتضانهم مذاهب المتعصبين للقديم[٢] . واستمرَّ الحال إلى وقتنا الحاضر .

وقد درج النقَّاد العرب المحدثون على متابعة الطريق التي سلكها النقَّاد القدماء، وحذوا حذوهم في العمل على تنقية اللغة مما يشوبها، وتنزيهها من مظاهر الزلل في أبنيتها وتراكيبها ومعانيها، ولم يختلفوا عنهم إلا في طبيعة النصوص المُنتَقَدة .

وكان الشيخ إبراهيم اليازجيّ مِن أكثر المتصدِّين لزيغ الأقلام، وتبدل الألسنة في هذا العصر، وخروجها عما عُهِد عن العرب؛ فسلك طريق التشدُّد في قبول اللغة فشمل نقده العرب القدماء؛ ولذا وُصِفَ بأنَّه كان شديد الوطأة فيما يعرِض من انتقاد الأغلاط اللغوية، باتجاهاتها ومستوياتها المختلفة، وكان يرى أنَّ الغلط في النحو أبعد منالاً؛ لأن النحو له أقيسة يسير عليها، وأنَّ الغلط في اللغة أقرب إلى الشيوع والاستدراج، وهو أكثر قبحاً من غيره؛ لاعتماده على النَّقل والرواية؛ وهما أسرع تفشِّياً، وأقرب إلى الوهم، والأغرب من ذلك _برأيه_ تناوُلُ متقدمي الكتَّاب، والراسخين في اللغة هذه الأخطاء بالنَّقل والتَّقليد دون رويَّة [٣] .

ونتيجة للنهج الذي سار عليه اليازجيّ في تصويباته؛ فقد طال وقوفه أمام النقَّاد، وشدد بعضهم النكير في الرَّد عليه. ولذا قال عنه الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاوي بأنَّه " يجازف حيناً في كثيرٍ من أقواله، فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظرٍ"[٤] . ووصفه الدكتور نعمة رحيم العزَّاوي

---

(١) يُنظَر : النقد اللغوي عند العرب ، نعمة رحيم العزاوي: ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه: ٧٧ – ٨٠ .

(٣) يُنظَر : لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجي : ٢٩، ٣٠ .

(٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلاوي : ٧.

بأنَّه "كان زميتًا متشددًا، يؤثر الأفصح ويُنقِّر عنه، ويحكم بالخطأ على ما سواه، فتعرَّض بسبب ذلك لنقد معاصريه الذين أجازوا الكثير مما منعه ووصمه باللحن أو الخطأ"[1] .

وفتحت جهود اليازجيّ النقديَّة الباب لظهور حركة لغوية تصحيحية واسعة، حفلت بها الصحف والمجلات في ذلك الوقت، وأُلِّفت فيها الكتب، وكان نصيبه منها كبيراً، وحديث النقاد في منهجه المتشدِّد وتصويباته الكثيرة لا يخلوا منهما كتابٌ أو مقالة نقديَّة .

ولا يُنكَر ما للتشدد من مساوئ على اللغة فهو يعمل على تحجيرها، ويمنعها من أن تواكب تطوُّر الحياة، وتغيُّر أساليب الناس، وتبدُّل عاداتهم؛ ولأنَّ اللغة مرآة المجتمع كان على النقَّاد أن لا يمنعوها من أن تعمل على تلبية حاجاتهم، وإلَّا ماتت واندثرت بموت أصحابها، شريطة أن يخضع هذا الجديد لقواعدها وأقيستها، ويلائم روحها .

ولكن ما حقيقة تشدد اليازجيّ ؟ وما الأسباب التي دفعته إلى ذلك ؟

إنَّ الشيخ اليازجيّ بما عُرِفَ عنه من نبوغ في اللغة، ومعرفة بأسرارها، وسبرٍ لأغوارها؛ كان يريد لهذه اللغة أن تكون نقيَّة مما يشوبها من الألفاظ والأساليب الغريبة التي طرأت عليها بفعل الاجتهاد في الوضع والتعريب؛ فكان يعمل على أن يُعيد لها بهجتها الأولى، ويُحيي الآمال في عودتها إلى قديم رونقها، ويردّ الكتَّاب إلى طريق الصواب، ويمنعهم من أن يعدلوا إلى أسلوبٍ، أو يبتكروا معنًى له مرادفٌ في العربية يؤدي مؤداه، ويوصل للقارئ مبتغاه[2]؛ ولذا نجد كثيرًا من تصويباته قد تكررت عند من جاء بعده؛ فذكرها أسعد خليل داغر، وكمال إبراهيم، وإبراهيم المنذر، ومصطفى جواد وغيرهم ممن نهج نهجه .

وأشار اليازجيّ إلى بعض الأسباب التي دفعته إلى سلوك هذا السبيل، ومنها التمدُّن الغربي المفاجئ الذي انتقل على إثره حال الأمَّة دفعة واحدة؛ فوجدت نفسها أمام كمٍّ كبيرٍ من أدوات التَّرف والزِّينة، وأسماء أعجمية لأنواعٍ من الفرش والملابس، ومصطلحات العلوم والصناعات وغير ذلك، مما يتطلب أن يتصدى له من يملك زمام اللغة فيقرَّ جديدهُ، ويردَّ إلى العربية ما له مرادف فيها[3] . يُضاف إلى ذلك سببٌ آخر دفع النقاد إلى انتهاج طريق التشدد

---

(1) النقد اللغوي بين التحرر والجمود، نعمة رحيم العزاوي : ٣٧ .

(2) يُنظَر : لغة الجرائد : ٢٨ .

(3) يُنظَر: التعريب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ١٥/٤٤٩- ٤٥٠ .

وهو ما تعرَّضت له العربية في العصور المتأخرة، وعصر السلاطين الأتراك في العهد العثماني الأخير وقبل أن تُعطى فسحة من الحرية لإنشاء الصحف؛ إذ انزوت العربية في المساجد والحلقات الدينية[١]، وكذلك استعمال الترك ألفاظ العربية، واختلاطها باللسان العثماني، ومن ثم استعمال العرب لها بلكنتها التركية الغريبة[٢]؛ فكان التشدد ردَّ فعلٍ طبيعي بدافع الخوف والغيرة على العربية، فإنَ اليازجيّ عُرِف عنه معتزّاً بعروبته .

ولمَّا كان اليازجيّ يُخطِّئ الكُتَّاب والشّعراء والمنشئين؛ فإنَّه يدرك خطر الصحافة والتأليف، وأثرهما في نشر الألفاظ، وتحديد مستوى استعمالها وشهرتها، فقد قال واصفاً خطرها في نشر الخطأ وترويجه: "وإنَّما خصصناها بالذكر لأنَّها أعمُّ تلك الكتابات انتشاراً، وأكثرها على الألسنة تكراراً حتَّى تجد ألفاظها وأساليبها قد انتقشت في أذهان القرَّاء وأصبحت لغتها هي لغة جمهور الكتَّاب من أي طبقة كانوا، وفي أي معنى كتبوا" [٣]، ولذا ينبغي أن لا ننظر إلى الخطأ بمعزل عن صاحبه، بل ننظر إلى مصدره أيضاً؛ لأنَّه يعظم بعظمة صاحبه، ولذا قيل "زلَّة العالم مضروب بها الطبل" كناية عن سرعة انتشارها وذيوعها بين الناس .

ومع ما ذكرنا لليازجي من تشدد؛ فإننا نراه في مواقف كثيرة يُقرُّ بالتطور اللغوي، وما يواجه الكتَّاب من حاجة إلى ألفاظٍ تفي بمتطلبات العصر، فقد قال واصفاً ما يطرأ على اللغة من تغيير : "ولا يُنكَر أنَّ اللغة لا تثبُت على حالٍ واحد فهي أبداً عُرضةٌ للتغيُّر تارة، والزِّيادة أو النَّقص أخرى تبعاً لأحوال أهلها وتنقلهم في الأطوار ... فمثل اللغة في ذلك مثل الإنسان يشبُ ويهرمُ ولا يشعر من نفسه بتبدل في بنيته ولا قواه"[٤]. ولكنَّه في المحصلة، وعلى الجانب الإجرائي لم يخضع لذلك.

وأقرَّ اليازجيّ بأنَّ اللغة في عصره قصرت عن أن تفي بمتطلبات العصر، في جوانب عديدة، وأصبح الكاتب يواجه الكثير من المصاعب في اختيار الألفاظ التي تؤدي المعاني

---

(١) يُنظَر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم :٢/٢٧٣ – ٢٧٨، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة، د. علي جاسم سلمان : ٢٠ .

(٢) يُنظَر: دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة، معروف الرصافي : ٧ .

(٣) لغة الجرائد : ٧٨ ، طبعة مطر.

(٤) التَّعريب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ١٥/٤٤٩ .

الجديدة [1]، وهكذا "أصبح الكاتب منها مضطرًّا إلى وضع مئات بل آلاف من الأسماء التي لا يجد لها رديفًا في لسانه ولا في وسعه نقل تلك الألفاظ بصورتها إلى لغته لشدَّة التباين ... ولا يخفى ما في مزاولة هذا العمل الطويل من الصعوبة وبُعد المنال؛ إذ لا يُتَصَوَّر من كل كاتبٍ أن يكون محيطًا بألفاظ اللغة عالماً بأوضاعها واشتقاقاتها"[2]. ولذلك وضع اليازجيّ شروطًا خمسة لمن يتصدَّى للنقد: **أولها**، أن يكون المُنتقِدُ خبيرًا بما يتناوله، وعلى بصرٍ بحسناته وعيوبه؛ لكي يتجنَّب الخلط بين الجيِّد والسيّئ، يتمكن من إقامة البرهان في حكمه. **وثانيها**، أن يتَّسمُ بالإنصاف فلا يغمط حقًّا لأحد، أو يُخفي إساءة، متَّبعاً في ذلك هواه. **وثالثها**، أن لا يغالي في مدح حسنةٍ ،أو يبالغ في الإطراء أو القدح والازدراء؛ فتسقط الفائدة المرجوَّة من نقده. **ورابعها**، أن لا يخلط بين العلم والظَّن في حكمه؛ بل يجعل التثبّت نصب عينيه. **وخامسها**، أن لا يخلط بين الكلام المُنتَقَد وقائله متأثراً بالدوافع الشخصية من مودَّة أو موجدة؛ فيحول ذلك دون إدراك البصيرة فيصبح الانتقاد تعصباً، أو تعنُّتًا وذلك من أعظم عيوب النَّقد، وأكثرها ضررًا بالعلم[3] .

ولما يملكه اليازجيّ من سعة اطلاعٍ على ما تركه العرب من إرثٍ لغوي، ودراية كبيرة بقواعد اللغة وقوانينها، وإحاطة واسعة بأسرارها، وما عُرِف عنه من حرصٍ على العربية؛ اتجه اتجاهات عِدَّة في مضمار التَّصويب اللغوي، وانماز بذلك عن غيره من النُّقاد فالمفتِّش في كتب النقد اللغوي عند القدماء يجِدُ أنَّ كثيرًا منها اتَّجهت اتجاهاً واحداً ككتب لحن العوام ومنها (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، و(ما يلحن فيه العامَّة) للفرَّاء (تـ ٢٠٧هـ)، و(ما يلحن فيه العامة) للأصمعي، و(لحن العامَّة) للسجستاني (تـ ٢٥٥هـ) وغير ذلك، وكتب لحن الخاصَّة ككتاب (لحن الخاصَّة) لأبي هلال العسكري (تـ ٣٥٠هـ)، و(درَّة الغواص في أوهام الخواص) للحريري، و(عقد الخلاص في أوهام الخواص) لابن الحنبلي (٩٧١هـ). وكذلك مؤلفات النَّقد اللغوي الحديثة فقد اتجهت اتجاهاً واحداً وهو نقد لغة الاستعمال اليومي الحديث أو ما يدور على ألسنة الكتَّاب والإذاعيين نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتَّاب) لأحمد أبي الخضر منسي، و(تذكرة الكاتب) لأسعد خليل داغر، و(أخطاؤنا في الصحف

---

(1) يُنظَر التَّعريب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٤٤٩/١٥ .

(2) المصدر نفسه، ٤٥٠/١٥ .

(3) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٢٤٤/٨- ٢٤٦ .

والـدواوين، ومُعجـم أخطـاء الكتـاب) لصـلاح الـدين الـزَّعبلاوي، و(قـل ولا تقـل) لمصـطفى جـواد، و(مُعجـم الأخطـاء الشـائعة، ومُعجـم الأغـلاط المعاصـرة) لمحمـد العـدناني، وغيرهـا سـوى مـن خـرج عـن ذلـك وهـم قلّـة كأحمـد فـارس الشـدياق فـي نقـده القـاموس المحـيط ، وأنسـتاس الكرملـيّ فـي (أغـلاط اللغـويين الأقـدمين) ، ومحاولـة أحمـد تيمـور وغيـره نقـد مُعجـم لسـان العـرب ، وهـي محـاولات لا يخرج بعضها عن كونه تأثُّراً باليازجيّ أو اتِّباعاً له.

ولـذا يُعـدُّ مـنهج اليـازجيّ النَّقـدي فريـداً فـي بابـه؛ فقـد اتَّسـعت دائـرة نقـده لتشـمل لغـة العـرب القـدماء، والمولـدين وصـولًا إلـى لغـة الاسـتعمال اليـومي الحـديث، إضـافة إلـى نقـده وتصـحيحه الكتـب والمؤلفات، وتفصيل ذلك على النَّحو الآتي:

الاتجاه الأوَّل : نقد لغة العرب القدماء وتصحيحها

اتَّجـه اليـازجيّ إلـى تصـويب لغـة العـرب القـدماء، وخصـص بابـاً لـذلك فـي مقالاتـه التصـحيحية تحـت عنـوان (أغـلاط العـرب) جمـع فيـه مـا عـنَّ لـه مـن اسـتعمالات يـرى أنَّهـم أخطـؤوا فيهـا، مـع تصـويبات مختلفـة فـي مواضـع متفرقـة، وهـذا الاسـم هـو الـذي اختـاره ابـن جنّـي (تـ٣٩٢هـ) لأحـد أبـواب كتابـه الخصـائص[١]، والسـيوطي (تـ ٩١١هـ) فـي كتابـه المزهـر[٢] .وجعـل اليـازجيّ ذلـك فـي ثـلاث وخمسـين صـفحة، فـي السَّـنة الثَّالثـة مـن عمـر مجلَّـة الضِّـياء، وهـو بحـث متَّصـل نشـره فـي هيئـة مقـالات مجتـزأة بلـغ عـددها عشـرة مقـالات ضـمَّت فـي طيَّاتهـا مئـة وأربعـين مسـألة تصـحيحية جلُّهـا فـي الشِّـعر[٣] ،مـع ذكـر يسـير لأغلاطهـم فـي الأمثـال التـي عـدَّها أصـدق مـن الشّـعر حكايـة للغة؛ معللاً ذلك ببعدها عن التحريف بسبب كثرة تداولها وخلوّها من الضرورة[٤] .

والملاحـظ علـى مـنهج اليـازجيّ هنـا أنَّـه جعـل تصـويباته لأغـلاط العـرب فـي ثلاثـة أقسـامٍ: **الأوَّل**، لأغلاطهـم فـي الألفـاظ وقـد بلـغ مجمـوع مـا تناولـه فـي هـذا الجانـب خمسـة وسـتين موضـعًا.

---

(١) يُنظَر : الخصائص : ٢٧٣/٣ .

(٢) يُنظَر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٤٩٤/٢ .

(٣) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٤٤٩/١٥، ٤٨١/١٦، ٥١٣/١٧، ٥٤٥/١٨، ٥٧٧/١٩، ٦٠٩/٢٠، ٦٤١/٢١، ٦٧٣/٢٢، ٧٠٥/٢٣، ٧٣٧/٢٤ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه: ٦١٠/٢٠ .

والثّاني، لأغلاطهم في التراكيب والأساليب وكان في سبعة وأربعين موضعًا. **والثالث**، لأغلاطهم في الوزن والقافية الذي كان في ثمانية وعشرين موضعًا[١].

لقد أشار اليازجيّ إلى المصدر الذي استقى منه عنوان مقالاته وسار على هديه فقال : "وقد عقد السيوطي في المزهر باباً في معرفة أغلاط العرب نقل فيه عن ابن جني، وابن فارس، وابن دريد وغيرهم ونحن نورد هنا شيئاً من هذا الباب ثُمَّ نردفه بما اتَّفق لنا الوقوع عليه من أغلاطهم" [٢]، وعرَّج بعد ذلك بذكر بعض المواضع التي خطَّأوها في كلامهم، ثم شرع يذكر ما بدا له هو .

ويُعدُّ اليازجيّ ممن يأخذ على العرب في كلامهم؛ فهو لا يؤمن بعصمة البدويّ في الجاهلية فضلاً عمَّا تلاها من العصور؛ وقد علل ذلك بالقول: "لأنَّا لا نعلم وجهاً يعصِم البدوي عمَّا رُكِّب في طبائع سائر البشر من قبول السهو والشطط، فضلاً عن كونه أدنى من غيره إلى الوهم؛ لأنَّه كان ينطق على السَّليقة المحضة، ولم يكن له من القوانين الصناعية ما يردَّه إل الصواب إذا شذَّ عنه" [٣] . وكلامه هذا مستوحًى مما ذكره ابن جنّي، نقلاً عن أستاذه الفارسي إذ قال في باب أغلاط العرب : "كان أبو علي – رحمه الله– يرى وجه ذلك، ويقول إنَّما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنَّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها . وإنَّما تهجم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد" [٤] . والفارسي وابن جني ذكرا ذلك تفسيرًا لما وقع فيه بعض العرب من مخالفات لقواعد اللغة وقوانينها، أمَّا اليازجيّ فيرى أنَّه "ليس للعربي أن يخالف قوانين لغته، كما أنَّه ليس للمولد أن يجري على غير ما تقلَّده عنه" [٥] . وردَّ على منهجه هذا رشيد الخوري الشرتوني بالقول : "من الثَّابت أنَّ الذين جمعوا كتب اللغة قد فاتهم كثيرٌ من ألفاظها، بل كثيرٌ من معاني الألفاظ التي جمعوها فهل يستطيع المتأخر أن يُخطّئ مشاهير الشعراء المبرزين والمجيدين من المؤلفين القدماء إذا رأى في كلامهم

---

(١) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٤٥٣/١٥، ٦٤١/٢١، ٧٠٨/٢٣ .

(٢) المصدر نفسه، ٤٥٠/١٥ .

(٣) المصدر نفسه: ٤٤٩/١٥ .

(٤) الخصائص : ٢٧٣/٣ .

(٥)أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م،٤٥٠/١٥ .

ألفاظاً لا وجود لها في كتب اللغة، أو مستعملة بخلاف ما هو مدوَّن في تلك الكتب" [١] . وكان اليازجيّ قد تحدَّث عن ذلك وأشار إلى ضرورة الرجوع إلى القياس في مثل هذه الموضوعات، ففي معرض جوابه عن سؤال وُجِّه إليه حول قولهم : (رجل حمول) أي ذو حلم. أجاب بضرورة الرجوع فيما لم يُنقَل إلى القياس؛ لأنَّ اللغويين لم ينقلوا جميع ما نطقت به العرب، كما أنَّ العرب لم ينطقوا بكل ما يحتمله القياس[٢] .

لقد دفع هذا المنهج اليازجيّ إلى تخطئة أشهر شعراء الجاهلية والإسلام، وفي أكثر من موضع فقد كانت له سبعة تخطيئات لامرئ القيس[٣]، وخطَّأ الأعشى في خمسة مواضع[٤]، والحارث بن حلّزة في خمسة مواضع أيضاً[٥]، ونال تخطيئه عنترة بن شداد في أربعة مواضع[٦] مواضع[٦] والنَّابغة في ثلاثة أبيات من شعره[٧]، وعمرو بن كلثوم في ثلاثة أبيات أيضاً[٨]، وأميَّة وأميَّة بن أبي الصلت في موضعين[٩]، ولبيد في موضعين أيضاً[١٠]، وكثير في موضع واحد[١١]، واحد[١١]، وخطَّأ الأخطل في موضع واحد أيضًا[١٢]. ولعلَّ أكثر من ناله تخطيء اليازجيّ هو عمر بن أبي ربيعة فقد خطَّأه في خمسة عشر موضعًا [١٣]، يليه الفرزدق في تسعة مواضع [١٤]، وهذا كلُّهُ على سبيل التَّمثيل لا الحصر .

---

(١) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتوني، مجلة المشرق، ١٨٩٩م،٦١٣/١٣ .

(٢) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها،إبراهيم اليازجي ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٤٠٥/١٣ .

(٣) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠، ٤٥٤/١٥، ٥٤٦/١٨، ٥٤٧، ٦٤١/٢١، ٦٤٣، ٧٤٢/٢٤، ٧٣٧ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه: ٥٤٥/١٨، ٥٨٠/١٩، ٦٧٥/٢٢، ٧٣٧/٢٤.

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه: ٤٨٤/١٦، ٥١٤/١٧، ٦٧٥/٢٢ .

(٦) يُنظَر : المصدر نفسه: ٤٨٤/١٦، ٤٨٦، ٦٧٤/٢٢، ٧٠٦/٢٣ .

(٧) يُنظَر : المصدر نفسه: ٤٨٥/١٦، ٦٤٣/٢١ .

(٨) يُنظَر : المصدر نفسه: ٦٧٤/٢٢، ٧٠٦/٢٣، ٧٠٧ .

(٩) يُنظَر : المصدر نفسه: ٦٤٤/٢١، ٧٠٥/٢٣.

(١٠) يُنظَر : المصدر نفسه: ٧٠٥/٢٣، ٧٣٧/٢٤.

(١١) يُنظَر : المصدر نفسه: ٦٤٣/٢١ .

(١٢) يُنظَر : المصدر نفسه: ٥٤٨/١٨ .

(١٣) يُنظَر : المصدر نفسه: ٤٨١/١٦، ٥١٣/١٧، ٧٩٥/٢٣، ٧٠٦، ٧٣٨/٢٤، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢ .

(١٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤٨٥/١٦، ٦٠٩/٢٠، ٦٤٤/٢١، ٦٤٥، ٦٧٣/٢٢، ٦٧٥ .

وتوزَّعت تصويبات اليازجيّ في هذا الاتجاه على مستويات اللغة المختلفة؛ فأخذ على بعضهم في البنية الصَّرفية، وعلى آخرين في التراكيب النحوية، ومعاني اللغة، ودلالاتها، وأخذ على بعضهم في جانبي الوزن والقافية .

ومن تصويباته في البنية الصَّرفية ما جاء في قول الحارث بن حلِّزة اليشكري :

إذْ تَمَنَّونَهُم غُرُوراً فَسَاقَتْـــ ـــــهُم إلَيْكُمْ أُمنِيَّةٌ أشرَاءُ [1] .

وموضع الغلط عنده لفظة (أشراء) من الأشَر وهو البطر. وجاءت للتأنيث كما في (حمراء) من أحمر، وعِلَّة تخطئتها هنا عدم ورودها مؤنثة بهذا الشَّكل عن العرب، وخروجها عن القياس؛ لأنَّه يُقال: (أمنية أشِرة) لا أشراء، والذي دعا الشاعر لبنائها على هذا الوزن هي الضرورة الشعرية لتوحيد القافية[2]. وكان اليازجيّ قد اشترط شروطاً للضرورة الشعرية المقبولة وهي: أن لا تُشكِل في رد اللفظ إلى أصله، ولا تؤدي إلى مخالفة الصِّيغ، ولا تؤدي إلى التباس المعاني، وضرب أمثلة للمقبول منها كقصر الممدود، وصرف الممنوع، وإثبات آخر الفعل الناقص في الجزم وما شابه ذلك[3].

وكذلك ما جاء في قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا خَدِرَت رِجْلي أَبُوحُ بِذِكرِهَا لِيَذهَبَ عَن رِجلي الخُدُورُ فَيَذْهَبُ [4] .

فالشَّاعر هنا جعل (الخدور) مصدرًا (خَدِرَ) فخطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّ قياس اللازم من المكسور العين أن يأتي مصدره على (فَعَل) بفتحتين، أمَّا (فُعُول) من هذا الباب فلم يرد السماع به ولا يُقاسُ عليه [5] .

ومن تصويباته في البنية النحوية والتركيبية ما جاء في قول عمرو بن كلثوم :

وإنَّ غَدَاً وإنَّ اليَومَ رَهنٌ وَبَعدَ غدٍ بِما لا تَعلَمِينا [1].

---

(1) ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق مروان العطية : ٧٢، والبيت في ديوان الشاعر بتحقيق أميل بديع يعقوب بالشَّكل الآتي : إذْ تَمَنَّونَهُم غُرُوراً فَسَاقَتْـــهُم إلَيْكُمْ أُمنِيَّةٌ أشرَاءُ، يُنظَر ديوان الحارث بن حلزة بتحقيق أميل بديع يعقوب : ٣١.

(2) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٤٨٤/١٦ .

(3) يُنظَر : المصدر نفسه: ٢٠/ ٦١٣ .

(4) ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٣٩ .

(5) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٤٨٢/١٦ .

وموضع الغلط – كما يرى اليازجيّ – عطف (بعد غدٍ) على (إنَّ غداً) فـ (بعد) ظرف، والظُّروف لا تقع ابتداءً ولا في موضعه؛ لأنَّها غير متصرِّفة [٢].

وقول عنترة :

فيها اثنَتانِ وأربَعُون حَلوبَةً سُوداً كَخافِيةِ الغُرابِ الأسحَمِ [٣] .

وصوابه عنده أن يقول: (سودٌ) بالرَّفع؛ لأنَّ الموصوف بها مرفوع، ورجَّح أن يكون تنوين الفتح فيها وقع سهواً والأصل (سَوْدا) بالإفراد والقصر نعتاً للعدد أو المعدود[٤] . وذكرها التَّبريزي(ت٥٠٢هـ) بالرُّوايتين، النَصب على أنَها نعت لـ (حلوبة)، وأجاز نعت الجمع للمفرد؛ لأنَّ المفرد هنا في موضع الجماعة، والرَّفع على أن تكون لـ (اثنتان وأربعون)، وأجاز نعت المعطوفين؛ لاجتماعهما[٥] .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في بيت شعرٍ لأميَّة بن أبي الصّلت يقول فيه :

أطِيعوا الرَّسولَ عبادُ الإلـــ ـــهِ تنجُون مِن شَرِّ يومٍ أَلَمْ [٦] .

وموضع الغلط هنا لفظة (تنجون) الواقعة في جواب الشرط وهي مرفوعة وحقّها الجَّزم[٧].

وللدلالة نصيبٌ وافرٌ من تصويبات اليازجيّ، ومثال ذلك ما جاء في قول امرئ القيس:

فَتُوضَحَ فَالمِقراةَ لَم يَعفُ رَسمُها لِما نَسَجَتها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ [٨] .

وقد أخذ اليازجيّ على الشَّاعر أنَّه جعل النَّسج لريحي الجنوب والشَّمال، وهما متقابلتان، وهذا ممتنع فالنَّسج إنَّما يكون بين الرِّيحين المتعارضتين كالجَّنوب والدَّبور. وتعجَّب اليازجيّ من

---

(١) البيت هكذا أورده اليازجيّ في الضياء، وهو كذلك في ديوان الشاعر بتحقيق أميل بديع يعقوب، وفي ديوان الشاعر بتحقيق أيمن ميدان بالشَّكل التالي : فإنَّ غَدَاً وإنَّ اليَومَ رَهنٌ وَبَعدَ غدٍ بِما لا تَعلَمِينا . يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٧٠٦/٢٣، وديوان عمر بن كلثوم، بتحقيق، أميل بديع يعقوب :٦٧، وديوان عمر بن كلثوم، تحقيق أيمن ميدان : ٣١٢ .

(٢) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٧٠٦/٢٣ .

(٣) ديوان عنترة بن شداد : ١٩٣ .

(٤) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ،٧٠٦/٢٣ .

(٥) يُنظَر : شرح القصائد العشر للتبريزي : ١٨٣ .

(٦) ديوان أميَّة بن أبي الصّلت :١١٢ .

(٧) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٧٠٥/٢٣ .

(٨) ديوان امرئ القيس : ٨ .

أنَّ شُـرَّاح المعلَّقـات، وشُـرَّاح ديـوان امـرئ القـيس لـم يلتفتـوا إلـى ذلـك. وخـرَّج البيـت علـى أنَّ لفظـة (نسجتها) قد أصابها تصحيف وصوابها(نسختها) بالخاء، أي غيَّرتها وأزالت معالمها [١] .

والحقيقـة أنَّ شُـرَّاح المعلقـات لـم يهملـوا القضـية، ولـم يفُـتهم مـراد الشَّـاعر، والأمـر المختلَـف فيـه هنـا مقصـود الشـاعر ومـراده مـن لفظـة (نسـجتها)؛ فشـرَّاح المعلقـات فسَّـروا النسـج بمـا تفعلـه ريحـا الشمال والجنوب من طمر الرسوم مرَّة بالتراب، وجلائها مرَّة أخرى لتعاقب الرِّيحين [٢] .

والواضـح أنَّ الشَّـاعر لـم يُخطـئ المعنـى واللفظـة صـحيحة وإن كانـت مصـحفة علـى أنَّ مُـراد الشَّـاعر بالنَّسـج تعاقـب الريـاح عليهـا كتعاقـب مغـزل النَّسـاج، ومرتكـز ذلـك النَّفـي فـي الشَّـطر الأوَّل مـن البيـت وهـو قولـه (لـم يعـفُ) أي لـم يندثر، و(لِمـا) وهـي تعليليـة، فكأنَّـه قـال: لـم تنـدثر معالمهـا لتعاقب ريحي الجنوب والشّمال إذ تغطيها الأولى وتكشفها الأخرى.

كما خطَّأ كثير عزّة في قوله :

أخَذنا بِأَطرافِ الأَحاديثِ بَينَنَا وَسالتَ بأعناقِ المَطيِّ الأباطِحُ [٣] .

وصـوابه عنـده أن يُقـال: (سـالت أعنـاق المطـي فـي الأبـاطح)؛ لأنَّ صـفة السَّـيل ألصـق بأعنـاق الإبـل فـي سـيرها، وتتـابع حركتهـا مـن الصـحراء، وهـو دليـل كثرتهـا ومبالغـة فـي عـددها. ورأى أنَّ ذلك متعمدٌ من الشَّاعر لضرورة لا مسوّغ لها[٤] .

وتوجيـه اليـازجيّ للمسـألة صـحيح . ولكـن هـذا لا يعنـي خطـأ التَّوجيـه الآخـر فـإذا صـحَّ أن تُعطـى صـفة السَّـيل للرواحـل فـي سـيرها صـحَّ ذلـك للصـحراء أيضـاً، فالشَّـاعر هنـا أراد القـول بـأنَّ الاشـتغال بالحـديث جعـل الأرض تبـدو كأنَّهـا هـي التـي تسـير ولـيس الرَّاحلـة. ومعنـى (سـالت) هنـا، أخـذت بأعناقهـا واقتادتهـا دون أن نشـعر لشـغلنا بالحـديث، والـذي يُقـرِّب المعنـى أكثـر، هـو طبيعـة الصـحراء المتموجـة والتـي تشـبه سـيل المـاء إلـى حـدٍ مـا، والأمـرُ جـائزٌ للشـاعرِ؛ لأنَّ لغـة الشِّـعر تقـوم

---

(١) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٤٥٤/١٥ .

(٢) يُنظَر: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس: ١٠٠/١، ١٠١، وشرح المعلقات العشر للزوزني : ٣٠، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٤-٧ .

(٣) ديوان كثير : ٥٢٥ .

(٤) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٦٤٣/٢١ .

على المجاز والتصوير الفني واختيار الألفاظ ورصفها وإلّا أصبح الشِّعر إنشاءً لا رونق فيه ولا ماء.

ولم تقتصر تصويبات اليازجيّ للغة العرب القدماء، ودواوين الشعراء الجَّاهليين والإسلاميين على مقالاته (أغلاط العرب)؛ فقد ضمَّن مقالاته (لغة الجَّرائد) بعضاً من الأغلاط اللغوية التي عرَّج عليها عند الحديث عن أخطاء كُتَّاب الجرائد والمجلات ومن هؤلاء الحارث بن حلِّزة اليشكري، وعدي بن زيد العبادي، وعنترة بن شداد العبسي[1].

الاتجاه الثَّاني : نقد لغة المُولّدين وتصحيحها

لم يكتفِ اليازجيّ بمقالاته في أغلاط العرب في العصر الجاهلي وصدر الإسلام؛ بل اتَّجه لتصويب لغة المولّدين في مقالاتٍ نشرها في السَّنة الثَّامنة من عمر مجلَّة الضِّياء بلغ عددها أربع عشرة مقالة متَّصلة، بدأها في الجزء السَّابع وختمها في الجِّزء العشرين في ثمان وسبعين صفحة، ضمَّت بين جنباتها مئةً وستًّا وثمانين مسألة تصحيحية .

لقد عرض اليازجيّ لمسألة الشّذوذ في اللغة، وحجم الشَّاذ من ألفاظها، الذي نبَّه عليه اللغويون، واصفاً إياه بالشَّوائب التي أضاعت محاسن العربية، وجعلت الإحاطة بها ضرباً من المعجزات [2] .

إنَّ العربية – كما يرى– تملك من الحكمة والسَّداد ما لا تضارعها فيه لغة أخرى؛ ولذا نبَّه على أنَّ الشّذوذ كان طارئاً على أصل الوضع اللغوي. وعزا ظهوره إلى سببين: **الأوَّل**، ما يُعرَف بـ (تداخل اللغات) الذي بموجبه تؤخذ بعض صيغ المادَّة الواحدة أو ألفاظها من إحدى لغات العرب، وبعضها الآخر من لغاتهم الأخرى. وضرب لذلك مثالاً الفعل (حَضَرَ) عندما يؤخذ ماضيه من لغة من لغاتهم، ومضارعه من أخرى فيقولون (حَضِرَ – يَحضُر) بالضَّم، وهذا لا يجتمع عندهم إلا غلطاً؛ لأنَّه ليس من أوزان العرب المألوفة، وبيانه إنَّه أخذ الماضي من لغة من يقول: (حَضِرَ – يَحضَر) من باب (عَلِم – يَعلَم)، والمضارع من لغة من يقول: (حَضَرَ – يَحضُر) من باب (نَصَرَ – يَنصُر) فوقع التداخل بينهما لينتج لغة ثالثة، وقد يتعدَّى ذلك إلى لغة

---

(1) يُنظَر : لغة الجرائد : ٤٥، ٧٤، ٨٩ .

(2) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م ، ١٩٣/٧ .

رابعة؛ معللاً ذلك بأنَّ ما نُقِل إلينا لم يكن من لغة قبيلة معينة وإنَّما كان خليطاً من لغات القبائل العربية [١] .

ومن أمثلة التداخل أيضاً ما يحدث في مصادر الألوان من باب (عَلِمَ)، التي يلزم أن تأتي على (فُعْلة) نحو: **صُفْرة، حُمْرة، شُهْلة** . ولكن جاءت مصادر منه على غير ذلك نحو: **الصهوبة، والكدورة**، وهذا يعني أنَّ أفعالها من باب (كَرُم) والذي تصاغ مصادر أفعاله على (فُعولة) نحو: **الصُّعوبة، والسُّهولة** [٢] .

إنَّ قضيَّة ضبط عين الفعل قديمة قدم الدَّرس اللغوي، ولم تكن بالمتناول من العلماء، ولم يُستثنَ من ذلك المتقدمون من علماء العربية؛ لتداخل لغات القبائل فيها؛ ولذا يلزم معها الرّجوع إلى المُعجم للتَّثبت من حركة عين الفعل. وقد روي عن أبي زيدٍ الأنصاري (٢١٥هـ) أنَّه قال: "طِفتُ في عليا قيس وتميم مدَّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضَّم أولى وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد قياساً؛ وإنَّما يتكلَّم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفّ، لا على غير ذلك"[٣] .

والسَّبب الثَّاني، الضَّرورات الشِّعرية التي توجِب الخروج عن القياس؛ ليستقيم الوزن، أو تُوحَّد القافية، وهي ضربان: **الأوَل**، ممكن الاعتذار له كقصر الممدود، وإثبات آخر الناقص في الجزم وشبهه، وتنوين المنادى إذا كان مبنياً وما في منزلتها. **والثاني**، غير ممكن الاعتذار له، وهو ما يؤاخذ عليه الشاعر عندما يخالف القياس من المسموعات مع إمكان ردّه إلى وجه الصحَّة ولو تمحّلاً، نحو: جمع (خريدة) على (خُرَّد) على توهم وجود (خارد)؛ لأنَّ (فعيلة) لا تُجمع على (فُعَّل) فلا يُقال: (كريمة – كُرَّم) في حين يُقال: (عانِس – عُنَّس، حائل – حوَّل) فهو مُقيَّدٌ بالسَّماع [٤] . وكان اليازجيّ في هذا متأثِّراً بابن جنّي الذي عقد في كتابه الخصائص باباً في ضرورات الشِّعر عند المولدين، وتناول أمثلة كثيرة منه [٥] .

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م: ١٩٤/٧، ١٩٥ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه ، ١٩٤/٧، ١٩٦ .

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢٠٧/١، ٢٠٨ .

(٤) يُنظَر: أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م ، ١٩٤/٧، ٢٥٥/٨.

(٥) يُنظَر : الخصائص : ٣٢٣/١ – ٣٣٥ .

وشرع اليازجيّ يذكر ما يراه من أغلاطٍ عند المولدين، ومنها قولهم : **درع جدلاء ، ودِرهم أحرش، وأرض جرداء** ، والتي قال إنَّها ليست وليدة عصر المولدين وإنَّما سبقهم إليها شعراء الصدر الأول من العصر الإسلامي ومنهم الحطيئة في قوله :

فيه الجِيادُ وفيه كلُّ سابغةٍ جدلاء مُحكمةٍ من نسج سلَّام [١] .

وصوابه – كما يرى اليازجيّ– (درع مجدولة) ولكنَّه عدل إلى ذلك؛ لإقامة الوزن؛ لأنَّ هذا البناء غريب فباب (أفْعَل – فَعْلاء) مختصٌّ بالصِّفات الثَّابتة، ومنها الألوان، والحلي، والعيوب الظاهرة. وقولهم (جدلاء) على توهُّم أنَّ (الجَدْل) بمعنى القوة والمتانة. كما أشار إلى ضرورةٍ أخرى في البيت وهي قولهم: (نسج سلاَّم) فعدل الشَّاعر عن (سليمان) إلى (سلَّام) تلبية لوحدة القافية. وهذا كلُّه في الوزن والبنية، أمَّا المعنى فأخطأ فيه الشَّاعر أيضاً؛ إذ نسب صنع الدّروع إلى سليمان وليس داود(عليهما السَّلام)[٢].

إنَّ نسبة صنع الدّروع إلى سليمان لم ترد عند الحطيئة وحسب فقد وردت من قبل عند النَّابغة إذ قال :

وكلُّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعيَّةٍ ونَسجُ سُلَيمٍ كلَّ قَضَّاءَ ذائِلِ [٣] .

وهنا عدل عن (سليمان) إلى (سُليم) ولم يسبق أن خطَّأه اليازجيّ في أغلاط العرب .

وأقرَّ اليازجيّ بقبول بعض الألفاظ التي استعملها العرب فقال: "ومهما يكن من ذلك كلِّه فإنَّ هذه الألفاظ وأمثالها قد مضت على وجهها وأقرَّها استعمال العرب لها، فلم يبقَ إلَّا أن نستعملها كما سُمِعت عنهم لكن لابدَّ لنا عند استعمال اللفظة من التَّثبت فيها فإن صحَّ أنَّها مما استعملوه في كلامهم، استعملناها بغير نكير ولا بحث، وإلَّا رجعنا بها إلى القياس فإن وافقته فذاك وإلا نبذناها إلى أن يتبيَّن ثبتها من السَّماع" [٤]. وبيَّن المقبول والمرفوض من الكلام وما يُستشهد به وما ليس بحجَّة ومذاهب العلماء في ذلك مفصِّلاً الحديث في طرائق الوضع اللغوي

---

(١) ديوان الحطيئة : ١٧٤ .

(٢) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٢٢٦/٨ .

(٣) ديوان النَّابغة الذبياني : ١٤٦ .

(٤) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٢٥٧/٩ .

والتوليد والتي منها الارتجال والاشتقاق، والمجاز، منبّهًا على أنَّ القياس ليس كل شيء في اللغة وإنَّما يُصار إليه إذا انتفى السَّماع[١] .

لقد توزَّعت تصويبات اليازجيّ للغة المولدين كسابقتها (أغلاط العرب) على مستويات اللغة المختلفة ففيها الصَّرف، والنَّحو، والدِّلالة. ومن أمثلة ذلك استعمال صيغة (استفعل) في غير محلَّها عند بعض الشُّعراء المولدين كأبي تمَّام في قوله :

لا تنشجَنَّ لها فإنَّ بكاءَها ضَحِكٌ وإنَّ بكاءَك استغرامُ [٢] .

وقوله :

بأنَّك لمَّا استَخذَل النَّصر واكتَسى أهابيَّ تسفى في وجوه التجاربِ [٣] .

وفي الأوَّل أراد بالاستغرام معنى الغرام، ولم تُضِف الزِّيادة شيئاً هنا، بل لا أصل لها، وفي الثَّاني أراد بـ (استخذل) معنى الخذلان، أي انقلب النَّصر إلى خذلان، بناه على قولهم (استنوق الجمل)، ورفضه في هذا الموضع؛ لأنَّه إنَّما سُمِعَ في أسماء الأعيان ولم يُتَداول في المعاني[٤] . وكان ابن جني قد جعل ما اطرد في السَّماع وشذَّ في القياس ممَّا يُحفظ ولا يُقاس عليه [٥].

واليازجيّ محقٌّ في منع بناء (استفعل) من (الغرام)، فربَّما أساء إلى المعنى؛ لأنَّ هذه الصِّيغة من معانيها التظاهر بالشيء وهماً لا حقيقة، وهو ما يخالف مراد الشَّاعر. أمَّا (استخذل) فما في الديوان مختلف عمَّا رواه ولذا يسقط التَّصويب .

ومن الزِّيادات التي لا معنى لها عند اليازجيّ ما جاء في قول البحتري:

يَعْتَادُنِي طَرَبي إلَيك فَيَغتَلي وَجدِي، وَيَدعُونِي هَوَاكِ فَأَتبعُ [٦] .

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م: ٢٨٩/١٠، ٢٩٤.

(٢) ديوان أبي تمام بشرح الصولي : ٣٧٢/٢ .

(٣) البيت بهذه الرواية أورده اليازجيّ . وهو في ديوان أبي تمّام بشرح الصّولي على النحو الآتي : بأنَّك لمَّا استحنَك النَّصر واكتَسى أهابيَّ تسفي في وجوه التجاربِ، يُنظَر : ديوان أبي تمام بشرح الصولي : ٢٨٤/١ . وفي ديوان أبي تمام بشرح التبريزي على النحو الآتي : بأنَّك لمَّا اسحنكك النَّصر واكتَسى أهابيَّ تسفي في وجوه التجاربِ، يُنظَر : ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي : ٢١٠/١ .

(٤) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ١٤/ ٤١٨ .

(٥) يُنظَر : الخصائص : ٩٨/١ .

(٦) ديوان البحتري : ٥٢٠/٢ .

أراد (يغلي) ولكنَّه عدل إلى بناء (افتعل) والذي يلزمه هنا أن تُحقِّق الزِّيادة في البنية زيادة في المعنى، وهو ما لم يتحقق [١] .

وقد يستعمل الشَّاعر حرف الجرِّ في غير موضعه، كما ورد عند ابن هاني الأندلسي في قوله :

أُنافِس في عِقدٍ يُقَبِّلُ نَحرَها وأَحسُدُ خَلخالاً عليها وَدُملُجا [٢] .

يقول اليازجيّ إنَّ الشَّاعر أراد أنَّه ينافس العقد الذي يُزيّن نحرها ويحسده، ولكنَّه أفسد المعنى بإدخاله حرف الجَّر فجعل العقد مما ينافس به لا ينافسه[٣].

أو أن يستعمل الشَّاعر تركيباً مضطرباً، فيضطرب معه المعنى، وقد تجلَّى ذلك في قول أبي الطيِّب المتنبي:

العَبدُ ليسَ لِحُرٍّ صالحٍ بأخٍ لو أنَّه في ثِيابِ الحُرِّ مولودُ [٤] .

وجملة ذلك أنَّه أراد القول: إنَّ العبد لا يصلح أخاً للحرِّ فتعذَّر عليه التَّركيب على الوجه الذي يريده فقدَّم وأخَّر حتَّى اضطرب المعنى[٥] .

وختم اليازجيّ مقالاته في أغلاط المولِّدين بأنَّ ما ذكره يعدُّ نماذج مختارة، ولم يكن غرضه فيها استقصاء كلّ ما ورد عنهم، وغاية ذلك تنبيه القارئ على وجوب الحذر عند النَّقل؛ فهم ليسوا حجَّة وإن تقدَّم زمانهم؛ بسبب فساد ملكة اللسان العربي عندهم، ولكون اللغة في زمانهم أصبحت تؤخذ بالتَّعلُّم والحفظ، يُضاف إلى ذلك أنَّ كُتُب اللغة كانت عزيزة المنال[٦] .

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٨٧/١٣ .

(٢) ديوان ابن هاني الأندلسي : ٦٦ .

(٣) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥، ٣٨٩/١٣ .

(٤) ديوان المتنبي بشرح البرقوقي : ٤٠٢

(٥) يُنظَر : أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثالثة ١٩٠٠م، ٦٤٢/٢١ .

(٦) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٥٧٩/١٩ .

ولم تقتصر تصويبات اليازجيّ للغة المولدين على مقالاته (أغلاط المولدين)، وإنَّما ضمَّن مؤلفاته وكتاباته الأخرى بعضاً منها كلَّما حصلت مناسبة لذلك [١] .

الاتِّجاه الثَّالث : نقد لغة العلماء وتصحيحها

يرى الشَّيخ اليازجيّ أنَّ علماء اللغة، والمتقدمين من المؤلفين العرب غير معصومين من الخطأ اللغوي، وقد امتدَّت إليهم يد اللحن، وفشا على ألسنتهم؛ فترجمته أقلامهم، وضمَّنته مؤلفاتهم، متبعاً بذلك ابن جني أيضًا حين عقد باباً في كتابه الخصائص لسقطات العلماء[٢] وممن خطَّأهم اليازجيّ من كان قد تصدَّى إلى اللحن وألَّف فيه كالحريري صاحب درَّة الغواص في أوهام الخواص؛ فقد لحَّنه في ثلاثة مواضع[٣] .

ومن المواضع التي خطَّأ فيها الحريري، استعماله الفعل (خلَّد) متعدياً إلى مفعوله الثَّاني بنفسه في مقامته الكوفية التي يقول فيها: "أثبتوها في عجائب الآفاق، وخلَّدوها بطون الأوراق، فما سُيِّر مثلها في الآفاق"[٤] وصوابه عنده أن يُعدَّى بالحرف[٥]، ووافقه في ذلك الأستاذ محمد العدناني [٦] .

والملاحظ في عبارة الحريري موضع التخطيء أنَّ ما قبلها معدًّى بالحرف وما بعدها كذلك، وهذا يعني أحد أمرين: فإمَّا أن تكون هي كذلك وقد سقط حرف الجَّر سهواً في النَّسخ، أو أن يكون ذلك مقصوداً من الحريري تنبيهاً على جوازه .

ولم يمر تخطيء اليازجيّ هذه العبارة دون اعتراض؛ فقد تصدَّى له اثنان من النَّقاد المحدثين، وأجازا هذا الاستعمال، فأجازه عبد الرحمن سلام البيروتي على تضمين الفعل (خلَّد)

---

(١) يُنظَر على سبيل المثال لا الحصر : لغة الجَّرائد : ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٦٥، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٣، وأغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٤٨٢/١٦، ٥٤٨/١٨، ٦٤٢/٢١ .

(٢) يُنظَر : الخصائص : ٢٨٢/٣ – ٣٠٩ .

(٣) يُنظَر : لغة الجرائد : ٣٧، ٥٧، ٦٧ .

(٤) مقامات الحريري، المقامة الكوفية : ٤٥ .

(٥) يُنظَر : لغة الجرائد: ٦٧ .

(٦) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني: ٢٦٧ .

معنى (أدخل) أو غيره ممَّا يتعدى إلى مفعولين بنفسه، ويؤدي المعنى ذاته[١] . وأجازه الأب أنستاس الكرمليّ على أنَّ العرب قد تخرج بالظّروف عن أصل وضعها من باب الاتساع، واحتجَّ لذلك ببعض الأمثلة التي تبيّن اتساعهم [٢] .

وقد ورد مثل هذا الاستعمال في سورة يوسف قال تعالى: ((اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ)) (سورة يوسف:آية٩). ولكنَّ اليازجيّ رفض أن يُقاس على هذه الآية؛ وحُجَّته في ذلك أنَّ (أرضاً) جاءت نكرة ما سهَّل استعمالها، مستنداً في ذلك إلى ما جاء في الكشَّاف من إنَّ المقصود في الآية : أرضاً بعيدة بدلالة التَّنكير [٣] .

وممن أخذ عليهم اليازجيّ أيضاً ابن خلدون(تـ٨٠٨هـ) في استعماله (ما زال) بمعنى (ما دام)، في عبارته " ولا تزال الصِّناعات في التَّناقص ما زال المصر في التَّناقص"، وقد استنكر أن يصدر هكذا خطأ من عالمٍ كابن خلدون، مرجِّحاً أن يكون ذلك من خطأ النسَّاخ[٤].

وانفرد بالرَّد عليه في هذه المسألة الأب أنستاس الكرمليّ مصححاً استعمال ابن خلدون لها على أنَّ (زال) في هذا الموضع تعني (تحرَّك) فيكون معنى قولهم: ما زلت حيَّاً – والذي هو عنوان المسألة عند اليازجيّ– مُدَّة تحرّكي [٥] . وهذا يعني جعل (ما زال) بمعنى (ما دام) لأنَّها أيضاً سوف تعني مدَّة دوام تحرّكي .

ولكن هل يصدق هذا على كلام ابن خلدون؟ نرى أنَّ ذلك لا يخلو من غرابة فهو يعني إعطاء (المصر) صفة التَّحرك في التَّناقص.

---

(١) يُنظَر : دفع الأوهام بقلم ابن سلَّام، عبد لرَّحمن سلام البيروتي : ٢٨ ،٢٩ .

(٢) يُنظَر : النَّغم الشَّجي في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ، أنستاس الكرملي، مخطوط، ص ٨٣ ،٨٤ .

(٣) يُنظَر : تفسير الكشَّاف للزَّمخشري : ٥٠٦/١٢ .

(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : ٨٦ .

(٥) يُنظَر : النَّغم الشَّجي في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ص١٢٠، ١٢١ .

وبعد العودة إلى النسخة المتوفرة من كتاب ابن خلدون لم نقف على ما أشار إليه اليازجيّ وفسَّره الكرمليّ، وما وجدناه قوله: "ولا تزال الصِّناعات في التَّناقص إلى أن تضمحِلَ"[١]. ما يُرجِّح أن يكون الكلام من زيادات النُسَّاخ، أو إنَّها حُذِفت بعد إشارة اليازجيّ .

كما أخذ على المسعودي قوله : "وأمر لجنود مورقيش بالأموال والمراكب والكساوي" [٢]، بجمع (كسوة) على (كساوي) وصوابها (الكُسى) بالقصر[٣] . ووافقه في أصل المسألة الأستاذ محمد العدناني غير أنَّه جعل (الكُسى) بالألف جمعاً لـ (كسوة)، و (الأكسية) جمعا لـ (كساء)[٤] .

وممن خطَّأهم اليازجيّ وأخذ عليهم الشَّريشي(تـ ٦١٩هـ) شارح مقامات الحريري في استعماله عبارة (غصن يانع)[٥]، وأبو الفداء(تـ ٧٣٢هـ) في استعماله (استأسر) بمعنى (أسر)، وجمعه (قرية) على (قرايا)[٦]، وابن نباتة(تـ ٧٦٨هـ) شارح رسالة ابن زيدون في استعماله (استأسر) أيضاً [٧]، والسَّيوطي في استعماله (مِنْ) مع أفعل التَّفضيل[٨]، وابن بطوطة(تـ٧٧٩هـ) بطوطة(تـ٧٧٩هـ) في تعديته (أمكن) باللام وهو يتعدَّى بنفسه[٩].

الاتِّجاه الرَّابع: نقد لغته ولغة والده وتصحيحها

لم يقصر اليازجيّ حركته التصحيحية على استعمالات الآخرين، وكتاباتهم، ولم تكن سهام نقده موجَّهة لهم فقط، ولكي يُثبِت أنَّ ما يُقدِّمه من جهودٍ تصحيحية يهدف من ورائها إلى خدمة اللغة العربية، وتنزيهها عمَّا يشوبها؛ فإنَّه عمد إلى وضع نتاجاته الأدبية ومؤلفاته، وكذلك نتاجات والده ناصيف اليازجيّ في ميزان نقده .

---

(١) مقدمة ابن خلدون، الكتاب الأوَّل، الباب الخامس، الفصل العشرون، ٤٠٤ .
(٢) مروج الذَّهب : ٢٠٨ .
(٣) يُنظَر : لغة الجرائد : ٩٢ .
(٤) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة : ٢١٧ .
(٥) يُنظَر : لغة الجرائد : ٣٧ .
(٦) يُنظَر : المصدر نفسه :٩٢ .
(٧) يُنظَر : المصدر نفسه : ٥٣ .
(٨) يُنظَر : المصدر نفسه : ٩٣ .
(٩) يُنظَر : المصدر نفسه : ٨٣ .

لقد ختم اليازجيّ مقالاته في (أغلاط المولدين) بذكر طائفة من الأبيات الشعرية، والنُّصوص النَّثرية التي يرى أنَّه أخطأ في بعض ألفاظها أو تراكيبها، وأردفها بأخرى لوالده .

فمما خطَّأ به نفسه استعماله (نسائم) جمعاً لـ (نسمة) في بيت الشعر القائل :

نسائم نَجدٍ هل تحملن من نجدِ إليَّ سوى حرُّ الصِّبابة والوجدِ [1].

فهو يرى أنَّ (نسائم) لا يصحُّ أن تكون جمعاً لـ (نسمة) ولا (نسيم)؛ لأنَّ (فعيل) لا يُجمع على (فعائل). أمَّا ما ورد في هذا الباب كـ (أصيل – أصائل، أفيل – أفائل) فهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[2]. ولم يرتضِ الدكتور أحمد مختار عمر تخطئة جمع نسمة على نسائم؛ لأنَّ صيغة (فعائل) مقيسة في كل مزيد على أربعة أحرف ثالثها حرف مدٍّ، مؤنثاً لفظاً أو معنى فلا وجه عنده لتخطيء جمع نسيم على نسائم[3]

وفي باب المعاني خطَّأ قوله :

إذا قُطِعَت غُصون الدَّوح يوماً فَلا تَيأس إذا بَقِي الحُطامُ [4] .

والمراد بالحطام في البيت ما يبقى من أصول الشَّجر كالجِّذع والجُذور، وهو ما لا تدل عليه لفظة (الحطام)؛ لأنَّها تعني ما يتحطَّم من الشَّيء فلا تبقى له باقية، ولذا فهي تصدق على الأغصان والفروع، لا الجذع والجذور[5] .

ومما خطَّأ به نفسه ما ذكره من تعريب الأسفار المقدسة بطبعتها القديمة؛ فقد ذكر بعض الأخطاء اللغوية والأسلوبية التي وقع فيها واستدرك ذلك على نفسه[6] .

وخطَّأ اليازجيّ والده في خمسة مواضع، وهي – كما ذكر – على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ليبيّن إخلاصه في القصد الذي دفعه إلى تناول أغلاط الشُّعراء والكتَّاب[1].

---

(1) ديوان اليازجيّ : ٢١، واللفظة مصححة في الديوان على ما يرى .

(2) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٥٨١/١٩ .

(3) يُنظَر : مُعجم الصواب اللغوي ، أحمد مختار عمر : ٧٥٥ .

(4) البيت غير موجود في ديوان الشَّاعر ويبدو أنَّه رفعه من القصيدة بعد أن تعذَّر تعديله، يُنظَر: أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٥٨٢/١٩ .

(5) يُنظَر : المصدر نفسه: ٥٨٢/١٩ .

(6) يُنظَر: أسئلة وأجوبتها، مجلة الضياء، السنة السَّابعة ١٩٠٤م، ٦٣٠/٢٠، يُنظَر: أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٥٨٢/١٩، ٥٨٣ .

فمما خطَّأ به والده استعماله لفظ (الأقاح) في قوله :

يا دار من أهواهُ حيَّاكِ الحيا وكساكِ بُردَ خزامهِ وأقاحه [٢] .

وصوابها (أقاحي) بالياء جمعاً مؤنَّثاً لا مفرداً [٣] . وكان اليازجيّ قد خطَّأ هذا الاستعمال من قبلُ، وذكر له أمثلة كثيرة عند الشُّعراء محتجَّاً بأنَّ الأصل فيها (أقاحين)، ثمَّ أبدلت النُّون ياءً، وأُدغمت الياء في الياء كما في (أناسي، أفاعي) ثُمَّ خُفِّف بحذفِ إحدى اليائين[٤]. ووافقه في ذلك كمال إبراهيم ناقلاً رأيه دون أن يُشير إليه، محتجَّاً بما احتجَّ به، مُضيفاً شواهد أخرى إلى ما ذكر [٥] .

ولم يرتضِ الأب أنستاس الكرمليّ تخطيئ اليازجيّ استعمال (أقاح) بدلا من (أقاحي) فردَّ عليه بعد أن ذكر كلامه عن الأقاح بأنَّ الأقحوان يُجمعُ على (أقاح) بالتَّخفيف و (أقاحي) بالتَّشديد، مستنداً في ذلك إلى معاجم اللغة، وشبَّهه بـ (الجوارِ) جمعاً لـ (جارية) وهي السِّفينة[٦].

ولعلَّ المتتبِّع لما خطَّأه اليازجيّ فيها من أبياتٍ يلاحظ أنَّ أغلبها يُشيرُ إلى أنَّها جمعاً مؤنَّثاً، وليس كما ادَّعى، والمتَّفق عليه هنا هو حذف يائها فقط كما ذكر الكرمليّ وهو واردٌ ذكرته أغلب المعاجم، جاء في الصِّحاح "الأقحوان : البابونج ... ويُصغَّر على أُقيحي؛ لأنَّه يجمع على أقاحي بحذف الألف والنَّون، وإن شئت قلت أقاحِ بلا تشديد[٧] . وورد مثل هذا الاستعمال عند الطّرمَّاح إذ قال :

عَقَائِلُ رَمْلَةٍ نازَعنَ مِنها دُفُوق أَقاحِ مَعهُودٍ وَدينِ [٨].

---

(١) يُنظَر: أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٦٠٩/٢٠ – ٦١٢.

(٢) ديوان ناصيف اليازجيّ (نفحة الريحان) : ٤١ والبيت في الدِّيوان بالشَّكل الآتي : دار الأحبَّة جاد مغناكِ الحيا وكساكِ بُردَ خزامهِ وأقاحه.

(٣) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٦٠٩/٢٠ .

(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : ٨١، ٨٢، تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجيّ وأحمد تيمور : ٢٤، لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٩٩/٤ .

(٥) يُنظَر : أغلاط الكتاب ، كمال إبراهيم : ٦٣ .

(٦) يُنظَر : النَّغم الشَّجي في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ص ١٠٨ – ١١٠ .

(٧) الصِّحاح : ٦/ ٢٤٥٩ (قحا)، ويُنظَر : اللسان : ١٧١/١٥ (قحا)، القاموس المحيط : ١٣٢٣ (قحا) .

(٨) ديوان الطرماح ٢٨٨ .

مع ملاحظة أنَّ الشَّاعر ناصيف اليازجيّ قد استعمل اللفظة ذاتها في موضع آخر مقيَّدة بالياء فقال:

فصفَّقت الغصون لها ابتهاجاً وأصبح باسماً ثغرُ الأقاحي[1]

كما أنَّ ما ذكره اليازجيّ من أمثلة واستعمالات كثيرة لها عند العرب ربما كافٍ لقبولها وإن كان ما ذكره أفصح وأقيس. حتى أنَّ بعضهم جعل حذف الياء أصل وبنى عليه في رسم علامات الإعراب، جاء في المُغرب:

تحيَّر في جَنَاه فليس يَدري أيَجني الوردَ أم يجني الأقَاحَا[2]

وقول أحمد بن أبي القسم الخلوف :

قد مسن قضباً وابتهجن شقائقاً وسفرن ورداً وابتسمن أقاحا[3]

ومما خطَّأ فيه والده أيضاً قوله :

عاجَ المُتيَّم بالأطلال في العلمِ فأبرَع الدَّمع في استهلالهِ العَرِمِ [4].

وموضع الخطأ عنده أنَّه استعمل (العرم) وصفاً بمعنى الغزير، وصوابه عنده أنَّه جمعٌ لـ (عَرِمة) وهي السدَّ الذي يُعترَض به الوادي أو المطر الشَّديد[5].

والغريب في الأمر أنَّ اليازجيّ قدَّم الجواب جليَّاً واضحاً، فالشَّاعر أراد أنَّ الدَّمع كان أشبه بالمطر الشَّديد، أو السَّيل الجَّارف على سبيل المبالغة في الوصف، كما ذكر أنَّ الشاعر مسبوق إلى هذا المعنى، ومنه بيت الشعر القائل :

أَمِن عَمَى نَزَلَ النَّاسُ الرُّبا فَنَجَوا وأَنتُم نَصبُ سَيلِ الفِتنَة العَرِمِ [6].

وكذلك خطَّأ والده في استعماله (أملاك) جمعا لـ (ملك)، وصوغه مصدر (نَعَسَ) على (فَعَل)، وكذلك جمعه (حاسِد) على (حواسِد) وهو جمع (فاعِلة) لا (فاعِل)[1] .

---

(1) ديوان ناصيف اليازجيّ (نفحة الريحان) : ٣١ .

(2) المُغرِب في حُلى المَغرب، المطرزي : ٣٣٨/٢ .

(3) ديوان أحمد بن أبي القسم الخلوف الأندلسي : ٤٦ .

(4) ديوان ناصيف اليازجيّ (نفحة الرَّيحان) : ٢٢.

(5) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٦١١/٢٠ .

(6) البيت لأبي تمَّام، يُنظَر : ديوان أبي تمَّام بشرح الصولي : ٣٥١/٢، وقد نسبه اليازجيّ خطأً لصفي الدين الحلي ولم نقف عليه في ديوانه .

الاتجاه الخامس : نقد الكتب والمؤلفات وتصحيحها

عُرِفَ عن اليازجيّ أنَّه لم يضع كتاباً خاصَّاً في النَّقد اللغوي، غير أنَّه مارس النقد من زاويتين: **الأوَّلى**، الزَّاوية النَّظرية المتمثِّلة بما كتبه من مقالات نقديَّة في أغلاط العرب، والمولدين – كما مرَّ – أو أغلاط الاستعمال الحديث – كما سيأتي – . والزَّاوية **الثَّانية**، هي الزَّاوية التَّطبيقية، والتي عمل من خلالها على تنقيح الكثير من الكتب والمؤلفات القديمة والحديثة وتصحيحها وتهذيبها؛ فكانت تعليقاته وآراؤه ذات أثرٍ بَيِّن في هذه النتاجات. ومما قدمه في هذا المجال :

أولاً : نقد مُعجم لسان العرب وتصحيحه:

عمل اليازجيّ على نقد مُعجم لسان العرب لابن منظور (تـ ٧١١هـ) وتصحيح ما فيه من أغلاط، ونشر ذلك على شكل مقالات في السَّنة السادسة من عمر مجلة الضياء[٢]، جُمِعت هذه المقالات فيما بعد في كتابٍ تحت عنوان "تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجيّ وأحمد تيمور وغيرهما"، فأُضيف إليها ما كتبه أحمد تيمور ونشره في مجلَّة الضياء، ولكنَّ هذا الكتاب لم يحوِ جميع التصويبات المتعلقة بلسان العرب، إضافة إلى سرده المواد على الحروف دون تمييز واضح بين أصحاب التخطيء؛ ولذا كان الرّجوع إلى مقالات الضِّياء ومنشورات اليازجيّ الأخرى أوثق.

وهناك كتاب آخر جليل القدر، عظيم الشأن، صدر في تصحيح لسان العرب للعلامة المحقق عبد السَّلام محمد هارون ولكنَّ صاحبه أغفل جهود الشيخ اليازجيّ عند الحديث عمَّن سبقه إلى ذلك، وأثبت ما قدَّمه أحمد تيمور بقوله: "ومما هو جديرٌ بالذِّكر أنَّه قد نُشِر من قبلُ جزءان صغيران في تصحيح لسان العرب للعلامة المغفور له أحمد تيمور باشا ... وقد اطَّلعت على هذين الجزأين وأسقطت من تصحيحاتي ما ورد فيهما فبقيت هذه التَّصحيحات خالصة لي، منسوبة إلي"[٣] .

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٢٠ /٦١٠، ٦١١ .

(٢) يُنظَر: لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٤/٩٦، ٥/٧،١٢٩/١٩٤، ٨/٢٢٥، ٩/٢٥٧، ١٠/٢٨٩، ١١/٣٢٢، ١٢/٣٥٣، ١٣/٣٨٥، ١٤/٤١٧، ١٦/٤٨١، ١٧/٥١٣ .

(٣) تحقيقات وتنبيهات في مُعجم لسان العرب : عبد السلام هارون : ٤ .

ومن الغريب أن يفوته ما في مجلَّة الضياء من مقالات مشهورة في نقد لسان العرب بلغ عددها ثماني عشرة مقالة متَّصلة، مع ما لليازجي من شهرة كبيرة في ذلك الوقت. عِلماً أنَّ مقالات أحمد تيمور باشا قد نُشِرت في المجلَّة نفسها والسنة نفسها، وكان قد أرسلها إلى اليازجيّ لنشرها تتمَّة للفائدة [١].

وتتضمَّن تصحيحات اليازجيّ هذه ما يراه خطأً وقع فيه صاحب اللسان سواء في اشتقاق المفردات، أو أبنيتها أو دلالاتها، أو ذكر المعاني والألفاظ في غير مظانها، أو أخطاء في الضَّبط أو التَّصحيف وغير ذلك، وهو ما تمَّ تلافيه في الطَّبعات الحديثة من المُعجم.

ومن أمثلة ذلك مأخذه على قول صاحب اللسان: "والمعائِب العُيوب"[٢] وصوابها (معايب) بالياء؛ لأنَّ حرف العلَّة فيها أصل ولا موجب لقلبه[٣].

وكذلك ما جاء في مادَّة (نَفَشَ) من قول صاحب اللسان: "والنَّفْشُ مَدَكُّ الصُّوف حتى ينتفش بعضه عن بعض"[٤] بتشديد الكاف والصَّواب فكُّ التَّشديد ونقله إلى الدَّال قبلها (مَدُّكَ) مصدر الفعل (مدَّ) مضافاً إلى كاف المخاطب [٥] .

ومنه أيضاً قوله: "كلُّ لحمَ يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غيرها عِرْقٌ فهي مَضِيغةٌ"[٦] . وصوابها (كلُّ لحمة) بالتَّأنيث [٧] .

وكذلك ما يتعلَّق بضبط عين الفعل نحو قول صاحب اللسان: "وأَهل الْيَمَنِ يَقُولُونَ :بَغُضَ جَدُّك كَمَا يَقُولُونَ عَثَرَ جَدُّك"[٨] . بالضَّم في (عثر) وصوابه الفتح[٩].

---

(١) يُنظَر : تصحيح لسان العرب، أحمد تيمور، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٥٥٣/١٨، ٥٨٨/١٩ .

(٢) لسان العرب : ٦٣٤(عَيب)، واللفظة مصححة في المُعجم .

(٣) يُنظَر : لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م. ١٣٠/٥ .

(٤) لسان العرب : ٣٥٧(نَفَشَ)، واللفظة مصححة في المُعجم .

(٥) يُنظَر : لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٤٨٤/١٦ .

(٦) لسان العرب : ٤٥١(مضغ)، واللفظة مصححة في المُعجم .

(٧) يُنظَر : لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٣٢١/١١ .

(٨) لسان العرب : ١٢٢(عَثر)، واللفظة مصححة في المُعجم .

(٩) يُنظَر : لسان العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م،٢٩١/١٠ .

ثانياً : نقد مُعجم القاموس المحيط وتصحيحه:

من المعاجم التي يرى اليازجيّ أنَّ فيها أخطاءً لغوية القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، وقد ذكر أنَّه وقف فيه على نحو ست مئة لفظ مما أخطأ فيه[١] .

والملاحَظ على تصويبات اليازجيّ للقاموس المحيط أنَّها تسير في اتِّجاهاتٍ ثلاثة: **الأوَّل**، الألفاظ والمعاني التي ذُكِرت في غير مظانها، ومن ذلك أنَّ (رِجل الباب) قد ذُكِرت في تعريف النَّجران، وهو الخشبة التي تحمل رِجل الباب، وقد ذكرها في مادَّة (نجر)[٢] ولم يذكرها في موضعها[٣] .

وكذلك ما ورد في مادة(كَوَبَ) مُعرِّفاً الكوب بأنَّه الكوز الذي لا عروة فيه، ولا خرطوم[٤]، خرطوم[٤]، وفسَّر اليازجيّ الخرطوم بأنَّه الأنبوب الذي يلي جانب الرَّأس من الإناء، وهو ما لم يذكره صاحب القاموس في موضعه[٥]. وتصويبه هنا بعيد؛ لأنَّ الفيروز آبادي لم يكن بمعرض الحديث عن معنى الخرطوم، وإنَّما ذكره عرضاً من باب الوصف. أمَّا عدم ذكر معناه في موضعه فهذا أمرٌ آخر .

والاتجاه **الثَّاني**، الألفاظ التي أخطأ في قياسها فلا يصحُّ استعمالها فضلاً عن اتِّخاذها حُجَّة يُبنى عليها، وأغلب ذلك من الأخطاء الصَّرفية، ومعاني الأبنية، كاستعماله صيغة (انفَعَلَ) من (دَحَضَ) في حديثه عن المنصورة[٦]، وصوابها (دُحِضَ) بالبناء للمجهول[٧] .

وكذلك جمعه (قطيع) على (قطائع) في الحديث عن معاني مادة (رسل)[٨] . وصوابه (قطعان)؛ لأنَّ وزن (فعائل) مخصوصُ بما آخره تاء نحو:**عشيرة، وفصيلة**[٩].

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٢٩٤/١٠ .
(٢) يُنظَر : القاموس المحيط : ٤٧٩ (نجر) .
(٣) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٢٤/١١ .
(٤) يُنظَر : القاموس المحيط: ١٣٣ (كوب) .
(٥) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٢٤/١١ .
(٦) يُنظَر : القاموس المحيط: ٤٨٣ (دَحَضَ) .
(٧) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٥٤/١٢ .
(٨) يُنظَر : القاموس المحيط:١٠٠٥ (رسل) .
(٩) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٥٦/١٢ .

والاتجاه **الثَّالث**، خطؤه في المعاني، فقد يلتبس المعنى عنده. ومن ذلك ما جاء في مادَّة (مَوَسَ) حين وصف الماس بأنَّه حجر يكسر جميع الأجساد الحجرية، في حين أنَّه فسَّر الجسد في موضع آخر بأنَّه جسم الإنسان [١] . ذاهباً إلى أنَّه إنَّما فعل ذلك تقليداً لأصحاب الكيمياء فإنَّ هذا من اصطلاحاتهم فهم يسمّون المعادن والأجرام أجساداً[٢] .

ويرى اليازجيّ أنَّ أخطاء القاموس المحيط قد سرت إلى معاجم اللغة الأخرى التي جاءت بعده كتاج العروس، ومحيط المحيط[٣].

ثالثاً : نقد مُعجم محيط المحيط وتصحيحه :

لعلَّ اليازجيّ أوَّل من عمل على تنقيح معاجم اللغة الحديثة مما يشوبها؛ وقد تجلَّى ذلك في نقده مُعجم محيط المحيط للبستاني فكانت تعليقاته، وهوامشه على نسخته من الكتاب محاولة تصحيحية جادَّة له وقد جُمِعت فيما بعد في كتب حمل عنوان(تنبيهات اليازجيّ على محيط البستاني)، أخرجه سليم شمعون ابن أخته الأديبة وردة اليازجيّ، وجبران النَّحاس، فصدر منه باب الهمزة سنة ١٩٣٣ عن مطبعة صلاح الدِّين في الاسكندرية .

ويذكر جبران النَّحاس في ديباجة الكتاب "إنَّ اليازجيّ – رحمه الله– لم يتفرَّغ لهذا العمل ولا أخذ نفسه بتتبّع الكتاب حرفاً حرفاً . ولكنَّه كان في أثناء مطالعته إذ استوقف نظره لفظٌ أشار إليه بنقطة على الهامش وهو في الغالب يرسم خطَّاً تحت ذلك اللفظ . وربَّما عنَّ له شيء مما فات المصنِّف فاستدركه" [٤].

لقد وُزِّعت ملاحظ اليازجيّ على الكتاب بين أخطاء التَّصحيف كما في لفظة (تبجج) بالجيم المُعجمة وصوابها (تبجَّح) بالحاء المهملة[٥]. أو التَّصريف كالحديث عن الإبريق إذ وصفه البستاني بأنَّ له عروة وفم وبُلبُلة. وصحيحه عنده(بُلبُل) بالتَّذكير، أمَّا(البلبلة) فهي الكوز

---

(١) يُنظَر : القاموس المحيط: ٥٧٦ (موس)، ٢٧٣ (جسد).

(٢) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضّياء، السَنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٥٦/١٢ .

(٣) يُنظَر : المصدر نفسه: ٣٥٤/١٢ .

(٤) تنبيهات اليازجيّ على محيط البستاني، سليم شمعون : ٣ .

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه : ٧ .

نفسه[١]. أو المعاني، ومنه تفسيره قولهم:(أرَّش النَّار وأرَّثها) بمعنى (أرَّاها)، والتَّفسير هنا أغرب من الأصل، وكان عليه أن يقول أوقدها أو ذكَّاها[٢] . وغير ذلك مما لا يسع المقام لذكره.

رابعاً : نقد مُعجم أقرب الموارد وتصحيحه:

من المعاجم الحديثة التي وقف اليازجيّ على بعض مسائلها ناقداً ومصححاً، مُعجم (أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارد) لمؤلفه سعيد الخوري الشرتوني .

ولم يكن نقد اليازجيّ هذا المُعجم بشكلٍ منهجي مُنظَّم، وإنَّما كانت تصويباته متعلَّقة بما يطرحه القُرَّاء من أسئلة في نافذة (أسئلة وأجوبتها)، التي تضمَّنتها مجلَّة الضِّياء؛ وهذا يعني أنَّه لم يتصفح هذا المُعجم بحثاً عن الأغلاط، أو أن يكون اطَّلع عليها ولم يشأ أن يكتب فيها.

لقد تناول اليازجيّ مسائل هذا المُعجم بالنَّقد في إحدى عشرة مقالة توزَّعت على سنوات الضِّياء ابتداءً من السَّنة الثَّالثة حتَّى السَّابعة[٣].

ولم يكن اليازجيّ مخيَّراً في تحديد المستويات اللغويَّة التي يختارها ناقداً مسائلها؛ بل كان يُجيب على ما يُطرَح عليه منها، وهو لا يخلو من أن يكون ممَّا يتعلَّق بأخطاء التَّصحيف، أو الوهم في النَّقل، أو البنية، أو التَّركيب، أو المعنى . ومن أمثلة ذلك ما ورد عند سؤاله عن مادَّة(جَنَزَ) من أنَّها وردت بمعنى (طُحِن) فسأل القارئ مستغرباً كيف يُطحن الميِّت ! فأجاب اليازجيّ بأنَّها مصحَّفة، وصوابها (طُعِنَ)[٤]. وكذلك تفسيره (رقص) بـ (لعِبَ)، وفسَّره اليازجيّ بأنَّه وهم في المعنى . والذي أوقعه في الوهم هو أنَّ الرَّقص لا يكون إلَّا للاعب على ما في القاموس[٥] . وكذلك غلطه في التَّركيب عندما مثَّل لاستعمال (لَدُن) بـ (لَدُنَّا مال)، وقد خطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّ (لَدُن) لا يصحُّ وقوعها عُمدة فلا تكون خبراً للمبتدأ[٦] .

---

(١) يُنظَر : تنبيهات اليازجيّ على محيط البستاني: ١٧،١٨ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه : ٣٩ .

(٣) يُنظَر أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م، ٣٤١/١١، والسنة الرابعة ١٩٠١م، ٣١١/١٠، ٣٧٢/١٢، ٤٣٦/١٤، ٤٦٨/١٥ . والسنة الخامسة ١٩٠٢م، ٣٤٣/١١، ٣٧٥/١٢، ٤٣٩/١٤، والسنة السادسة ١٩٠٣م، ٣٤٣/١١، والسنة السابعة ١٩٠٤م، ٤٠٣/١٣، ٤٣٤/١٤ .

(٤) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الخامسة ١٩٠٢م، ٣٧٥/١٢ .

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٣٤٣/١١ .

(٦) يُنظَر : المصدر نفسه، السنة السابعة ١٩٠٤م، ٤٠٣/١٣ .

وقد أشار اليازجيّ في أكثر من موضع إلى أنَّ كتاب أقرب الموارد نسخة عن محيط المحيط للبستاني ومن ذلك قوله : "تقدَّم لنا في غير موضعٍ عند ذكر هذا الكتاب أنَّه ليس إلَّا نسخة عن محيط المحيط للطيب الذكر المعلِّم بطرس البستاني، إلَّا أنَّ النَّاسخ لم يُحسِن النَّسخ فمسخ عبارة الأصل تارة سهواً، وتارة عمداً" [١] .

وتميَّزت لغة اليازجيّ هنا ببعض الحِدَّة وهو يناقش أغلاط هذا الكتاب، فمرَّة يصف ما فيه بأنَّه من المعميات التي لم يكن بودِّه الحديث عنها، ومرَّة يُشير وهو يتحدَّث عنه إلى أنَّ العلم أصبح تجارة، وأنَّ التَّأليف أصبح يمارسه كلُّ من تعلَّم كلمتين في الصَّرف[٢].

كما أنَّ اليازجيّ تعمَّد نشر أسئلة القرَّاء التي ينتقصون فيها من هذا المُعجم، التي تعلوها صبغة التَّهكم والانتقاص ، دون أن يُعيد صياغة بعض عباراتها ، وكان يدرك ما يرومون إليه من خلقِ مساجلة بينه وبين مؤلِّف هذا الكتاب على غرار مساجلاته الأخرى[٣].

والظَّاهر أنَّ صاحب الكتاب لم يرتضِ ما تعرَّض له كتابه من النَّقد، مع أنَّه لم يدخل في سجالٍ مع اليازجيّ ، إلَّا أنَّه كتب مقالاً نشرته مجلة المقتطف عنوانه (الانتقاد) تحدَّث فيه عن أهميَّة النَّقد، وعيوب النُّقاد التي منها التَّبجُّح بذلك، ونشرِه على الملأ في إشارةٍ واضحةٍ إلى اليازجيّ[٤] .

خامسًا: نقد معجم تكملة المعاجم العربية وتصحيحه

انتقد الشيخ اليازجي هذا المعجم لمؤلِّفه الهولندي دوزي سنة ١٨٨٤م في مجلَّة الطبيب فقال واصفًا جهده فيه " ولقد تصفَّحنا هذا الكتاب وقلَّبنا ما وسعنا تقليبه من صفحاتهِ على ما نحن فيه من ضيق مسافة الفراغ وتجاذب عُرى الأشغال فألفينا فيه فوائد كثيرة وعوائد على لغتنا أثيرة حقيقةً بأن يُنظم لأجلها بين أكرم ذخائر البلاد وأن يُذكر مؤلِّفه بالرحمة ما نطقَ عربيٌّ بالضاد ، غير أنَّا وجدنا في بعض ما وقفنا عليه منه مواضع حريّةً بالتنبيه فأجبنا بيان بعضها

---

(١)أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الرابعة ١٩٠١م،٣١٢/١٠. ويُنظَر: المصدر نفسه:٣١١/١٠، والسنة السابعة ١٩٠٤م، ٤٣٤/١٤ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه، السنة الرابعة ١٩٠١م، ٣١١/١٠، والسنة الخامسة ١٩٠٢م، ٣٤٦/١١ .

(٣) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء ، السنة الرابعة ١٩٠١م، ٣٧٣/١٢ ، ٢٧٥/١٢ ، ٤٣٧/١٤ ، ٤٦٨/١٥ .

(٤) يُنظَر : الانتقاد ، سعيد الخوري الشرتوني ، مجلة المقتطف ، مارس ١٩٠٦م ، ٢٢٥-٢٣٠ .

هنا لا تنديداً ولا تفنيداً ولا غمطاً لإحسان هذا الرجل ولا تضييعاً لفضلهِ ولكن وفاءً بحقِّ النقد الذي هو من أركان العلم في هذا العصر به تتميَّز السيئة من الحسنة ، ويتزكَّى ما يتزكَّى عن بيِّنة) [١] . ووصف صاحب المعجم بأنَّه كان ضعيفًا في معرفة العربيَّة وفصيحها ومحدثها؛ لأنَّه لم يرحل على بلاد العرب فيسمع من أهلها إلَّا في القليل، وإنَّما أخذ أغلب ذلك عن المستشرقين، والسيَّاح فأخذ عنهم بعض الكلام العلمي ممَّا دوَّنوه[٢].

وممَّا أخذه عليه بالمجمل أنَّه: " لم يتدبَّر في ذلك لحناً ولا تحريفاً ولم يستثنِ لغواً ولا خطأً ولا يكاد ينبِّه على شيءٍ منه حتى يكون الناقل على بيِّنةٍ من أمره ... يورد الكلمة الواردة في معجم بكتور مثلاً وفي تاريخ ابن خلدون وابن جُبير على السواء ، وأنت تدري أنَّ بكتور كان ينقل لغة مصر والشام والمغرب وتونس ويأخذ عن ألسنة الحمَّارة والبرابرة والحشَّاشة والمخنثين ومن شاكلهم لعهده ، ومعلومٌ أنَّ لهذه الطبقة من الناس لغةً لا يرتضيها غيرهم من سائر الطبقات ولا تصلح أن يعبّر بها في المجالس الجديَّة والمخاطبات الشائعة لما أنَّ أكثرها ألفاظٌ مبذوءة ومصطلحاتٌ دنيئة يكون غالبها من قبيل اللحن المعروف"[٣].

ويرى اليازجي أنَّ رواية الألفاظ الواردة في هذا المعجم عاريةً عن الضبط غالباً وهو ما ينقض فوائد الكتاب، ويقلل قيمته؛ ولذا كان يقع على اللفظ المحرَّف كثيرًا فينقله كذلك، ويترك تصحيحَهُ للمطالع [٤].

سادسًا : نقد ديوان المتنبي

لم يقتصر نقد اليازجيّ للكتب المؤلفة على معاجم اللغة وحسب؛ بل تعدَّى ذلك إلى دواوين الشُّعراء، والمؤلَّفات اللغويَّة وغير اللغويَّة، قديمها وحديثها، ومن ذلك ديوان الشاعر أبي الطيِّب المتنبي، وهو بذلك يتحدث عن واحدٍ من أهم الدَّواوين الشِّعرية، والذي بدأ والده بشرحه ولم يُتمَّه، وقد أتمَّه اليازجيّ تحت عنوان(العرف الطيِّب في شرح ديوان أبي الطيِّب)، ووضع اسم

---

(١) مقال (تكملة المعاجم العربية) ، مجلة الطبيب سنة ١٨٨٤-١٨٨٥م ، السنة الأُولى. ، ص ٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧.

(٣) تكملة المعاجم العربية ، إبراهيم اليازجي، مجلة الطبيب، السنة الأولى ١٨٨٤م ، ١٦/ ٣٠٥، ٣٠٦. وبكتور: هو أحد المستشرقين الذين ألَّفوا في اللغة العربية وقد أخذ عنه دوزي .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ص ٣٠٨.

والده عليه بِرَّاً به، وكان اليازجيّ قد فَرِغ من تبييضِهِ سنة (١٨٨٧م) أي بعد وفاة والده بست عشرة سنة[١] .

وقد مزج اليازجيّ الشَّرح بالتَّصويب، وخصص ما يقارب الخمسين صفحة منه لحديثٍ نقدي بعيدٍ عن الشَّرح، تحدَّث فيه عن ألفاظه، ومعانيه، وصوره، وتراكيبه، والإغراب اللفظي والمعنوي الذي كان يكتنفه، وما فيه من تقديمٍ وتأخير أضرَّ بالمعنى أو أحسن إليه، وما زيَّنه من نسجٍ أنيقٍ ووشيٍ بديع[٢] .معلاً ما فيه من سقطاتٍ بأنَّها كانت في بواكير شعره عندما أراد أن ينحوَ نحوَ أبي تمَّام في اختيار الغريب والوحشي من الكلام[٣].

لقد أثار اليازجيّ ظاهرتين في شرحه لديوان المتنبي: تمثَّلت **الأولى** بما فيه من الإغراب، والمغالات في الخيال، والإغراق في المجاز، والخطأ في التَّركيب والمعنى، ما أدَّى إلى فساد بعض شعره، وغموض آخر وإبهامه[٤] . وتمثَّلت **الثَّانية** بما فيه من محاسن القول، وجمال الصُّورة، والمعاني المبتكرة، واستحكام التأليف، وجودة السَّبك، والبداهة الواضحة، والفصاحة البيِّنة، والإبداع في التَّشبيه والتَّمثيل[٥] . فهو كما وصفه "من أرصف الكلام تعبيراً، وأحكمه وضعاً، وأكثره طيَّاً للمعاني تحت أثناء اللفظ حتى لا يكاد يرمي بلفظة إلَّا وفيها إلماعٍ إلى غرضٍ مخصوص، وتمثيلٍ لوجه من المعنى"[٦].

سادساً : تصحيح رسالة الغفران

نالت رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي عناية اليازجيّ، حين تولَّى تصحيحها قبل وفاته؛ تمهيداً لطبعها على نفقة أمين أفندي هندية، صاحب مطبعة هندية، وقد تولَّى اليازجيّ تصحيح الجزء الأكبر منها قبل أن تزاحمه المنيَّة فيُسند العمل إلى أحد اللغويين لإتمامه[٧] . وقد صدرت الطبعة الأولى منها سنة (١٩٠٧م) ممهورة باسم اليازجيّ مصححاً لها .

---

(١) يُنظَر : العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ناصيف اليازجيّ :٧٠٣ .
(٢) يُنظَر : العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب:٦٥٢ – ٧٠٣ .
(٣) يُنظَر : المصدر نفسه:٦٦٦ .
(٤) يُنظَر : المصدر نفسه:٦٥٤ – ٦٦٠ .
(٥) يُنظَر : المصدر نفسه :٦٦٠ – ٦٦٦ .
(٦) المصدر نفسه:٧٠٣ .
(٧) يُنظَر : رسالة الغفران بتصحيح اليازجيّ : ٢١٢ .

سابعاً : نقد شرح ديوان حافظ إبراهيم

لقد كان للمؤلفات الحديثة – كما مرَّ – نصيبٌ من جهود اليازجيّ التَّصحيحيَّة، وقد تجلَّى ذلك فيما وجَّهه من ملاحظ لشارح ديوان الشَّاعر حافظ إبراهيم (محمد بك هلال إبراهيم)؛ إذ لامه على شرح الألفاظ التي ليست بها حاجة للشَّرح، أو أنَّها تُفهم من السِّياق؛ لما عُرِف عن الشَّاعر من استعمال المعاني القريبة، والألفاظ المأنوسة والتَّراكيب السَّهلة البسيطة دون الإيغال في المعاني العويصة[1] . وكذلك الأخطاء الصَّرفيّة التي لاحظها فيه التي منها تفسيره (المشية) و (الهزَّة) بأنَّهما اسما فعلٍ من (مشى، هزَّ)، والحقُّ أنَّهما مصدر للمرَّة واسم مصدر من الاهتزاز. وكذلك ضبطه الفعل (فَقُه) بضم القاف وهو بفتحها؛ لأنَّه ليس مما سُمِع من هذا الباب، وتفسيره (لمَّا) بأنَّها حرف نفيٍ وسكون؛ يريد بالسّكون الجزم، وهو ليس كذلك فثمَّة مجزوم بغير السّكون[2].

ثامناً : نقد مؤلفات (مجاني الأدب، علم الأدب، شعراء النَّصرانية)

وهذه طائفة من الكتب التي طالها قلم اليازجيّ النَّاقد، وجميعها من تأليف لويس شيخو اليسوعيّ، وقد كتب فيهن اليازجيّ مقالاتٍ عِدَّة تناول فيها أسلوب المؤلف، ولغته، وطريقة تناوله للموضوعات، إضافة إلى ما وقع فيه من أخطاء في المادَّة العلمية واللغوية، وبعض الاستعمالات التي رأى اليازجيّ عدم صوابها، وكان ذلك في سلسلة مقالات نُشِرت تباعاً في السَّنة الثَّانية، والخامسة، والسَّادسة من عمر مجلة الضِّياء، وكان محورها أسئلة توجَّه من الجُمهور حول ما يعنُّ لهم في هذه المؤلفات من مواضع يصعب عليهم فهمها، أو تشكل عليهم مادتها؛ فيجيب اليازجيّ عليها ما جرَّ إلى مساجلة طويلة بينه وبين مؤلفها – كما سيأتي– .

وقد كان لكتاب مجاني الأدب النَّصيب الأوفر من هذا النَّقد؛ فقد تحدَّث عنه اليازجيّ كثيراً، وتكررت الأسئلة حوله أكثر من غيره[3]، يليه كتاب علم الأدب الذي نال حظوة من هذا النَّقد أيضاً [1]، ثُمَّ كتاب شعراء النَّصرانيَّة في ثلاث مقالات[2].

---

(1) يُنظَر : آثار أدبية، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الرابعة ١٩٠١م، ١١٦/٤، ١١٧.

(2) يُنظَر : المصدر نفسه ، ١١٧/٤، ١١٨.

(3) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٥٠/٢، ٨٤/٣، ١٨٣/٦، ٢٧٦/٩، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٧١/١٢، والسنة الخامسة ١٩٠٢م، ١٤٩/٥، ١٧٨/٦، ٤٠٨/١٣، ٥٠١/١٦، والسنة السادسة

ولعل السبب الذي جعل اليازجيّ يقف على هذا الكم الكبير من الأغلاط هو أن "الأب شيخو اليسوعيّ نسابة ولم يكن كاتباً مدققاً فكان المرحوم الشيخ إبراهيم اليازجيّ يجد له هفوة في كل سطر"[٣] . إضافة إلى تعجله في النقل وعدم التريث فيه[٤]

تاسعاً : تصحيح كتاب (عقود الدُّرر في شرح شواهد المختصر)

نال هذا الكتاب عناية اليازجيّ وتصحيحه، وهو من تأليف المعلم شاهين عطيَّة اللبناني، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة (١٨٨٧م) عن المطبعة الأدبيَّة في بيروت، وهو شرحٌ لشواهد مختصر كتاب (نار القرى في شرح جوف الفرا) في النَّحو للشيخ ناصيف اليازجيّ، الذي اختصره ولده إبراهيم فجرَّده من ذكر شوارد المذاهب، واقتصر فيه على المُسلَّم المفيد.

وقد ذكر صاحب (عقود الدُّرر) إنَّ الكتاب لم يزل محتاجاً إلى شرح شواهده؛ من أجل الكشف عن غوامضها؛ ليسهل على الدَّارسين الوقوف عليها دون الرّجوع إلى مظانها في دواوين الشُّعراء[٥] . فألَّف هذا الكتاب، وعهد به إلى إبراهيم اليازجيّ؛ ليتولَّى تصحيحه وتهذيبه.

عاشراً : تصحيح كتاب (دليل الهائم في صناعة النَّاثر والنَّاظم)

وهو كتابٌ في ضبط قواعد النَّظم والنَّثر، وأساليب الكتابة، لمؤلفه شاكر البتلوني، وقد صدر في بيروت عن المطبعة الأدبية سنة (١٨٩٠م) بتصحيح الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ وتقويمه، وقد ذكر مؤلِّفه في مقدِّمة الكتاب أنَّه وضعه بين يدي اليازجيّ؛ ليُنظَر فيه تسديداً لمنهجه، وتداركاً لما سقط منه أو نقص فيه[٦] .

١٩٠٣م، ٥٦٣/١٨، والمتنبي ولؤلؤ أمير حمص والأب لويس شيخو، مجلة الضياء، السنة الخامسة ١٩٠٢م، ٦٢٣/٢٠ .

(١) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٢١٣/٧، ٢٧٥/٩، ٣٧٠/١٢، ٣٧٢، والسنة السادسة ١٩٠٣م، ١٤٩/٥، ٢١٥/٧ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٢٤٧/٨، ٣٠٥/١٠، ٣٦٨/١٢ .

(٣) أغلاط اللغويين الأقدمين ، أنستاس الكرملي : ١٩٣ .

(٤) يُنظَر : كبوات اليراع ، أبو تراب الظاهري : ٨٢

(٥) يُنظَر : عقود الدرر في شرح شواهد المختصر، شاهين عطية : ٢.

(٦) يُنظَر : دليل الهائم في صناعة الناثر والناظم : شاكر البتلوني : ٢ .

حادي عشر : تصحيح كتاب (تاريخ بابل وآشور)

لم تقف جهود اليازجيّ وحركته التَّصحيحية عند حدود المؤلفات اللغوية، بل تعداها لمؤلفات أخرى ومنها كتاب (تاريخ بابل وآشور) وهو كتاب يحكي تاريخ هاتين الحضارتين، لمؤلفه جميل نخلة المدوَّر، وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة (١٨٩٣م)، ممهورة باسم اليازجيّ مراجعاً له كما مثبت على غلافه .

ثاني عشر : تصحيحات لغوية أخرى

تولَّى اليازجيّ أيضاً تنقيح الكثير من الكتب والمؤلفات وتصويبها، التي منها ضبط تعريب الكتاب المقدس (التوراة) بصورة صحيحة وهو في بداية مشواره اللغوي دون أن يذكر اسمه عليه لقداسته[١]، وكذلك مراجعة وتصحيح كتاب (الفرائد الدُّرية) وهو مُعجم عربي – فرنسي، وتصحيح ديوان والده الشَّاعر ناصيف اليازجي، وضبط وتنقيح كتاب (نفحات الأزهار في منتخبات الأشعار) لشاكر البتلوني، و(الدرَّة اليتيمة) الذي ألَّفه ابن المقفَّع(ت١٤٢هـ) وصححه شكيب أرسلان، و(المقتطف)، و(نخب الملح)، و رواية (عذراء الهند) لأحمد شوقي، وغير ذلك[٢].

الاتِّجاه السادس : نقد لغة الاستعمال الحديث وتصحيحها

اهتمَّ اليازجيّ بلغة الاستعمال اليومي، ومنها ما كان يُنشر في الصحف والنَّشرات؛ لكونها الأداة الفعَّالة لتوصيل الأفكار آنذاك؛ ولأنَّ اليازجيّ ترعرع وعاش في كنفها، كان على دراية تامَّة بما يُكتَب فيها، وكان يحزنه كثيراً أن يرى فيها بعض الهِنات، والأغلاط اللغويَّة؛ لأنَّه يُدرِك أنَّ ذلك سينتقل إلى جماهيرها ويتطبَّعون به[٣].

واتخذ اليازجيّ من مجلتيه البيان والضِّياء منبراً لنشر تصويباته، وكان للضِّياء النَّصيب الأوفر من ذلك؛ إذ حوت مقالاته (لغة الجرائد) في سنتيها الأولى والسَّابعة، وتضمَّنت ما يناهز الأربع مئة تصويبٍ مما يُستعمل في المجلات التي كانت تُنشر وقتذاك . وقد جُمِعت هذه

---

(١) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الأولى ١٨٩٨م، ١٥/٤٦٧– ٤٧٢ .

(٢) يُنظَر : إبراهيم اليازجي، محمد كرد علي، مجلَّة المجمع العلمي العربي ،المجلد العشرون ، الجزء الأول، لسنة ١٩٥٣ ، ص٥ ، وسلسلة الأعمال المجهولة لإبراهيم اليازجيّ، ميشال جحا : ٢٤، ٢٥.

(٣) يُنظَر : لغة الجرائد : ٧٨ ، طبعة مطر.

المقالات في كتابٍ يحمل الاسم نفسه بطبعتين : **الأولى** عني بجمعها وترتيبها مصطفى توفيق المؤيدي سنة (١٩٠١م) شملت مقالات السنة الأولى فقط، ثُمَّ صدرت طبعة **ثانية** عن مطبعة مصر لصاحبها (التزام علي محمود الكتبي) حوت مقالات السنتين الأولى والسابعة . وحديثًا صدرت نسخة من الكتاب عن دار مارون عبود (١٩٨٤م) وهي المعتمدة في هذه الدراسة؛ لأنَّها تجاوزت الكثير من أخطاء الطبع، وكانت أكثرها إحاطة.

ولم يعمد اليازجيّ في أيٍّ منها إلى ذكر المجلات التي خطَّأها أو كاتبيها، وعمد كذلك إلى تغيير بعض العبارات بما لا يمسّ جوهر المسألة المراد تصويبها؛ مخافة أن يُنتَبه إلى مصدرها، وإيذاناً منه بصدق النيَّة، وسلامة القصد[١] .

لقد كانت مقالات اليازجيّ (لغة الجرائد) الجمرة التي اتَّقدت منها نار النَّقد المضاد له، وخلقت ما نحن بصدده من حركة الرُّدود الكبيرة التي تعرَّض لها في ذلك الوقت، وهذا – وإن كان مبكراً– يُثبِت بما لا يقبل الشَّك أنَّ الدَّافع وراء أغلب الرُّدود كان دفاعاً عن كتاباتهم، أو من أجل الحصول على الحظوة عند أصحاب تلك المجلات، أو الرِّفعة مستقاة من رفعة اليازجيّ ومكانته؛ يفسِّر ذلك أنَّ أغلب أصحاب الردود كانوا ممن يكتب في تلك المجلات، سواء المعارضين منهم كرشيد الخوري الشرتوني الذي يكتب في المشرق، أو الموافقين كقسطاكي أفندي الذي يكتب في الضياء، خلا ما كُتِب في الرَّد عليه في وقت متأخر، أو ما ورد عرضاً من مخالفات في مسائل ذات علاقة بما ذكره اليازجيّ، وكذلك اقتصار الرُّدود على مقالات لغة الجرائد دون المسّ بما كتبه في أغلاط العرب، أو أغلاط المولدين، أو نقده لمعاجم اللغة ومؤلفات العلماء، أمَّا ما ورد عرضاً من ردودٍ على مسائل خطَّأ فيها القدماء؛ فلأنَّها وردت في لغة الجرائد مقرونة بنظيرات لها عند المحدثين .

لقد كان الرَّد على شخص اليازجيّ يمثل غاية مراد اللغويين في عصره؛ لأنَّه – وبكل تأكيد – سيكون حديث الصُّحف والمجلات، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على مكانة اليازجيّ، ودوره في الحركة اللغوية الحديثة .

---

(١) **يُنظَر : لغة الجرائد : ١١ .**

الاتِّجاه السَّابع : المساجلات اللغوية

أولاً : مساجلة الشدياق واليازجيّ :

خاض الشَّيخ اليازجيّ غمار المساجلات اللغوية في بداية مشواره العلمي، ولعلَّ أبرزها وأكثرها شهرة مساجلاته مع الشَّيخ أحمد فارس الشدياق اللغوي المشهور وصاحب مجلَّة الجوائب سنة (١٨٧١م)، وقد بدأ الصراع اللغوي والنِّقاش الأدبي بينهما بعد وفاة الشَّيخ ناصيف اليازجيّ في السَّنة ذاتها وكان إبراهيم حينها في الرابعة والعشرين من العمر، وكان مدار النقاش ومبدأه لفظة (الفطحل) التي وردت في كتاب مجمع البحرين لليازجي الأب بتقديم الحاء على الطاء[١] .

وكذلك لفظة (المرابض) في قوله :

تكثُر الخيلُ في المرابضِ إن عد مت ولكن تقلُّ عند السِّباقِ [٢].

لأنَّ المرابض للغنم وليست الخيول، وإنَّما يُقال المرابط للخيول، يُضافُ إلى ذلك عتبه عليه؛ لإغفاله ذكر اسمه في قصيدة كتبها في رثاء أحد أقربائه من أسرة الشدياق. فلمَّا توفي اليازجيّ رثاه الشِّدياق بمقالة نشرها متضمِّنة ذلك كلَّه، مختومة بقصيدة رثاء فيه[٣].

لقد دفع ذلك إبراهيم اليازجيّ إلى كتابة بحثٍ مستفيضٍ في مجلَّة (الجنان) للمعلم بطرس البستاني ذي اتِّجاهين : **الأوَّل**، دافع فيه عن والده معللاً سبب الخطأ، ووجه صحَّته. **والثَّاني**، انتقد فيه بعض الاستعمالات اللغوية في مؤلفات الشدياق[٤]. كما ذكر اليازجيّ أنَّه بعد اطلاعه على تخطئة الشِّدياق، نظر في النُّسخة الأصليَّة التي بخط والده فوجد اللفظة صحيحة مقيَّدة بتقديم الطاء على الحاء (الفِطحل)، وإنَّ ذلك من أخطاء الطَّبع التي لا يخلو منها كتاب. كما أشار إلى لفظة (المرابض) بأنَّها عامَّة تُستَعمل للخيل وغيرها، مستنداً في ذلك إلى معاجم اللغة وبعض كُتبها، وكذلك (المرابط) [٥].

---

(١) يُنظَر : مجمع البحرين : ناصيف اليازجيّ، المقامة الأنطاكية : ٢٠٦ .

(٢) ديوان ناصيف اليازجيّ : ٦٠ .

(٣) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية، أنطونيوس شبلي : ٦٢ – ٦٤ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه: ٦٧ – ٧٤ .

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه: ٧٠، ٧١، ٧٢.

ولمَّا نُشِرت مقالة اليازجيّ هذه كان الشِّدياق غائباً عن لبنان في رحلة، فتولَّى نجله سليم الرد على اليازجيّ بمقالة مختصرة حوت على وعدٍ بإبطال ما قاله اليازجيّ فيما بعد[١].

وعندما عاد الشِّدياق من رحلته، واطَّلع على ما كتبه اليازجيّ، كتب مقالاً في الرَّد عليه ضمَّنه دفاعاً عمَّا خطَّأه اليازجيّ في كتابه (سر الليال في القلب والإبدال)، وتخريجاً له أو تفسيرًا، وكذلك عاد لما خطَّأه سابقاً من كلام ناصيف اليازجيّ رادًّا على تخريجات إبراهيم اليازجيّ ودفاعه عن أبيه بشيءٍ من التَّفصيل، وختم ذلك كلَّه بتخطيء بعض الألفاظ التي وردت في رد اليازجيّ عليه[٢].

ولمَّا ورد اليازجيّ هذا الرَّد واطَّلع عليه؛ عقد العزم على كتابة ردٍّ مفصَّلٍ عليه في مقالاتٍ متَّصلةٍ تضمَّنت فقراتٍ عدَّة بدأها بـ (من المعتدي)، وختمها باعتذار عن مواصلة مساجلته؛ لما رأى منه من سلاطة اللسان؛ معللاً بأنَّ آدابه ليست كآداب نِدِّه، وأطواره ليست كأطواره، كما تضمَّنت مقالات اليازجيّ هذه وجوه عِدَّة من الدِّفاع والنَّقد، ويبدو أنَّه حشَّد لها كل طاقته، وأعطاها من وقته الكثير؛ فقد توزعت فقراتها بين دفاعٍ، وهجومٍ، وتبريرٍ، وتخطيء مما يطول ذكره [٣].

ومع إعلان اليازجيّ إيقاف المساجلة والانتهاء منها؛ إلَّا أنَّ الشِّدياق لم يكن ليرتوي فؤاده أو يشفى غليله؛ ولذا عاد ثانية بعد أن توجَّه بالنَّقد والكلام على صاحب مجلَّة الجنان التي نشرت مقالات اليازجيّ المعلم بطرس البستاني ولمؤلفاته اللغوية، وهنا لم يكن الكلام إلَّا مكرراً في مضمونه وأسلوبه، وهو لا يخرج عن إعادة الحديث عن لفظة (الفطحل) التي لم تغِب عن واحدة من مقالاتهم، أو البحث عن أخطاءٍ تضمَّنتها مقالة اليازجيّ الثَّانية، والجديد هنا ما ذكره الشِّدياق من أخطاء وجدها في ديوان الشَّيخ ناصيف اليازجيّ ومقاماته، مؤاخذاً إياه بجريرة ولده، متناسياً ما ذكره في مقالته التأبينية من صفاء الود بينهما، وأخرى وجهها لصاحب الجنان حول مؤلَّفِه محيط المحيط[٤] .

---

(١) يُنظَر : : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية: ٧٥ .

(٢) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية سه: ٧٦ – ٨٢ .

(٣) يُنظَر : المصدر نفسه: ٨٣ – ١٤٠ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ١٤١، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤ .

ولمَّا هدأت المساجلة بينهما طالعنا كتاب في هذا الشَّأن، صدر عن مطبعة الجوائب المملوكة للشدياق أعاد ما سلف من نقاش ممهور بعنوان (سلوان الشجي في الرَّد على اليازجيّ) للمعلم مخايل أفندي عبد السَّيد، أحد معلمي اللغة الإنجليزية في مصر، والعامل في صحيفة الجوائب، يتضمَّن مباحث سردها تباعاً، ابتدأها بالتَّعريض بالمعلم بطرس البستاني، ومن ثُمَّ إبراهيم اليازجيّ، بلغة شديدة قاسية هي عين ما وجدناه عند الشدياق في مقالاته[1]. عرَّج بعد ذلك إلى نقد مقامات ناصيف اليازجيّ، وعرض لما يراه غلطاً من استعمالاتٍ فيها وفي غيرها، مكرراً الحديث في لفظتي الفطحل والمرابض[2]. ثُمَّ استهلك بعد ذلك صفحات كثيرة في ذكر مؤلفات الشدياق، وأقوال الأدباء فيها حتَّى ختمه بمباحث مختلفة توزعت بين الرَّد على إبراهيم اليازجيّ وتخطيئه وتخطيء والده .

والظاهر أنَّ هذا الكتاب من تأليف الشِّدياق نفسه، فبعد أن أمسك اليازجيّ عنان قلمه ولمَّا يرتوِ الشِّدياق من النِّقاش والمماحكة وجد نفسه في دائرة مفرَّغة وكأنَّه يُحدِّث نفسه، وعندما كان في نفسه شيء من الغيظ، أراد أن يُفرغه فلم يجد أمامه إلَّا أن يُنفِق كتابه باسم أحد العاملين في صحيفته. والذي يدعم قولنا هذا عدَّة أسباب: **أوَّلها**، أنَّ مخايل عبد السَّيد شخصية مغمورة لم يسبق أن ألَّف في اللغة أو كتب فيها، وهذا له علاقة وطيدة بالسَّبب **الثَّاني** وهو اللغة العالية التي كُتِبت بها الرُّدود، والنِّقاش المستفيض الذي لا يصدر إلَّا عن الشِّدياق نفسه، فكيف لمعلِّمٍ للغة الإنجليزية أن تكون له هذه الدراية بالعربية وأسرارها دون أن نسمع بمؤلفات له فيها. **وثالثها**، أنَّ روح الخصام الموجودة في الرُّدود هي نفسها التي عهدناها عن الشِّدياق فيما سلف، وكذلك سلاطة لسانه، خصوصاً مع البستاني الذي ما انفكَّ ينتقده مُشهِّراً به . **ورابعها**، الوعد الذي قطعه الشِّدياق في المقالة الأخيرة بأنَّه سوف يردُّ على أغلاط ناصيف اليازجيّ الصَّرفية، والنَّحوية، واللغويَّة بالتَّفصيل [3]. وقد تحقَّق ذلك؛ إذ دارت أغلب صفحات الكتاب حول استعمالات ناصيف

---

(1) يُنظَر : سلوان الشجي في الرد على اليازجيّ، مخايل أفندي عبد السَّيد : ٣ – ٨.

(2) يُنظَر : المصدر نفسه: ٨ – ٣٢ .

(3) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية: ١٦٠ .

اليازجيّ . وفي الحقيقة لم يغفل بعض اللغويين والنقاد عن هذا الأمر، وعدَّ بعضهم الكتاب للشدياق وإن كان غلافه لغيره[١].

وتبرز أهميَّة هذه المساجلة في إظهارِ قدرة اليازجيّ اللغوية، كما أنَّها مثَّلت انطلاقة مهمَّة في حياته اللغويَّة، كان نتيجتها ما سبق عرضه من اتِّجاهاتٍ متعددةٍ في النَّقد اللغوي .

ولعلَّ الذي أحمى وطيسها، وأسعر نارها عناد الشَّباب عند اليازجيّ، واستبداد الشَّيخوخة عند الشِّدياق، فالأوَّل ثار بدافع الغيرة على والده والرَّغبة في اعتلاء مجد اللغة بمواجهة شيوخها، والثَّاني كَبُر عليه أن ينازعه فتًى لم يبلغ الثَّلاثين من العمر. كما أنَّها لم تكن المرَّة الأولى التي يخوض فيها الشدياق مساجلات لغوية، وإنَّما هذا ديدن الرجل[٢].

ولم يكن الشِّدياق ليلزم عنان نفسه، ويكبح جماح لسانه وهو يناقش اليازجيّ؛ بل كان يكيل له السَّباب، وينعته بأبشع النُّعوت، ويصفه بأسوء الأوصاف، فكان اليازجيّ يردُّ بعيداً عن التَّعصُّب والمهاترة، ويصوغ عباراته بما يؤطرها من حُسن المجادلة؛ فكان ذلك مما أثار غضب نِدِّه، وبعث في نفسه روح العصبيَّة، وجبل لسانه على المخاشنة، وقد تجلَّى ذلك في عباراته التي منها وصف اليازجيّ بالسَّفيه، ونعت من يقفون إلى جواره بالأغبياء المسفسفين، وكلامه بالسَّفسفة الفارغة تارة، وبالهذر والهذيان تارة أخرى، وهذا كلَّه مما نقلناه من مقالة واحدة له[٣].

يضاف إلى ذلك أنَّه ليس من المناسب أن يذكر الشِّدياق أغلاطاً لغوية وقع فيها ناصيف اليازجيّ في ورقة تعزيةٍ لمناسبة وفاته، وهو ذلك العالم الكبير والشَّاعر المشهور، فلا الوقت وقتها ولا الموضع موضعها، إلَّا إذا كان في نفسه شيء ينتظره وحان أوانه[٤] مع أنَّ ذلك ليس أوان هكذا أمور .

ثانياً : مساجلة اليازجيّ ورشيد الخوري الشرتوني

لم تكن هذا المساجلة لتبدأ قويَّة كسابقتها، وإنَّما سادت مقالتها الأولى أجواءٌ من الودِّ، وأدب الحوار، فبعد أن نشر اليازجيّ مقالاته(لغة الجرائد)، والتي خطَّأ فيها بعض الاستعمالات

---

(١) يُنظَر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٩٨ .

(٢) يُنظَر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية: ٧٦، ٧٧ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ٦٨ .

اللغوية للكتَّاب على اختلاف تخصصاتهم وطبقاتهم؛ كتب رشيد الخوري الشرتوني مقالة في مجلَّة المشرق لم تحمل اسماً لكاتبها ولكنَّه أشار إليها في المقالات التَّالية التي حملت الاسم ذاته ونُسِبت له بدأها بعبارات يشكر فيها اليازجيّ على جهوده التي قدَّمها لتصويب لغة الصَّحافة، مستأذناً إياه في الرَّد على بعض ما يراه صحيحاً منها، واسترسل في ذكر المسائل التي بلغ عددها ثلاث عشرة مسألة، بأسلوبٍ كان غاية في الأدب[١] .

وبعد اطِّلاع اليازجيّ على المقال المذكور ردَّ عليه بأسلوبٍ بين السِّماحة والتَّعصب متَّهماً إياه بأنَّه توهَّم أنَّ اليازجيّ ينتظر مناقشة أصحاب الجرائد في أغلاطهم، وإنَّه في ردَّه كان متمحِّلاً الحجج والأعذار، مُكِدَّاً ذهنه، مُسهِراً جفنه في البحث والتَّنقيب، واصفاً تخريجاته بأنَّها جاءت على المذاهب السَّاقطة، واللغات المتروكة، ثُمَّ بيَّن اليازجيّ منهجه في التَّصويب القائم على الأفصح وترك ما عداه[٢].

وبعد أن طرق رد اليازجيّ مسمع الشَّرتوني؛ ردَّ عليه بمقالة في المجلَّة نفسها، ولكِنَّه هذه المرَّة صرَّح باسمه، ناسباً المقالتين لنفسه، مستغرباً ما بدر من اليازجيّ من اتِّهامات له بكدِّ الذِّهن، وإعمال الفكر، والتَّخريج على المذاهب السَّاقطة، متحفِّظاً على عباراته التي قال إنَّها ليست من أدبه المعهود. وأردف ذلك بأن أعاد الحديث عمَّا صوَّبه سابقاً، بمزيدٍ من الأدلَّة والحجج، مضيفاً إلى ما سبق طائفة من التَّصويبات، بلغ عددها أحد عشر تصويباً، ضمَّنها استهجانًا لتخطيء اليازجيّ أعلام اللغة والأدب القدماء[٣].

وهنا قطع اليازجيّ حبل السِّجال، واستمرَّ في تخطيء لغة الجرائد في مقالات متتالية؛ ما دفع الشرتوني إلى جمع ما تيسَّر له الرَّد عليه، فردَّ بمقالة ثالثة حوت عشرة مسائل[٤] . ومن هذه المسائل أنَّ اليازجيّ منع جمع (فَعَل) بالفتح على (أفعال) إذا كان صفة إلَّا سماعاً في أربع

---

(١) يُنظَر : مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتوني، مجلَّة المشرق ١٨٩٩م، العدد ١٣، ص٦٠٩ – ٦١٤ .

(٢) يُنظَر : لغة الجرائد، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الأولى ١٨٩٨م، ٦٧٦/٢٢ .

(٣) يُنظَر : مجلَّة الضِّياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتوني، مجلة المشرق، ١٨٩٩م، العدد ١٧، ص٧٩٤، ٨٠٤ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه، العدد ٢٣، ١٠٥٧، ١٠٦٥ .

كلماتٍ، وهو ما نفاه اليازجيّ، واصفاً كلام الشَّرتوني ومجلَّة المشرق الجزوتيَّة بالصِّدق الجزوتي المعهود[١].

وقد استقرأنا لغة الجرائد وغيرها من مقالات اليازجيّ فلم نقف على ذلك، وما وجدناه أنَّه يمنع جمع (خَصِم) بفتح فكسر على (أخصام) [٢] .

ثالثاً : مساجلة اليازجيّ ولويس شيخو اليسوعيّ

عمد اليازجيّ كعادته في تصويب المؤلفات اللغوية إلى نقد ما جاء في (شرح مجاني الأدب) للأب لويس شيخو اليسوعيّ، مالك صحيفة المشرق، ومحررها، في نافذة (أسئلة وأجوبتها) التي تنشر فيها مجلَة الضِّياء إجاباتٍ على أسئلة مشتركيها في السَنة الثَانية من عمرها – وقد مرَّ ذلك في تصويب المؤلفات اللغويَّة – وكانت بداية السِّجال أن طرح أحدهم سؤالاً مفاده أنَّه قرأ في مجاني الأدب قصيدة لصفي الدِّين الحلي، وردت في أحد أبياتها لفظة (الرّجل) مرتين : الأولى بكسر الرَّاء وسكون الجِّيم، والثَّانية بفتح الرَّاء وسكون الجِّيم، ويسأل إن كان صوابها ضمُّ الجِّيم ليستقيم المعنى، ثُمَّ ذكر قصيدة نقلها عن المجاني، وفيها أبيات مضطربة الوزن، ملتبسة المعاني؛ فأجابه اليازجيّ بأنَ كلمة (الرّجل) الثَّانية مصحفة. وصوابها (الرَّأي)، كما تناول القصيدة المنقولة شارحاً بعض مفرداتها، وناسباً أخرى إلى التَّصحيف، أو التَّحريف[٣].

وعند العودة إلى ديوان الشَّاعر وجدنا بيت الشِّعر مضبوطاً على ما ذكره اليازجيّ، وهو قوله:

فقَد يُقالُ عِثار الرّجلِ إن عَثرَت ولا يُقالُ عِثارُ الرأيِ إن عَثَرَا[٤].

وحينها لم يرتضِ اليسوعيّ ذلك، وعدَّه تعدّيًا من اليازجيّ عليه، فثارت ثائرته، وشمَّر عن ساعديه، مدافعاً عن مؤلَّفه ومجلَّته في مقالة من أربع صفحاتٍ؛ وكان ذلك إيذاناً بظهور مساجلة جديدة في هذا الموضوع كما أشار اليازجيّ[٥]؛ حتَّى جُيِّرت هذه النَّافذة التي كانت عامَّة لهذا

---

(١) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السَّنة الخامسة ١٩٠٢م، ٤٣٩/١٤ .

(٢) يُنظَر : لغة الجرائد : ٥٢ .

(٣) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٥٠/٢ .

(٤) ديوان صفي الدين الحلي : ٦٩ .

(٥) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الثانية ١٨٩٩م ، ١٨٣/٦.

الغرض سنة كاملة، اتَّسعت فيها دائرة السِّجال لتشمل (علم الأدب، شعراء النَّصرانية) وهي مؤلَّفات للويس شيخو أيضاً [1]، فكان اليازجيّ يُخطِّئ في هذه النَّافذة ويردُّ على إجابات اليسوعيّ في أخرى ففصل بذلك بين النَّقد والسِّجال[2]، أمَّا لويس شيخو فكانت أجوبته هي ذاتها سجالاته، والتي حوتها مقالة واحدة في عددين مختلفين [3].

وهذا باختصار ما دار بينهما من سجالٍ، ولم نُفصِّل القول فيما تساجلوا فيه من المسائل مخافة التِّكرار؛ لأنَّنا سنذكرها في مظانها من البحث، وسنعرِّج على بعضها عند الحديث عن دفاع المنشئين عن نتاجاتهم في إن شاء الله تعالى.

(1) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الثانية ١٨٩٩م ، ٢/٥٠، ٣/٨٤، ٤/١١٦، ٦/١٨٣، ٧/٢١١، ٢١٣، ٨/٢٤٨، ٩/٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ١٠/٣٠٥، ١٢/٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٢ .

(2) يُنظَر ردوده في: رمتني بدائها وانسلَّت، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٤/١١٦، ١١٧، وأساء رعياً فسقى، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٧/٢١١، ٢١٣، وعيُّ الصَّمت أحسن من عيِّ المنطق، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ١٠/٣٠١، ٣٠٩ .

(3) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعي، مجلة المشرق ١٩٠٠، العدد : ١، ص٤٣ – ٤٧، والعدد : ٢٠، ص ٩٥٧، ٩٥٨ .

الفصل الثَّاني

مناهج النُقَّاد وطرائقهم في الردِّ على اليازجيّ

المبحث الأوَّل: الغرض من تآليفهم وأهدافها

المبحث الثَّاني: أساليبهم في الرَّد

المبحث الثَّالث: أدواتهم في الرَّد

المبحث الأوَّل

الغرض من تآليفهم وأهدافها

ظهرت حركة النقد اللغويّ الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي؛ فكانت مؤلَّفاتُها تهدف إلى نقد استعمالات المتكلمين والمنشئين، ورافق ظهور هذه الحركة نشوء حركة مقابِلة لها عُرِفت بـ (نقد النقد)، فلم تكن تصويبات النقَّاد وملاحظهم محل ثقة الآخرين ورضاهم، سواء أكانوا منشئين أم لغويين.

ولم يكن الشيخ إبراهيم اليازجيّ بمأمنٍ من ردود اللغويين والمنشئين المدافعين عن كتاباتهم؛ فقد تصدَّى لحركته النقديَّة كثيرٌ منهم، متسلحين بما حفظته مظان اللغة، ودواوين الشعراء، من أدلَّة على ورود الكثير من الاستعمالات والأساليب التي عابها على أصحابها، ولم يكن ذلك يشمل كل ما تناوله وانتقده؛ بل كان نماذج مختارة من مسائله .

ولم تصدر هذه الردود في زمن واحد؛ وإنَّما كان بعضها في حياة اليازجيّ واستطاع الرَّد عليه؛ موضحًا منهجه في التَّصحيح الذي غلب عليه طابع الجنوح إلى الأفصح وترك ما عداه، وكُتِب القسم الآخر منها بعد رحيله عن الدنيا، وكان ذلك في حقب مختلفة استمرَّت حتَّى اليوم، ولعلَّل هناك من سيكتب بعد تحرير هذه السطور، وذلك مصداقٌ لقول الغلاييني في ختام ردِّه على إبراهيم المنذر: "ما مِنَّا إلَّا مَنْ ردَّ ورُدَّ عليه"[1] .

والملاحَظ في هذه الرُّدود أنَّها تسير في اتجاهاتٍ ثلاثة: فبعضها أُلِّف في الرد على اليازجيّ من نُقَّاد ولغويين لم يقصدهم بتصحيحاته، وبعضها كُتِبَ على أيدي الكُتَّاب والمحرِّرين الذين نالهم نقده؛ فكان ذلك دفاعًا عن نتاجاتهم، وبعضها ورد عرضاً في الكتابات والمصنفات اللغويَّة والنقديَّة؛ نتيجة لعدم قناعة أصحابها بما ذهب إليه اليازجيّ. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أوَّلًا : ما أُلِّف في الردِّ على اليازجيّ

رافق ظهور كتابات اليازجيّ النقديَّة في مجلتيه البيان والضياء، والمجلات التي سبق له النشر فيها بعض الكتابات التي ردَّت عليه مقالاته، واستمرَّ ذلك حتى يومنا، وسارت تلك الكتابات في اتجاهين:

---

(1) نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني : ٢٠١ .

الاتجاه الأوّل: الكتب المؤلَّفة

وأوّل ما يصادفنا من هذه الكتب (سلوان الشجي في الرَّد على الشيخ إبراهيم اليازجيّ) لمخايل أفندي عبد السيِّد، وهذا الكتاب وإن كُنَّا رجَّحنا في الفصل الأوّل أنَّه من تأليف أحمد فارس الشدياق، غير أنَّنا ملزمون هنا بالتَّعامل معه كما مثبت على غلافه، وما أُقِرَّ عليه، وهو وإن كان يحمل عنوان الرَّد على اليازجيّ؛ فقد عالج عِدَّة قضايا وُزِّعت بين الرَّد على إبراهيم اليازجيّ في تخطيئه كتاب (سر الليال في القلب والإبدال) للشدياق، وتخطيء إبراهيم اليازجيّ، ووالده ناصيف اليازجيّ، وغير ذلك. وما يهمُّنا هنا هو القسم الأوّل منه.

ونتيجة للسِّجال الذي احتدم بين الشدياق واليازجيّ – وقد مرَّ سلفًا –عمد اليازجيّ إلى تخطئة لغة الشدياق في مواضع عِدَّة، وقد تسنَّى للشدياق الرَّد على بعضها – كما سيأتي– غير أنَّ هناك من انبرى للدفاع عنه وهو مخايل أفندي عبد السيِّد. ومن هذه المواضع أن خطَّأ استعماله الواو مع (إنَّ) بعد (لا بُدَّ) دون حاجة لذلك؛ إذ لم تأتِ زيادتها بجديدٍ وذلك في قوله: "ولا بدَّ وأن يكون النثر مثله"[١] ، وقوله: "لا بدَّ وأن يمشي معه اثنان"[٢] . فجعلها اليازجيّ من الزيادات القبيحة التي يؤاخَذ بها أجهل الأغبياء[٣] .

وقد أثار الأمر حفيظة صاحب الشدياق فردَّ على اليازجيّ بجملة من الأمثلة التي ورد فيها هذا الاستعمال، منها ما جاء في الكليَّات: "وعن ابن السيرافي أنَّه قال : الواو تجيء بمعنى مِنْ ومنه قوله : ولابدَّ وأن يكون"[٤]، وقول ابن الأثير: "إنَّ كل ما يعدهم به لابدَّ وأن يصيبهم"[٥]، مصدِّرًا ردَّه بعبارات هي أقرب إلى المهاترة منها إلى أسلوب البحث العلمي[٦].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا تخطئة اليازجيّ للشدياق في استعماله لفظة (إفشال) مصدراً من (أفشل) الرّباعي المزيد؛ لأنَّه لا يأتي بمعنى الثلاثي[٧]. فردَّ عليه مخايل أفندي بأنَّ (أفشال)

---

(١) الساق على الساق فيما هو الفارياق ، أحمد فارس الشدياق :الكتاب الثاني ١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه: ١٣٩ . وقد تكرر هذا الاستعمال في صفحات كثيرة أحصينا منها : الكتاب الثاني ١٣٤ ، ١٣٥، الكتاب الثالث :١٧٢ ، ١٧٣، ١٩٧ .

(٣) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية: ١٢٥.

(٤) الكليات : ٩٢٣ .

(٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ٢٥١/٢ .

(٦) يُنظَر : سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجيّ :٨٤ .

(٧) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٣٦ .

بفتح الهمزة يصحُّ أن يكون جمعًا لـ (فَشَلٌ) قياساً على (فرح – أفراح) كما يجوز أن يأتي مصدراً للرباعي مكسور الهمزة[١] .

ومن مآخذ اليازجيّ على الشدياق التي تصدَّى لها مخايل أفندي، ما جاء في كتاب الساق على الساق قوله: "إلى أن تصيروا كَهْلًا ثمَّ شيوخًا"[٢] ، وموضع الخطأ عنده لفظة (كَهْلاً) بفتح الأوَّل وسكون الثاني، وصوابه (كهولًا) أو (كُهَّلًا)[٣].

وعالج مخايل أفندي المسألة من عدّة أوجه **أولها**، أنَّ (كهلاً) إذا كانت غير مشكولة فهي جمعٌ لكاهل، وهذا الاحتمال تدحضه الطبعة الموجودة من الكتاب فاللفظة فيه مشكولة على ما ذكر اليازجيّ، **والثاني**، أن تكون من تحريفات الطبع، لا سيَّما أنَّ مؤلِّفه كان في سفرٍ عند طبعه، **والثالث**، أنَّ من سنن العرب ذكر المفرد مراداً به الجمع ومنه قوله تعالى:﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ٤﴾ (النساء:٤)

وقوله تعالى :﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾ (النجم: ٢٦)

والتشبيه بعيد هنا؛ لأنَّ سياق الآيتين مختلف عن نصِّ الشدياق.

إنَّ السِّياق الذي ورد فيه الكلام لا يقبل هذه التبريرات على عِلَّاتها، وحقيقة الأمر أنَّه من وهم الطبع، كما أشار في الاحتمال الثاني، أو أنَّ هناك ما شغل بال المؤلِّف، فكان يريد كتابة شيءٍ وكتب شيئًا آخر، فلا حاجة للإغراق في التبرير. وهذا الأمر مردودٌ على اليازجيّ أيضاً لأنَّ السَّهو بيِّنٌ لا يؤاخَذُ به صاحبه. ولعل ما يُعذر له هنا هو أنَّه قابل تخطئة الشدياق للفظة (الفحطل) عند والده التي عدَّها من أوهام الطبع أيضًا .

وفي موضعٍ آخر خطَّأ تأويل الشدياق لمعنى (حبَّ ، أحبَّ) الذي قال في أحد معانيه: "أن يكون من حبَّة القلب. فمعنى حبَّه أصاب حبَّة قلبه، وهو على حدِّ قولهم: شغفه حُبَّاً أي أصاب شغافه وهو غلاف القلب أو حبَّته"[٤]. فاتَّهمه اليازجيّ بأنَّه لوى المعنى؛ لأنَّ المُحِبّ هو الذي تُصاب حبَّة قلبه لا المحبوب. واتَّكأ اليازجيّ على الشطر الثاني من النَّص، الذي عدَّه

---

(١) يُنظَر : سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجيّ :١٠٠ .

(٢) الساق على الساق فيما هو الفارياق : الكتاب الأول ١٧ .

(٣) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٠٦ .

(٤) سر الليال في القلب والإبدال، أحمد فارس الشدياق : ٣٨ .

صحيحًا؛ إذ إنَّ المحبوب هو الذي يُصيبُ شغاف قلب مُحبِّه، فأحسن المعنى هنا وأساء هناك[١].

ولم يرتضِ مخايل أفندي تخطئة اليازجيّ؛ فردَّ عليه موضِّحًا بأنَّ صاحب سرِّ الليالِ قال إنَّ من معاني(أحبَّ): جعله في حبَّة قلبه قياساً على أوعى المتاع إذا جعله في الوعاء، مع وجود معنًى مشترك بين حبَّ الثلاثي وأحبَّ الرّباعي، وهو إصابة حبَّة القلب[٢] . وهذا تخريجٌ ضعيف تنسفه عبارة الشدياق" فمعنى حبَّه ،أصاب حبَّة قلبه فهو هنا يتحدَّث عن حبَّه لا أحبَّه .

وألَّف مُحمَّد سلام البيروتيّ كتاباً في الرَّد على اليازجيّ سمَّاه (دفع الأوهام) ويقصد بذلك أوهام الشيخ إبراهيم اليازجيّ في انتقاداته وتخطيئاته، وهو أوَّل كتاب أُلِّف في الرَّد على اليازجيّ، عندما خطَّأ بعض ألفاظ لغة الجرائد واستعمالاتها، وكذلك الكُتَّاب والشعراء وعامَّة الناس، فلم يؤلَّف دفاعًا عن جهة واحدة كسابقه. وقد وصف مؤلِّفه اليازجيّ في مقدمة الكتاب بأنَّه سمَّ القلم، ودسَّ السمَّ بالدسم، متَّهمًا إياه بالتهوُّر والتسرّع[٣] .

والملاحظ على هذا الكتاب أنَّ صاحبه لم يلتزم ترتيب المسائل كما هي عند اليازجيّ؛ بل كان ينتقي منها ما عنَّ له خطؤه، ثُمَّ أنَّه لا يردُّ على المسألة المخطَّأة بالكامل؛ بل يُصوِّب شاهداً فيها، أو يتناول جانباً منها، ومثال ذلك ردُّه على تخطئة صاحب المصباح في مسألة (ذهل ، وأذهل)[٤] . وكذلك تخطيء الألبيري في قوله :

ومهما أكرَبَتكَ صُروفُ دَهرٍ فَقُل ما قَالهُ الرَّجل الأريبُ[٥].

فاستعمل الشاعر (أكرب) مزيدًا وصوابه (كرب)[٦].

وكذلك لسان الدين بن الخطيب في قوله:

قَالوا لِخدمَتِهِ دَعاكَ مُحمَّد فَأنِفتها وَزَهَدت في التَنويهِ [٧].

---

(١) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) يُنظَر : سلوان الشجي في الرد على اليازجيّ : ٧٧ .

(٣) يُنظَر : دفع الأوهام : ١٠ .

(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : ٥٠ ، ودفع الأوهام : ١٥ .

(٥) البيت غير موجود في ديوانه ، يُنظَر : نفح الطيب، الباب الخامس، ٦٨٥/٢ .

(٦) يُنظَر : لغة الجرائد : ٤٩ ، ودفع الأوهام : ١٨ .

(٧) ديوان لسان الدين بن الخطيب: ٧٤٦ . والبيت في ديوان الشاعر بالشكل الآتي : قَالوا لِخدمَتِهِ دَعاكَ مُحمَّد فكرهتها وَزَهَدت في التَنويهِ .

وصوابه عنده أنَّ (أنِفَ) يتعدَّى بالحرف لا بنفسه[١]. وغير ذلك كثير، وما ذُكِر هو أبعاض تلك المسائل أو شواهد فيها، وكان في كلِّ مرَّة يسميه المُعترِض، وقد حوى الكتاب أربعين مسألة. ويبدو من تاريخ تأليف الكتاب أنَّه كان ردًّا على ما كتبه اليازجيّ في السنة الأولى من عمر مجلَّة الضياء، والغريب في ذلك أنَّ اليازجيّ لم يرد عليه كما حصل مع غيره.

ثُمَّ ألَّف مُحمَّد سليم الجنديّ كتابًا في الرَّد على اليازجيّ؛ انتصارًا لأصحاب الجرائد، وعامَّة الكُتَّاب سمَّاه (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وهو يعني هنا مقالات لغة الجرائد لليازجي، والكتاب في الأصل مجموعة مقالات كانت قد نُشِرت في جريدة الفيحاء ثُمَّ جُمِعت في كتابٍ مستقلٍ حمل هذا العنوان.

ويقع الكتاب في قسمين: **الأوَّل**، في الرَّد على إبراهيم اليازجيّ، ونقد مقالاته، وذلك في اثنين وعشرين صفحة. **والثاني**، في الرَّد على قسطاكي أفندي الحمصيّ الذي تولَّى الدفاع عن اليازجيّ، مؤيِّدًا نقده، ومثبتًا تصحيحاته، وذلك في ما تبقى من صفحات الكتاب، مفتتحًا كلَّ قسم بمقدمة فيها تهجم وتوعد.

والملاحَظ على الكتاب أنَّ صاحبه التزم ترتيب المسائل عند اليازجيّ، وكان يذكر الصفحة التي وردت فيها المسألة في لغة الجرائد ثُمَّ يردُّ عليها.

ولم يكتفِ الجنديّ بتصويب ما خطَّأه اليازجيّ؛ بل عمد إلى تخطئة لغة اليازجيّ نفسه، وفي مواضع عِدَّة، نذكر منها أنَّه خطَّأ عبارة اليازجيّ(الغير المتصرفة) الواردة في قوله: "ولذلك يعده أكثرهم من الأفعال الغير المتصرفة" [٢]، من وجهين: **الأوَّل**، إدخال (ألـ) التعريف على لفظة غير، ولم يثبت سماعه . **والثَّاني**، تعريف المتضايفين معًا ، ولم يكن الأوَّل منهما وصفًا مضافًا لمعموله، أو عددًا مضافًا لمميزه[٣] .

وأجابه قسطاكي أفندي بما ذكره اليازجيّ في سؤالٍ وُجِّه إليه فأجاب بعدم ورود ذلك سماعًا عن العرب، ولكنه جائز في المعنى على شرط جعلها معاقبة للإضافة، فالأمر مُختَلَفٌ فيه، وفيه تفصيل كثير[٤]، واحتجَّ أيضاً بورود مثل ذلك في كليات أبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) من قوله: "وإذا أُسنِد الفعل

---

(١) يُنظَر : لغة الجرائد : ٥٣ ، ودفع الأوهام : ٢٧ .

(٢) لغة الجرائد : ٣٥ .

(٣) يُنظَر : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، مُحمَّد سليم الجنديّ : ٤ .

(٤) نقلًا عن : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٣٠- ٣٣.

إلى ظاهر المؤنَّث الغير الحقيقي"[١]. وقوله: "أولى بالوجود من العقد الغير المطابق"[٢]، وردَّ عليه الجنديّ ثانية مثبتًا رأيه بجملة من الحجج[٣].

وتعليقًا على المسألة فإنَّ ما ورد في لغة الجرائد يُرجَّح أن يكون من أخطاء الطبع؛ لأنَّ اليازجيّ من أشدّ المتمسِّكين بالسَّماع؛ لأنَّه أقرَّ بعدم سماع ذلك عن العرب، كما أنَّ ما ذكره قسطاكي أفندي من ورود هذا الاستعمال في الكليات مَختلِف تماماً عمَّا في نسختها المتوفرة، إلَّا أن يكون أخذه عن نسخة أخرى.

ومما خطَّأ فيه اليازجيّ أيضًا استعماله لفظة (مشاهير) جمعًا لمشهور في ثلاثة مواضع من لغة الجرائد وصوابه عنده أن يُقال : مشهورون؛ لأنَّ وزن مفعول لا يُجمع تكسير، وما سُمِع منه فهو شاذ يُقتَصَر فيه على السَّماع[٤].

وهذه المسألة تناولها بعض من النقَّاد، دافع بعضهم عن اليازجيّ، وصوَّب بعضهم هذا الاستعمال. فممن ردَّ على الجنديّ، قسطاكي أفندي، ومُحمَّد بهجة الأثريّ . واحتجَّ قسطاكي بقول سيبويه: "غير أنَّهم قد قالوا مكسور ومكاسير . وملعون وملاعين . ومشئوم ومشائيم"[٥]. فردَّ الجنديّ بأنَّ ذلك مما لا يقاس عليه[٦]. غير أنَّ قسطاكي أفندي لم يكتفِ بذلك فذكر جملة من الألفاظ التي جُمِعت على هذا الوزن منها(مجنون ومجانين، منكود ومناكيد، مملوك ومماليك، مفهوم ومفاهيم ...الخ) [٧] . إضافة إلى تأييد كلامه بقول الفيومي: "ومشاهير الكتب ساكتة عن ذلك"[٨]. وأبي زيد: "إذا جاوزت المشاهير من الأفعال"[٩]. الأفعال"[٩].

أمَّا الأثريّ فقد ردَّ عليه مستندًا إلى حادثة غاية في الأهمية، فقد روى أنَّه كان في مجلس علَّامة العراق أبي الثناء الآلوسي فورده كتاب من اللغوي المشهور أنستاس الكرمليّ يذكر فيه أنَّ هناك من خطَّأ استعمال لفظة مشاهير فأملى الآلوسيّ على الأثريّ ما خلاصته، أنَّ لفظة مشاهير أشهر من نارٍ على علم،

---

(١) الكليات : ٦٨٢ ، واللفظة فيه مجرَّدة من ألـ على غير ما ذكره قسطاكي.
(٢) المصدر نفسه : ٣٦٢ ، واللفظة فيه مجرَّدة من ألـ على غير ما ذكره قسطاكي.
(٣) يُنظَر : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٣٢ – ٣٦ .
(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ٤ .
(٥) كتاب سيبويه : ٦٤١/٣ .
(٦) يُنظَر : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٣٦ .
(٧) نقلًا عن إصلاح الفاسد من لغة الجرائد :٣٦، ٣٧ .
(٨) المصباح المنير : ٢٢٧ ، مادة (نجس) .
(٩) القاموس المحيط : ٢٨ ، المقدمة.

وقد استعملها البلغاء قديمًا وحديثًا مما لا حصر له، ساردًا جملة من الألفاظ مما جاء على هيئتها، ثُمَّ قال بأنَّها إن كانت جمعًا لـ (شَهير) فإنَّ فعيل لا يُجمع جمع سلامة. وإن كانت جمعًا لـ (مُشتَهِر) فإنَّه لم يرد السَّماع به وإن وافق القياس[١].

وممَّن صوَّب هذا الاستعمال إبراهيم المنذر، ومُحمَّد العدنانيّ، ومصطفى الغلاييني[٢] .

وخطَّأ اليازجيّ أيضًا في استعماله مصطلح (السَّفاسِف) فردَّ عليه الحمصيّ مصوبًا الاستعمال[٣] .

أمَّا غير ذلك فكان تصويبًا لما خطَّأه اليازجيّ من استعمالات الكتَّاب.

وممن كتب في الرَّد على اليازجيّ، وعمل على تنزيه الكُتَّاب مما وصمهم به بُعَيث الخضري، وهو الأب أنستاس ماري الكرمليّ اللغوي العراقي المشهور، وعنوان مُؤلَّفه (النَّغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ)، وقد نهج فيه مؤلِّفه منهجًا اتَّسم بالتسمُّح والاعتدال في قبول الألفاظ؛ فكان يجد عُذرًا لأغلب ما خطَّأه اليازجيّ، ويتَّكئ على المجاز كثيرًا خلافًا لمنهجه المتشدد في كتاباته الأخرى؛ فكان يعرض المسألة على سبيل الإقرار، وكأنَّها ممَّا لا يمكن مناقشته، فأجاز الكثير ممَّا خطَّأه اليازجيّ؛ إذ صوَّب كمًّا كبيرًا من المسائل التي عرضها، وبلغ عددها مائة وأربع وستين مسألة؛ ولذا يُعدُّ الأكثر ردًّا من بين من تصدَّوا لذلك.

واتَّخذ الكرمليّ منهجًا واضحًا فيه؛ فعمد إلى ترقيم المسائل، ووضع عنوانات لها، غير أنَّه لم يلتزم ترتيبها عند اليازجيّ.

والكتابُ لم يزل مخطوطًا ولم نقف له إلا على نسختين: **الأولى** فُقدت، ولعلَّها مما نُقِل مع ما بقي من آثاره إلى فرنسا، أو قد تكون احترقت مع ما احترق من آثاره في الحرب العالمية[٤]. والثانية، موجودة في في خزائن المتحف الوطني العراقي، وهي ما استطعنا الوصول إليها وتدوين مادتها. وهذه النسخة تمثل الجزء الأول من الكتاب وكان الكرمليّ قد شرع في نهاية هذا الكتاب في كتابة جزء آخر منه يتضمَّن ما خطَّأه في لغة الجرائد، وفي غيرها. ولم نقف على ذلك الجزء.

وأحدث ما كُتِب في الرَّد على اليازجيّ الفصل الخاص تحت عنوان (أوهام الناقد إبراهيم اليازجيّ في كتابه لغة الجرائد) للدكتور مجيد خير الله الزامليّ في كتابه (دراسات في النقد اللغوي) فقد تتبَّع السيد الزامليّ

---

(١) يُنظَر : نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، مُحمَّد بهجة الأثريّ ، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦ ، ١٢/١- ١٦ .

(٢) يُنظَر : كتاب المنذر، إبراهيم المنذر : ٦٦ ، ومُعجم الأخطاء الشائعة : ١٣٥ ، ونظرات في اللغة والأدب : ١٤٢ – ١٥٠ .

(٣) يُنظَر : لغة الجرائد : ١٤٦ ، وإصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٢٢ ، ١٤٣ .

(٤) مراسلات الباحث ومقابلاته الشخصيَّة مع الأب غدير الكرمليّ في كنيسة السيدة مريم العذراء ، العراق – بغداد .

المسائل والاستعمالات التي منعها الشيخ اليازجيّ وهي صحيحة بنظره، ثمَّ تولَّى الردَّ عليه فيها، مُتسلِّحًا بما توفَّر له من الأدلَّة التي هي: الإرث اللغوي القديم، واستعمالات المُولّدين القريبة من عصر الاحتجاج حتَّى العصور الوسطى كُتَّابًا كانوا أو شُعراء؛ إذ إنَّه يرى أنَّ مُلازمة هؤلاء للغة، ومُداومتهم استعمالها جعلاهم مُتضلِّعين منها، فضلًا عن توخيهم الدقَّة في الكتابة والإنشاء أكثر منها في الاستعمال الشفاهي؛ لأنَّهم كانوا يكتبون في زمنٍ كَثُر نُقَّادُه ومتتبِّعو الأخطاء اللغوية، والدليل الثالث ردود النُقَّاد السابقين، وقناعاتهم، وبعض ما ورد عندهم من الأدلَّة، فالدكتور الزامليّ كان ممَّن اطَّلع على جُلِّ ما كُتِب في النقد اللغوي الحديث، وعلى دراية برجالاته، ما قدَّموه في هذا المضمار.

وقد بيَّن الزامليُّ منهجه في مقدّمة هذا الباب، والقاضي بخطأ من يستندون إلى معاجم اللغة وحدها، أو كُتُب النحو والصرف دون غيرها في الحكم بخطأ بعض الاستعمالات، أو الإقرار بعدم ورودها عن العرب؛ فكان يرى الصواب في إشراك مظانِّ اللغة والأدب، وكُتُب التفسير، ودواوين الشعراء على اختلافها؛ لبيان صحَّة الاستعمال أو خطئه. كما أخذ على من يتمسَّكون بظاهر النص دون الإمعان فيه، والإحاطة بجوانبه [1].

وبلغ مجموع ما ردَّ عليه في هذا البحث (٣٦) ستًّا وثلاثين مسألة. فكان يُعنون الاستعمال المُخطَّأ بالجذر اللغوي لفعله مُجرَّدًا، ثُمَّ يذكر معناه المُعجمي أو الخطأ في استعماله، وبعدها يردف ذلك برأي اليازجيّ فيه، ونماذج لمن وافقه أو سبقه، ثُمَّ يردُّ عليه مُصوِّبًا الاستعمال. ولم يلتزم ترتيبها عند اليازجيّ، أو على حروف المُعجم كما فعل في مؤلَّفاته الأخرى، وإنَّما يذكرها كيفما اتَّفق.

واتَّبع أسلوبًا واحدًا في جملة ردوده على اليازجي، ومنها في هذا الكتاب سواء في طريقة تناول المسائل، أم كيفيَّة معالجتها، مُنطلِقًا من مبدأ تيسير اللغة، وقبول الاستعمالات اللغويَّة التي نصَّت عليها كتب الأوَّلين من الرعيل الأوَّل، ومن جاء بعدهم بما لا يخلُّ بها.

الاتِّجاه الثاني: المقالات المنشورة:

تناولت مقالاتٌ كثيرة آراء اليازجيّ النقديَّة بعد صدورها، وبقيت على حالها من دون أن تُجمَع في مصنفاتٍ مستقلَّة؛ إمَّا لمحدوديتها، أو لعدم اهتمام أصحابها، أو لأنَّها لم تلقَ رواجًا كما حصل مع مقالات مُحمَّد سليم الجنديّ، وأولى هذه المقالات مقالة (مجلَّة الضياء ولغة الجرائد) لرشيد الخوري الشرتونيّ، وقد

---

(١) **ينظر: دراسات في النقد اللغوي: ٦٣ – ٦٧.**

نُشِرت في ثلاثة أعداد (أجزاء) مختلفة من مجلَّة المشرق، ورافقت صدور الأعداد الأولى من مجلَّة الضياء فردَّ عليها اليازجيّ وجرَّ ذلك إلى مساجلة بينهما – كما مرَّ سلفًا – .

لقد كتب الشرتونيّ مقالته الأولى دون أن يضع اسمه عليها، كما لم يذكر اسم اليازجيّ عند الرَّد عليه، بل جعل ردوده موجَّهة إلى مجلَّة الضياء، وتناول فيها ثلاث عشرة مسألة مما خطَّأه اليازجيّ، خاتمًا ذلك بأنَّ الذين جمعوا اللغة لم يدونوا كل شيء[١].

وكَبُرَ ذلك على اليازجيّ فردَّ عليه بمقالة ذات جوانب ثلاثة: **الأوَّل**، ردَّ فيه على الشرتونيّ. **والثَّاني**، بيَّن فيه منهجه في عدم تسمية المجلات التي خطَّأها، أو كُتَّابها. **والثَّالث**، بيان لمنهجه القاضي بابتغاء الأفصح وترك ما سواه مما سمَّاه مذاهب ساقطة[٢].

وبعد أن ورد مقال اليازجيّ الشرتونيّ كتب المقالة الثانية، التي بدأها بجملة من التوضيحات لردوده السابقة، ثُمَّ أردفها بردودٍ على مسائل أخرى مستأنفًا الطريق نفسه، وكان ذلك في إحدى عشرة مسألة، ختمها باستنكارٍ واستهجانٍ لتخطئة اليازجيّ علماء العربية، وشعرائها المجيدين.

وتناول في المقالة الثالثة طائفة من المسائل التي خطَّأها اليازجيّ، مصوِّبًا إياها، وقد بلغت عشرة مسائل، وتفصيل ذلك سيرد في مواضعه من الدراسة؛ لأنَّ هذه المسائل فيها ردود عِدَّة غير ما ذكره الشرتونيّ.

ثُمَّ كتب الأب أنستاس ماري الكرمليّ مقالته (فتاوى الضياء وأوهامه اللغوية) والتي نُشِرت في مجلَّة المشرق بعد أربع سنوات من صدور العدد الأوَّل من مجلَّة الضياء، التي حوت انتقادات اليازجيّ وتصحيحاته، ولم يقصر الكرمليّ ردوده على ما خطَّأه اليازجيّ في لغة الجرائد؛ وإنَّما تعدَّى ذلك إلى ما سُئل عنه فأجاب، نحو حُكمه بالشّذوذ عل بناء المضاعف من الثلاثي في غير (حَبُب ، شَرُر، لَبُب)، وتخطئته قولهم (المُلِذ) بمعنى اللَّلاذ ، وغير ذلك[٣]، وعمد الكرمليّ إلى ذكر بعض الاستعمالات التي قال إنَّها وردت في مجلَّة الضياء، وهي أخطاءٌ لغوية يؤاخذ عليها اليازجيّ، منها لفظة (البخت) التي قال إنَّها

---

(١) يُنظَر : مجلة الضياء ولغة الجرائد ، رشيد الخوري الشرتونيّ ، مجلة المشرق ، العدد ١٣ لسنة ١٨٩٩ ، ص ٦٠٩ – ٦١٤ .

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجيّ : ٧٤ – ٧٧ طبعة مطبعة مطر . والمقالة الأصل في مجلة الضياء ، السنة الأولى ١٨٩٨م ، ٦٧٣/٢٢– ٦٧٦ .

(٣) يُنظَر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء، السنة الرابعة ١٩٠١م، ٣٧٤/١٢ ، وفتاوى الضياء وأوهامه اللغوية، أنستاس الكرمليّ، مجلة المشرق ، العدد ١١ لسنة ١٩٠٢م، ص ٥١٧، ٥١٨ .

مولَّدة استخدمتها العامة، ولفظة(عَرَبة) التي قال إنَّها تركية الأصل، ولفظة (زَوجة) التي قال إنَّ الأفصح فيها (زَوج)، وعبارته التي ختامها(على مرتين) التي قال إنَّها عاميَّة ، وغير ذلك[١].

وكتب مُحمَّد بهجة الأثريّ مقالة في مجلة لغة العرب حملت عنوان(نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وهي في الأصل بحث انتقادي تقويمي لكتاب مُحمَّد سليم الجنديّ(إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) غير أنَّ صاحبها تناول عِدَّة مسائل ردَّ فيها على اليازجيّ بعد أن اتَّهمه بالتسرّع والغرور، ونكران أمور ظاهرة ظهور الشَّمس[٢]. وختم مقالته بالعودة إلى عنوانها الأصل فذكر طائفة من الأخطاء التي وقع فيها الجنديّ في ردّه على اليازجيّ، وقسطاكي أفندي في دفاعه عنه، وكلُّ ذلك فيما يخصُّ استعمالاتهم.

ولمصطفى جواد خمسُ مقالاتٍ نشرها في مجلَّة لغة العرب أيضًا، تناول فيها ما سمَّاه عثراتٍ وقع فيها إبراهيم اليازجيّ، وجرجي جنن البولسي، الذي رتَّب مقالات اليازجيّ الانتقاديَّة في لغة الجرائد على حروف المُعجم في كتابٍ حمل عنوان (مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب) مُضيفًا لها شيئًا من عنده.

واتَّبع جواد منهجًا واضحًا في الرَّد وأسلوبًا أكثر حكمة من سابقيه، واعتمد ترقيم المسائل التي ردَّ عليها، وقد بلغت ثماني وأربعين مسألة، سبع مسائل منها في تخطيء لغة البولسي واستعمالاته.

ولم يكن جواد يردُّ على اليازجيّ مباشرة، أو على كتابه لغة الجرائد؛ بل كان يذكر صفحات المسائل في مغالط الكُتَّاب ناسبًا إياها لليازجي أولًا ثُمَّ إلى البولسي ناقلًا عنه؛ ما أوقعه في جملة من الأوهام، والتي سترِد في موضعها من الدراسة.

ولم يلتزم جواد منهجًا ثابتا في ترتيب المسائل كما في مغالط الكتَّاب، أو لغة الجرائد؛وإنَّما يذكرها كيفما اتَّفق متنقلًا بين صفحات الكتابين.

ولجواد مقالة أخرى في مجلة المعرفة المصرية حملت عنوان(القواعد الجديدة في العربية)، ردَّ فيها على بعض المسائل التي خطَّأها اليازجيّ منها: (رجل جَلود ، ورجل شَفوق ، ورجل رَحوم، ورجل نَصوح) وصوابها كلُّها بالياء[٣] .

---

(١) يُنظَر : فتاوى الضياء وأوهامه اللغوية، أنستاس الكرمليّ، مجلة المشرق ، العدد(١١) لسنة ١٩٠٢م، ص ٥١٩، ٥٢٠ .

(٢) يُنظَر : نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثريّ، مجلَّة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦م، ١/٨-١٣ .

(٣) يُنظَر : القواعد الجديدة في العربية، مصطفى جواد، مجلة المعرفة المصرية ، العدد: ٢ لسنة ١٩٣٣م، ص٢٢٨ .

ثانيًا: ما ذكره الكُتَّاب والمحررون دفاعًا عن نتاجاتهم

يشمل هذا القسم من الرُّدود بعض ما كُتِب في حياة اليازجيّ، كما يشمل ردود بعض من رأوا أنَّ اليازجيّ يقصدهم في مقالاته النقدية، فهبُّوا مدافعين عنها؛ مع أنَّ اليازجيّ لم يُفصِح عن مصادر تخطيئاته، في لغة الجرائد.

وأوَّل ما نطالعه هنا دفاع الشدياق عن كتابه (سرُّ الليال في القلب والإبدال) الذي خطَّأ اليازجيّ مواضع كثيرة فيه بعد ما حصل بينهما من سجال، وأخذ جانبًا من دفاع مخايل أفندي – كما مرَّ – ومثال ذلك أنَّ اليازجيّ خطَّأ قول الشدياق: "فما مَثَلَهُنَّ إلَّا مثل الثوب المرقَّع والوجه القبيح المبرقع"[١] ، وموضع الخطأ عنده لفظة (المُبرقَع) فإنَّه أراد هنا المبالغة في القبح غير أنَّه عكس المقصود، والتوى عليه المعنى؛ فجاء على غير ما يريد[٢].

فردَّ عليه الشدياق بأنَّ المعنى غير ملتوٍ، وليس ثمَّة وهم في الاستعمال؛ لأنَّ الوجه القبيح قد يكون مبرقعًا، كما أنَّ المبرقع قد يكون قبيحًا[٣]، مستندًا في ورود ذلك إلى قول أبي الطيِّب :

قُبْحًا لِوجهِكَ يا زَمَان فإنَّهُ وَجهٌ لهُ مِن كُلِّ قُبحٍ بُرقُعُ [٤].

ولم يقتنع اليازجيّ بذلك فعاد الكرَّة في المقالة الثانية موجِّهًا نقده إلى ردِّ الشدياق لا إلى أصل المسألة، متَّهمًا إياه بالتمويه على فساد المعنى الذي أراده[٥].

ولكي نُعطي حُكمًا لا بدَّ من العودة إلى نصِّ الشدياق فقد قال: "أمَّا الاشتقاق وسائر الأساليب الأخرى فليس لسائر اللغات كما للعربيَّة فمن يُنظَرهنَّ بها فقد جاء نكرًا فهي بذلك أفضلهنَّ وأشرفهنَّ وأكملهنَّ فهُنَّ الفقيرات وهي الغنية ... فما مثلهنَّ إلا مثل الثوب المرقَّع والوجه القبيح المبرقع"[٦]. والمتفحص لعبارة الشدياق يرى أنَّه أراد القول: إنَّ غير العربية من اللغات كالوجه القبيح المتستر بالبرقع ليخفي قبحه، كناية عن جمال أشكالهنَّ وقبح مضامينهن، غير أنَّه أساء التبرير، وابتعد عن المقصود؛ فأعطى فرصة لخصمه، زيادة على ذلك أنَّه ذكر لفظ (المبرقع) على سبيل الوصف لا التخصيص. ويبدو أنَّ اليازجيّ ثلم عبارة الشدياق عن سياقها، أو أنَّه أساء فهم المعنى المقصود.

---

(١) سر الليال في القلب والإبدال : ٣.
(٢) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٦٩ .
(٣) يُنظَر : المصدر نفسه : ٧٨ .
(٤) شرح ديوان المتنبي للبرقوني: ٧٣١ .
(٥) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٨٩ .
(٦) سرُّ الليال في القلب والإبدال : ٣.

كما خطَّأ قول الشدياق: "فلهذا كان أقصى همِّي أن أغوص في بحر هذه اللغة على دراري أسباب هذه الألفاظ"[١]؛ لأنَّ جمع الدُرَّة (دُرَرٌ) لا دَراريَ. أمَّا الدَّراري فهي الكواكب[٢]. فتصدَّى له الشدياق؛ معللًا بأنَّ هذا من أخطاء الطبع التي ينوي وضع جدول لها في نهاية الكتاب، وقد وقع مثل هذا لانشغاله بأمورٍ أخرى؛ فكان كلما حرر ورقة، سلمها لتُطبع فلم يفرغ لتدقيقه[٣].

غير أنَّ اليازجيّ عاود الحديث عن هذه المسألة مرَّة ثانية وثالثة، قائلًا في الثانية بأنَّ اللفظة ليست مما يُصحَّف؛ لأنَّ حروفها كيفما وجهتها اتَّجهت صحيحًا، ثُمَّ إنَّ المؤلف قد وضع فهرسًا لإصلاح غلط الكتاب[٤]. وفي الثالثة فنَّد زعمه بأنَّه حين كان يحرر أوراق هذا الكتاب كان منشغلًا بتحرير مجلَّة الجوائب متَّخذًا من قوله في المقدمة: "ثُمَّ بعد أن صِيغ هذا الكتاب على هذا المنوال نوهت به في الجوائب لقصد أن يتصدى لطبعه أحدٌ ممن يؤثرون صحف الأدب على صحاف المأدب فمضى على ذلك مدَّة من دون أن أرى من أحدٍ نجدة"[٥]، حجة لتعليله وقوع الخطأ والإبقاء عليه سهوًا أو عمدًا[٦].

والمتتبع لأبواب الكتاب يجد أنَّ المؤلِّف قد وضع فهرسًا حوى جملة من التنبيهات التي بيَّن فيها منهجه في إيراد الموضوعات، وكتابة الألفاظ، ما يدلُّ على أنَّه قد أنهى كتابه، ونظر فيه قبل طبعه.

وكتب شكيب أرسلان مقالة في مجلَّة المشرق بعنوان(فوائد لغوية) تصدَّى فيها لطائفة من الاستعمالات اللغوية التي خطَّأها اليازجيّ، ومنها ما كان قد استعمله من قبل كلفظة (النَّوادي) جمعًا لنادٍ؛ إذ وُجِّه له سؤال مفاده أنَّه استعملها في كلامه فخطِّأها آخرون. فأجاب بأنَّه لا ينكر ورود هذا الجمع في كتب العربية المعروفة، كما أنَّه موافق للقياس[٧]، وكان اليازجيّ قد منع هذا الاستعمال[٨]. وفي المسألة تفصيل طويل سيأتي في موضعه.

ونتيجة لدفاع لويس شيخو اليسوعيّ عن مصنَّفاته التي انتقدها اليازجيّ – وقد مرَّ ذلك سلفًا– فقد عمد اليازجيّ إلى انتقاد ما ورد في مجلَّته (المشرق) من استعمالات، وألفاظ يرى خطأها، واختار لذلك

---

(١) سرُّ الليال في القلب والإبدال: ٣.
(٢) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٧٣ .
(٣) يُنظَر : المصدر نفسه : ٨٠ .
(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ٩٦ .
(٥) سر الليال في القلب والإبدال : ٦.
(٦) يُنظَر : الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية: ١١٦ .
(٧) يُنظَر : فوائد لغوية ، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد٢٣لسنة ١٨٩٩م ، ص١٠٦٥ .
(٨) يُنظَر : لغة الجرائد : ٦٤ .

ابتداءً مقالة (البويرس وبلاد الترانسفال)، وهي مقالة تاريخية، فعمد إلى بعض استعمالاته فيها، مخطِّئًا إياها، ومنها عبارة: "مراكب البرتغال التي فازت في ذلك العصر قصبة السباق"[١]، فخطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّه استعمل الفعل (فازَ) متعديًا بنفسه، وصوابه هنا أن يتعدَّى بالحرف[٢]. فردَّ عليه لويس شيخو أنَّه كما جاء متعديًا بالحرف فإنَّه يتعدَّى بنفسه، واستدلَّ على ذلك بوروده عند بعض المتأخرين، كما استدلَّ على جواز ذلك بنزع الخافض في العربية[٣].

ومما خطَّأه فيه أيضًا قوله: "كانت الدولة على البويرس في بعض الآنات وعلى الانكليز في غيرها"[٤]. فاستعمل الآنات جمعًا لـ (آنٍ) فخطَّأه اليازجيّ من ناحيتين: **الأولى**، لم يُسمَع لـ (آن) جمع من قبل. **والثانية**، لا يصحُّ أن يُجمع بالألف والتَّاء؛ لأنَّه ليس مما يُجمع بها، وذكر أيضًا أنَّه في موضع آخر جمع الآن على آناء، فخطَّأه هو الآخر أيضًا[٥]. فردَّ عليه لويس شيخو معترفًا بأنَّها لم تُسمَع من العرب، غير أنَّه استند إلى جمع سيبويه (١٨٠هـ) لـ (أوان) على أوانات مع أنَّه لم يُسمَع من قبل؛ فقاسه على ذلك مع عدم وجود المانع. كما استند إلى استعمال الشيخ مُحمَّد عبده وهو مولَّد مُحدث دون أن يُبيِّن موضع ذلك[٦].

والظَّاهر هنا أنَّ الكاتب قد أخطأ الاستعمال والقياس. فمن ناحية الاستعمال تُستعمل (آن) للزمن القريب، وقد استعملها لزمن مضى بعيدًا. قال الخليل(١٧٥هـ): "وأمَّا الآن فإنَّه يلزم الساعة التي يكون فيها الكلام"[٧]. وأمَّا من ناحية القياس فإنَّه قاس ما يُجمع على ما لا يُجمع؛ لأنَّ الأوان له جمعٌ في الأصل، قال قال الخليل: "الأوان الحين والزَّمان ... قال العجاج : هذا أوان الجد إذا جدَّ عمر. وجمع الأوان: آونة"[٨]. وقال في (آن) : "وأمَّا الآن فإنَّه يلزم الساعة ... فلا يُثنَّى ولا يُثلَّث ولا يُصغَّر ولا يُصرَف ولا يُضافُ إليه"[٩]. فلو استعمل (أونة) أو حتَّى (أوانات) لكان في ذلك صواب أو بعضه.

---

(١) البويرس وبلاد الترانسفال، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد٢٢ لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٠٩.
(٢) يُنظَر : أساء رعيًا فسقى ، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء ، السنة الثانية ١٨٩٩م : ٢١١/٧ .
(٣) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م ، ص٤٥ .
(٤) البويرس وبلاد الترانسفال، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد٢٢ لسنة ١٨٩٩م، ص١٠١٠.
(٥) يُنظَر : أساء رعيًا فسقى ، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء ، السنة الثانية ١٨٩٩م : ٢١١/٧ .
(٦) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م ، ص٤٥ .
(٧) كتاب العين : ٤٠٤/٨ ، (أون) .
(٨) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، ويُنظَر : تهذيب اللغة : ٣٩٢/١٥ (آن) ، والقاموس المحيط : ١١٧٨ (أون) ، والمصباح المنير : ١٢ (أون) .
(٩) كتاب العين : ٤٠٤/٨ (أون) .

ثُمَّ خطَّأ استعماله (وديان) جمعًا لوادٍ في قوله : "وطافوا الوديان"[١]، محتجًّا بأنَّها من لغة العامَّة، ولم يُسمَع هذا الجمع عن العرب؛ لأنَّها تجمع الوادي على أودية[٢]. فردَّ عليه اليسوعيّ محتكمًا إلى قواعد الصَّرف التي تُجيز جمع فاعِل على (فِعلان)، وإلى السَّماع عن المتأخرين كأحمد بن أبي القسم الخلوف الأندلسي في قوله:

وَدَنوتُ ألثمُ كفَّه فرأيت كيـــ ـــف تفجّر الخلجان والوديان[٣].

ما يجعل استعمالها صحيحًا وإن لم يكن الأفصح في بابه[٤].

إنَّ جمع (وادٍ) على (وديان) مما شاع حديثًا؛ لسهولته على الألسن. وهو جمع قديم أشار إليه الزَّبيدي في تاج العروس إذ قال: "وقد يُجمَع الوادي على وديان"[٥]. وانفراد الزَّبيدي بروايته جعل الأخذ به ضعيفًا . فقد أشار ابن دريد(٣٢١هـ)، والرَّضي (٦٨٦هـ) إلى جواز جمع (فاعِل) على (فُعْلان)[٦].

ومما أخذه عليه قوله: "والشَّاب عندهم إذا بلغ السِّنَّ الشرعي يركب جوادًا"[٧]. بتذكير السن وهي مؤنَّثة[٨]. فأجابه اليسوعيّ بأنَّ السِّن هنا بمعنى العُمر. فلمَّا تضمنت معناه أخذت حكمه[٩].

ثالثًا : ما ورد عرضًا في المؤلَّفات اللغوية

إنَّ تعدد كتب النقد اللغوي الحديثة جعل ردود النقاد المحدثين على اليازجيّ تأخذ مساحة واسعة في هذا المضمار؛ لأنَّ تصحيحات اليازجيّ اللغوية وانتقاداته تعدُّ محور الدِّراسات النقدية الحديثة التي تتناول لغة الاستعمال اليومي الحديث؛ ولذا نادرًا ما نجد مُؤَلَّفًا نقديًّا حديثًا يخلو من مسائل تناولها اليازجيّ، ولكن هناك مؤلَّفات برزت في النقد اللغوي، وأخذت مساحة كبيرة؛ لشهرتها، ومكانة أصحابها الذين ردُّوا على اليازجيّ في مواضع لم يرتضوا نقده لها، أو أبدوا امتعاضهم مما خطَّأه والتي ستكون محور الحديث هنا، وسترِد في أثناء البحث مؤلفاتٍ نقدِّية ردَّت قليلًا على اليازجيّ.

---

(١) البويرس وبلاد الترانسفال، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد٢٢ لسنة ١٨٩٩م، ص١٠١٢.
(٢) يُنظَر : أساء رعيًا فسقى ، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء ، السنة الثانية ١٨٩٩م : ٢١٢/٧ .
(٣) ديوان الشاعر أحمد بن أبي القسم الخلوف : ١٨٦.
(٤) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م ، ص٤٥ .
(٥) تاج العروس من جواهر القاموس : ١٨٥/٤٠ (ودى).
(٦) يُنظَر : جمهرة اللغة ١٣٣٢/٣ ، شرح الشافية للرضي : ١٥٢/٢
(٧) البويرس وبلاد الترانسفال، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد٢٢ لسنة ١٨٩٩م، ص١٠١٦.
(٨) يُنظَر : أساء رعيًا فسقى ، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء ، السنة الثانية ١٨٩٩م : ٢١٢/٧ .
(٩) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م ، ص٤٦ .

فمن المؤلَّفات التي ردَّ عليه أصحابها في بعض المواضع كتابا(أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ومُعجم أخطاء الكتاب) لصلاح الدين الزعبلاويّ، وقد سجَّلنا في الكتاب الأوَّل ثمانية ردود على مسائل مختلفة[١]. أمَّا الكتاب الثاني فقد سجَّلنا له فيه ستَّة وعشرين ردًّا[٢].

وقد بيَّن الأستاذ الزعبلاويّ منهجه الذي يقوم على الاستناد إلى معاجم اللغة، ومؤلَّفات العلماء القديمة، والعزوف عن الرّكون إلى ما استجدَّ منها كمحيط المحيط، وأقرب الموارد، وكتاب المنجد؛ لأنَّها لم تبلغ ما بلغته المصنَّفات القديمة من الضَّبط، ثُمَّ إنَّه يعتمد الأكثر والأشهر دون أن يمنع ما سواه، إلَّا ما نُصَّ على شذوذه أو رداءته، كما أنَّه لا يحمل الكُتَّاب على اختيار الأجود وإن كان ذلك أفضل " فمن أخذ بالجائز الذي لم يناهز حدَّ الكثرة والشهرة فقد أخطأ الكثير المشهور لكنَّه لم يُخطِئ الصحيح على كل حال"[٣] .

وصرَّح الزعبلاويّ في مواطن كثيرة أنَّه كان يردُّ على طائفة من النقَّاد ممن سبقوه في هذا المضمار، ومنهم الشيخ اليازجيّ الذي قال عنه بأنَّه : "يجازف حينًا في كثير من أقواله؛ فيمنع صحيحًا لا شُبهة فيه لناظر"[٤]. مُبرِّرًا ذلك بأنَّه كان يبتغي الأفصح، ويأخذ بالأشهر.

وممَّا يُميِّز مؤلفات الزعبلاويّ هذه أنَّه يتناول المسألة مفصِّلًا فيها؛ فيقلِّبها على وُجوهها المختلفة، فيصوِّب جانبًا منها، ويُخطِّئ آخر، فلا يحكم بالخطأ أو الصَّواب جزافًا.

وردَّ مُحمَّد على النجَّار على اليازجيّ في تسعة مواضع من كتابه (محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة) الذي رتَّب فيه بعض مسائل اليازجيّ على أبواب الظواهر اللغويَّة[٥]. والكتاب في الأصل مجموعة محاضرات ألقاها على طلاب الدراسات الأدبيَّة واللغويَّة سنة ١٩٦٠م ، عرض فيها لمؤلَّفات النقد اللغوي القديمة والحديثة، ومناهجها، مع عرضٍ موجزٍ لبعض المسائل التي عالجتها.

لقد تصدَّى النجَّار لبعض مسائل اليازجيّ التي لا يرى صواب رأيه فيها، وكان يعرض لما اطَّلع عليه من ردودٍ على اليازجيّ ، مع أنَّ ردوده لا تخرج كثيرًا عمَّا قدَّمه السابقون.

---

(١) يُنظَر : أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٨٨، ١٠٩ ، ١٨٢ ، ٢٠٦، ٢٠٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٩ .

(٢) يُنظَر : مُعجم أخطاء الكتاب، صلاح الدين الزعبلاويّ: ١٦ ، ٢٤ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، الخ.

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٧ .

(٥) يُنظَر : محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ، مُحمَّد علي النجار : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٠ .

وممن ردَّ على اليازجيّ في مواضع متفرّقة مُحمَّد العدنانيّ في كتابيه (مُعجم الأخطاء الشائعة، مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وقد أحصينا له ثلاثة عشر ردًّا في مجمل الكتابين[١].

وأوضح العدنانيّ منهجه القائم على عدم ذكر الأسماء التي يخطِّئها، إلَّا قليلًا في مقدِّمة كتابه الأوَّل؛ وهذا يُفسِّر عدم ورود اسم اليازجيّ كثيرًا مع أنَّ المسائل التي يخالفه فيها كثيرة، وحجَّته في ذلك الوصول إلى الصواب وليس التشهير[٢].

أمَّا مقياسه في الاستشهاد فكان يستندُ إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف صحيح السند، ومعاجم اللغة، والشعر الجاهلي غير المنحول، وشعر صدر الإسلام، وأمَّهات الكتب العربية، إضافة إلى مقررات المجامع اللغوية، وقد بيَّن ذلك كلَّه في مقدمة الكتابين.

وممَّن ردَّ على اليازجيّ، وعارضه في بعض المواضع الدكتور عبد الفتَّاح سليم في موسوعته (اللحن في اللغة)، الَّتي خصَّص جزءًا منها للحديث عن جهود اللغويين في العصر الحديث، ومنهم الشيخ إبراهيم اليازجيّ، فأسهب في الحديث عن منهجه، وطريقته في نقد الاستعمالات اللغويَّة، ثُمَّ ذكر بعض الملاحظ التي رأى أنَّها تُشكِل على اليازجيّ؛ فجعل ما ذكره من مسائل تُبيِّن منهج اليازجيّ ، وتُوضِّح جهوده في قسمين: الأوَّل عرض فيه لطائفة ممَّا خطَّأه مُوزَّعة على ظواهرها اللغويَّة؛ كالخطأ في صياغة المصادر، أو النسب، أو بناء الأفعال، أو التذكير والتأنيث، أو الظروف، أو التعدِّي واللزوم، وغير ذلك[٣]. والقسم الآخر عرض فيه لطائفة أخرى ممَّا خطَّأه اليازجيّ ولكنَّه رأى صوابه؛ لوروده عن العرب، أو تخريجه حملًا على المجاز، أو التضمين. ومن ذلك تصويبه زيادة الهمزة في (أرعب). وجمع (خَصمٌ) على (أخصام). و التعدية بالحرف في (أَنِف، رَغَبَ، أدمن) وغير ذلك كثير[٤] .

ومن أولئك المتصدين لليازجي في مواضع متفرّقة إميل بديع يعقوب في كتابه (مُعجم الخطأ والصواب في اللغة) والذي يقع في قسمين: تحدَّث في الأوَّل عن اللحن ومعايير التخطيء والتصويب ومؤلَّفات اللحن. وتحدَّث في الثَّاني عن الأخطاء اللغوية وصوابها.

---

(١) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة : ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ومُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، مُحمَّد العدنانيّ : ٣١ ، ٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٧٣ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٥٣٩ .

(٢) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة : ٩ .

(٣) يُنظَر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم: ٢/٣٣١- ٣٣٥.

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٢/٣٣٩، ٣٤٤- ٣٤٦.

وتعرَّض إميل بديع لليازجي في مواضع كثيرة من مُعجمه، وقد أحصينا له منها واحدًا وستين موضعًا [١].

ويميل صاحب هذا الكتاب إلى التسمُّح كثيرًا؛ فكان يستند كثيرًا، في تصويباته إلى المُعجم الوسيط، وقرارات المجامع اللغوية، فضلا عن استشهاده بالقراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، ولغة المولدين، وقد اتَّبع طريقة خاصة في إيراد المسائل والرَّد عليها؛ فكان يذكر المسألة عند مجموعة من النقَّاد ثُمَّ يرد عليهم مجتمعين؛ ما أوقعه في كثيرٍ من الوهم – كما سيأتي– لأنَّ هناك فروقًا لا يمكن إغفالها، وهو لا يلتزم التَّسلسل الزَّمني في ترتيبهم ما يجعل تتبُّع أصل المسألة أمرًا صعبًا .

وللدكتور مجيد الزامليّ بعض المؤلَّفات اللغوية التي ردَّ فيها عرضًا على تخطيئات اليازجيّ، ومنها موسوعته النقديَّة (مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال) التي تقع في ثلاثة أجزاء، فقد أحصينا له فيها ثلاثة وثلاثين ردًّا، وُزِّعت بين التَّعدية واللزوم والبنية وغير ذلك[٢].

وفي كتابه(المستدرك على تذكرة الكاتب) سجَّلنا له على اليازجيّ ثمانية عشرَ ردًّا[٣]. والكتاب في الأصل ردٌّ واستدراك على أسعد خليل داغر صاحب التذكرة، والذي أخذ طرفًا من مسائله عن اليازجيّ؛ ولذا فإنَّ ردود الدكتور الزامليّ على أسعد داغر في جانب كبير منها هي ردودٌ غير مباشرة على اليازجيّ، فضلًا عمَّا صرَّح فيها باسميهما.

ونهج الدكتور الزامليّ منهجًا وسطًا في قبول الاستعمالات اللغوية أو رفضها؛ فكان يقبل ما نصَّت عليه كتب اللغة القديمة، أو ورد في استعمالات علماء اللغة الثقات، إضافة لما وردت فيه شواهد شعريَّة، أو ما وافق أقيسة العربية ولم يشذّ عنها.

بقي أن نُشير إلى أنَّ هناك ردودًا متفرِّقة وردت مبثوثة في الكتب والمصنَّفات اللغوية، والنقدية ، وليست بذلك العدد الذي يُشكِّل ظاهرة تستوجب الوقوف عليها، وهذا لا يعني إهمالها بل سترد في مواضعها من الدراسة إن شاء الله تعالى.

---

(١) يُنظَر : مُعجم الخطأ والصواب في اللغة ، إميل بديع يعقوب: ٣٨ ، ٤١ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٥ ، الخ .

(٢) يُنظَر : مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال، د.مجيد الزامليّ : ٨٤/١ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٥٣ ، ١٧٣ ، ٢٥/٢ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ١٦/٣ ، ٢٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١٥١ ، ٢٠٩ ، الخ .

(٣) يُنظَر: المستدرك على تذكرة الكاتب ، د.مجيد الزامليّ: ١٨ ،٣٩ ،٨١ ،١٣١ ،١٤٩ ،١٦١ ، ١٧ ،١٨٠ ،١٨٢ ،١٨٩ ،٢٠٢ ،٢٠٣ ،٢٠٥ ،٢١٠ ،٢١٢ ،٢١٧ ،٢٣٢ ،٢٤٨ .

المبحث الثاني

مناهج النُقَّاد وأساليبهم في الردّ

تختلف أساليب النُقَّاد المحدثين في ردودهم على الشيخ إبراهيم اليازجيّ؛ فلكلٍّ طريقته في الرَّد، وأسلوبه في التَّعبير، ومنهجه في التَّصويب. كما تختلف طرائقهم في الردِّ من مسألة لأخرى، فبعضهم يُشبِع مسائله بحثًا، ويغنيها أدلَّة فيما يُجمِل غيره . وقد يُفصِّل أحدهم في بعض مسائله، ويختصر في غيرها.

وقد يختلف تناول المسألة الواحدة عند ناقدين تبعًا لاختلاف منهج كلٍّ منهما، وطريقته في التأليف فالأستاذ الزعبلاويّ مثلًا يُفصِّل في المسألة الواحدة، ويقلبها على وجوهها؛ فلا يوافق عليها أو يرفضها جملةً، فيما يدرج إميل بديع يعقوب في القسم الثاني من كتابه (مُعجم الخطأ والصواب في اللغة) رأي اليازجيّ مع مجموعة آراءٍ لغوية لنقادٍ آخرين ثُمَّ يرفضها جملة غير مراعٍ لما بينهم من فروقٍ دقيقة تكتنف الاستعمال الواحد.

ولأهدافهم من التأليف أثرٌ كبيرٌ في توجيه ردودهم؛ فما أُلِّف في الخصومة والسِّجال يختلف كثيرًا عمَّا ورد عرضًا من ردودٍ لغويَّة. وكذلك الحال بين من عاصروا اليازجيّ ومن جاؤوا بعده. وهنا لا ننكر دخول الأهواء الشخصيَّة، والاعتراك غير المشروع الذي أخرج أبحاثهم عن السياق العلمي؛ وخير دليل على ذلك بعض العبارات القاسية التي استعملوها. وهذا لا ينفي تسمُّح الكثيرين منهم، والتزامهم أصول الاحتجاج العلمي.

إنَّ المتتبع للمسائل والاستعمالات اللغوية التي خطَّأها اليازجيّ وصوَّبها غيره؛ يجد اختلافهم في جملة من الأمور كالإيجاز والإطناب في عرض المسائل اللغوية، وتنوُّع الأدلَّة والبراهين كالرّجوع إلى الموروث العربي القديم والحديث على اختلافه شعرًا أو نثرًا، وتخريج المسائل تخريجًا عقليًّا يهدف إلى استنطاق المسألة وبيان وجه صحَّتها، وعلى النَّحو الآتي:

أولًا : الإيجاز والإطناب

يكتفي بعض النُقَّاد بالردِّ على أصل المسألة من دون الخوض في جزئياتها أو التَّفصيل فيها، في حين يعمد آخرون إلى بيان جوانب المسألة المخطَّأة بالكامل؛ فيذكرون ما يحمله الاستعمال من وجوه أو معانٍ، وما يجب أن يكون عليه، وكذلك الظروف التي حكمت على المُنشِئ، ودفعته لاستعمال لفظٍ أو تركيب من دون آخر يؤدي المعنى المراد؛ منطلقين من سعة المسألة نفسها، وكثرة جريانها على الألسن وشيوعها في كتابات المؤلفين والمُنشئين، وحاجة

العصر لهذا الاستعمال؛ فكلما كان الاستعمال ذا أهمية، وأصاب حظًّا من الشيوع؛ كان الدِّفاع عنه أكثر حِدَّة. ويتَّصل بذلك مدى شهرة القائل أو المُنشِئ؛ ففي مقالات لغة الجرائد نالت تخطيئات اليازجيّ استعمالات الأقدمين أهميَّة كبيرة، وحصلت لها حركة ردودٍ واسعة، حتَّى أنَّ الردَّ عليها تكرَّر في أغلب المؤلَّفات التي تصدَّت لليازجي مصطبغة بصبغة الاستهجان والإنكار، كتخطيئه الحارث بن حلِّزة اليشكري، وعدي بن زيد وغيرهم، في حين كانت هناك الكثير من المسائل التي لم تلقَ أذنًا صاغية، أو تأخذ بعضًا من اهتمامهم. ويتصل بذلك ثقافة الناقد، ومدى اهتمامه وتخصُّصه

والمتأمل ردود مخايل أفندي، يجد أنَّه قد اتَّخذ منهجًا متباينًا في تصويب المسائل التي خطَّأها اليازجيّ؛ فكان يُطيل فيما يستوجب الإطالة، ويُجمِل في غير ذلك ممَّا لا ضرورة للتفصيل فيه. فعندما خطَّأ اليازجيّ ما وقع فيه أحمد فارس الشدياق من أخطاء في أحكام الفاصلة وسناد الإشباع بشيء من التَّفصيل[١] ردَّ عليه مخايل أفندي بما يقارب العشرة صفحات في هذه المسألة وحدها[٢] . في حين نراه قد أجمل في مسائل كثيرة كتصويبه استعمال الشدياق لفظة إقلال، وإدحال، والجمهورية في شعره[٣]. وتوسط في أخرى، كدفاعه عنه في استعمال الفاء مع (لم) بعد (إذا) ، واستعماله لفظة (تلَّال) وغير ذلك[٤] .

ومرَّت ردود رشيد الخوري الشرتونيّ في مقالاته الثلاث بمرحلتين: ففي مقالته الأولى، كانت ردوده مختصرة جدًّا، لم يسلك فيها سبيل الشَّرح والتفصيل فكان يصوِّب المسألة مقيِّدًا نفسه بجوهر التَّصويب دون الخوض في تفصيلاته[٥]، غير أنَّه في مقالتيه الثَّانية والثَّالثة اتَّبع أسلوبًا جديدًا في الرَّد انماز بالتوسّع بعد الإجمال، والتفصيل بعد الاختصار، فبعد أن ورده ردُّ اليازجيّ على تصويباته عاد ثانية متناولًا المسائل نفسها بشيءٍ من التفصيل مضيفًا إليها مسائل جديدة ممَّا عنَّ له وأمكنه الردّ عليه[٦].

---

(١) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية :٧٠، ٨٩ – ٩٠ .

(٢) يُنظَر: سلوان الشجي في الرَّد على اليازجيّ : ١٧ – ٢٧ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٠١ ، ١٠٢ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ٩٢ ، ١٠١ .

(٥) يُنظَر : مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ ، مجلة المشرق، العدد١٣ لسنة ١٨٩٩م، ص٦٠٩ – ٦١٣ .

(٦) يُنظَر :المصدر نفسه، العدد١٧ لسنة ١٨٩٩م، ص ٧٩٤ – ٨٠٤ ، العدد ٢٣ ، ص١٠٥٧ – ١٠٦٥.

إنَّ أكثر الردود إجمالًا، وأشدّها اختصارًا هي تلك التي سطَّرها لويس شيخو اليسوعيّ في مقالته في مجلَّة المشرق؛ إذ ردَّ على اثنتي عشرة مسألة في صفحتين من القطع الصَّغير[1]. فكان يكتفي في المسألة الواحدة بدليلٍ أو دليلين دون أن يُجهِد نفسه بالبحث عن أدلَّة أخرى تُعزز مذهبه .

ويوافقه في هذا المنهج ابن سلام البيروتيّ الذي تميَّزت مسائله ببعض الاختصار المشوب بالتَّفصيل البسيط؛ فعندما كان اليازجيّ يُخطِّئ الاستعمال ذاكرًا شواهد كثيرة عليه – وهو منهج اتَّبعه في كثيرٍ من مسائله – كان البيروتيّ ينتقي بعضًا من هذه الشواهد مصوِّبًا إياها؛ فكان ينتقي من تلك المسائل ما يودّ الردّ عليه. وهو أمرٌ ينعكس على كامل الاستعمال المُخطَّأ؛ إذ إنَّ الفكرة واحدة وإن تعددت شواهدها .

وقد وجد البيروتيّ لنفسه العذر في ذلك إذ قال: "وبما أنَّي لست من رجال هذا المجال، تركت ذلك لأهله من أعلام العلماء وأفاضل الأدباء"[2]. غير أنَّه فصَّل القول في بعض المواضع التي كانت تستلزم التَّفصيل، ولكنَّه لم يخرج عن منهجه العام في الإيجاز.

وخرق مُحمَّد سليم الجنديّ قاعدة الاختصار فقد أشبع مسائله بحثًا. وكان ذلك في مرحلتين مرَّت بها كلّ مسألة منها، فقد ضمَّن صفحات الكتاب الأولى ردوده على تخطيئات اليازجيّ. وقد توسَّط في هذه المرحلة. غير أنَّه بعد أن اطَّلع على ما كتبه قسطاكي أفندي الحمصيّ المدافع عن اليازجيّ؛ عاد فتناول تلك المسائل ثانيةً مفصِّلًا فيها، وساردًا ما عنَّ له من الأدلَّة والبراهين التي تدعم منهجه، وتقوي مذهبه وهو منهج شبيه بما فعله الشرتونيّ من قبل. ولم يكتفِ الجنديّ بذلك حتَّى نظم ما خطَّأه اليازجيّ من استعمالاتٍ في قصيدة ضمَّنها خاتمة كتابه إقرارًا منه بصحَّتها.

وتبدو العجالة واضحة في منهج الكرمليّ؛ فالناظر في مسائله يلحظ مدى تعجّله في إيراد المسائل والردّ عليها. وهذا لا يصدق على مجمل مسائل الكتاب ففيها ما فصَّل فيه؛ لاقتضاء المقام ذلك. ولكنَّ المتصفِّح يشعر بأنَّه يورد المسائل على سبيل التسليم بصحتها فهي عنده مسلمات لغوية لا ينبغي أن يؤاخذ عليها الكتَّاب.

---

(١) يُنظَر : شذرات ، لويس شيخو اليسوعيّ ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م، ص٤٥،٤٦ .

(٢) دفع الأوهام : ١٠ .

لقد حوى كتاب الكرمليّ على صغر حجمه عددًا كبيرًا من المسائل وهو العدد الأكبر بين نظرائه، منها ما أوجز فيه، ومنها ما توسَّط، ومنها ما فصَّل وتوسَّع.

ويبدو منهجه في الاختصار واضحًا في غلبة ما توسَّط فيه أو اختصر؛ إذ بلغ عدد المسائل التي لم يتجاوز ردُّه فيها السطر إلى الثلاثة أسطر أربعين مسألة[١] . فيما توسَّط في مسائل أخرى ولم يتجاوز ردُّه فيها العشرة أسطر[٢]. أمَّا المسائل التي توسَّع فيها فهي قليلة قياسًا بما اختصر فيه، ولكنَّه أثبت براعة في التوظيف والاحتجاج تدلُّ على سعة علمه، وإلمامه بجوامع الكلم في العربية[٣]. وقد يُحيل الكرمليّ على صفحاتٍ سابقة، أو مقالاتٍ أخرى طلبًا للاختصار وابتعادًا عن التكرار[٤].

ويُفسِّر منهج الكرمليّ في الاختصار ما ذكره في مقدمة كتابه من أنَّه كان ينوي كتابة ردٍّ على مقالات الشيخ اليازجيّ، غير أنَّ اشتغاله حال دون ذلك فكتب هذه النُبذة المختصرة[٥].

ولم تخرج ردود مصطفى جواد في مقالاته المنشورة في مجلَّة لغة العرب عن مبدأ الإيجاز؛ فجلُّ مسائله لم تتعدَّ العشرة أسطر. وهو منهج ثابت درج عليه ولم يخرج عنه إلا نادرًا ؛ فكان يلتزم بأصل المسألة، ويعطيها تخريجًا واحدًا دون أن يتوغل في جزئياتها .

وكذلك كان منهج الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في ردوده على الشيخ اليازجيّ التي ضمَّنها كتابه (مُعجم الأخطاء الشائعة) وهو منهج سار عليه في مجمل مسائل الكتاب؛ فكان للكم الكبير من المسائل التي تناولها أثرٌ في ذلك، فإذا ما تتبعنا المسائل التي تصدَّى فيها لتخطيئات اليازجيّ؛ وجدنا أنَّه لم يُطِل فيها كثيرًا بل كان يبيِّن وجه صوابها بشيء من الاختصار، ثُمَّ يغادرها إلى غيرها[٦].

---

(١) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : النغم الشجي، الصفحات : ٧، ١٥، ٢٣، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٨، ٦٦، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ٩٩ .

(٢) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : النغم الشجي، الصفحات: ١٦، ١٩، ٢٣، ٢٩، ٤٢، ٤٤، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨ .

(٣) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : النغم الشجي، الصفحات: ١٦ – ١٩ ، ١٩ – ٢٢ ، ٢٥ – ٢٩ ، ٣٢ – ٣٥ ، ٤٧ – ٥٢ ، ٥٩ – ٦٦ ، ١٠٣ – ١٠٨ .

(٤) يُنظَر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٣٥ ، ٣٩، ٤٣، ٥٩ .

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه : ٢ .

(٦) يُنظَر على سبيل المثال لا الحصر : مُعجم الأخطاء الشائعة ، الصفحات :١٤٦ ، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٦٩ .

غير أنَّه خرج عن هذا المنهج قليلًا في كتابه (مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) ؛ فكان يتوسع في ردوده، ويقدِّم أدلَّة متنوعة[1].

وتميَّز منهج الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ بالاتِّساع في عرض المسائل، والتَّفصيل في الرَّد؛ فكان يُقلِّب الاستعمالات على وجوهها، وينظُر في جزئياتها؛ فيبيِّن الجزء الذي خطَّأه اليازجيّ ثُمَّ يردُّ عليه مستندًا إلى أمثلة متنوعة من الأدلَّة والبراهين في صورة حجاجيَّة مُغنية. وهو منهج سار عليه في كتابيه (أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، ومُعجم أخطاء الكتاب) غير أنَّه في الكتاب الثاني كان أكثر حرصًا على مناقشة المسائل وبحثها؛ فكان لا يرفض أو يقبل الاستعمال كاملًا، وإنَّما يُخطِّئ جانبًا فيه ويصوِّب آخر.

وفي ردود الدكتور إميل بديع يعقوب نرى الاختصار واضحًا في جملة مسائله، وقد اتَّخذ في ذلك وجوهًا عِدَّة: **أوَّلها**، عندما ينسب الاستعمال المُخطَّأ إلى مجموعة من النُّقَّاد الذين تناولوه دون الإشارة إلى ما بينهم من فروقٍ دقيقة طلبًا للاختصار. وقد سار على هذا النَّهج في جملة مسائله. **وثانيها**، الاختصار الواضح في ردوده عليهم فكانت الصفحة الواحدة من كتابه تحوي مسألتين أو أكثر.

ويُلاحَظ التَّفصيل واضحًا في كتابات الدكتور مجيد الزاملي وهو تفصيلٌ غير مُخل؛ إذ إنَّه يُعطي المسألة حقها من النِّقاش، ويردُّ بما يُقنِع القارئ من الأدلَّة التي انمازت بتنوعها. واتبع منهج التَّساوي في مسائله فلا تكاد تفوق إحداهنَّ نظيراتها حجمًا.

ثانيًا : تنوُّع الأدلَّة

تقوم ردود النُّقَّاد المحدثين على اليازجيّ على جملة من الأدلَّة والحجج والبراهين، وهي ما تُسمَّى وسائل الاحتجاج أو الأدلَّة التوثيقية.

وتختلف هذه الأدلَّة في أهميتها ومكانتها عند اللغويين فكلما عاد بها الزَّمن إلى الوراء؛ كانت أكثر قبولًا وأثبتت حجَّة في ميدان التصويت اللغوي.

وتختلف أدلَّة التوثيق من ناقد لآخر؛ فبعضها متَّفقٌ عليه عند الجميع، كالاستناد إلى الشعر والمعاجم، وبعضها متفاوتة بينهم؛ إذ نجد بعضهم يستند إلى نوع دون آخر، وبعضهم يجمع بين قدرٍ كبيرٍ منها. ويمكن بيان ذلك على النَّحو الآتي:

---

(1) يُنظَر على سبيل المثال لا الحصر : مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، الصفحات : ٣٧٣، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٥٣٩ .

١- غلبة بعض الأدلَّة على غيرها

يُلاحَظ على بعض النُقَّاد استنادهم إلى مصادر أكثر من غيرها في تعضيد ردودهم؛ ويُفسَّر ذلك بأهميَّة هذه المصادر، ومكانتها عندهم، أو مدى توفرها لا سيَّما الرُّدود التي كُتِبت في مدَّة متقدمة، وكذلك لجوئهم إلى طرائق دون غيرها في تخريج المسائل. فالشرتونيّ كان كثير الاحتجاج بالتوسّع اللغوي في مسائله رغم قلَّتها، مع احتجاجه بأدلَّة أخرى[١]. وهذا يدلُّ على تسمُّحه.

وكان مُحمَّد سلام البيروتيّ كثيرًا ما يلجأ إلى تصويب المسائل النقديَّة بالحمل على المعنى وتضمين الألفاظ معاني ألفاظٍ أخرى[٢].

كما أنَّ الغالب على منهج الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ استشهاده بمعاجم اللغة، وفي مقدِّمتها التَّاج إذ استشهد به كثيرًا يليه المصباح ثم اللسان والقاموس المحيط[٣].

والنَّاظر في ردود مصطفى جواد على اليازجيّ يجد فيها ظاهرتين بارزتين: **الأولى**، كثرة استناده إلى مُعجم مختار الصِّحاح دون غيره[٤].**والثَّانية**، تخريجه كثير من المسائل والاستعمالات المخطَّأة تخريجًا عقليًّا يعتمد على تفسير المسألة نفسها، وقبولها وفق المسلَّمات اللغويَّة عن طريق تحليلها لاستخراج الجواب منها[٥].

٢- الاستناد إلى أدلَّة جديدة

تتكرر بعض الأدلَّة أو مصادرها عند أغلب النُقَّاد، إلَّا أنَّ بعضهم يأتي بأدلَّة جديدة أو طريقة في الرَّد لم يسبقه إليها من جاء قبله، وهو هنا يفتح بابًا جديدًا في الردِّ والاحتجاج يدلُّ على أصالة تفكيره وجِدَّة ردوده، وكلُّ ذلك في حدود الرَّد على اليازجيّ وليس أصالة المنهج كاملًا. فالشرتونيّ أوَّل من فتح باب الرَّد على اليازجيّ مستندًا إلى استعمالات المعاصرين حين استند إلى استعمال أحمد فارس الشدياق في مسألتي (أمعن النَّظر، وتأنيث ضوضاء) وهو

---

(١) يُنظَر : مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص ٦٠٩ ، ٦١٠، ٦١٢ ، والعدد(١٧) ٧٩٨ .

(٢) يُنظَر: دفع الأوهام : ١٤، ٢٧، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٩.

(٣) يُنظَر : على سبيل المثال لا الحصر في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ .

(٤) يُنظَر: عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مصطفى جواد ، مجلة لغة العرب، السنة السابعة١٩٢٩م، ٣٢٨/٤ ، ٤٨٠/٦، ٥٥٦/٧ ، ٦٣٢/٨ .

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣٢٧/٤ ، ٣٢٨ ، ٤٠١/٥ ، ٤٠٢، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٧٩/٦ ، ٤٨٠، ٤٨١ وغيرها.

معاصر لليازجي وله مساجلات نقديَّة معه[١]. وسار على ذلك لويس شيخو اليسوعيّ حين صوَّب استعمال (آنات) جمعًا لـ (آن) بالاستناد إلى استعمال الشَّيخ مُحمَّد عبده وهو معاصرٌ أيضًا[٢].

ويُحسَب للبيروتي أنَّه فتح باب الردِّ على اليازجيّ بالاستناد إلى المعاجم الحديثة؛ إذ استشهد بقطر المحيط للمعلِّم بطرس البستاني[٣]. وتبعه الكرمليّ حين توسَّع في ذلك فاستشهد بقطر المحيط، ومحيط المحيط، وأقرب الموارد[٤].

وتفرَّد الكرمليّ ببعض الحجج والبراهين التي لم نعهدها عند من سبقه من أصحاب الرُّدود، ومنها تخريج بعض الاستعمالات المُخطَّأة على أنَّها من لغات القبائل العربية التي يُعتدُّ بفصاحتها[٥]. وكذلك إيجاد نظائر لما خطَّأه اليازجيّ في كلام اليازجيّ واستعمالاته[٦].

وكان الكرمليّ في جانبٍ كبيرٍ من ردوده يستند إلى ردود السَّابقين وإجازاتهم، فكان يردُّ على اليازجيّ بردود من سبقه، ناسبًا ذلك لهم، ومستشهدًا بتخريجاتهم كالبيروتيّ، والشرتونيّ، وشكيب أرسلان[٧].

وكان الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ أوَّل من صوَّب ما خطَّأه اليازجيّ بالاستناد إلى قرارات المجامع اللغويَّة ومعاجمها؛ فقد صوَّب بعض الاستعمالات مستندًا إلى ما أقرَّته لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية القاهري، وكذلك قرارات المجمع التي تضمنها المُعجم الوسيط[٨]. كما أنَّه أضاف لما استشهد به الكرمليّ من المعاجم الحديثة مُعجم متن اللغة للعاملي، للعاملي، ومدّ القاموس للمستشرق وليم لين، ومُعجم دوزي[٩].

---

(١) يُنظَر : مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦١٠، والعدد(١٧) ص ٨٠٠ .

(٢) يُنظَر : شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلَّة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م، ص٤٥ .

(٣) يُنظَر: دفع الأوهام : ١٧.

(٤) يُنظَر : النَّغم الشَّجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٧، ٤١، ٤٤، ٨٥، ٨٧ ، ١٠٠، ١٢٦ .

(٥) يُنظَر : المصدر نفسه : ٤٤ ، ١٠٣ .

(٦) يُنظَر : المصدر نفسه : ٩، ١٧، ٦٦، ٦٨، ٨٩ .

(٧) يُنظَر : المصدر نفسه : ٢٧، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٣، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ٧٥، ٨٠، ١٠٧، ١١٦، ١٣٣ .

(٨) يُنظَر: مُعجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة : ٣١، ٣٧٤، ٤٦٩، ٥٣٩ .

(٩) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٤٦، ٢٦٩ ، ومُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٤٦٩ .

٣- إغناء المسائل بالحجج

أشرنا في النّقطة الأولى إلى أنَّ بعض النُقَّاد اتَّكأ على مصادر بعينها وترددت عنده كثيرًا؛ ويفسِّر ذلك مدى توفرها وأهميَّتها في ميدان الاحتجاج، وكذلك مدى اهتمام النُقَّاد بمسألة إغناء ردودهم بالأدلَّة.

إنَّ توفر مصادر التراث كان سببًا في توسيع دائرة الرُّدود مؤخرًا. وهنا يُحسب لنقَّادنا المتقدِّمين سعة علمهم، واطِّلاعهم، وإخلاصهم لهذه الطَّريق في تلك الظُّروف التي كان الحصول على الكتاب فيها لا يتمُّ إلَّا بالمشقَّة والمكابدة.

وقد كان لاختلاف مناهج الردِّ عند النُقَّاد أثرٌ في إغناء المسائل بالأدلَّة والبراهين؛ فما هو غير مقبول عند بعضهم قد يكون حجَّة عند الآخرين؛ وذلك واضحٌ في ردود المتأخرين منهم كالعدنانيّ، والزعبلاويّ، وإميل بديع والزامليّ؛ إذ إنَّ إيمانهم بفصاحة علماء اللغة والكتَّاب المتأخرين ممَّن لهم باع طولى في ملازمة الفصحى؛ جعل لعباراتهم مكانة مميزة في الاحتجاج لاسيَّما الأعلام منهم ممن لم يؤخذ على مؤلفاتهم.

إنَّ قناعة هؤلاء النَّفر بضرورة التَّيسير في قبول الاستعمالات اللغويَّة المواكبة لتطوّر العصر بما لا يخالف أصول العربيَّة، ويخرج عن قوانينها؛ دفعتهم إلى تخريج المسائل بناءً على أدلَّة جديدة بعد أن كان السَّماع هو الحاكم في قلعة النَّقد اللغوي؛ فقبلوا بناءً على ذلك ما صاغه المتأخرون انطلاقًا من قاعدة إنَّ المتقدمين صاغوا من ألفاظ اللغة، ومعانيها ما احتاجوه. فهذه الأسباب مجتمعة أو متفرِّقة أنتجت لنا ردودًا غنيَّة بالأدلَّة والبراهين، إلى جانب ردودٍ أخرى تتَّكئ على الدَّليل أو الدَّليلين اللَّذين يُكرران في مسائل أخرى.

إنَّ المتأمِّل يرى في ردود مخايل أفندي غناها بالأدلَّة، واستيفائها شروط الحجاج فقد؛ استند إلى السَّماع بأنواعه إلى جانب القياس، ولم يتحرَّج من الاستناد في ردوده إلى الحديث الشريف، واستعمالات علماء اللغة، ومؤرخي تاريخ الأدب، إلى جانب القرآن الكريم والشِّعر العربي أو ما ضمَّته معاجم اللغة على اختلافها.

وكذا فعل مُحمَّد سليم الجنديّ حين استند إلى حلقة متنوعة من الأدلَّة والبراهين، أخذها عن معاجم اللغة، وكتب النَّحو والصَّرف، وبعض الشّروح، إضافة إلى استناده إلى الشِّعر .

ويبدو التنوع واضحًا في أدلَّة الكرمليّ؛ إذ سار على مبدأ التَّنويع فيها فكان كتابه خليطًا من أصول الحجاج وأدواته.

لقد كان للقرآن الكريم، والحديث الشريف، وشرح نهج البلاغة حضور فاعل فيه إضافة إلى استشهاده بمعاجم اللغة القديمة والحديثة. كما أنَّه كان كثيرًا ما يلجأ إلى القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة، وكذلك مؤلَّفات اللغويين وكتب الأدب.

ومن الظواهر التي شاعت في كتابه وشكَّلت تنوّعًا توثيقيًّا وحجاجيًّا، استناده إلى أدلَّة السَّابقين له وإجازاتهم، وربط بعض الاستعمالات مع نظيرات لها فضمَّن بعض الألفاظ معاني ألفاظٍ أخرى. وأمَّا الجَّديد الذي يخالف المعهود، فكان يُخرِّجه على باب التوسّع اللغوي وفنون المجاز.

وقريبًا من ذلك كان منهج الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ؛ إذ بدا التنوُّع واضحًا عليه فقد جمع معاجم اللغة القديمة والحديثة، واحتجَّ بالحديث الشريف، وكلام الإمام علي(عليه السلام)، إضافة إلى كتب اللغة والأدب، وتفاسير القرآن الكريم، ودواوين الشُّعراء، وأضاف إلى ذلك الاستشهاد بقرارات المجامع اللغوية.

وكذلك الأمر ذاته عند الأستاذ صلاح الدِّين الزعبلاويّ، فقد أضاف إلى أدلَّة السَّماع والقياس أدلَّة أخرى فاستشهد بما لم يُستَشهَد به قبله من كتب اللغة والأدب كالخصائص، وشفاء الغليل، ومفتاح العلوم، والكامل في اللغة والأدب، والضَّوء اللامع، والطَّبقات الكبرى، وكتب المقامات، وغير ذلك الكثير؛ فكانت ردوده التي غلب عليها طابع الاتِّساع والتَّفصيل غنيَّة بأدلَّة الصِّناعة ووسائل التَّوثيق.

وفي ردود الدكتور إميل بديع يعقوب التي غلب عليها طابع التسمُّح، وقبول أغلب الاستعمالات اللغويَّة؛ نجد كثيرًا من الإضافات على ما سبق ذكره، ففي ميدان الشِّعر استشهد بشعر المتأخرين، كما استشهد بشعر المتقدِّمين. واستشهد أيضًا بلغة بعض العلماء، وما لم يجد له أثرًا في كتب التُّراث أو كان حديث العهد وله أصل مختلف كان يُخرِّجه على التوسّع اللغوي والتَّضمين أو يرجع به إلى إجازة مجامع اللغة العربية.

إنَّ جنوح الدُّكتور مجيد الزاملي إلى التَّيسير في قبول الاستعمالات اللغويَّة المنبثقة من روح اللغة؛ جعله يُصوِّب بعضها مهتديًا بما ورد في مؤلفات الرعيل الأول وبعض المتأخرين ممَّن يُشهد لهم بالفصاحة وسلامة اللغة؛ فبالإضافة إلى معاجم اللغة القديمة، استند إلى مؤلفات القرون الأولى، وبعض المتأخرين، مثل نهج البلاغة، وأساس البلاغة، والمخصص، ومقامات

الحريري، والوساطة، وشروح الحماسة، ومروج الذَّهب، ومحاضرات الأدباء، والأغاني، وخزانة الأدب، ومؤلفات ابن الأثير، وابن حجَّة الحموي، والخوارزمي وغيرهم.

وتُمثِّل كتب التَّفسير ظاهرة بارزة في ردود الزاملـيّ إذ استند إلى كثيرٍ منها كالبحر المحيط، وتفسير البيضاوي، والقرطبي وغيرهم.

ويورد الدكتور الزاملـيّ ردود النُّقَّاد السَّابقين وآراءهم في مسائله على سبيل الاستيناس ودعمًا لرأيه، وتقوية لمذهبه، أو بقصد مخالفتهم كالجنديّ، والعدنانيّ، والنَّجار، والزعبلاويّ، وجواد وغيرهم.

إنَّ هؤلاء أكثر من شكَّلت ردودهم ظاهرة بارزة، وكانت غنيَّة بالأدلَّة والحج وتنوّعها. وهذا لا يعني افتقار أو وهن ما قدَّمه الآخرون. غير أنَّهم لم يخرجوا عن الاستشهاد ببعض المعاجم اللغوية، أو دواوين الشّعراء وبعض المؤلَّفات اللغويَّة، أو أن يُخرِّج بعضهم أغلب مسائله على باب التوسّع اللغوي، وتضمين ألفاظها معاني ألفاظٍ أخرى دون حجَّة بارزة.

بقي أن نُشير إلى ظاهرة مهمَّة كثيرًا ما تُلاحَظ في ردودهم وهي انقسامهم على فئتين: نهجت الأولى منهج التسمُّح في الرَّد، واتَّبعت أصول البحث العلمي فلم نُسجِّل لها إسفافًا في عباراتها. وقد مثَّل هذه الفئة بعض المتقدِّمين، وجُلُّ المتأخرين.

وفئة أخرى لم تلتزم أدب الحوار في مناقشة تخطيئات اليازجيّ اللغويَّة فكانت تكيل له الألفاظ النَّابية وتخاطبه بالعبارات القاسية، وبما لا يحسن ذكره في بعض المواضع، وكان الشّدياق ومخايل أفندي أشدّ من تهجَّموا على اليازجيّ، وأكثر من كالوا له السباب والشتيمة في عباراتهم[1]. وكذا فعل مُحمَّد سليم الجنديّ، وأنستاس الكرمليّ إذ كانا يتهكَّمان منه رغم عدم تلفظهما بألفاظ نابية[2]. وهو أمرٌ لا يصحُّ في البحث العلمي الذي يُفترض به التجرُّد من الأهواء الأهواء الشخصية والمواقف الاجتماعية.

---

(1) يُنظَر : على سبيل المثال لا الحصر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٧٦، ٨٠، ٨٢، ١٥٨، ١٦٠ . وسلوان الشجي في الرد على اليازجيّ : ٥، ٧، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٧.

(2) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٥. والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤٤، ٥٢، ٥٦، ٥٩، ٦٧، ٦٩، ٧١، وغيرها.

المبحث الثالث

أدواتهم في الردّ

تختلف معايير التَّخطئة والتَّصويب باختلاف قناعات النُقَّاد؛ فما يراه أحدهم خطأً، يراه الآخر صوابًا؛ معتمدين في ذلك على ما أتاحه الموروث اللغوي من أدلَّة وبراهين على ورود بعض الاستعمالات اللغويةَّ التي أنكرها المنتقدون. وتقوم هذه التعقُّبات على اختلاف معايير الخطأ والصَّواب؛ ولذا تعرَّضت حركة النَّقد اللغوي قديمًا وحديثًا إلى حركة نقديَّة مقابلة، تختلف تبعًا لاختلاف مقياس الصواب اللغوي.

ولأنَّ السِّمة البارزة على منهج اليازجيّ انتقاء الأفصح، وإقرار المشهور؛ فقد خطَّأ كثيرًا من الاستعمالات اللغويَّة القليلة والنَّادرة، وهو مقياس حذِر يؤدي بصاحبه إلى الوهم أحيانًا؛ نتيجة للاستقراء النَّاقص للتراث؛ ولذا انتقده الشرتونيّ في ختام ردِّه عليه موضِّحًا بأنَّ جامعي اللغة لم يدونوا كلَّ مفرداتها، أو معانيها؛ بل فاتهم كثيرٌ مما نطقت به العرب؛ لذا ليس لمتأخِّرٍ أن يُخطِّئ مشاهير الكتَّاب المجيدين[1]، ووافقه في ذلك مُحمَّد سلام البيروتيّ، والأب أنستاس الكرمليّ[2]. فكان جواب اليازجيّ بأنَّنا "لو ذهبا إلى التَّخريج والاعتذار كما يريد هذا الأديب لما كتبنا في هذا المعنى حرفًا إذ قلَّما تجد تركيبًا مخالفًا للصحَّة إلا وله وجهٌ يُردُّ إليه ولو حملًا على بعض شواذ الكلام وحينئذ فعلى اللغة السَّلام" [3].

إنَّ ميدان التَّصويب اللغوي ميدانٌ زلِقٌ، ولكلّ ناقدٍ فيه منهج يتَّبعه، كما أنَّ تصويبهم لكل خطأٍ بناءً على ورودٍ نادرٍ، أو تخريجٍ ضعيف، أو تضمينٍ بعيد، لا يعني صحَّة ما ذهبوا إليه كاملًا . وإلَّا فسدت الألسن، وضاعت اللغة، وإنَّما الصواب الذي يُلزم به النَّاقد توخي الحذر في التَّخطيء. والتَّمحيص الجيِّد لجوانب المسألة قبل أن يرمي أحدهم بالخطأ.

لقد استعمل النقَّاد المحدثون طائفة من الأدوات التي تدعم مذاهبهم في ردِّ آراء اليازجيّ. وتختلف هذه الأدوات أو تتفق تبعًا للمسألة المراد معالجتها؛ ولذا يلحظ المتتبِّع لجهودهم في الرَّد أنَّ السِّمة الغالبة على أكثرهم الاستناد إلى معاجم اللغة مع ميلهم إلى الاحتجاج بالشعر العربي قديمه ومولده. وقد يحتجّ المُجوِّز بأكثر من أداة في المسألة الواحدة، كما فعل مُحمَّد العدنانيّ في

---

(1) يُنظَر: مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦١٣ .

(2) يُنظَر: دفع الأوهام : ١٦، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٠، ٣٥، ١٤٠.

(3) لغة الجرائد، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضياء، السنة الأولى ١٨٩٨م، ٦٧٦/٢٢ .

تجويز قولهم: "صدَّق القرار وصادق عليه" إذ احتجَّ بآيات الذِّكر الحكيم، ومفردات الرَّاغب الأصفهاني، والمُعجم الوسيط، وإقرار الأستاذ الزعبلاويّ، وأخيرًا ضمَّن الفعل (صدَّق) معنى أيَّد أو أقرَّ[1]. وكلُّ ذلك يخضع لاتِّساع المفردة أو ندرة ورودها، أو ما تحتمله من دلائل مما سيرد الحديث عنه مفصَّلًا.

ولم يكن هناك ما يخفي طريقتهم في الاستدلال؛ إذ كانوا يشيرون إلى مصادرهم التي يستقون منها مادتهم القديمة والحديثة. والجديد هنا هو أنَّ اليازجيّ كان قد خطَّأ استعمالات القدماء التي لا توافق المشهور؛ ولذا فقد ضيَّق الباب على منتقديه، فكانوا في بعض الأحيان يستندون في الرَّد عليه إلى ما خطَّأه. ومثال ذلك تخطيئه لفظة (ضَوضَاء) مؤنَّثة في شعر الحارث بن حلِّزة[2]؛ فردَّ عليه العدنانيّ مستشهدًا ببيت الحارث نفسه[3].

ولكن هناك مسألة تؤرق المستندين إلى التراث، والمتتبعين لجهودهم في التَّصويب والتَّخطئة، وهي اختلاف النسخ التي اعتمدوها، وتباينها. وهذه مسألة مهمَّة يجب التنبُّه لها؛ إذ إنَّ مظان اللغة التي بين أيدينا قد تعرَّض بعضها لتغييرات كثيرة وكبيرة، ولحقها شيء من التَّصحيح والتَّعديل. فنسخة لسان العرب التي كانت بيد اليازجيّ قد كتب فيها ثماني عشرة مقالة تصحيحية. وكتب أحمد تيمور في نسخته مقالتين كبيرتين، ثُمَّ ألَّف عبد السَّلام هارون كتابًا في تصحيحه. واللافت في الأمر أنَّ أغلب هذه التصحيحات قد دخلت في نسخ المُعجم الحديثة. وأخطر ما يكون ذلك في إثبات بعض الاستعمالات المولدة محل الخلاف؛ فما نحتجُّ على وجوده في هذه الكتب قد يكون من زيادات النُسَّاخ. ومثال ذلك أنَّ قسطاكي أفندي الحمصيّ حين صوَّب استعمال اليازجيّ لفظة (غير) مضافة ومعرَّفة بـ (أل) احتجَّ بورودها في كُلِّيات أبي البقاء الكفوي (تـ ١٠٩٤هـ)[4]. وبالعودة إلى نسخة الكلِّيات التي بأيدينا وجدناها مجرَّدة من ألـ[5]. وهذا يعني وجود ثلاث نسخ: الأولى، نسخة المؤلف، والثَّانية نسخة قسطاكي أفندي، والثَّالثة نسختنا الحديثة. وقُل مثل ذلك عن كثيرٍ من دواوين الشُّعراء. وقد وقفنا فيما سبق على كثير من أبياتها

---

(١) يُنظَر: مُعجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة : ٣٧٣، ٣٧٤ .

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد : ٤٥ .

(٣) يُنظَر: مُعجم الأخطاء الشائعة : ١٥١ .

(٤) نقلًا عن: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٣٢ .

(٥) يُنظَر : الكليات: ٣٦٢، ٦٨٢ . وقد مرَّ الحديث عن هذه المسألة في المبحث الأوَّل من هذا الفصل.

التي خُطِّئت أو استُشهِد بها على هيئة معينة ووجدناها برواية أخرى على غير ما ذُكِر في النُّسخ الحديثة من الدِّيوان. بل إنَّ بعضها رُوي بثلاث روايات.

وأخطر ما يكون في هذا الأمر عندما يطول التَّغيير موضع الشَّاهد. ومثال ذلك أنَّ اليازجيّ خطَّأ لفظة (استخذل) في قول أبي تمَّام:

بأنَّك لمَّا استخذل النَّصر واكتسى أهابي تُسْقى في وُجوهِ التَّجارُبِ

أراد بـ (استَخذَل) معنى الخذلان وهو خطأ في بناء الفعل[١]. غير أنَّ موضع الخطأ اختلفت روايته باختلاف شُرَّاح الدِّيوان فهي(استَحنَك) بشرح الصولي، و(استَحنَكَ) بشرح التَّبريزي[٢]. إضافة لما ذكره اليازجيّ.

وكذلك خطَّأ استعمال لسان الدِّين بن الخطيب (أنِف) متعديًا بنفسه في قوله:

قالوا لِخدمَتِه دعاكَ مُحمَّد فأنِفْتَها وزَهَدت في التَّنويهِ

واللفظة في نسختنا من ديوان الشَّاعِر (كرِهتها) لا (أنِفتها)[٣].

وعندما خطَّأ اليازجيّ قولهم: (هذا أمرٌ يأنفه الكريم) جاعلًا صوابه: (يأنف منه الكريم) [٤]، ردَّ عليه الجنديّ بأنَّ هذا الاستعمال وارد في (فعلت وأفعلت) للزجَّاج [٥] . وبالعودة إلى الموضع نفسه من كتاب الزجاج وجدناه يقول:"أنِفتُ من الشيء آنَفَه" [٦] . وقد أشار المحقق إلى أنَّ (من) ساقطة من إحدى نسخ المخطوط. وغير ذلك كثير مما سيرد في أثناء الدِّراسة.

وكان اليازجيّ قد أشار إلى أنَّ كتب اللغة قديمًا قد أصابها شيءٌ من الفساد والتَّحريف مع ندرتها ما أوقع الكثير من الكُتَّاب والأدباء في الخطأ[٧]

إنَّ ردود النقَّاد المحدثين على اليازجيّ اتَّخذت طابع الدَّليل والبرهان؛ فكانوا يتشبَّثون بكل ما يدعم آراءهم، ويؤيِّد مذاهبهم، من منقول اللغة، أو قواعدها. وعلى النَّحو الآتي:

---

(١) يُنظَر : أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ ، مجلَّة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٤١٨/١٤ .

(٢) يُنظَر: ديوان أبي تمَّام بشرح الصُّولي: ٢٨٤/١ ، وديوان أبي تمام بشرح الخطيب التَّبريزي: ٢١٠/١.

(٣) يُنظَر : ديوان لسان الدين بن الخطيب ٧٤٦ ، ولغة الجرائد ٥٣ .

(٤)يُنظَر: لغة الجرائد: ٥٣

(٥) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩.

(٦) فعلت وأفعلت للزجاج: ١٣٠ .

(٧) يُنظَر: لغة الجرائد : ٤٩.

أولاً: الاحتجاج بآيات القرآن الكريم

الواضح على هذا الجانب قلَّة ما ورد منه في ردودهم؛ لأنَّ اليازجيّ وغيره من النقَّاد لا يتجرَّؤون على تخطئة استعمال ورد له نظير في القرآن الكريم. ليس تحرُّجًا من ذلك وحسب؛ وإنَّما لأنَّ النَّص القرآني أعظم نصٍّ لغويٍّ عرفته العربيَّة، وحوى أساليبها ومعاني ألفاظها. ثُمَّ إنَّ نُسخ القرآن الكريم هي الأوفر والأكثر على مرِّ العصور. وشواهد اليازجيّ من القرآن الكريم تدل على اطِّلاعه الكبير على آياته الكريمات؛ ولذا لم يكن أكثر ما رُدَّ عليه منه استعمالًا مباشرًا وصريحًا. ومثال ذلك أنَّ اليازجيّ عندما خطَّأ استعمال الشدياق لفظة (كَهْلًا) مفردة في موضع الجمع ردَّ عليه مخايل أفندي بأنَّ من عادة العرب القدماء استعمال المفرد مُرادًا به الجمع[1]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ٤ ﴾ النساء: ٤) وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٧ ﴾ الشعراء: ٧٧ وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ ٦٨ ﴾ الحجر: ٦٨

وعندما أنكر اليازجيّ قول الكُتَّاب: "جاءه خمس أنفس"[2] أي أشخاص؛ ردَّ عليه مُحمَّد علي النَّجار محتجًّا بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ ... ١٨٩ ﴾ (الأعراف:١٨٩)، على أنَّ النَّفس هنا آدم(عليه السلام)[3].

وتصدَّى الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ لتخطئة اليازجيّ قولهم: "صدَّق القرار"[4] بمعنى بمعنى أقرَّه وأيَّده مستشهدًا بجملة من الآيات القرآنية التي تشير إلى هذا المعنى، منها قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ... ٨٩ ﴾ البقرة:٨٩)، وقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٣ ﴾ (آل عمران:٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ

---

(1) يُنظَر: سلوان الشجي في الرَّد على اليازجيّ : ٨٣ .
(2) لغة الجرائد : ١٢٩ .
(3) يُنظَر : محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة :٣١ .
(4) لغة الجرائد : ٩٥ .

﴿﴾(البقرة: ١٠١)، وقوله تعالى:﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ ...﴿٤٦﴾﴾ (المائدة:٤٦) وقوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ... ﴿١٠١﴾﴾ (البقرة:١٠١)، فالتَّصديق هنا يحمل معنى التَّحقيق والتَّأييد ومن ثَمَّ الإقرار[١]. وتبعه في ذلك الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ ناقلًا ما ذكره بتغيير يسير[٢]. وعندما منع اليازجيّ جمع(خَصْم) على أخصام؛ لأنَّ المصدر لا يُجمَع[٣]؛ ردَّ عليه إميل بديع يعقوب بأنَّه ورد مُثنَّى في قوله تعالى:﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ..﴿١٩﴾﴾ (الحج:١٩)، فَلِمَ لا يُجمَع مع أنَّه لا يخالف القياس[٤]. وردَّ عليه بقوله تعالى:﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾(البلد: ١١)، على منعه دخول(لا) على الماضي إلا في حالات خاصَّة[٥].

والملاحَظ على استشهادهم بآيات الذِّكر الحكيم أنَّهم يستندون ذلك بما ورد في كتب التَّفسير، وألفاظ القرآن الكريم ومفرداته؛ لأنَّ المعنى والسِّياق له أثر كبير في توجيه ألفاظ الآيات.

ثانيًا: الاحتجاج بالحديث الشَّريف

إذا كان الاحتجاج بالحديث الشَّريف في التَّقعيد اللغوي أمرًا مُختَلَفًا فيه؛ لجواز روايته بالمعنى، وتأخُّر جمعه، وعُجمة بعض جامعيه؛ فإنَّ الاستناد إليه في النَّقد اللغوي أمرٌ بالغ الخطورة؛ ولذا نجد قلَّة ما يرِد منه، وقد أحصينا من جملة ردودهم على اليازجيّ ثلاثة عشر حديثًا شريفًا تسعة منها في مسألة واحدة لناقدٍ واحدٍ.

ومما استُنِد إليه من الحديث الشريف ما ورد في تخطئة اليازجيّ استعمال الشدياق الواو دون حاجة في قوله: "ما من شاعرٍ قال شعرًا إلَّا وأخِذَ عليه"[٦]. فردَّ عليه مخايل أفندي بأنَّ هذه الواو وردت في بعض الأحاديث الشريفة[٧]. وذَكَرَ جملة من الأحاديث منها قوله: (ﷺ)"ما من

---

(١) يُنظَر: أخطاؤنا في الصُّحف والدَّواوين : ٢٠٧ .
(٢) يُنظَر: مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ٣٧٣، ٣٧٤ .
(٣) يُنظَر: لغة الجرائد : ٥٢ .
(٤) يُنظَر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٢٨ .
(٥) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٥٧ .
(٦) الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٢٦ .
(٧) يُنظَر: سلوان الشجي في الرد على اليازجيّ : ١٩٧ .

مولودٍ يُولد إلَّا والشيطان يمسَّه حين يولد"[١]. وقوله: "ما رأيت منظرًا قط إلَّا والقبر أفضع منه"[٢].

وممَّا رُدَّ فيه على اليازجيّ في هذا الباب ما ذكره الكرمليّ في تصويب قولهم" هذا الأمر يمسّ بكرامتي" إذ صوَّب هذا الاستعمال مستندًا إلى قول الرَّسول الكريم(ﷺ): "كفى بالمرءِ كذِبًا أن يُحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ"[٣]، على أنَّ الباء هنا زائدة للتوكيد [٤].

وحين خطَّأ اليازجيّ قولهم: "أولد عمرو كذا بنين"[٥] ردَّ عليه مصطفى جواد مستندًا إلى حديث الرسول الكريم(ﷺ) مع الإمام علي (عليه السلام): "أما أنَّك ستُسامُ مثلها فَتُعطي"[٦]. بمعنى أنَّك ستُعطي منازعيك مثلها؛ دلالة على حذف المفعولين؛ لأنَّ العرب تستعمل أحيانًا أفعالًا تتعدَّى إلى مفعولين وتهمل أحدهما، أو تهملها معًا، فإنَّ تقدير العبارة المُخطَّأة (أولَدَ عمرو زوجَه كذا بنين)[٧].

ثالثًا: الاستناد إلى الشِّعر

حظي الشعر العربي بنصيبٍ وافرٍ في الرَّد على اليازجيّ؛ فللشعر مكانة مرموقة في التَّقعيد والاحتجاج؛ لأنَّه ديوان العرب، ومصدر ألفاظها ومعانيها، وقد شكَّل مع معاجم اللغة ثنائيَّة ارتكزت عليها أغلب ردودهم.

والمُلاحَظ على منهجهم في هذا الاتِّجاه احتجاجهم بالشِّعر العربي في عصور الاحتجاج، وكذلك شعر عصور التَّوليد حتَّى وقت متأخر.

ويُعدُّ شِعر عصور الاحتجاج الأكثر قبولًا في مضمار التَّصحيح اللغوي؛ إذ لا مجال لردِّ شواهده. غير أنَّ اليازجيّ قد ردَّ الكثير من شواهد هذا العصر، ووسمها بالخطأ- كما مرَّ في تخطئته لغة العرب القدماء- لأنَّها لم توافق المشهور، أو أنَّها خضعت للضرورات الشعريَّة؛ ولذا

---

(١) مسند أحمد : ١٣٦/١٣ ، رقم الحديث (٧٧٠٨) ويُنظَر: عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، محمود أبو العينين، الباب الثاني(إني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم) رقم الحديث ٤٥٤٨ ، ١٨٦/١٨ .

(٢) مسند أحمد : ٥٠٣/١ ، رقم الحديث (٤٥٤) ، ويُنظَر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الشيخ علي القاري، كتاب الإيمان، باب (إثبات عذاب القبر) الفصل الثاني، رقم الحديث ١٣٢ ، ٣٢٦/١ .

(٣) التَّمهيد لما في الموطَّأ من الأسانيد، أبو عمر النمري، ٤٠/١ .

(٤) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٥٠ .

(٥) لغة الجرائد : ١١٥ .

(٦) الكامل في اللغة والأدب: ٢٤/٣ .

(٧) يُنظَر: عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م، ٣٢٦/٤ .

فقد أنكر عليه رشيد الخوري الشرتونيّ، ولويس شيخو اليسوعيّ تخطئة الشُّعراء المبرزين وخصوصًا شعراء عصور الاحتجاج، وعدُّوه تطاولًا عليهم[١].

ومن أمثلة احتجاجهم بالشعر العربي القديم أن خطَّأ اليازجيّ استعمال الشدياق لفظة (تصهال)[٢]. فردَّ عليه مخايل أفندي بأنَّها مما استعملته العرب في أشعارها ولا يجوز تخطيئها[٣]. واحتجَّ لذلك بقول الحارث بن حلزة اليشكري:

مِن مُنادٍ ومِن مُجيبٍ ومن تصـ ـهال خَيلٍ خِلال ذاكَ رُغَاءُ[٤]

وأسند احتجاجه هذا بورودها عند المتنبي في قوله:

وإن تَكُن مُحكَمات الشُّكلِ تَمنَعُني ظُهُور جَرِي فَلي فِيهِنَّ تَصهَالُ[٥]

ومن أمثلة اتِّكائهم على الشّعر في رد تخطيئات اليازجيّ، احتجاج العدنانيّ بقول الشاعر معقل بن خويلد الهذلي:

حمِدتُ اللهَ أن أمسى رَبيعٌ بدارِ الهون ملحيًّا مُلاما[٦]

على صحَّة قول الكُتَّاب: (فلان مُلام)[٧].

وللشعر الأندلسي نصيب من احتجاجهم، ومثال ذلك احتجاج شكيب أرسلان بقول ابن هاني الأندلسي:

وكانت هي العَجمَاء حتَّى احتمى بها مُلوكُ بني قحطان والشِّعرُ والمجدُ[٨]

على جواز استعماله(احتمى) بمعنى طلب حمايته[٩].غير أنَّ اليازجيّ لم يكن قد خطَّأ (احتمى) بمعنى طلب حمايته، وإنَّما خطَّأ هذا الاستعمال بمعنى تحاماه وتفادى منه[١]. وبذا يُردُّ هذا الاحتجاج على صاحبه .

---

(١) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٧) لسنة١٨٩٩م، ص٨٠٢، ٢٠٣ ، وشذرات ، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد (١) لسنة ١٩٠٠م، ص٤٣ .

(٢) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٣٦ .

(٣) يُنظَر: سلوان الشجي في الرد على اليازجيّ : ٩٩.

(٤) ديوان الحارث بن حلزة اليشكري: ٦٨ .

(٥) شرح ديوان المتنبي للبرقوني : ٩٤٧ .

(٦) البيت منسوب له في لسان العرب : ٥٥٧/١٢ (لوم) ولم أقف عليه في ديوان شعر الهذليين.

(٧) يُنظَر: مُعجم الأخطاء الشائعة : ٢٣١ .

(٨) ديوان ابن هاني الأندلسي: ١٠٥ .

(٩) يُنظَر: فوائد لغوية ، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد(٢٣) لسنة١٨٩٩م، ص١٠٦٦، ١٠٦٧ .

وهناك شواهد كثيرة من الشِّعر أوردوها لدعم آرائهم وتقويتها؛ لتقابل ما أنكره اليازجيّ ووصمه بالخطأ لا يسع المجال لذكرها[٢].

رابعًا: الاستناد إلى المعاجم

تُمثِّل معاجم اللغة العربية ركيزة أساسيَّة في باب الاحتجاج؛ فهي الوعاء الذي صُبَّت فيه ألفاظ اللغة ومعانيها على اختلاف مدارسها، ومناهج أصحابها. ونكاد نُجزِم أنَّ أغلب المسائل التي صوِّبت ألفاظها، أو معانيها استُنِد فيها إلى معاجم اللغة، بل إنَّ بعضهم جعل المُعجم سلاحه الأشهر. كما فعل مُحمَّد سليم الجنديّ، في حين جمع الآخرون بين معاجم اللغة وأدوات الاحتجاج الأخرى.

وهناك ملاحظة أخرى تستوقف المتتبع لجهودهم؛ وهي استناد بعض النقَّاد إلى معاجم بعينها فالجنديّ مثلًا يُكثِر من الاحتجاج بتاج العروس يليه القاموس ثُمَّ المصباح المنير. وأكثَرَ الكرمليّ من الاحتجاج بالتاج أيضًا حتى بات واضحًا في مسائله. في حين كان مصطفى جواد يستند إلى مختار الصِّحاح كثيرًا. وهذا لا يعني انغلاقهم على سائر المعاجم، وأدوات الاحتجاج الأخرى.

ومن أمثلة اتفاقهم على الاحتجاج بالمعاجم أن خطَّأ اليازجيّ قولهم:"هؤلاء أخصامي" جمع خصم. فردَّ عليه الشرتونيّ، والجنديّ، والكرمليّ، والزعبلاويّ، مستندين إلى معاجم اللغة يتقدَّمها التَّاج[٣].

وحظيت معاجم اللغة الحديثة باهتمام بعض النُقَّاد؛ فأسندوا إليها ردودهم، واتَّخذوا مادتها حُجَّة في تصويباتهم، وقد انحصر أمرها بين ثلَّة منهم، فالكرمليّ مثلًا مال إلى محيط المحيط للمعلِّم بطرس البستاني مع أنَّه اعترف في أحد المواضع بأنَّ اليازجيّ لا يقبل شهادة صاحبه[٤]،

---

(١) يُنظَر: لغة الجرائد : ٦٦ .

(٢) يُنظَر على سبيل المثال لا الحصر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٧٨ ، وسلوان الشجي في الرد على اليازجيّ: ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨،٨٩ ، وفوائد لغوية، شكيب أرسلان ، مجلة المشرق، العدد(٢٣) لسنة١٨٩٩م، ص١٠٦٦، ١٠٦٧، وشذرات ، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق، العدد(١) لسنة ١٩٠٠ ، ص٤٥، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٤، ٤٨ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ٧٦، ١٤٤ .

(٣) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ، العدد(١٣) لسنة١٨٩٩م، ص٦١٢، وإصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٨، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٤، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٨٨، ومُعجم أخطاء الكتاب : ١٦٦ .

(٤) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤١، ٤٤، ٨٥، ٨٧، ١٠٠، ١٢٦ .

وأخذ أيضًا عن قطر المحيط، وأقرب الموارد [١]. ولم يستعملها الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ إلا في موضع واحد استند فيه إلى المُعجم الوسيط[٢].

وكان الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ أكثرهم تنويعًا في استعمال المعاجم الحديثة، وهذا الأمر قد غلب على منهجه؛ إذ ركن في ردوده – على قلَّتها– إلى المُعجم الوسيط في أربعة مواضع[٣]. وإلى مُعجم متن اللغة للعاملي في ثلاثة مواضع[٤]. وإلى مدّ القاموس للمستشرق الإنجليزي لين في ثلاثة مواضع أيضاً[٥]. كما أنَّه استند إلى مُعجم دوزي(مستدرك المُعجمات العربية) في موضع واحد[٦]. ومحيط المحيط، وأقرب الموارد في موضعٍ واحدٍ[٧].

وممَّن استند في ردوده إلى المعاجم الحديثة إميل بديع يعقوب؛ فقد أكثر من الرّجوع إلى المُعجم الوسيط إذ استند إليه في أحد عشر موضعًا[٨]. يليه مُعجم متن اللغة في سبعة مواضع[٩]. ومدّ القاموس في موضعين[١٠].

ويختلف الغرض من الاحتجاج بالمعاجم تبعًا للمسألة المراد تصويبها؛ فقد يستندون إليها لتفسير لفظة، أو بيان ورودها عن العرب، أو ما يحصل في بنيتها من تغيير.

خامسًا: الاستناد إلى القواعد النحوية

تُعدُّ القواعد اللغوية النحوية سلاحًا ذا حدَّين في التصحيح اللغوي؛ فمنهم من يركن إليها لتخطئة بعض الاستعمالات اللغوية المخالفة، ومنهم من يستند إليها في تصويب ما يتَّفق معها.

ولا نميل كثيرًا إلى التخطئة التي تستند إلى هذه القواعد؛ لأنَّها لم تُبنَ على استقراء تام لكلام العرب بل أُخِذت على الأشهر. يُضاف إلى ذلك الخلاف الكبير بين علماء المدرستين

---

(١) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٧، ٨٧.

(٢) يُنظَر: مُعجم أخطاء الكتاب :٤٥٥ .

(٣) يُنظَر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٤٦، ٢٦٩، مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ٤٦٩، ٥٣٩.

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٤٦، والمصدر نفسه: ٤٦٩، ٥٣٩ .

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٤٦، ٢٦٩، والمصدر نفسه: ٤٦٩.

(٦) يُنظَر: مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ٤٦٩.

(٧) يُنظَر: المصدر نفسه : ٤٦٩.

(٨) يُنظَر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٢٤، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٧، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢ .

(٩) يُنظَر: المصدر نفسه :١٢٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٦٠، ١٨١، ١٨٧، ٢٠٤.

(١٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦٠، ١٨١ .

اللغويتين في البصرة والكوفة في بعض القواعد. ثُمَّ إنَّ من الكلام ما يؤخذ بالسَّماع، ولا يُستندُ فيه لغيره، ومنه ما يخضع للضرائر. أمَّا الاستناد إليها في التَّصويب فهو أقرب إلى القبول لاسيَّما إذا استُنِد إلى الكثير الغالب.

وقد لوحِظَ في مسائل كثيرة رُدَّ فيها على اليازجيّ استنادًا إلى قواعد اللغة. وقد استُنبِط ذلك من كُتُب اللغويين الأوائل. فعندما أخذ اليازجيّ على الشدياق إقحامه اللام على اسم (إنَّ) في عبارة: "إنَّ وراءها لقولًا شديدًا" ؛لأنَّها واقعة في موضع جر بأداة محذوفة[١]. ردَّ عليه مخايل أفندي بما جاء في مغني اللبيب من قول ابن هشام (تـ ٧٦١هـ): "اللام الزائدة، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله: أم الحُليس لعجوز شهربة . وقيل: الأصل لهي عجوز"[٢]، على جواز زيادتها في قول الشدياق[٣] . ولكن المسألة مُختَلَف فيها، وفيها تفصيل كثير[٤].

ومن ذلك أيضًا استناد مُحمَّد سليم الجنديّ إل قواعد النَّحو في تجويز قول الكُتَّاب: "جاءني نحو المئتي رجل" الذي خطَّأه اليازجيّ؛ لعدم جواز الإضافة إلى ما فيه ألـ جاعلًا صوابه إمَّا حذفها أو ردّ نون التَّثنية ونصب (رجلًا) على التَّمييز[٥]. فذكر الجنديّ أنَّ النُّحاة أوجبوا أن يكون تمييز المئة ومثنَّاها مفردًا مجرورًا[٦].فهذه المسائل وغيرها استُنِد فيها إلى ما قرره قرره النُّحاة والصَّرفيون في مصنَّفاتهم، واستُنبِط من شواهد شعريَّة ونثرية.

ثُمَّ إنَّ هناك من يُصوِّب بناءً على مبدأ عدم مخالفة القواعد اللغويَّة، كما فعل الكرمليّ في تصويب بعض الاستعمالات الحديثة التي لم تنصّ عليها، أو تخالفها قواعد اللغة. كتجويزه قول الكُتَّاب: "اعتدوا على بعضهم البعض" الذي خطَّأه اليازجيّ وجعل صوابه: "اعتدوا بعضهم على بعض"[٧]. فردَّ الكرمليّ بأنَّ هذا الاستعمال وإن كان حديثًا إلَّا أنَّه لا يُخالف منصوص اللغة، أو يتعارض مع قواعدها النحويَّة[٨].

---

(١) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٢٥ ، ١٢٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٦٢/٣، ٢٦٣ .

(٣) يُنظَر: سلوان الشجي في الرد على اليازجيّ : ٨٩، ٩٠ .

(٤) يُنظَر : مغني اللبيب من كتب الأعاريب : ٣/ ٢٥٢ – ٢٧٠ .

(٥) يُنظَر: لغة الجرائد : ١٢٠ .

(٦) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٩، ٢٠ .

(٧) لغة الجرائد : ٧٥ .

(٨) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٦ .

وكذلك ردّ تخطئة اليازجيّ قولهم: "أزوره رغمًا عن هجره لي"[١]. إذ جعله اليازجيّ من التَّعريب الحرفي. فعارضه الكرمليّ قائلًا: "نعم إنَّ هذا التركيب هو من التعريب الحرفي إلَّا أنَّه غير مُخِل بالقواعد العربية ... ومن ثُمَّ فليس كل تعريب حرفي تكرهه العربية إلا ما كان مُخِلًّا بالقواعد أو التراكيب المألوفة" [٢]. فبناءً على هذا المبدأ أقرَّ بجواز هذين الاستعمالين وغيرها.

سادسًا: الاستناد إلى القياس

ليس لأحدٍ أن ينكر أنَّ كتب اللغة لم تُدوِّن كل ما قالته العرب. ولم تُمثِّل لكلِّ قاعدة؛ اعتمادًا منها على القياس، وإلَّا أصبحت بهم حاجة إلى مئات بل آلاف المجلَّدات. وقد تكفَّلت كتب النحو والصَّرف بذلك إضافة إلى إشارات المعاجم. فالقياس يقتضي نظير واحد أو أكثر وقبول ما يماثله. وهو باب واسع يستند إلى ما سُطِّر عن العرب. وبناءً على ذلك احتجَّ نقَّاد اللغة المحدثون بالكثير من الصِّيغ القياسية على ما خطَّأه اليازجيّ من نظائر لغويَّة فمخايل أفندي ردَّ تخطيئه (تطالل) بفك الإدغام بورود نظائر لها في كلام العرب ومن ذلك ما جاء في قول ابن خاقان الأشبيلي (تـ ٥٢٩هـ) : "فأحلى حلى الملوك التَّصامم عن سماع القدح"[٣]. وكذلك لفظة (المحاققة) في قول ابن الأثير (تـ ٦٣٧هـ) : "وإنَّما قصدت أن يكون الكتاب الذي يُكتَب في هذا المعنى مشتملًا على التَّرغيب والتَّرهيب، والمسامحة في موضع والمحاققة في موضع"[٤]. وغير ذلك مما استشهد به من الأمثلة على قياسية فكِّ الإدغام[٥].

وعندما خطَّأ اليازجيّ بناء الصِّفة على (فَعول) نحو: (جَلود – شفوق– رحوم)[٦]؛ ردَّ عليه مصطفى جواد بذكر جملة من النَّظائر لذلك ومنها(جزوع – ودود– لعوب– طروب – رؤوف)[٧].

---

(١) لغة الجرائد : ٨٥ .

(٢) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١٦ .

(٣) قلائد العقيان ومحاسن الأعيان ، ابن خاقان الأشبيلي: ١٥ من الطبعة الحجرية القديمة التي اعتمدها الناقد، والعبارة في طبعة الكتاب الحديثة بالشكل الآتي: "فأجمل حلى الملوك التصامُّ" يُنظَر: قلائد العقيان ، طبعة دار المنار ١٩٨٩ : ص٧٦ .

(٤) المثل السائر: ٦٠/١ .

(٥) يُنظَر: سلوان الشجي في الرَّد على اليازجيّ : ٨٦ ، ٨٧ .

(٦) يُنظَر: لغة الجرائد : ٧٠ .

(٧) يُنظَر: القواعد الجديدة في العربية، مصطفى جواد، مجلَّة المعرفة المصرية، العدد (٢) لسنة ١٩٣٣م، ص٢٢٨ .

ومن هذا الباب أيضًا تخطئة اليازجيّ قولهم: "هذا الأمر قاصر على كذا" بمعنى مقصور والذي وافقه فيه طائفة من النُقَّاد[١]. غير أنَّ الكرمليّ تفرَّد بالرَّد عليه إذ قاس (قاصر) على كثيرٍ من الألفاظ التي على وزن(فاعِل) بمعنى مفعول نحو: (ليل نائم، يوم عاصف، عيشة راضية، تجارة رابحة، ماء دافق)، وغير ذلك[٢].

والمتمعِّن في المسألة يرى صواب مذهب اليازجيّ فيها؛ فهو يريد لزوم الفعل وتعديته، وليس ما ذهب إليه الكرمليّ من جواز مجيء فاعِل بمعنى مفعول فأصل المسألة " قصر فلان الأمر على كذا" ففلان قاصر والأمر مقصور. وقد جاء في التَّنزيل العزيز قوله تعالى:﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾﴾ (الصافات:٤٨). كما جاء على الأوَّل قوله تعالى:﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ (الرحمن: ٧٢).

وقد يخرج القياس عن باب الألفاظ إلى العبارات، كما فعل الشرتونيّ حين قاس عبارة" أصبح الأمر أصلح من ذي قبل" التي خطَّأها اليازجيّ[٣] على عبارة" سآتيك من ذي قبل" أي قابل الأيام[٤].

وقد يكون القياس في باب التوسّع اللغوي والمجاز؛ فلا يُقاس على اللفظ مباشرة وإنَّما يكون القياس على مجازه. كما فعل الكرمليّ حين قاس (حوَّر الكلام) على (غسل الكلام) والاثنان خرجا عن أصل الوضع اللغوي إلى المجاز ذاكرًا أنَّ السّيوطي والزَّمخشري(تـ٥٣٨هـ) استعملا ذلك[٥].

سابعًا : الحمل على المعنى

ليس بالضَّرورة أن تكون ردود النُقَّاد على اليازجيّ بتأكيد وجود الاستعمال المُخطَّأ في لغة العرب بشكل مباشر؛ فقد تأتي بعض الألفاظ حاملة معاني ألفاظٍ أخرى. ويكثر ذلك في

---

(١) يُنظَر: لغة الجرائد : ٣٥، تذكرة الكاتب ، أسعد داغر:١٢٦ ، ومُعجم الأخطاء الشائعة : ٢٠٥ ، شموس العرفان، عباس أبو السعود: ١٧، مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٤٢ .

(٢) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١ .

(٣) يُنظَر: لغة الجرائد : ٥٨ .

(٤) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٧) لسنة١٨٩٩م، ص٧٩٨ .

(٥) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤، ٥ . ولم أقف على ما ذكره الكرمليّ فيما أشار إليه من مؤلَّفات.

الأسماء والأفعال، وهو قريب لما اصطُلِح عليه بالتَّرادف مع وجود فارق دلالي بسيط بين اللفظين؛ كأن تأتي الهامة بمعنى الرَّأس، والجَّلبة بمعنى الصَّوت، وغير ذلك.

وكان البيروتيّ أكثر من استند إلى هذه الأداة في التَّصويب، يليه الكرمليّ، ثُمَّ الدكتور مجيد الزامليّ، وإميل بديع يعقوب، ولويس شيخو اليسوعيّ.

ومن الأمثلة على ذلك أن خطَّأ اليازجيّ قولهم: "بلغ السِّن الشرعي"[١]. فردَّ عليه لويس شيخو اليسوعيّ – وهو صاحب الاستعمال– بأنَّ السِّن هنا ترد كثيرًا بمعنى العمر فجاء التَّذكير هنا اعتبارًا بالرَّديف[٢].

وعندما خطَّأ اليازجيّ قول أبي تمَّام:

لعذلته في دِمنتين تقادما ممحوَّتين لزينبٍ وسُعادِ[٣]

بتذكير الدِمنتين وهما مؤنَّثتان . وقول أبي الفتح البستي في قوله:

إلى حتفي مشى قدمي أرى قدمي أراقَ دمي[٤]

بتذكير ضمير القدم . وقول صفي الدين الحلي في قوله:

فقلبي بإحسانكُم فارغٌ وكفِّي بإنعامكُم مُمتلي [٥]

بتذكير الكف وهي مؤنَّثة. وابن هاني الأندلسي في قوله:

مُحجَّلة غرًّا وزُهرًا نواصعًا كأنَّ قُباطيًّا عليها مُنشَّرا[٦]

بتذكير القباطي وهي مؤنَّثة[٧]؛ ردَّ عليه البيروتيّ بأنَّ الدِّمنتين في قول أبي تمَّام حُمِلتا على معنى الأثرين[٨]. وأنَّ القدم في بيت البستي حُمِلت على معنى الأخمص[١]. وحُمِل الكف في قول

---

(١) يُنظَر: أساء رعيًا فسقى، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء ، السنة الثانية ١٨٩٩م، ص٢١٢ .

(٢) يُنظَر : شذرات ، لويس شيخو اليسوعيّ، مجلة المشرق ، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م، ص٤٦ .

(٣) البيت بهذه الرواية ذكره اليازجيّ والبيروتيّ. وهو في ديوان الشاعر بشرح الصولي والتَّبريزي على النحو الآتي : لَعَذلتُه في دِمنَتَين بأمرةٍ ممحوَّتين لزينبٍ ورَبَابِ . وقد أورد له التَّبريزي أكثر من رواية هي (بأمره ، برامه ، بمرَّة) ذاكرًا بأنَّ الصولي صحَّف (بأمرةٍ) يُنظَر : ديوان أبي تمام بشرح الصولي: ٢٠٨/١ ، ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: ٥٠/١ . وفي المرشد لفهم أشعار العرب بالشكل الآتي: لعذلته في دِمنتين تقادما ممحوَّتين لزينب ورباب . يُنظَر: المرشد إلى فهم أشعار العرب : ٢١١/٣ .

(٤) ديوان أبي الفتح البستي : ١٦٤، وقد جاء في الديوان : إلى حتفي سعى قدمي ...

(٥) ديوان صفي الدين الحلي : ٢٢٧ .

(٦) ديوان ابن هاني الأندلسي : ١٤١ .

(٧) يُنظَر: لغة الجرائد : ٨٠ .

(٨) يُنظَر: دفع الأوهام : ٣٦.

قول الحلِّي على معنى الساعد أو العضو[٢]. وأُنِّثت القباطي؛ لأنَّها بمعنى السَّاتر أو ما في معناه. وتابعه في هذه الكرمليّ ناقلًا ردَّه[٣].

إنَّ بعض هذه التَّأويلات فيها تكلُّف فالأخمص جزءٌ من القدم ولا يقوم مقامه في هذا الموضع، وسياق الكلام عن الكف ينفي كونها بمعنى السَّاعد.

ومن باب الحمل على المعنى أن خطَّأ اليازجيّ قولهم : "احتاطوا المدينة" بتعدية الفعل بنفسه وصوابه أن يُعدَّى بالحرف[٤] فخرَّج الكرمليّ المسألة على أنَّ احتاطوها هنا بمعنى اكتنفوها[٥].

كذلك فعل خالد بن هلال حين ردَّ على اليازجيّ تخطيئه قولهم: " أحطته علما بالأمر" أي أنهيته إليه وأعلمته بتعديته وهو لازمٌ[٦] إذ قال: "والذي يتبيَّن لنا: أنَّ (أحاط) هنا أخذت معنى (أعلم) ، وأعلم تتعدَّى إلى أكثر من مفعول من دون الحاجة إلى حرف جرٍّ"[٧]

وحين خطَّأ اليازجيّ قولهم: "حصل التَّنبيه على الموظفين"[٨] واصفًا إياه بأنَّه من كلام العامَّة؛ ردَّ عليه الدكتور مجيد الزامليّ بأنَّ الاستعمال صحيح فصيح؛ لأنَّ الفعل (نبَّه) يرِد بمعنى أعلَمَ وأَوقَف وأمَرَ، أو بمعنى لفت النَّظر. مستندًا في ذلك إلى بعض التَّفاسير[٩].

ولذا يكون الحمل على المعنى، أو التخريج على القرائن سببًا في قبول الكثير من الألفاظ التي وُسِمت بالخطأ مع ما فيه من تكلّف، أو تعسّف في كثير من الأحيان .

ثامنًا: التَّضمين

يختلف التَّضمين عن الحمل على المعنى في أنَّ اللفظ هنا يتضمَّن معنى آخر، أو يُشرب مضمونه، لا أن يُقاس عليه أو يُبدل منه كما في الأوَّل، وكذلك وجود فارق أوسع بين اللفظين. وهذا الباب استند إليه كثيرٌ من اللغويين في إجازة ما خطأه غيرهم؛ فالمغربي أقر

---

(١) يُنظَر: دفع الأوهام: ٣٨.

(٢) يُنظَر: المصدر نفسه : ٣٨.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ٣٩ ، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٠٧ .

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد : ٥٣.

(٥) يُنظَر :النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤٦ .

(٦) يُنظَر : لغة الجرائد : ٣٩ .

(٧) أخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال ناصر : ١٦١ .

(٨) لغة الجرائد : ١٠١ .

(٩) يُنظَر: مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال : ٢٠٩/٢ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب : ٢١٨ .

بأن"مصلحة لغتنا العربية والحرص على تنمية أساليبها يستدعي فتح هذا الباب على مصراعيه فمن عرف كيف يدخل منه ويستفيد من (التضمين) عرف ومن لم يعرف لا يلومنَّ إلا نفسه. وبهذه المعرفة تتفاضل الكتاب" [١].

وكان الكرمليّ أكثر من استند إلى التَّضمين في بناء أحكامه. فعندما خطَّأ اليازجيّ استعمال الكُتَّاب (راعَ ، ساءَ ، هاجَ ، قادَ ، قاتَ ، قرَّ ، لامَ ، كرَبَ ، رعبَ ، هاب ، شَهَر) مزيدات بالهمزة [٢]. لم يرتضِ الكرمليّ ذلك وصوَّب الاستعمال بناءً على تضمين هذه الأفعال معاني أفعالٍ أخرى. فأراع تضمَّن معنى أخافَ، وأساء تضمَّن معنى أهانَ، أو أحزَنَ ، وأهاج تضمَّن معنى أثارَ، وأقادَ تضمَّن أذعن، وهكذا[٣].

وعندما خطَّأ اليازجيّ وتابعه العدنانيّ قولهم: "زُفَّ فلان على فلانة" بعكس الاستعمال؛ لأنَّ العروس هي من تُزفُّ إلى زوجها[٤]. ردَّه الكرمليّ مُخرِّجًا المسألة على تضمين الفعل (زَفَّ) (زَفَّ) معنى بَنَى عليها[٥]. مع أنَّ الاستعمال الأوَّل صحيح لا غبار عليه؛ لأنَّه يُعبِّر عن واقع الحدث فالكاتب هنا لا يريد بالزِّفاف نقل الفتاة من بيت أهلها، وإنَّما أراد بذلك دخول الزَّوج عليها بعد انتهاء مراسم الزِّفاف. وهو ما جرت عليه العادة عند كثيرٍ من الشعوب.

ومن ذلك أيضًا تخطئة اليازجيّ وإميل بديع قولهم" أدَّاه حقَّه"[٦]؛ فردَّ الكرمليّ بأنَّه "جائز لأنَّه يتضمَّن معنى أعطاه حقَّه. فعدَّوه بما يتعدَّى هذا الفعل"[٧].

وممن استند في ردوده إلى التَّضمين مُحمَّد علي النجَّار؛ إذ كان يُخرِّج بعض الأفعال التي حُكِم عليها بالخطأ، بتضمينها معاني أفعالٍ أخرى قريبة منها. فعندما خطَّأ اليازجيّ قولهم: "أمكن له أن يفعل كذا"[٨]؛ صوَّب الاستعمال على تضمين الإمكان معنى التَّيسير[٩]. وفي تخطئة

---

(١) نقد كتاب تذكرة الكاتب، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد (٧) لسنة ١٩٢٤م ، ص٣١٣ .
(٢) يُنظَر: لغة الجرائد: ٤٨ .
(٣) يُنظَر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٣٦ ، ٣٧ .
(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : ٦٨ ، ومُعجم الأخطاء الشائعة : ١١٢ .
(٥) يُنظَر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٨٦ .
(٦) يُنظَر : لغة الجرائد : ٧٥ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٨٢ .
(٧) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٩٦ .
(٨) لغة الجرائد : ٨٣ .
(٩) يُنظَر : محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة : ٣٩ .

تخطئة اليازجيّ قولهم: "كلَّفته بالأمر"[١]؛ ردَّ بتضمين التَّكليف معنى الإغراء والإيلاع بالشيء[٢].

بالشيء[٢].

تاسعًا :الحمل على الضرورة الشعريَّة

نال قلم اليازجيّ النَّاقد الكثير من الاستعمالات التي حوتها دواوين الشعراء، فلم يأبه لمكانتهم في نفوس القرَّاء؛ مُحتجًّا بأنَّ اللغة فوق رغباتنا وميولنا. لكنَّ النُّقَّاد الآخرين وجدوا عذرًا لكثيرٍ مما خطَّأه، وحملوه على الضرورة الشعرية التي هي عُذرٌ قديم أُبيح للشعراء مخالفة القواعد بالاستناد إليها؛ إذ إنَّ اللغة الشعرية تقوم في بعض أحوالها على خرق القواعد خدمة للمعنى؛ فألِفت في ذلك كُتب الضَّرائر. ولم يغفل اليازجيّ عن ذلك وقد مرَّ الحديث عنه سلفًا.

وليس للضرورة تخريج علمي سوى حاجة الشاعر إلى استقامة الوزن، أو توحيد القافية، أو توظيف الألفاظ خدمة للمعاني. وبناءً على ذلك قَبِل بعض النقَّاد كثيرًا من الاستعمالات التي وصمها اليازجيّ بالخطأ. ومنها ما جاء في قول ابن حجَّة الحموي:

والنَّبت يضبطها بشكلٍ معربٍ لمَّا يزيدُ الطَّيرُ في التَّلحينِ[٣].

إذ خطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّه استعمل (لمَّا) في غير الماضي[٤]؛ فأجابه البيروتيّ بأنَّ هذه من الضرورات الشعرية التي تستلزم حمل (لمَّا) على معناها، أو تأويل المضارع بالماضي خدمة للمعنى[٥].

ومن أجل المحافظة على الوزن والمعنى، ردَّ البيروتيّ تخطئة اليازجيّ قول عبد المحسن الصوري أحد شعراء اليتيمة:

أما انصَلَحت للمالِ منك طويَّةٌ فتُصلِحه حتَّى متى أنت حاقِدُ[٦].

الذي خطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّه استعمل (انصلح) الرُّباعي بمعنى الثلاثي[٧]؛ فقال البيروتيّ: "لا مانع من طروء التَّحريف على قوله: ((انصلحت)) في البيت لاستقامة الوزن والمعنى"[١].

---

(١) لغة الجرائد : ١٢٢ .

(٢) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة : ٤٠ .

(٣) خزانة الأدب ، ابن حجة الحموي : ٤٧٣/١ .

(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : ٨٥ .

(٥) يُنظَر: دفع الأوهام : ٤١ .

(٦) ديوان عبد المحسن الصوري : ١٠٦ .

(٧) يُنظَر: لغة الجرائد : ٦٥ .

ومن أساليب ردهم في هذا الباب، الردُّ بما في شعر اليازجيّ من الضَّرورات؛ فحين قال اليازجيّ بأنَّ المتأخر لا تعذره ضرورة[٢]؛ ردَّ عليه الكرمليّ بالقول: "وأمَّا قوله: وإن كان المتأخِّر لا تعذره ضرورة شعرية فكلام لا معنى فيه ولا يفهمه إلَّا هو في ساعات نهاره فقط. لأنَّه لو يراجع ما نظمه من شعره لرأى من ذلك العجب"[٣].

وقد تأخذ الضَّرورة الشعرية منحًى غريبًا لا يمكن الرُّكون إلى مثله. فحين خطَّأ اليازجيّ قول الشاعرة نزهون الغرناطيَّة :

البدرُ يطلع من أَزرَّته والغصنُ يمرح في غلائلهِ[٤]

اعتذر لها البيروتيّ بأنَّها كانت مضطرَّة؛ لأنَّها كانت ترتجل القصيدة ارتجالًا فلا ذنب لها في مخالفة اللغة[٥] وهذا مُستغرَب من البيروتيّ؛ فالارتجال وإن كان بابًا للوقوع في الخطأ؛ فإنَّه لا يسوِّغ قبوله، أو لأخذ به .

عاشرًا : الاستناد إلى لغة العرب

مما لا شكَّ فيه أنَّ ما قالته العرب حُجَّة في البحث اللغويّ، وهو مصدر التَّقعيد. ولكن ما سبب تخطيء اليازجيّ بعض الاستعمالات التي وردت فيها شواهد من كلامهم؟ وجواب ذلك برأينا يعتمد على مصادر هذا التُّراث، وزمانه، إضافة إلى عدم اطلاع نُقَّادنا على جميع هذا التُّراث؛ ولأسبابٍ معروفة تتعلَّق بمدى توفِّره، وقدرتهم على الإحاطة به ، فاليازجيّ مثلًا يرى أنَّ ما في نهج البلاغة لم يكن من كلام الإمام علي (عليه السلام) بحرفه[٦]. والحديث النبوي مُختَلَفٌ في الأخذ به، وليس للمتأخرين حظٌّ في منهج اليازجيّ، إضافة إلى اعتماده الأشهر من المسموع.

وهذا المنهج يختلف عن مناظريه؛ فأكثرهم يأخذ بما في كتب الحديث الشريف، ونهج البلاغة، وكلام المتأخرين، حتى وصل الحال ببعضهم إلى الأخذ بكلام المعاصرين. وهو ما سنتناوله على النحو الآتي:

---

(١) دفع الأوهام: ٤٦ .

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد : ٥٠ .

(٣) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤١ .

(٤) خزانة الأدب ، ابن حجة الحموي: ٤٧٣/١ .

(٥) يُنظَر: دفع الأوهام : ٤٧ .

(٦) يُنظَر: أغلاط المولدين ، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٢٦١/٩ .

١ – لغة العرب القدماء

استند بعض النُقَّاد إلى ما روي من كلام العرب في الصدر الأوَّل وقبل فشو اللحن، ويدخل في ذلك الحديث الشريف غير أنَّنا أفردناه لميزته مع أنَّه من النثر. ويتصدَّر ذلك ما روي من كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، وأقوال الخلفاء والصحابة فيما روي عنهم.

وكان لِما ورد من خطب ووصايا في نهج البلاغة النَّصيب الأوفر من استعمالهم، وقد ورد فيما أحصينا اثنا عشر استعمالاً[١]. منها ما ورد في ردِّ اليازجيّ تعدية (أمكن) باللام وهو متعدٍّ بنفسه[٢]؛ إذ خرَّج الكرمليّ المسألة على أنَّ هذه اللام زائدة[٣]. واحتجَّ على زيادتها في مواضع مشابهة بقول الإمام علي(عليه السلام): "فصاحِبُها كراكب الصَّعبة إن أشنَقَ لها حرم"[٤].

كما احتجَّ بعض النُقَّاد بقول الخليفة عمر بن الخطب (تـ ٢٣هـ) : "فما بارح الأرض حتَّى فعل الثَّلاث" على تخطيء اليازجيّ استعمال الفعل (بارَحَ) بمعنى تَرَكَ وفارَقَ[٥].

وعندما خطَّأ اليازجيّ قولهم: "غصن يانع"[٦] ردَّ عليه البيروتيّ مستشهدًا بكلام الحجاج الثقفي(تـ الثقفي(تـ ٩٥هـ) : "إنّي أرى رؤوسًا أينعت وحان قطافها"[٧].

٢ – لغات القبائل

يذهب بعض النُقَّاد إلى تخطئة كثيرٍ من الاستعمالات اللغوية التي نصَّت عليها لهجات القبائل، وعُرِفت بها. وهذا المبدأ اتَّخذه بعض المجوِّزين حُجَّة للرد على أندادهم؛ كما فعل الكرمليّ حين استند إلى لهجة قريش في تفنيد دعوى اليازجيّ تخطئة قول الكُتَّاب: "التفَّ

---

(١) يُنظَر : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٥ ، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٣ ، ١١٣ ، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م، ٥٥٦/٧ ، ومُعجم أخطاء الكتاب : ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ومُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ٤٦٩ ، ومُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال : ٩٦/١ ، ١٢٦ ، ٧٠/٢ .

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد : ٨٣ .

(٣) يُنظَر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ١١٣ .

(٤) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد : ١٠٢/١ .

(٥) يُنظَر : مُعجم الأخطاء الشائعة : ٣٦ ، ومُعجم أخطاء الكتاب : ٢٤ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٨ ، ٨٦ . وقد نفى اليازجيّ هذا التخطيء وعدَّه من أوهام صاحب مجلة المشرق قائلًا أنَّ هذه اللفظة لم يستعملها الأولون ولكنَّها تكثر عند المتأخرين بمعنى زايل أو فارق، والأولى اجتنابها لوجود البديل الفصيح . يُنظَر: أسئلة وأجوبتها ، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء ، السنة الخامسة ١٩٠٢ : ٤٣٩/١٤

(٦) لغة الجرائد: ٣٧ .

(٧) تاريخ الإسلام ، للذهبي : ٣٢١/٥ .

بـالحِرام"[١]. إذ قـال بـأنَّ "الحِـرَام لغـة قـريش والإحـرام لغـة سـائر العـرب فقـد جـاء فـي اللسـان ((النَّبـر همز الحرف ولم تكن قريش تهمز كلامها)) وعليه فمن اتَّبع لغة دون لغة فلا جُناح عليه"[٢].

٣- لغة المتأخرين

يسـتند كثيـرٌ مـن النُقَّـاد فـي ردودهـم إلـى لغـة العـرب المتـأخرين الـذين جـاؤوا بعـد عصـور الاحتجـاج حتَّـى وقـتٍ متـأخِّر. ولعـلَّ الأمـر هنـا مقصـورٌ علـى لغـة المـؤلِّفين؛ فكثيـرًا مـا نـرى احتجـاجهم بلغـة الحريـري، وابـن الأثيـر، وابـن قتيبـة، وأبـي البقـاء الكفـوي(١٠٩٣هـ)، والرَّاغـب الأصـفاني(٤٢٥هـ)، والسَّـيوطي، وأبـي الفـرج الأصـفهاني(٣٥٦هـ)، وغيـرهم. ومثـال ذلـك مـا ورد عـن مخايـل أفنـدي فـي تجـويزه قـولهم: "وإنَّهـم وإن يكونـوا سـيئي الأدب علـى الطَّعـام فهـم متـأدَّبون" فقـد احـتجَّ علـى جـواز زيـادة الـواو قبـل (إنَّ) بلغـة الكفـوي، والزَّمخشـري، والشـيخ الملـوي(١١٨١هـ)، وابـن عـرب شـاه(٨٥٤هـ)، والسَّـيوطي، وابـن هشـام وغيـرهم[٣]. وكـان اليـازجيّ قـد خطَّـأ هـذا الاسـتعمال فـي في لغة أحمد فارس الشدياق[٤].

وعنـدما خطَّـأ اليـازجيّ قـولهم: "أمعـن فـي الأمـر"[٥]؛ دفـع الـدكتور مجيـد الزاملـيّ هـذا التخطـيء مسـتندًا إلـى وروده فـي لغـة ابـن الأثيـر فـي النهايـة فـي غريـب الحـديث، والحريـري فـي مقاماتـه، وأبـي حيـان فـي البحـر المحـيط، والمقـري فـي نفـح الطيـب[٦]. وقـد ذكـر الكرملـيّ "أنَّ غلـط الأئمـة لا يُعـدُّ غلطًـا؛ لأنَّ مـا هـو كـذلك فـي أعيننـا لـيس بـه فـي أعينهم . ولهـذا يُتَّخـذ كلامهـم حجَّـة يُستشهَد بها"[٧].

٣- لغة المعاصرين

تسـمَّح بعـض النُقَّـاد فـي قبـول كثيـر مـن الاسـتعمالات اللغويَّـة التـي خطَّأهـا اليـازجيّ؛ حتَّـى أنَّهـم أقـرُّوا بعضـها اسـتنادًا إلـى ورودهـا فـي لغـة المعاصـرين ممـن يوثَـق بلغـتهم ولهـم بـاعٌ فـي التَّـأليف اللغـوي كالشـدياق، ومُحمَّـد عبـده . ومـن ذلـك أنَّ رشـيد الشـرتونيّ عنـدما أوَّلَ الضَّوضـاء بالجلبـة ردَّا

---

(١) لغة الجرائد : ٥٢ .

(٢) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤٤ .

(٣) يُنظَر: سلوان الشجي في الرَّد على إبراهيم اليازجيّ: ٨٩ .

(٤) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ١٢٦ .

(٥) لغة الجرائد : ٤٧ .

(٦) يُنظَر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ٢١١، ٢١٢ .

(٧) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٨ .

على اليازجيّ باستعمال الشدياق. وعندما دفع تخطيء اليازجيّ استعمالهم(أمعن) في غير معناه استند في ذلك إلى استعمال الشدياق أيضًا[١].

وعندما خطَّأ اليازجيّ استعمال لويس شيخو اليسوعيّ(آنات) جمعًا لـ (آن)[٢]؛ ردَّ عليه اليسوعيّ قائلًا: "إنَّ قومًا من الثقات كحضرة العلامة الشيخ مُحمَّد عبده وهو حُجَّة في الكتابة سبقونا إلى استعمال هذا الجمع[٣].

إنَّ الرُّكون إلى لغة المعاصرين في الاحتجاج منحى زلِق؛ إذ لا يمكن القبول به حُجَّة مهما علا كعبه؛ لبعده عن زمن الفصاحة؛ فلم تكن اللغة سجيَّة فيه، وإنَّما أخذها بالتعلّم. أمَّا الجديد الموافق لأقيسة العرب فيؤخذ بالقياس.

حادي عشر: الاستناد إلى قرارات المجامع اللغويَّة

وُجِدت المجامع اللغويَّة في العصر الحديث للبتِّ في القضايا اللغوية الجديدة من ألفاظ وتراكيب ومعاني مستحدثة؛ ولأنَّ اللغة مرآة العصر؛ تلبّي أغراضه، وتُحقِّق طموحات الأفراد فيه؛ فلابدَّ لها من مسايرة التغيّرات التي تحصل على مرِّ العصور؛ ولذا فقد أُنشِئت مجموعة من المجامع اللغويَّة التي تتبنَّى إجازة أو منع ما يستجدّ من أمور اللغة. أشهرها مجمع اللغة في القاهرة وبغداد ودمشق. غير أنَّ قرارات هذه المجامع اللغويَّة لم تجد صدًى في الاحتجاج إلَّا عند بعض النُقَّاد المتأخرين ممَّن تصدَّوا للرد على اليازجيّ، كالأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور مجيد الزامليّ.

وقد صرَّح مُحمَّد العدنانيّ في مقدّمة كتابه مُعجم الأخطاء الشائعة أنَّه قَبِلَ جميع الكلمات التي أقرَّتها المجامع اللغويَّة ورفض رأي أي عضو فيها، إلَّا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتسب إليه، أو مجمع لغوي آخر. وكذلك رفض الكلمات التي انفرد بها المُعجم الوسيط، إلَّا ما وافق عليه المجمع[٤]. وقرَّر إميل بديع يعقوب قبول قرارات المجامع اللغويَّة، وجعلها أساسًا للتصحيح؛ للتصحيح؛ لأنَّها تستند إلى بحوثٍ علمية رصينة[٥].

---

(١) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ١٨٩٩م، العددان (١٧) ص ٨٠٠ ، (١٣) ص٦١١ .

(٢) يُنظَر: أساء رعيًا فسقى، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية١٨٩٩م ، ٢١١/٧ .

(٣) يُنظَر: شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ ، مجلة المشرق، العدد(١) لسنة ١٩٠٠م، ص٤٥ .

(٤) يُنظَر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ٩، ١٠، ١١ .

(٥) يُنظَر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٥٢ ، ٥٣ .

ولو تصفَّحنا بعض المسائل التي عُورِض بها اليازجيّ سنجد أنَّ هناك استنادًا إلى قرارات تلك المجامع، كالذي فعله الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور إميل بديع في ردِّ تخطئته قول الكُتَّاب: "قلت له أن يفعل كذا"[١]؛ مستندين في ذلك إلى إجازة لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية في القاهرة[٢]، والذي ينصُّ على أنَّ التَّعبير جائز ولا حرج فيه على الكُتَّاب؛ لأنَّ (أنْ) هنا مصدريَّة وليست مُفسِّرة[٣].

وعندما خطَّأ اليازجيّ قولهم: "أذرف دمعه"[٤] بزيادة الهمزة في (ذَرَفَ) ردَّ عليه إميل بديع مستندًا إلى إقرار المجمع اللغوي القاهري[٥]. وكان المجمع اللغوي قد نصَّ على قياسيَّة تعدية الثلاثي اللازم بالهمزة[٦].

ولو قُيِّض لنا البتَّ في القضيَّة فإنَّه من غير الممكن الركون إلى قرارات المجامع اللغويَّة المتأخرة زمنًا عن اليازجيّ في الرَّد عليه. وإنَّما يصحُّ ذلك في باب الاستيناس بها لدعم الأدلَّة الأخرى وزيادة في الفائدة، أو لبيان مشروعية الاستعمال في الوقت الحاضر بعد أن كان مرفوضًا.

ثاني عشر: التوسُّع اللغوي والمجاز

دَرَجَ النُّقَّاد المحدثون على التسلُّح بإمكانات اللغة المتاحة التي تمكِّنهم من قبول بعض الاستعمالات اللغويَّة التي رفضها اليازجيّ ومن وافقه. ولكن عندما لم يكن بأيديهم ما يدفعون به تخطيء اليازجيّ فإنَّهم يُخرِّجون تلك المسائل على التوسُّع اللغوي الذي تُقبَل بموجبه بعض الاستعمالات اللغوية التي يتطلَّبها العصر، وتنبع من روح اللغة، أو ما حدث لبعض الألفاظ من تطوُّر دلالي أو بنيوي، بناءً على أنَّ لغة العرب لغة مجازيَّة تنبع منها صنوف البيان، ولا تلتزم المعنى الحرفي للألفاظ .

ويبدو التَّباين واضحًا بين نُقَّادنا في مسألة الرّكون إلى التوسّع اللغوي، واتَّخاذه أداة في تفنيد طروحات اليازجيّ النقديَّة؛ فكان الكرمليّ أكثرهم تخريجًا للمسائل على هذا الباب. يليه رشيد

---

(١) لغة الجرائد : ٨٧ .

(٢) يُنظَر: مُعجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة : ٣١ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٢٢ .

(٣) يُنظَر: كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية: ١٤٦ .

(٤) لغة الجرائد : ٧٥ .

(٥) يُنظَر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٦) يُنظَر : المُعجم الوسيط، مقدّمة الطبعة الأولى : ٢٨ .

الخوري الشرتونيّ ثم غيرهم[١]. ثُمَّ إنَّهم قد يتَّفقون على الدَّليل الواحد في المسألة الواحدة. كاتِّفاق الشرتونيّ والكرمليّ على تخريج قولهم: (حوَّر الكلام) بمعنى غيَّره والذي خطَّأه اليازجيّ؛ لأنَّ التَّحوير في الأصل يعني التَّقصير والتَّبييض[٢]. فاستند هؤلاء النُّقَّاد إلى مبدأ التوسّع اللغوي والمجاز في تخريج المسألة؛ لوجود علاقة معنويَّة بين التَّبييض وتقصير الشيء ومصطلح التَّحوير الذي شاع حديثًا[٣]. وكذلك اتِّفاق الكرمليّ وإميل بديع يعقوب على تصويب قول الكتَّاب: "قطع الحبل إربًا إربًا" والذي خطَّأه اليازجيّ بناءً على أنَّ الإرب يعني العضو؛ فهو خاصٌّ بكلِّ ذي عضو لا غيره[٤]؛ فوجدوا تخريجًا للمسألة يستندُ إلى التوسّع اللغوي، وهو المعنى العام الذي يقوم على القطع فاستُعِيرت صفة القطع من الخاص إلى العام على سبيل الاستعارة التَّصريحية، ثُمَّ إنَّ القطعة قد تجيء بمعنى العضو فكلاهما جزء من الشيء[٥].

إنَّ قضية التطوُّر اللغوي أمرٌ لا مناص منه؛ ولذا يجب أن لا يُمنَع أيُّ دمٍ جديدٍ من الانسياب في عروق اللغة إذا وافق روحها، وجاء ملبِّيًا لمتطلبات العصر، كما أنَّ المجاز اللغوي مزية انفردت بها العربية، وهو يعتمد على إشعاع المفردة في التَّركيب، وأثرها في مواكبة المعاني، ولو أنَّ أهل الجاهليَّة وصدر الإسلام عنت لهم تلك المعاني الجديدة لما توانوا في توظيف الألفاظ المناسبة لها كما حصل في تغير دلالة كثير من الألفاظ في عصر صدر الإسلام كالصَّلاة، والزَّكاة، والمؤمن، والكافر، وغير ذلك. غير أنَّ هذا الباب لا يجب أن يكون سببًا في فساد اللغة، وخروجها عن سمتها المعهود.

---

(١) يُنظَر: سلوان الشجي في الرَّد على اليازجيّ : ١٠٠، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٣ ، ٣٢ ، ٨٣ ، ١٠١ ، وعثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب السنة السابعة ١٩٢٩م، ٤٨١/٦ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٠٩ ، ومُعجم أخطاء الكتاب: ٦٨٧ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٧١ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب : ٢٤٩ .

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد : ٣٠ .

(٣) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦٠٩ ، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤.

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد : ٣٢.

(٥) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦ ، ٧ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ٦٧ .

ثالث عشر: قبول الفصيح إلى جانب الأفصح

توخَّى اليازجيّ منهج قبول الأفصح وترك ما عداه؛ فحرَّم نتيجة لذلك كثير من الصِّيغ والاستعمالات اللغويَّة المنصوص عليها[١]. وهو منهجٌ تابع فيه من تشدَّد من علماء التَّنقية الأوائل كالأصمعي، والحريري وغيرهم، وتبعه فيه بعض النُّقَّاد المحدثين. غير أنَّ نُقَّادًا آخرين لم يَرُق لهم ذلك فتصدَّوا لهذا المنهج مجوِّزين كثيرًا ممَّا خطَّأه الطرف الآخر؛ لوروده عن بعض العرب إلى جانب الاستعمال الآخر المشهور. ومن ذلك تصدِّيهم لليازجي في تخطئة قولهم: "جاء فلان خلوًّا من المال"[٢] بتشديد الواو. والصواب كسر الأول وسكون الثاني. فجعله الشرتونيّ الأصوب، والأقرب ولكنَّه لا يمنع غيره[٣]. وقال الكرمليّ: "وهذا لا يمنع ذاك؛ لأنَّ الذين يشددون يريدون الوصف بالمصدر"[٤].

وعندما خطَّأ اليازجيّ، والزعبلاويّ، وعباس أبو السُّعود قولهم: "أعلنت فلان بالأمر" بمعنى أعلمته[٥]؛ ردَّ الكرمليّ بأنَّ ذلك لغة عند بعضهم[٦] ناقلًا قول ابن جِنّي : "فإنَّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مُخطِئ لكنَّه مُخطِئ لأجود اللغتين"[٧].

كذلك فعل الدكتور مجيد الزامليّ عندما صوَّب قولهم: "صلَّح الشيء" الذي منعه اليازجيّ بحُجَّة أنَّه لم يأتِ عن العرب[٨]؛ فردَّ الدكتور الزامليّ قائلًا: "هذا هو المشهور في استعمال هذا الفعل لكن ذلك لا يمنع من استعماله بصيغة ((فعَّل)) بالتَّشديد"[٩]. واستند في بناء رأيه إلى مجيء المصدر من هذا الفعل في بعض المعاجم. فإذا ثَبُت استعمال المصدر؛ ثَبُت فعله.

---

(١) يُنظَر: اللحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه : القسم الثاني : ٣٣٥ .

(٢) لغة الجرائد : ٥٧ .

(٣) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م: ص٦١٢ .

(٤) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٨ .

(٥) يُنظَر: لغة الجرائد: ٣٣ ، ومُعجم أخطاء الكتاب: ٤١٢ ، وأزاهير الفصحى في دقائق العربية، عباس أبو السعود: ١٧٦ .

(٦) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧ .

(٧) ذكر الكرمليّ ذلك نقلًا عن السّيوطي في المزهر. والنَّص في الخصائص على النَّحو الآتي: "فإن كان الأمر في اللغة المُعوَّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخيَّر ما هو أقوى (وأشيع) منها؛ إلا أنَّ إنسانًا لو استعملها لم يكن مُخطئاً لكلام العرب ، لكنَّه كان يكون مُخطئاً لأجود اللغتين... وكيف تصرَّفت الحال فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب) مُصيب غير مُخطِئ وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه" الخصائص : ١٢/٢ .

(٨) يُنظَر: لغة الجرائد : ٦٥ .

(٩) مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٨٤/٢ .

إنَّ قضية توخي الأفصح وترك ما عداه قديمة قِدم الدَّرس اللغوي فقد نُقِل عن الخليل قوله: "لُغة العربِ أكثر من أن يلحَن مُتكلِّمٌ"[1]. وقال ابن هشام اللخمي وهو من المتسمِّحين في قضيَّة الخطأ والصواب: "وإذا كان في الكلمة لغتان وكانت إحداهما أفصح من الأخرى فكيف تُلحَّن بها العامَّة وقد نطقت بها العرب، وإنَّما تُلحَّن العامَّة بما لم يتكلَّم به عربي"[2]. فبعض الذي الذي تستعمله العامَّة ليس لحنًا محضًا، وإن لم يكن الأفصح. وما يراه اليازجيّ هنا هو الصَّواب ولكن ليس الصَّواب الذي لا صواب سواه؛ فقد يؤخَذ من اللغة بالقليل الصحيح، ويُترَك الشاذ المخالف.

رابع عشر: الردّ على التوهُّم

تكتنف العمل النَّقدي كثيرٌ من الصُّعوبات، فهو طريق زلِقة لا يكفي النَّظر فيها إلى الاستعمال المُخطَّأ من زاوية واحدة. وليس للناقد أن يحكم جزافًا قبل التثبُّت من جوانب كثيرة لعلَّ أهمّها إدراك مُراد المُنشئ؛ لئلَّا يقع في الوهم سيَّما إذا كان الاستعمال المُخطَّأ مكتوبًا لا منطوقًا. وقد حصل مثل هذا الأمر مع ناقدنا اليازجيّ في نقده لغة الجرائد، ونتاجات الكُتَّاب؛ إذ بيَّن كثيرٌ ممَّن ردَّ عليه بأنَّه لم يفهم مُراد الكاتب في مواضع عِدَّة.

ولعلَّ أكثر من تتبَّعه في هذا الجانب ابن سلام البيروتيّ والأب أنستاس الكرمليّ؛ إذ سجَّلنا لكلٍّ منهما خمسة مواضع اتهماه فيها بالتوهُّم[3]. ومثال ذلك أن أخذ اليازجيّ على الكُتَّاب قولهم: "رجلٌ مُهاب"[4]؛ فردَّ البيروتيّ بأنَّ اليازجيّ هنا توهَّم ضمّ الميم في قول الكُتَّاب. وإنَّ الوارد الوارد عنهم (مَهاب) بالفتح[5]. وهذا لا يخرج عن مراد اليازجيّ فالشيخ أراد القول أنَّهم وقعوا في الخطأ عند ضمِّه ولو فتحوا لما خطَّأهم. كما أنَّ البيروتيّ لم يذكر المصدر الذي استقى منه تصويبه.

وشبيه بذلك تخطئة اليازجيّ قول مجير الدِّين بن تميم:

---

(1) المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي : ٥٥ .

(2) المدخل إلى تقويم اللسان: ٨٠ .

(3) يُنظَر: دفع الأوهام : ٢١ ، ٢٥، ٣٢، ٣٩، ٤٨ ، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٣، ٥٢ ، ٥٤ ، ١٣٦ .

(4) لغة الجرائد : ٤٩ .

(5) يُنظَر: دفع الأوهام : ٢١ .

وما كانَ هذا لونُها غير أنَّها علاهَا لطول الانتظار صُفارُ[١]

إذ خطَّأه لأنَّه استعمل الصفار والصَّواب الصُّفرة[٢]؛ فاتَّهمه البيروتيّ بعدم التَّأمل، وقلَّة التروِّي، ومن ثُمَّ الوقوع في الوهم؛ لأنَّ اللفظة بضم الصَّاد لا بفتحها وهي تعني الصُّفرة التي تعلو البشرة[٣]. غير أنَّ اليازجيّ عاود الكرَّة مُفنِّدًا مزاعم خصمه، مؤكِّدًا على أنَّ حركة الصاد الفتح لا الضَّم بدليل فساد المعنى لو جنحنا إلى الضَّم؛ إذ كيف للخَمرة أن تُصاب باليرقان جراء الانتظار[٤].

واتَّخذ الكرمليّ منحًى آخر مختلفًا عن غيره؛ إذ نفى أن تكون بعض المسائل التي خطَّأها اليازجيّ بالصُّورة التي نقلها، مُتَّهمًا إيَّاه ضمنًا بالتَّدليس، فمن ذلك أن خطَّأ اليازجيّ قولهم: "مرَّت عليه كرور الزَّمان"[٥] بتأنيث لفظ الفعل على توهّم كون الكرور جمع وهي مصدر. مصدر. وقولهم: "أصبح القوم يشكون الجوع والعراء"[٦] أي العُري. وقولهم : "غليت الماء"[٧] مُعدًّى بنفسه. فردَّ عليه الكرمليّ بأنَّ الوارد عن الكُتَّاب "كرور الأزمان" جمعًا[٨]. و" يشكون الجوع الجوع في العراء"[٩]. و" غلَّيت الماء" بالتَّشديد[١٠].

إنَّ عدم ذكر اليازجيّ مصادر تخطيئاته، وعدم ذكر المصوِّبين مصادرها أيضًا يجعل من الصَّعب جدًّا إبداء الرَّأي بتأييد أو مخالفة أيٍّ منهم. وكان على المُجوِّزين الإشارة إلى ذلك إتمامًا للحجَّة لولا تحفُّظ الجميع على ذكر أصحابها دفعًا للتشهير بهم.

وللدكتور مجيد الزامليّ ردٌّ في هذا الباب أيضًا، فعندما خطَّأ اليازجيّ الكُتَّابَ في جمعهم (مَجد) على (أمجاد)؛ لأنَّه مصدر والمصادر لا تُجمَع[١١] استدرك عليه الزامليّ بأنَّ ما ادَّعاه

---

(١) خزانة الأدب، ابن حجة الحموي: ٢٥٦/٣ .
(٢) يُنظَر: لغة الجرائد : ١٠١ .
(٣) يُنظَر : دفع الأوهام : ٤٨ .
(٤) يُنظَر : لغة الجرائد : هامش ص ٧٢ . طبعة مطبعة مطر.
(٥) لغة الجرائد : ٥٦ .
(٦) المصدر نفسه : ٩٣ .
(٧) المصدر نفسه : ٩٣ .
(٨) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٥٤ .
(٩) المصدر نفسه : ١٣٦ .
(١٠) المصدر نفسه :١٣٦ .
(١١) يُنظَر : لغة الجرائد: ٦٤ .

اليازجيّ بعيدٌ عن حقيقة اللفظ؛ لأنَّ مُراد الكاتب الاسم لا المصدر. فعندما خرج عن جنس الفعل أمكن جمعه[١].

خامس عشر: الاحتجاج بلغة اليازجيّ واستعمالاته

سار بعض النُقَّاد على هدي اليازجيّ في الرَّد عليه؛ فكما تتبَّع سقطات الكُتَّاب في الصُحف والمجلَّات؛ عمدوا إلى البحث عن تلك الاستعمالات وغيرها في لغته هو؛ فكان من نتاج ذلك أن وقفوا على بعض ما خطَّأه في لغته، فاتَّخذوه حجَّة في الرَّد عليه. وقد سبق أن أشرنا في الفصل الأوَّل إلى أنَّ اليازجيّ اتَّجه إلى نقد لغته ولغة والده فهو لا يعدُّ نفسه معصومًا من الخطأ؛ ولذا فإنَّ الرَّد على اليازجيّ بكلام اليازجيّ نفسه لا يعني صواب الاستعمال المُخطَّأ إلى حدّ الاطمئنان.

ويبدو أنَّ الكرمليّ كان مُطَّلعًا على كتابات اليازجيّ بصورة كبيرة؛ يدلُّنا على ذلك كثرة ما رجع فيه إلى لغته في ردوده عليه. ومن ذلك أن ردَّ تخطيئه قولهم: "ينبغي عليك أن تفعل كذا"[٢]. وكذلك جمع (نيَّة) على نوايا[٣]؛ محتجًّا عليه باستعماله لهما فيما كتبه في مجلَّة الجنان[٤]. وكذلك استعماله عبارة (بن جلدته) فيما خطَّه قلمه هو[٥]. وكان اليازجيّ قد خطَّأ هذا هذا الاستعمال أيضًا[٦].

واحتجَّ عليه الكرمليّ، وإميل بديع فيما منعه وأجاز نظيره ممَّا لا فرق بينهما. ومن ذلك قوله: "ويقرب من هذا قولهم: دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان والتَّوكيد غريب في هذا الموضع؛ لأنَّ الرَّجلين لا يكونان إلَّا اثنين"[٧]. فتصدَّا له بما ذكره تاليًا من قوله: "وإنَّما يُزاد العدد للتوكيد حيث تدعو الحاجة لدفع التوهُّم أو تقوية المعنى. تقول شهد بهذا شاهدان اثنان"[٨]. فقال الكرمليّ : "ونحن لا نرَى الفرق بين التعبيرين كما لا يراه جمهور الكُتَّاب"[٩]. وقال إميل بديع

---

(١) يُنظَر : المستدرك على تذكرة الكاتب : ٢٠٦ .

(٢) لغة الجرائد: ٣٤ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤٠ .

(٤) يُنظَر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩ ، ١٧ .

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٦٨ .

(٦) يُنظَر: لغة الجرائد: ٦١.

(٧) المصدر نفسه : ٦١ .

(٨) المصدر نفسه : ٦١ .

(٩) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦٧ .

بـديع يعقـوب: "وهنـا يعجـب الباحـث مـن موقفيهمـا – يريـد اليـازجيّ ومـن تابعـه– إذ كيـف يجيـزان القـول فـي شـهد بهـذا شـاهدان اثنـان ويُخطِّئـان القـول: لـه بيتـان اثنـان مـع أنَّ الأسـلوب واحـد والتَّوكيـد واحد"[1].

وقـد يأخـذ الـرَّد فـي هـذا البـاب منحًـى آخـر يتضـمَّن مقابلـة تخطيئـات اليـازجيّ بمـا وقـع فيـه مـن أخطـاءٍ ليسـت مـن جـنس مـا خطَّـأه . كمـا فعـل الشـدياق حـين ردَّ علـى اليـازجيّ بجملـة مـن الأخطاء التي وقع فيها تنبيهًا على أنَّه ومن انتقدهم سواء في الوقوع في الخطأ[2]

(1) مُعجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠٢ .

(2) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ مناقشة علمية أدبية : ٨٠ ، ٨١ .

الفصل الثالث

ردودهـــم فـــي المستـــوى الصرفـــيِّ

المبحث الأوّل: تصريف الأفعال

المبحث الثاني: جمع التكسير

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث

المبحث الرابع: أبنية المصادر

المبحث الخامس: أبنية المشتقّات

تقديم

إنَّ علم الصَّرف من أجلّ العلوم العربيَّة؛ لِما له من فوائد كثيرة، فهو " علمٌ بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[١]، و "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيره، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه"[٢] ومن فوائده أنَّه يعصِم اللسان من الوقوع في الخطأ في بنية الكلمات العربيَّة، فضلًا عن أهميَّته في تنمية اللغة، ووضع قوانين تحكم ذلك، فبه تُعرَف الحروف الأصول والزَّوائد، والمطَّرد والشَّاذ، فهو معيار العربيَّة الذي به يُوقَف على أبنية الكلم، وتُرصَد تغيّراتها إذ "عليه المُعوَّل في ضبط صيغ الكلم ومعرفة تصغيرها، والنَّسب إليها، والعلم بالجموع القياسيَّة، والسماعيَّة، والشاذة، ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال" [٣].

ويهتمُّ الصَّرف بالبحث في بنية الكلمة، وانتقالها من هيئة إلى أخرى؛ بغية تسهيل اللفظ، أو تغيير المعنى، كما أنَّه يُبيّن ما لأحرفها من أصالة أو زيادة [٤]. ولذا وصفه ابن عصفور بأنَّه "أشرف شطري العربيَّة وأغمضهما" [٥].

وثمَّة علاقة وطيدة بين علم التَّصريف والنَّقد اللغوي؛ فالنَّقد اللغوي يشمل مستويات اللغة جميعها، ومنها ما يُطلق عليه (النَّقد الصَّرفيّ) الذي يهتمُّ بمعالجة الاستعمالات التي يُخطِئ أصحابها في بنية الكلمة، اشتقاقًا، أو جمعًا، أو زيادة، أو غير ذلك من أبواب التَّصريف؛ فيبيّن صوابها، وما يجوز فيها، وقد يقف الناقد الصَّرفي أمام خيارين صحيحين فتكون مهمَّته التَّرجيح بينهما لبيان الأفصح والفصيح.

لقد حملت الغيرة على العربيَّة العلماءَ على نقد المصطلحات الرَّكيكة، والاشتقاقات البعيدة عن طبيعة اللغة؛ فأُلِّفت الكتب، والرَّسائل، والصحف، والمجلات، ونشأ جدال كبير بين العلماء؛ ما أحدث حركة ردودٍ كبيرة على مستويات اللغة المختلفة، لاسيَّما الصَّرفيَّة منها [١].

---

(١) شافية ابن الحاجب : ١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/١.

(٣) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٩.

(٤) يُنظَر: سلَّم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية : ٣ .

(٥) الممتع في التَّصريف: ٢٧ .

ومثَّل الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ رأس الرُّمح في مواجهة الاستعمالات اللغويَّة الفاسدة عند الكُتَّاب المحدثين، كما نال قلمه الناقد بعض استعمالات الأقدمين؛ إذ تصدَّى لها في أكثر من اتِّجاه، وقد أحصينا له من مسائل التصريف في لغة الجرائد وحدها أكثر من خمسٍ وأربعين مسألة، سوى ما سطَّره في مقالاته الأخرى، كأغلاط العرب، وأغلاط المولدين، وما تحدَّث عنه في نافذة (أسئلة وأجوبتها) في مجلتي البيان والضِّياء. وقد وُزِّعت هذه النُّقود على الحديث عن أبنية الزِّيادة ومعانيها، في الأفعالِ والجُموع، والتَّذكير، والتَّأنيث، وكذلك أبنية المصادر والمشتقات على اختلافها، وشيءٍ من صيغ الأسماء.

وسنعمد في هذا الفصل إلى إيراد مسائل هذه الأبواب، مع أقوال اليازجيّ فيها مشفوعة بآراء من سبقه أو وافقه وأيَّده، تُقابلها أقوال من خالفوه، أو ردُّوا عليه وآراؤهم؛ ثُمَّ ترجيح الأقرب منها إلى الصَّواب؛ بناءً على ما توفَّر من أدلَّة الصناعة، ووسائل التوثيق؛ إذ ليس الغرض من ذلك كُلِّه تتبع أخطاء النُّقَّاد بغية التَّشهير بهم، بل لبيان الصَّواب بالأدلَّة المعتبرة التي ينبغي للمحقِّق أن يستند إليها، متَّخذين من بعض المسائل المنتخبة وسيلة لذلك.

---

(١) يُنظَر: في التراث اللغوي: مصطفى جواد: ٢٨٢/١ .

المبحث الأوَّل

تصريف الأفعال

عنيَ علماء العربيَّة الأوائل والمحدثون بالفعل عناية كبيرة؛ بوصفه ركنًا أساسيًّا في لغة العرب؛ فبحثوا قضاياه، وأفردوا له مباحث في كتبهم، وقد حدَّه سيبويه بأنَّه: "أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" [1]. ثُمَّ ذكر أمثلة له في إشارة إلى أزمنة الفعل الثلاثة.

وهناك من يرى أنَّ الأفعال أصول أغلب الأبنية، وقد نالت مكانة مهمة في تركيب الكلام، جاء في أفعال ابن القطاع (تـ ٥١٥هـ): "اعلم أنَّ الأفعال أصول مباني أكثر الكلام؛ ولذلك سمَّتها العلماء الأبنية" [2].

ولم يكن بحث الصَّرفيين أسبق من بحث غيرهم من اللغويين؛ فقد كان لما نقلته مؤلَّفات اللغويين أثرٌ في تمهيد الطَّريق لعلماء الصَّرف فيما يتعلَّق بصيغ الأفعال، وأوزانها، وأبوابها، ودلالاتها؛ فقد تضافرت جهود الجميع من أجل الإحاطة بهذا الجانب الكبير من الدراسة اللغويَّة.

واستقرَّت آراء العلماء على أنّ الفعل ينقسم على مجرَّد ومزيد، والمجرَّد ما كانت جميع حروفه أصولًا، لا تخالطها زيادة، وهو كما يرى ابن جني أصلان: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، وليس هناك خماسيٌّ لا زيادة فيه [3].

وقد خلقت قضيَّة التجرُّد والزيادة في أبنية الأفعال حِراكًا نقديًّا، قديمًا وحديثًا؛ فبعض الأفعال استُعمِلت مجرَّدة، وأخرى مزيدة، وغيرها مجرَّدة ومزيدة؛ فاقترب بعضهم من استعمال العرب وابتعد آخرون، والمُعوَّل عليه في تصويب كل ذلك أو تخطئته هو السماع عن العرب وما جادت به قرائح الشعراء.

وكان الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ من أولئك النَّفر الذين نظروا في لغة العامَّة، وتفحَّصوا استعمالاتهم؛ فأقرَّ ما رأى صوابه، ومنع ما عنَّ له خطؤه من أبنية الأفعال، غير أنَّ منهجه هذا

---

(1) كتاب سيبويه: ١٢/١ .

(2) الأفعال لابن القطاع الصقلِّي : ٥/١.

(3) يُنظَر: المنصف: ١٨/١ ، ويُنظَر أيضًا: الأفعال للسرقسطي: ٥٥/١ ، ونزهة الطرف: ٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٤/٢، وشذا العرف: ٦١ ، ودروس في التصريف، مُحمَّد محي الدين عبد الحميد: ٥٤ .

لـم يسـلم مـن النقـد والتَّصـويب؛ إذ حكـم عليـه كثيـرٌ مـن اللغـويين المحـدثين بصـواب بعـض الاستعمالات التي خطَّأها، وهو ما سنتناول طرفًا منه فيما يلي من البحث.

١- هَاجَ

يـرى اليـازجيّ أنَّ اسـتعمال الفعـل (هـاجَ) مجـرَّدًا هـو الصَّـواب، ولا خيـار آخـر يمكـن الرّكـون إليـه سـواه؛ ولـذا خطَّـأ اسـتعمال الكتَّـاب هـذا الفعـل مزيـدًا بـالهمزة، فقـال مُـدرِجًا إيـاه مـع طائفـة مـن نظـائره : "ويقولـون: أهاجـه الغضـب، وهـو مُقـادٌ إلـى هـذا الأمـر بطبعـه، وطعـامٌ مقيـت، وأقـرَّ المجلـس علـى كـذا أي اسـتقرَّ رأيـه عليـه، والصـواب فـي كـل ذلـك التجريـد" [١]. وضـربَ مثـالًا لمـن وقـع فـي مثل هذا الخطأ وهو الشاعر مصطفى الحلبي في قوله:

ولا تغنَّت على غُصنٍ مُطوَّقةٌ إلَّا أهاجت ليَ الأشجان والأرقا [٢].

وفـي موضـعٍ آخـر ذكـر شـواهد مـن الشـعر لمـن وقـع فـي هـذا الخطـأ مـن المتـأخرين أيضًـا ومـنهم الشاعر ابن معتوق في قوله:

وصغا إلى رجع الحَمام بِسَجعِهِ فَأهاجَتِ البلوى بَلابِل صَدرِهِ [٣]

وعلـل ذلـك بـأنَّ (أهـاج) لـم يُسـمع عـن العـرب إلّا مـع الـرِّيح المُصـفِرة، فيُقـال: أهاجـت الـريح النبـت إذا أيبسته [٤].

ومذهبـه هـذا تبنـاه طائفـة مـن النُّقَّـاد ممـن عرضـوا لهـذه المسـألة [٥]. وحجَّـة هـؤلاء إنَّ لفظـة (أهاجـه) لـم تـرِد عـن العـرب بهـذا المعنـى، فقـال العـدنانيّ: "ويقولـون: أهاجـه، أي: أثـاره. والصـواب: هاجَـهُ يهيجُـهُ هَيْجًـا وهَيَجانًـا وهَياجًـا؛ لأنَّ جملـة: أهاجـت الـريح النَّبـت: أيبسـته" [٦]. وقـال الـزَّعبلاويّ مُشيرًا إلى اليازجيّ: "تقول: هاجه وهيَّجه أمَّا أهاجه فليس بشيء كما أشار اليازجيّ" [٧].

---

(١) لغة الجرائد: ٤٨ .

(٢) البيت منسوب إليه في: ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا للخفاجي: ١٤٨/١. وموضع التخطئة في لغة الجرائد: ٥٠ .

(٣) ديوان ابن معتوق : ٧٠ .

(٤) يُنظَر: أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٤٢٠/١٤.

(٥) يُنظَر: عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الأول١٩٢١م، ٢١٩/٧. وكتاب المنذر: ٢، وتذكرة الكاتب: ٢٥ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٦٢، وأخطاؤنا في الحف والدواوين: ٢٧٩، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٤٧، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٥٧.

(٦) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٦٢ .

(٧) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٧٩.

غير أنَّ بعضهم لم يرَ ضيرًا في استعمال الفعل مزيدًا بالهمزة إلى جانب استعماله مجرَّدًا للمعنى نفسه، ومن هؤلاء عبد الرحمن البيروتيّ الذي دافع عن استعمال الشاعر مصطفى الحلبي لهذا الفعل من وجهين: أحدهما، أن يكون البيت قد طرأ عليه التحريف والأصل (هاجت) وهذا مدفوع؛ لإخلاله بوزن البيت، إلّا أن تكون الهمزة مبدلة من حرف آخر كالواو مثلًا. والوجه الآخر، أن تكون رواية البيت صحيحة، وقد صوَّب ذلك أيضًا؛ لأنَّ (أهاجت) هنا بمعنى أيبست كما في اللغة، وعندها يُقبَل ذلك على تأويل الأرق في البيت بالهمِّ والحزن؛ لأنَّ الأشجان والأغصان اللتين وردتا في البيت تجمعهما صفة التشابك، وعندئذٍ نقول إنَّ تشابك الأحزان والهموم على العاشق أضر به ضررًا أدَّى إلى هلاكه، كما تهلك الريح الزَّرعَ وتيبسه. وفي ذلك مبالغة في المعنى لا يحققها الفعل المجرَّد [١]. وفي هذا التأويل تعسُّف كبير لا ينطبق على ظاهر البيت، ثمَّ إنَّه إن صدق على هذا الشاهد، فهو لا يصدق على سائر الشواهد؛ ففي جميعها (أهاج) بمعنى: أثار، وهو نقيض: أيبس الدَّال على السكون والهلاك.

كذلك ردَّ عليه الأب أنستاس الكَرمَليّ، فبعد أن اعترف بأنَّ الأفصح في ذلك كلِّه التَّجريد؛ صوَّب هذه اللفظة وغيرها بالحمل على نظيراتها فقال: "وأهاجه الغضب بمعنى أثاره، وقد ذكر محيط المحيط أهاج في أثار" [٢]. وعزَّز رأيه بالقول إنَّ الأفصحيَّة لا تمنع الفصاحة؛ فالأفصح (هاجه) والفصيح (أهاجه) وليس مُخطئًا من يستعمل أحدهما [٣].

وشبيه بذلك موقف الدكتور أحمد مختار عمر؛ فعند ترجيحه بينهما جعل الأولى فصيحة، والثانية صحيحة؛ استنادًا إلى ما بين فعلت وأفعلت من اتفاق المعنى، وكذلك إجازة مجمع اللغة العربيَّة القاهري اتفاق فعل وأفعل شرط تقوية المعنى [٤].

والمُلاحظ على أقوالهم في هذا الاستعمال أمران: الأوَّل، أنَّه لم يكن من استعمالات العرب القدماء؛ إذ لم يذكروا وروده في نصٍّ قديمٍ. كما إنَّه ليس محدثًا كلَّ الحداثة؛ لورود شواهد كثيرة له عن المتأخرين ذكرها اليازجيّ.

---

(١) يُنظَر: دفع الأوهام: ١٩- ٢١ .

(٢) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٦.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣٥، ٣٦.

(٤) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٨٧ .

ولـيس ذلـك صـحيحً كُليًّـا؛ فقـد ورد عـن العـرب مـا يـدحض منعـه، ومنـه مـا روي عـن المهلهل بن ربيعة من قوله:

أهاج قَذاء عَيني الإنكارُ هُدُوًّا فالدُّموعُ لها انحِدارُ [١].

وقول الخنساء:

تمكَّن في دِفء أرطاتِهِ أهاج العشيّ عليه فثارا [٢].

وقول الفرزدق:

أهاج لك الشوقَ القديمَ خبالَهُ منازِلُ بين المُنتَضى فالمَصانِعِ [٣].

ولجريرٍ مثل ذلك إذ قال:

أهاجَ البرقُ ليلة أذرعاتٍ هوًى ما تستَطيعُ له طِلابا [٤].

كمـا ورد مثـل ذلـك فـي النثـر؛ فقـد نقـل البهيقـي (تـ ٤٥٨هـ) مـا نصَّـه: "أخبرنـا عبـد الله الحـافظ، أخبرنـا الحسـن بـن مُحمَّـد بـن إسـحاق، قـال: سـمعت سـعيد بـن عثمـان الخيَّـاط يقـول: سـمعت ذا النُّـون يقـول: اعلمـوا أنَّ الـذي أهـاج الحيـاء مـن الله عـزَّ وجـل معـرفتهم بإحسـان الله إلـيهم" [٥].

وقـال ابـن الجـوزي (تـ ٦٥٤هـ): "قـال ابـن إسـحاق: كـان الـذي أهـاج الحـرب بـين خزاعـة وبكـر إنَّ رجـلًا مـن بنـي الحضـرمي يُقـال لـه مالـك بـن عبَّـاد خـرج تـاجرًا، فلمَّـا توسـط أرض خزاعـة عَـدَوا عليـه فقتلوه" [٦].

والأمـر الآخـر، الخـوف مـن الوقـوع فـي اللـبس بـين الفعلـين ويمكـن دفعـه؛ إذ إنَّ (أهـاج) بمعنـى يـبس، وهـذا معنـى ثـانوي يشـترك كثيـرًا مـع (هـاج) بمعنـى: ثـار؛ لأنَّ الـرِّيح عنـدما تهـيج النَّبـت فهي تُنذِر بيبسه ونشره بلا انتظام، وهو ذات المعنى الذي يحصل مع من تهيج نفسه أو غرائزه.

---

(١) ديوان مهلهل بن أبي ربيعة: ٣١ .

(٢) ديوان الخنساء: ٥١ .

(٣) ديوان الفرزدق: ٢٧/٢ .

(٤) ديوان جرير: ٥٨١/٣ .

(٥) الجامع لشعب الإيمان: ١٨١/١٠ ، باب الحياء، رقم الحديث (٧٣٤٩) .

(٦) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ٦٤/٤ .

٢- استأسَر

الغالب في التعبير عن هذا المعنى استعمال الفعل (أَسَرَ) لمن يستولي على غيره أو ما لديه، فيُقال: أسر الجيش جند العدو. وأسرت الفتاة قلب الشاب. أي: صار أسير هواها. أمَّا استأسر، فهو من أبنية المطاوعة، ويُقال لمن رضي بالأسر أو جعل نفسه أسيرًا.

غير أنَّ مِن الشُعراء والكُتَّاب مَن يستعمل الثَّاني بمعنى الأوَّل، فيقولون: استأسر الجيش جند العدو. وقد أشار اليازجيّ إلى خطئهم هذا قائلًا: "ويقولون استأسر العدو كذا من الجيش، يعنون: أَسَرَ. وإنَّما يُقال: استأسر الرَّجل بمعنى استسلم للأسر. فالفعل لازِمٌ لا مُتعدٍّ" [١]. وضرب أمثلة لما ورد من ذلك على لسان بعض الكُتَّاب فقال: "وقد جاء مثل هذا في تاريخ أبي الفداء ومنه قوله في حوادث سنة ثمان وخمسين وست مئة: وقُتِل مقدّمُهم كتُبَّعا واستؤسِر ابنه. ومثله في شرح رسالة ابن زيدون لابن نباتة في الكلام عن الاسكندر: أصبح مُستأسِر الأسرى أسيرًا"[٢].

كما أشار اليازجيّ في موضعٍ آخر إلى أنَّ المعرّي والحلّي قد وقعا في هذا الخطأ وذلك قول أبي العلاء المعرّيّ:

تستأسِرُ العُقبَان في جوّها وتُنزِلُ الأعصمَ في فِندِهِ [٣].

وقول صفي الدين الحلّيّ:

تستأسرُ الأبطالُ آرامُهُ وتَقنِصُ الآسادَ غِزلانُه [٤].

فعلَّق اليازجيّ على ذلك قائلًا: "أراد بتستأسِر معنى تأسر المجرَّد وإنَّما يُقال: استأسر إذا استسلم للأسر. وقد تقدَّم الكلام على مثل هذا في لغة الجرائد" [٥].

ولم نقف على رأيٍ لأحد النُّقَّاد المحدثين في هذه المسألة مؤيِّدًا لليازجي أو داعِمًا له فيها. في حين أجمع بعضهم على تصويب هذا الاستعمال، وردِّ مقالة اليازجيّ؛ إيمانًا منهم بصواب ذلك. وأوَّل ما يُطالعنا في هذا الصدد قول عبد الرحمن البيروتيّ دفاعًا عن استعمال أبي الفدا، وابن نباتة: "قلت: إنَّ استعمال استأسر متعدِّيًا لا شبهة فيه فقد صرَّح بذلك المطرزي

---

(١) لغة الجرائد: ٥٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٥٤، والنصوص المذكورة في: المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا :٢٤٥/٣ ، وسرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لابن نباته: ٧٠.

(٣) ديوان شعر أبي العلاء (سقط الزند) : ٢٥ .

(٤) ديوان صفي الدين الحلي: ٢٢٠ .

(٥) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٤١٨/١٤.

صاحب كتاب (المغرب)، وأورد عليه حديث عبد الرحمن وصفوان، وهو أنَّهما استأسرا المرأتين اللتين كانتا عندهما من هوازن. فهل بعد ما أورده المطرزي مجال للاعتراض" [١]. ثُمَّ تلاه في الرَّد رشيد الخوري الشَّرتونيّ، والذي لم يخرج عمَّا ذكره البيروتيّ؛ فقال قوله، واستدلَّ بدليله [٢].

وفي جوابٍ على سؤالٍ وُجِّه إليه، قال شكيب أرسلان: "قلت: قد تمسَّك الذين جوزوا هذه اللفظة بحديث عبد الرَّحمن وصفوان نقلًا عن المطرزي، وهذا سند لا يُهزَأ به، وقد رأيتها في كلام الكبار مثل ابن الأثير صاحب التاريخ، وابن الأثير هذا علم في اللغة من دقق في عبارته هذه المرسلة علِم علوَّ كعبه فيها ونصيبه منها وهو يقول في غزوة شهاب الدين أجمير بلاد السند وغلبته عند ذكر وقوع الملك أسيرًا في يد شهاب الدين: ((إنَّ بعض الحُجَّاب أخذ بلحيته وضربه إلى الأرض حتَّى أصابها جبينه وأقعده بين يدي شهاب الدين فقال له شهاب الدين: لو ((استأسرتني)) ما كنت تفعل بي ... وهؤلاء قومٌ رأوا من الكتب ما لم نرَ، وسمعوا ما لم نسمع" [٣]. فقد أضاف هذا الباحث دليلًا آخر، وهو ورودها عند ابن الأثير. وما ذكره أرسلان استند إليه الأب أنستاس الكَرمَليّ؛ فذكره بنصِّه ناسبًا القول لصاحبه مُتابعًا له[٤].

ثُمَّ تناول الدكتور مجيد الزَّامليّ هذه المسألة أيضًا؛ فردَّ على اليازجيّ تخطئته استنادًا إلى جميع ما مرَّ ذكره من الأدلَّة والحجج، ومنها حديث عبد الرحمن وصفوان، وأضاف إلى ذلك ورودها عند أبي الفدا، وهو الموضع الذي خطَّأه اليازجيّ [٥].

وبالعودة إلى مظانِّ اللغة تبيَّن لنا صحَّة ورود أدلَّة المجوِّزين؛ فقد جاء في المُغرِب: "استأسر الرَّجل للعدو، إذا أعطى بيده وانقاد، وهو لازم كما ترى، ولم نسمعه متعديًا إلّا في حديث عبد الرحمن وصفوان أنَّهما استأسرا المرأتين اللتين كانتا عندهما من هوازن" [٦]. وفي

---

(١) دفع الأوهام: ٢٣، ٢٤.

(٢) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦١١ ، العدد (١٧) ص٧٩٦ ، العدد (٢٣) ص١٠٥٧ .

(٣) فوائد لغوية، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد (٢٣) لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٦٦ .

(٤) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٦، ١٧.

(٥) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٤٧، ٤٨ .

(٦) المغرب في ترتيب المعرب: ٣٨/١.

تـأريخ ابـن الأثيـر: "وأحضِـرَ الهنـدي بـين يـدي شـهاب الـدين ... فقـال لـه شـهاب الـدين: لـو استأسرتني ما كنت تفعل بي" [١].

وبعـد التحقيـق تبـيَّن اخـتلاف روايـة الشـاهد الأوَّل، ففـي شـرح مشـكل الآثـار (استسـرَّا المـرأتين) [٢]. وفـي كتـاب الأمـوال للقاسـم بـن سـلام (استيسـرا المـرأتين) [٣]. وأمَّـا حـديث ابـن الأثيـر فإنَّـه يحتمـل الوجـه الثـاني أيضًـا؛ إذ يُـرجَّح أن يكـون الملـك الهنـدي قـد استسـلم دون قتـال وممانعـة؛ وبذا يكون المعنى صحيحًا.

وبنـاءً علـى ذلـك فالتقيّـد بالأصـل اللغـوي فـي هـذا الموضـع أولـى؛ فالأدلَّـة لا ترقـى إلـى مستوى الاطمئنان فضلًا عن تداخل المعاني الذي يخلقه استعمال الفعلين في الموضع الواحد.

٣- صلَّح ، اصطَلَحَ ، انصَلَحَ

يُعبِّـر بعـض الكُتَّـاب عـن هـذا المعنـى باسـتعمال الفعـل مُشـدَّدًا تـارة، ومطاوعًـا تـارة أخـرى؛ للدلالـة علـى مـن قـام بـأمر الإصـلاح، ومـن وقـع عليـه، وهـو خـلاف الإفسـاد. وقـد منـع اليـازجيّ ذلـك معتـذرًا عـن الأوَّل بأنَّـه لـم يـرِد فـي اللغـة، وعـن الثـاني بأنَّـه مـن أفعـال المشـاركة، وهـم يريـدون مجـرَّد الحـدث، فقـال مُعبِّـرًا عـن ذلـك: "ويقولـون: صـلَّح الشـيء تصـليحًا خـلاف أفسـده فاصـطلح وكلاهمـا خطـأ؛ لأنَّ الأوَّل لـم يـرد فـي اللغـة أصـلًا، والثـاني مـن أفعـال المشـاركة. يُقـال: اصـطلح الخصـمان أي: تصـالحا ولـيس فـي شـيء مـن معنـى الصـلاح الـذي هـو ضـدُّ الفسـاد. والصـواب أصـلحه إصـلاحًا فصَـلُحَ هـو صـلاحًا وصُـلوحًا؛ لأنَّ الثلاثـي إذا كـان لازمًـا اسـتُغني بـه عـن مطـاوع مزيـده" [٤]. كمـا نبَّـه علـى خطـأ آخـر يقعـون فيـه؛ وهـو اسـتعمال المطـاوع منـه علـى (انفعـل) فقـال: "ومـنهم

---

(١) الكامل في التأريخ : ٢٢٢/١٠.

(٢) يُنظَر: شرح مشكل الآثار: ٣٩٣/١١ ، رقم الحديث (٤٥١٠) باب مشكل ما روي عن رسول الله مما كان منه في سبايا هوازن. والحديث كاملًا: "أنَّ رسول الله (ص) ردَّ ستة آلاف من سبي هوازن من النساء والرجال والصبيان إلى هوازن حين أسلموا وخيَّر نساء كُنَّ عند رجال من قريش، ومنهم عبد الرحمن وصفوان بن أميَّة قد كانا استسرَّا المرأتين اللتين كانتا عندهما من هوازن، فخيَّرهما رسول الله (ص) فاختارتا قومهما" ثمَّ وصف هذا الحديث بأنَّه ضعيف منقطع.

(٣) يُنظَر: كتاب الأموال : ٢١٣/١ ، باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي. والحديث نفسه مع اختلاف موضع الشاهد.

(٤) لغة الجرائد: ٦٥ .

من يقول في مطاوعه انصلح وكأنَّها لغة من يقول في ضدِّه انفسد ممَّا تقدَّم الكلام فيه قريبًا" [١].

وذكر لذلك بعض الشواهد منها قول الشاعر عبد المحسن الصوري من شعراء اليتيمة:

أما انصلَحَت للمال مِنكَ طويَّةٌ فتُصلِحه حتَّى متى أنت حاقِدُ [٢].

وقول عبد الوهاب بن جعفر وهو من شعراء اليتيمة أيضًا:

أصلح فساد العيش مجتهدًا فَفَسادُ عُمرك غير مُنصَلِحُ [٣].

وفي الحديث عن أغلاط المولدين خطَّأ اليازجيّ صاحب لسان العرب في إيراده بناء المطاوعة من هذا الفعل فقال: "وقد أسلفنا أنَّ هناك ألفاظًا أُخَر لا تنطبق على قياس اللغة وبالتالي لا يجوز الاسترسال إليها في الاستعمال فضلًا عن اتخاذها حجَّة ... فمن تلك الألفاظ قوله في مادة (ش ع ب) انشعب: تباعد وانصلح. فقوله انصلح من الأبنية التي لا تجوز في القياس" [٤]. فاليازجيّ يرى أنَّ هذا البناء مختصٌّ بمطاوع الثلاثي نحو: كسرته فانكسر. أمَّا الرباعي فيرجع في مطاوعه إلى الثلاثي، نحو: أتعبته فتعِب. ولا يُقال: انتعب، ومنه: أصلحته فصلُح وليس: انصلح، أمَّا ما جاء من ذلك ففيه لغتان.

وقد أحدثت تخطيئات اليازجيّ هذه حركة نقديَّة في الأوساط اللغويَّة، وافق اليازجيّ بعضٌ منهم، وخالفه آخرون. ومنهم من تصدَّى له مصوِّبًا بعض تلك الاستعمالات.

لقد وافقه في تخطئة استعمال صيغة (فعَّل) من هذا الفعل بعض الباحثين العرب المحدثين كالمنذر، وداغر، والعدنانيّ، والزَّعبلاويّ، والكرباسي[٥]. دون أن يكون لهم رأي فيما عدا ذلك. قال الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ: "ويقولون: صلَّح الكتاب، والصواب: أصلحه إصلاحًا"[٦].

---

(١) لغة الجرائد: ٦٥ .

(٢) ديوان عبد المحسن الصوري: ١٠٦.

(٣) البيت منسوب إليه في يتيمة الدهر: ٥٢١/١ .

(٤) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٥٣/١٢ . ولم أقف على ما ذكره اليازجيّ في النسخة المطبوعة من لسان العرب وما وجدته هو قوله: "وانشعب عني فلان: تباعد. وشاعب صاحبه: باعده" لسان العرب: ٥٠٢/١ (شعب) ويبدو أنَّ النص قد طرأ عليه تغيير مع جملة تصحيحات اليازجيّ، وأحمد تيمور، وعبد السلام هارون، وغيرهم، وقد أشرنا إلى ذلك سلفًا.

(٥) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢، ٧١، وتذكرة الكاتب: ٨٢، ١٠٦، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٤٢، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٣٤٢ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٦١/١.

(٦) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٤٢ .

ولكنَّ ذلك لم يحظَ بثقة الكثير من نُقَّاد اللغة؛ فتولَّوا الرَّد على اليازجيّ ومن تبعه، وتوزَّعت ردودهم بين تصويب استعمال (انصلح) وهي الأكثر، وتصويب(صلَّح). أمَّا (اصطلح) فلم يتعرَّض له أحد.

وممَّن تولى الرَّد عليه مصوِّبًا استعمال (انصلح) عبد الرحمن البيروتيّ في دفاعه عن الشاعر عبد المحسن الصوري؛ إذ اعتذر للشاعر من ناحيتين: الأولى، أن يكون الفعل قد طرأ عليه التحريف للمحافظة على استقامة الوزن. والثَّانية، أن يكون (انصلح) مطاوعًا لـ (أصلح) الرُّباعي، قياسًا على: انضاف، وانفسد [١]. في حين جعل الشَّرتونيّ استعمالهم لهذا الفعل حجَّة للمتأخرين؛ لأنَّهم من ذوي الأدب الراجح، والاطلاع الواسع، ولا ينبغي أن يؤاخذوا به. كما استند إلى استعمال الثعالبي لهذا الفعل أيضًا [٢].

وتناول الأب أنستاس الكَرمَليّ المسألة أيضًا؛ فردَّ على اليازجيّ تخطئته استعمال الشاعرين (انصلح) محتجًّا بما احتجَّ به الشَّرتونيّ في المشرق من استعمال الثعالبي له. وأمَّا قول اليازجيّ بأنَّ الثلاثي اللازم يُستغنى به عن مطاوع مزيده؛ فردَّه بأنَّ أمثلة كثيرة وردت على ذلك نحو: انزعج، وانطلق، وانفحم، وانسرب وغيرها [٣]. وكان اليازجيّ قد عدَّ هذه الألفاظ من تداخل اللغات؛ فانزعج فيه: زعجته، وأزعجته [٤].

وردَّ عليه إنكاره استعمال (صلَّح) بالتشديد بأنَّه محمول على (صحَّح) موزون بوزنه، وهو كثيرٌ في كلام العرب وإن لم يرد في كتب اللغة [٥].

وبحث الدكتور مجيد الزَّامليّ قضيَّة استعمال الفعل (صلَّح) لهذا الغرض؛ فذكر أقوال النقاد السابقين فيها ومنهم اليازجيّ؛ وخلص إلى نتيجة مفادها: إنَّ استعمال الفعل بهذه الصيغة صحيح وإن كان المشهور فيه التجريد؛ استنادًا إلى استعمال مصدره، فقد جاء في تاج العروس: "وقد راجعت أكثر من خمسين نسخة من الصحاح فلم أره ذكر غير الثلاثة ولم يتعرَّض لغيرهم. نعم رأيت في بعض النسخ النادرة زيادة ابن مسعود في الهامش، كأنَّها ملحقة تصليحًا" [٦]. فعلَّق

---

(١) يُنظَر: دفع الأوهام: ٤٦.

(٢) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٧) لسنة ١٨٩٩م، ٨٠١، ٨٠٢.

(٣) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧٩.

(٤) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٣٥٣/١٢ .

(٥) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٠.

(٦) تاج العروس: ٣٤٣/٨ (عبد) .

على ذلك قائلًا: "وإذا ثبت استعمال المصدر فقد ثبت استعمال فعله، فثبت بذلك أنَّك تقول: أصلحه، وصلَّحه" [١].

ووالخلاصة من ذلك أنَّ من وافق اليازجيّ فقد وافقه في تخطئة استعمال (فعَّل) من هذا الفعل، ومن ردَّ عليه فقد ردَّ مصوِّبًا استعمال (انفعل) منه سوى الأب الكَرمَليّ، والدكتور مجيد الزَّامليّ الذي استند في ردِّه إلى لغة الزَّبيديّ. وفي المحصِّلة فإنَّ ما ذكره اليازجيّ كان يريد به الكثرة والاشتهار. أمَّا مخالفوه فقد أقرُّوا بصحَّة القليل إلى جانب الكثير، وهذا لم يفت اليازجيّ؛ فقد ذكر نماذج من ذلك وخطَّأها كلَّها.

وقد وقفنا على بعض الإشارات التي تدعم استعمالهم (انفعل) من (صَلُحَ)؛ فقد جاء في كتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ (تـ٥٨٤هـ) : "وكذلك شاهدت شهاب الدين بن قراجا وقد انصلح ما بيننا وبينه" [٢]. وفي المستطرف للأبشيهي (تـ ٨٥٠هـ) : "وخرجت في الشّعث حتَّى لقيت هذا الرجل نُطِحت مخطمته وكُسِرت استقالته لو انصلح كنت عملتك في بدراوة وعلَّقتك في الصحاري"[٣].

٤ – سَدَلَ وأسدلَ

ذكر الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ مجموعة من الأفعال التي يزيدون الهمزة في أوَّلها، والصواب عنده أن تأتي مجرَّدة، ومن ذلك قولهم: أسدل الحجاب، والصواب: سدله، بالتَّجريد [٤]. وتحدَّث عن هذا الاستعمال في موضع آخر، ذاكرًا بعض الأمثلة له، ومن ذلك قول أبي تمَّام الطائي:

إذا ظُلُمات الرَّأي أُسدِلَ ثَوبُها تَطَلَّع فيها فَجرُهُ فَتَجَلَّتِ [٥].

وقول ابن الدويك، وهو من الشعراء المتأخرين:

وافَت وثَوبُ الليل أُسدِل سِترُهُ حتَّى غَدا كالثَّوب للعُريانِ [٦].

فعلَّق اليازجيّ على بيت أبي تمَّام قائلًا: "وإنَّما يُقال: سَدَلَ الثوب بصيغة المجرَّد، ولا يُقال أسدله اللهم إلّا أن يكون هناك غلط في الرواية والأصل أسبل بالباء مكان الدال"[١].

---

(١) مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٨٤/٢ .

(٢) كتاب الاعتبار: ١١١ .

(٣) المستطرف في كل فن مستظرف: ٦٩٥/٢ .

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٥ .

(٥) ديوان أبي تمام: ١٦٤/١ .

(٦) البيت منسوب إليه في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٢٢٨/٣ .

وقد سبقه إلى ذلك ابن مكِّي الصقلِّي (تـ ٥٠١هـ) في تثقيف اللسان [٢] .ولم نقف على رأي لأحد النُّقَّاد يوافق اليازجيّ فيما ذهب إليه؛ إذ خالفه أكثرهم وردَّ عليه آخرون. سوى الأستاذ إبراهيم المنذر الذي خطَّأها في موضع من كتابه جاعلًا صوابها (سَدَلَ) المجرَّد، غير أنَّه في موضع آخر تحدَّث عنها في باب الصحيح والفصيح، جاعلًا (سَدَلَ) فصيحة، و (أسدل) صحيحة [٣].

وتولَّى الرَّد عليه في هذه المسألة طائفة من النُّقَّاد المحدثين، ومنهم الأستاذ مُحمَّد سليم الجُنديّ الذي اعتمد قول الفيروزآبادي: "سَدَلَ الشَّعر يَسدِلُه ويَسدُلهُ، وأسدَلَه: أرخاه وأرسله" [٤] في تصويب ما خطَّأه اليازجي [٥]. وهذا الدليل أثار حفيظة قسطاكي أفندي الحمصيّ فقال مدافعًا عن اليازجيّ: "وقال المعترض: دفاعًا عن أسدل الحجاب قال في القاموس: وسَدَلَ الشعر وأسدله. وسكت. بيد أنَّ القاموس يقول بعد ذلك بسطرين: وسدل ثَوبه يسدله. ولم يقل أسدله كأنَّه لغة في سدل الشعر" [٦]. ما دفع الجُنديّ إلى تأكيد ردِّه، وقد انصبَّ جهده هذه المرَّة على تأكيد ورود (سَدَلَ) للثوب وغيره، خلافًا لما زعمه قسطاكي أفندي بأنَّ (أسدل) للشعر خاصَّة، ومن أدلَّته التي ذكرها قول ابن سيدة: "وسَدَلَ الشعر والثَوبَ وأسدله أرخاه" [٧]. وقول ابن منظور: "سَدَلَ الشَّعر والثَوبَ والسِّتر يسدِله ويسدُله سَدلاً وأسدله أرخاه وأرسله" [٨]. مؤكِّدًا أنَّ معاجم اللغة تذكر مثالًا للشيء وليس كلَّ ما يتعلق به [٩].

---

(١) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٤١٩/١٤ .

(٢) ينظر: تثقيف اللسان: ١١٧.

(٣) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢٠، ٧٠.

(٤) القاموس المحيط: ١٠١٤ (سدل) .

(٥) يُنظَر: إصلاح الفاسد في لغة الجرائد: ١٤ .

(٦) نقلاً عن: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩٧ ، ٩٨ ، ويريد بالمعترض مُحمَّد سليم الجُنديّ صاحب الرَّد.

(٧) المخصص : ٢٤٠/١٤ (سدل) .

(٨) لسان العرب: ٣٣٣/١١ (سدل) .

(٩) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩٨، ٩٩.

وممَّن تناول هذه المسألة بالبحث والرَّد الأب أنستاس الكَرمَليّ؛ فأقرَّ استعمال (أسدل) محتجًّا بورود ذلك في نهج البلاغة دون أن يذكر النصَّ الذي وردت فيه، إضافة لما مرَّ ذكره من نصوصٍ مُعجَميَّة[١].

وتولَّى الردّ عليه فيها الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ، واصفًا الإنكار بأنَّه لا وجه له، ولا سند يدعمه؛ لكثرة ما جاء منه في معاجم اللغة، ومؤلَّفات القوم، ومنها نهج البلاغة، وألفاظ الهمذاني [٢]. وكذلك ذهب الدكتور إميل بديع يعقوب في ردِّه إلى الاستناد إلى ورود ذلك في معاجم اللغة القديمة والحديثة [٣].

وفي معرِض ردِّهما على المنذر صوَّب الشَّيخ مصطفى الغلاييني، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ هذا الاستعمال؛ فجعل الغلاييني (سَدَلَ) أفصح من (أسدَلَ) غير أنَّهما جائزان قائلًا: "قلت: أسدل الستار وسدله كلاهما جائزٌ، غير أنَّ (سَدَلَه) أفصح من (أسدَلَه)" [٤]. واستدرك العدنانيّ على المنذر الذي قال بأنَّه استند إلى منع المصباح المنير، وإهمال الصحاح والأساس لـ (أسدل) واكتفائهما بـ (سَدَلَ) بأنَّ المحكم، واللسان، والقاموس، والتاج، والمد، وغيرها أثبتت هذا الفعل [٥].

وفي حديثه عن هذين الفعلين لم يرَ الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ هناك فرقًا في فصاحة أيٍّ منهما؛ لتساويهما في المكانة على ما نصَّت عليه معاجم اللغة[٦]، وهو بذلك يغفل عبارة المصباح؛ إيثارًا منه لما سبقته من معاجم معتبرة.

وبناءً على ما تقدَّم من أدلَّة وحجج؛ فإنَّ في كلام اليازجيّ تعسُّفًا على العامَّة لا وجه له من الصِّحة، فضلًا عن الخاصَّة؛ ودليل ذلك الكثرة من الشواهد، فبالإضافة لِما مرَّ ذكره من نصوصٍ مُعجَمية، وما اجتزأنا عنه بغيره اختصارًا؛ فقد ورد هذا الاستعمال في مؤلفات العلماء،

---

(١) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٤. ويبدو أنَّه استند إلى قول الإمام علي (عليه السلام) في وصف الخفافيش: "وهي مسدلة الجفون بالنَّهار على حِداقِها وجاعلة الليل سراجًا تستدلُّ به في التماس أرزاقها" شرح نهج البلاغة: ١٢٨/٥ .

(٢) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٦٦ .

(٣) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٥٩ .

(٤) نظرات في اللغة والأدب: ٦٤ .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١١٧ .

(٦) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٤٠/١ .

ودواوين الشعراء؛ إذ جاء في الألفاظ الكتابيَّة: "أسدل الله عليك الستر وأسبله"[١]. وفي زهر الآداب: "وقال بعض البلغاء: إذا أسدل الوالي على نفسه ستر الحجاب"[٢]. وجاء في صبح الأعشى: "وأسدلنا الخلع على جميعهم، واحتفلنا بهم في قدومهم ومقامهم" [٣]. ومن الشعر ما جاء في الشعر والشعراء قول الشاعر:

أمَّا إذا أرْخَته مُسدِلةً فَتقول أسدِلَ خلفها سترُ [٤].

وقول محيي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ) :

ما أسدل الستر إلّا أن يصون به وجه الكيانِ من الإحراقِ والعدمِ [٥].

إضافة إلى بيت شعر أبي تمَّام الذي خطَّأه اليازجيّ.

٥- بَارَحَ

نسب بعض النُّقَّاد المحدثين إلى اليازجيّ أنَّه خطَّأ استعمال (بارح) والصواب عنده أن يُقال: (بَرِحَ) [٦]، من دون أن يذكروا الموضع الذي قال فيه ذلك، غير أنَّ الدكتور إميل بديع يعقوب نقله في أحد مواضع كتابه عن مغالط الكتاب للأب جرجي جنن البولسي الذي رتب مقالات اليازجيّ وأضاف لها ما رأى خطأه، وبعد البحث والتَّحرِّي فيما كان اليازجيّ يكتب فيه مقالاته تبين أنَّ مصدر هذه التخطئة في مجلَّة البيان؛ إذ قال جوابًا على سؤالٍ وُجِّه إليه: "والمنصوص عليه في كتب اللغة بَرِحَ المجرَّد ولم نجِد بارح في كلامٍ قديمٍ وكأنَّه محمول عند من يستعمله على نحو فارق وزايل وغادر... وفي كلام المولدين شيءٌ كثيرٌ من أمثال ذلك إلّا أنَّ اجتناب مثل هذا الاستعمال مع وجود المندوحة عنه أولى" [٧]. والذي يُفهم من كلام اليازجيّ أنَّ هذا الاستعمال مولَّد. وهو جائز الاستعمال ولكنَّ الأولى تركه لوجود البديل الفصيح.

---

(١) الألفاظ الكتابيَّة: ٢٥٣ .

(٢) زهر الآداب وثمر الألباب: ٥٥٠/٢ .

(٣) صبح الأعشى : ٣٩٢/٧ .

(٤) البيت منسوب لأبي نواس في الشعر والشعراء: ٨٢٣/٢ ، وهو في ديوانه برواية: أمَّا إذا وضَعْتَه عارِضة فتقول: أُرخِي فوقها سِترُ : ديوان أبي نواس : ٣٢٦ .

(٥) ديوان ابن عربي: ٣٠٤ .

(٦) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص٨٠٤ ، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٤، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٨، ٨٦ .

(٧) أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة البيان، السنة الأولى في ١ أكتوبر ١٨٩٧م، ٣٨١/٩ .

وقد سبقه إلى الحديث عن هذا الاستعمال المعلِّم شاكر شقير اللبناني، غير أنَّه لم يُخطِّئ أيًّا منهما؛ إذ قال: "((بَرِحَ)): بمعنى ذهب وانتقل يُقال: ما برحت من مكاني، ولا تبرح من هنا... و((بارح)) المكان: فارقه وخرج منه وكذا بارحت فلانًا" [١].

وتناول هذه المسألة من بعدهما بعض النُّقَّاد، وقد اختلفت مواقفهم إزاءها؛ فالأستاذ إبراهيم المنذر ذكرها مع جملة من الألفاظ التي يسأل الكثيرون عن عِلَّة منعها مجيبًا بأنَّ هذه الألفاظ وغيرها لم ترد في معاجم اللغة وكلام البلغاء على الوجه المطلوب؛ لهذا لا يجوز لنا استعمالها [٢]. وكذلك فعل الأستاذ كمال إبراهيم حين قال مخطِّئًا من يستعمل المصدر من هذا الفعل: "ويقولون: مبارحة الديار، مصدر بارَح وذلك غير صحيح؛ فإنَّه لم يأتِ فاعل من هذا الحرف، وإنَّما يُقال: برح الديار، والمصدر البرح" [٣].

في حين اعترف آخرون بصواب استعمال الفعل بصيغتيه؛ معتمدين على بعض الأدلَّة، فقد قال الشَّرتونيّ مستنكرًا: "ولو رجعنا إلى رأيه لكان يجب أن نُخطِّئ من يستعمل (القلَّاع) بمعنى قالع الأضراس... ولكان يجب أن نُخطِّئ الإمام عمر في استعماله (بارح) بمعنى فارق، فقد ورد في كلامه ((فما بارح الأرض حتَّى فعل الثلاث))" [٤].

وفي إشارة غير مباشرة إلى اليازجيّ تحدَّث شكيب أرسلان عن صحَّة هذا الاستعمال؛ فذكر أنَّ هناك من سبقه، فاستشهد بكلام عمر، وأضاف إليه دليلًا آخر وهو ورود هذا الاستعمال في العقد الفريد، وذلك قول الأعرابي:

الآن تبكي والنَّوى مطمئنَّة فكيف إذا بارَحت من لا تُبارِحُ [٥].

ثمَّ عاد في موضع آخر متسلِّحًا بأدلَّة أخرى تثبت ورود هذا الاستعمال في كلام العرب، منها قول ابن منظور في مادَّة (زيل): "وزايَلَه مُزايَلَةً وزِيالًا: بارحه" [٦]. وقوله في مادَّة (حفر): "فكانوا لا يُبارِحون من اشتراها" [٧]. وأمَّا عدم ورود هذه اللفظة في بعض المتون فعلَّق عليه قائلًا: "أمَّا

---

(١) أساليب العرب في صناعة الإنشاء: ٤٧، ٤٨ .

(٢) يُنظَر: كتاب المنذر: ٧١، ٧٣ .

(٣) أغلاط الكتاب: ٦٦ .

(٤) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص٨٠٣، ٨٠٤ .

(٥) العقد الفريد: ٢٥٥/٦ .

(٦) لسان العرب: ٣١٧/١١ (زيل) .

(٧) المصدر نفسه: ٢٠٦/٤ (حفر) .

كون عدم ورود اللفظة في بعض متون اللغة مانعًا من التسليم بصحَّتها مع قيام الدليل على ذلك من كلام العرب فممَّا لا نُسلِّم به. لقد وردت ألفاظ كثيرة في أشعار العرب وكلام الجاهليين، وأقوال الصحابة، كنهج البلاغة مثلًا وهي لا توجد في تلك الكتب" [١].

وهذه الأدلَّة استند إليها العدنانيّ في تصويب هذا الاستعمال، مُعقِّبًا عليها بالقول: "لذا أرى أن نقول: (بارَح المكان) و (برِح المكان) مادام عمر وابن منظور قد استعملا أولهما، ومادامت المُعجَمات قد أجازت استعمال ثانيهما" [٢]. فأخذ الأستاذ الزَّعبلاويّ هذه الأدلَّة، وضمَّنها ردّه على اليازجيّ مشيرًا إلى فضل العدنانيّ في ذلك [٣]. وكذا فعل الدكتور إميل بديع يعقوب [٤] في حين أنَّ مصدر هذه الأدلَّة شكيب أرسلان. وتناول الدكتور أحمد مختار عمر هذه هذه المسألة أيضًا، جاعلًا اللفظتين فصيحتين، مستندًا إلى ما سبق ذكره من الأدلَّة والحجج [٥].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ إجازة هذا الاستعمال راجحة، وقد ورد مثله في معاجم اللغة، فضلًا عن مؤلَّفات اللغويين؛ فقد جاء في تهذيب اللغة في تفسير لفظة (غَلَث) : "والجِلسُ الذي لا يُبارِحُ قِرنَه، والمُغالث: الملازم لقرنِه" [٦]. وفي المحكم : "فكانوا لا يُبارحون من اشتراها حتَّى ينقِدُ البائع" [٧]. ومن الشعر قول أبي العلاء:

هل يَغسِلُ الناسَ عن وجه الثَّرى مطرٌ فما بَقوا لم يُبارِح وَجهَهُ دَنَسُ [٨].

فضلًا عمَّا ذكره الرَّادون، ووجوده بكثرة في أشعار المتأخرين، ومصنَّفات المؤلِّفين.

٦- اسْتَلَفَ

اتَّفق الشيخ إبراهيم اليازجيّ، والأستاذ كمال إبراهيم على تخطئة استعمال الفعل (استَلَفَ) لمن اقترض قرضًا. والصواب على ما يريانه: تسلَّف أو استَسلَف. فقال اليازجيّ: "ويقولون استلف

---

(١) فوائد لغويَّة، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد (٣) لسنة ١٩٠٠م، ص١٢٥ . ويُنظَر: العدد (٢٣) لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٦٧ .

(٢) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٣٦ .

(٣) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٤ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٨ ، ٨٦ .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ١٧١ .

(٦) تهذيب اللغة: ١٠٣/٨ (غلث) .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٣١٠/٣ (حفر) .

(٨) لزوميات أبي العلاء المعري: ٢٢/٢ .

منه سُلفة بالضَّم، أي اقترض قرضًا، وهي من الألفاظ الشائعة عند عامَّة مصر، ولم يرِد استلف في شيءٍ من اللغة إنَّما يُقال: استسلف منه مالًا وتسلَّف. والاسم: السَّلف بفتحتين. وهو القرض بلا منفعة. وأمَّا السّلفة فلم تأتِ بهذا المعنى" [١]. وقال كما إبراهيم: "استلف سلفة: ويريدون بذلك اقترض قرضًا محسوبًا على حقٍّ متأخِّر ولكنَّه لم يرد استلف وإنَّما ورد استسلف والاسم السَّلَف بفتحتين لا السلفة" [٢].

غير أنَّ بعض النُّقَّاد المحدثين لم يُسلِّموا بهذا المنع؛ فتعقَّبوه رادِّين مذهبه ومصوِّبين الاستعمال المُخطَّأ، ومنهم مُحمَّد علي النجار الذي قال بأنَّ اليازجيّ لم يُصِب في ذلك؛ لأنَّه لم يطَّلع على ما في أساس البلاغة [٣]. يريد بذلك قول الزَّمخشري: "واستلف فلان واستسلف وتسلَّف" [٤]. وهذا الرَّد استند إليه الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في تصويب المسألة، وردَّ تخطئة اليازجيّ [٥].

كما بحث المسألة الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ، فبيَّن أهم المعاني المُعجَميَّة التي دلَّت عليها مادة (سَلَفَ) ثمَّ عرَّج على ما أشار إليه اليازجيّ ناقلًا قوله فيها، رافضًا إياه؛ لورود مثل هذا الاستعمال في الأساس، مُضيفًا إليه دليلًا آخر وهو ورود هذه اللفظة في مفاتيح العلوم للخوارزمي [٦].

وفي معرِض حديثه عمَّا وقع فيه النُّقَّاد من الغلو والتَّعنت في رفض المنصوص عليه، والتجرُّؤ على العرب في تكرار عبارة (لم يرد عن العرب) تطرَّق الدكتور مُحمَّد ضاري حمادي إلى تخطئة اليازجيّ استعمال الفعل (استلف) مع وروده في الأساس، ذاهبًا إلى أنَّ كثيرًا من

---

(١) لغة الجرائد: ٩١ .

(٢) أغلاط الكتاب: ٦٧ .

(٣) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة: ٣١ .

(٤) أساس البلاغة: ٤٦٩/١ (سلف) .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٣١٦ .

(٦) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٨٠ . وقد جاء في مفاتيح العلوم: المقاصة: أن يحبس من القابض لماله ما كان تلمظه واستلفه" مفاتيح العلوم : ٩١ .

المحرَّمات اللغويَّة حلالٌ جائز، وهي كلامٌ مسموعٌ مدوَّنٌ [١]. وما تحدَّث به حمادي نقله الدكتور إميل بديع يعقوب دون إشارة، وبتغيير يسير [٢].

وبحث الدكتور مجيد الزَّامليّ إجازة استعمال هذا الفعل، وخلص إلى نتيجة مفادها صحَّة استعماله وتداوله؛ بناءً على وروده في أساس البلاغة، وإجازة النقاد المحدثين له خلافًا لمن أنكره[٣].

والذي يُلاحَظ في ضوء الأدلَّة والشواهد، هو ارتكاز المجوِّزين على دليلٍ واحد، نقله بعضهم عن بعضٍ وهو ورود هذا الفعل في الأساس، وهو مع وجاهته يبقى دليلًا يتيمًا **فهل في اللغة ما يعضد ذلك؟**

لقد ورد هذا الاستعمال عند كثيرٍ ممَّن يُعتدُّ بلغتهم، فقد جاء في البخلاء للجاحظ (تـ ٢٥٥هـ) : "وأمَّا زُبيدة بن حميد الصيرفي، فإنَّه استلف من بقالٍ كان على باب داره درهمين وقيراطًا" [٤]. وفي العقد الفريد: "أنَّ أبا بكرٍ لم يكن يأخذ من بيت المال شيئًا، ولا يُجرى عليه من من الفيء درهمًا، إلّا أنَّه استلف منه مالًا، فلمَّا حضرته الوفاة أمر عائشة بردِّه" [٥]. وقال الثعالبي (تـ ٤٢٩هـ) : "دارٌ قوراء، توسع العين قرَّة، والنفس مسرَّة، كأنَّ بانيها استلف الجنَّة فعجّلت له" [٦]. فتبيَّن بذلك أنَّ هذا الفعل مستعمل عند العرب في عصورٍ متقدِّمة .

٧- احتَارَ

يرى اليازجيّ أنَّ استعمال الكُتَّاب الفعل (احتارَ) للدلالة على معنى الحَيرة خطأ، صوابه (حار) بالتَّجريد، وقد قال مُعبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: احتار في الأمر من الحَيرة، ولم يُسمع افتعل من هذا، وإنَّما يُقال حارَ يَحارُ فهو حائرٌ وحيران وحيَرته فتحيَّر" [٧]. وما قاله اليازجيّ حظي بثقة بثقة الكثيرين فاتَّبعوه مُضمِّنين ذلك مسائلهم، ومن هؤلاء إبراهيم المنذر، وأسعد داغر، ومُحمَّد

---

(١) يُنظَر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٨٨، ١٩٠ .

(٢) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٦٢ .

(٣) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٦٨، ٦٩ .

(٤) البخلاء: ٣٥ .

(٥) العقد الفريد: ٢٤/٥ .

(٦) لباب الآداب للثعالبي: القسم الثاني ، الباب الثامن : ٨٨ .

(٧) لغة الجرائد : ٤٨ .

العدنانيّ، وعباس أبو السعود، وصلاح الدين الزَّعبلاويّ، وإميل بديع يعقوب [١]. غير أنَّ الغلاييني في ردِّه على المنذر رفض تخطئة هذا الاستعمال لاشتهاره فقال: "قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهارًا يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح. وقد جاءت في كلام كثير ممَّن لهم مكانة في الأدب من قبل ومن بعد. وقد سمَّى بعض الفقهاء كتابه (رد المحتار) ويُراد بالمزيد من هذه الأفعال المبالغة في الفهم الخشية والقبول والحيرة" [٢]. فانبرى للردِّ عليه الأستاذ صلاح الزَّعبلاويّ قائلًا: "ونحن نقول في الجواب عن هذا: إنَّ الشهرة عمَّن لا يُحتجُّ بكلامه لا وزن لها، ولو صحَّ كلام الشَّيخ لوجب إقرار كل خطأ شائع" [٣]. يريد بذلك أنَّ إجماع القوم على الخطأ لا يمنحه صفة القبول، ولا يُقرِّبه من الصواب خلافًا لمن قال أنَّ الخطأ المشهور خيرٌ من الصواب المهجور. وأمَّا عن كونه موافقًا للقياس، فاستدركه قائلًا: "أمَّا قوله: إنَّ احتار على قياس، فليس سديدًا؛ لأنَّ (افتعل) ليس مطَّردًا وإلّا فهل يُقال: اشترب بمعنى شَرِب، والتعَب بمعنى لَعِب" [٤]. ولعلَّ الغلاييني لا يريد بذلك القياس المُطَّرد، وقد خانته العبارة.

وأسبق من ذلك فقد أقرَّ الأب أنستاس الكَرمَليّ هذا الاستعمال، رادًّا على اليازجيّ تخطئته، ولكن دون أن يُقدِّم دليلًا سوى"أننا لم نسمع جميع مفردات اللغة" [٥]. في إشارة إلى قول قول اليازجيّ بأنَّ هذا الوزن غير مسموع عن العرب.

كما تولَّى الرَّد عليه في هذه المسألة الدكتور مجيد الزَّاملي، إذ قدَّم دليلًا على ورود هذا الفعل في لغة الزَّبيديّ، وذلك قوله: "وقد ورد في كلام بعض علماء اللغة ما يُشيرُ إلى استعمال ((احتار))، ففي التاج: ثمَّ احتار، وبالغ في هيبة المخاطب وجلالته، كأنَّه لم يتَّضح له الطريق، ولم يهتدِ لوجه العذر، فاستفهم عنه" [٦].

---

(١) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢، ٧١ ، وتذكرة الكاتب: ٥٦ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٧٥، وأزاهير الفصحى: ١٨٠، وشموس العرفان: ١٥، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٧٠، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ١٥٣ ، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٢٩٧ .

(٢) نظرات في اللغة والأدب: ٢١ .

(٣) مُعجَم أخطاء الكتاب: ١٥٣ . ويُنظَر كتابه: دراسات في النحو: ٢٤٥ .

(٤) مُعجَم أخطاء الكتاب: ١٥٣.

(٥) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٥ .

(٦) مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢١/٣. والنص في تاج العروس: ١١٩/١ (حار) .

ولو عدنا لاستقراء التراث اللغوي العربي بعناية؛ لوقفنا على بعض الإشارات التي تدلُّ على استعمالهم المزيد من هذا الفعل؛ فقد روي في التَّعليقات والنوادر بيتُ شعرٍ لجميل بثينة يقول فيه:

وأومت بِجَفنِ العينِ واحتَارَ دَمعُها لِيَقتُلنِي مَملوُحةُ الدَّلِّ مانِعُ [١].

وقال الطّرمَّاح:

وأعمَّ منفعَة وأعظمَ نائلًا لأخٍ أساف وصاحبٍ مُحتارُ [٢].

بقي أن نُشير إلى أنَّ ما مرَّ ذكره في هذا المبحث إنَّما هو نماذج مختارة تمثِّل أشهر ما ذكره اليازجيّ، ورُدَّ عليه فيه، وهناك ما لم يسع المجال للتفصيل فيه؛ دفعًا للإطالة، وكونه لا يخرج عمَّا ذكرناه. ومنه تخطئة اليازجيّ قولهم: (أنشد الضالة) أي: نشدها [٣]. والذي وافقه فيه الكرباسيّ[٤] ، وردَّ عليه الجُنديّ، والكَرمَليّ[٥]. ونقيض ذلك تخطئة قولهم: (خَرَبَ المكان) بمعنى: أخربه [٦]. والذي ردَّ عليه فيه كلٍّ من البيروتيّ، والشَّرتونيّ، والكَرمَليّ، وإميل بديع يعقوب [٧]. وكذلك اعتراضه على استعمال صيغة (انفعل) من (دُهِش ، وذُهِل) [٨]. والذي عارضه فيه البيروتيّ، والكَرمَليّ[٩]، ووافقه فيه المنذر، وداغر، والعدنانيّ، والزَّعبلاويّ، وإميل بديع يعقوب، وخضر أبو العينين، ومجيد الزَّامليّ[١٠].

---

(١) البيت منسوب إليه في: التعليقات والنوادر: القسم الثاني/٥٧٦ . ولم أقف عليه في ديوانه .

(٢) ديوان الطرماح : ١٥٦ .

(٣) يُنظَر : لغة الجرائد: ٧٥.

(٤) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين: ٨٢/٣.

(٥) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٣، النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٤.

(٦) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٣.

(٧) يُنظَر: دفع الأوهام: ٣٠، مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦١٣، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩١، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٢٤.

(٨) يُنظَر: لغة الجرائد: ٥٠.

(٩) يُنظَر: دفع الأوهام: ١٥، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤١.

(١٠) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢،٢٤ ، وتذكرة الكاتب: ٦٨، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٩٢، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ١٩٩، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٠٥، ومُعجَم الأخطاء النحوية واللغويَّة والصرفية الشائعة، خضر أبو العينين: ٢١٩، ودراسات في النقد اللغوي: ٤.

المبحث الثَّاني

جمع التكسير

عمل اللغويُّون- بعد أن جمعوا مفردات اللغة- على إخضاعها للدراسة والتَّبويب؛ فظهرت تصنيفاتٌ أوَّليَّة قُسِّم الكلام إثرها على اسم، وفعل، وحرف. ثُمَّ تقسيمات أُخر أكثر تفصيلًا؛ إذ وُزِّعت الألفاظ والتَّراكيب على أبوابها؛ فكلُّ بابٍ حوى ما تشابه من ألفاظ في البنية والأحكام، ومن تلك الأبواب، باب الجموع الذي انبثق من قسم الأسماء .

وكغيرها من أبواب اللغة نالت أبنية الجموع اهتمام النُّقَّاد قديمًا وحديثًا ، وكان جمع التكسير أكثرها حضورًا – وهو ما سيتضح فيما سيأتي من مسائل- لأسبابٍ كثيرةٍ تتعلَّق بطبيعة هذا الجَّمع وقواعده التي تحكم ألفاظه؛ فقد كان لتعدد صيغه، وتوزّعها بين القلَّة والكثرة، ودخول السَّماع والقياس فيها؛ إذ تتغيَّر صيغة المفرد فيه، أثرٌ كبيرٌ في حضوره ميدان النَّقد اللغوي.

ويخضع المفرد عند جمعه على أوزان التَّكسير لتغييرات كثيرة؛ فقد يكون التغيير بالزِّيادة نحو جمع (صُنُو) على (صُنُوان)، أو النقص نحو جمع (تُخمة) على (تُخَم)، أو بتغيير الحركة نحو جمع (أَسَدٌ) على (أُسُد)، أو قد يكون التغيير بالنَّقص وتغيير الحركة نحو جمع (قضيب) على (قُضُب)[1].

وكما يتغيَّر حال المفرد في الجَّمع فإنَّ بعض الجُّموع لا يجري على مفرده ومن ذلك لفظة (محاسِن) جمع لـ (حُسْن) ومفردها الحقيقي (مَحْسَن)، وكذلك (مَخاطِر) جمع لـ (خَطَر) ومفردها الحقيقي (مَخْطَر)[2]. ولذا كان هذا الجَّمع مظنَّة للوقوع في الخطأ عند الكُتَّاب والمنشئين، والوهم عند النُّقاد واللغويين .

وقد قام علماء العربية الأوائل بإخضاع ما تشابه من صيغه إلى القياس، ونسبة ما تشتت منها إلى السَّماع في محاولات جادَّة أثبتت دقَّة استقرائهم لكلام العرب، وإلمامهم بجوامع الكلم، مع كثيرٍ من الإلحاق والاستدراك لما لم يُسجَّل من قبل[3].

---

(1) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٠٧/٤ .

(2) يُنظر : الوافي في قواعد الصرف العربي : ١٣١ ، ١٣٢ .

(3) يُنظر على سبيل المثال لا الحصر : الكتاب : ٥٨٦/٣ – ٦٥٠ ، والمقتضب : ١٩٣/٢ – ٢١٩ ، وأوضح المسالك : ٣٠٧/٤ – ٣٢٥ ، وشرح الشافية للرضي : ٩٣/٢ – ١٢٣ ، وارتشاف الضرب ٤٠١/١ – ٤٥٨ ، وهمع الهوامع : ٣٠٨/٣ – ٣٣٣ .

وقد اهتمَّ الشَّيخ اليازجيّ بقضيَّة الخطأ والصَّواب في استعمال الجموع وتعاور صيغها وأنواعها؛ فكانت له اهتمامات كبيرة في ردِّ بعض الاستعمالات التي خرجت عن مقتضى القياس، ومشهور السَّماع، كردِّه استعمالهم (أبرجة، أسطحة) جمعًا لبرج وسطح[١]، والذي صحَّحه الكرمليّ معتذرًا للكُتَّاب بأنَّ جمع (فَعل) على (أفعِلة) وارد عن العرب وإن لم يرد هذا الجَّمع في المعاجم بناءً على ورود نظائر له كفَرْخ وأفرِخة، وعَبْد وأعبِدة، وجَرْو وأجرِية[٢] وكذلك تخطئته جمع (قرية) على (قرايا) والصَّواب عنده (قُرى)[٣] والذي سبقه إليه الجواليقي[٤] ووافقه فيه بعضهم ورفضه الكرمليّ[٥].

إنَّ جهود اليازجيّ في هذا المضمار لم تسلم من الرَّد والانتقاد؛ إذ تصدَّى له بعض النُّقَّاد المحدثين مصوِّبين كثيرًا منها. ولبيان ذلك سنعمد إلى انتخاب بعض المسائل توفية للفائدة.

١- جمع (نيَّة) على (نَوايا)

يذهب بعض الكُتَّاب إلى القول: (فلان حميد النَّوايا) أي المقاصد، فيجمعون (نيَّة) على (نوايا) وقد عدَّ الشيخ إبراهيم اليازجيّ هذا الجمع من الخطأ جاعلًا صوابه (نيَّات) جمعًا مؤنَّثًا سالمًا، وحُجَّته في ذلك أنَّ نوايا جمع (نويَّة) لا نيَّة، قياسًا على (طوايا) جمع (طويَّة) وهي لا تؤدِّي المعنى نفسه في هذا الموضع[٦] .

وسار على هدي اليازجيّ في هذه المسألة كثيرٌ من النُّقَّاد الذين نبَّهوا على خطأ هذا الجمع؛ فاجتمعت كلمتهم على رفضه وحُجَّتهم في ذلك أنَّه لم يَرِد عن العرب ، وما ورد هو الجمع على التَّصحيح[٧] .

---

(١) يُنظر : لغة الجرائد : ٩٢ .

(٢) يُنظر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٣٤ .

(٣) يُنظر : لغة الجرائد : ٩٢.

(٤) يُنظر : تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: ٣١ .

(٥) يُنظر : النغم الشجي : ١٣٤، وكتاب المنذر: ٣، وعثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق ، المجلد الأول ، الجزء العاشر، ١٩٢١م: ص٣١٠، وتذكرة الكاتب : ٩٢ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٠٣ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٧٣/٢.

(٦) يُنظر: لغة الجرائد : ٤٠،٤١ .

(٧) يُنظر: تذكرة الكاتب: ٩٢ ، وعثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق ، المجلد الأوَّل، الجزء ١٩٢١م، ٣٠٨/١٠ ، وكتاب المنذر: ٣،١٥، ومناظرة لغوية أدبية بين البستاني والمغربي والكرمليّ: ٩٤، وأغلاط الكتَّاب، كمال

وانفرد بالردِّ عليه في هذه المسألة الأب أنستاس الكرمليّ فأجاز الاستعمال مستندًا إلى بعض الحُجج والتَّفسيرات منها: أنَّ المقيسات لا تَرِدُ كلُّها في كلام العرب إلَّا إذا دعت الحاجة لاستعمالها و(نويَّة) التي ذكرها اليازجيّ بمعنى (منويَّة) تأتي على (منويَّات) فكذلك تأتي (نيَّة) على (نوايا) . ومن ذلك أيضًا أنَّ هذا الجمع قد ورد في كلام اليازجيّ نفسه مرَّاتٍ عديدة[١] .

وأمَّا ذهاب الشيخ اليازجيّ إلى أنَّ (نوايا) جمع (نويَّة) فعدَّه جمعًا لـ (نيَّة) أيضًا؛ لأنَّ (فِعْلة) قد تُجمَع على (فَعائِل) ؛ لأنَّها مُحوَّلة من فاعِلة أو بمعناها، وكلّ (فِعْلة) أو (فُعْلة) من المُضعَّف تُجمع على (فَعائِل) والكُتَّاب هنا قد توهموا التَّضعيف[٢] .

ونحن إذ نُقدِّر ما بذله الكرمليّ في سبيل تصويب الاستعمال، إلَّا أنَّه قد أغرق في التَّفسير، وحمَّل الكلام ما لا يحتمل؛ فلجأ إلى الإحالة والتأويل، وقاس على البعيد دون أن يُقدِّم دليلًا واضحًا يؤكِّد ورودها عن العرب، أو جواز استعمالها. أمَّا احتجاجه بورودها عند اليازجيّ فليس من أدلَّة الاحتجاج في شيء، ولا يخرج عن كونه تربصًا به.

ودرس مجمع اللغة العربية القاهري هذا الاستعمال في دورته الثانية والأربعين سنة (١٩٧٦م) وخلص إلى نتيجة مفادها إجازة هذا الجمع بناءً على بعض الحجج منها: إنَّ لفظة (نيَّة) لمَّا أشبهت (طويَّة) في المعنى حُمِلت عليها، وكذلك الركون إلى قاعدة جواز جمع (فَعيلة) على (فعائل) وكلّ رباعي مؤنث ثالثه حرف مدٍّ ، وتأويل المسألة على صياغة اسم مفعول من (نوى) ثُمَّ تلحقه التاء ثُمَّ يُحوَّل إلى (فَعيلة) فتصبح لدينا (نويَّة) بمعنى (منويَّة) فتُجمَع (نوايا)[٣] . وذكر أحمد مختار عمر قرار المجلس هذا جاعلًا اللفظة صحيحة، مع الإشارة إلى أنَّ الفصيح جمعها على (نيَّات)[٤] .

ولم يرتضِ الأستاذان مُحمَّد العدنانيّ، وصلاح الدين الزعبلاوي إجازة المجمع هذه؛ فرفضها العدنانيّ قائلًا: "وأنا لا أوافق على رأي المجمع هذا؛ لأنَّ الكلمة هي نيَّة (أصلها نِوْيَة)

إبراهيم: ٥٨ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٥٦، ومُعجَم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٦٨٧ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٢٧٦ ، ومُعجَم أخطاء الكتَّاب: ٦٣٢ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١١٠/٣، ومُعجَم الخطأ والصواب في اللغة : ٣٥٥ ، وأخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال ناصر: ٨٠ ، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، كوكب دياب: ٣٢٣.

(١) يُنظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٦ ، ١٧ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧،١٨ .

(٣) يُنظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧ مُحمَّد شوقي أمين ، إبراهيم الترزي : ١٤٨ .

(٤) يُنظر : مُعجَم الصواب اللغوي : القسم الأول: ٧٧٠ .

وليست نَوِيَّة ، مثل طويَّة حتَّى تُجمَع على نوايا مثل طوايا ولو كانت الكلمة (نُوَية)؛ لأنَّ المجمع لم يضبطها بالشكل فإنَّ جمعها هو نُوَياتٌ لا نوايا"[١]. وعلَّق الزعبلاوي على القرار بأنَّه ليس فيه من الحُجج ما يُعوَّل عليه لمناصرته. فضلًا عن أنَّ فتح باب القياس على الشاذ سيُصوِّب معظم ما يُعتَرض من الخطأ ويُسدد كل مدفوع ومردود[٢] . كما أجازها المُعجَم الأساسي أيضًا [٣] .

وما ذهب إليه اليازجيّ ومتابعوه أولى بالقبول فلا السَّماع يحكم بورود هذا الجمع عن العرب ولا القياس القريب يُقِرَّه. يُضاف إلى ذلك وجود الجمع الصحيح فلفظة (نيَّة) مؤنَّثة والقياس يقتضي جمعها على التَّصحيح فلا مسوِّغ للخلط بين الجموع أو اللجوء إلى التأويلات البعيدة كما فعل المجوِّزون.

٢- جمع (قَس) على (قُسُس)

عدَّ الشيخ إبراهيم اليازجيّ قول الكُتَّاب: ((جماعة القُسُس)) جمع قَسٍّ من الخطأ وصوابه (القُسُوس) فقال معلِّلًا: "ويقولون جماعة القُسُس بضمَّتين يريدون القُسُوس فيحذفون الواو؛ لأنَّ فعلًا الساكن العين لا يُجمع على فُعُل"[٤].

وذكر مثالًا آخر لهذا الخطأ وهو قول الشاعر عبد الرَّحمن الشيرازي:

لو أنَّ ما ذاب منه يجمد لم يصلح لغير العقود والشُّنُف[٥]

وموضع الخطأ لفظة (الشُّنُف) جمع (شَنَف) وصوابها (شُنُوف) والَّذي أوقعه في هذا الخطأ الضَّرورة الشِّعرية التي لا مسوِّغ لها هنا وإن تأخَّر[٦].

ووافقه في أصل المسألة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ جاعلًا صوابها (قُسُوس وقَساوِسة وقِسِّيسُون)[٧] مستدلًّا على الجمع الأخير بقوله تعالى: ﴿... ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾المائدة :٨٢ . وأحمد مختار عمر

---

(١) يُنظر: مُعجَم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ٦٨٧ ، وقد ورد سهوًا القرار ممهورًا باسم المجمع العلمي العربي في دمشق.
(٢) مُعجَم أخطاء الكتاب : ٦٣٢ ، ٦٣٣ .
(٣) يُنظر: المُعجَم الأساسي : ١٢٤٥ .
(٤) لغة الجرائد : ٥٠ .
(٥) يتيمة الدَّهر : ٣٨٤/٢ .
(٦) يُنظر : لغة الجرائد : ٥٠ .
(٧) يُنظر: مُعجَم الأخطاء الشائعة : ٢٠٣ .

الذي جمعها على (قُسُوس وقَساوِسة) رافضًا مقالة الكُتَّاب؛ لأنَّ هذا الجمع لم يرد في معاجم اللغة، وليس من الجموع القياسية[١]

غير أنَّ عبد الرَّحمن البيروتيّ، وأنستاس الكرمليّ لم يرُق لهما هذا التَّخطيء فردُّوا على اليازجيّ تخطيئه ببعض الحُجج. فأمَّا البيروتيّ فقد ابتعد عن أصل المسألة واجتزأ منها بتصويب بيت شعر الشيرازي الَّذي خرَّجه اليازجيّ على الضَّرورة الشعرية منكِرًا على الشاعر اللجوء إليها فقال البيروتيّ: "قلت: البحث في الضَّرورة الشعرية ليست من خصائص هذا المُعترض، والحكم بكون المتأخِّر لا تعذره ضرورة لا أصل له، ولو راجع كلام العُلماء في الضَّرورة الشِّعرية لرجع عن قوله"[٢]. واستشهد على ورود هذه اللفظة بقول أبي تمَّام:

حتَّى لَو أنَّ الليالي صُوِّرت لَغَدَت أفعاله الغُرُّ في آذانها شُنُفا[٣]

وأمَّا الكرمليّ فقد فصَّل القول في المسألة فأجاب عن شقَّيها؛ إذ ردَّ منع اليازجيّ جمع (فَعْل) على (فُعُل) بذكر طائفة من الألفاظ التي ورد جمعها على هذا الوزن منها: (عَبْد – عُبُد ، رَهْن – رُهُن ، سَقْف – سُقُف ، وَهْم – وُهُم ، عَرْش – عُرُش)[٤]. ولكن ما يُضعِف استدلاله هذا اعترافه بأنَّ هذا الجَّمع من الشَّاذ والنَّادر الموصوف بالقبح .

وردَّ تخطئة اليازجيّ لبيت الشيرازي بأنَّ الضَّرورات قد وردت كثيرًا في شعر اليازجيّ نفسه، فضلًا عن منظومات والده الشاعر ناصيف اليازجيّ[٥]. ولا نرى في ذلك تخريجًا علميًّا مقبولًا للمسألة؛ لِما فيه من التَّهكم وقسوة العبارة.

ولو تدبرنا المعاني التي تدلُّ عليها لفظة (القُسُس) لرأينا أنَّ من معانيها الدِّلالة على الجماعة من العُقلاء، والسَّاقة من الحُذَّاق[٦]. وهنا حدث انتقال دلالي؛ فلأنَّ من صفات القَس أو أو القسيس أن يتميز برجاحة العقل والحذق في قيادة الجماعة جُمِع هذا الجمع . أمَّا الأصل الفصيح فهو جَمعُها على (قُسُوس وقِسِّيسون وقساوسة) .

---

(١) يُنظر: مُعجَم الصواب اللغوي، القسم الأول : ٦٠٤ .

(٢) دفع الأوهام : ٢٢.

(٣) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: ٤٢٠ .

(٤) يُنظر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤٠ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه : ٤١ .

(٦) يُنظر: لسان العرب : ١٧٣/٦ مادة (قسس)

٣- جمع (خَصْم) على (أخصام)

الصحيح المختار عند اليازجيّ أن يُقال: (هؤلاء خصومي) بجمع (خَصْم) على (خصوم) ولكنَّ الكُتَّاب اعتادوا على جمعه على (أخصام) وقد خطَّأهم في ذلك قائلًا : "ويقولون هؤلاء أخصامي يريدون جمع الخصم بالفتح وفَعْل الصَّحيح العين لا يُجمَع على أفعال إلا ألفاظًا شذَّت ليس منها والصَّواب جمعه على خصوم"[١]. ومقالة اليازجيّ هذه تُشير إلى اعترافه بوجود ألفاظٍ جُمِعت على هذا الوزن، وقد عدَّها من شواذ هذا الجَّمع مستثنيًا هذا اللفظ منها فلم يقبل جمعه على (أفعال) ولو كان ذلك شذوذًا.

وقد أحدثت هذه المسألة حركة بحثية ونقدية كبيرة في زمن اليازجيّ وبعده انقسم فيها النُّقَّاد على ثلاثة فرق: **ففريقٌ** وافق اليازجيّ فيما ذهب إليه، وقد مثَّل هذا الفريق قسطاكي أفندي الحمصي الذي دافع عن مذهب اليازجيّ، ومصطفى الغلاييني، وكمال إبراهيم، وبشار بكور[٢]. **وفريقٌ** خالف اليازجيّ دون أن يُشير إليه مُصححًا الاستعمال، وقد مثَّل هذا الفريق إبراهيم المنذر الذي استحسن هذا الاستعمال؛ لأنَّه مأنوس على حدِّ وصفه[٣]، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ الذي كان مترددًا في إبداء رأيه غير أنَّه قال مُعلِّقًا: "والحقيقة هي أنَّ خُصُوم جمع خَصْم، والذي قد يُجَمع على خِصام كما يرى المصباح، وعلى أخصام كما يرى المدُّ"[٤]. **وفريق** تصدَّى لمذهب اليازجيّ ومتابعيه، رادِّين عليه تخطيئه بما حفظته مظان اللغة، من أدلَّة على صحَّة ما حكم عليه المانعون بالخطأ ، وقد مثَّل هذا الفريق رشيد الشرتونيّ، ومُحمَّد سليم الجندي، والأب أنستاس الكرمليّ، والأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاوي، والدكتور إميل يعقوب، والدكتور مجيد الزامليّ[٥].

---

(١) لغة الجرائد : ٥٢ .

(٢) يُنظر : رأي قسطاكي أفندي في: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٦١ ، ونظرات في اللغة والأدب : ١٣٩ ، وأغلاط الكتاب : ٦٢ ، وعثرات الأقلام ، بشار بكور: ١٠ .

(٣) يُنظر: كتاب المنذر : ٦٦.

(٤) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٧٩ .

(٥) يُنظر : مجلة الضياء ولغة الجرائد ، رشيد الخوري الشرتونيّ ، مجلة المشرق ١٨٩٩م، العدد ١٣ : ص٦١٢ ، العدد ١٧ : ص٧٩٧ ، العدد ٢٣: ص١٠٥٩ ، وإصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٨،٦١، ٦٢ ، والنغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٤٤،٤٥ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٨٨ ، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ١٦٦ ، ومُعجَم الخطأ والصواب في اللغة : ١٢٨ ، ونظرات في جموع التكسير ، د. مجيد الزامليّ : ٣٢ ، ودراسات في النقد اللغوي ، د. مجيد الزامليّ : ٦١ .

لقد استند المانعون في هذه المسألة إلى خلو المعاجم من هذا الجمع دون أن يشيروا إلى إيمانهم بما ورد في تاج العروس –كما سيأتي– وكذلك قاعدة عدم جواز جمع (فَعْل) الصَّحيح العين على (أفعال) إلَّا في ألفاظٍ شاذَّة لا يُقاس عليها. غير أنَّ العدد الكبير مما جُمِع عليه من ألفاظٍ يدحض ذلك. والذي أذكى ذلك قول سيبويه: "واعلم أنَّه قد يجيء في فَعْل (أَفْعَالٌ) مكان أَفْعُل ... وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم: أَفْرَاخٌ وأجْدَادٌ وأفْرادٌ"[1]. فَفُهِم كلام سيبويه على أنَّه منع ذلك. غير أنَّ نظرةً فاحصةً في كلامه تُبيِّن لنا أنَّه لم يحكم بشذوذ هذا الجَّمع، وإنَّما أشار إلى مستويين لغويين الأوَّل قياسي مطَّرد والآخر سماعي؛ يدلُّ على ذلك ما ذكره من شواهد مُوثقة.

أمَّا المُجوِّزون لهذا الجَّمع من نُقَّاد اللغة المحدثين فقد استندوا إلى كثرة ما جاء عليه من أمثلة وشواهد، وكذلك ورود هذا الجَّمع في تاج العروس. قال الشرتونيّ: "قلنا إنَّ كلام الضِّياء لا ينطبق على ما ورد في تاج العروس"[2]. وقال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي بعد أن ذكر قول الزبيدي: "فلا وجه إذن لردِّ (أخصام) جمعًا لخَصْم ومقالة المُنكِر مدفوعة كما رأيت بنص التَّاج"[3]. وكان مُحمَّد مرتضى الزَّبيديُّ قد أشار إلى أنَّ أخصام يأتي جمعًا لخَصِم وخَصْم وخَصيم فقال: "ومما يُستدرك عليه: الأخصام جمع خَصِم ككتِف وأكتاف أو جمع خَصْم كفرخ وأفراخ أو جمع خَصيم كشَهيد وأشهاد"[4]. ومما يُضعِف هذا المذهب تأخر الزبيديّ وانفراده بروايته، كما أنَّه قاسه على أمثلة أخرى ولم يذكر شواهد له.

وحين طرق ردُّ الشرتونيّ مسمع اليازجيّ ردَّ عليه بأنَّ ما ذكره من الحُجج في هذه المسألة وغيرها إنَّما هو من المذاهب الساقطة ومتروك اللغة، أو حملًا على التَّأويل والمجاز، أو قياسًا على شواذ الكلام[5]. والناظر في كلام الزَّبيديّ يرى أنَّه لا يختلف كثيرًا عمَّا ذكره سيبويه فسيبويه جعله من مسموع الكلام، والزَّبيديّ جعله من المستدركات.

---

(1) الكتاب : ٥٦٨/٣ .

(2) يُنظر: مجلة الضياء ولغة الجرائد ، رشيد الخوري الشرتونيّ ، مجلة المشرق ١٨٩٩م، العدد ١٣ : ص٦١٢.

(3) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٨٩ .

(4) تاج العروس : ١٠٤/٣٢ (خصم) .

(5) يُنظر: لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الأولى ١٨٩٨م، ٦٧٦/٢٢ .

ويرى الدكتور مُحمَّد ضاري حمادي أنَّ اليازجيّ لم يطَّلع على ما في التاج . واعتذر له بأنَّه لو اطلع عليه لأقرَّه قطعًا[1]. وهو رأيٌ تنقصه الدِّقة؛ لأنَّ الشرتونيّ قد نبهه على ذلك وردَّ على تنبيهه. إلَّا أن يكون قد أنِف الرجوع عن رأيه أو أنَّه لا يؤمن بما في التَّاج؛ إذ عدَّه من شواذ الكلام ومتروك اللغة. ويبدو أنَّ حمادي لم يطلع على ما دار بينهما من سجال فأطلق حكمه بناءً على ما توفر له. وما في تاج العروس استند إليه الدكتور عبد الفتاح سليم أيضًا فضمَّنه ردّه على اليازجي [2].

إنَّ قضيَّة الحكم بعدم قياسيَّة جمع (فَعْل) على (أفعال) اسمًا ومصدرًا قديمة قدم الدَّرس اللغوي. والذي أوهم اللغويين بمنعه فهمهم لنص سيبويه، وقد أدرك بعضهم حقيقة وجود أمثلة كثيرة جُمِعت على هذا الوزن، كأبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ)، وابن عقيل (تـ٧٦٩هـ)، وأبو حيان الأندلسي (تـ٧٤٥هـ)، والشيخ خالد الأزهري (تـ٩٠٥هـ) وغيرهم[3].

كما أقرَّ هذا الجمع طائفة من المحدثين ذاكرين أمثلة كثيرة له تجاوزت الثلاث مئة مثالًا أسبقهم وأبرزهم اللغوي (يوحنَّا مرتا) الذي كتب فيها بحثًا مفصلًا قال فيه: "إنَّ ما ذهب إليه النحاة واللغويون في جمع فَعْل الصحيح العين على أفعال لمن الأمور الغريبة لأنَّهم أجمعوا على غلط مبين ... وتأكيدًا لهذه القاعدة المستدركة عليهم أقول: إنِّي قد استقريت جميع المواد الثلاثية التي تضمَّنها محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني وأقرب الموارد والذَّيل للمعلم الشرتونيّ وجمعت كل ما ورد فيها من جموع فَعْل الصَّحيح العين على فُعول وفِعال وأفعُل وفُعْلان وأفعال ثُمَّ راجعتها في أمَّهات كتب اللغة فإذا الوارد منها على فُعول أربعمائة وستون جمعًا ، وعلى فِعال مائتان وواحد وعشرون ، وعلى أفعُل مائة واثنان وأربعون، وعلى فُعلان اثنان وثلاثون لا غير. وأمَّا جموع فَعْل على أفعال التي قيل عنها أنَّها ثلاثة فقط أي أفْراخ وأزْناد وأحْمال ولا رابع لها فيرتقي عددها إلى ثلاثمائة وبضعة وثلاثين وكلّها مسموعة لورودها في الأصول المعتمدة كالأساس والصِّحاح والمختار والمصباح ولاسيما اللسان والقاموس والتاج"[4].ثمَّ شرع بذكر هذه

---

(1) يُنظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، مُحمَّد ضاري حمادي : ٢٠٢.

(2) ينظر: اللحن في اللغة: ٣٤٥.

(3) يُنظر : أخلاق الوزيرين:٢٢٢، ٢٢٣، والمساعد: ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣، وارتشاف الضرب: ٤١٢/١، ٤١٣ ، وشرح التصريح : ٥٢٦/٢ .

(4) في إنَّ جمع فَعْل على أفعال قياسي مطَّرد، يوحنا مرتا الخوري، مجلَّة المشرق م١٨٩٩م، العدد ٢١، ص٩٧٨ .

الأمثلة ومنها : أَرْض، وأَلْف، وبَعْض، وجَرْش، وجَفْر، وجَفْن، وحَبْل، وحَدْس، وحَلْق، وزَهْر، ودَجْن، ورَهْط، وغير ذلك. وقد أشارت المجلَّة النأَشرة للمقال في ختامه إلى أنَّه جاء ردًّا على مزاعم مجلَّة الضياء لصاحبها إبراهيم اليازجيّ[1]. وكان اليازجيّ قد نفى في سؤال وُجِّه له أن يكون قد قال بأنَّ ما يُجمَع من (فَعْل) السَّاكن العين على (أفعال) أربع ألفاظٍ فقط[2]. غير أنَّ المتمعن في المقال يرى أنَّ المجلَّة تقصد منعه جمع خَصْم على أخصام.

والخلاصة من مجموع الأدلَّة والبراهين في هذه المسألة أنَّ ما ذهب إليه اليازجيّ ومن تابعه صواب، ولكن ليس الصواب الذي لا صواب غيره فنحن أمام مستويين من الاستعمال : **الأوَّل**، صحيح فصيح جارٍ على القياس. **والثاني**، صحيح لا يخالف مقاييس اللغة وإن قصُر عن دعمه السَّماع إلا ما ذكره صاحب التاج. ولذا لا مناص من قبول الاستعمالين؛ لأنَّه أولى وأرجح.

٤- جمع (نادي) على (نوادي)

المشهور في هذا الاسم أنَّه مأخوذ من (ندا) تقول: (ندا فلان قومه)، أي جمعهم، وندوت القوم: أتيت مجلسهم. وبناءً على ذلك سُميَّ النَّادي ناديًا؛ لأنَّه يجمع القوم، قال ابن القوطية: "ونَدَوْتُ القومَ نَدْوًا : دعوتهم، والنَّادي: المجلس منه، وأيضًا أتيت مجلسهم"[3]. وهو من باب قَتَلَ بفتحتين، جاء في المصباح: "ندا القومُ ندوًا من باب قَتَلَ اجتمعوا ، ومنه النَّادي. وهو ندا مجلس القوم ومُتَحدَّثَهم"[4]. أمَّا الجَّمع فقد ذكرت معاجم اللغة أنَّه يُجمَع على (أندية)، جاء في العين: "النَّادي مجلسٌ يندو إليه مَن حَوالَيه، ولا يُسمَّى ناديًا من غير أهله وهو النَّديُّ ويُجمَع أندية"[5]. وفي الجَّمهرة : "ونادي القوم ونديُّهم واحدٌ وهو مُجتمعهم ومجلسهم والجَّمع أندية"[6].

غير أنَّ الكُتَّاب والمنشئين اعتادوا جمعه على (نوادي). وقد أنكر اليازجيّ عليهم هذا الجَّمع قائلًا : "ويقولون شاع هذا الخبر في النَّوادي يريدون جمع النَّادي وهو مع كونه القياس

---

(1) يُنظر: في إنَّ جمع فَعْل على أفعال قياسي مطَّرد، يوحنا مرتا الخوري، مجلَّة المشرق م١٨٩٩م، العدد٢١: ص٩٨٦.
(2) يُنظر : أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء ، السنة الخامسة ١٩٠٢م، ٤٣٩/١٤ .
(3) الأفعال لابن القوطية: ١١٦ .
(4) المصباح المنير : ٢٢٨ (ندا) .
(5) كتاب العين : ٧٦/٨ (ندو) .
(6) جمهرة اللغة : ١٠٦١/٣ (ندي) .

غير مستعمل وإنَّما يُقال في جمعه الأندية، وهو في الأصل جمع نديّ بمعنى النَّادي"[١]. واليازجيّ هنا أقرَّ صراحة بقياسيَّة هذا الجَّمع غير أنَّه رفضه لمخالفته منهجه في اتِّباع السَّماع. وجاراه في هذا الإنكار بعض اللغويين، وخالفه آخرون. وممَّن تابعه إبراهيم المنذر، وكمال إبراهيم، وأبو تراب الظَّاهري، ومحمد جعفر الكرباسي، وعلي جاسم سلمان[٢]، وحُجَّتهم في ذلك عدم ورود هذا الجَّمع في معاجم اللغة، وكلام البلغاء.

وذهب بعض اللغويين إلى إجازة هذا الجمع إلى جانب الجَّمع الآخر؛ لقياسيته أولًا، وورود أمثلة له عند العرب ثانيًا. فقد أجازه شكيب أرسلان ذاكرًا – في إشارة واضحة إلى اليازجيّ– بأنَّ هذا الجَّمع لا يُنكَر وروده في كتب اللغة، ومنه قول معاذ الخزاعي فارس خزاعة:

ولست برعديدٍ إذا راع مُعضلٌ ولا في نوادي القوم بالضَّيق المسك[٣]

وما ذكره الفيروزآبادي في مقدمة القاموس: "مُحمَّد خيرُ من حضر النَّوادي"[٤]. يُضاف إلى ذلك أنَّ هذا الجَّمع مقيس؛ لأنَّ فاعِل يُجمع على فواعل لغير العاقل، مما لا يدع مجالاً لرفضه[٥].

وكتب ناصر الدِّين الأسد بحثًا مفصلًا بعنوان (نوادٍ وأندية) في مجلَّة مجمع اللغة العربية القاهري خلص فيه إلى صحَّة هذا الجَّمع وسلامته بناءً على ورود شواهد له عند العرب، وعدم خروجه عن مقتضى القياس[٦].

وممن أجاز هذا الاستعمال أيضًا مصطفى الغلاييني في ردِّه على إبراهيم المنذر إذ استند إلى القياس في تصويبه ذاكرًا بعض النَّظائر له كجامِع وجوامِع، وطابِق وطوابِق، وسابِق وسوابِق، إضافة إلى ما ذكره الفيروزآبادي[٧]، ومُحمَّد العدنانيّ الذي استند إلى ما في كتاب الغلاييني، وإجازة المُعجَم الوسيط[٨] ذاكرًا بعض المعاني التي وردت عليها لفظة النادي[٩]،

---

(١) لغة الجرائد : ٦٤ .

(٢) يُنظر : كتاب المنذر : ٣، ١٧ ، ٧٢ ، وأغلاط الكُتَّاب : ١٩، وكبوات اليراع ، أبو تراب الظاهري: ٤١٨، ولجام الأقلام، أبو تراب الظاهري: ٢٤١ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٦٧/٣، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٨٨.

(٣) البيت منسوب إليه في الفاخر في الأمثال للمفضل الضبي: ١٦٧.

(٤) القاموس المحيط : ٢٥ المقدمة.

(٥) يُنظر: فوائد لغوية، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد ٢٣ لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٦٥ ، ١٠٦٦ .

(٦) يُنظر: نوادٍ وأندية، ناصر الدين الأسد، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٩٧١م، ٩٠/٢٧ – ١٠٣.

(٧) يُنظر : نظرات في اللغة والأدب : ٤٣، ٤٤.

(٨) يُنظر : المُعجَم الوسيط: ٩١٢/٢ .

(٩) يُنظر : مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٤٤.

وعباس أبو السُّعود الذي أضاف دليلًا آخر وهو أنَّ جمع النادي على أندية شاذٌّ في القياس؛ لأنَّ (أفِعلة) جمعٌ للرباعي المذكر ممدود الحرف الثالث، كرَغيف وأرغِفة، وكساء وأكسِية، وإنَّما لم يرد في المعاجم؛ لأنَّ المعاجم تذكر المسموع فلم تذكره؛ لأنَّه قياس مطَّرد ككاهِل وكواهِل وحافِر وحوافِر، ولذا فإنَّه يُجمَع على أندية وأنداء سماعًا وعلى نوادي قياسًا[١]، وأحمد مختار عمر الذي الذي جعلها صحيحة فصيحة إلى جانب أختها[٢].

وتكفَّل بعض النُّقَّاد بالرَّد على اليازجيّ في هذه المسألة ومنهم الأب أنستاس الكرمليّ، والشيخ مُحمَّد بهجة الأثري، والأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاوي، والدكتور إميل بديع، والدكتور مجيد الزامليّ. فاستند الكرمليّ في ردَّه إلى كلام الأمير شكيب أرسلان سالف الذكر ناقلًا إياه بنصه دون إضافة[٣]، وكذلك فعل الأثري إذ نقل كلام الأمير نفسه ولكن دون أن يُشير إليه أو يُضيف إليه دليلًا آخر[٤]. واستند الأستاذ الزَّعبلاوي إلى ركنين في ردِّه: القياس، إذ جعل جمعه على (أندية) شاذًّا مقابل الجمع القياسي الصَّحيح (نوادي)، وورود هذا الجمع في جملة من المصادر كالألفاظ الكتابية للهمذاني، وأساس البلاغة للزمخشري، إضافة إلى ما في مقدمة القاموس المحيط[٥].

وفي معرض ردَّه على اليازجيّ قال إميل بديع يعقوب: "يُخطئ إبراهيم المنذر وإبراهيم اليازجيّ من يجمع النادي على النوادي دون أن يذكرا سبب تخطيئهما"[٦]. ثُمَّ شرع بذكر الأدلة على صحَّة هذا الجمع، كقاعدة جواز جمع فاعِل على فواعِل، وإجازة المُعجَم الوسيط. وعبارة بديع التي تنصُّ على عدم ذكر سبب تخطيئهما مردودة، فاليازجيّ قد أشار لذلك بقوله: "وهو مع كونه القياس غير مستعمل"[٧]. وقال إبراهيم المنذر بعد أن ذكر طائفة من الألفاظ والاستعمالات التي يُسْأل عن علِّة منعها ومنها هذه اللفظة: "والجواب على ما تقدَّم إنَّ هذه الألفاظ وأمثالها لم

---

(١) يُنظر: أزاهير الفصحى في دقائق العربية : ٢٧، ٢٨ .

(٢) يُنظر: مُعجَم الصواب اللغوي : ٧٧٠ .

(٣) يُنظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧٥، ٧٦ .

(٤) يُنظر: نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثري، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦م،١/١٠.

(٥) يُنظر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٥٩٩.

(٦) مُعجَم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٥١ .

(٧) لغة الجرائد : ٦٤ .

تثبت في معاجم اللغة ولا وردت في استعمال البلغاء على الوجه المطلوب لهذا لا يجوز أن نستعملها نحن"[١].

وفي كتابه (نظرات في جموع التكسير) لم يرتضِ الدكتور مجيد الزامليّ مقالة اليازجيّ هذه فردَّ عليه ساردًا آراء النُقَّاد السابقين مُعلـلًا قبول جمعه على نوادٍ بالقول: "لأنَّه إذا كان للنادي جمعٌ على غير قياس ، وهو الأندية، فلا يمنع ذلك أن يكون له جمعٌ على القياس، وهو النوادي"[٢].

وتعليقًا على المسألة فإنَّ اليازجيّ لم يغفل عن كون اللفظة مقيسة، وقد ذكر ذلك غير أنَّ منهجه القاضي باتِّباع السَّماع منعه من الأخذ بها، وهذا المنهج قد ثَبُت بطلانه بناءً على ورودها في كثيرٍ من المصادر. فبالإضافة إلى ما ذكره الرَّادون والمخالفون، فقد ورد جمع نادٍ على نوادٍ في قول ابن الرُّومي:

أرْيحيٌّ مُلحَّظٌ في النَّوادي للأيادي يهزُّك التَّلحيظُ[٣].

وقول أبي هلال العسكري:

حتَّى أزال الصُّبح فاضل ذيله كالنِّيل يخطُر في نوادي يعرُبِ[٤].

وجاء في لزوميات أبي العلاء:

وقامت على أهل الرَّشاد نوادبٌ وغصَّت بأهل المندِيات نوادي[٥].

يُزاد على ذلك إقرار قواعد الصرف هذا الجمع، وجعله قياسًا وغيره شاذ، قال ابن مالك:

فواعِل لِفَوْعَل وفَاعِل فاعِلاء مع نحو كاهل[٦].

فصيغة (فاعِل) تُجمَع قياسًا على (فواعِل) إذا كانت وصفًا لمذكر غير عاقل كما تأتي للمذكر العاقل[٧]. أمَّا(أفْعِلة) فيُطَّرد في الاسم المذكَّر الرُّباعي بمدَّة ثالثة نحو: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغِفة، وعمود وأعمِدة. ويُحفَظ في غير ذلك سماعًا نحو: نَجْد وأنْجِدة، وسَدّ وأسِدَّة، وقفا

---

(١) كتاب المنذر: ٧٣ ، ويُنظر ورود هذه اللفظة ص ٧٢ .

(٢) نظرات في جموع التكسير: ١٨٠ .

(٣) ديوان ابن الرُّومي: ٣٢٤/٢ .

(٤) ديوان المعاني للعسكري: ٣٥٧/١ .

(٥) اللزوميات : ٢٧٠/١ .

(٦) شرح التَّصريح على التوضيح : ٥٤٨/٢ .

(٧) يُنظر: النَّحو الوافي ، عباس حسن: ٦٥٥/٤ .

وأقْفِية[١]. وذكر ابن مالك أنَّه يُطَّرد في جمع المُضعَّف من (فَعَال، فِعال) نحو: بَتات وأبِتَّة، وزِمَام وأَزِمَّة، والمعتل اللام نحو: بناء وأبْنِية[٢]. وبناءً على ذلك فلا مناص من قبول الاستعمالين معًا، الأوَّل لأنَّه جارٍ على القياس، والثَّاني لأنَّه وارد عن العرب ولا عِبرة لقصر اليازجيّ قبول اللفظ على أساس وروده فقط، وإن كان للسَّماع فضل على القياس.

٥- جمع (مَجْد) على (أمْجاد)

يرد في كتابات بعض المحدثين لفظ (أمْجاد) جمعًا لمَجْد تارة ومَجيد تارة أخرى. وقد لفت ذلك نظر الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ فكان أوَّل من أشار إلى خطئهم فيه قائلًا : "ويقولون فلان من ذوي الأمجاد، يريدون جمع مَجْد ولم يُسمع للمَجد جمعٌ على أمجاد ولا غيره؛ لأنَّه مصدر في الأصل، وما سُمِع في كلامهم من لفظ أمجاد فإنَّما هو جمع مجيد على حدِّ شريف وأشراف ويتيم وأيتام"[٣]. فاليازجيّ يريد هنا أنَّه جمعٌ لمجيد بمعنى السيِّد الشَّريف لا مَجْد مصدرًا؛ إذ إنَّ المصادر لا تُجمَع ولا تُثنَّى.

وتناول من جاء بعده هذه المسألة مؤيّدين ما ذهب إليه، أو رادّين مذهبه بما تهيَّأ لهم من الأدلَّة والبراهين. وقد حار أسعد خليل داغر بما يريده الكُتَّاب من هذا الجمع أهو جمعٌ لمَجْد مصدرًا والذي رفضه؛ لأنَّ المصادر لا تُجمَع ولا تُثنَّى، أم جمعٌ لمَجيد وصفًا والذي يندر وروده؛ لأنَّ (أفْعال) جمعٌ للموصوفات لا الصِّفات فلا يجري على الصِّفات إلَّا نادرًا[٤]. فردَّ عليه الأستاذ الأستاذ صلاح الزَّعبلاويّ بأنَّ مُرادهم بالأمجاد هنا الوصف كما أشار اليازجيّ بمعنى الكرام والأشراف الأجلَّاء[٥]. وردَّ عليه إميل بديع بأنَّ القليل والنَّادر جزء من الثَّروة اللغويَّة. وهو من أسلم كلام العرب[٦].

وبحث الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ المسألة بشقيها: الأمجاد صفة ووصفًا، وخلص إلى القول بأنَّ مجيد صفة تُجمَع على أمجاد، كشهيد وأشهاد، ولكنَّه ليس القياس، أمَّا جمعه القياسي فهو (مُجَداء) ككريم وكُرَماء، و(أماجد) كذلك. ووصفه في موضعٌ آخر بأنَّه صحيح

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضَّرب : ٤١٦/١، ٤١٧ .

(٢) يُنظر : شرح الكافية الشافية: ١٨٢٤/٤ .

(٣) لغة الجرائد : ٦٤ .

(٤) يُنظر: تذكرة الكاتب : ٧٠، ٧١ .

(٥) يُنظر : أخطاؤنا في الصُّحف والدواوين : ٢٦٠ .

(٦) يُنظر : مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة : ٤١ .

فصيح، كما جعل الأمجاد جمعًا لماجِد الذي جمعه على (ماجِدون) أيضًا[١]. أمَّا (مَجْد) موصوفًا في نحو: (أمجاد العرب كثيرة) فهو صحيح عنده؛ لأنَّ المعنى الذي أراده الكتَّاب هنا الاسميَّة لا المصدريَّة؛ لأنَّهم إنَّما خصّوا به النَّوع لا الجِنس[٢]. وكذلك أقرَّ أحمد مختار عمر بصحَّة الاستعمال جمعًا لمَجْدٍ ومجيد[٣].

وتعرَّض بعض نُقَّاد اللغة لقول اليازجيّ الذي جعل فيه أمجادًا جمعًا لمجيد لا مَجْد؛ فكتب رشيد الخوري الشرتونيّ ردًّا مقتضبًا ذكر فيه أنَّ هذه اللفظة " يصحُّ جمعها باعتبار تعدد أنواعها فإذا اضطرَّ كاتب جريدة لجمعها كما قد يعرض ذلك في التَّرجمات عن اللغات الأجنبيَّة فلا مانع من تكسيرها على أمجاد"[٤]. وردَّ الأب الكرمليّ بأنَّ (مَجْد) هنا خرجت عن المصدريَّة إلى الاسميَّة فصحَّ جمعها على (أفْعَال)[٥]. وذكر الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ أنَّ بعض النُقَّاد يُخطِّئون الكُتَّابَ في استعمالهم (أمجاد) جمعٌ لـ (ماجِد) معتمدين على كلام اليازجيّ وغيره من المعاجم الحديثة. معترضًا بأنَّ هذا الجمع صحيحٌ فصيحٌ على ما ذكرته معاجم اللغة ويقبله القياس[٦]. وهذا الكلام تنقصه الدِّقة فاليازجيّ لم ينصّ على منع جمع ماجِد على أمجاد ؛ وإنَّما صرَّح بخطأ جمع مَجْد عليه وإن كان قد أهمله.

ولم يخرج الدكتور مجيد الزامليّ كثيرًا عمَّا ذكره النُقَّاد السَّابقون؛ إذ استند في ردِّه إلى ركنين أساسيين: دلالة (مَجْد) على النَّوع لا الحدث؛ وبذا يصحُّ جمعه انطلاقًا ممَّا تأكَّد عنده من جواز جمع (فَعْل) الصَّحيح العين على (أفعال). وما ورد من منقول اللغة مِمَّا يُستشهد به[٧].

وفي الختام نخلص إلى القول بأنَّ (أمجاد) وردت جمعًا لمجْد ومجيد صفة وموصوفًا فنقول: (يتغنَّى العرب بأمجادهم) و(العرب أمجادٌ بين الأمم). وأمَّا علَّة منع أمجاد جمعًا لمجد؛ لأنَّه مصدر والمصادر لا تُجمَع فمدفوعة بكونه خرج إلى الاسميَّة لبيان النَّوع. قال الدكتور مصطفى جواد: "شاع في عصرنا جمع بحْث على أبحاث ومَجْد على أمجاد وهما من المصادر

---

(١) يُنظر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٥٦١، ٥٦٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ٥٦٢.

(٣) يُنظر: مُعجَم الصواب اللغوي: ٧٤ .

(٤) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلَّة المشرق، العدد ١٣ لسنة ١٨٩٩م، ص٦١٢.

(٥) يُنظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧٦، ٧٧.

(٦) يُنظر: مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٦١٧، ٦١٨.

(٧) يُنظر: نظرات في جموع التكسير : ٤٢، والمستدرك على تذكرة الكاتب : ٢٠٥، ٢٠٦.

المجموعة لبيان النَّوع"[١]. فلمَّا خرج إلى الاسميَّة جاز جمعه استنادًا إلى ما أُقِرَّ من جواز جمع (فَعْل) الصَّحيح العين على (أفعال). وقد ورد مثل ذلك في الحلَّة السَّيراء:

آلُ عبَّادٍ وقُل آلُ أمجادٍ هُمُ

إن سطا الدَّهرُ بهم فكفى مجدهُم[٢].

وأمَّا كونه جمعٌ لمجيد فهو ما أُقِرَّ عليه في الاستعمال وأجازه اليازجيّ، ومنه ما ذكره ابن الأثير من قول الإمام علي(عليه السلام): "أمَّا نحن بنو هاشم فأنجادٌ أمجادٌ"[٣]. كما يأتي أمجاد جمعًا لماجِد ومجيد. قال الزَّمخشري: "ومن المجاز مَجَدَ الرَّجُل ومَجُدَ: عَظُمَ كرمه، فهو ماجِدٌ ومَجيد، وله شرفٌ ومجْدٌ، وقومٌ أمجاد وأماجِد"[٤].

ويأتي (مجيد)مجموعًا على (فُعَلاء) ككريم وكُرَماء، ومنه قول الإمام علي(عليه السلام): " فإن كان لابُدَّ من العصبيَّة فليكن تعصُّبُكم لمكارم الخِصال ومحامِد الأفعال، ومحاسن الأمور التي تفاضلت بها المُجَداء والنُّجداء من بيوتات العرب"[٥]. وبذا ثَبُت أنَّ أمجاد يأتي جمعٌ لماجِد ومجْدٍ ومجْدٍ ومجيد، كما جُمِعت هذه الألفاظ على غيره.

٦- جمع (غريب) على (أغراب)

يذهب بعض الكُتَّاب إلى جمع كلمة (غريب) على (أغراب) أي غُرَباء. وقد تنبَّه اليازجيّ إلى ذلك فأشار إليه بالقول: "ويقولون هؤلاء قومٌ أغراب يريدون جمع غريب. وهذا الجمع غير مسموعٍ في هذا الحرف والصَّواب غُرَباء؛ لأنَّ جمع (فعيل) على أفعال من الجموع السَّماعية فلا يتعدَّى المنقول عنهم"[٦].

---

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف ، مصطفى جواد: ١٨٦ .

(٢) الحلَّة السيراء لابن الآبار : ٧٧/٢ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٩٨/٤ ، ويُنظر أيضًا : ١٩/٥ ويُنظر : اللسان ٣٩٦/٣(مجد) .

(٤) أساس البلاغة : ١٩٤/٢ (مجد) .

(٥) نهج البلاغة ٣٩٤، ٣٩٥ .

(٦) لغة الجرائد : ٦٦ .

واجتمعت كلمة كثيرٍ من النُّقَّاد المحدثين على تأييد اليازجيّ [١]. وخرج عن هذا الإجماع الأب الكرمليّ، والغلاييني، وإميل بديع إذ تمسَّكوا بكونها جمع لـ (غُرُب) الذي بمعنى غريب[٢].

إنَّ السَّبب الذي دفع النُّقَّاد المحدثين إلى رفض هذا الاستعمال هو عدم وروده عن العرب، ومخالفته القياس، مع وجود الجمع القياسي المستعمل وهو (غُرَباء). قال أسعد داغر: "وتراهم كثيرًا ما يُخطِئون في جمع غريب فيأتون به على أفعال ويقولون: ((وما سبقهم إلى وضعه الأغراب)) والصَّواب أن يُقال (الغُرَباء) لأنَّ جمع (فعيل) على (أفعال) نادرٌ جدًّا لم يُسمَع إلَّا في صفاتٍ قليلة ليس غريب منها"[٣].

واضطرب موقف المنذر حيال المسألة ففي موضع من كتابه اتَّخذ موقفًا وسطًا بين الفريقين إذ خطَّأ الأغراب جمعًا لـ (غريب) ولكنَّه استثنى أن تكون جمعًا لـ(غُرُب) الذي هو غريب في المعنى[٤]. وفي موضع آخر عابها على أحد الشُّعراء معترفًا بأنَّ جمعها (غرباء) لا (أغراب)[٥]. وكذلك فعل الأمر نفسه عندما ذكرها مع الألفاظ التي يُسأل عن علَّة تخطئتها فأجاب فأجاب بعدم ورودها في معاجم اللغة وكلام البلغاء على الوجه المطلوب[٦]. وكذلك فعل مُحمَّد العدنانيّ غير أنَّ الأمر عنده أكثر وضوحًا إذ جعل جمع (غريب) على (أغراب) خطأ صوابه (غُرَباء)، أمَّا (غُرُب) فجمعه على أغراب؛ لأنَّ (أفعال) يُطَّرد في فُعُل وغيره[٧].

وعرَّج الأستاذ صلاح الدِّين الزَّعبلاويّ على رأي الأستاذ الغلاييني القاضي بقبول الاستعمال على أنَّه جمع لـ (غُرُب) مستحسنًا إياه[٨]. ولكنَّه عدل عن رأيه بعد أن تبين له عن الجوهري أنَّ (غريب) و(غُرُب) يُجمعان على (غُرَباء) الأوَّل قياسًا والثَّاني سماعًا فرفض استعمال (أغراب) جمعًا لهما أو لأحدهما دون أن يُشير إلى موقفه السابق من المسألة[٩]. وكان

---

(١) يُنظر: تذكرة الكاتب : ١٣٣، وكتاب المنذر: ٢٩، ٥١، ٧٢، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٨٦ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٨٩ ، ومُعجَم أخطاء الكتاب : ٣٤٦ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١١٢/٢، ودراسات في النقد اللغوي: ٣٣.

(٢) يُنظر : النغم الشجي: ٨١، ونظرات في اللغة والأدب : ١١٢، ومُعجَم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٠٢ .

(٣) تذكرة الكاتب : ١٣٣ .

(٤) يُنظر : كتاب المنذر : ٢٩ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٥١ ، ٥٢.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه : ٧٢ ، ٧٣ .

(٧) يُنظر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٨٦ .

(٨) يُنظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٩٠.

(٩) يُنظر : مُعجَم أخطاء الكتاب : ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

الأستاذ مصطفى الغلاييني قد سوَّغ صحة هذا الاستعمال على أنَّه جمع لـ (غُرُب) الذي تساهل النَّاس فيه؛ لأنَّهم كثير ما يتساهلون في أمر الجُموع[١].

وهذا العذر استند إليه الرَّادُّون على اليازجيّ، وفي مقدمتهم الأب أنستاس الكرمليّ فقد قال بعد أن ذكر قول اليازجيّ: "لو سألنا صغار طلبة المدارس عن مفرد الأغراب لقالوا فورًا بدون إعمال الفكرة : هو غُرُب بضمِّ الأوَّل والثَّاني كما إنَّ مفرد أجناب جُنُب بوزن الأوَّل والمعنى واحد أي غريب وأجنبي"[٢]. وإلى ذلك ذهب الدكتور إميل بديع يعقوب في ردِّه على اليازجيّ[٣].

والمتدبر حدود المسألة جيدًا يقف على أصلين لكلمة (أغراب)، **فإمَّا** أن تكون جمعًا لـ (غُرُبٌ) وهذا مقبول استنادًا إلى قاعدة جواز جمع (فُعُل) على أفعال. قال سيبويه: "وأمَّا الفُعُل فهو في الصِّفات قليل وهو قولك: جُنُبٌ، فمن جمع من العرب قال: أجْنابٌ كما قالوا : أبْطالٌ فوافق فُعُلٌ فَعَلًا في هذا كما وافقه في الأسماء"[٤]. مع أنَّ السَّماع ورد بغير ذلك، قال الجوهري: "الغُرْبة : الاغتراب، تقول منه: تغرَّب واغْتَرَب بمعنًى، فهو غَرِيبٌ وغُرُب أيضًا بضمِّ الغين والرَّاء ... والجمع الغُرَباء"[٥]. فقد جعل (غُرَباء) جمعًا لغريب وغُرُب. **وإمَّا** أن تكون جمعًا لـ (غريب) وهو خطأ صوابه غُرَباء؛ إذ لا يدعمه سماع أو قياس. وما تفضَّل به الرَّادون غير صحيح والصَّواب ما ذهب إليه اليازجيّ ومتابعوه؛ لأنَّ اليازجيّ إنَّما خصَّ بتخطيئه استعمال الكُتَّاب (أغراب) جمعًا لغريب لا غُرُب المعدوم في الاستعمال الحديث. فتصويب هذا الاستعمال على إنَّه جمعٌ لغُرُب فيه تقويلٌ للكُتَّاب بما لم يقولوا.

٧- جمع (صائِغ) على (صُيَّاغ) و(سائِح) على (سُوَّاح)

أخذ اليازجيّ على الكُتَّاب جمعهم صائِغًا على صيَّاغ، وسائِحًا على سُوَّاح والصَّواب عنده عكس الاستعمالين فقال: "ويقولون هم الصُيَّاغ والسُوَّاح فيعكسون في اللفظين والصواب الصوَّاغ بالواو؛ لأنَّه من صاغَ يصوغُ، والسيَّاح؛ لأنَّه من ساح يسيحُ"[٦].

---

(١) يُنظر: نظرات في اللغة والأدب: ١١٢ .

(٢) يُنظر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٨١، ٨٢ .

(٣) يُنظر : مُعجَم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٠٣ .

(٤) كتاب سيبويه : ٦٢٩/٣ .

(٥) الصَّحاح ١٩١/١ (غرب) .

(٦) لغة الجرائد : ١٠٥ .

واليازجيّ مسبوقٌ إلى هذه المسألة فقد سبقه إلى تخطئة جمع سائح على سوَّاح المعلِّم شاكر شقير اللبناني في كتاب (لسان غصن لبنان) إذ قال: "السوَّاح يكتبونها بالواو أخذًا عن لسان العامَّة فإنها تقول كان يسوح والصَّواب ساح يسيح وهُم سيَّاح"[١].

إنَّ المتتبِّع لموقف النُقَّاد المحدثين إزاء هاتين المسألتين في المواضع التي تناولوها من مؤلَّفاتهم، يجد أنَّهم قد أجمعوا أمرهم على موافقة الشيخ إبراهيم اليازجيّ في رفض قول الكُتَّاب: (هؤلاء السُيَّاح)؛ لأنَّ الأصل فيه: ساحَ يسيحُ بالياء، فلا موجب لقلب الياء واوًا؛ ولذا كان استعمالهم هذا خطأ يجب العدول عنه [٢].

أمَّا قولهم: (هؤلاء الصيَّاغ) فقد اتفقت كلمة أغلبهم على قبوله ورفض ما جاء به اليازجيّ. ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى قسطاكي أفندي الحمصي الذي دافع عن اليازجيّ، وعبد القادر المغربي الذي رفض هذا الاستعمال أيضًا.

لقد رفض مُحمَّد سليم الجندي تخطئة اليازجيّ هذه محتجًّا بما جاء في قول صاحب القاموس: "وهو صوَّاغ وصائِغٌ وصيَّاغ"[٣]. وقول صاحب التَّاج: "وجَمْع الصَّائِغ صاغَةٌ وصُوَّاغٌ وصُيَّاغٌ بالضَّم فيهما مع التَّشديد"[٤]. وختم ردَّه بالقول: "وبهذا تعلم أنَّ قوله: والصَّواب: غير صواب؛ لأنَّه لا يكون إلا في مقابلة الغلط أو الخطأ وما هنا ليس كذلك"[٥]. فعزَّ ذلك على قسطاكي أفندي فدافع عن اليازجيّ رادًّا اعتراض الجندي بأنَّه تعمد إهمال تتمَّة كلام الجَّوهري الذي قال بأنَّ (صُيَّاغ) لغة عند أهل الحجاز. وكذلك قول ابن جنّي: "ومنها أنَّ أهل الحجاز يقولون: الصيَّاغ ... ووجه الاستدلال منه أنَّهم كرهوا التقاء الواوين لاسيما فيما كثُر استعماله فأبدلوا الأولى من العينين ياء ... فصار تقديره: الصِّيواغ، فلمَّا التقت الواو والياء على هذا أبدلوا

---

(١) لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية، شاكر شقير اللبناني : ٣٢ .

(٢) يُنظر: عثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الأول، الجزء السابع لسنة ١٩٢١م، ص٢١٩، والمجلد الرابع، الجزء السابع لسنة ١٩٢٤م، ص٣٢١، وكتاب المنذر: ٥٩، وقل ولا تقل: ٣٠/١، وأغلاط الكتاب: ٢٣، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٢٢، وأزاهير الفصحى: ١٧٥، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٩٧، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٠٢/١، ومُعجَم الصواب اللغوي: ١٤٨، والتطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي: ١٢٤، وكبوات اليراع: ١٥٩، ونحو وعي لغوي: ٢٠٠، ومُعجَم الخطأ والصواب في اللغة: ٣١٥، وعثرات الأقلام، بشار بكور: ٢٠، ونظرات في جموع التكسير: ٧٢.

(٣) القاموس المحيط: ٧٨٦ (صوغ) .

(٤) تاج العروس: ٥٣٥/٢٢ (صوغ).

(٥) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٨.

الواو لليـاء قبلهـا فقـالوا: الصـيّاغ"[١]. فهـذان يـدلان دلالـة واضـحة علـى أنَّهـا مـن متـروك اللغـة أو ضعيفها[٢].

ورفـض الشَّـيخ عبـد القـادر المغربـي مقالـة ابـن جنّـي هـذه فـي معـرض تخطئـة هـذا الاسـتعمال فقـال: "ولا موجِـب لقلبهـا. غيـر أنَّ ابـن جنّـي علـل القلـب بكراهـة التقـاء الـواوين. فنقـول لـه: ولمـاذا لـم يكرهـوا التقـاء الـواوين فـي (جـوَّال) مـثلًا فيقولـوا: (جيَّـال)"[٣]. وعـزا سـبب قلـب الـواو يـاء إلـى أنَّ العـرب تقـول فـي المصـدر مـن صـاغَ (صـياغة) بقلـب الـواو يـاء. وكـذلك قـولهم فـي اسـم الفاعـل منـه (صايغ) بالتَّسهيل.

وتـولَّى الأسـتاذ مُحمَّـد العـدنانيّ، والأسـتاذ صـلاح الـزَّعبلاوي، والـدكتور عبـد الفتـاح سـليم، والـدّكتور إميـل بـديع يعقـوب، والـدّكتور مجيـد الزاملـيّ الـرَّد علـى اليـازجيّ فـي هـذه المسـألة، وتلخَّصـت حُجَّتهم في تصويب هذا الاستعمال بما جاء في معاجم اللغة من كلامٍ عن وروده بالواو والياء[٤].

إنَّ السَّـبب الـذي دعـا لـرفض جمـع سـائح علـى سـوَّاح غيـر موجـود فـي جمـع صـائغ علـى صـيَّاغ؛ فالفعـل سـاح يـائي مضـارعه (يسـيح) ومصـدره (سـيحًا) و(سـياحة) وفاعلـه (سـائح) الـذي يُخفـف علـى (سـايح) فـلا مُسـوِّغ لجمعـه بـالواو إذًا. أمَّـا فـي (صـيَّاغ) فـالأمر مختلـف؛ إذ ورد بـالواو كمـا ورد بالياء، وهـو مـا ذكرتـه معـاجم اللغـة القديمـة، وأقرَّتـه المعـاجم الحديثـة. جـاء فـي المُعجَـم الوسـيط: "صـاغةٌ وصـوَّاغٌ وصُـيَّاغٌ ويُقـال: فـلانٌ مِـنْ صـاغة الكـلامِ"[٥]. ويـأتي المصـدر منـه (صـوغًا) و (صـياغة). ويبقـى أن نُقِـرَّ أنَّ الأفصـح اسـتعماله علـى الأصـل وهـذا لا يعنـي خطـأ الاستعمال الآخر.

---

(١) الخصائص : ٢/٦٥ .

(٢) نقلا عن: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٢١،١٢٢ .

(٣) قاعدة توهّم الأصالة أو انجذاب الطَّبع، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، العدد (٣) لسنة ١٩٣٠م، ص١٣٦.

(٤) يُنظر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٤٦، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٩٧،٣٤٦، واللحن في اللغة: ٣٣٨. ومُعجَم الخطأ والصواب في اللغة: ١٨١، ونظرات في جموع التكسير: ٧٤.

(٥) المُعجَم الوسيط: ٥٢٩ (صاغه).

المبحث الثالث

التذكير والتأنيث

شغلت قضيَّة التذكير والتأنيث مساحة واسعة في مصنَّفات اللغويين قديمًا وحديثًا؛ لما لها من أهميَّة كبيرة في دراسة ألفاظ الكلام على أساس أجناسها، ومن ثُمَّ معرفة ما يلحق بها من ضمائر وأدوات تتناسب مع طبيعتها. بل إنَّ منهم عدَّ تذكير المؤنَّث وتأنيث المذكَّر من العجمة في الكلام [1] .

ومسألة التذكير والتأنيث من متعلقات الأسماء؛ إذ لا يخلو الاسم من أن يكون مذكَّرًا أو مؤنَّثًا ، حقيقة أو مجازًا . ولا خلاف في الحقيقي؛ لأنَّ علامة أكثره ملموسة، وإنَّما يقع الخلاف فيما ذُكِّر أو أُنِّث مجازًا.

وللَّفظ المؤنَّث علامة تميّزه عن المذكر، سواء كان تأنيثه حقيقة أو مجازًا. وهذه العلامة لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدَّرة. فالظَّاهرة في نحو: فاطمة، وصحراء، والمقدَّرة في نحو: هِندٌ، ودارٌ [2] .

وقد تنبَّه العلماء إلى أهميَّة معرفة العلامة التي تميِّز جنس المؤنَّث عن غيره؛ ففصَّلوا القول فيها، وعقدوا لها أبوابًا في مصنَّفاتهم، وميَّزوا ما كان مختصًّا منها بالأسماء، وما تعلَّق بالصفات؛ فعدّوا ما حمل علامة من علامات التأنيث بالمقيس، وما خلا منها بغير المقيس أو السماعي [3] .

وتحدَّث العلماء عن أحكام التَّذكير والتَّأنيث من حيث الأصالة، والفرعية، والخفَّة ، والثِّقل؛ فخلصوا إلى نتيجة مفادها أنَّ المذكَّر أصل والمؤنَّث فرع عنه. قال سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التَّذكير ثُمَّ تختصُّ بعد، فكلّ مؤنَّث شيء والشَّيء يُذكَّر، فالتذكير أوَّل وهو أشدُّ تمكنًا"

---

(1) يُنظَر: المذكر والمؤنث للسجستاني: ٣٤ .

(2) يُنظَر: أوضح المسالك : ٤/٢٨٦.

(3) يُنظَر: المذكر والمؤنَّث للفراء: ٥١، والمذكر والمؤنث للسجستاني : ٣٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/١٧٦-٢١٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٢٨٨- ٢٩٢، وشرح الكافية الشافية للرضي :٣/٣٢١ وما بعدها.

[١]، وتبعه في ذلك أئمَّة اللغة، مستندين إلى قاعدة استغناء المذكَّر عن العلامة، وافتقار المؤنَّث إليها. أمَّا إذا اجتمع الأمران فالغلبة للتذكير [٢].

كما حكموا بخفَّة المذكَّر وثقل المؤنَّث؛ لتجرده من الزِّيادة. قال سيبويه: "واعلم أنَّ المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنَّث؛ لأنَّ المذكَّر أوَّل، وهو أشدُّ تمكنًا وإنَّما يخرج التأنيث من التَّذكير... فالتَّنوين علامة للأمكن عندهم والأخفُّ عليهم وتركه علامة لما يستثقلون [٣].

والعرب تُذكِّر المؤنَّث الذي ليس فيه علامة تأنيث، أو قام مقامه لفظٌ مذكَّرٌ، كتذكير الكتف وهي مؤنَّثة على أنَّها بمعنى السَّاعد[٤].

ودخلت قضيَّة التَّذكير والتَّأنيث ميدان النَّقد اللغوي؛ إذ إنَّ الخلط بينهما لحنٌ وعجمة، وهي ليست قضيَّة اتِّفاقيَّة؛ فكثيرًا ما يدخل المجاز في بناء أحكامها، كما أنَّ للتقدير والتَّأويل، والحمل على المعنى نصيبًا من أحكامها؛ ولذا فإنَّ ما حكم عليه بعض النُّقَّاد – ومنهم اليازجيّ – بالخطأ؛ عدَّه آخرون صواباً لعدَّة أسباب، فالقضيَّة إذن خلافيَّة، وفيها نقدٌ وردٌّ، وهو ما سنقف عليه فيما خطَّأه اليازجيّ وخالفه فيه النُّقَّاد المحدثون أو وافقوه ، متَّخذين من بعض المسائل وسيلة لبيان ذلك.

١ – تأنيث (ضوضاء)

وردت لفظة ضوضاء مؤنَّثة في قول الحارث بن حلِّزة اليشكري:

أجمعوا أمرَهُم بليلٍ فلمَّا أصبَحُوا أصبَحَت لَهُم ضَوضَاءُ [٥]

فأخذ عليه اليازجيّ ذلك مُعللًا بأنَّه أنَّث هذا اللفظ "على توهُّم أنَّه من باب شحناء وبغضاء والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادَّة لم ينطقوا بها أيضًا . والصَّحيح أنَّ الضَّوضاء وزنه فعْلال على حدِّ بِلبال وزِلزال واشتقاقه من الضوَّة وهي الصياح والجَّلبة" [٦]. فاليازجيّ يرى أنَّ تداخل الأصول هو ما أوقع الشَّاعر في الوهم ظنًا منه أنَّ الألف فيها للتأنيث

---

(١) كتاب سيبويه: ٢٤١/٣.

(٢) يُنظَر: الجمل في النحو للزجاجي: ٢٩١، والخصائص : ٢٤٢/٣، وأسرار العربيَّة: ١٠٨، وأوضح المسالك: ٢٨٦/٤.

(٣) كتاب سيبويه: ٢٢/١ .

(٤) يُنظَر: إيضاحات لغويَّة، سعيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المقتطف، العدد (٤) ، أبريل ١٩٠٦ ، ص٢٩٥.

(٥) ديوان الحارث بن حلزة : ٦٨ .

(٦) لغة الجرائد : ٤٥ ، ٤٦ .

في حين هي مصدر للفعل (ضوضو) لا (ضاض)، وأصلها (ضوضاو) قُلِبت الواو همزة؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف. ولم يتفرَّد اليازجيّ بهذا التَّخطيء؛ إذ تابعه آخرون ذاهبين مذهبه[١].

وقد أثارت هذه المسألة حفيظة بعض النُّقَّاد المحدثين؛ لأنَّها تعدُّ تعدِّيًا على رافد من روافد التَّقعيد اللغوي وهو الشعر الجاهلي وواحد من كبار الشعراء، وكذلك إغفال اليازجيّ المعاني الأخرى للكلمة؛ فاتَّفقت كلمة أغلبهم على تصويب ما خطَّأه. وأوَّل من فتح باب الرَّد عليه في هذه المسألة عبد الرحمن البيروتيّ الذي اعتمد في ردِّه على ثلاثة أدلَّة رئيسة: **أوَّلها**، أنَّ الفيروز آبادي ذكره في (ضاض)، **وثانيها**، وصفه لفظة (ضوضى) بأنَّها مقصورة مؤنَّثًا إيَّاها. والذي بين أيدينا في القاموس (ضوضى) لا (ضاض) [٢]، **وثالثها**، إنَّ ضوضاء هنا مأخوذة من (الضوَّة) بمعنى الجَّلبة، فهي مؤنَّثة؛ لحملها معناها، والحمل على المعنى كثيرٌ في كلام العرب. فلا موجِب إذًا لاتِّهام شاعرٍ جاهليٍّ بالوهم [٣]. واستشهد على ذلك بقول رويشد بن كثير الطَّائي:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المزجي مَطيَّتهُ سائِل بني أسدٍ ما هذه الصَّوتُ [٤]

إذ أنَّث الصَّوت؛ لأنَّه أراد به الجَّلبة. وهذا الأمر قد تطرَّق له اليازجيّ في (أغلاط العرب) فقال: "والذي عندنا أنَّه لو قيل في مثل هذا أنَّه غلط أو تسامُحٌ ساقت إليه الضَّرورة لكان أجمل من هذه الأعذار السَّخيفة وإلَّا فالمترادفات في اللغة كثيرة وقلَّما تجد مُذكَّرًا إلَّا وتجدُ كلمة مؤنَّثة يصحُّ أن تنزل في مكانه وكذا المؤنَّث فلم يبقَ في اللغة تذكيرٌ ولا تأنيث" [٥].

ثُمَّ جاء رشيد الخوري الشَّرتونيّ فصوَّب هذا الاستعمال أيضًا رادًّا مذهب اليازجيّ بجملة من الأدلَّة والبراهين: منها ما نقله ابن منظور عن ابن سيده من أنَّ ضوضاء على وزن (فَعْلاء) ومن ثُمَّ فهي من باب (شحناء وبغضاء) خلافًا لليازجي. وكذلك تفسير ابن منظور الضوضاء والضوضاة بأنَّها أصوات النَّاس وجلبتهم [٦]، وهذا يقتضي كونها مؤنَّثة أيضًا. أمَّا قول اليازجيّ بأنَّ همزة ضوضاء منقلبة عن واو وهي دليل تذكيرها فردَّه بأنَّ ذلك ليس صحيحًا، وإلَّا كانت همزة (سماء) التي أصلها واو سببًا في تذكيرها أيضًا. وختم الشَّرتونيّ ردَّه بأنَّنا لو سلَّمنا بصحَّة

---

(١) يُنظَر: عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثاني لسنة ١٩٢٢، ٨٩/٣، وتذكرة الكاتب: ١٣٧.

(٢) يُنظَر: القاموس المحيط : ٦٤٥ (ضوضى).

(٣) يُنظَر: دفع الأوهام: ١٤.

(٤) البيت منسوب إليه في ديوان الحماسة بشرح التَّبريزي: ١٢٧/١ .

(٥) أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء ، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٥١٦/١٧ .

(٦) يُنظَر: لسان العرب : ٤٨٨/١٤ (ضوا) .

مذهب اليازجيّ؛ أمكننا تخريج اللفظة على أنَّها تعني الجلبة وهي مؤنَّثة، وقد نصَّ البيانيون على أنَّ الشُّعراء كثيرًا ما يخاطبون المذكَّر بمؤنَّثه أو ما يرادفه [١].

وممَّن تعرَّض لليازجي في هذه المسألة مُحمَّد سليم الجنديّ، ومُعتمده في ذلك أمران: **الأوَّل**، تفنيدُ ما أشار إليه اليازجيّ من كونها مُشتقَّة من (الضَّوَّة)؛ لأنَّها حينئذٍ ثلاثيَّة. ولا يجوز اشتقاق الرُّباعي من الثُّلاثي. يضاف إلى ذلك أنَّها لو كانت كذلك لوجب أن تكون(ضوَّاء) لا ضوضاء[٢]. **والثَّاني**، يتعلَّق بأصل تأنيثها، والتَّصريح به، فمع إقراره بعدم تصريح العلماء بكونها مؤنَّثة إلَّا أنَّ إشاراتهم لذلك تُنبئ بكونها جائزة التَّأنيث إذ ما أُريد بها الجلبة [٣].

وتناول الأب أنستاس الكَرمَليّ هذه المسألة مرجِّحًا أن تكون مؤنَّثة. مستشهدًا بكلام الشَّرتونيّ بنصِّه، ووروده مؤنَّثة في قول أبي الفرج الأصفهاني(ت٣٥٦هـ): "سمع المسلمون في عسكر المشركين ضوضاء شديدة فكأنَّها ضوضاء هزيمة"[٤]، أمَّا كونها مشتقَّة من (الضَّوَّة) فأنكره؛ لأنَّه يلزم أن تكون ثلاثيَّة، ووزن (فعلال) الذي رجَّح اليازجيّ أن تكون عليه لا يكون إلَّا في الرُّباعي[٥].

ثُمَّ توالت ردود النُّقَّاد المحدثين على اليازجيّ في هذه المسألة، وهي لا تخرج كثيرًا عمَّا ذكره السَّابقون من أدلَّة وحُجج، ولم تبتعد عن تخريجاتهم؛ فقد ذكر العدنانيّ خمسة أدلَّة على تأنيثها، منها أنَّ المُعجَميين لم يشيروا إلى كونها مذكَّرة. وكذلك دلالتها على الجَّلبة والصِّياح. كما إنَّه استشهد ببيت شعر اليشكري نفسه [٦]. وردَّ عليه الزَّعبلاويّ في موضعين من كتابيه خلص فيهما إلى نتيجة مفادها أنَّ "ضوضاء مذكَّر مصروف، ومؤنَّث غير مصروف فإذا كان الأوَّل، كان مصدرًا لـ (ضوضى الرَّجل يضوضي) إذا صاح. وإذا كان الثَّاني، كان اسمًا لجلبة النَّاس وصياحهم على (فعلاء) وهو من الأوَّل رباعي ومن الثَّاني ثلاثي" [٧]. وإلى ذلك ذهب الدُّكتور

---

(١) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص ٧٩٩، ٨٠٠ .

(٢) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٧ .

(٤) الأغاني : ١٧٣/١٥ .

(٥) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٠ ، ٣١ .

(٦) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٥١ .

(٧) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١١١ ، ويُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٣٦٠، ٣٦١.

مُحمَّد ضاري حمَّادي، والدُّكتور إميل بديع يعقوب، والدُّكتور مجيد الزَّاملي [1]، في حين جعلها أحمد مختار عمر مؤنَّثة فصيحة، ومذكَّرة صحيحة [2].

وزبدة الخلاف بين اليازجيّ ومنتقديه تكمن في أمرين: وزن لفظة (ضوضاء) إذ حكم عليها بكونها (فَعْلال) مصدرًا ، وجعلوا فيها لغتين: مصروفة على (فَعْلال) وغير مصروفة على (فَعْلاء). وحُكمها من حيث التَّذكير والتَّأنيث، فاليازجيّ يرى أنَّها مُذكَّرة أبدًا؛ لأنَّها بمعنى الصَّوت، ويرون صحَّة ورودها مؤنَّثة استنادًا إلى دلالتها على الجَّلبة، وما جرت عليه العرب من تذكير المؤنَّث وتأنيث المذكَّر. وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ ابن جنّي رفض فكرة تأنيث المذكَّر، وأجاز العكس؛ لأنَّ الأصل التَّذكير، وهو أولى بالاتِّباع [3].

وإذا تدبَّرنا حجج الفريق المعارض وجدناها أولى بالقبول؛ لاعتمادها على ثوابت لغوية في تخريج المسألة. كما ترجَّح لدينا صحَّة هذا الاستعمال لأسبابٍ عِدَّة: فبالإضافة إلى ما ذكره النُّقَّاد من إشارات أصحاب المعاجم إلى أصلها، وهيئتها، ووزنها، فإنَّ الشَّاعِر يريد بالضَّوضاء جلبة القوم. والجَّلبة تحصل بالأصوات وغيرها، فأنَّث الضَّوضاء باعتبار معناها لا قالبها اللفظي. والحمل على المعنى كثيرٌ في كلام العرب. وقد يكون الاستعمال جاء لغرضٍ بلاغيٍّ نجهله؛ كأن يكون الشَّاعر أراد بالضَّوضاء الحركة الشَّديدة التي تُدرك على هيئة أصوات عالية.

وإن كان المراد بالضَّوضاء هنا الصَّوت مجرَّدًا؛ فيمكن تخريجها على أنَّ الضَّوضاء لا تسمَّى كذلك إلَّا إذا تعددت أصواتها واختلفت وإلَّا فهي صوتٌ، فإذا كانت كذلك أمكن مخاطبتها بخطاب المؤنَّث؛ لأنَّها حينئذٍ جمع تكسير، وجمع التَّكسير يُخاطب بخطاب المؤنَّث فنقول: ضوضاء عالية. كما نقول: أصواتٌ عالية. ولعلَّ الشَّاعر أراد هذا المعنى.

فضلًا عن ذلك فإنَّ العرب كثيرًا ما تُخاطب المذكر بخطاب المؤنَّث، وإن كان الأكثر العكس. ومن ذلك قول الأعشى:

لِقومٍ فكانوا هم المُنْفِدين شَرابُهُم قبل إنفادها [4]

([1]) يُنظَر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: هامش ص٢٠٩، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٨٠، ودراسات في النقد اللغوي: ٧٤ .

([2]) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٤٩٩.

([3]) يُنظَر: سرّ صناعة الإعراب : ١١، ١٢ .

([4]) ديوان الأعشى: ٧١ .

فقد أنَّث؛ لأنَّه أراد بالشَّراب الخمرة، وكذلك قول رويشد بن كثير سالف الذِّكر.

وأمَّا ذِهاب اليازجيّ إلى أنَّ ضوضاء (فعلال) لا (فعلاء) لعدم وجود (ضاض – يضوض) فمدفوعٌ بالقرائن ومنها (غوغاء) إذ ليس في اللغة (غاغ – يغوغ) ومع ذلك ذكر سيبويه التَّذكير والتَّأنيث فيها بناءً على صرفها وعدمه [١]، فقد يكون أصلاهما من متروك اللغة.

زيادة على ذلك فقد وردت ضوضاء مؤنَّثة في كلام من يُعتدُّ بلغته. جاء في كتاب الفرج بعد الشِّدة للتنوخي (تـ ٣٨٤هـ) : "فبينما أنا أسير يومًا بالقرب من منزلي فإذا ضوضاء عظيمة، وجماعة مجتمعة" [٢]. وفي نفح الطِّيب: "وتتقطع عنك ضوضاء الحاضرين" [٣]. فإذًا لا بأس بتأنيثها فضلًا عن ورودها مذكَّرة.

٢- تأنيث (الحشا ، والرَّأس ، والبطن)

من المسائل التي تلتبس على غير المتضلِّع من العربيَّة تذكير أعضاء الجسد وتأنيثها؛ إذ ليس هناك علامة تدلُّ على جنسها سوى ما نُقِل عن العرب؛ ولذا سُمِّيت مؤنَّثاتها بالمؤنَّثات السَّماعيَّة.

وقد أخذ اليازجيّ على بعض الكُتَّاب تأنيثهم الحشا والرَّأس والبطن فقال: "ومثله قولهم: التهبت حشاه من الحزن، وربَّما قالوا وجعته رأسه، ووجعته بطنه، كما تقول عامة أهل مصر يؤنِّثون هذه الألفاظ كلَّها وهي مُذكَّرة" [٤]. فقطع اليازجيّ بتخطئة من يؤنِّث تلك الألفاظ. كما عمد أيضًا إلى بعض الشواهد الشِّعريَّة التي وردت فيها لفظة (الحشا) مؤنَّثة فخطَّأها كي لا تكون حُجَّة عليه. ومنها قول ابن نباتة المصري:

وَسَلَبْت لبّي والحَشا وَجَبَت فعَييتُ بالإيجابِ والسّلبِ [٥]

وقول ابن الفارض:

وَمَا كانَ يَدْري ما أُجِنُّ وما الَّذي حَشَايَ من السِّرِّ المَصُونِ أَكنَّت [٦]

---

(١) يُنظَر: الكتاب: ٣/٢١٥ .

(٢) الفرج بعد الشِّدة : ٣/١٨٠ .

(٣) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: ٣/٢٥٢ .

(٤) لغة الجرائد : ٧٨ .

(٥) ديوان ابن نباتة المصري: ٣٣ .

(٦) ديوان ابن الفارض : ٢٨ .

وهو رأيٌ قديمٌ فقد سبق ابن مكّي الصقلّي إلى تخطئة من يؤنّث البطن، ذاهبًا إلى وجوب تذكيره [١] وما ذكره ابن مكّي واليازجي وافقهم فيه كمال إبراهيم ناقلًا رأي اليازجي وشواهده دون إشارة [٢]. وجعلها الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ – نقلًا عن معاجم اللغة– مِمَّا يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث، وتذكيرها أقوى [٣] .

وتصدَّى له فيها عبد الرَّحمن البيروتيّ، وأنستاس الكَرمَليّ. فاجتزأ البيروتيّ بيتي ابن نباتة وابن الفارض مدافعًا عنهما فقال: "لا يخفى أنَّ الحشا في اللغة هو ما دون الحجاب، ممَّا في البطن من كبدٍ وطحالٍ وكرشٍ وغير ذلك فهو باعتبار كونه عبارة عن شيء دون الحجاب مذكَّر، وباعتبار أنَّ ذلك الشيء عبارةٌ عن أقسامه المذكورة مؤنَّث. وعليه، فلا مانع من تأنيث الحشا في قول كلٍّ من ابن نباتة وابن الفارض" [٤]. فالبيروتيّ هنا وقف موقفًا وسطًا؛ إذ إنَّه يرى أنَّ الحشا إن كانت تعني ذلك الجزء دون الحجاب فهي مذكَّر لا محال، وإن كانت تعني ما يحتويه ذلك الجزء من أعضاء فهي مؤنَّثة. وخرَّج الكَرمَليّ المسألة على أنَّ العرب قد تُذكِّر المؤنَّث، وتؤنِّث المذكَّر لترادف معاني الألفاظ وحمل بعضها معاني بعض [٥].

أمَّا تخطئته تأنيث الرَّأس وهو مذكَّر فوافقه فيها الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ، وأبو تراب الظَّاهري [٦]. وردَّ عليه الأب أنستاس الكَرمَليّ؛ معلّلًا تأنيث الرَّأس بأنَّها بمعنى الهامة [٧] . وهذا تعليلٌ ضعيف؛ لأنَّ وجع الرَّأس لا يكون في الهامة خاصَّة.

ولم يكن اليازجيّ أوَّل من خطَّأ استعمال البطن مؤنَّثًا؛ فقد سبقه إلى ذلك الحريري في دُرَّته إذ قال: "ويقولون: امتلأت بطنهُ، فيؤنّثون البطن وهو مذكَّر في كلام العرب" [٨]. وابن

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان: ١٣٧.

(٢) يُنظَر: أغلاط الكتاب : ٦٦.

(٣) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة : ٦٧ .

(٤) دفع الأوهام : ٣٥.

(٥) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٠٣ .

(٦) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب : ٢١٣ ، وكبوات اليراع: ٣٢٩ .

(٧) يُنظَر : النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٠٣ .

(٨) درَّة الغوَّاص : ١٦٦. ويُنظَر: تهذيب الخواص من درَّة الغوَّاص : ١٩٣ .

الجوزي في تقويم اللسان إذ قال : "وتقول: امتلأ بطن فلان، والعامَّة تقول: امتلأت فتؤنِّث والعرب تذكِّر" [١] وكذلك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) [٢] .

واتَّفق معهم في هذه المسألة الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ، وعباس أبو السّعود؛ فجعلها الزَّعبلاويّ ممَّا يجوز فيه الأمران غير أنَّ التَّذكير أكثر [٣]. وقطع عباس أبو السّعود بتذكيرها إذا كان المراد بها العضو خلف الظَّهر، وتأنيثها إذا كانت بمعنى دون القبيلة [٤].

وتصدَّى جملة من النُّقَّاد المحدثين لمذهب اليازجيّ ومن سبقه في هذه المسألة، وأوَّل من فتح الباب مُحمَّد سليم الجُنديّ عندما صوَّب الاستعمال مستندًا إلى قول الزَّبيديّ: "البطنُ من الإنسان وسائر الحيوانِ: معروف خلاف الظَّهر، مذكَّر، وحكى أبو حاتم عن أبي عُبَيدة أنَّ تأنيثه لغةٌ، كما في الصِّحاح فاقتصار المصنِّف على التَّذكير تقصير" [٥]. كما استند إلى رأي بعض علماء العربيَّة[٦]. وتصدَّى لهذا الرَّد قسطاكي أفندي الحمصيّ فقال مدافعًا عن اليازجيّ: "نجيب أنَّ الأستاذ المعترض ظنَّ أنَّ صاحب التَّاج انفرد بهذا الاستدراك. ولو طالع معاجم اللغة لوجدها قد أجمعت كلَّها على أنَّ البطن مذكَّر. ثمَّ روت عن أبي عبيدة أنَّ تأنيثه لغة وهذه اللغة ليست على بطن الإنسان كما فهم الأستاذ بل على البطن التي هي دون القبيلة كما أوضح ذلك صاحب المصباح" [٧]. وهنا وقع في الوهم؛ لأنَّ المعاجم قد بيَّنت ذلك ومنهم صاحب التَّاج – كما سبق– سبق– وجاء في الصِّحاح: "البطن: خلاف الظَّهر، وهو مذكَّرٌ، وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة" [٨]. أمَّا الفيومي فلم يذكر أنَّ تأنيث البطن دون القبيلة لغة كما فهم قسطاكي أفندي فقد جاء في المصباح: "البطنُ خِلافُ الظَّهرِ وهو مُذكَّرٌ والجَمع بُطُونٌ وأبطُنٌ، والبَطْنُ دون القبيلة مؤنَّثة وإن أُريد الحي فمذكر" [٩]. فعبارة (خلاف الظهر) تثبت بما لا يدعو إلى الشَّك

---

(١) تقويم اللسان : ٨٤ .

(٢) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١٢٦.

(٣) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢١٤.

(٤) يُنظَر: أزاهير الفصحى في دقائق العربيَّة : ١٤٥.

(٥) تاج العروس : ٢٦٠/٣٤ (بطن) .

(٦) يُنظَر : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٦.

(٧) نقلًا عن : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٠٥ .

(٨) تاج اللغة وصحاح العربيَّة: ٢٠٧٩/٥ (بطن) .

(٩) المصباح المنير : ٢٠ (بطن) .

الشَّك أن المقصود هو بطن الحي لا القبيلة. كما إنَّ الفيومي لم يذكر ما فيها من لغات وجزم بتأنيث الأولى وتذكير الثَّانية.

وفي ردِّه عليه اعترف الكَرمَليّ بأنَّ البطن مذكَّر في الأشهر. إلَّا أنَّه قد يأتي مؤنَّثًا في لغة بعض القبائل كما صرَّح به اللغويون [١].

ثُمَّ تناول المسألة إميل بديع يعقوب مخطِّئًا الحريري، واليازجيّ، والنَّجار دفعة واحدة وهذا نص كلامه: "يخطِّئ الحريري ومُحمَّد علي النجار وإبراهيم اليازجيّ من يقول: هذا البطن، ويذهبون إلى أنَّ الصَّواب هو: هذه البطن (البطن هنا خلاف الظهر) أمَّا إذا عُني بالبطن القبيلة فإنَّه يجوز تأنيثه على معنى تأنيثها" [٢]. ثُمَّ ذكر بعض الشواهد على تذكيرها. وهنا وقع في الوهم الوهم مرَّتين: **الأولى**، أنَّه عكس المسألة تمامًا فذكر ما يؤيد كلامهم حين كان ينوي الرَّد عليهم؛ لأنَّ من ذكرهم إنَّما يذكِّرون البطن ويُخطِّئون تأنيثها وليس كما زعم. **والثَّانية**، أنَّه نسب إلى النَّجار هذا المذهب وهو براء منه؛ فالنَّجار لم يتبنَّ هذا المذهب وما ورد في كتابه إنَّما هو سردٌ لبعض مسائل الحريري دون أن يبدي رأيًا فيها [٣].

وممَّن ردَّ على الحريري ومتابعيه في هذه المسألة الدُّكتور مجيد الزَّاملي؛ إذ وصف منهجهما فيها بالمتعجِّل في الحكم على البطن بكونه مذكَّرًا لا غير، مؤكِّدًا أنَّها تحتمل الأمرين كما نصَّت على ذلك معاجم اللغة [٤].

وتناول مسألة تذكير البطن وتأنيثها مُحمَّد العدنانيّ، وأحمد مختار عمر؛ فقد ذهبوا إلى أنَّها ممَّا يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث، مخالفين اليازجيّ فيها دون أن يشيرا إليه [٥].

ورأى الباحث صفاء الغرابي أنَّ تذكير البطن أقوى في ميزان العربيَّة، وأنَّه الفصيح الصحيح، وأمَّا التأنيث فعلى لغة نزرة [٦].

---

(١) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٠٣ .

(٢) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة : ٩٠ .

(٣) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة: ١٣ وما بعدها. وتقع المسألة موضوع البحث ص١٥.

(٤) يُنظَر: دراسات في النَّقد اللغوي : ٥٠ .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٣٩، ومُعجَم الصَّواب اللغوي: ١٨٥.

(٦) ينظر: اعتراضات المحدثين على نقاد اللغة الأقدمين، رسالة ماجستير، صفاء حسين مهدي الغرابي، جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢١، ٩٣.

إنَّ خلاصة ما ذكره الرَّادُّون على اليازجيّ في المسائل الثَّلاث هي أنَّ أعضاء الجسد موضوع الدِّراسة ممَّا يخضع للسَّماع؛ إذ ليس فيها علامة تبيِّن جنسها، وإنَّ نصوص اللغة أكَّدت على جواز تذكيرها وتأنيثها، غير أنَّ التَّذكير فيها أقوى، وهذا ما يتَّفق مع منهج اليازجيّ في اتِّباع الكثير الأشهر؛ بغية توحيد القواعد.

إنَّ ما قرره اليازجيّ هو الكثير الأفصح، والمعروف عن العرب، أمَّا ما منعه فهو مستعملٌ أيضًا على وجه القلَّة. فالمسألة إذاً اختلاف منهج بين الفريقين إذ ما أقررنا باطلاع اليازجيّ على هذا القليل، وهذا لا يمنع إقراره؛ لأنَّه ورد في معاجم اللغة المعتبرة رواية عمَّن يُوثَق به. فأمَّا تأنيث (الحشا) فكما أشار البيروتيّ يُرادُ به أمرين: شيءٌ مُسمَّى، وأقسام البدن ممَّا دون الصَّدر، فالأوَّل مُذكَّر، والثَّاني مؤنَّث، وربَّما يكون ابن الفارض قد أدرك هذه الحقيقة؛ ولذا ذَكَر الحشا مُذكَّر في قوله:

زِدْني بِفَرطِ الحُبِّ فيكَ تحيُّرا وارحَم حشًى بلظى هواكَ تسعَّرا [١].

كما وردت مذكَّرة عند شعراء آخرين، قال ابن وكيع التَّنيسي:

إذا استقرَّت حَشا لبيبٍ رأيتَهُ ما لهُ قَرارُ [٢] .

وقال ابن عبد ربِّه الأندلسي:

أيُّ حشًا لم تَذُب لهُ أسفًا وأيُّ عينٍ عليهِ لم تَجُدِ [٣].

وقال ابن هاني الأندلسي:

تفديك لي يومِ الأسنَّة مُهجةٌ لم تَظمُ عندك في حشًا لم تخمص [٤].

وأمَّا تأنيث الرَّأس فنرى أنَّ اليازجيّ على درجة كبيرة من الصَّواب؛ لأنَّ الرَّأس لم يرِد إلَّا مذكَّرًا، جاء في التَّاج : "الرَّأس معروف وأجمعوا على أنَّه مذكَّر [٥]. وفي كلِّيات أبي البقاء: "وكلُّ "وكلُّ عضوٍ زوجٍ من أعضاء الإنسان فهو مؤنَّث إلَّا الخد والجَّنب والحاجِب. وكلُّ عضوٍ فردٍ منها فهو مذكَّر إلَّا الكبد والكرش والطَّحال" [٦].

---

(١) ديوان ابن الفارض : ١٢٧ .
(٢) ديوان ابن وكيع التَّنيسي : ٥٤ .
(٣) ديوان ابن عبد ربِّه : ٧٦ .
(٤) ديوان ابن هاني الأندلسي : ١٢٨ .
(٥) تاج العروس: ١٠١/١٦ (بطن) .
(٦) الكليَّات : ٨١٩ .

وأمَّا تأنيث (البطن) فهو أمرٌ أقرَّته المعاجم، وشهد به علماء اللغة على أنَّ الأكثر فيه التَّذكير، ولكن هذا لا يمنع تأنيثه. قال الشِّهاب الخفاجي ردًّا على الحريري: "ما ذكره ليس بمتَّفقٍ عليه، فقد حكى الأصمعي وأبو عبيدة أنَّه يجوز تأنيثه وتذكيره، كما في الصِّحاح" [١]. وفي مختار الصِّحاح : "البطن ضدُّ الظَّهر وهو مذكَّر، وعن أبي عبيدة أنَّ تأنيثه لغة" [٢].

٣- تذكير لفظ (الشَّقائِق)

وردت لفظة (الشقائق) مذكَّرة في قول الشَّاعر عبد الصَّمد الصَّفار أحد شعراء اليتيمة:

وشَقائِقٌ شقَّ القُلوب كأنَّه خدٌّ مليحٌ ضمَّ صدغًا أسودا [٣].

فأخذ عليه اليازجيّ ذلك؛ لأنَّ الشَّقائق هنا جمع (شقيقة) و واحدها الشَّقيق، وهي الأزهار المعروفة بشقائق النُّعمان [٤]. وقال في موضع آخر: "فذكَّر الضَّمير العائد إلى الشَّقائق على توهُّم أنَّه اسم جنس، وإنَّما هو جمع شقيقة واسم الجِّنس شقيق" [٥]. والَّذي يُستَشفُّ من كلام اليازجيّ في الموضعين أنَّه خطَّأ الاستعمال على أنَّ المراد جمع الشَّقيقة لا اسم الجِّنس.

وما أثاره اليازجيّ هنا تناوله بعده جملة من النُّقَّاد المحدثين ارتضى بعضهم قوله، وخالفه آخرون. فممَّن ردَّ عليه تخطئته عبد الرَّحمن البيروتيّ؛ وحُجَّته في ذلك أنَّ اليازجيّ اعتمد على أضعف الأقوال؛لأنَّ جلّ المعاجم اللغويَّة تورده مُذكَّرًا، وهو النُّور المعروف بشقائق النُّعمان أو الشَّقِر، ومن ذلك قول الرَّازيّ: "وشقائق النُّعمان زهرٌ، واحدهُ وجمعه سواء" [٦]. وفي القاموس المحيط: "وشقائق النُّعمان معروفٌ للواحدِ والجَّمع" [٧]. أمَّا الَّذي اعتمده اليازجيّ في نقده فهو قول صاحب المصباح: "ولا واحد له من لفظه، وقيل واحدته شقيقة" [٨]. فلفظة (قِيلَ) التي تصدَّرت بها عبارة الفيومي تدلُّ على ضعفٍ واحتمال [٩].

---

(١) شرح درَّة الغوَّاص للخفاجي : ١٦١ .

(٢) مختار الصحاح : ٤٩ (بطن) .

(٣) يتيمة الدَّهر: ٥٠٩/١ .

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد : ٨١ .

(٥) أغلاط المولدين، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثامنة ١٩٠٥م، ٥٧٨/١٩ .

(٦) مختار الصِّحاح : ٣٠١ (شقق) .

(٧) القاموس المحيط: ٨٩٨ (شقق) .

(٨) المصباح المنير : ١٢٢ (شقق).

(٩) يُنظَر: دفع الأوهام : ٤٠ .

ثمَّ تناول المسألة مُحمَّد سليم الجُنديّ رافضًا مقالة اليازجيّ، محتجًّا بما احتجَّ به سلفه من الأدلَّة والبراهين [١]. وهذا الأمر لم يرُق لقسطاكي أفندي الحمصيّ الذي انبرى مدافعًا عن اليازجيّ، متَّهمًا الجُنديّ بأنَّه اقتطع عبارة القاموس، وبيان ذلك أنَّ الفيروز آبادي قال: "وشقائق النُّعمانِ للواحد والجَّمع، سُمِّيت لحمرتها تشبيهًا بشقيقة البرق" [٢]. وقال أيضًا ناقلاً كلام النُّعمان بن المنذر : "فقال ما أحسَنَ هذه الشَّقائق، احموها. وكان أوَّل من حماها" [٣]. وهنا عسر عليه فهم العبارتين، أو تجاهل فهمهما. أمَّا قول الفيومي بأنَّه (لا واحد له من لفظه) ففسَّرها بأنَّه يريد (الشَّقِر) لا الشَّقائق [٤]. ورُدَّ بأنَّ النُّصوص التي ذكرت الشَّقائق مُذكَّرًا كثيرة، ولا يصحُّ الاقتصار الاقتصار على نص الفيروز آبادي. وأمَّا قوله بأنَّ الفيومي يريد بالواحد (الشَّقِر) لا الشَّقائق فمدفوع بقوله – أي الفيومي– (وقيل واحدته شقيقة). فلو كان المقصود (الشَّقِر) لقال : (واحدته شقِرة) [٥].

وممَّن تصدَّى له في هذه المسألة الأب أنستاس الكَرمَليّ؛ إذ نقل ردَّ البيروتيّ بحرفه ناسبًا ذلك لصاحبه [٦].

وتناول المسألة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ؛ فأشار بصورة غير مباشرة إلى الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ صاحب التَّخطئة مُجيزًا الأمرين. غير أنَّه آثر التَّأنيث فيها مع جواز ورودها مذكَّرة استنادًا إلى ما ذكرته المعاجم [٧]. وفي موضعٍ آخرٍ رجَّح تسميتها بالشَّقائق وواحدتها شقيقة على على تسميتها بالشَّقِرة أو الشَّقِر؛ لأنَّهما غير مألوفتين [٨].

وبالعودة إلى معاجم اللغة يتبيَّن أنَّ هذه اللفظة تأتي للمفرد والجَّمع، كما أنَّهم قد أشاروا بطرف ضعيف إلى كونها جمعًا واحدته شقيقة. ولكنَّ الذي يوقع في الوهم المقصود من قول أصحاب المعاجم في وصف شقائق النَّعمان بأنَّه (معروف للواحد والجَّمع) و(واحده وجمعه) فهل

---

(١) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٦ .

(٢) القاموس المحيط : ٨٩٨ (شقق).

(٣) المصدر نفسه : ٨٩٨ (شقق).

(٤) يُنظَر رأيه في : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٠٨ ، ١١١ .

(٥) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١١٠– ١١٢ .

(٦) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٠٨ .

(٧) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشَّائعة: ١٣٣ .

(٨) يُنظَر: مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة : ٣٥٢ .

المُراد بذلك تذكير الشَّقائق أم اللفظ؟ نرى أنَّ أصحاب المعاجم إنَّما يريدون بـ (واحده) لفظ الشَّقائق لا الشَّقائق نفسها، جاء في اللسان : "وشقائق النُّعمانِ نبتٌ، واحدتها شقيقةٌ سمِّيت بذلك لحمرتها على التَّشبيه بشقيقة البرق، وقيل : واحده وجمعه سواء" [١]، فالهاء في (واحده وجمعه) تعود على لفظ الشَّقائق وكأنَّه قال: (ولفظ شقائق النُّعمان نبت ...). أو أنَّهم يريدون (نبت) الشَّقائق أو (زهره)، وهذا مضمون أقوال العلماء فإنَّهم يريدون به الزَّهر أو النَّبت، ولذا جاء في مفردات الراغب: "وشقائق النُّعمانِ نبتٌ معروفٌ" [٢]. وفي التَّاج : "والنُّعمانِ، بالضَّم: الدَّم، وأضيفت الشَّقائق إليه وهو نباتٌ أحمر يُقال له الشَّقِر لحمرته" [٣].

أمَّا تذكير الشَّقائق في بيت الصَّفار فيمكن تأويله على تقدير مضاف والأصل (ورد شقائقٍ ...) أو (نبتُ شقائقٍ ...) فلمَّا حُذِف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فأخذ حكمه.

ووردت لفظة الشَّقائق مؤنَّثة في تراثنا الشِّعري، ومن ذلك قول البحتري:

شَقائِقُ يَحمِلنَ النَّدى فكأنَّهُ دُموعُ التَّصابِي في خُدودِ الخَرائِدِ [٤].

وقال ابن حمديس :

فلَم تَرَ عيني بينها كشقائقٍ تبلبلها الأرواحُ في القُضُب الخضرِ [٥].

وقد وردت مؤنَّثة في استعمالات بعض العلماء. قال ابن عبد ربِّه : "ونُسِبت شقائق النُّعمان إليه ؛ لأنَّ النُّعمان بن المنذر أمر بأن تُحمى وتُضرَب قبَّته فيها استحسانًا لها فنُسِبت إليه والعرب تُسمِّيها الشَّقِر" [٦]. فالواضح إذًا أنَّ الشَّقائق مُذكَّر إذا أُريد به النَّبت. فإذا أُريد به زهرته فهي مؤنَّثة. ويأتي مُذكَّرًا إذا أريد به الزَّهر وهو اسم الجِنس، قال الصَّنوبري:

ولاحَ لنا زَهرُ الشَّقائق يانِعًا كمثل زُنوجٍ ضرَّجتها دماؤُها [٧].

وهو ما عليه قول الفيُّوميّ، بأنَّ واحدته شقيقة. أي زهرته.

---

(١) لسان العرب : ١٠/١٨١ ، ١٨٢ (شقق) .
(٢) مفردات القرآن : ٤٦٠.
(٣) تاج العروس : ٣٣/٥١٦ (نعم) .
(٤) ديوان البحتري : ١/٦٢٣ .
(٥) ديوان ابن حمديس : ١٩٢ .
(٦) العقد الفريد : ٣/١٢.
(٧) ديوان الصنوبري : ٣٨٢ .

٤- استعمال (الحماس) بمعنى (الحماسة)

يستعمل الكُتَّاب هذين اللفظين للتعبير عن الشِّدَّة والمنعة، ويقصدون بذلك الرَّجل الشُّجاع. غير أنَّهم لا يتَّفقون على واحدة منها؛ إذ يستعملون الحماس مكان الحماسة. وقد وقف الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ عند هذه المسألة، منبِّهًا الكُتَّاب على وجوب استعمال الحماسة بالتَّاء؛ لأنَّه هو المطلوب في كلامهم فقال : "ويقولون هو من أهل الحماس أي الشَّجاعة لا يكادون يستعملون هذه اللفظة إلَّا كذا، وهو عجيب مع أنَّ العامَّة كلَّهم يقولون الحماسة بالتَّاء وهو الصَّواب" [١]. فاليازجيّ هنا معنيٌّ بالمعنى الدَّقيق للمفردة، الملائم لغرض المتكلِّم؛ فمعاجم اللغة التي ذكرت اللفظتين حصرت معنى الشَّجاعة بالحماسة. أمَّا الحماس فيعني الشِّدَّة والمنع والمحاربة. جاء في الصِّحاح: "الحماسة : الشَّجاعة، ويُخطِئ من يقولها: الحماس" [٢]. وفي التَّاج: "الحَمَاسُ، كَسحاب: الشِّدَّة والمنع والمُحاربَةَ . والتَّحمُّس التَّشدُّد" [٣]. أمَّا الحماسة فهي : "الشَّجاعة والمنع والمحاربة" [٤]. وجمع بعضهما المعنيين معًا، فقد جاء في المُعجَم الوسيط: "الحماس والحماسة: الشِّدَّة والشجاعة والمنع والمحاربة" [٥]. وبذا ثَبُت أنَّ الشَّجاعة ألصق بالحماسة، والمنع والمحاربة ألصق بالحماس وكذا الحماسة مع اتِّفاقهما في بقيَّة المعاني. فالأولى البحث في مُراد الكُتَّاب من هذا الاستعمال؛ لأنَّ ما ذكره اليازجيّ لا يُشيرُ بشكلٍ واضحٍ إلى ما يُثبِت طلبهم هذا المعنى بالتَّحديد.

وقد بحث طائفة من النُّقَّاد هذه المسألة فوافق بعضهم اليازجيّ فيها، وخالفه آخرون رادِّين عليه أو مُصوِّبين الاستعمال. فمِمَّن اتفق مع اليازجيّ فيها المجمع العلمي العربي في دمشق، والنَّاقدان أسعد داغر، وإبراهيم المنذر [٦]. وقد جاء في عثرات الأقلام: "ولم يرِد الحماس في اللغة

---

(١) لغة الجرائد : ١٠٦ .

(٢) تاج اللغة وصحاح العربيَّة : ٩٢٠/٣ (حمس) وتتمَّة الكلام في هامش الصَّفحة على إحدى نسخ المخطوط الأصل.

(٣) تاج العروس : ٥٥٩/١٥ (حمس) .

(٤) المصدر نفسه : ٥٥٦/١٥ (حمس) .

(٥) المُعجَم الوسيط : ١٩٧ (حمس) .

(٦) يُنظَر: عثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد الثاني ١٩٢٢م ، ١/ ٢٩ ، المجلد الثالث ١٩٢٣م ، ٢١٧/٧ ، وتذكرة الكاتب : ٧٨ ، وكتاب المنذر: ٢٥ .

لا بهذا المعنى ولا بغيره وإنَّما هو من أغلاط الخاصَّة والصَّواب استعمال الحمس أو الحماسة بالتَّاء كما تقول العامَّة. ومن دواعي العجب أن تُخطئ الخاصَّة وتصيب العامَّة" [١].

وهناك من عرض المسألة مرجِّحًا صِحَّة الاستعمال خلافًا لما ذكره اليازجيّ ومتابعوه، ومن هؤلاء أحمد بك العواميُّ، وعبَّاس أبو السُّعود، وصلاح الدِّين الزَّعبلاويّ، وأحمد مختار عمر[٢]. فارتكز العواميُّ على ما ذكرته معاجم اللغة من اتفاق معاني اللفظتين، ودلالتهما على الشِّدَّة والمنعة. وربط عباس أبو السُّعود بين الشَّجاعة التي هي شِدَّة القلب والشِّدَّة التي هي أحد معاني الحماس، فهما مختلفتان لفظًا متفقتانِ معنًى. ودعا مُحمَّد العدنانيّ إلى استعمال الكلمتين دون تردد؛ لأنَّهما يحملان معنى المنع والمحاربة؛ والمحاربة لا تكون دون حماس. وكذلك فعل الزَّعبلاويّ حين صحح استعمال اللفظتين. وجعل أحمد مختار عمر اللفظتين فصيحتين، فأعطاهما الرُّتبة نفسها في الاستعمال.

وعرض بعض النُّقَّاد لرأي اليازجيّ في المسألة رادِّين مذهبه القاضي بتخطئة استعمالهم، ومن هؤلاء مُحمَّد علي النَّجار؛ إذ استند إلى ما في مستدرك التَّاج من معاني الحماس الدَّالَّة على الشِّدَّة والمنع والمحاربة [٣]. وكذلك فعل الدُّكتور إميل بديع يعقوب حين استند إلى ما في التَّاج ومعاجم اللغة الحديثة من دلالة الكلمتين على المعنى نفسه [٤]. وفي معرض ردِّه على اليازجيّ قال الدُّكتور مجيد الزَّاملي : "وكلام الشَّيخ اليازجيّ مردودٌ؛ لأنَّ لفظ الحماس ورد في اللغة بمعنى الشِّدَّة والمنع والمحاربة وهو صحيحٌ خلافًا لما قاله النَّاقِد ... فصحَّ بذلك الحماس والحماسة بمعنى الشِّدَّة والمنع والشَّجاعة والمحاربة" [٥]. كما ردَّ عليه الباحث وسام غالي كاطع إذ قال: "وما نراه أنَ استعمال لفظ الحَماس مصدراً لا غبار عليه؛ استناداً إلى ما جاء في تاج العروس ومتن اللغة، والمعجم الوسيط، وإجازة مجمع اللغة العربية القاهري له، واجماع كثير من النقاد

---

(١) عثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد الثالث ١٩٢٣م ، ٧/ ٢١٧ .

(٢) يُنظَر: بحوث وتحقيقات لغويَّة، أحمد بك العوامري، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة القاهري، السنة الأولى١٩٣٤، ص١٦٧، وشموس العرفان : ٣٣، ومُعجَم الأخطاء الشَّائعة: ٧٠ ، ومُعجَم أخطاء الكتاب : ١٣٨ ، ومُعجَم الصَّواب اللغوي: ٣٣١.

(٣) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة : ٣١ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١١٨ .

(٥) دراسات في النقد اللغوي : ٥٧ .

البارزين على إثباته. يُقوي ذلك وروده في معاجم لغوية حديثة، حيث جاء في تكملة المعاجم العربية، وفي المعجم الكبير وفي معجم الرائد " [1] .

إنَّ ما يجمع اللفظتين من معانٍ مشتركة أكثر ممَّا يفرقهما؛ ولذا لا ضير في استعمالهما بالمعنى نفسه. أمَّا تخصيص الشَّجاعة بالحماسة دون الحماس فهو من مصاديق التَّضييق اللغوي؛ لأنَّ الشَّجاعة لا تكون دون شِدَّة ومَنَعة، فضلًا عن أنَّ الشِّدَّة والمنعة من مظاهر الشَّجاعة .

([1]) النقد اللغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي، أطروحة دكتوراه، وسام غالي كاطع، جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة، ٢٠٢١، ص١٤١.

المبحث الرابع

أبنية المصادر

ظهر مصطلح المصدر أول الأمر عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ حين وصفه بأنَّه : "أصل الكلمة الذي تصدُرُ عنه الأفعالُ [١]. ثُمَّ عرض له سيبويه في كتابه لكنَّه لم يذكره بالمصطلح الشائع عندنا بل تعددت المصطلحات التي تشير إليه؛ فكان يطلق عليه (الحدث) تارة، و(الأحدث) أو (اسم الحدثان) تارة أخرى [٢]، وتطوَّر تعريفه أكثر عند ابن جني ليكون أكثر دلالة ووضوحًا؛ فقد حدَّه قائلًا : "اعلم أنَّ المصدر كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ" [٣]. والحدث هنا يعني التَّجرُّد عن الزَّمان والمكان. ثمَّ تعددت تعريفاته عند علماء العربيَّة، وهي لا تخرج كثيرًا عمَّا ذكره الأولون [٤].

وشغلت قضيَّة الحكم بأصالة المصدر والفعل أذهان اللغويين القدماء؛ فالبصريون يرون أنَّ المصدر هو الأصل، والفعل مُشتقٌّ منه، والكوفيون يرون أنَّ الفعل أصل المشتقات[٥]، وذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ كُلًّا من الفعل والمصدر أصلٌ برأسه وليس مشتقًّا من الآخر [٦]، وهذا الخلاف لم يؤثِّر في الطَّبيعة الإعرابيَّة والعمليَّة لكلٍّ منهما؛ إذ إنَّه متعلِّق بالشَّكل والوصف لا الجَّوهر والعمل، كما أنَّه لم يؤثِّر في ما اتَّصل بهما من مباحث وإنَّما هو أمرٌ تقسيمي عقلي يتعلَّق بفلسفة اللغة.

ويُقسم المصدر من حيث التَغيُّر والثَبات إلى قياسي وسماعي، وتحت هذين القسمين وُضِعت تقسيمات أخرى: كالمرَّة ، والهيئة، والمصدر الميمي، ثُمَّ أُضيف مصدر آخر هو المصدر الصِّناعي المصنوع بإضافة ياء النَّسب إلى أحد الأسماء مع تاء التَّأنيث المربوطة دلالة على وجود الصِّفة فيه، كالإنسانيَّة والجَّاهليَّة وغيرهما [٧].

---

(١) كتاب العين : ٩٦/٧ (صدر) . ويُنظَر: دقائق التصريف : ٦٠ .

(٢) يُنظَر: كتاب سيبويه : ١٢/١، ٣٤ ، ٣٦ .

(٣) اللمع في العربيَّة : ٤٤ .

(٤) يُنظَر تعريفه في: الأصول في النَّحو ١٥٩/١ ، ودقائق التصريف : ٦٠، وشرح عمدة الحافظ: ٦٨٩/١ ، وشرح شذور الذهب: ٣٩٢ .

(٥) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٢ – ٢٠٢ ، وشرح المفصل : ٢٧٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٥٠٦/١ .

(٦) يُنظَر: شرح ابن عقيل : ٥٠٧/١ ، وشرح الأشموني : ٣٤٦/٢ .

(٧) يُنظَر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثيّ : ٢٠٨، ٢٠٩ .

والحكم بقياسيَّة المصادر لم يكن محلَّ اتِّفاق، فابن المؤدِّب يرى أنَّ "المصدر لا يُدرك إلَّا بالسَّماع" [١]ويرى ابن درستويه أنَّ "عللها خفيَّة، والمفتِّشون عنها قليلون، والصَّبر عليها معدوم فلذلك توهَّم أهل اللغة أنَّها تأتي على غير قياس؛ لأنَّهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها" [٢]. وصرَّح ابن جني مبيِّنًا منهجه في القياس والسَّماع فقال : "إذا أدَّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثُمَّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[٣].

عليه"[٣].

ويرجع ورود أكثر من مصدر للفعل الواحد إلى مجموعة من الأسباب: كاختلاف اللهجات، والتَّغير الدلالي، والتَّطوُّر اللغوي الذي مرَّت به العربيَّة، والمجاز [٤].

ولسنا معنيين في هذه التَّوطئة بالتَّفصيل في هذه المسائل، قدر عنايتنا بما وقع في بعض ألفاظها من خلاف بين اليازجيّ ومن عاصروه أو جاؤوا بعده من النُّقَّاد المحدثين الذي ترجع أصوله لما ذكرنا من تقسيماتٍ وأسباب، أدَّت إلى تعدد مصادر الفعل الواحد، وكذلك أداتي الحكم والتَّرجيح ونقصد بهما السَّماع والقياس. وما وافقوه فيه، متَّخذين من بعض المسائل التي حوت ردودًا نماذج مختارة لبيان جهودهم في هذا الباب، مُرجِّحين ما اتَّضح صوابه من أدلَّتهم.

١ – النَّوال

قَطَعَ الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ بأنَّ استعمال الكُتَّاب (النَّوال) مصدرًا للفعل (نَالَ) خطأ صوابه (النَّيْلُ) فقال معلِّلًا : "ويقولون هو يسعى لنوال بغيته وإنَّما النَّوال بمعنى العطاء أي الشَّيء الذي يُعطى وليس بمصدرٍ لنال والصَّواب لنيل بغيته" [٥]. ووافقه في هذه التَّخطئة معظم النُّقَّاد المحدثين [٦]. قال عباس أبو السُّعود معبِّرًا عن رفضه هذا الاستعمال : "ويقولون: عمل

---

(١) دقائق التصريف : ٦٠ .

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه : ١٨٨ .

(٣) الخصائص : ١/١٢٥ .

(٤) يُنظَر: معاني الأبنية في العربيَّة ، فاضل السامرائيّ : ١٨، ١٩ .

(٥) لغة الجرائد : ٥١ .

(٦) يُنظَر: عثرات الأقلام ، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الأول ، الجزء العاشر ١٩٢١م، ص ٣٠٩ ، وكتاب المنذر،١٩، وتذكرة الكاتب: ٤١، وأزاهير الفصحى: ١٨٠، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٥٥، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٧٤، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٣٠ ، وأخطاء ألفناها: ١٧٥، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٨٥، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل: ٣٢١.

فلان على نوال المكافأة، والصَّواب أن يُقال على نيلها؛ لأنَّ الفعل نال ينال نيلًا، أمَّا النَّوال فهو العطاء كالنَّائل، يُقال: نوَّلته المال تنويلًا، أي أعطيته إياه، والاسم النَّوال" [١]. وقال الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ مُعبِّرًا عن تأييده اليازجيّ بعد أن ذكر قوله: "والصَّواب ما رآه"[٢].

لقد احتجَّ المانعون بأنَّ اللفظة المستعملة لها معنًى آخر مغاير لما يُرادُ لها، فلا يصحُّ ذلك؛ إذ إنَّ النَّوال في اللغة العطاء، وهو خاصٌّ بالمعطى. جاء في المصباح : "نوَّلته المال تنويلًا أعطيته، والاسم النَّوال" [٣]. أمَّا (النَّيل)، فهو الرَّغبة في الحصول على الشَّيء وهو مُراد الكُتَّاب، جاء في المصباح أيضًا: "نال من عدوِّه ينال من باب تعب نيلًا بلغ مقصوده، ونال منه مطلوبه" [٤]. وفي الأفعال لابن القوطيَّة : "نِلْتُ الشَّيء نيلًا: أدركته وبلغته" [٥].

بيد أنَّ بعض النُّقَّاد المحدثين لم يرتضوا ما ذهب إليه اليازجيّ؛ فاجتمعت كلمة ثلاثة منهم على تصويب هذا الاستعمال، رادِّين على اليازجيّ مذهبه، مستندين إلى ما في ديوان الحماسة من قول الشاعر:

وَهَل حَمَلَت عَينايَ في الدَّارِ غُدْوَةً بِدَمعٍ كَنَظم اللُؤلُؤ المُتهالكِ

أرى النَّاسَ يَرْجُون الرَّبيع وإنَّما رَبيعي الَّذي أرجو نَوالُ وِصَالِكِ [٦]

فكان المعلم شكيب أرسلان أوَّل من استشهد بهذه الأبيات، ثُمَّ استند إليها الأب أنستاس الكَرمَليّ، والدكتور مجيد الزَّامليّ [٧].

وقد أجاز المُعجَم الوسيط استعمال النَّوال بمعنى النَّيل [٨]، غير أنَّه لم يفُز بموافقة أعضاء المجمع اللغوي القاهري ما دعا الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ إلى رفضه [١]. وكذلك أجازه

---

(١) أزاهير الفصحى في دقائق العربيَّة : ١٨٠.

(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٧٥ .

(٣) المصباح المنير : ٢٤١ (نول) .

(٤)المصدر نفسه : ٢٤٢ (نيل).

(٥) الأفعال : ١١٦ .

(٦) ديوان الحماسة بشرح التَّبريزي : ٧٨٧ ، والأبيات من شعر عبد الله بن الدمينة، وهي في ديوانه برواية وترتيب مختلفين، وعلى النحو الآتي: وهل كفكفت عيناي في الدَّارِ عبرة فرادى كنظم اللؤلؤ المتهالك
وبعد ثلاثة عشر بيتًا قال: أرى النَّاس يرجون الرَّبيع وإنَّما رجائي الذي أرجو جَدَا من نوالك. يُنظَر ديوانه : ١٤ – ١٦.

(٧) يُنظَر: فوائد لغوية ، شكيب أرسلان، مجلة المشرق ، العدد ٢٣ السنة الثانية ١٨٩٩م، ص ١٠٦٧ ، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٢، ٤٣ ، ودراسات في النقد اللغوي: ٨٢ .

(٨) يُنظَر: المُعجَم الوسيط : ٩٦٤ (نال) .

المُعجَم الأساسي[٢]؛ فاستند الدكتور أحمد مختار عمر إليه في قبول هذا الاستعمال، جاعلًا النَّيل فصيحة والنَّوال صحيحة [٣].

والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه اليازجيّ ومتابعوه أولى بالقبول؛ فلا موجِب للإتيان بمصدر (نال) الواوي مكان اليائي؛ إذ لا يدعمه سماعٌ سوى هذا البيت الشِّعري والذي يمكن حمله على الضَّرورة الشِّعريَّة. والذي أوقع في الخطأ هو اشتراك المصدرين في المعنى العام.

ثُمَّ إنَّ المُعجَم الوسيط، والأساسي لم يقدما دليلًا على صحَّة الاستعمال، سوى أنَّهما أقرَّا بذلك تمشِّيًا مع استعمال الكُتَّاب، وهو استعمالٌ لا يجد ما يؤيِّده مع وجود الاستعمال الصَّحيح الذي هو مستعملٌ أيضًا.

٢- النَّقاهة

يستعمل الكُتَّاب والمتكلِّمون مصطلح النَّقاهة للتعبير عن المدَّة التي يقضيها الشَّخص بعد أن يبرأ من علَّته فيقولون: يقضي فلان مدَّة نقاهة . فيصوغون هذا المصدر من الفعل (نَقه) بفتح القاف وكسرها. غير أنَّ للشيخ اليازجيّ رأيًا آخر في الموضوع؛ فقال معبِّرًا عن ذلك: "ويقولون نقه من علَّته نقاهةً وإنَّما النَّقاهة مصدر نقه الكلام إذا فهمه، يُقال: فلانٌ لا يفقه ولا ينقه. وأمَّا مصدر نقه من مرضه فهو النَّقَه بفتحتين والنُّقُوه وقد نَقِه بكسر القاف وفتحها" [٤]. فقد أشار اليازجيّ إلى معنيين مختلفين عن بعضهما مع اشتراكهما في الفعل. ولم ينفرد اليازجيّ بهذا التَّخطيء، وإنَّما تبعه فيه جمعٌ من علماء العربيَّة المحدثين [٥].

وهذه التخطئة لم ترُق للأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ؛ فردَّ عليه مستدركًا: "وظاهر هذا أنَّه ليس لنقه غير هذين المصدرين وقد ذُكِر في القاموس مصدرٌ آخر وهو النَّقْه بفتح فسكون كمَنْع. وقال في المصباح: ونقه من باب نفع لغة" [٦].

---

(١) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٥٦ .

(٢) يُنظَر: المُعجَم الأساسي : ١٢٤٣ (نول)

(٣) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٧٧٠ .

(٤) لغة الجرائد : ٦٤ .

(٥) يُنظَر: كتاب المنذر: ٤، ٥، وتذكرة الكاتب: ٩٨ ، وشموس العرفان : ١٠، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٥٢ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٧٣، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٢٣ ، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٥٤ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٣/١٠٠، ونحو وعيٍ لغوي، مازن المبارك: ٢٠١، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل: ٣١٨.

(٦) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٣ .

وذكر الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ هذه اللفظة مرفوضة عند بعضهم غير أنَّه أقرَّ بأن يكون (النَّقَه، والنَّقاهة) مصدرين للفعل (نَقَه) الذي بمعنى (برئ) مستندًا في ذلك إلى إجازة المجمع اللغوي المصري قياس المصدر (فَعَالة) الدَّال على الثُّبوت من (فَعَل) بعد تحويله إلى (فَعُل) ، وروده في المُعجَم الأساسي [١]. وكان المُعجَم الأساسي قد أقرَّ بذلك وضمَّنه مادته [٢].

وفصَّل الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ في المسألة فذكر أنَّ الفعل (نقه) اللازم بمعنى (برئ) يأتي بلغتين، بفتح القاف وكسرها، فمن المفتوح يكون المصدر(النَّقْه) وزان (النَّفْع)، ومن المكسور يكون المصدر(النَّقَه) وزان (التَّعَب) ويأتي من (نَقَهَ) مصدرٌ ثالث هو (النُّقُوه). أمَّا (نقه) المتعدِّي بفتح القاف وكسرها، الذي بمعنى (فَهِم) فجاءت مصادره كسابقه اللازم أي (النَّقْه ، والنَّقَه، والنُّقُه) إضافة إلى مصدرين آخرين هما (النَّقاهة ، والنُّقهان) [٣].

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أمرين: اشتراك الفعل (نقه) الذي بمعنى (برئ) مع نظيره الذي بمعنى (فَهِم) في صياغة مصادره، وانفراد الثَّاني الذي بمعنى (فَهِم) في صياغة مصدر (النَّقاهة) وهذا يعني أنَّ المصدر (النَّقاهة) مقصور على (نقه) الذي بمعنى (فَهِمَ) لا غيره. فقد جاء في كتاب سيبويه: "وقالوا فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا وهو فَهِمٌ، وَنَقِهَ يَنْقَهُ نَقْهًا وهو نَقِهٌ، وقالوا: النَّقاهة والفَهامة، كما قالوا: اللبابة. وسمعناهم يقولون: ناقَةٌ، كما قالوا: عالِمٌ" [٤] فقد قَرَن النَّاقة والنَّقاهة بالعالم والفهامة. وفي تاج العروس: "نَقِه من مرضه، كَسمِع ومَنَع، الأخيرة عن ثعلب(نقهًا بالفتح... وكذلك نَقَه نقوهًا) ... ونَقِهَ الحديث والخبر كَسَمِع ومَنَعَ نَقْهًا ونُقُوهًا ونَقَاهةً ونُقهانًا فهمه كاستفهمه"[٥]. وقال في موضع آخر: "ومِمَّا يُستدرك عليه: النَّقاهة: الفَهْمُ، كالنّقصان، محرَّكة"[٦].
محرَّكة"[٦].

---

(١) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٧٦٦ .

(٢) يُنظَر: المُعجَم الأساسي: ١٢٢٧ (نقه).

(٣) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٢٣، ٦٢٤.

(٤) الكتاب: ٣٥/٤.

(٥) تاج العروس: ٣٦/ ٥٢٩ (نقه) .

(٦) المصدر نفسه : ٥٣٠/٣٦ (نقه).

٣- الرَّفاه

يأتي الفعل (رَفَه) في اللغة للدلالة على لين العيش واتِّساعه، والمصدر منه رفاهة، ورفاهيَة بالتَّخفيف. جاء في العين : " رفَه عَيْشُه رَفاهَةٌ ورَفاهيَةٌ فهو رَفيه العيش" [١]. وفي المصباح المنير: "رَفُه العيشُ بالضَّم رَفَاهَةً ورَفاهيَة بالتَّخفيف اتَّسع ولان وهو في رَفاهيَة من العيش" [٢].

غير أنَّ الكُتَّاب والمتكلِّمين يصوغون من الفعل (رفه) مصدرين مغايرين لما أُثِرَ عن العرب؛ فهم يقولون: (الرَّفاه) كما يقولون: (الرَّفاهيَّة) بالتَّشديد. وكان الحريري قد أشار من قبلُ إلى خطأ آخر في صياغة مصدر الفعل إذ قال: "ويقولون: فلان في رُفهةٍ والمسموع عن العرب في رفاهة ورفاهِيَة" [٣]. كما أنَّهم يستعملون (الرَّفاه) بمعنى آخر هو (الرَّفاء) فيقولون: بالرَّفاه والبنين. يريدون الاتِّفاق والالتئام [٤].

ووقف اليازجيّ بوجه استعمالهم (الرَّفاه) مصدرًا وأكَّد استعمال (الرَّفاهيَة) بالتَّخفيف فقال: "ويقولون: هو في رفاهٍ من العيش ولم يُنقَل عنهم لفظ الرَّفاه وإنَّما يُقال رفاهة ورفاهِيَة بتخفيف الياء" [٥].

وممَّن نحى منحى اليازجيّ في هذه المسألة الأستاذ أسعد داغر، والأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ، والأستاذ كمال إبراهيم، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ [٦]. قال أسعد داغر رافضًا هذا الاستعمال: "ومنه قولهم: متمتِّع برفاه العيش وكأنَّهم يقيسون الرَّفاه على الرَّخاء والهناء. والصَّواب: رفاهة أو رفاهِيَة" [٧]. وتوسَّع الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ في بيان الفئة التي تقع في مثل هذا الخطأ فقال: "ليس الغريب أن يشيع استعمال الكُتَّاب للرَّفاه في كلامهم، وأن يقتصروا عليه في تعبيرهم عن هذا المعنى، وأن يسمُّوا به الأسماء، لكن الغريب حقًّا أن يستعمله النُّقَّاد

---

(١) كتاب العين: ٤٦/٤ (رفه) . ويُنظَر: جمهرة اللغة: ٧٨٩/٢(رفه) ، وتهذيب اللغة: ١٥٠/٦ (رفه) ، والصحاح في اللغة: ٢٢٣٢/٦ (رفه) وأساس البلاغة : ٣٧٢/١ (رفه) .

(٢) المصباح المنير: ٨٩ (رفه) .

(٣) درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص : ٥٧٣ ، مسألة رقم (١٥٤) .

(٤) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٣٤ .

(٥) لغة الجرائد: ٧٠ .

(٦) يُنظَر: تذكرة الكاتب: ١٤٣، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٩، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٣٦، وأغلاط الكتاب: ٢٠، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٠٧ .

(٧) تذكرة الكاتب: ١٤٣ .

أنفسهم فيذكروه مصدرًا للفعل" [١]. ثُمَّ أردف موضِّحًا : "ففي العربيَّة: (الرَّفْه) بالفتح، و(الرُّفُوه) بالضَّم مصدر (رَفَه) بالفتح، و(الرِّفَه) بالكسر اسمٌ للمصدر. وثمَّة (الرَّفاهة والرَّفاهِيَة) بالتَّخفيف مصدر(رَفُه) كالكراهة والكراهِيَة" [٢]. وقال في موضع آخر: "الرَّفاه ليس من اللغة، كما أشار إليه اليازجيّ" [٣].

وذكر الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ أنَّهم يستعملون (الرَّفاه) مصدرًا للفعلين (رفه، رفأ) يريدون بالأوَّل العيش الرَّغيد، وصوابه عنده الرَّفاهة، أو الرَّفاهيَة، ويريدون بالثَّاني الاتِّفاق والالتئام، وصوابه عنده كما جاء عن العرب (الرَّفاء) [٤].

غير أنَّ الذي ذكره اليازجيّ ومتابعوه خلاف ما يراه الكَرمَليّ الذي تكفَّل بالرَّد على اليازجيّ قائلًا: "قال الشَّيخ: ((ويقولون: هو في رَفَاه من العيش ولم يُنقَل عنهم لفظ الرَّفاه وإنَّما يُقال: رفاهة ورفاهِيَة بتخفيف الياء)). قلنا: وفي محيط المحيط وأقرب الموارد: رَفُه عَيشه يَرْفُه رفاهًا ورفاهِيَة: رغد ولان وأخصب، وعليه فيُقال: رَفاه كما يُقال رَفاهِيَة" [٥].

وبالعودة إلى ما ذكره من معاجم حديثة تبيَّن أنَّها لم تستند إلى إرثٍ لغويٍّ قديم، وإنَّما أقرَّت هذا الاستعمال تمشِّيًا من الاستعمال الحديث [٦]. فالكَرمَليّ إذًا لم يستند إلى نصٍّ قديمٍ يُثبِت هذا الاستعمال. ولذا يُعدُّ ردُّه إقرار بصحَّة استعمال هذا المصدر لا وجوده، وهو خلاف منهج اليازجيّ القائم على الرُّجوع إلى لغة العرب القدماء.

وتناول الدكتور أحمد مختار عمر المسألة بشقَّيها، فرفض استعمال المصدر (الرَّفاه) لعدم وروده في مأثور اللغة، وأقرَّ بالرَّفاهة والرَّفاهِيَة مصدرين فصيحين. أمَّا الرَّفاهيَّة بالتَّشديد فقد خالف اليازجيّ ومن تبعه فيها؛ إذ أقرَّ هذا اللفظ على أنَّه مصدرٌ صناعيٌّ قياسًا على الجَّاهليَّة والرُّهبانيَّة مشتقٌّ من الرَّفاهة [٧].

---

(١) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٣٦ .

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٦ .

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٩ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٠٧ .

(٥) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٧ .

(٦) يُنظَر: محيط المحيط: ٣٤٤ (رفه) ، وأقرب الموارد : ٤٢١/١ (رفه) .

(٧) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي : ٤٠٧ .

وتأسيسًا على ما تقدَّم ليس من الصَّواب استعمال (الرَّفاه) مصدرًا مع وجود أكثر من مصدرٍ فصيحٍ لهذا الفعل، إلَّا إذا أردنا إقراره مصدرًا حديثٍ شاع في استعمال الأوساط الكتابيَّة. أمَّا الرَّفاهيَّة بالتَّشديد فمع كونه مقبولًا إذا ما وُضِع في خانة المصادر الصِّناعيَّة إلَّا أنَّه غير مستساغ مع وجود المصدر (الرَّفاهِيَة) بالتَّخفيف والعرب تميل إلى الخِفَّة كثيرًا.

٤- الصَّفارُ

يستعمل الكُتَّاب والمُنشِئون (الصَّفار) بالفتح مصدرًا للألوان فيقولون: صفار اللون. كما يقولون: صُفرته. وهذا الاستعمال قديم فقد ورد في شعرٍ لمُجير الدِّين بن تميم إذ قال:

حبيبي وعَدْتُ الكأس مِنْك بقُبلةٍ وأعقَبَ ذَاكَ الوَعد مِنكَ نَفارُ

وما كان هذا لَونُها غيرَ أنَّها عَلاها لِطُولِ الانتظارِ صفارُ [١].

فأنكر عليهم اليازجيّ ذلك مستغربًا وروده في شعر الشاعر فقال: "وقوله: صفار البيض أي ما في باطنه من المحّ الأصفر وكأنَّه من التسمية بالمصدر على ما هو في لغة العامة فإنَّهم يقولون: الصَّفار والخضار، وغير ذلك قياسًا على السواد والبياض، ومن الغريب أنَّ مثل هذا وقع في شعرٍ لمجير الدِّين بن تميم" [٢]. ثُمَّ ذكر الأبيات أعلاه. ولم يذكر اليازجيّ وجه الصَّواب؛ اعتمادًا على المشهور.

وتناول المسألة عبد القادر المغربي فقال: "صفارُ اللونِ: صُفرته. وصوابه ضمُّ الصَّادِ. وهم يفتحونها ويقولون: (صَفَارُ البيضِ) ورجع فلان بصفار الوجه. أقول: لكنَّني لم أجد كلمة (صُفارُ) إلَّا في اللسان وهذه عبارته : (والصُّفارُ صُفرةٌ تعلو اللون والبشرة وصاحبه مصفور) وضبط الصَّفار بضمَّة فوق الصاد... " [٣]. غير أنَّه خلط في بعض جوانب المسألة فـ (الصُّفار) المقصود هنا الدَّاء في البطن والبشرة لا اللون ولذا قال صاحب اللسان: "الصُّفار صُفرة" لأنَّ الغالب في الأدواء أن تأتي على (فُعال) كالسُّعال والصُّداع.

---

(١) خزانة الأدب: ٢٥٦/٣ . وذكر محقق الكتاب أنَّه لم يقف على البيتين في مصادر اللغة والأدب الأخرى.

(٢) لغة الجرائد: ١٠١ .

(٣) عثرات اللسان في اللغة، عبد القادر المغربي: ٣٤، ٣٥، والنَّصُّ في اللسان ٤٦٣/٤ (صفر) بتغيير يسير.

وبحث المسألة بعد اليازجيّ جمعٌ من النُّقَّاد وافقه بعضهم، وخالفه آخرون رادّين عليه تخطئته. فممَّن انظمَّ إليه محمد علي النجَّار، ومُحمَّد العدنانيّ، وصلاح الدين الزَّعبلاويّ، وإميل بديع يعقوب [١].

وبسط الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ القول في هذه المسألة فذكر أنَّ أسماء الألوان تأتي غالبًا على (فُعْلة) ومنها (الصُفْرة)، إذ ليس في اللغة الصَّفار، أمَّا (الصُّفار) بالضَّم فهو ليس من الألوان في شيء، وإنَّما هو من الأدواء التي تأتي مصادرها غالبًا على (فُعَال) كالزُّكام والعُطاس. واستشهد على ذلك بقول ابن القوطيَّة : "وصُفِرَ صَفرًا: أصابه الصُّفار بضمِّ الصَّاد: داءٌ في البطن" [٢]. وقول صاحب اللسان: "والصُّفار بضمِّ الصَّاد صُفرة تعلو اللون والبشرة، وصاحبه مصفور" [٣]. وعرَّج بالحديث على صفار البيض الذي عليه مدار البحث، رافضًا إياه إذ إنَّ الصَّواب فيه أن يُقال: (الماح) كما يُقال لبياضه (الآح) " [٤].

بيد أنَّ بعض النُّقَّاد لم يرتضوا ما ذهب إليه اليازجيّ ومتابعوه؛ فقطعوا بصحَّة هذا الاستعمال، منطلقين من بعض المعطيات اللغويَّة التي تدعم مذهبهم، وتردّ مآخذ الرَّافضين، ومن هؤلاء النُّقَّاد عبد الرَّحمن البيروتيّ، والأب أنستاس الكَرمَليّ، والدكتور مجيد الزَّمليّ. فخصَّ البيروتيّ ردَّه بالدِّفاع عن الشَّاعر مجير الدين بن تميم، مصوِّبًا استعماله (الصَّفار) في البيت الثَّاني نافيًا أن تكون اللفظة فيه بالفتح، متَّهمًا اليازجيّ باتِّباع الظَّن في ذلك؛ لأنَّ الوارد فيه (الصُّفار) بالضَّم وهي لفظة مستعملة عند غير واحد من الشُّعراء [٥]. ويبدو أنَّ ردَّ البيروتيّ قد طرق سمع اليازجيّ فقد جاء في هامش المسألة: "أعجبتنا هنا فلسفة بعض المتحذلقين بعد ظهور هذا النَّقد، حيث زعم أنَّ الشاعر إنَّما أراد (الصُفار) بضمِّ الصَّاد، وهو اليرقان، يعني أنَّ الخمر من طول انتظارها للحبيب أصيبت بداء اليرقان فليتأمَّل المطالع هذه الفطنة الدَّقيقة في فهم المعاني" [٦].

---

(١) يُنظَر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة، محمد علي النجار: ١٥٤، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ١٤١ ، ومُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٣٧٩، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٣٤١ ، ومُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٢١ .

(٢) الأفعال لابن القوطية: ٢٤٢.

(٣) لسان العرب: ٤٦٣/٤ (صفر)

(٤) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٣٤١، ٣٤٢ .

(٥) يُنظَر: دفع الأوهام: ٤٨.

(٦) لغة الجرائد ، طبعة دار مطر: هامش ص ٧٢.

واستدلَّ الكَرمَليّ في ردّه على اليازجيّ بجملة من الأدلَّة والحجج التي يرى أنَّها تثبت صحَّة هذا الاستعمال منها قول ابن البيطار في مفرداته واصفًا شجر الآميليس: "المستعمل منه لحاؤه للصُّفار في الوجه والاستسقاء" [١]. وقول داود الحكيم (تـ ١٠٠٨هـ) عن الدَّبق: "يُكسر عن رطوبة تدبقُ بِشدَّة إلى صَفارٍ ما" [٢].وورود ذلك في لسان العرب، وتاج العروس[٣].

وأمَّا عِلَّة عدم ورود ذلك في دواوين اللغة؛ فلأنَّها لم تدوِّن جميع ألفاظ العرب [٤]. وهذه الأدلَّة استدلَّ بها الدكتور مجيد الزَّامليّ في معرض ردّه على اليازجيّ ، وأضاف لها دليلين آخرين هما: ورود هذه اللفظة عند الدَّميري في حديثه عن النَّعامة إذ قال: "ويُقال إنَّها تقسم بيضها أثلاثًا، فمنه ما تحضِنُه، ومنه ما تجعل صفاره غذاءً، ومنه ما تفتحه وتجعله في الهواء حتَّى يتعفَّن ويتولَّد منه دودٌ فتغذِّي به فراخها إذا خرجت" [٥]. وقول الشاعر عرقلة الكلبي:

كإنَّما بِيضُها مرضَّعةً من ثغرِهِ والصَّفارُ من خدِّي [٦]

واصفًا الاستعمال بأنَّه صحيحٌ فصيحٌ لوروده عن العرب [٧].

ونرى أن لا مُوجِب للاستشهاد بقول ابن البيطار، وصاحب اللسان؛ لأنَّهما يتحدَّثان عن الصُّفار بالضَّم لا الفتح وهو ليس مدار البحث. وأمَّا غير ذلك من الأدلَّة فهي مُعتبرة رغم تأخُّر قائليها.

وإطلاق مصطلح(صَفار البيض) يمكن تخريجه على أنَّهم يريدون بالصَّفار تلك المادَّة المسمَّاة (المحّ) وليس اللون، فاستُعير لها اسمًا جديدًا مشتقٌّ من لونها. أمَّا مصدر الفعل (صَفُر) فنُقِرُّ إقرارًا تامًّا بوروده غالبًا على (صُفْرة) ولكن ما ورد منه على (صَفار) بالفتح يدفعنا للقبول به وإن تأخَّر قائلوه. ومن ذلك قول الشَّاعر أبي الحسن التهامي(تـ ٤١٦هـ) :

فأباهُما ولدٌ يُنافي أصلُهُ وأباه أحمَرُ يعتليه صَفَارُ [٨].

---

(١) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية : ٦/١ .

(٢) تذكرة أولي الألباب : ١٥٤/١ .

(٣) يُنظَر: لسان العرب: ٤٦٣/٤(صفر) ، وتاج العروس : ٢٥/ ٢٧٥(صفر) .

(٤) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٥٨، ١٥٩ .

(٥) حياة الحيوان الكبرى: ٤٢٥/٤ .

(٦) ديوان عرقلة الكلبي : ٢٤ .

(٧) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٧٢، ٧٣ .

(٨) ديوان أبي الحسن التهامي : ٢٣٥ .

وقول سبط بن التَّعاويذي (تـ ٥٨١هـ) :

لا تنكُرنَّ صَفَارَ قِرطاسي إذا وافى إليك وَدِقّه المكتوب [١].

٥- الخُلودُ

يستعمل الكُتَّابُ والمنشئون (الخلود) مصدرًا بمعنى المكوث فيقولون: آثروا الخلود إلى السَّكينة. فأنكر اليازجيّ عليهم ذلك؛ لأنَّهم يأتون به من الفعل (خَلَد) وحقَّه أن يُصاغ من الفعل (أخلَدَ) على (إخلاد)؛ لاختلاف دلالة المصدرين فلا يصحُّ وضع أحدهما مكان الآخر. فقال: "ويقولون: آثروا الخلود إلى السَّكينة فيأتون بهذا الحرف من الثُّلاثي. والفصيح الإخلاد من باب أفعل، يُقال أخلد إلى الأمر إذا سكن إليه ولا يُقال خَلَد إلَّا في لغة ضعيفة: [٢].

وما جاء به اليازجيّ هنا لم يكن محلّ ثقة الآخرين؛ ففي حدود علمنا لم نرَ أحدًا اتَّفق معه ممن تناولوا هذه المسألة؛ إذ خالفه بعضهم، وردَّ عليه آخرون. فممَّن تناول المسألة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ إذ قال مُصحِّحًا استعمال الفعلين للمعنى نفسه في إشارة واضحة لعبارة اليازجيّ : "ويُخطِّئون من يقول: خَلَدَ إلى السَّكينة، ويقولون: الصَّواب هو : أخلدَ إلى السكينة، أي ركن إليها. والفعلان الثلاثي (خَلَدَ) والرباعي (أخلَدَ) صحيحان" [٣]. ثُمَّ سرد جملة من النصوص اللغويَّة التي تدعم قوله.

ولم يُسلِّم الأستاذ مُحمَّد سليم الجُنديّ بهذا المنع فردَّ محتجًّا على اليازجيّ ببعض الحجج التي تدحض تخطئته [٤]. ومن جملة ما احتجَّ به قول الفيومي: "خَلَدَ بالمكان خلودًا من باب قعد: قعد: أقام . وأخلد بالألف مثله، وخلد إلى كذا وأخلد، ركن" [٥]. وقول الزَّجَّاج (تـ٣١٠هـ): "وخَلَدَ الرَّجل إلى الأرضِ . وأخلَدَ، أي مالَ إليها ولزمها" [٦]. وابن قتيبة : "خَلَدَ إلى الأرضِ وأخلَدَ: إذا ركن" [٧]. غير أنَّ ردَّ الجُنديّ لم يرُق لقسطاكي أفندي الحمصيّ الذي أنكر عليه استدلاله، موضِّحًا بأنَّه لم يدرك مُراد اليازجيّ فقال: "أمَّا تعرَّضه لخَلَد وأخلَدَ فلم يفهم مراده أو أنَّه لم يتبصَّر

---

(١) ديوان سبط بن التعاويذي: ٥١ .

(٢) لغة الجرائد : ١٢٢ .

(٣) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٨٣ .

(٤) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ٢٠ .

(٥) المصباح المنير: ٦٨ (خلد) .

(٦) فعلت وأفعلت للزجاج : ٧٢ .

(٧) أدب الكاتب : ٤٣٤ .

بانتقاد اليازجيّ؛ لأنَّه لم ينكر على الكُتَّاب أخلد ولا خلد إلى . ولكنَّه قال خَلَدَ إليه لا يُقال إلا في لغة ضعيفة" [١]. والحمصيّ هنا لم يكن مُصيبًا؛ لأنَّ مدار المسألة عن استعمال (خَلَدَ، وأخْلَدَ) بالمعنى نفسه، وهو ما أراد الجُندي لأدلَّته أن تحكي عنه. أمَّا إشارة اليازجيّ إلى أنَّ (خَلَدَ إلى) لا تأتي إلَّا في لغة ضعيفة فلم يتحدث عنها في حدود علمنا سوى الدُّكتور مُحمَّد ضاري حمَّادي الذي يرى أنَّ اليازجيّ اعتمد في ذلك على قول صاحب اللسان: "ويُقال: خَلَدَ إلى الأرض بغير ألف وهي قليلة؛ الكسائي: خَلَدَ وأخْلَد وخلَّد إلى الأرض وهي قليلة" [٢]. فردَّ عليه بالقول: "إنَّ من يفحص هذا النَّص بعينٍ نافذةٍ يرى لونًا من الاضطراب يعتور الحكم بالقلة اعتمادًا على مقولة الكسائيّ المبيَّنة. فالكسائيُّ قد ذكر الأوجه الثلاثة (خَلَدَ ، وأخْلَدَ، وخَلَّدَ) مختتمًا ذلك بقوله: ((وهي قليلة)) ، فهل ينصرف هذا إلى الوجه الأوَّل أو الثاني أو الثالث؟ الجواب هو الوجه الثالث (خَلَّد) ولا أظنُّ أحَدًا يُجادل في ذلك! فاعتماد ((اللسان)) إذن على مقولة الكسائيّ لا تصحُّ سندًا لما أراد" [٣]. والأمر ليس كما يرى الدكتور مُحمَّد ضاري؛ فالحكم بالقلَّة لم يأتِ عن الكسائيّ وحده حتَّى ينصرف الرَّأي لـ (خلَّد) وحدها دون غيرها فقد جاء في تهذيب اللغة: "وقال الفرَّاء في قوله عزَّ وجل:﴿ وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ ﴿١٧٦﴾ ﴾ (الأعراف: ١٧٦) أي ركن إليها وسكن. قال : ويُقال: خَلَدَ إلى الأرض – بغير ألف– وهي قليلة ... قال: وسمعت الكسائيَّ يقول: خَلَدَ وأخْلَدَ وخلَّدَ إلى الأرض وهي قليلة ونحو ذلك قال الزَّجاج" [٤].

وتعقَّب الدكتور إميل بديع يعقوب اليازجيّ في هذه المسألة فردَّ بمجموعة من الأدلَّة هي عين ما استدلَّ به الجُنديّ، مختتمًا ردَّه بالقول: "لذلك قُل آثر الخلود إلى السكينة، أو آثر الإخلاد إلى السكينة" [٥]. أمَّا وصف اليازجيّ لـ (خَلَدَ) بأنَّه لا يأتي إلَّا في لغة ضعيفة فردَّه بالقول: "لكنَّ "لكنَّ الغريب والشاذ والقليل والنادر جزء من ثروة اللغة، ولا خلاف في كونه من أسلم كلام العرب" [٦].

---

(١) نقلاً عن : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد : ١٣٦ .

(٢) لسان العرب: ١٦٤/٣ (خلد) .

(٣) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ١٨٦ .

(٤) تهذيب اللغة : ١٢٤/٧ (خلد) .

(٥) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة : ١٣٠ .

(٦) المصدر نفسه : ٤١ .

وتناول الدكتور أحمد مختار عمر المسألة أيضًا فأقرَّ الفعلين بالمعنى نفسه جاعلًا الاستعمالين فصيحين دون أن يميّز أحدهما عن الآخر [١].

وتأسيسًا على ما تقدَّم فالاستعمال صحيحٌ فصيحٌ، وقد تعجَّل اليازجيّ الحكم عليه بالخطأ اعتمادًا على نصّ اللسان وغيره فما بين أيدينا من نصوصٍ مُعجَميَّة ولغويَّة تُثبِت بما لا يقبل الشَّك ورود (خَلَدَ) و (أَخْلَدَ) بمعنًى واحد دون أن تضيف الزِّيادة معنًى جديدًا غير التَّعدية، فقد جاء في مقاييس اللغة : "الخاء واللام والدال أصل واحد يدلُّ على الثَّبات والملازمة، فيُقالُ: خَلَدَ: أقام، وأخلد أيضًا" [٢]. وفي المحكم: "وخَلَدَ إلى الأرض، وأخْلَدَ: أقام فيها ومال إليها" [٣]. فإذا صحَّ مجيء الفعلين بمعنى واحد، صحَّ ذلك في مصدريهما.

وتبقى هناك مسألة أخرى وهي شيوع استعمال الخلود لمعنى الدوام الأبدي فيُقال : فلان خالد تاريخه. وهم خالدون. ومنه قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ٨٨﴾ (آل عمران ٨٨) أمَّا الإخلاد فيُستعمل مع المكوث القصير المدة فيُقال: فلان أخلد إلى النَّوم . وهذا التَّفريق بين المعاني حَسَنٌ مقبول.

٦- الرِّضاءُ

يستعمل بعض الكُتَّاب (الرِّضاء) مصدرًا للفعل (رضي) فيقولون: فعل الأمر بغير رضائي. أي رضاي. وقد أثار الشَّيخ اليازجيّ هذه المسألة مخطِّئًا الكُتَّاب والمنشئين لمجانبتهم الصَّواب في صياغة مصدر الفعل فقال مُعبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: فعل هذا بغير رضائي فيمدُّون الرضى وهو مقصورٌ في الأشهر. وأمَّا الرِّضاء بالمد فهو بمعنى المراضاة مصدر راضاه مثل القتال من قاتل" [٤]. فالمصدر صحيح عنده إذا كان من الرُّباعي المزيد (راضى) بمعنى المراضاة لا (رضي) المجرَّد.

ووافقه في هذه التخطئة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ فقال: "ويقولون: رضيت الأمَّة العربيَّة رِضاءً عظيمًا عن حرب رمضان، والصَّواب رِضًا عظيمًا؛ لأنَّ الرِّضاء اسم كما ذكر الأخفش

---

(١) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٣٥٨ .

(٢) مقاييس اللغة : ٢٠٧/٢ (خلد) .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ١٣٨/٥ (خلد) .

(٤) لغة الجرائد : ١١٢ .

والصِّحاح والمختار، وليس مصدرًا، أو هو أحد مصدري الفعل راضاه القياسيين: رضاء ومراضاة"[١].

واجتمعت كلمة ثلاثة من النُّقَّاد المحدثين على رفض هذه التَّخطئة، وتصويب الاستعمال. قال مصطفى جواد: "قلت: هذا النَّقد من غريب نقد اليازجيّ فإنَّ دليله ينقض نقده؛ وذلك أنَّه فسَّر ((راضاه)) ((طلب رضاه)) فكيف يخطأ من يقول: ((فعل هذا بغير أن يطلب رضاي)) أي من دون موافقتي؟ " [٢]. ثُمَّ علَّق قائلًا: "والذي استدرج اليازجيّ إلى هذا الخطأ إضافة المصدر إلى الياء إذ حسب أنَّه مضاف إلى فاعله. على أنَّه مضاف إلى مفعوله والتَّقدير ((بغير مراضاته إياي))" [٣]. وأجاز للكتَّاب أن يقولوا: " ((فعل هذا بغير ترضيتي)) والتَّقدير ((بغير ترضيته إياي)) فلمَّا حذف ضمير الفاعل حلَّ محلَّه ضمير المفعول متَّصلًا" [٤]. والنَّاظر في ردِّ الدكتور مصطفى جواد يرى أنَّه ابتعد عن أصل المسألة، ولم يلتزم حدود التَّخطئة فقوَّل اليازجيّ ما لم يقُله. والذي استدرجه إلى ذلك هو نقل المسألة عن (مغالط الكُتَّاب) للبولسي، ولم يرجع إلى (لغة الجرائد) للوقوف على حدود قول اليازجيّ ؛ فعبارة "راضاه رضاءً ومراضاة طلب رضاه وتوخَّاه" التي نسبها لليازجيّ واصفًا إياها بأنَّها من غريب نقده هي من إنشاء البولسيّ لا اليازجيّ [٥].

وفي معرض ردِّه على اليازجيّ قال إميل بديع يعقوب: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ من يقول: ((فعل هذا بغير رضائي)) والصَّواب عنده أن نقول: ((فعل هذا بغير رضاي)) بحجَّة أنَّ مصدر الفعل(رضي) هو (رضًا) لا (رِضاء) ولكن جاء في المُعجَم الوسيط: "رضيه ، وبه، وعنه، وعليه، يرضى رِضًا، ورضاءً، ورضوانًا، ومراضاةً: اختاره وقَبِلَه" [٦]. ثُمَّ استشهد بقول الفيومي: "أرضيته "أرضيته إرضاءً وراضيته مراضاةً ورضاءً مثل وافقته موافقة ووفاقًا وزنًا ومعنى" [٧]. ومحيط

---

(١) مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٢٦٢ .

(٢) فوائد لغوية: عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصَّواب، مجلَّة لغة العرب، السنة السابعة١٩٢٩م، ٦/٤٨٠.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٥) يُنظَر: مغالط الكُتَّاب ومناهج الصَّواب، جرجي جنن البولسي: ٤٧ ، ٤٨ .

(٦) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٤٧.

(٧) المصباح المنير: ٨٧ (رضى) .

المحيط : "راضاه مراضاةً ورضاءً: توخَّى رضاه" [1]. وهذان النَّصان يتحدَّثان عن (راضى) لا (رضي) وهو مختار اليازجيّ وليس كما يريد إميل بديع.

وبحث الدكتور مجيد الزَّامليّ المسألة أيضًا فأقرَّ الاستعمال مستندًا إلى ردِّ الدكتور مصطفى جواد، وقول الفيومي فخلص إلى نتيجة مفادها أنَّه "إذا كان الرِّضاءُ بمعنى الموافقة والقبول، فلماذا لا نقول: فعل هذا بغير رضائي" [2].

إنَّ المتمعِّن في ردود النُّقَّاد المحدثين على اليازجيّ في هذه المسألة يجد أنَّها مُنصبَّة على ذكر (الرِّضاء) مصدرًا للفعل (راضى) لا (رضي)، ومعتمدهم في ذلك نصُّ المصباح المنير، وهذا الأمر قد أشار إليه اليازجيّ، ولم يفُتْه. ولكن يبقى الاستفهام قائمًا: هل يأتي الرِّضاء مصدر للفعل رضي مجرَّدًا؟ نرى أنَّ ذلك غير موجود إلَّا إذا جعلنا (رضي) بمعنى (راضى) وهذا بعيد؛ لأنَّ الثَّاني من أفعال المشاركة، التي تقتضي وجود اثنين فأكثر. كما أنَّ (الرِّضاء) قد حُكِم عليه بالاسميَّة من قبل. جاء في الصِّحاح: "ورضيت عنه رضًا مقصورٌ، وهو مصدرٌ محضٌ، والاسم الرِّضاء ممدود عن الأخفش" [3]. وأكَّد الأزهري (تـ ٣٧٠هـ) على التَّفريق بين المصدرين قائلًا: "قلت: وإذا جعلت الرِّضا مصدر راضيته رِضاءً ومراضاة فهو ممدود، وإذا جعلته مصدر مصدر رَضِي يَرضى رِضًى فهو مقصور" [4]. وعليه فالمختار عندنا أن يُقال: رضي – رضًى، وراضى – مراضاة، ورضاءً. وعند الإضافة نقول: رضيَ– رضاي ، وراضاني – مراضاة، ورضاءً.

أمَّا إجازة المُعجَم الوسيط فلا تُعدُّ دليلًا للرَّد على اليازجيّ بقدر كونها إجازة للاستعمال؛ لأنَّها جاءت بعد صدور التَّخطئة بزمن بعيد، فهي إجازة لقبول الاستعمال لا وروده عن العرب.

---

(1) محيط المحيط : ٢٢٨ (رضو) .

(2) دراسات في النقد اللغوي: ٦٣ .

(3) الصِّحاح في اللغة: ٢٣٥٧/٦ (رضا)، ويُنظَر: لسان العرب : ٣٢٣/١٤ (رضي) ، وتاج العروس: ١٥٧/٣٨ (رضي).

(4) تهذيب اللغة : ٤٦/١٢ (رضي) .

المبحث الخامس

أبنية المشتقات

تعتمد العربيَّة على بعض السُّبلِ والأدوات في زيادة عدد ألفاظها؛ من أجل الإحاطة بالمعاني المتداولة في أذهان الناس، والتي تظهر على ألسنتهم، ومن هذه الأدوات الاشتقاق الذي هو: "نزع لفظٍ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وترتيبًا، ومغايرتهما في الصِّيغة"[١]. وهو عند ابن جنّي ضربان كبير وصغير[٢].

والذي يهمُّنا في هذا المبحث النوع الثاني؛ فقد أخذ جانبًا من نقد اللغويين المحدثين؛ نتيجة لوقوع العوام – فضلًا عن بعض الخواص– في الخطأ عند صياغة بعض أنواعه، ومنها اسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل. فاسم الفاعل هو" ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث"[٣]. ويُصاغُ من الثلاثي وغيره مع الاختلاف في الوزن وطريقة الصياغة، فمن الثلاثي يأتي على وزن(فاعِل) بزيادة الألف وتوحيد الحركة، ومن غيره بلفظ المضارع مع إبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخِر. وتقع تحت الثُّلاثي بعض القواعد التي تتعلَّق بسلامة أحرفه وإعلالها[٤]. واسم المفعول " وصفٌ عارضٌ مصوغ من الفعل المبني للمجهول ليدلَّ على ما وقع عليه الفعل"[٥]. ويقترب في صياغته من اسم الفاعل؛ فيُصاغُ من الثلاثي المبني للمجهول على وزن المفعول، ومن غيره على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٦].

والقسم الآخر من المشتقات الذي سنتناول مسائله أيضًا الصفة المشبهة وهي من المصطلحات الصَّريحة عند سيبويه فقد ذكرها قائلًا: "هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما

---

(١) التعريفات للجرجاني: ٢٦.

(٢) يُنظَر: الخصائص : ١٣٣/٢ .

(٣) الكافية في النَّحو: ٤٠ .

(٤) يُنظَر: الكتاب : ١٦٤/١– ١٧٥ ، والمقتضب: ١١٢/٢ ، والكافية في النحو: ٤١ ، وارتشاف الضرب: ٥٠٩/٢، وشرح المراح: ٢٤٦، وشذا العرف في فن الصَّرف، أحمد الحملاوي: ١٢١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٥٩، والمهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي ، هاشم طه شلاش: ٢٣٢،٢٢٩ .

(٥) المهذب في علم التصريف: ٢٤٣

(٦) يُنظَر: الكافية في النحو: ٤١، وارتشاف الضرب: ٥٠٩/٢ ، وشرح المراح: ٢٥٣ ، وشذا العرف: ١٢٣ ، والمهذب في علم التصريف: ٢٤٣ .

عملت فيه ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنَّها ليس في معنى المضارع"[١]. وجاء تعريفها أكثر وضوحًا عند ابن السَّراج إذ قال: "والصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين هي أسماء يُنعَت بها كما يُنعَت بأسماء الفاعلين، وتُذكَّر وتؤنَّث ويدخلها الألف واللام وتُجمَع بالواو والنون... وذلك نحو حَسَنٌ وشَديدٌ وما أشبه"[٢].

ولا تخضع هذه المشتقَّات للقياس التَّام؛ إذ يدخل السَّماع، واختلاف المقاصد في صياغة الكثير من ألفاظها؛ فقد فرَّق ابن درستويه في شرحه لفصيح ثعلب بين اسم الفاعل (بارئ) للذي برأ من مرضه، واسم الفاعل (بريء) لمن لا ذنب عليه، مع اتِّفاقهما في الفعل واشتراكهما في المعنى العام[٣]. وكذلك امرأة صبور، وشكور، أي صابرة شاكرة؛ إذ جاء الاسم على (فَعول) بمعنى (فاعِل) منقولًا إلى بناءٍ آخر[٤]. كما يأتي التَّعاور بين الصفة المشبَّهة، واسم الفاعِل نحو قولنا: رجلٌ عد، ورجل رضي بمعنى عادل، وذو رضًى[٥] .

ولم ينجُ اسم المفعول مما وقع لاسم الفاعل؛ إذ جاءت كثيرٌ من ألفاظه على غير قياس، ومنها (رضي) التي جاءت اسم فاعل بمعنى (ذو رضى) فإنَّها تأتي اسم مفعول بمعنى (مرضي). وكذلك (كفٌّ خضيب) بمعنى: مخضوبة، و(امرأة ضعينة) بمعنى: مضعون بها[٦]. وقال الفرَّاء في تفسير قوله تعالى:﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ الحاقة: ٢١ : "والعرب تقول: هذا ليلٌ نائم، وسرٌّ كاتم، وماءٌ دافق، فيجعلونه فاعلًا وهو مفعول في الأصل"[٧].

ولمَّا كان هذا حال الكثير من الألفاظ المُصاغة في هذا الباب؛ كان الوقوع في الوهم فيها كثير؛ لاسيَّما إذا كان الخروج خطأ لا لغرض بلاغيّ كما في الشَّواهد في أعلاه؛ ولذا وقف الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ عند كثيرٍ من صياغاتها، مُنكِرًا ذلك على الكُتَّاب والمنشئين، مبيّنًا وجه الصَّواب، يُقابله دفاعٌ من بعض النُّقَّاد الذين يرون صحَّة تلك الصِّياغات وسلامتها؛ بناءً على ما توفر لهم من الأدلَّة والبراهين وهو ما سنبيِّنه فيما سنتناوله من مسائل.

---

(١) كتاب سيبويه: ١٩٤/١ .

(٢) الأصول في النحو: ١٣٠/١ .

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح : ٦٦.

(٤) يُنظَر: الفصيح لثعلب : ٣٠٨ ، وشرح الفصيح لابن هشام : ٢٠٢ .

(٥) يُنظَر: تصحيح الفصيح : ٢٥٣ .

(٦) يُنظَر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: ٥٢٦/٧ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للفراء : ١٨٢/٣ .

أولًا : اسم الفاعل

١ – وريثٌ

يصوغ الكُتَّاب والمنشئون اسم الفاعل (وريث) من الفعل (وَرِثَ) لمن انتقل إليه مالُ أبيه أو سلطانه أو علمه فيقولون: هو وريث فلان. أي: وارثه. وقد عدَّ الشَّيخ اليازجيّ هذا خطأً قائلًا: "ويقولون: هو وريث فلان. ووريث العهد. وهم الوُرثاء ولم يُنقَل عنهم لفظ الوريث. إنَّما الوارث والجمع الورثة والوُرَّاث"[١]. وقد أجمع كثيرٌ من النُّقَّاد على تأييد اليازجيّ فيما ذهب إليه؛ لأنَّ اسم الفاعل من (ورِث) هو (وارث) بزنة (فاعِل)[٢]. قال المنذر في كتابه: " (هو الوريث الوحيد لوالديه) هو وارث والديه الوحيد. ولم يُسمع وزن فعيل في هذا الحرف"[٣]. كما بحث الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ ذلك مشيرًا إلى تنبيه اليازجيّ على هذا الخطأ فقال: "والصَّحيح ما قاله. قال صاحب المصباح: ((والفاعِل وارثٌ والجمع وُرَّاث وورَثَة مثل كافِرٌ وكُفَّار وكَفَرَة)) وعليه النُّصوص"[٤]. وقال في موضع آخر: "نبَّه اليازجيّ على خطأ قولهم: (الوريث)، وجعل صوابه (الوارث) . والقول ما قال"[٥]؛ معلِّلًا بأنَّ (فَعِلَ) المكسور العين إذا كان متعدِّيًا يأتي على (فاعِل). وهو ما ذهب إليه الدكتور مجيد الزَّامليّ حين أشار إلى خطأ هذا الاستعمال قائلًا : "ومن المشتقَّات التي شاعت في عصرنا كلمة(وريث) التي جمعوها على (وُرثاء) وهو خطأ شائع؛ لأنَّ فعيلًا لم يرد عن العرب بمعنى (فاعل) من (وَرِثَ) والذي ورد عنهم ((وارث)) وقد جمعوه على وَرَثَة و وُرَّاث؛ لأنَّ القياس يقتضي أن يأتي فاعل من فَعِل المكسور العين إذا كان متعدِّيًا"[٦].

وتخلَّف الأب أنستاس الكَرمَليّ عن هذا الإجماع؛ فلم يرتضِ تخطئة هذا الاستعمال وقال رادًّا على اليازجيّ: "قلنا له: وكيف تعلم أنَّه لم يُنقَل عنهم هذا الحرف فإنَّ أصحاب معاجم اللغة

---

(١) لغة الجرائد: ٤١ .

(٢) يُنظَر: كتاب المنذر: ٣، ١٩ ، وعثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ١٢٠/١٤ ، وتذكرة الكاتب: ١١٨ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٦٦ ، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٨١ ، وأخطاء لغوية شائعة: ٧٣ ، ودراسات في النقد اللغوي : ٩٩.

(٣) كتاب المنذر: ١٩ .

(٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٢٨١ .

(٥) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٥٩ .

(٦) دراسات في النقد اللغوي : ٩٩ .

يقولون دائمًا أنَّهم لم يجمعوا جميع مفردات اللغة وإن بذلوا كل ما في وسعهم بلوغًا لهذه الغاية"[١]. ثُمَّ أخذ يسرد بعض الشَّواهد من كلامهم التي تُشير إلى اعترافٍ بقصور الجمع والإحاطة بلغة العرب. وهو هنا قد بنى ردَّه على افتراض وجود هذا الاستعمال في لغة العرب لا إثبات وجوده حقيقة. ثُمَّ عقَّب على ذلك مُخرِّجًا المسألة من بابٍ آخر فقال: "ثُمَّ إنَّ اللغويين يُصرِّحون في مقدِّمة كتبهم أنَّهم غير ملزمين بذكر المقيس من اللغة ولهذا فعدم ذكرهم له لا ينبغي وجوده. ووريث بمعنى وارث هو فعيل بمعنى مفعول وجمعه على فُعلاء من المقيسات فلا خطأ في استعماله"[٢]. وقال مُجمِلًا ردَّه: "على أنَّ الجري على مُطَّرد القاعدة جائز الاستعمال وإن لم يُسمَع عن العرب أو يُنقَل عنهم أو يَرِد في كلامهم"[٣]. ثُمَّ ختم ردَّه بذكر طائفة من الصيغ التي جاءت على غير قياس، والتي تتعاور صيغها على ما ذكرناه في مقدِّمة هذا المبحث ومنها: تعهَّد ضيعته وتعاهدها، وكذلك قو المرتضى الزَّبيدي في مادَّة (عني): "عنيَ فيه الأكل عَنْيًا وعَنيَ عَنْيًا نجع. يعني كَيَرمي ويرضى لغتان ذكرهما ابن القطَّاع في تهذيبه. وقال شيخنا: الثانية غير جارية على القياس ولا هي مسموعة من أحدٍ من الناس ومن أثبتها جعل لها ماضيًا كرضي. قلت هي مسموعة وماضيها كرضي كما نقله ابن القطاع... فقول شيخنا غير مسموعة من أحدٍ مردود عليه"[٤]. فعلَّق الكَرمَليّ قائلًا: "فانظر حرسك الله كيف تكون الكلمة الفلانيَّة غير مسموعة عند هذا وهي مسموعة عند غيره"[٥].

وما ذكره الكَرمَليّ في بداية حديثه لا ينطبق على ما نحن فيه؛ فقوله بأنَّ فعيلًا هنا بمعنى مفعول ولذا يصحُّ مجيء فعيل بمعنى فاعِل أو مفعول مردود في هذا الحرف وغيره بشهادة علماء اللغة أنفسهم، قال السيوطي: "وورود الفاعل بغير قياس من فَعَلَ المفتوح على فَعِيل كعفَّ فهو عَفيفٌ وخفَّ فهو خفيفٌ"[٦]. وقال ابن عقيل في حديثه عن (فَعيل) الذي بمعنى بمعنى مفعول نحو: جريح وكحيل: "ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقتَصر فيه على السَّماع"[٧].

---

(١) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ : ١٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠ ، والصَّواب (لا ينفي) وليس (لا ينبغي).

(٣) المصدر نفسه : ٢١ .

(٤) تاج العروس : ١٢١/٣٩ ، ١٢٢ (عني) .

(٥) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ : ٢٢ .

(٦) همع الهوامع : ٢٨٨/٣ .

(٧) شرح ابن عقيل : ١٣٠/٢ .

ولذا كان باب القياس في هذا الحرف لا يمكن إطلاقه. قال خالد بن هلال ناصر: "ومن ذلك لا يجوز أن يُقال: (وريث)؛ لأنَّها لم تُسمع عن العرب، والذي نراه أن يبقى هذا الباب كما قرر علماؤنا الأوائل، فلا يُفتح باب القياس فيه؛ لأنَّه ليس كل فعلٍ يصلح أن يُصاغُ منه وزن (فعيل) وما صلح منه أورده أهل المعاجم، فليرجع فيه إليها"[١].

وبناءً على ما توفَّر من معطيات؛ فالصَّواب أن يُقال: (وارث) لا (وريث). أمَّا ما جاء به الكَرمَليّ فإنَّه لا يرقى لمستوى الرَّد المُقنِع؛ لاعتماده على الظَّن والاحتمال أولاً، وقياسه على قواعد غير مباشرة ثانيًا.

٢- مُرْعِبٌ

يستعمل كُتَّاب العصر لفظة (مُرعِب) اسم فاعل للأمر المهول المخيف، وهو من (أرعبه) الرُّباعي وبشكلٍ كبير وكأنَّهم أماتوا (راعِب) فيقولون: أرعبه الأمر، وأمرٌ مُرعِبٌ.

وقد تصدَّى الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ إلى هذا الأمر في موضعين من لغة الجَّرائد. قال في أحدهما: "ويقولون هذا عملٌ مُنهِكٌ، وحديثٌ مُكرِب، ومشهَدٌ مُرعِبٌ، وأمرٌ مُضنِكٌ، يبنون ذلك كلَّه من أفعُل الرُّباعي، مع أنَّهم يقولون رجلٌ مكروب ومرعوب ومنهوك ومضنوك ببناء جميع ذلك من الثلاثي وهو الصَّواب؛ لأنَّه لم يُسمَع شيء من هذه الأفعال على صيغة أفعُل"[٢]. وذهب مذهبه في ذلك الأستاذ إبراهيم المنذر، ومحمد جعفر الكرباسي، كما جاءت تخطئتها في مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق [٣].

وما ذكره اليازجيّ وغيره مسبوق إليه، فأصل التخطئة لثعلب (تـ ٢٩١هـ) إذ قال في باب فعلت بغير ألف: "ورعبت الرَّجل أرعبه"[٤]. وعقَّب على قوله ابن درستويه قائلًا: "والعامَّة تقول: أرعبته بألف، على مثال أفزعتُهُ، وقولهم للمفعول: مرعوب، يدلُّ على أنَّ فِعله رَعبت بغير ألف ولو كان بألف لكان مفعوله مُرْعَبًا على بناء مُفعَل"[٥]. وهو مذهب غيره من الأقدمين[٦].

---

(١) أخطاء لغوية شائعة: ٧٤ .

(٢) لغة الجرائد: ١٢١ ، ويُنظَر: ٤٩ .

(٣) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢، ٧٠ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٨٢/١، وعثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثالث لسنة ١٩٢٣م، ٢١٧/٧ .

(٤) الفصيح لثعلب : ٢٦٥ .

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٧٥ .

(٦) يُنظَر: الصحاح : ١٣/١ (رعب)، لسان العرب : ٤٢٠/١ (رعب)، تثقيف اللسان : ١١٧ .

وتناول بعض اللغويين المحدثين هذا الاستعمال فصوَّبه بعضهم رافضين مقالة اليازجيّ ومن سبقه، ومن هؤلاء مُحمَّد سليم الجُنديّ الذي استند إلى قول الفيومي: "رعبت رُعبًا من باب نَفَعَ خِفتُ، ويتعدَّى بنفسه وبالهمزة أيضًا فيُقال: رَعَبتُه وأرعَبته والاسم الرُّعب بالضَّم"[١]. ووجود ذلك في غيره من المعاجم[٢]. ثُمَّ تولَّى الرَّد عليه في هذه المسألة الأب أنستاس الكَرمَليّ مُعترِفًا بأنَّ الأفصح في ذلك (رَعَبَه) لكنَّه جوَّز استعمال (أرعبه) وما صيغ منها حملًا على نظيراتها؛ فأرعبه الخطب بمعنى: أخافه[٣]. كما ردَّ عليه الدكتور عبد الفتاح سليم، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور مجيد الزَّامليّ؛ فاستند سليم إلى قول المصباح والتاج [٤]، وارتكز بديع إلى قرار مجمع اللغة العربيَّة جواز تعدية اللازم بالهمزة، وكذلك حكاية المصباح المنير، والتاج، والوسيط[٥]. واستند الزَّامليّ إلى تلك المعطيات مُضيفًا لها قول صاحب لباب تحفة المجد الصريح: "ورعبت الرَّجل رُعُبًا ورُعْبًا، ويُقال أيضًا: أرعبته بالألف، أي أخفته وأفزعته، وهو مأخوذٌ من الرُّعب"[٦]. وقول ابن دريد: "يُقالُ: فزِع الرَّجل إذا رُعِبَ، وأفزعتُهُ إذا أرعبتُهُ"[٧]. وختم ردَّه معترفًا بأفصحيَّة (رَعَبَه) فقال: "ولا ريب أنَّ استعمال ((رعب) مجرَّدًا متعدِّيًا بنفسه أفصح، ولا نرى من يستعمله فريدًا بالهمزة مُخطِئًا؛ لأنَّ بعض اللغويين يرى جوازه"[٨].

وتناول آخرون المسألة بالشرح والتَّفسير رافضين تخطئة استعمال المزيد من هذا الفعل؛ فقد أجازه الغلاييني؛ لأنَّ بعض العلماء يرون جوازه[٩]. وقبِله العدنانيّ؛ لأنَّ العامَّة لا تستعمل منه إلَّا الفعل (أرعب) فضلًا عن إجازة بعض العلماء[١٠]. وصوَّب الأستاذ الزَّعبلاويّ استعماله

---

(١) المصباح المنير: ٨٨ (رعب).

(٢) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٨ .

(٣) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٥ – ٣٧ .

(٤) ينظر: اللحن في اللغة: ٣٤٤.

(٥) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة : ١٤٨ .

(٦) لباب تحفة المجد الصريح : القسم الثاني /٤٩ .

(٧) جمهرة اللغة: ٨١٣/٢ (فزع) . ولم يذكر ابن دريد هذا المعنى في (رعب) إذ جعله من الثلاثي فقط فقال: "والرُّعب: الفزع، رُعِبَ الرَّجل يُرعَب رُعْبًا فهو مرعوب. ورعبتُهُ أنا أُرعِبُه، فأنا راعبٌ له ... وفاعل ذلك راعِبٌ ورعَّاب يُقال: رعَّب الراقي يُرعِّب رُعبًا إذا فعل ذلك " جمهرة اللغة : ٣١٨/١ .

(٨) مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٣٠/٢ .

(٩) يُنظَر: نظرات في اللغة والأدب: ٢٨ .

(١٠) يُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة : ١٠٥ .

بناءً على وجود ما يُثبِته فقال: "والذي أراه إثباته للنصّ على السَّماع ولو قابله المنع. فحُجَّة الإثبات في التَّعادل أرجح من المنع ها هنا"[١]. كذلك جعل الدكتور أحمد مختار عمر (رعب) فصيحة و(أرعب) صحيحة اعتمادًا على إجازة مجمع اللغة العربيَّة، ومجيء فعلت وأفعلت بمعنى واحد في كثيرٍ من الأحيان [٢].

إنَّ إجازة هذا الاستعمال راجحة؛ فدليل الإثبات أقوى من دليل المنع. يُضاف إلى ذلك أنَّ مشتقَّات الرُّباعي (أرعب) قد وردت في بعض استعمالات العرب، ومنها قول الكُميت بن زيد الأسدي(ت ١٢٦هـ) راثيًا الرسول الأكرم (ﷺ) :

حياتُكَ كانت مجدَنا وسناءنا وموتك جَدعٌ للعرانين مُرعِب [٣].

وقول ابن الخياط (ت ٥١٧هـ):

كأنَّ تِلكَ الخَمسَ منه قُطِعَت خَمسُ أفاعٍ مُرعِبٌ كشيشُها [٤].

وقول سعد بن مُحمَّد الصيفي المقب بالحيص بيص(ت٥٧٤هـ):

أبت غير زأرٍ أسد خفَّان مُرعِبٍ وللنوح بالدَّوح النضير الحمائمُ [٥].

وقول سبط بن التعاويذي (ت ٥٨٣هـ):

وبراية سوداءَ قلب الشِّرك مذ عُقِدت لمُلكِك مُستطارٌ مُرعَبُ [٦].

٣- هامٌّ

ذهب الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ إلى أنَّ استعمال اسم الفاعل (هامٌّ) غير فصيح والصواب استعمال (مُهِمٌّ)؛ لأنَّ الأصل في فعله (أهمَّ) الرُّباعي لا (همَّ) الثلاثي فقال: "ويقولون: هذا أمرٌ هامٌ بصيغة الثلاثي لا يكادون يخرجون عنها في الاستعمال والأفصح مُهِمٌّ بالرُّباعي وعليه اقتصر في الصحاح والأساس" [٧]. فالمسألة تسير في اتِّجاهين: الأوَّل، إنَّ (هامٌّ) المقصود به

---

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٦ ، ويُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٣١ .

(٢) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٣٦ .

(٣) ديوان الكميت : ٥٢٥ .

(٤) ديوان ابن الخياط: ٢٨٦ .

(٥) ديوان الحيص بيص : ٢٧٠/١ .

(٦) ديوان سبط بن التعاويذي: ٢٦ .

(٧) لغة الجرائد : ٥٧ .

الهم والحزن وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى جواد، والثاني من الأهميَة؛ أي ما يحمل على الاهتمام به وهو مراد اليازجيّ.

وقد تناول الدكتور مصطفى جواد هذه المسألة بشقيها؛ فأقرَّ الهامُّ من (همَّ) للأمر المُحزن الذي يُذيب الجسم حزنًا. أمَّا إذا أُريد المكانة المرموقة، والمنزلة الرفيعة فيُقال فيه (مُهِمٌّ) من أهمَّ الرُّباعي. ورفض استعمال الثلاثي منه بمعنى الرباعي؛ معلـلًا ذلك ببعض العلل منها أنَّ (همَّ) لو كان يصحُّ استعماله على وجه الفصاحة لورد في استعمالات الفصحاء، ورسائلهم، وخطبهم، فضلًا عن استعمال القرآن الكريم له؛ فالوارد في مجمل ذلك هو الرُّباعي لا غير. ومنها أنَّ العرب تُفضِّل الثلاثي على الرباعي إذا كانا بمعنى واحد؛ وهذا لم يحصل مع هذا الفعل. ثُمَّ سرد جملة من الشواهد التي تؤكِّد استعمال الرباعي لهذا المعنى [١].

وتناول كثيرٌ من النُّقَّاد هذه المسألة، فوافق بعضهم اليازجيّ، وخالفه آخرون رادِّين عليه أو مصوِّبين الاستعمال؛ فممَّن وافقه فيها مُحمَّد كرد علي، ومُحمَّد المنتصر الريسوني، فاحتج مُحمَّد كرد علي بعدم ورود ذلك عن العرب[٢] . ورفضها الرَّيسوني لاختلاف الدَّلالة بين اللفظتين، فضلًا عن نقله أدلَّة الدكتور مصطفى جواد وعباراته، مختتمًا حديثه برفض التأويلات المتعسِّفة لتصويب الاستعمال [٣]. وممَّن خالفه فيها الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ إذ قال معبِّرًا عن ذلك: "ويُخطِّئون من يقول: أمرٌ هامٌّ ولا خطأ في ذلك؛ لأنَّ هنالك فعلين: همَّه الأمر ، يهُمُّه همًّا ، ومهمَّة: أقلقه وحزنه، فهو هامٌّ ، وهناك أيضًا: أهمَّ الأمر فلانًا: أقلقه وحزنه، فهو مُهِمٌّ، وكلا الكلمتين صحيحة" [٤]. والعدنانيّ هنا لا يعرض للمعنى الآخر للمفردة والذي يعني الأهميَّة والمنزلة والذي هو مُراد اليازجيّ.

وهناك من نسب أصل التخطئة لليازجيّ، وردَّ عليه مذهبه، ومنهم الأستاذ مُحمَّد سليم الجُنديّ، والأب أنستاس الكَرمَليّ، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور مجيد الزَّمليّ. فاستند الجُنديّ في ردِّه – بعد أن ذكر قول اليازجيّ– إلى قول صاحب القاموس المحيط والذي تابعه

---

(١) ينظر: قل ولا تقل : ١/١٥٤ – ١٥٦ .

(٢) ينظر: تراكيب ومفردات غير فصيحة، مُحمَّد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثامن والعشرون، لسنة ١٩٥٣م، ١/١٥١

(٣) يُنظَر: عثرات الأقلام والألسنة ، مُحمَّد المنتصر الريسوني: ١٤٤، ١٤٥ .

(٤) مُعجَم الأخطاء الشائعة: ٢٥٩ .

الزَّبيديّ فيه : "وهمَّه الأمر همًّا ومَهمَّة حزنه وأقلقه كأهمَّه فاهتمَّ" [١]. وقول الفيومي: "وأهمَّني الأمر بالألف أقلقني، وهمَّني همًّا من باب قَتَلَ مثله" [٢]. في الدلالة على مجيء الفعلين بمعنى واحد. ثُمَّ قال مختتمًا ردَّه: "فادِّعاء ذلك يحتاج إلى دليلٍ واقتصار الصحاح والأساس على صيغة لا يوجِب أن يكون ما عداها غير صحيح أو فصيح كما يتَّضح ذلك من الاستقراء" [٣]. وقال الكَرمَليّ في معرِض ردَّه عليه: "فمن قوله: (الأفصح) يُستنتَج أنَّ الهام فصيحٌ ولا أظنُّ أنَّ أحدًا يستقبِح استعمال الفصيح. ثُمَّ أنَّه قد جاء في كتب اللغة همَّه الأمر: أقلقه، ولمَّا كان الأمرُ المُهِمُّ يُقلِق دائمًا فكر صاحبه جاء الواحد عوضًا عن الآخر من باب التلازم" [٤].

واضطرب موقف الدكتور إميل بديع يعقوب إزاء هذا الاستعمال، ففي موضعٍ من كتابه صوَّب هذا الاستعمال وقال رادًّا على اليازجيّ: "ويذهب إبراهيم اليازجيّ إلى أنَّ قولك: (هذا أمرٌ مُهِمٌّ) أفصح من قولك: (هذا أمرٌ هامٌّ) ولكن: أجاز المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمُعجَم الوسيط أن تقول: همَّه بمعنى أهمَّه" [٥]. وفي موضع آخر من كتابه خطَّأه مع جملة من الألفاظ التي لا يجوز استعمالها [٦].

واستند الدكتور مجيد الزَّامليّ إلى جملة من المعطيات التي تؤكد مجيء (همَّ) و (أهمَّ) بمعنًى واحد، منها عبارات المصباح والقاموس والتاج اللواتي مرَّ ذكرهنَّ سلفًا ، وأضاف قول ابن دريد: "همَّ بالشَّيء يهُمُّ همًّا إذا عزم عليه أو حدَّث به نفسه... وهمَّه الحزن والمرض إذا أذابه ... وأهمَّني الشَّيء يهُمُّني إذا أحزنني فأنا مُهَمٌّ والشيء مُهِمٌّ"[٧]. وعلَّق على ذلك بالقول: "وهذا يدلُ على قصور السَّماع عند الشَّيخ اليازجيّ ومتابعيه؛ لأنَّ أصحاب اللغة ذكروا : همَّه وأهمَّه بمعنًى واحد وجعلوا الثلاثي والرباعي من الفعل متساويين ولم يجعلوا أحدهما أفصح من الآخر"[٨]. وختم وختم ردَّه بالقول: "مما تقدَم نرى جواز قولك : هذا أمرٌ هامٌّ ومُهِمٌّ ولا فرق بينهما؛ لأنَّ النَّص

---

(١) القاموس المحيط: ١١٧١ (همَّ) ، ويُنظَر : تاج العروس: ١١٨/٣٤ (همم) .

(٢) المصباح المنير: ٢٤٥ (همم) .

(٣) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩ .

(٤) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٦ .

(٥) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٢٦٣ .

(٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣٥٧ .

(٧) جمهرة اللغة : ١٧٠/١ ، ١٧١ (همَّ).

(٨) دراسات في النقد اللغوي: ٨٥ .

على أنَّ همَّه كـ أهمَّه، فالهامُّ اسم فاعل من همَّ والمُهِم اسم فاعل من أهمَّ وقال بذلك كبار اللغويين والنُّقَّاد"[١].

وبحث الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ المسألة أيضًا فقسَّم النُّقَّاد فيها على ثلاث طبقات جاعلًا اليازجيّ مع من يرى صحَّة الاستعمالين وفصاحة أحدهما، إلى جانب طبقتين أُخريين ترى الأولى صواب الاستعمال، وترى الثانية خطأه . غير أنَّه لم يبرز مذهبه فيها بشكلٍ واضح ولكن من جملة ما ذكره نستطيع القول أنَّه موافق على الاستعمالين مع تفضيل استعمال (المُهِم) مع الأمر الشديد [٢].

ولو تأمَّلنا ما مرَّ من الأدلَّة والحُجج وقفنا على حقيقة مفادها أنَّ ما بين (همَّ) الثلاثي و(أهمَّ) الرَّباعي من معانٍ مشتركةٍ يجعل التداخل بينهما في صياغة اسم الفاعل واستعماله كبيرًا ؛ فالهمُّ والحزن يجعل الإنسان في اشتغالٍ وتفكير دائم في الأمر وكذا يفعل الأمر المُهِم فهو الآخر يأخذ نصيبًا من اهتمام الشخص؛ ولا فإنَّ أهميَّة الشيء وهمُّ الأمر بابان للتفكير والاهتمام والانقطاع . ولكنَّ العربيَّة لا تقف عند حدٍّ معينٍ من الألفاظ التي تسبب التداخل في المعاني، وإذا ما تمَّت التَّسوية بين المعنيين ذهبت بلاغة الكلام؛ إذ ما الدَّاعي لأن نجعل الـ (مُهِمُّ) للأمر المحزن الجالب للهم، وللأمر المهم ذي الفائدة العظيمة؛ ولذا فإنَّ التفريق بين المعاني الدقيقة هو ما أعطى العربيَّة سمة الإعجاز. أمَّا إشارات المعاجم إلى أنَّ همَّ بمعنى أهمَّ فلا تنطبق كُليًّا على اسمي الفاعلين منهما؛ إذ إنَّ الزِّيادة في الثَّاني جاءت لمعنى المبالغة والتشديد؛ لأنَّ الزيادة تقتضي معنى جديدًا، قال الرضي: "اعلم أنَّ المزيد فيه لغير الإلحاق لابدَّ لزيادته من معنى"[٣]. ولذا نرى بين ما يهُمُّ الإنسان ويغُمُّه ، وما يهِمُّه ويثير اهتمامه فرقًا كبيرًا.

ثانيًا : اسم المفعول

١ – مُلامٌ

اللوم في اللغة: العذل والتَّقريع. قال الجوهري: "اللوم: العذل، تقول: لامه على كذا لومًا ولومةً فهو ملوم ولوَّمَه شُدِّد للمبالغة... وألام الرَّجل، إذا أتى بما يُلامُ عليه" [٤]. فقد أشار

---

(١) دراسات في النقد اللغوي : ٨٦ .

(٢) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٦٤٥ .

(٣) شرح الشافية للرضي : ٨٣/١ .

(٤) الصحاح: ٢٠٣٤/٥ (لوم) .

الجوهري إلى أنَّ اسم المفعول من (لام) هو (مَلوم). غير أنَّ الكُتَّاب والمنشئين يصوغون اسم المفعول من مزيد هذا الفعل فيقولون: (مُلامٌ) من ألام. وقد منع الشَّيخ اليازجيّ ذلك؛ لأنَّه يرى صوابه التَّجريد فقال: "وربَّما خصُّوا هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض، فيقولون: فلان غير مُلام في هذا الأمر فيأتون به من باب ((أفعَلَ)) مع أنَّهم يقولون: لُمتُه ألومُهُ، وأن لائمٌ له، وهو عجيب" [١]. وشايعه على ذلك الأستاذ إبراهيم المنذر والناقد أسعد داغر، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ [٢].

وتناول نُقَّاد اللغة المحدثون هذا الاستعمال؛ فأقرُّوا بصحته بناءً على ما بين (لام) الثلاثي و(ألام) الرباعي من علاقة ترادفية. وأوَّل من فتح باب الرَّد في هذه المسألة الأب أنستاس الكَرمَليّ حين أقرَّ بأنَّ الأفصح فيها (ملوم) غير أنَّ (مُلام) فصيحة أيضًا ولا عيب فيها فعلل ذلك قائلًا: "على أنَّ القول بالأفصحيَّة لا يمنع الفصاحة. وسبب تجوّزهم في كلِّ ما مرَّ بك ذكره هو تضمُّن هذه الألفاظ معاني ألفاظٍ أُخرى موزونة بميزانها وهو ما يسمّونه عندهم بالحمل على النَّظير" [٣]. وبناءً على ما أقرَّه حمل (مُلام) على (مُهان) [٤]. وهو تأويلٌ بعيد فليس كلُّ ملام مُهان.

وفي معرض ردّه على المنذر صوَّب الشَّيخ مصطفى الغلاييني هذا الاستعمال استنادًا إلى ورود (لامه) و (ألامه) بمعنى واحد في معاجم اللغة [٥]، ومن ذلك قول ابن منظور: "وألامه ولوَّمه وألمته: بمعنى لُمتُهُ" [٦]. وكذلك احتجاج اللسان بقول معقل بن خويلد الهذلي:

حمدتُ الله أن أمسى ربيعٌ بدار الهون ملحيًّا مُلاما [٧].

وقول المرتضى الزَّبيديّ: "وألامه إلامَة بمعنى: لامه، قاله أبو عبيدة" [٨]. وهو ما نصَّ عليه الجوهري في صحاحه [١].

---

(١) لغة الجرائد : ٤٩ .

(٢) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢، ٣، وتذكرة الكاتب: ٩٨، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢/٢٥٥.

(٣) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٦ .

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٣٧ .

(٥) يُنظَر: نظرات في اللغة والأدب : ٢٨ .

(٦) لسان العرب : ١٢/٥٥٧ (لوم).

(٧) البيت منسوب إليه في لسان العرب: ١٢/٥٥٧ (لوم) ولم أقف عليه في ديوان شعر الهذليين.

(٨) تاج العروس: ٣٣/٤٤٤ (لوم) .

وممن ردَّ عليه فيها أيضًا الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ مستندًا إلى بعض ما يدعم رأيه؛ ومن ذلك قول معقل بن خويلد الذي احتجَّ به الغلاييني، وقول سيبويه: "لامَهُ يلومُهُ لومًا وملامًا وملامَةً ولومةً فهو ملومٌ زمَلِيم ومُليم" [٢].

كما تولَّى الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ الرَّد عليه في موضعين: قال في أحدهما: "بعضهم ينكره كاليازجيّ والمنذر وداغر ، ويجعل صوابه (الملوم) ولست أدري ما وجه منعه" [٣]. ثُمَّ أسند ردَّه هذا بقول ابن منظور: "وألامه ولوَّمه وألمته بمعنى لمته" [٤] وقول أبي عبيدة الذي نقله الزبيديّ سابق الذكر، إضافة إلى بيت معقل بن خويلد الهذلي [٥]. والذي يُلاحَظ على مجمل ما ذكره الزَّعبلاويّ تأثره بما قدَّمه الغلاييني. وإلى ذلك أيضًا لجأ الدكتور إميل بديع يعقوب حين ردَّ على جملة من منعوا هذا الاستعمال، ومنهم الشَّيخ اليازجيّ مضيفًا إلى ذلك إجازة المُعجَم الوسيط [٦].

كما تناول الدكتور مجيد الزَّامليّ هذه المسألة في موضعين من مؤلَّفاته رادًّا فيهما على اليازجيّ كونه صاحب التخطئة، ومن جاؤوا بعده إنَّما أخذوها عنه؛ فاستند في ردوده إلى جملة من المعطيات التي حفلت بها معاجم اللغة كالصحاح، واللسان، والمصباح، وكتب اللغويين القدماء كالأفعال لابن القطاع، إضافة إلى ما جادت به أقلام النقاد السابقين كالغلاييني والزَّعبلاويّ [٧].

والملاحظ على مجمل ردود النقاد على اليازجيّ هو تأثُّرها بما ذكره الغلاييني مع بعض الإضافات، كما فعل الأستاذ العدنانيّ والدكتور الزَّامليّ، باستثناء ما كتبه الأب الكَرمَليّ فإنَّه نحا بالمسألة منحًى آخر.

ويبدوا أنَّ ما قرره اليازجيّ ومتابعوه هو ما يُعرَف باللغة العالية التي تُقدِّم الثلاثي على الرباعي إذا كانا بالمعنى نفسه؛ وهذا ما شهدت به نصوص احتجاجهم جميعها؛ إذ قدَّمت (لامه)

---

(١) يُنظَر: الصحاح : ٢٠٣٤/٥ (لوم) .

(٢) النَّص منسوب إليه في اللسان: ٥٥٧/١٢ ، ولم أقف عليه في كتاب سيبويه.

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٥٩ ، ويُنظَر: ٩٨ ، ويُنظَر أيضًا : مُعجَم أخطاء الكتاب: ٥٥٤ .

(٤) لسان العرب: ٥٥٧/١٢ (لوم) .

(٥) يُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ومُعجَم أخطاء الكتاب : ٥٥٤ .

(٦) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة : ٢٤٣ .

(٧) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٦٦/٢، ٦٧ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب : ٢٠٢ .

ثم ذكرت أنَّ (ألامه) يأتي بمعناه. وبما أنَّ من الثابت استعمال فعليهما بمعنى واحد جاز استعمال اسم المفعول منهما بالمعنى نفسه إذ لم يكن هناك التباس، فمن (لام) المجرَّد نقول: (مَلوم) على مفعول، ومن (ألام) المزيد نقول: (مُلام) على (مُفعَل) دون أن نُضيِّق الخناق على مستعمليهما. يُضاف إلى ذلك أنَّ اسم المفعول (مَلوم) مستعملٌ عند العرب؛ وقد تُرجِم ذلك على لسان الكثير من شعرائهم فقد قال الشاعر أبو الحسن التهامي (تـ ٤١٦هـ) :

لو كانَ يَعبُدُ مُفضلٍ بِفضِيلةٍ جَلَّت لكانَ بِذاكَ غير مُلامِ [١] .

وقال أبو العلاء المعرّي:

مَلامٌ لنَفسي حُقَّ عِندي لمثلِها وكُنتُ حقيقًا عِندها بِمُلامِ [٢].

٢- مُهَابٌ

يُصاغ اسم المفعول من (هاب) على (مَهيب) و (مَهوب) والأصل: مهيوب كـ (مَبيع) من مبيوع؛ لأنَّه ثلاثي مجرَّد؛ والذي حصل أنَّ بعض الكُتَّاب اعتادوا صوغه على (مُهَاب) من (أهاب) الرُّباعي للمعنى نفسه. وهذا الأمر قد أشار إليه شاكر شقير اللبناني من قبل جاعلًا الصواب فيه (مَهيب)[٣]. ثُمَّ تابعه على ذلك الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ حين ذكر هذه اللفظة مع طائفة من الألفاظ التي يرى أنَّ هناك خطأ في استعمالها فقال: "وكذا قولهم: أكربه الهم وأرعبه الخطب، وأمرٌ مُكرِب ومُرعِب، وفلان رجلٌ مُهاب مع أنَّهم يقولون: رجل مكروب ومرعوب وهِبتُ فلانًا وأنا أهاب أن أُكلِّمه"[٤]. وامتدَّت يد اليازجيّ إلى تخطئة أحد الشواهد على هذا الاستعمال إذ قال: "وقد جاء مثل هذا في كلام الأوَّلين قول سليمان بن عبد الملك: ((أنا الملك الشاب السَّيد المُهاب)) رواه المسعودي في مروج الذهب وهذا يدلُّ على أنَّ هذا الغلط قديم يتَّصل بأوائل عهد الإسلام" [٥]. وعزا اليازجيّ السبب في وقوع الأقدمين بمثل هذه الأخطاء "لندرة كُتب اللغة في أيامهم واعتمادهم في تحمّلها على السَّماع مع ما دخلها من الفساد والتحريف"[٦].

---

(١) ديوان أبي الحسن التهامي: ٤٨٣ .

(٢) لزوميات أبي العلاء المعري: ٣٠٩.

(٣) لسان غصن لبنان : ٥٧ .

(٤) لغة الجرائد: ٤٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٩ ، والخطبة في مروج الذهب : ١٤٥/٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٩ .

ثُمَّ تبنَّى بعض النُّقَّاد المحدثين تخطئة هذا الاستعمال أيضًا ومن ذلك ما ورد في مقالات (عثرات الأقلام) التي كانت تصدر بتوقيع المجمع العلمي العربي في دمشق وينشرها في مجلَّته [١]. وممَّن سار على هديه فيها الناقد أسعد خليل داغر؛ إذ ذكرها مع جملة من الألفاظ التي ذكرها اليازجيّ أيضًا [٢]. وكذلك فعل الأستاذ عباس أبو السعود حين منع ذلك قائلًا: "ويقولون فلان مُهاب بضمِّ الميم، يعنون أنَّ النَّاس يهابونه ويُجلُّونه، والفصيح أن يُقال: هو مَهوب ومهيب اسم مفعول من هابه يهيبه هيبةً ومهابةً إذا خافه وحَذَرَه وأجلَّه فهو هائب وهيوب وهيوبة... أمَّا المُهاب فلا صلة له بالخوف والإجلال، وإنَّما هو اسم مفعول من قولهم: أهاب الفرسان بالخيل إذا دعوها أو زجروها فالخيل مُهابٌ بها" [٣]. وهو مذهب الدكتور إميل بديع يعقوب أيضًا إذ جعل (مُهاب) في جدول الخطأ من كتابه و(مهيب) و (مهوب) في جدول الصَّواب مُعلِّلًا بأنَّ أصله (مهيوب) من: هاب، ثمَّ تعرَّض للإعلال [٤].

غير أنَّ ما قرره المانعون ليس محل اتِّفاق عند الجميع، ولم يفُز بثقة الجميع، فتعرضوا لجملة من الرُّدود ابتدأها الأستاذ عبد الرحمن البيروتيّ حين ردَّ مدافعًا عن نصِّ سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي(تـ ٩٩هـ) قائلًا: "قلت: إنَّما نسب المعترض الخطأ إلى القائل من حيث إنَّه توهَّم ضمّ الميم في (المُهاب) كما يُفهم من كلامه في محلِّ هذا الاعتراض وحقيقة الأمر أنَّ اللفظة إنَّما هي بفتح الميم لا بضمِّها" [٥]. ثمَّ استشهد على ذلك بقول صاحب القاموس: "مكانٌ مَهابٌ ومَهوبٌ: يُهاب فيه" [٦]. وقول أميَّة بن أبي عائذ الهذلي (ت نحو٧٥ هـ):

أجاز إلينا على بعدهِ مهاويَ خرقٍ مَهابٍ مَهالِ [٧].

ذاكرًا أنَّ الأوَّل فُسِّر بموضع المهابة. والثاني بموضع الهول. ثمَّ ختم ردَّه بالقول: "فأي مانع يمنع من أن يكون القائل محلًّا للهيبة، إلَّا أن يأتينا المعترض بالعبارة نفسها، منقولة عن كتابٍ مضبوط بالشكل يوثق بمن ضبطهُ خطًّا كان أو طبعًا، وعندئذٍ فإن وجدنا (المهاب) مضبوطًا

---

(١) يُنظَر: عثرات الأقلام ، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد الأول ١٩٢١م، ٢١٩/٧ .

(٢) يُنظَر: تذكرة الكاتب: ٩٨ .

(٣) شموس العرفان: ١٢٦ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٣٥٧.

(٥) دفع الأوهام : ٢١ .

(٦) القاموس المحيط: ١٤٥ (هيب).

(٧) ديوان شعر الهذليين : ١٢٧/٢ .

بضم الميم سلَّمنا ذلك وإلا فالحكم بالظنِّيات ليس من المسلمات" [١]. والذي يُستشفُّ من ذلك أنَّ البيروتيّ مُقِرٌّ سلفًا بخطأ استعمال (مُهاب) بالضَّم اسم مفعول في مثل هذا الموضع.

وتلا ذلك ردُّ الأب أنستاس الكَرمَليّ الذي وقف فيه موقفًا وسطًا؛ إذ أقرَّ بأفصحيَّة صوغ اسم المفعول من هذا الحرف على (مهيب) غير أنَّ (مُهاب) فصيحٌ عنده أيضًا على تقدير أنَّ (مُهاب) محمول على (مُكرَم) من باب الحمل على النَّظير، وكذلك وجود علاقة ترادف بين (فَعلت) و(أفعلت) في كثيرٍ من الأفعال [٢].

وفي معرض ردِّه على اليازجيّ تناول الدكتور مجيد الزَّمليّ قضية التَّساوي بين (فعل) و (أفعل) من هذا الفعل فأقرَّ بأنَّهما بمعنى واحد، وحكم بصواب قول الكُتَّاب: فلان مُلامٌ، بناءً على ورود ذلك في عبارات بعض اللغويين، ومن يوثق بعربيتهم، كقول الدميري: "وإنَّما ابتدأنا به؛ لأنَّه أشرف الحيوان المتوحش، إذ منزلته منها منزلة الملك المُهاب لقوته، وشجاعته، وقساوته، وشهامته"[٣]. وما ذكره المُقري من قول الدَّاني النَّحوي: "ليست هيبة الشَّيخ لشيبه ولا لسنِّه، ولا لشخصه ولكن لكمال عقله، والعقل هو المُهاب"[٤].كما استشهد بنص سليمان بن عبد الملك الذي نبه عليه اليازجيّ أيضًا[٥]. وختم ردَّه بالقول: "لذا صحَّ قولك: هذا رجلٌ مُهاب، وهذا رجلٌ مَهيب خلافًا لمن أنكر ذلك" [٦].

وممن تناول المسألة أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر فقد ذكر أنَّها مرفوضة عند بعضهم دون أن يُسمِّي أحدًا فكان رأيه أنَّ (مَهيب) هي الصِّيغة الفصيحة من هذا الفعل، و (مُهاب) صحيحة أيضًا بناءً على إجازة مجمع اللغة العربيَّة المصري استعمال(أفعَل) مكان (فَعَلَ) لكثرة ما ورد منه سماعًا. وكذلك نصُّ سليمان بن عبد الملك سالف الذِّكر [٧].

وهذا الرَّأي هو الذي نتَّفق معه ونتبنَّاه فمن أراد الأفصح فليستعمل (مَهيب)، ومن ابتغى الصَّحيح استعمل (مُهاب)؛ وعِلَّة ذلك أنَّ اللفظة الجديدة لا تؤدِّي إلى تداخل الأصول ، أو

---

(١) دفع الأوهام: ٢٢.

(٢) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٥ – ٣٨ .

(٣) حياة الحيوان الكبرى: ٩ .

(٤) نفح الطيب: ١٤٣/٢ .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٦) المستدرك على تذكرة الكاتب: ٢٣٣ .

(٧) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٥٣٦ ، ٧٣٥ .

التباس المعاني، فضلًا عن ورودها عند بعض المتأخرين كقول الصَّاحب شرف الدين الأنصاري (ت٦٦٢هـ) وهو من شعراء العهد المملوكي:

مَلِكٍ مُهابٍ في الملوكِ مُبجَّلٍ سَمحٍ رحيمٍ بالضُّريكِ رؤوفُ [١].

٣- مفسودٌ

يُشترط في صياغة اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول) أن يكون متعدِّيًا مبنيًّا للمجهول. وهذا لا ينطبق على (فَسَدَ) اللازم، كما أنَّ هذا الفعل ثلاثيٌّ ولم يأتِ من الرباعي على (انفعل) على ما أشارت إليه معاجم اللغة؛ فقد جاء في الصِّحاح: "فَسَدَ الشيء يَفسُدُ فَسادًا فهو فاسِدٌ، وقومٌ فَسْدى كما قالوا: ساقِطٌ وسَقْطى. وكذلك فَسُدَ الشيء بالضَّم، فهو فسيدٌ. ولا يُقال: انفَسَدَ" [٢]. وفي تاج العروس: "ولم يُسمَع عنهم انْفَسَدَ في مطاوع فَسَدَ، وإلَّا فالقياس لا يأباه" [٣]. [٣]. وهذا يعني عدم مخالفة هذه الصيغة لقواعد التَّصريف غير أنَّها لم تُسمَع من العرب.

وقد استند اليازجيّ إلى هذه المعطيات فأنكر قولهم: فلان مفسود السيرة. وكذلك أنكر وجود (انفسد) في كلام العرب، فقال مُعبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: رجلٌ مفسود السِّيرة وقد انفسد، وكلاهما خطأ؛ لأنَّ فسد لازمٌ فلا يُصاغُ للمجهول ولا يُبنى منه مطاوع" [٤]. وقال في موضعٍ آخر: "وهذا من أعظم مزالّ الخاصَّة لكثرة هذه الأفعال واشتهارها حتَّى لا يكاد يداخلهم ريب في صحَّتها، وقد استُدرِج بها أناس من متقدمي الكُتَّاب كما وقع لأبي الفداء حين يقول في مقدمة تأريخه: وأمَّا التَّوراة العبرانية فهي أيضًا مفسودة" [٥].

واليازجيّ مسبوقٌ إلى هذه التخطئة فقد أشار إلى ذلك الحريري من قبل في موضعين من كتابه قال في أحدهما: "ومن أوهامهم أيضًا في تغيير صيغة المفاعيل. وهو من مفاضح اللحن الشنيع قولهم: قلبٌ متعوبٌ، وعملٌ مفسودٌ، ورجلٌ مبغوض، ووجه القول أن يُقال: قلبٌ مُتعَبٌ،

---

(١) ديوان الصاحب شرف الدين الأنصاري: ٣٣١ ، والضُّريك: الفقير السيئ الحال.

(٢) الصحاح: ٥١٩/٢ (فسد) ، ويُنظَر: القاموس المحيط: ٣٠٦ (فسد) .

(٣) تاج العروس: ٤٩٦/٨ (فسد).

(٤) لغة الجرائد: ٥٧.

(٥) المصدر نفسه : ٧٣ .

وعملٌ مُفسَد، ورجلٌ مُبغَضٌ؛ لأنَّ أصول أفعالها رباعيَّة، ومفعول الرُّباعي يُبنى على مُفعَل" [١].

وقال في الموضع الآخر رافضًا وجود بناء المطاوعة من هذا الفعل: "ويقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه. وكلا اللفظين معرَّة لكاتبه والمتلفِّظ به؛ إذ لا مساغ له في كلام العرب ولا في مقاييس التصريف. ووجه القول أن يُقال: أضيف الشيء إليه، وفسد الأمر عليه، والعلة في امتناع (انفعل) منهما أنَّ مبنى فعل المطوعة* المصوغ على ((انفعل)) أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية" [٢]. وأضاف الحريري أنَّ علَّة عدم بناء (انفعل) منه بعد إضافة همزة التعدية بأنَّه أصبح رباعيًّا ولا يُقاس على نظائره كـ انزعج وانطلق وغيرهما؛ لأنَّها شذَّت عن القياس ويُقتصر فيها على السَّماع [٣]. وهو مذهب ابن مكِّي الصقلي أيضًا [٤].

وما ذكره الحريري، وتابعه اليازجيّ عليه تناوله بعدهما بعض النقَّاد المحدثين بالبحث والدِّراسة؛ فاستقرَّ الأمر عند بعضهم على قبول الاستعمال وردِّ التخطئة، ووافقهم في تخطئته آخرون. وممَّن وافقهم في أصل التَّخطئة أسعد داغر، وعباس أبو السعود، وصلاح الدين الزَّعبلاويّ، ومحمد جعفر الكرباسي، وأحمد مختار عمر [٥]. فقال أبو السعود: "ويقولون: انضاف الشيء إلى فلان، وانفسد الأمر عليه وكلا التعبيرين معرة لصاحبه، ووجه الكلام أن يُقال: أضيف الشيء إليه، وفسد الأمر عليه والعلة في امتناع انفعل من هذين الفعلين أنَّ فعل المطاوعة المصوغ على انفعل يجب أن لا يأتي إلا من الثلاثي المتعدي... فإن قيل قد نُقِل عن العرب ألفاظٌ من أفعال المطاوعة بنوها من الأفعال الرباعية فقالوا: أزعجته فانزعج، وأطلقته فانطلق، وأقحمته فانقحم، وأحجرته فانحجر. فالجواب أنَّ هذه الأفعال شذت عن القياس... والشواذ تقصر على السماع والنقل ولا يُقاس عليها" [٦]. وهي عبارة الحريري بتغيير يسير.

---

(١) درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص: ١٨٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٤ ، والصَّواب : المطاوعة.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٨٥ .

(٤) تثقيف اللسان: ١٣١.

(٥) يُنظَر: تذكرة الكاتب: ١٠١، وشموس العرفان: ٥١، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٠١، ومُعجَم أخطاء الكتاب: ٤٦٤، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٤٤/٢، ومُعجَم الصَّواب اللغوي: ٧١٨.

(٦) شموس العرفان : ٥١.

وشرح الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ المسألة بشقيها: بناء المطاوعة، وصياغة اسم المفعول، رافضًا بناء المفعول من (فَسَدَ) اللازم ، أمَّا قياس (انفعل) فذكر أنَّ من الأئمة من أنكره لعدم وروده. وهو صحيح عند من أخذ بالقياس[١].

وفَصَلَ الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ بين مجيء المطاوعة من (فَسَدَ) الثلاثي وصياغة اسم المفعول منه، فرفض صياغة اسم المفعول منه على وزن مفعول قائلًا: "ويقولون: فلان مَفسود، والصَّواب: فاسِدٌ من فَسَدَ يَفسُد ويَفسِد فسادًا وفسودًا أو هو فسيد من فَسُدَ يَفسُد فسادًا وفُسوُدًا؛ لأنَّ الفعل (فسد) لازم واسم المفعول لا يُصاغُ إلا من المتعدِّي"[٢]. أمَّا بناء المطاوعة منه؛ فأقرَّه بناءً على وروده في بعض المعاجم القديمة والحديثة [٣].

وذهب غيرهم إلى تصويب الاستعمال والرَّد على الحريري واليازجيّ؛ فقد قال الكَرمَليّ رادًّا عليه تخطئته: "قد أنكر قبله اللغويون والحريري في درَّة الغوَّاص كلمة مفسود وأصلحوها بمُنفسِد فلم يأتنا بشيء جديد من عنده. على أنَّ ورود مفسود في كلام الأقدمين مما يجعل هذه اللفظة من المولدات واستعمال المولد غير محظور على أحد" [٤]. وكلامه هذا مردود؛ لأنَّ من شروط إجازة المولَّد أن يكون موافقًا لأقيسة العرب. و(مفسود) هنا خارج القياس؛ لأنَّه لازمٌ. وقال مستشهدًا في موضع آخر:"فإنَّ بُلغاء الكُتَّاب قد استعملوا أيضًا أغلب هذه الصيغ على الوجه الذي أنكرها صاحبنا فممن استعمل مثبوت ومفسود أبو الفداء وهو ممن يُتَّبع في إنشائه" [٥]. يريد يريد بذلك عبارة أبي الفداء التي خطأها اليازجيّ. ثُمَّ عرَّج بالحديث عن الشَّق الثاني من المسألة وهو مجيء(انفَعَل) المطاوع من (فَسَد)؛ فاستند إلى موافقته القياس في إجازته قائلًا: "قلت: واستعمال القياس عند عدم السماع لا يُعدُّ غلطًا بل يُقال عنه ((غير مسموع)) وقول الشَّيخ ((لا يُبنى منه للمطاوع)) فيه نظر"[٦]. والكَرمَليّ هنا لم يُقدِّم دليلًا واضحًا يُرتكز عليه في إجازة الاستعمال سوى استعمال أبي الفداء وهو فضلًا عن تأخره مما أشار إليه اليازجيّ نفسه.

---

(١) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٤٦٤.

(٢) مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٥١٥ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ٥١٥ .

(٤) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٧.

(٥) المصدر نفسه : ٩١ .

(٦) المصدر نفسه : ٥٧ .

وأحدث ما كُتِب في إجازة هذا الاستعمال هو ردُّ الدكتور مجيد الزَّامليّ حين أقرَّ بصحة بناء اسم المفعول(مفسود) من (فسد)، وكذلك بناء المطاوع منه؛ فاحتجَّ على ورود (مفسود) بقول ابن سيدة: "والسِّحرُ الفساد، وطعام مسحورٌ: مفسود، عن ثعلب هكذا حكاه: مفسود لا أدري أهو على طرح الزَّائد، أم فَسَدَتهُ لغةٌ، أم هو خطأ؟ ونبت مسحور: مفسود، هكذا حكاه" [١].وقول المُقري: "وربَّما سُئل عن نفسه، فيقول: وليٌّ مفسود" [٢]. واحتجَّ على ورود (انفعَل) منه بقول ابن الأثير(تـ ٦٠٦هـ): "النَّغَل بالتحريك: الفساد، ورجلٌ نغل، وقد نَغِل الأديم إذا عفن وتهرَّى في الدباغ فينفسد ويَهلِك" [٣]. وقول الصَّغدي: "وممَّا حُرِّف فانفسد به المعنى قول أبي الطيِّب..."[٤].

وفي مراجعة تأريخيَّة لمعظم حجج المجوِّزين لوحِظ عدم وجود هذا الاستعمال في القرون الأولى، فضلًا عن عصر الاحتجاج؛ ما يعني أنَّ هذا الاستعمال مُحدث ولذا فليس هناك وهم وقع فيه اليازجيّ؛ لأنَّ منهجه قائمٌ على السَّماع المشهور ثمَّ القياس، فإذا ما أردنا إقراره فإنَّه مُقرٌّ على سبيل التَّوليد. وأمَّا نصُّ المحكم فالارتياب واضح في عبارة صاحبه، وكأنَّه يُشيرُ إلى عدم قناعته بذلك ولذا نقل عن ابن الأعرابي تاليًا قوله: "وحكى ابن الأعرابي: نبتٌ مسحور، مُفسد، على القياس" [٥].

٤- مُساقٌ

ذكر اليازجيّ طائفة من الأفعال التي يزيدون الهمزة في أولها وهي ثلاثية ومن ثمَّ يصوغون اسم المفعول منها على ما استقرَّت عليه من الرباعي وذكر من تلك المفاعيل(مُساق) من (أساقَ)، وصوابه عنده (مَسوق) من (ساقَ) الثلاثي[٦]. وقد أشار إلى هذا الغلط الأستاذ إبراهيم المنذر في في كتابه أيضًا[٧].

وهذا الذي يراه اليازجيّ لم ينل ثقة الآخرين؛ فانبرى بعضهم للرد عليه، وخالفه آخرون دون أن يُشيروا إليه في حديثهم. وأوَّل من فتح باب الرَّد عليه في هذه المسألة مُحمَّد سليم

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٨٣/٣ (فسد).

(٢) نفح الطيب: ٢٤٨/٥ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٨٨.

(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٥٣ .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ١٨٤/٣ (فسد) .

(٦) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٤ ، ٧٥.

(٧) يُنظَر : كتاب المنذر: ٢.

الجُنديّ مستشهدًا على مجيء(ساق) و(أساق) بمعنى واحد بقول الزَّبيدي: "وساق الماشية سوقًا وسِياقة بالكسر ومساقًا وسياقًا كسحاب، وأستاقها وأساقها فانساقت" [١].وقوله: "ومن المجاز ساق إلى المرأة مهرها وصداقها سياقًا أرسله كأساقه" [٢]. وأشار إلى وجود مثل ذلك في المصباح أيضًا[٣].

وصحح الكَرمَليّ الاستعمال على حمل (مُساق) على معنى (مُرشَد ، مُدار)[٤]. وهذا يعني إقراره بخطأ استعمال (مُساق) بلفظه ومعناه ولذا حمله على نظيره.

وتناول الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ المسألة أيضًا مُرجِّحًا صحَّة الاستعمال بناءً على ما توفَّر من نصوصٍ مُعجَميَّة قال: "ويُخطِّئون من يقول: الثور مُساقٌ إلى الحقل؛ ظنًا منهم أن ليس في العربيَّة إلَّا الفعل ساقه يسوقه فهو مسوق وليس فيها: أساقه يسيقه فهو مُساق، ومن هؤلاء المخطِّئين إبراهيم اليازجيّ ولكن: الفعلين ساقه وأساقه موجودان في الصِّحاح، والأساس، واللسان، والمصباح، والمد، ومحيط المحيط، وأقرب الموارد، والمتن، والوسيط، وكلا الفعلين يعني حثَّه من خلفه على السير" [٥].

كما ردَّ عليه إميل بديع يعقوب محتجًّا بورود ذلك في معاجم اللغة من دون أن يسميها، فقال: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ من يقول:((فلان مُساق إلى كذا)) بحجَّة أنَّ الفعل هو ((ساق)) واسم المفعول منه((مسوق)) ولكن المعاجم تذكر الفعل (أساق) بمعنى: ساقَ، واسم المفعول من (أساق) هو مُساقٌ لذلك قل فلانٌ مَسوق إلى كذا، ومُساق إلى كذا" [٦].

وبحث الدكتور مجيد الزَّامليّ المسألة في موضعين: خالف اليازجيّ في أحدهما، وردَّ عليه في الآخر، فممَّا خالفه فيه قوله: "واستند إلى ذلك بعض النُّقَّاد فمنعوا قول القائل: أساق إلى المرأة صداقها، وأساق الماشية، إذ ليس من كاتب يقول اليوم بدل ساق (أساق) لا في الصداق ولا في سواه وإنَّما كلهم يقول: ساق ... ولا يخطر في بال أحد من الكُتَّاب أن ينبش في معاجم اللغة ليقع على لفظٍ متروك أو لغة نادرة فيغتنمها بادرة* ويُلقيها بين أيدي قُرَّاء جريدته. وهذا

---

(١) تاج العروس: ٤٧٤/٢٥ (سوق) .

(٢) المصدر نفسه : ٤٧٥/٢٥ (سوق) .

(٣) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٣، ١٤، ٩٥، ٩٦ .

(٤) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٤.

(٥) مُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٣٣١، ويُنظَر: مُعجَم الأخطاء الشائعة : ١٢٤ .

(٦) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٦٣ .

الكلام مردودٌ؛ لأنَّ الفعل ورد مُجرَّدًا كما ورد مزيدًا بالهمزة، ونصَّ العلماء على صحَّة (أساق) سواء في الصَّداق أو الإبل أو غيرها" [١]. ثمَّ ذكر بعض الأقوال التي تؤكِّد مجيء ساقَ وأساقَ بمعنى واحد.

وممَّا ردَّ عليه فيه قوله: "منع الناقد إبراهيم اليازجيّ قول الكُتَّاب: أساق الماشية إلى كذا، والصَّواب عنده أن يُقال: ساق الماشية إلى كذا من غير همزة، وكلامه مردودٌ؛ لأنَّ هذا الفعل ورد مُجرَّدًا كما ورد مزيدًا بالهمزة، ونصَّ العلماء على صحَّة (أساق) سواء أكان ذلك في الصَّداق أو الإبل أو غيرها" [٢].

وتناول نُقَّادٌ آخرون هذه المسألة بالبحث والتَّمحيص؛ فتأكَّد لهم مجيء (ساق) و (أساق) بمعنى واحد، ومن ذلك ما ذكره الغلاييني ردًّا على المنذر الذي تابع اليازجيّ فقال: "قلت: قد ذكر اللغويون((ساقه ، أساقه)) بمعنى واحد، والمفعول من الأوَّل (مسوق) ومن الآخر(مُساق)"[٣]. ثُمَّ سرد أسماء جملة من المصادر التي أشارت لذلك.

وأفرد الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ بحثًا في كتابه (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) تناول فيه قضيَّة بناء اسم المفعول خصَّ منه ما كان على (فعلت وأفعلت) بمعنى واحد، وما افترق معنيا فعليه؛ فذكر أنَّ من الأفعال ما يفترق معناها في الصيغتين فلا يصحُّ بناء اسم المفعول من كليهما نحو: قاده فهوَ مقُود، لا مُقاد من أقاد؛ لأنَّه ليس بمعناه. وكذلك مَبيع لا مُباع؛ لأنَّ مُباع عرضه للبيع. أمَّا أساقه وساقه فجعلهما بمعنًى واحد؛ ولذا صحَّ عنده قولنا: مسوق من الثلاثي، ومُساقٌ من الرباعي بمعنى واحد [٤]. وجعل الدكتور أحمد مختار عمر الصيغتين فصيحتين؛ لورود سَاقَ أساقَ بمعنى واحد في معاجم اللغة [٥].

---

(١) مُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٣٨/٢ ، ٣٩ . والصَّواب: باردة ، ونودُّ الإشارة هنا إلى أنَّ ما ذكره الدكتور الزَّامليّ وأشار في هامشه إلى مُحمَّد سليم الجُنديّ في إصلاح الفاسد على أنَّه قوله كما يُخيَّل إنَّما هو من إنشاء قسطاكي أفندي الحمصيّ نقله الجُنديّ للرِّد عليه وقد شابه الغموض لقدم نسخة الكتاب. يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩٤، ٩٥ .

(٢) دراسات في النقد اللغوي: ٦٩ .

(٣) نظرات في اللغة والأدب: ٢٩ .

(٤) يُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٩٧ – ١٠١ .

(٥) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي : ٦٩١.

وفي المُحصِّلة فإنَّ إجازة هذه الصِّيغة راجحة لدينا، ولا يمكن الأخذ بما يراه اليازجيّ كُليًّا، إن كُنَّا ننشدُ الأفصح ضرورة للحفاظ على المستوى اللغوي العالي؛ لأنَّ التشدُّد في قبول الألفاظ والصيغ ممَّا يؤاخذ به كثيرٌ من النُّقَّاد الذين أنكروا من مفردات اللغة ما هو جديرٌ بالقبول؛ فإذا صحَّ القولان لا يمكن ترك الثاني منهما، واليازجيّ هنا نَشَد الأفصح؛ لأنَّ العرب تميل إلى الثلاثي أولًا، ولكن ما ورد من نصوص في صحَّة الرباعي من هذا الحرف تدفعنا لقبوله ومنها قول الزجاج: "وسِقت الصَّداق إلى المرأة وأسقته" [١]. وفي المخصص: "وسُقْتُ إليها الصَّداق سَوقًا وسياقًا وأسقته، وسقت الإبلَ وغَيرها وأسقتُها"[٢]. كما وردت هذه الصِّيغة عند المتأخرين، قال ابن اللواح(ت٩٢٠هـ):

وسِيقَ إلى النَّار سوَقَ الجَّنيب فيا شدِّه من مُساقٍ مُقادٍ [٣].

ثالثًا: الصِّفة المشبَّهة

١- تَعيسٌ

ورد عن العرب (تَعَسَ) بالفتح يتْعَسُ تَعسًا، لمن ساء حظُّه أو هلك، متعدِّيًا بالحرف والحركة، واسم الفاعِل منه تاعِس. كما جاء (تَعِسَ) بالكسر لازمٌ لا يتعدَّى، والصِّفة المشبَّهة منه (تَعِسٌ) [٤].

ويصوغ بعضهم الصِّفة من هذا الفعل على (فَعيل) فيقولون: رجلٌ تعيس، وهو من أهل التعاسة، كما يقولون (متعوس) والأخيرة أشار إليها الحريري في درَّته [٥].

وتناول المعلِّم شاكر شقير اللبناني بناء المصدر، والصِّفة المشبَّهة من هذا الفعل فقال: "تَعِسَ تَعسًا هلك في الأصل، وشَقِيَ في المشهور أو ساء حاله فهو (تَعيس). وتَعِسٌ قليل. والاسم (التَّعاسة والتَّعَس) ضدُّ السَّعادة والسَّعد. و(أتعَسَه) الله فهو مُتعَس والأفصح تعيس. ولا يُقال متعوس" [٦].

---

(١) فعلت وأفعلت للزجاج : ٨٧ .

(٢) المخصص : ٢٤١/١٤ .

(٣) ديوان ابن اللواح: ٣١٨/١.

(٤) يُنظَر: المصباح المنير: ٢٩ (تعس) .

(٥) يُنظَر: درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص: ٣٤١.

(٦) أساليب العرب في صناعة الإنشاء: ٨٩ .

وخالفه في ذلك كلِّه الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ؛ فمنع (تَعيس) كما منع (التعاسة) قائلًا: "ويقولون: رجلٌ تعيس، وقومٌ تُعَساء، وهو من أهل التعاسة، وكلُّ ذلك خلاف المنقول عن العرب. والمسموع عنهم رجلٌ تاعِس وتَعِسٌ بوزن كَتِف وقد تَعِسَ بفتح العين وكسرها. والمصدر التَّعْس بالفتح والتَعَس بالتَّحريك. ويُعدَّى الأوَّل بالهمزة تقول: أتعسه الله إتعاسًا، والثاني بالحركة، تقول: تَعَسه بالفتح وهو مُتعسٌ ومتعوس لم يُحكَ فيه غير ذلك" [1]. وخلاصة ما أراد اليازجيّ قوله:أنَّ الصِّفة المشبَّهة من هذا الحرف هي (تَعِسٌ) لا تعيسٌ، والمصدر (تَعْسًا) و (تَعَسًا) لا (تعاسة)، واسم المفعول منه (مُتعَسٌ) و (مَتعوسٌ) خلافًا للحريري ومن تبعه.

وقد أحدثت هذه المسألة حركة نقديَّة كبيرة، وتنالها كثيرٌ من النُّقَّاد واللغويين بالشَّرحِ والتَّفصيل؛ مُجملين الحديث فيها عن فعلها، وفاعلها، ومفعولها، وصفتها، ومصدرها؛ وقد توزَّعت مواقفهم بين مؤيِّدٍ لهذا الطَّرف أو ذاك. فممَّن أيَّد اليازجيّ فيما ذهب إليه إبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وكمال إبراهيم، ومُحمَّد العدنانيّ، ومُحمَّد علي النجار، وعباس أبو السُّعود، ومحمد جعفر الكرباسيّ، وبشار بكور، وغيرهم[2]. وحجَّتهم في ذلك عدم ورود (تَعيس) في كلام العرب الذين يُعتدُّ بلغتهم.

ولم يرتضِ آخرون تخطئة هذا الاستعمال أو بعضٍ منه. قال الكَرمَليّ: "رجلٌ تَعيس من قومٍ تُعساء: هو بمعنى رجلٌ تاعِسٌ أو تَعِسٌ من قومٍ تاعسين أو تعيسين؛ لأنَّ فعيلًا هنا لغة في فَعِل وهو وإن لم يكن مسموعًا عنهم إلَّا أنَّه من المقيسات"[3]. وهذا اعترافٌ صريحٌ من الكَرمَليّ بأنَّ (تَعيس) غير مسموع عن العرب، وإنَّما جاءت إجازته بناءً على أنَّ فعيل لغة في فَعِل، فالتَّصويب هنا على مرحلتين: قبول فعيل بمعنى فَعِل لغة، وقبول المقيس الذي لا يعضده سماع.

وممَّن بحث المسألة أيضًا الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ، فوافق اليازجيّ في تخطئة استعمال التعاسة مصدرًا لهذا الفعل، وردَّ عليه تخطئته بناء الصِّفة المشبَّهة منه على (فَعيل)

---

(١) لغة الجرائد: ٤٤.

(٢) يُنظَر: كتاب المنذر: ٤، وتذكرة الكاتب: ١١٨، وأغلاط الكتاب: ١٣، ٦٠ ، ومُعجَم الأخطاء الشائعة: ٤٨، ومُعجَم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٩٦ ، ومحاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة: ٣٧ ، وأزاهير الفصحى في دقائق العربيَّة: ١٧٨ ، وشموس العرفان: ١١٢، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٧٨/١، وعثرات الأقلام ، بشار بكور: ١٤، والنقد اللغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي، أطروحة دكتوراه، وسام غالي كاطع، جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢١، ص١٣٨ .

(٣) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٣، ٢٤ .

فقال موافقًا إياه: "ليست في اللغة (تعاسة) وإنَّما فيها (التَعْس) بإسكان العين و (التّعَس) بفتحها ... فقول الكُتَّاب: (التعاسة) لا وجه له" [١]. وقال رادًّا عليه بناء الصفة المشبهة منه: "وقد أنكر جماعة مجيء (تعيس) كاليازجيّ والعدنانيّ وأبو السعود وسواهم وهو صحيحٌ سائغ لا عيب فيه، قال ابن دريد في الجمهرة: الرَّجل تاعِس وتَعِسٌ بالكسر وتعيس" [٢].ثمَّ استشهد على وروده في لغة العرب بقول الشاعر:

حتَّى إذا صارت إلى غَيرِهِ عادَ مِنَ الوَجدِ بجدٍّ تعِيس [٣].

وممَّن ردَّ عليه الدكتور إميل بديع يعقوب؛ إذ استند إلى عبارة ابن دريد، وإجازة المُعجَم الوسيط [٤]. وقد جاء في المُعجَم الوسيط: "تَعِسَ تَعْسًا، تَعَسَ. فهو تَعِس وَتَعيس" [٥].

وتناول الدكتور مجيد الزَّامليّ هذه المسألة أيضًا، فصوَّب الاستعمال مستندًا إلى ما في رسالة الغفران، وإجازة المُعجَم الوسيط، وكذلك عدم مخالفة هذه الصِّيغة قواعد التصريف؛ إذ إنَّ (فَعيل) مُطَّردٌ في كل وصفٍ لمذكرٍ عاقل غير مضاعف ولا مُعتل اللام دالًّا على مدحٍ أو ذم [٦]. وفي موضعٍ آخرٍ وافقه في عدم جواز بناء المصدر منه على (تعاسة) واصفًا إياه بأنَّه استعمال بعيد عن ضوابط اللغة [٧].

وممَّن بحث هذه المسألة أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر؛ فأقرَّ (تَعِسٌ) على أنَّها فصيحة، و(تَعِيس) على أنَّها صحيحة لورودها في معاجم اللغة الحديثة [٨].

ولو تدبرنا حجج الفريقين، وأدلَّتهم؛ لوجدنا أنَّ الصفة المشبهة منه (تَعِس) قد وردت على وجه الكثرة، يُقابل ذلك بعض الإشارات التي تثبت استعمالهم (تَعِيس). ولكنَّ تضييق أفق الكتابة

---

(١) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٧٤ .

(٢) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٧٣ . والنَّص في النسخة التي بأيدينا من جمهرة اللغة على النحو الآتي: "والتَّعس: العَثْر، أتعسه اللهُ، أي كَبَّه وأعثره، والرَّجل تاعِسٌ وتَعِس" جمهرة اللغة : ٣٩٧/١ (تعس) ولم ترد بالياء إلا أن يكون قد ذكرها في موضع آخر.

(٣) البيت للمعري وهو في رسالة الغفران: ٣٠٠ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ٩٨، ٩٩ .

(٥) المُعجَم الوسيط: ٨٥ (تعس) .

(٦) يُنظَر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ٣٩، ٤٠ ، ودراسات في النقد اللغوي: ٥٢ .

(٧) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٤٠.

(٨) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٢٤٥ ، ويُنظَر كتابه : العربيَّة الصحيحة: ١٨٣ .

والتَّعبير ليس صحيحًا أيضًا، لا سيَّما وإنَّ الاستعمال الآخر لا يخالف قواعد التَّصريف وحسب، وإنَّما هو من المقيسات، ومن استعملوه لم يخالفوا قواعد اللغة أو يخلطوا بين أبنيتها.

وزيادة على ما ذكره الرَادُّون فقد ورد هذا الاستعمال في الفصول والغايات إذ جاء فيه: "ومن غَرِي بالعِيس فجدُّه تَعِيس، ومن عاشَ فلا يأمنُ الارتعاشَ" [١]. وفي ديوان الصَّبابة: "وما استُغني فهو كالصُّبح قاطع اللذات تعيسُ الحركاتِ" [٢].

٢- جَلُودٌ ، شَفُوقٌ ، رَحُومٌ ، نَصُوحٌ

يستعمل الكُتَّاب والمُنشئون صيغة (فَعُول) لبناء الصِّفة المشبَّهة من مجموعة من الأفعال كـ جَلَدَ، وشَفَقَ، ونَصَحَ، ورَحَمَ، وغيرها، وقد ولم يرتضِ بعض النُّقَّاد جميع ذلك أو بعضًا منه، ومنهم الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ إذ قال مُعبِّرًا عن رفضه: "ويقولون: رجلٌ جَلودٌ أي صاحب جَلد، يأتون به على وزن فَعُول. وكذا رجلٌ شَفوقٌ ورحومٌ نصوحٌ وكل ذلك خطأ. والصَّواب جليد وشفيق ورحيم ونصيح" [٣]. والمُنطلَق الصَّرفي لرفض هذه الصيغ هو أنَّ (فَعيل) وصفًا بمعنى فاعِل إذا كان مُشتقًّا من فعلٍ لازمٍ فهو صفة مشبَّهة، ويأتي غالبًا من (فَعُل) نحو: كَريم وجميل من كَرُمَ وجَمُل، أمَّا إذا كان بمعنى الفاعل من فعلٍ متعدٍّ فهو في الغالب للمبالغة، كـ رحيم من راحِم. أمَّا ما جاء على فَعول بمعنى فاعِل من الصفات فهو من صيغ المبالغة متعدٍّ كان أو لازمٍ وليس صفة مشبَّهة، ويستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث. والصِّفة المشبَّهة لا تُبنى إلا من اللازم [٤]. كما إنَّ هذه الصِّيغ لم تقوَ عندهم في السَّماع، ولم تثبُت في معاجم اللغة، أو وردت في استعمال البلغاء على الوجه المطلوب [٥]. قال كمال إبراهيم: "هو شفوقٌ على الفقراء، والصَّواب شفيق؛ لأنَّه لم يأتِ وزن (فَعول) من هذا الحرف وإنَّما أتى على (فَعيل) ومثله رحيم وجليد ونصيح فلا يُقال: رحوم وجلود ونصوح" [٦]. وهو مذهب الأستاذ المنذر، وداغر، وأبو السعود [٧].

---

(١) الفصول والغايات، فصل غاياته جيم: ٣٠٥ .

(٢) ديوان الصَّبابة: ١٢٥ ، الباب الرابع عشر(الرقيب النَّمام والواشي كثير الكلام).

(٣) لغة الجرائد: ٧٠ .

(٤) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٢٢ ، ٢٢٣.

(٥) يُنظَر: كتاب المنذر: ٧٢، ٧٣ .

(٦) أغلاط الكتاب: ٦٢ .

(٧) يُنظَر: كتاب المنذر: ٣، ٧٢ ، وتذكرة الكاتب: ٨٢، ٩٦ ، وأزاهير الفصحى: ١٧٨ .

وصحَّت هذه الصِّيغ أو بعضها عند جماعة أخرى من اللغويين الذين وجدوا ما يدعم قولهم، ويدعو لقبولها، وأوَّل من أجاز استعمال (رَحوم) رشيد الخوري الشَّرتونيّ قائلًا: "وخطَّأت الضِّياء استعمالهم رحوم وقالت إنَّ صوابها رحيم. قال اللسان ما حرفيته((رحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا: سميع بمعنى سامِع، وقدير بمعنى قادِر وكذلك رجلٌ رحوم وامرأة رحوم)) فيتبيَّن من عبارة اللسان أنَّ كلمة رحوم بمعنى رحيم أي راحِم فلا سبيل إذاً لملامة الكُتَّاب على استعمالهم" [1].

كما تناول الأب أنستاس الكَرمَليّ مسألة (رَحوم) أيضًا فقال مصوِّبًا استعمالها: "رجلٌ رحم بمعنى رحيم أنكره الشَّيخ وقد وردت اللفظة في تاج العروس واللسان. وقوله: (خطأ) في غير محلِّه؛ لأنَّ الزبيدي وابن منظور ذكرا الرَّحوم في مادتي رحم وشنأ" [2]. ثمَّ استشهد بقول صاحب الكشَّاف في الحديث عن (الرَّحمن): "لم يكُن مستعملًا في كلامهم كما استُعمِلَ الرَّحيم والرَّحوم والرَّاحِم" [3].

ودعا الدكتور مصطفى جواد إلى فتح باب القياس في مثل هذه الصِّيغ، وقبول ألفاظها؛ وعلى هذا فقد ردَّ على الشَّيخ اليازجيّ ومن تابعه إنكارهم الصِّيغ المذكورة قائلًا: "ومن الذين وقعوا في هذا الغلط إبراهيم اليازجيّ فقد كان على سعة علمه كثير الأوهام قال: ((ويقولون: رجل جلود أي صاحِب جَلد ... وكذا رجلٌ شَفوق ورَحوم ونَصوح وكلُّ ذلك خطأ، والصَّواب جَليد وَشَفيق ورَحيم ونَصيح...)) فنقول: هذا كلامٌ لا يجوز أن يجري؛ لأنَّه لهوٌ وتسلية، فالقاعدة المُطَّردة هنا قد قدَّمناها* أمَّا نصوح المذكَّر فقد وردت في كلام العرب بالمعنى الذي أنكره اليازجيّ، قال عدي بن زيد العبادي:

من لِقلبٍ دَنِفٍ أو مُعتَمَد قد عَصى كلَّ نصوحٍ ومفد*

---

(1) مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد ١٣ لسنة ١٨٩٩م ، ص٦١٢ . والنص في اللسان: ٢٣١/١٢ (رحم).

(2) النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٨. ويقصد بـ (قوله خطأ) أي: قول اليازجي.

(3) الكشاف : ٧٥٠/١٩ .

وأمَّا الرَّحوم والشَّفوق فمثل (الجَّزوع والودود واللعوب اللعوب والطَّروب) وكلَّها من بابٍ واحد، وأمَّا الجَّلود فهو مثل الرَّؤوف إن عددناه من الباب الخامس وليست طبيعة العربيَّة بمستوجبة لهذا التَّحجير بمعنييه" [١].

وبحث المسألة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ فأقرَّ استعمالهم (رَحوم) الذي منعه اليازجيّ استنادًا إلى نصّ اللسان، وإجازة معاجم اللغة الحديثة [٢] .

وتناول الأستاذ صلاح الدين الزَّعبلاويّ المسألة في غير موضع من كتابه مُقِرًّا بصحَّة استعمال (رَحوم) رادًّا على اليازجيّ تخطئته فقال: "أنكر بعضُهم كالشَّيخ اليازجيّ والأستاذ داغر قولك:(امرأة رحوم ورجل رحوم) بمعنى (رَحيم). و (فَعُول) عند الأئمة سماعي، ولو أشار بعضهم إلى قياسه لكثرة ما جاء منه. وقد نصَّ اللسان، ومستدرك التاج على (رَحوم) بمعنى رحيم، وقال ابن جني في الخصائص فيما تلاقى عليه (فَعول وفَعيل) فذكر: (أثيم وأثوم ورحيم ورحوم...) فقولك: (امرأة رَحوم) أو (رجلٌ رَحوم) بمعنى (رَحيم) صحيح فصيح" [٣]. ووافقه في غير ذلك إذ منع استعمال (شَفوق، نَصوح، جَلود) فقال في شَفوق: "وقد جاءت من (شَفِقَ) بالكسر صفة مشبَّهة على (شَفيق)، لا (شَفوق) كما يقوله بعضهم خطأ" [٤]. وقال في (نصوح، وجلود): "ويُخطِئ الكُتَّاب كذلك في قولهم: (النَّصوح) بمعنى (الناصح) وإنَّما هي (النَّصيح)، لا النصوح. وتقول كذلك: (رجلٌ جَلْدٌ) بفتح فسكون و(جَلِيدٌ) إذاُ صِفَ بالقوَّة والصَّبر، ولا تقول: (رجلٌ جلود)" [٥]. فمُستند الزَّعبلاويّ في ذلك كُلَّه السَّماع؛ إذ أنكر ما لم يرِد منها عن العرب، وأقرَّ ما نصَّت عليه المعاجم.

وممَّن ردَّ على اليازجيّ في مسألة (رَحوم) الدكتور إميل بديع يعقوب إذ قال ذاكرًا من خطَّأها: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ وإبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وزهدي جار الله من يقول ((فلان

---

(١) القواعد الجديدة في العربيَّة، مصطفى جواد، مجلة المعرفة المصرية، العدد(٢) لسنة ١٩٣٣م ، ص٢٢٨. *وقد وردت اللفظة موضع الشاهد (نصيح) بالياء في ديوان الشاعر خلافًا لما ذكر جواد ، يُنظَر: ديوان عدي بن زيد العبادي: ٤٢.* والقاعدة التي قدمها هي: إنَّ فعولًا بمعنى فاعِل يستوي فيه المؤنَّث والمذكَّر وقد يجوز إدخال الهاء عليه لتحقيق التأنيث. المصدر والصَّفحة نفسها.

(٢) يُنظَر: مُعجَم أخطاء الكتاب: ١٠١ .

(٣) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٢٢٣ . ويُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٢ .

(٤) مُعجَم أخطاء الكتاب: ٣٢٧ . ويُنظَر: الصفحات: ٢٢٣ ، ٣١٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٣١٤. ويُنظَر: ٢٢٣ .

رَحـوم)) بحجَّـة أنَّـه لـم يُسـمَع الوصـف (رَحـوم) فـي كـلام العـرب. ولكـن أجـاز لسـان العـرب، ومـد القاموس، ومتن اللغة، والمُعجَم الوسيط، أن نقول: رَحيم ورَحوم بمعنى : راحِم" [١].

كمـا عـرض نُقَّـادٌ آخـرون لهـذه الاسـتعمالات؛ فأجازوهـا خلافًـا لمـا يـراه اليـازجيّ ومتـابعوه؛ ففـي ردِّه علـى إبـراهيم المنـذر أجـاز الغلاييـنيّ اسـتعمال (نَصـوح، رَحـوم) صـفتين بمعنـى ناصِـحٌ وراحِـمٌ اسـتنادًا إلـى ورودهمـا فـي لسـان العـرب، ومسـتدرك التـاج، وكـون فعـول بمعنـى فاعِـل يسـتوي فيـه المـذكر والمؤنَّـث [٢]. كمـا أجـاز أحمـد مختـار عمـر اسـتعمال (جَلـود، رَحـوم) فاسـتند فـي إجـازة الأولـى إلـى قـرار مجمـع اللغـة العربيَّـة القاضـي بقياسـيَّة صـوغ (فَعـول) للصـفة المشـبهة والمبالغـة جـاعلًا اللفظـة صـحيحة وإن لـم تـرد عـن العـرب[٣]. واسـتند فـي إجـازة الثانيـة إلـى نـصِّ اللسـان، وإجازة المعاجم الحديثة [٤].

ونسـتنتج مـن ذلـك كلِّـه أن (رَحومًـا) قـد جـاءت فـي اللغـة، وإنَّ اسـتعمالهم لهـا صـحيح لا غبـار عليـه؛ لـذا كثُـرت الـرُّدود فيهـا ومـن ذلـك قـول ابـن سـيدة: "ورحـيم فعيـل بمعنـى فاعِـل كمـا قـالوا سـميع بمعنـى سـامِع، قـديرٌ بمعنـى قـادِر، وكـذلك رجـلٌ رَحـومٌ وامـرأة رَحـومٌ" [٥]. وفـي مسـتدرك التـاج: "رجـلٌ رَحـوم وامـرأة رَحـوم، أي رَحـيم" [٦]. كمـا ورد مثـل ذلـك فـي كتـب اللغـة، قـال ابـن جنـي فـي الحـديث عـن تلاقـي فعيـل وفعـول: "منهـا اصـطحاب فَعُـول فَعِيـل علـى الموضـع الواحـد نحـو: أثـيم وأثوم، ورحيم رحوم" [٧].

أمَّـا(جَلـود، وشَـفوق، ونَصـوح) فالأغلـب علـى عـدم الموافقـة علـى قبولهـا، ومـن أقرَّهـا اعتمـد على إجازة معاجم اللغة الحديثة، أو توسيع دائرة القياس، ولم يُثبِت أحد وردها عن العرب.

وبنـاءً علـى مـا بـين أيـدينا مـن معطيـات، فـإنَّ إجـازة اسـتعمال (رَحـوم) راجحـة لـدينا علـى أنَّهـا واردة عـن العـرب. أمَّـا (جَلـود، وشَـفوق، ونَصـوح) فـيمكن قبولهـا علـى أنَّهـا مـن مسـتحدثات العصـر

---

(١) مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٤٦.

(٢) يُنظَر: نظرات في اللغة والأدب: ٣١ ، ٣٢.

(٣) يُنظَر: مُعجَم الصَّواب اللغوي: ٢٩٨ .

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٣٩٨ .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٧/٣ . ويُنظَر: لسان العرب: ٢٣١/١٢ (رحم).

(٦) تاج العروس: ٢٣٥/٣٢ (رحم).

(٧) الخصائص : ١١٥/١ .

قياسًا على نظيراتها العربيَّة، فتوسم بهذه العلامة؛ لكي لا يتوهمنَّ أحدٌ بأنَّها ممَّا ثبُت وروده عن العرب.

بقي أن نُشير إلى مسألة مهمَّة وهي أنَّ ما ذكرناه في هذا الباب من مسائل وردودها، إنَّما هو نماذج مُختارة اجتزأنا بها توفية للفائدة، وهناك مسائل أخرى لا تخرج عمَّا ذكرناه، ومنها في بناء اسم الفاعل تخطئة اليازجيّ قولهم: (لم يعِره أذنًا مصغية) أي: صاغية [١]. فقد ردَّ عليه الدكتور إميل بديع يعقوب مصوِّبًا الاستعمال [٢]. وفي بناء اسم المفعول خطَّأ قول الحريري: "أما أنَّك لو ظهرت على عيشي المُنكَدِر لعذرت دمعي المُنهَمِر" [٣]. لأنَّه صاغ اسم المفعول (المُنكَدِر) من انفَعَل [٤]. فردَّ عليه الشَّرتونيّ، والكَرمَليّ، والدكتور مجيد الزَّامليّ [٥]. وتخطئة استعمالهم (موثوق) [٦]. إذ ردَّ عليه البيروتيّ، والشرتوني، والكَرمَليّ [٧]. ومتعوب [٨]. الذي ردَّ عليه فيه البيروتيّ والكَرمَليّ [٩]. ومن الصفة المشبَّهة تخطئته قولهم: (هذا كلامٌ طُلي) من الطلاوة [١٠]. والذي صوَّبه الكَرمَليّ رادًّا على اليازجيّ تخطئته[١١]. مع موافقات أو مخالفاتٍ في جميع هذه المسائل.

---

(١) يُنظَر: لغة الجرائد: ١٣٠.

(٢) يُنظَر: مُعجَم الخطأ والصَّواب في اللغة: ١٨٠ .

(٣) مقامات الحريري: ٣٩٣ المقامة الحجرية.

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد: ٥٧ .

(٥) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م ، ص ٨٠٠ ، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٧ ، ومُعجَم الصَّواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٧٦/٣ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب: ١٢٨، ١٢٣ .

(٦) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٤ .

(٧) يُنظَر: دفع الأوهام: ٣٢ ، ومجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشَّرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (٢٣) لسنة ١٨٩٩م ، ص١٠٦٣ ، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٢ .

(٨) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٤ .

(٩) يُنظَر: دفع الأوهام: ٣١ ، والنَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩١ .

(١٠) يُنظَر: لغة الجرائد : ٥٠.

(١١) يُنظَر: النَّغم الشَّجيّ في أغلاط الشَّيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٩ .

الفصل الرابع

رُدودُهـــم في المستـوى النحـــويِّ

المبحث الأوّل : التقديم والتأخير

المبحث الثاني : الزيادة في التركيب

المبحث الثالث : الحذف من التركيب

المبحث الرابع : إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب

المبحث الخامس : استعمال أدوات أو ألفاظ في غير ما وُضِعت له

تقديم

يسير الكلام العربي على ألسنة المتكلِّمين وفقًا لقواعد لغويَّة تحكم التراكيب المستعملة، وكلُّ ذلك نُقِل عن العرب القدماء، وأُخِذ عن سليقتهم.

وفي العربيَّة الحديثة بقيت أغلب التراكيب مستعملة في الأوساط الثقافيَّة، يحتكمون فيما يقولونه إلى كتب اللغة والنحو التي وصلت إلينا بعد جهد كبير بذله الأوَّلون.

غير أنَّ هذه اللغة طرأت عليها كثير من التغيُّرات، واستُحدِثت فيها بعض التراكيب التي تُعدُّ غريبة عمَّا ورثناه عن العرب، فاجتازت أطوارًا من الزمن، ومرَّت بعصور عديدة لها ألفاظها الخاصَّة، وتعبيراتها التي كُتِب لها الشيوع والذيوع بين المتكلِّمين.

إنَّ انتقال العرب من حياة البداوة إلى المدنيَّة أثَّرَ في لغتهم، وفي طبائعهم؛ لأنَّ اللغة مرآة المجتمع، تعكس ما يشعرون به، وما يمارسونه؛ فتعرَّضت كثير من التراكيب اللغويَّة للتغيُّر، واستُحدِثت أخرى إلى جانب ما تعرَّض له الجانبان الصرفي والدلالي.

لقد تسمَّح الصُحُفيُّون كثيرًا وتساهلوا في بعض الاستعمالات اللغويَّة، النحويَّة منها والصَّرفية فضلًا عن النَّقل والترجمة عن اللغات الأخرى؛ فشاعت بعض التراكيب الركيكة، والأساليب المعوجَّة، والمصطلحات الفجَّة، ففشا اللحن والفساد في بعض جوانب العربيَّة، فالعربيَّة لغة واسعة الأطراف ولا يمكن تقليد الفصحاء والبلغاء من العرب القدماء بشكلٍ كامل[1].

لقد حمل ذلك نُقَّاد اللغة العربيَّة القدماء والمحدثين على نقد التعبيرات الفاسدة، والألفاظ المستعملة في غير مواضعها والتصدِّي لها، وكان الشيخ إبراهيم اليازجي في طليعة أولئك الذين تصدُّوا لغريب التراكيب وجديد الاستعمالات المرفوضة من تقديم وتأخير، واستعمال ألفاظٍ وأدوات في غير ما وُضِعت له، وكذلك ما زاد أو نقص في تراكيب الجمل، والذي يُطلَق عليه مُجمَلًا (التعدِّي واللزوم) غير أنَّنا رأينا أن نتناوله بطريقة أُخرى؛ إذ إنَّ التعدِّي واللزوم بابٌ واسعٌ، وينبغي تناوله مُفصَّلًا؛ ففيه المتعدِّي ويستعملونه لازمًا، وفيه اللازم ويستعملونه متعدِّيًا، وفيه ما يتعدَّى بحرفٍ ويُعدُّونه بحرفٍ آخر. وقد وضعنا كل ذلك تحت عنوانات أكثر جِدَّة، ومستقاة

---

(1) ينظر: في التراث اللغوي، مصطفى جواد: ١/٢٧٥ .

مـن طبيعـة هـذه الموضـوعات، منهـا الزيـادة فـي التركيـب، والحـذف مـن التركيـب، واللـذان يشـملان زيـادة حـرفٍ أو لفـظٍ أو حـذفهما. وكـذلك إحـلال حـرفٍ أو لفـظٍ محـل آخـر فـي التركيـب. وسـنعرض ذلـك كلَّـه مشـفوعًا بـردود النُقَّـاد المخـالفين، وموافقـات المـؤالفين وأدلَّـتهم، ومـا جـادت بـه أقلامهـم بغيـة التوصّل إلى الحكم الصحيح والقرار الصائب.

المبحث الأوَّل

التقديمُ والتأخيرُ

إنَّ التقديم والتأخير بابٌ نحويٌّ واسعٌ، شغل النحويين منذ القدم؛ فحكموا على بعض التراكيب والألفاظ اللغويَّة بوجوب التقديم، وعلى أُخرى بالتأخير، وعلى غيرهما بالخيار، والفيصل في ذلك بعض الميزات التي انمازت بها تلك المتقدمِّة عن سواها؛ وهو ما يُعرَف بالتقديم والتأخير كما يقتضيه أصل الوضع اللغوي.

ويخضع الكلام العربي في سماته الأساسيَّة لترتيبٍ منطقي توضع كلُّ لفظة على أساسه في موضعها الصحيح من التركيب كما يقتضي الوعي والإدراك الذهني، ولكنَّ هذا النظام قد يتعرَّض للخرق؛ فتُقدَّم ألفاظٌ على أخرى لأغراضٍ بلاغيَّة مقصودة ومُستحسنة، أو لجهل مستقبح من القائل أو الكاتب. والنوع الثاني هو المقصود هنا، والذي سيكون محور دراستنا؛ لأنَّه مُخلٌّ بفصاحة الكلام، وخارجٌ عن بلاغته التي تُبنى على رصف الألفاظ، وحُسن مواقعها؛ فجودة اللفظ تعتمد على السبك الجيِّد، والأسلوب المحكم في رصفه مع ما يُجاوره، وبخلاف ذلك يقع الكاتب والقائل في التعقيد اللفظي الذي لا موجب له.

وللإبانة عما رصده اليازجيّ من تراكيب أُخِلَّ في ترتيبها وردَّ عليه غيره سيكون سبيلنا إلى ذلك ما أثبته من مسائل في هذا الباب ومنها:

١- تقديم (نَيِّف) على العدد

يستعمل الكُتَّاب والمتكلِّمون لفظة (نَيِّف) للدلالة على ما زاد على ألفاظ العقود حتَّى تبلغ العقود التالية، كأن يقولوا: جاء نيِّفٌ وعشرون رجلًا. يريدون بين العشرين والثلاثين؛ فيقدِّمون النيِّف على العدد. وقد وقف عند ذلك الشيخ اليازجيّ وبعض النقَّاد المحدثين؛ فقال الشيخ مُعبِّرًا عن ذلك: "ومن هذه المادة يقولون: نيِّف وعشرون دينارًا فيقدِّمون النيِّف، والمسموع تأخيره. يُقال: عشرون ونيِّف ومئة ونيِّف" [١]. وقال داغر مُتابعًا إياه: "ويُخطئون في استعمال (نَيِّف) فيأتون به قبل العدد مطلقًا. والصواب أن يؤتى به بعد العَقد من العدد، فيُقال: عَشَرة ونيِّف، ومئة ونيِّف، وألف ونيِّف ... وهلُّم جرًّا" [٢]. وفي مَعرِض تفريقه بين النيِّف والبعض ذكر عباس أبو السعود

---

(١) لغة الجرائد : ٥٧ .

(٢) تذكرة الكاتب: ٦١ .

أنَّ النيِّف لا يأتي إلا متأخِّرًا عن ألفاظ العقود [١]. أمَّا عِلَّة وجوب تأخره؛ فلأنَّه زيادة. والزيادة لا تسبق الأصل [٢]. وهو مذهبُ غيرهم من النُقَّاد [٣].

إنَّ رفض أغلب النُقَّاد لهذا الاستعمال لا يعني إجماعهم على ذلك؛ فقد رفض بعضهم هذه التخطئة مُصوِّبًا الاستعمال، ومنهم الكرمليّ في قوله: "قلنا: والمسموع أيضًا تقديم نَيِّف. ومنه كلامُ أصحاب الجرائد فلو لم يسمعوه كيف يقولونه" [٤]. فضلًا عن استعمال القدماء له كقول ابن الساعي (تـ ٦٧٤هـ): "بقي على ذلك نَيِّفًا وخمسين سنة" [٥]. وكذلك استعمال مُحمَّد المرتضى الزَبيدي له في قوله: "قيل لم يرفع رأسه إلى السَّماء نَيِّفًا وأربعين سنة" [٦].

وتولَّى الدكتور مصطفى جواد الردَّ عليه في موضعين: ففي مقالاته التي نُشِرت في مجلَّة (لغة العرب) قال رادًّا عليه: "إنَّ تغليط اليازجيّ المرحوم من غريب الغلط؛ لأنَّه أنكر تقدُّم النَيِّف العقد مع أنَّ الفصحاء الكبار قدموه" [٧]. ثمَّ ذكر بعض الشواهد من كلامهم، ومن ذلك ما جاء في الكامل: "ونحن إذ ذاك نجري على نَيِّف وسبعين ألف ملَّاح" [٨] ، وكذلك: "قد ولدت في العرب نَيِّف وعشرين حيًّا" [٩]. وقال في (قل ولا تقل) بعد أن ذكر قول اليازجيّ: "قلت: قوله: يُقال مائة ونيِّف صحيح وقوله: عشرون ونيِّف خطأ لما ذكرت لك من أنَّ النَيِّف تُقدَّم على العقود، قال أبو العباس المبرِّد في الكامل: ((حدثني الحسن بن رجاء قال: قَدِم علينا علي بن جبلة إلى عسكر الحسن بن سهل، والمأمون هناك بانيًا على خديجة بنت الحسن بن سهل المعروفة ببوران، ونحن إذ ذاك نجري على نَيِّف وسبعين ألف ملَّاح)) ولم يقل: على سبعين ألف ملاح ونيِّف؛ لأنَّ العدد الكبير هو من العقود. وقال المبرد في الكلام على زواج أمِّ خارجة:

---

(١) يُنظَر: أزاهير الفصحى في دقائق العربية: ١١٨ .

(٢) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٨٢

(٣) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٢٥٦، ومعجم أخطاء الكتاب: ٦٣٠، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٤٨/٢، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٥٥، وأخطاء لغوية شائعة: ٥٣، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل: ٣٢١ .

(٤) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٣١ .

(٥) مختصر أخبار الخلفاء: ٣ .

(٦) تاج العروس: ٣٤٠/١٢ ، مستدرك مادة (صفر).

(٧) فوائد لغويَّة، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م، ٣٢٧/٤ .

(٨) الكامل في اللغة والأدب : ٣٦٧/١ .

(٩) المصدر نفسه: ٨٩/٢ .

((فكانت قد ولدت في العرب في نيِّف وعشرين حيًّا من آباءٍ متفرِّقين)) ولم يقل: في عشرين ونيِّف"[١].

وممَّن صوَّب هذا التركيب أيضًا الدكتور مجيد الزاملي إذ استند إلى ما مرَّ ذكره من معطياتٍ مختتمًا ردَّه بالقول: "فثبت بذلك أنَّك تقول: عندي نَيِّف وعشرون دينارًا، بتقديم النيِّف على العدد خلافًا للمانعين" [٢].

إنَّ قطع اليازجيّ بأنَّ المسموع تأخير النيِّف لا تقديمه وهمٌ منه؛ لأنَّ ما ورد ذكره سلفًا يثبت الورود. وكان عليه أن يوسم تأخيره بالكثرة والشيوع، ففي الجمهرة: "ورجلٌ سِكِّير: كثيرُ السكرِ، وهذا أحد ما جاء على فِعِّيل، وهي نيِّفٌ وثلاثون حرفًا تراها في آخر الكتاب مُفسَّرة إن شاء الله" [٣]. وفي الصاحبي في فقه اللغة: "ألفات الوصل تكون في صدور الأسماء والأفعال والأدوات ويذكر أهلُ العربيَّة أنَّها نَيِّفٌ وأربعون ألفًا" [٤]. كما ورد مثل ذلك عند المتأخرين ممَّن يُعتدُّ بلغتهم، ومن ذلك قول ابن الأثير في وصف الثريَّا: "ومدَّة مغيبها بحيث لا تُبصِر في الليل نَيِّفٌ وخمسون ليلة" [٥]. وقال عبد اللطيف البغدادي في وصف أهرام مصر: " وتكون نيِّفًا وأربعين قنطرة" [٦].

ويبدو أنَّ اليازجيّ قد استند إلى لسان العرب، والمصباح المنير في منعه هذا الاستعمال، وهو كثير ما يستند إليهما ففي اللسان: "قال اللحيانيّ: يُقال: عشرون ونيِّف، ومائة ونيِّف، وألفٌ ونيِّف ولا يُقال نيِّف إلا بعد عقد، قال: وإنَّما قيل نيِّف؛ لأنَّه زائد على العدد الذي حواه ذلك العقد" [٧]. والأخير هو ما استند إليه أبو السعود في تفسيره. وفي المصباح: "ولا يُقال نيِّف إلا بعد عقد نحو: عَشَرة ونيِّف، ومائة ونيِّف وألف ونيِّف" [٨].

---

(١) قل ولا تقل: ٩١، والنصوص في الكامل : ٣٦٧/١، ٨٩/٢ .

(٢) دراسات في النقد اللغوي: ١١٤ .

(٣) جمهرة اللغة : ٧١٩/٢ (سكر).

(٤) الصاحبي في فقه اللغة : ٦٥ .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٤/٥ .

(٦) الإفادة والاعتبار : ٩٠ .

(٧) لسان العرب: ٣٤٢/٩ (نوف) .

(٨) المصباح المنير: ٢٤١ .

أمَّا تعليل المانعين بأنَّ النيِّف زيادة والزيادة لا تسبق الأصل فلا يمكن الأخذ به كُليًّا؛ لأنَّ ذلك لا ينفي زيادتها في أي موضع كانت. ثمَّ إنَّ السياق الصوتي لهذا التركيب يؤيِّد تقدمها، فقولنا: نيِّف وعشرون. أخفُّ من : عشرون ونيِّف. فلا مانع من قبول ذلك؛ لأنَّه لا يخلُّ بغرض المتكلِّم.

٢- تقديم (بعض) وتأخيرها

لفظة (بعض) تعني الجزء من الكل معدودًا أو غير معدود. ولا ينفكُّ هذا الاسم أن يأتي مضافًا إلى ضميرٍ أو اسم ظاهر، فيُقال: بعض الناس. أو: بعضهم.

وقد نبَّه بعض النُّقَّاد على خطأ وتكلُّفٍ في بعض التراكيب التي يدخل فيها هذا الاسم. قال المعلِّم شاكر شقير اللبنانيّ: "ولا يُقال مطلقًا عَفوا عن بعضهم البعض أو قالوا لبعضهم البعض أو تكلموا مع بعضهم البعض" [١]. وتبعه في ذلك الشيخ إبراهيم اليازجيّ؛ فقال مُشيرًا إلى جملة من الأخطاء في استعماله : "ويقولون: اعتدوا على بعضهم البعض، وظلموا بعضهم البعض، ولا يتحصَّل لهذا التركيب معنى إلَّا بعناء وتكلُّف بعيد، وربَّما قالوا تقاسموه بين بعضهم البعض، وهو أغرب وأبعد عن التأويل. والوجه: اعتدوا بعضهم على بعضٍ، وظلموا بعضهم بعضًا وتقاسموه بينهم" [٢]. واليازجيّ هنا أشار إلى أمرين: الأوَّل، تقديم الجار على بعض، والثاني، تعريفها بـ أل. ولسنا معنيين بالثاني بقدر عنايتنا بالأول لأنَّه ليس مدار البحث.

كما تناول المسألة المجمع العلمي العربي في (عثرات الأقلام)، والأستاذان مُحمَّد العدنانيّ وصلاح الدين الزعبلاويّ، وكلَّهم ذهبوا مذهب اليازجيّ، وشاكر شقير في رفض هذا التركيب لما فيه من التكلُّف والتعقيد [٣].

غير أنَّ الأب أنستاس الكرمليّ يرى أن لا ضير في استعمال هذا التركيب على غرابته، فقال رادًّا على اليازجيّ: "هذا التركيب وإن كان ضعيفًا، وخلافًا للمألوف إلَّا أنَّه لا يخالف القواعد النحويَّة فتخطئة الشيخ في غير محلِّه" [٤].

---

(١) أساليب العرب في صناعة الإنشاء: ٦٣، ويُنظَر: لسان غصن لبنان: ١٨ .

(٢) لغة الجرائد : ٧٥ .

(٣) يُنظَر: عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي،المجلد الأول ، ١٧٤/٦، ومعجم الأخطاء الشائعة : ٤٠، ومعجم أخطاء الكتاب: ٥٦ .

(٤) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٦ .

وهذا الردُّ مرفوضٌ؛ لأنَّه لم يستند إلى ما يدعم صحَّة الاستعمال. فضلًا عن ذلك فإنَّه إن كان لا يخالف القواعد النحويَّة فما الدَّاعي لذكر لفظة (البعض) ثانية؛ لأنَّهم لو قالوا: اعتدوا على بعضهم، وظلموا بعضهم، واكتفوا؛ لهان الأمر، وفُهِم المراد. أمَّا هذا التقديم فقد فوَّت فضيلة الزِّيادة وجعلها عِبئًا على التركيب.

٣- الفصل بين (إذا) وما أُضيفت إليه، و (إن) وشرطها

يخرج بعض الكُتَّاب عن سياق الحديث الذي هم فيه مع جملة الشرط إلى أخرى اعتراضيَّة ثمَّ يعودون إلى سياق الكلام، فيقولون: إذا لا سمح الله حدث كذا، أو: إن لا سمح الله حدث كذا، فيفصلون بين (إذا ، إنْ) وما بعدهما بهذا الفاصل الذي حقَّه التأخير.

وقد نبَّه الشيخ إبراهيم اليازجيّ على ذلك فقال: "ويقولون: إذا لا سمح الله حدث كذا، أو إن لا سمح الله حدث كذا.. فيفصلون بين إذا وما أُضيفت إليه، وبين إن وشرطها وكلاهما لا يجوز فالصواب تأخير الجملة المعترضة" [١]. ثمَّ عرَّج على ذكر بعض الشواهد لما وقع فيه بعض الكُتَّاب والشعراء القدماء فقال: "وقد وقع مثل هذا لبديع الزمان في إحدى رسائله إلى الإمام أبي الطيب حيث يقول: وإن والعياذ بالله لم يوافق مراده قدرًا. ومن أغرب ما جاء من هذا القبيل قول الصاحب بن عباد:

فإن عسى مِلت إلى التَّباطي صفعت بالنعلِ قفا بقراطِ

ففصل بين إن وفعلها بعسى وهو من التراكيب التي لا تصحُّ ولا يمكن تصحيحها بوجه على أنَّ المعنى الذي يريده من عسى مُستفاد من الشرط نفسه فزيادتها خطأ في اللفظ لغو في المعنى"[٢].

ولم نقف فيما بين أيدينا من مصادر الدراسة النقدية الحديثة على رأي يؤيد هذا المذهب. وقد وقفنا على ردَّين للمعلم رشيد الخوري الشرتونيّ، والأب أنستاس الكرمليّ، فقد قرر الشرتونيّ أنَّ "تأخير الجملة المعترضة هنا يُخفِّف من قوَّة الكلام كثيرًا فتقديمها إذًا واجبٌ للدلالة على اهتمام المتكلِّم بسؤاله عدم حدوث الشرط قبل الإخبار به وهذا هو مقتضى العقل ولو أنَّ هذا الإقحام يُخِلُّ بشيء من قواعد اللغة لما جرى عليه بديع الزمان الذي كان على الشيخ أن يتَّخذه

---

(١) لغة الجرائد: ٨٧ .

(٢) لغة الجرائد ٨٧ ، والنص المذكور في رسائل بديع الزمان الهمذاني: ٨٣ ، والبيت للصاحب بن عباد وهو في ديوانه : ٢٤١ (المستدرك) .

حُجَّة بدلًا من أن يُخطِّئه" [1] ثمَّ أضاف مبينًا السبب في خرق بعض التراكيب النحويَّة التي اهتمَّ النحاة بصحَّتها دون الالتفات إلى ما يُحيط بها: "ولا يخفى أنَّ النحاة قد اهتمُّوا فقط بصحَّة التراكيب دون التفات إلى شيء آخر إلَّا أنَّ البيانيين نظروا إلى ما هو أسمى من ذلك أي فصاحة العبارة وبلاغتها وفي جملة ما أوجبوه تقديم المهم في المعنى" [2].

وقطع الكرمليّ بأنَّ عدم تجويز الوجه الأوَّل غير صحيح" لأنَّ المُشتَرَط في الجملة المعترضة أن لا يكون لها محلٌّ من الإعراب، وهذا هو الواقع في هذا الوجه. أمَّا تأخير الجملة المعترضة فلا يجوز إلَّا على رأي فرقة؛ لأنَّ وقوعها في آخر الكلام يُخرجها من الاعتراض والحالة هذه. ومن ثمَّ فلا خطأ في كلام البديعِ البديع. وكفى به شاهدًا على ذلك" [3]. وأمَّا الاعتراض على بيت ابن عبَّاد فصوَّبه على جواز الاعتراض بين (إن) وفعلها بشرط أن لا يكون للجملة المعترضة محلٌّ من الإعراب، مؤكِّدًا أنَّ ابن عبَّاد أراد أن يزيد الشرط توكيدًا مع كون المعنى مُستفادٌ من الشرط [4].

وتعليقًا على المسألة فإنَّ ما ذكره اليازجيّ هو المقرر عند كثيرٍ من النحاة. ولكن **ما مدى عصمة هذه القواعد؟ وهل لها من القوَّة ما يجعلها تصمد أمام التسمُّح البياني؟** نرى أنَّ للبيان من السطوة ما يمكنه من خرق بعض القواعد لأغراضٍ بلاغيَّةٍ توضَّح في محالها، وهذا يعني أن لا خرق جائز دون سببٍ بلاغي فضلًا عن أنَّ الجملة المعترضة حقُّها التوسُّط كما أشار الكرمليّ.

ولو عدنا إلى ما ذكره اليازجيّ من أمثلة؛ رأينا أنَّ المتكلِّم فيها يؤكِّد ضرورة إنكار حدوث الأمر، وعدم الرضا به، وإن كان من حديث النفس. فقولهم: إن – لا سمح الله– حدث كذا. دلَّ التقديم فيه على خطورة حدوث الأمر ما جعل المتكلم يتعجَّل الدعاء لمنع ذلك.

٤– سلامة الوصول، الوصول سالمًا

يعمد بعض الكتاب إلى تغيير بنية بعض التراكيب اللغويَّة عن طريق تقديم بعض ألفاظها وتأخير الأخرى، ومثال ذلك أنَّهم يقولون: هنَّأ القادم بسلامة الوصول فينسبون السلامة

---

(١) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ١٨٩٩م، العدد ١٧ ص ٧٩٩ .

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(٣) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٢٣.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

للوصول لا القادم. وقد نبَّه الشيخ إبراهيم اليازجيّ على هذا الخطأ فقال: "ويقولون: هنَّأ القادم بسلامة الوصول، يعنون بوصوله سالمًا، وهي من العبارات الشائعة التي لا تكاد تخلو منها جريدة، ولا يخفى ما فيها من فاسد التعبير؛ لأنَّ مفادها إثبات السلامة للوصول لا للقادم، والوصول لا يوصف بكونه سالمًا أو غير سالم" [1]. كما نبَّه على هذا الاستعمال الناقد أسعد داغر متابعًا اليازجيّ في تخطئته فقال: "وقولهم: فهنَّأته بسلامة الوصول. والقادم من سفر إنَّما يُهنَّأ بسلامته هو أو بوصوله سالمًا لا بسلامة وصوله" [2]. فموضع الخطأ إذا هو نسبة السلامة إلى الوصول، وحقّها أن تُنسَب إلى القادم. فحصل تقديمٌ وتأخير في العبارة أدَّى إلى تغيير جهة المعنى ونسبته إلى ما ليس له.

غير أنَّ هناك من يرى أن لا فصل بين الوصول والواصل في نسبة السلامة لأيٍّ منهما؛ فإذا كان الوصول سالمًا كان الواصل سالمًا أيضًا. وهذا الرأي تبنَّاه الأب أنستاس الكرمليّ في ردِّه على اليازجيّ فقد أخذ يهزأ بالشَّيخ مسطِّرًا بعض العبارات التي لا تليق بكليهما ومنها قوله: "قلنا: هذا الكلام وأيُّم الحقِّ من آيات بلاغته وفصاحته وحُسن إدراكه المعاني الدقيقة التي لا ينتبه لها أعظم كتبة العربيَّة ما عدا الشيخ وحده" [3] ثم عاد للردِّ على أصل المسألة المخطَّأة وهو ردٌّ لا يخلو من التجاوز أيضًا فقال: "قلنا: هل يكون الوصول بدون القادم، وهو من الأمور المتلازمة ولاسيَّما بعد أن قيل: هنَّأ القادم بسلامة الوصول. وكيف لا يوصف الوصول بالسلامة وقد يصل الإنسان إلى بلد وهو مُهشَّم الجسم والأعضاء. فليتفكَّر قليلًا حضرته وحينئذٍ يتحقق غفلته وسكرته" [4]. ولا نرى أنَّ من اللائق أن يوصف الشيخ اليازجيّ بمثل هذه الأوصاف فضلًا عن كون الجدل العلمي ينبغي أن يُنزَّه عن ذلك.

وتأسيسًا على ذلك فإنَّ الجملة من حيث التركيب سليمة لا غبار عليها، ولكنَّ الاختلاف بين ما يُريدون وما يُفهَم؛ فالكُتَّاب والمتكلِّمون يعنون بكلامهم سلامة القادم، غير أنَّ ظاهر القول يُفهَم منه سلامة الوصول، وهذا الإشكال يمكن تداركه إذا اتَّفقنا على أنَّ سلامة الوصول تقع

---

(1) لغة الجرائد ٩٠ .

(2) تذكرة الكاتب : ١٤٥ .

(3) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٢٨.

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

على القادم وكل ما تتضمنه الرِّحلة. ومع ذلك كان اتِّباع التركيب الصحيح أولى من اللجوء إلى التمحّل والتبرير؛ إذ لا داعي لتقديم وتأخير لا يضيف شيئًا.

٥- تقديم الاسم على الفعل بعد (هل) الاستفهاميَّة

يستعمل بعض الكُتَّاب عبارة (هل هذا الأمر يُعجبك) مستفهمين عن مدى إعجاب المقابل بأمر ما. وهو خطأ عند اليازجيّ، صوابه تأخير المشار إليه وتقديم الفعل فقال في ذلك: "ويقولون: هل هذا الأمر يعجبك، فيقدمون الاسم على الفعل بعد هل وهو ممتنع؛ لأنَّ هل إذا دخلت على جملة خبرها فِعل وجب تقديم الفعل فيُقال: هل يُعجبك هذا الأمر، وإذا لزم تقديم الاسم لغرضٍ بلاغي جيء مكانها بالهمزة، فيُقال أهذا الأمر يعجبك، وتعليل ذلك في أماكنه من كتب النحاة" [١]. وتابعه في أصل التخطئة بعض النُّقَّاد المحدثين [٢]. فالقاعدة التي استند إليها اليازجيّ ومتابعوه هي وجوب تقديم الخبر إذا كان فعلًا في جملة تتصدرها (هل) وهذه القاعدة ذكرها النحاة ففي الهمع: "وتختصُّ (بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارًا) ولذلك وجب النصب في نحو: هل زيدًا ضربته؛ لأنَّ هل إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه، فلا يُقال: هل زيدٌ قام؟ إلَّا في ضرورة" [٣]. غير أنَّ هذه القاعدة منقوضة عند بعضهم فقد نقل السيوطي أنَّ أنَّ الكسائيّ جوَّز دخول (هل) على الاسم الذي يليه الفعل جوازًا حسنًا قياسًا على إجازتهم نحو: هل زيدٌ قائمٌ [٤]. وهذا الدليل وغيره استند إليه الدكتور مجيد الزامليّ في ردِّه على اليازجيّ؛ فقد تناول المسألة متحققًا من ورود مثل هذا الاستعمال عن العرب؛ فخلص إلى نتيجة مفادها: "صحَّة قول الكُتَّاب:هل هذا الأمر يعجبك؟ بتقديم الاسم على الفعل بعد هل الاستفهاميَّة، خلافًا للمنكرين" [٥]. استنادًا إلى ما نقله السيوطي، وكذلك قول الشاعر أوس بن حجر:

أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عَبرَتَه إثر الأحبَّة يوم البينِ معذورُ [٦].

وقول عمر بن أبي ربيعة:

هل عَيشُنا بمنى يعود كعهدنا إذ لا نزاعٌ، ولا يُطاع اللوَّمُ [١].

---

(١) لغة الجرائد : ١٠٨ .

(٢) يُنظَر: تذكرة الكاتب ٥٢، ومعجم الأخطاء الشائعة: ٢٥٩ .

(٣) همع الهوامع: ٥٠٦/٢.

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٥٠٧/٢ .

(٥) دراسات في النقد اللغوي:٨٤ .

(٦) ديوان أوس بن حجر: ٣٩ .

وأجاز هذا الاستعمال الدكتور إميل بديع يعقوب من قبلُ في معرض ردّه على اليازجيّ مستندًا إلى إجازة مجمع اللغة العربية القاهري، فقال بعد ذكر التخطئة: "ولكن أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مثل هذا التعبير الذي يخطئونه استنادًا إلى تجويز الكسائيّ"(٢).

وكان مجمع اللغة العربية في القاهرة قد تناول المسألة في إشارة غير مباشرة إلى اليازجيّ ومتابعيه في جلسته التاسعة من الدورة الخامسة والثلاثين فأصدر القرار الآتي: "كانت المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدَّم إلى المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين وعنوانه(مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر) قول الكُتَّاب: هل هذا الأمر يعجبك؟ بتقديم الاسم على الفعل، فقد منع النُّقَّاد ذلك بحجَّة أنَّ (هل) لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار، وفي تعليل النحاة لذلك تكلُّف وصناعة. وعلم المعاني يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام، فلا داعي لحظر التعبير. ٢- نظرت لجنة الأصول في الموضوع؛ وانتهت إلى قرارها فيه" (٣).

وفي المحصِّلة ليس هناك من سبب لتعميم هذه القاعدة لكثرة الشواهد على ذلك، وإن كانت في ضرورة الشعر كما أشار المانعون؛ لأنَّ الكثرة لا توصف بالضرورة. فبالإضافة لما ذكره الرادُّون فقد جاء مثل ذلك في القرآن الكريم وذلك قوله تعالى:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ (فاطر: ٣) مع خروج الاستفهام عن غرضه. كما جاء في الشعر، قال علقمة الفحل:

هل ما علمت وما استُودِعت مكتومُ أم حَبلُها إذ نأتك اليوم مصرومُ (٤).

وما يُنسَب إلى عنترة بن شداد:

هل عِيشةٌ طابت لنا إلَّا وقد أبلى الزَّمانُ قديمَها وجديدها (٥).

فضلًا عن ورود مثل ذلك في شعر الخنساء:

وقلت ألا هل مِن شفاءٍ يَنَالُهُ وقد مُنِع الشِّفاء من هو نائِلُه (٦) .

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٣٢٧ .

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٦٢.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ٤٨ .

(٤) ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري: ٣٣، والحبل: الوصل، والمصروم: المقطوع.

(٥) ديوان عنترة بن شداد : ١٠١ .

(٦) ديوان شعر الخنساء: ١٠٢ .

المبحث الثاني

الزيادة في التركيب

الأصل في الوضع اللغوي أن تكون الألفاظ على قدر المعاني، وما زاد أو نقُص فلغرضٍ بلاغيٍ يبتغيه الكاتب أو المتكلم، أو خطأ لغوي ارتكبه.

وتسير الزِّيادة في التركيب في اتِّجاهين: الأوَّل، الإطالة في الكلام دون مسوِّغ ، وهو خطأ بلاغي، ومثاله قولهم: أصبح الصباح، وأمسى المساء. والثاني، إضافة ألفاظ أو أدوات تضرُّ بالتركيب النحوي، والوظيفة النحويَّة؛ كتعدية المتعدي بنفسه بالحرف.

والذي يُشكِّل على الكُتَّاب في هذا الباب كثرة تصرُّفهم في حروف الجر، وهو ليس بالمطلب اليسير، وقد يُعذَر كثيرٌ منهم لبعدهم عن الفصحى، وعدم درايتهم الكاملة باستعمالات العرب؛ فمن الأفعال ما هو متعدٍّ بنفسه، ومنها ما يتعدَّى بالحرف [1]، ومنها ما يتعدَّى بنفسه تارة وبالحرف أُخرى [2]، ولذا كان هذا الباب مظنَّة للوقوع في الخطأ، ومزلق لكثير من الكُتَّاب والمنشئين غير المتضلعين من اللغة العربيَّة.

وجعل الدكتور مجيد الزامليّ انتقال استعمال الفعل بين التعدي واللزوم في العربيَّة الحديثة من ظواهر التطوُّر اللغوي، فقد يكون الفعل لازمًا وهم يُعدُّونه، وقد يتعدَّى إلى مفعولين وهم يقصرون تعديته على واحدٍ، وقد يكون متعدِّيًا بنفسه وهم يُعدُّونه بالحرف [3].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ الحكم بزيادة حرفٍ أو لفظٍ في التركيب يتطلَّب مراجعة كتب اللغة، واستقراء وجوه الاستعمال ومقابلتها بالمعاني المُعبَّر عنها، ولتحقيق ذلك سنعمد إلى اختيار بعض المسائل التي حوت ردودًا عارض أصحابها الشيخ اليازجيّ، أو خالفوه مع ذكر المواقف المؤيدة له وأصحابها.

---

(١) يُنظَر: كتاب سيبويه: ٣٣/١، ٣٤ ، والمقتضب: ٣٣٨/٤، وشرح المقدمة المحسبة : ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ .

(٢) يُنظَر: المقرب: ١٥٧ .

(٣) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٢٤ .

أولاً : زيادة حرف في التركيب

١ – حرمه من الشيء

أشكل اليازجيّ على الكُتَّاب استعمالهم الفعل(حَرَمَ) متعديًا بالحرف؛ لأنَّه متعدٍ بنفسه في الأصل، وما أضافوه زيادة على التركيب لا مسوِّغ لها، فقال معبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: حرمه من الشيء، فيعدونه إلى المفعول الثاني بمن والمنقول عنهم حرمه الشيء بنصب المفعولين" [١]. فالمرتكز عند اليازجيّ في هذه المسألة النقل عن العرب؛ إذ نفى أن يكون الاستعمال الثاني واردًا عنهم. وهذا الجزم وافقه فيه بعضهم، وخالفه آخرون؛ فممَّن وافقه فيه وسار على نهجه الأستاذ أسعد داغر في تذكرته [٢]، وكذلك الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ في قوله: "تقول: حرمه الشيء، تعديه بنفسه وأكثر الكتاب يُعدِّيه إلى مفعوله الثاني بـ (من) ولم يُسمَع! وقد نبَّه عليه كثيرون" [٣]. والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في قوله: "ويقولون: حرمه من حقِّه. والصواب حرمه (بفتح الراء وكسرها) حقَّه ... والفعل (حرم) يتعدَّى إلى مفعولين تعدِّيًا مباشرًا" [٤]. وتابعه أيضًا محمد جعفر الكرباسي، والدكتور محمود إسماعيل عمَّار [٥].

ولم يرُق هذا الشيء لبعض النُقَّاد الذين فتَّشوا في مظان اللغة؛ فوجدوا ما يؤيِّد صحة استعمال الفعل (حَرَمَ) متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بنفسه وبالحرف؛ فقد أجاز الدكتور مجيد الزامليّ الاستعمالين معًا؛ بناءً على ورودهما في بعض المؤلفات اللغويَّة ومصنَّفات القوم [٦]. ومن جملة ما احتجَّ به الدكتور الزامليّ ما نقله ابن عبد ربِّه قولهم: "فلا أعلم مصيبة أعظم ممَّن ورد حوضك وانصرف محرومًا من وجه رحمتك" [٧]. وقول القرطبي: "فله أن يأخذ من مالهم بقدر قراه عوض

---

(١) لغة الجرائد ٥٢ .

(٢) تذكرة الكاتب ٤٠ .

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٦٤ .

(٤) معجم الأخطاء الشائعة: ٦٥ .

(٥) يُنظَر: نظرات في أخطاء المنشئين: ١١٠، والأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، محمود إسماعيل عمار: ٢٠٣ .

(٦) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٩٣،٩٤/١ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب: ٦٢، ٦٣ .

(٧) العقد الفريد: ٩/٤.

مـا حرمـوه مـن قـراه" [١]. وكـذلك مـا فـي نشـوار المحاضـرة: "كلـبٌ يحـرمُ نفسـه مـن قوتـه، ويـؤثِرُ صاحبَه على نفسه" [٢].

وخـصَّ آخـرون إجـازتهم بـالردِّ علـى اليـازجيّ، ومـنهم الأب أنسـتاس الكرملـيّ الـذي حمـل الفعل (حَـرَمَ) علـى نظيـره (مَنَـعَ) قـائلًا: "أنكره الشـيخ وقـد أخطـأ؛ لأنَّـه بمعنـى منعـه مـن الشـيء وكمـا يُقـال: منعـه الشـيء ومـن الشـيء وعـن الشـيء يُقـالُ أيضًـا حرمـه الشـيء ومـن الشـيء وعـن الشـيء من باب الحمل على النظير" [٣].

كمـا ردَّ عليـه الـدكتور إميـل بـديع يعقـوب مسـتندًا إلـى مـا اسـتند إليـه الكرملـيّ مـن تضـمين الفعل (حَرَمَ) معنى (مَنَعَ) لإجازة الاستعمال [٤].

وتعليقًـا عمَّـا ورد مـن منـع هـذا الاسـتعمال أو إجازتـه نقـول: الـوارد فـي معـاجم اللغـة كثـرة تعديـة هـذا الفعـل بنفسـه؛ فقـد جـاء فـي الصـحاح: "وحَرَمَـه الشَّـيء يَحرِمُـه حَرِمًـا مثـال سَـرَقَه سَـرِقًا بكسـر الـراء" [٥]. وفـي القـاموس: "وحَرَمَـه الشـيء كَضَـرَبه وعَلِمَـه حَرِيمًـا وحِرمانًـا بالكسـر" [٦]. وورد وورد فـي كتـاب الأفعـال لابـن القوطيَّـة: "وحَرَمتُـهُ عطـاءَه حِرمانًـا : منعتـه" [٧]. ولكـنَّ كتـب المعجـم لـم لـم تنقل لنـا كـل مـا قالتـه العـرب؛ فـإذا ثبـت أنَّـه مسـتعمل عـنهم اسـتُغني عـن إهمـال المعـاجم لـه. ولـو بحثنـا فـي كتـب التـراث وجـدنا أنَّ هـذا الاسـتعمال قـديم، وإن كـان نـاقلوه بعـد عصـر الاحتجـاج، ولكنَّـه مُعتـدٌّ بـه؛ لأنَّـه جـاء عمَّـن يوثـق بعربيتـه، فقـد جـاء فـي الأغـاني: "لقـد خشـيت أن يمـوت قـيس ومـا يتـرك خلفًـا وقـد حـرم الولـد مـن هـذه المـرأة" [٨]. وفـي البصـائر والـذخائر: "قيـل لجعفـر بـن مُحمَّـد عليهمـا السـلام: إنَّ أبـا جعفـر المنصـور لا يلـبس مـذ صـارت إليـه الخلافـة إلَّا الخشـن ولا يأكـل إلَّا الجشـب، فقـال: لِمَ يـا ويحـه، مـع مـا مكَّـن الله لـه مـن السـلطان وجُبـي إليـه مـن الأمـوال؟ فقيـل: إنَّمـا

---

(١) تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن): ٦٦/١ .

(٢) نشوار المحاضرة: ٢٠٦/٤ .

(٣) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٣ .

(٤) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١١٤.

(٥) الصحاح: ١٨٩٧/٥ (حرم) .

(٦) القاموس المحيط : ١٠٩٢ (حرم) .

(٧) الأفعال لابن القوطية : ٣٧، ٣٨ .

(٨) الأغاني: ١٣٥/٩ .

يفعل ذلك بخلًا وجمعًا للمال؛ فقال جعفر: الحمد لله الذي حرمه من دنياه ماله ترك دينه" [١].

إضافة لما ذكره الرادُّون على اليازجيّ، والمخالفون له فثبت بذلك صحَّة الاستعمالين.

٢- هذا الأمر يحدو بي

يستعمل بعض الكُتَّاب والمنشئون الفعل (حَدا) متعديًا بالواسطة، فآخذهم اليازجيُّ في ذلك؛ لأنَّه من الأفعال التي قَويت لتتعدَّى بنفسها فقال: "ويقولون: هذا الأمر يحدو بي إلى كذا. أي يسوقني إليه فيعدُّون الفعل إلى الشخص بالباء وإلى الأمر بـ إلى والصَّواب تعديته إلى الأوَّل بنفسه؛ لأنَّ أصله من حدو الإبل وهو سوقها بالغناء والمسموع في الثاني، أن يُعدَّى الفعل إليه بـ على ذهابًا إلى تضمينه معنى حَمَلَ كما يُقال: بعثه على كذا وإن كان المعنى يحتمل الحرفين معًا" [٢].

وتناول الجزء الأوَّل من المسألة الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ فوافق اليازجيّ في كون المراد بـ (حَداه) : حثَّه. وخالفه في كون المقصود به (حدو) الإبل، فقال: "ويقولون: حدا به على السفر. والصواب: حداه على السفر، أي : حثَّه وحرَّضه أمَّا إذا أردنا سوق الإبل، وحثَّها على السير بالحِداء(الغناء للإبل) فإننا نقول: حدا الإبل وحدا بها يحدوها حدوًا وحُداءً وحِداءً، فهو حادٍ وهم حداة" [٣].

وبحث المسألة طائفة من النُقَّاد فثبت عند بعضهم أنَّ هذا الاستعمال صحيح ولا زيادة في تركيب الجملة؛ لأنَّ هذا الفعل يتعدَّى بنفسه كما يتعدَّى بالواسطة؛ ما دعاهم للرد على الشيخ اليازجيّ وتصويب الاستعمال. وأوَّل من تولَّى ذلك الأب أنستاس الكرمليّ الذي أجاب اليازجيّ مصوِّبًا الاستعمال من ناحيتين: الأولى، أنَّ الذي يقوله الكُتَّاب (يحدوني) لا يحدو بي. والثانية، أنَّ الفعل صحيح مع تعديته بالباء، على افتراض زيادة الباء، وهو أمرٌ يعرفه النحاة [٤].

وفي معرِض ردِّه على الأب جرجي جنن البولسي الذي رتَّب مقالات اليازجيّ استند الدكتور مصطفى جواد إلى جملة من المعطيات اللغويَّة التي تؤكِّد صحَّة الاستعمال، منها قول

---

(١) البصائر والذخائر: ١٩٧/٧ ، ويُنظَر: زهر الآداب وثمر الألباب: ١٢٥/١ ، ومحاضرات الأدباء: ٢١٢ .

(٢) لغة الجرائد: ٥٨ .

(٣) معجم الأخطاء الشائعة: ٦٣ . وينظر: ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، كوكب دياب: ٧٩.

(٤) ينظر: النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٨ .

الفيروز آبادي: "حدا الإبلَ وبها حدوًا وحِداءً : زَجَرَها" [١]. وقول الفيومي: "حَدوتُ بالإبل أحدو حَدوًا: حثثتُها على السَّير بالحِداءِ مثل غراب وهو الغناء لها وحدوته على كذا بعثتُه عليه" [٢]. ثُمَّ ختم ردَّه بالقول: والكلام المنقود صواب من وجهين: الأوَّل، ما ذكرناه. والآخر تقدير الجملة بـ : (حدا عقله به إلى ذلك الأمر. فصار العقل كالجمل [٣]. غير أنَّه في (قل ولا تقل) منع الاستعمال قاصرًا تعدية الفعل بالباء على حدو الإبل مفرِّقًا بين الاستعمالين فقال: "قل: حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدوًا. ولا تقل: حدا بي الأمر إلى العمل؛ لأنَّ معنى (حداني عليه) هو حملني عليه وبعثني عليه، أمَّا حدا بي فمعناه غنَّى لي غناء الحِداء وهذا هو الأصل الحدو، ثُمَّ استُعمِل لغير ذلك على سبيل المجاز" [٤].

كما بحث الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ هذه المسألة أيضًا في موضعين من كتابيه رادًّا في كليهما على اليازجيّ ومن وافقه، فقال في أحدهما: "كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول: (والذي حدا بي إلى كذا) إذ يرون وجه الكلام: (والذي حداني على كذا). وقد قال به الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وجاراه فيه كثيرون. ولست أرى لهذه التخطئة وجهًا البتَّة. لأنَّك تقول: (حدوت الإبل وحدوت بها) إذا سقتها، فتقول من ذلك على المجاز: (حداني الأمر إلى كذا وحدا بي) إذا ساقك إلى ما تُشير إليه" [٥]. وفي الموضع الآخر وسَّع مفهوم الحدو فهو ليس مقصورًا على الإبل، واستشهد ببعض النصوص التي تؤكِّد تعميم دلالة الفعل مستغربًا إقرار اليازجيّ قولهم: (حداه إلى الأمر) بمعنى: ساقه وبعثه، ومنعه قولهم: (حدا به إلى الأمر)[٦].

وقال الدكتور عبد الفتاح سليم رادًّا عليه: "أمَّا ما خطَّأه من تعدية (حدا) دون الجار في قولهم: حدا بي إلى كذا، فلا وجه له؛ إذ يُقال: حدوت الإبل وحدوت بها إذا سقتها" [٧].

---

(١) القاموس المحيط: ١٢٧٣ (حدا).

(٢) المصباح المنير: ٤٨ (حدا).

(٣) يُنظَر: فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، ١٩٢٩م ، ٥٥٦/٧ .

(٤) قل ولا تقل: ١١/٢ .

(٥) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٦٣ .

(٦) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ١١٣ .

(٧) اللحن في اللغة : ٤٦/٢.

وممَّن تناول هذه المسألة أيضًا الدكتور مجيد خير الله الزاملي؛ إذ رأى أنَّ فعل الحدو ليس مقصورًا على الإبل وإن كان هو الأصل [١].

والخلاصة إنَّ بعض الردود التي وُجِّهت إلى اليازجيّ حاولت توسعة مفهوم الحدو ليشمل الإبل والإنسان بمعنى السَّوق والحثِّ بغير إقرار الاستعمال. واليازجيّ كان مُدركًا لهذا الأمر ومع ذلك أنكر صحَّته فقد أشار إلى أنَّ الحدو: الغناء للإبل في سيرها ما يعني اطلاعه على المعنى المعجمي، ومع ذلك فاته ما في القاموس، والصحاح، والمصباح من نصوصٍ أشارت لذلك صراحة. ولو كان قد فصل بين الاستعمالين كما فعل العدنانيّ لكان أفضل. ولكنَّه منع ذلك مُعلِّلًا بأنَّ الحدو: السوق، مأخوذ من حدو الإبل أي سوقها، والمعاجم قد نصَّت على أنَّ فعل حدو الإبل يتعدَّى بنفسه وبالباء فلا عذر له في ذلك .

٣- هو مُدمِنٌ على هذا الأمر

منع بعض النُقَّاد ومنهم اليازجيّ تعدية الفعل (أدمَنَ) بحرف الجر (على)؛ لأنَّه مُتعدٍّ بنفسه، وليس هناك من داعٍ لتعديته بالواسطة، فقال الشيخ في أحد المواضع: "ويقولون: هو مُدمِن على هذا الأمر أي مواظب عليه مُديمٌ لفعله والصواب ترك الجار؛ لأنَّ هذا الحرف يتعدَّى بنفسه" [٢]. وقال في موضعٍ آخرٍ: "ويقولون: أدمن على شرب الخمر فيعدُّون هذا الفعل بعلى وهو مُتعدٍّ بنفسه، يُقال: أدمن الشُربَ وأدمن العمل ولا يُقال: أدمن عليه" [٣]. وهو منهج سار عليه بعض النُقَّاد الذين رأوا خطأ هذا الاستعمال ومنهم إبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وكمال إبراهيم، وعباس أبو السعود، وخضر أبو العينين، وغيرهم [٤]. فقال داغر في تذكرته: "ويقولون: هو من المدمنين على شرب الخمر، فيُعدُّون (أدمن) بـ (على) وكأنَّهم يقيسونه على (واظب) والصواب أن يُقال:

---

(١) دراسات في النقد اللغوي: ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) لغة الجرائد: ٥٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٤.

(٤) يُنظَر: كتاب المنذر: ١، وتذكرة الكاتب: ١٠٤، وأغلاط الكُتَّاب: ٥٧، أزاهير الفصحى ١٧٧، ومعجم الأخطاء النحوية واللغويَّة والصَّرفيَّة الشائعة، خضر أبو العينين: ٢١٨، ونحو وعي لغوي: ١٩٦، والأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: ١٨٦، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٨٩.

(مِن مُدمني شرب الخمر)؛ لأنَّ أدمن يتعدَّى بنفسه" [١]. وقال كمال إبراهيم: "وفعل (أدمَنَ) متعدٍّ بنفسه فلا حاجة إلى تعديته بحرف الجر على" [٢].

وهذه التخطئة جرَّت عليهم الكثير من الردود والمخالفات؛ فقد خالفهم في إجازتها بعض النُقَّاد، وخصَّهم آخرون بالردِّ والمعارضة؛ فقد قال الكرمليّ مُعلِّقًا على المسألة: "تجوز تعديته بعلى لتضمينه معنى مواظب عليه وإن كان الأفصح تجريده من حرف التعدية" [٣]، وهنا يُلاحَظُ إقرار الكرمليّ بأفصحيَّة التجريد. وقال مُحمَّد علي النجَّار بعد عرض المسألة عن اليازجيّ: "ويمكن تصحيحه على تضمينه معنى المواظبة" [٤]. كما تناول الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ المسألة بشيءٍ من التفصيل فخلص إلى نتيجة مفادها: "أنكر الشيخ إبراهيم اليازجيّ قول القائل: (أدمن عليه) وجعل صوابه(أدمنه) فقال: (يقولون: مدمن على هذا الأمر، أي مواظب عليه، مديم لفعله، والصواب ترك الجار؛ لأنَّ هذا الفعل يتعدَّى بنفسه) . وشايعه في ذلك الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته)، وجرى مجراهما الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في معجمه (الأخطاء الشائعة)، بل خطَّأ معجم (المتن)، و(المعجم الوسيط) حين نصَّا على تعدية (أدمن عليه). وحقيقة الأمر جواز الوجهين؛ تقول: (أدمن فلان شرب الخمر) فتعدِّيه بنفسه، كما تقول: (أدمن عليه) فتعدِّيه بالجار" [٥]. ثمَّ استند في إجازة هذا الاستعمال إلى قول الزمخشري: "وأدمن الأمرَ وأدمن عليه: واظب" [٦]. واظب" [٦]. وبالعودة إلى النسخة التي بين أيدينا من (معجم الأخطاء الشائعة) تبيَّن لنا أنَّ موقف العدنانيّ خلاف ما ادَّعاه الزعبلاويّ فهو لم يجرِ مجرى اليازجيّ وإنَّما خالفه وأقرَّ الاستعمال إذ قال: "ويخطِّئون من يقول: أدمن فلان على شرب الخمر. ويقولون إنَّ الصواب هو: أدمن شرب الخمر... ولكنَّ الأساس قال: أدمن الأمر، وأدمن على الشيء: واظب. وأجاز المتن والوسيط: أدمن على الشيء. ويجيز مُحمَّد علي النجَّار في محاضراته عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة، أن نُضمِّن الفعل (أدمن) معنى الفعل (واظب). لذا قل: (أ) أدمن شرب الخمر. (ب) أدمن على

---

(١) تذكرة الكاتب: ١٠٤ .

(٢) أغلاط الكتاب: ٥٧ .

(٣) النغم الشجيُّ في أغلاط اليازجيّ: ٥٩ .

(٤) محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة: ٣٩ .

(٥) معجم أخطاء الكتاب: ١٩٧ .

(٦) أساس البلاغة: ٢٩٩ (دمن) .

شرب الخمر" [١]. وهذا نصٌّ صريحٌ على مخالفته لليازجيّ وإجازة الاستعمال خلافًا للأستاذ الزعبلاويّ.

وممَّن ردَّ عليه الدكتور إميل بديع مستندًا إلى قول الزمخشريّ، وإجازة المعاجم الحديثة، وردِّ النجار[٢]. والدكتور مجيد الزامليّ مستندًا إلى قول الزمخشريّ، مضيفًا إليه نصَّ الأغاني: "لمَّا أظهر الوليد بن يزيد أمره، وأدمن على اللهو والصيد، واحتجب عن الناس..." [٣]. وقول ابن سيدة: "وأدمن على الشيء إذا داومه" [٤]. مثبتًا بذلك صحَّة الاستعمالين، مع القول بأفصحيَّة التعدية المباشرة بلا حرف [٥]. وتناول المسألة الدكتور أحمد مختار جاعلًا الاستعمالين فصيحين فصيحين بناءً على ما ورد في الأساس[٦].

وتناولت مجموعة من المعاجم الحديثة هذا الاستعمال؛ فأجازت الوجهين، ففي متن اللغة: "أدمن الشيء و– عليه: أدامه ولم ينفك عنه، فهو مدمن"[٧]. وفي الوسيط: "أدمن الشراب وغيره: أدامه ولم يُقلع عنه. ويُقال: أدمن الأمر، وعليه: واظب"[٨].

يتَّضح من مجموع الأدلَّة والبراهين أنَّ الغالب في استعمال هذا الفعل أن يتعدَّى بنفسه غير أنَّ هذه الغلبة لم تمنع وروده متعديًا بالحرف وإنَّ سبب هذه القلَّة هو ميل العرب للتخفيف؛ فما يتعدَّى بنفسه يبتعدون عن تعديته بالواسطة، ومع ذلك فقد ورد متعدِّيًا بالحرف استنادًا إلى رواية الزمخشريّ وغيره، كما ورد أيضًا في بيت شعرٍ لابن الآبار متضمنًا الاستعمالين مع أنَّه من المتأخرين، وذلك قوله:

قُل للنزيفِ بها: أدمن على ثِقةٍ فلا جُناحَ على مَن أدمن الضَرَبا [٩].

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة: ٩١ .

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) الأغاني: ٥٨/٧ .

(٤) المخصص : ٢٥٧/١٤ .

(٥) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٦/٢ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب: ٨١ ، ٨٢ .

(٦) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٢٨ .

(٧) متن اللغة: ٤٥٥ (دمن).

(٨) المعجم الوسيط: ٢٩٨/١ .

(٩) ديوان ابن الآبار : ٧٨ ، والضرب: العسل الأبيض الغليظ.

٤- بعث برسولٍ – بعث هديَّة

للفعل (بَعَثَ) استعمالٌ مزدوجٌ بحسب التعدية واللزوم؛ فهو تارة يأتي متعديًا بنفسه، وأخرى بالحرف بناءً على ما يتعلَّق به؛ كأن يكون المبعوث رسولًا أو رسالة، أو يكون مبعوثًا بنفسه، أو مع غيره.

وقد نبَّه الشيخ إبراهيم اليازجيّ على خطأ الكُتَّاب في استعمال هذا الفعل على وفق السياق الذي يرد فيه فقال: "ويقولون: بعث برسولٍ إلى فلان، وبعث إليه هديَّة وكلاهما خلاف الصواب؛ لأنَّ ما ينبعث بنفسه كالرسول تقول بعثته. وما ينبعث بغيره كالهديَّة والكتاب، تقول بعثت به فتعدِّي الفعل إلى الأوَّل بنفسه وإلى الثاني بالباء" [١]. فالخطأ هنا في استعمال الفعل متعدِّيًا بالحرف مع ما ينبعث بنفسه، ومتعديًا بنفسه مع ما يُبعث بغيره.

وهذا الخطأ قديم، وقد نبَّه عليه الحريريّ من قبل حين قال: "ويقولون: بعثت إليه بغلامٍ وأرسلت إليه هديَّة، فيخطئون فيهما؛ لأنَّ العرب تقول فيما يتصرَّف بنفسه بعثته وأرسلته، كما قال تعالى﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾(المؤمنون ٤٤) وتقول فيما يُحمَل: (بعثت به وأرسلت به) كما قال سبحانه وتعالى عن بلقيس:﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ (النمل: ٣٥)" [٢]. وخالفه ابن برّي في حاشيته قائلًا: "اعلم أنَّ بَعَثتُ يقتضي مبعوثًا متصرِّفًا بنفسه ومبعوثًا به متصرِّفًا كان أو غير متصرِّف، كقولك: بَعَثتُ زيدًا بكتابٍ أو بغلام فلهذا ألزمته الباء، ومثله أرسلت يقتضي مرسَلًا ومرسَلاً به وقد يكون المبعوث به مما يتصرَّف ومما لا يتصرَّف فعلى هذا لا ينكر بعثت إليه بغلام، أي بعثت رسولي إليه بغلام" [٣].

ومن المحدثين من عرض لهذه المسألة أيضًا؛ ففي معرِض ردِّه على المنذر فصَّل الأستاذ الغلاييني القول فيها ذاهبًا إلى أنَّ المسألة تحتمل ما ينبعث بنفسه وما ينبعث مع غيره شيئًا كان أو إنساناً خلافًا لما أجمله المنذر؛ فما يتصرَّف بنفسه عدَّيته بنفسه، وما احتيج معه إلى الواسطة عدَّيته بالباء ذاهبًا إلى أنَّ الحريريّ لم يُفرِّق بين الشخص والشيء اعتمادًا منه على مبدأ التصرُّف وعدمه. كما بحث اتفاق الفعلين (بَعَثَ) و(أرسَلَ) في هذا الباب ذاهبًا إلى اتِّفاقهما

---

(١) لغة الجرائد: ٦٩، ٧٠ .

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٢٨ .

(٣) حواشي ابن بري وابن ظفر على درَّة الغواص: ٣٩ .

في وجوب التعدية بالباء لما لا يتصرَّف بنفسه، وبالنفس لما له القدرة على التصرُّف شيئًا كان أو إنسانًا [١].

كما تناول الدكتور مصطفى جواد هذا الاستعمال، فذهب إلى ما ذهب إليه الحريريّ ومن تابعه معلِّلًا بالقول: "لأنَّ الكِتاب لا ينبعث بنفسه أي لا يسير بنفسه؛ ولأنَّ الهدية لا تنبعث بنفسها أي لا تسير بنفسها، فينبغي أن يكون معها مبعوث، وهو المفعول المقدَّر لاشتهاره ولتساوي وجوده وحذفه في إفادة السامع والقارئ فالتقدير: بعثتُ إليه رجلًا بالكتاب، وبعثت إليه رسولًا بالهدية" [٢]. ثُمَّ أضاف قائلًا: "ولا يقتصر ذلك على الجماد بل يشمل الأحياء من الحيوان والأناسي المقهورين، تقول: بعثت إليه بفرس رائع، وأرسلت إليه ببغل فاره، ووجَّهت إليه بطائر جميل، وبعثنا إليه بالأسرى؛ لأنَّهم غير مختارين في السير والحركة. فإذا كان المُشار إليه ممَّا ينبعث بنفسه قلت : بعثتُ سفيرًا وأرسلت رسولًا ووجَّهت مندوبًا عنِّي" [٣].

ثُمَّ تناول نُقَّاد اللغة الآخرون هذا الاستعمال مفصِّلين القول فيه؛ فوافق بعضهم الحريريّ ومتابعيه، وخالفهم آخرون. ومن جملة من وافقهم الأستاذ إبراهيم المنذر، والأستاذ أسعد داغر، والأستاذ عباس أبو السعود، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ، وأمين آل ناصر الدين، والأستاذ نسيم نصر [٤].

وتناول الأستاذان مُحمَّد العدنانيّ، وصلاح الدين الزعبلاويّ هذه المسألة أيضًا؛ فذكر العدنانيّ أنَّ بعض النُقَّاد يمنعون تعدية ما يُبعث بنفسه كالعاقل بالباء، كما يمنعون تعدية ما لا يُبعث بنفسه بالحرف كالهديَّة، والرسالة وإنَّما يُعدَّى بالباء، وأُنزِل من الحيوان ما يعرف طريقه كالحمام الزاجل والجواد والكلب منزلة العاقل؛ لاتِّفاق النتيجة والغرض فتقول: بعثت إليه جوادي. إذا كان يعرف طريقه، وبعثت إليه بولدي. إذا كان لا يعرِف الوجهة فأرسلت به مع أحدٍ يلازمه[٥].

---

(١) يُنظَر: نظرات في اللغة والأدب: ٦٥- ٦٩ .

(٢) قل ولا تقل: ١٥٣/١ .

(٣) قل ولا تقل : ١٥٣/١، ١٥٤ .

(٤) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢٢،٧٣، وتذكرة الكاتب: ١٠٥ ، وأزاهير الفصحى : ١٢١ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٦١/١ ، ودقائق العربية: ١٣٠، أخطاءٌ ألفناها: ٣٠.

(٥) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٣٩ .

واستهلَّ الزعبلاويّ حديثه ببحث مسألة التفريق بين (بَعَث) و (أَرسَلَ) في هذا المعنى فخلص إلى نتيجة مفادها أنَّهما سيَّان، كما عرض لجواز تعدية (بَعَثَ) بالباء فيما يتصرَّف بنفسه أو يلزمه من يقوده قائلًا بأنَّ: "المبعوث به مع غيره شخصًا كان أو شيئًا تلزمه الباء، تقول: (بعثت إليك بولدي) إذا أرسلته مع غيره و(بعثت إليك بكتابي) ذلك أنَّ (بَعَثَ) يقتضي مبعوثًا. فإن كان وحده عدَّيت الفعل إليه بنفسه، وإن كان مُرسَلًا به مع غيره، عدَّيته بالباء، لا فرقَ أن يكون المبعوث شخصًا أو شيئًا" [1].

وفي إشارة لليازجي وغيره من النقَّاد، بحث مجمع اللغة العربيَّة القاهري هذه المسألة في دورته الرابعة والعشرين؛ فأقرَّ الاستعمالين معًا [2].

وممَّن كتب في هذه المسألة حديثًا الدكتور مجيد الزامليّ؛ إذ عرض أقوال بعض العلماء فيها، وما جادت به أقلامهم مختتمًا بحثه بالقول: "فالمسألة ليست مسألة شخص أو شيء، وإنَّما هي مسألة مبعوثٍ وحده أو مبعوث به مع غيره، فالمبعوث به مع غيره شخصًا كان أو شيئًا تلزمه الباء، تقول: بعثت إليك بزيدٍ، إذا أرسلته مع غيره، وبعثت إليك بهديَّة؛ لأنَّ (بَعَثَ) يقتضي مبعوثًا فإن كان وحده عدَّيت الفعل إليه بنفسه، نحو بعثت سعيدًا، وبعثت هديَّة لا فرق في ذلك بين أن يكون المبعوث به شخصًا أو شيئًا: [3].

ومن نُقَّاد اللغة المحدثين من بحث المسألة في ضوء رأي اليازجيّ، ولم يقتنع بما رآه؛ فتصدَّى له مُصوِّبًا الاستعمال، ومنهم الكرمليّ الذي قال مُعلِّقًا على كلام اليازجيّ: "إنَّ الباء المتقدِّمة لرسول زائدة كما تقدَّم الكلام عنها. فهي بمعنى قولك: بعثت رسولًا إلى فلان. وأمَّا في الثاني فقد حذفوا الباء المتقدِّمة لهديَّة لتضمينهم معنى بعث أرسل وأمثال هذا التعبير كثير في كلام العرب فلا خطأ هناك وإن كان دون الأصل فصاحة. والشيخ يعتبر كل ذلك غلطًا عفى الله عنه وعافاه" [4]. والذي يُلاحَظ هنا أنَّ الكرمليّ ابتعد كثيرًا عن تفسيرات الآخرين وتخريجاتهم،

---

(1) معجم أخطاء الكتاب: ٥٤ ، ٥٥ .

(2) يُنظَر: القرارات المعجميَّة في الألفاظ والأساليب: ٧١ .

(3) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٨٧ ، ٨٨ ، ويُنظَر كتابه : المستدرك على تذكرة الكاتب: ٣٢ ، ٣٣ .

(4) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٦ ، ٨٧ .

وكأنَّه يُشير ضمنًا إلى صحَّة نقد اليازجيّ. كما أنَّ تضمينه (بَعَثَ) معنى (أرسل) في غير محلِّه ؛ لأنَّ لهما الحكم نفسه. قال ابن القطَّاع: "وأرسلت الرسول والوصيَّة: بعثتهما"[١].

وتناولها الدكتور إميل بديع يعقوب رادًّا على الحريريّ واليازجيّ وغيرهم، ناقلًا نصَّ الغلاييني الذي فرَّق بين ما يُبعَثُ بنفسه وما يُبعَثُ مع غيره بغض النظر عن ماهيَّته؛ لأنَّ المبنى في ذلك كلَّه هو وجود الواسطة أو التحرر منها[٢].

لقد كثُرَت أقوال العلماء في استعمال هذا الفعل، وتعدَّدت آراؤهم فيه قديمًا وحديثًا، وذكرته معاجم اللغة، فقد جاء في اللسان: "بَعَثَهُ يَبعَثُهُ بَعثًا: أَرسَلَه وَحدَهُ، وبَعَث به: أرسله مع غيره" [٣]. وفي المصباح: "وكلُّ شيءٍ يَنبَعِثُ بنفسه، فإنَّ الفعل يتعدَّى إليه بنفسه فيُقال: بَعَثتَهُ، وكلُّ شيءٍ لا ينبعِث بنفسه كالكتاب والهديَّة، فإنَّ الفعل يتعدَّى إليه بالباء، فيُقال: بعثت به" [٤]. وهذان النصَّان قريبان جدًّا من نصِّ الحريريّ واليازجيّ؛ لأنَّهما يتحدَّثان عن المسألة بشكلٍ مُجملٍ دون الخوض فيما خاض فيه الآخرون من معانٍ جزئيَّة. وقد ورد مثل هذا الاستعمال في بيت شعرٍ للمتنبي قال فيه:

فآجَرَكَ الإلهُ على عليلٍ بَعَثتَ إلى المسيحِ به طبيبا[٥].

فقال الحريريّ إنَّه ممَّا عِيب على المتنبي، وإنَّ من تأوَّله أراد أنَّ العليل التحق بمن لا يتصرَّف بنفسه؛ لاستحواذ العلَّة عليه، ولذا عُدِّي بحرف الجر [٦]. وقد علَّق ابن جنِّي على استعمال المتنبي بالقول: "وقوله: بعثت به، حُكِي عن أبي حاتم أنَّه قال: لا يُقال: بعثتُ بزيد، ويجوز: بعثت إليك بالثوب، وفَصَلَ بين ما يجوز فيه الفصلُ وما لا يجوزُ، وقد أجازه أبو علي في الأمرين جميعًا، والقياس أيضًا يُجيزه" [٧]. كما تناولت معاجم اللغة الحديثة هذا الاستعمال ففي الوسيط: "بَعَثَه: بَعثًا وبِعثَة : أرسَلَه وحده. ويُقال: بَعَثَه إليه وله: أرسله، وبَعَث بالكتاب ونحوه"

---

(١) الأفعال لابن القطاع الصقلي: ٤٦ .

(٢) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٩١، ٩٢ .

(٣) لسان العرب: ١١٦/٢ (بعث) .

(٤) المصباح المنير: ٢١ (بعث) .

(٥) ديوان المتنبي بشرح البرقوني: ١٧٨ .

(٦) يُنظَر: درة الغواص : ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٧) الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: ٤٩٠/١ .

[١]. وفي محيط المحيط: "بَعَثَه يبعَثَه بَعثًا وبَعَثَ به : أرسله" [٢]. وفي المعجم الأساسي: "وبَعَثَ بالرسالة وبَعَثَها: أرسلها" [٣]. والذي يُلاحَظ هنا إزالة الفرق بين الاستعمالين.

ولو نظرنا في كلام اليازجيّ؛ وجدنا أنَّه لم يخرج كثيرًا عمَّا فصَّل فيه المُحدثون، فهو قد ذكر المسألة على سبيل الإجمال، وهو منهج سار عليه في غالب تخطيئاته، مُشيرًا إلى ما ينبَعِث بنفسه وما يُبعَثُ مع غيره، فـ (الرسول) دلالة على من يمتلك زمام أمره و(الكتاب) إشارة لما يُبعث مع غيره غلامًا كان أو رسالة، ولكنَّه أهمل الإشارة إلى ما يمكن أن يُبعَث بنفسه ولكنَّهم يبعثونه مع غيره، وهذه الفروق الدقيقة هي التي أحدثت كثرة الردود والمناقشات في هذه المسألة.

وبالمجمل فإنَّ الباء هنا لإفادة الواسطة، وهي دليلٌ على أنَّ المبعوث أو المرسل ليس بمفرده، وإنَّما برفقة أحد يُلازمه، سواء كان يعرف الطريق ويمتلك الوسيلة أو لا يقوى على ذلك؛ ولذا جيء بهذه الزيادة في المبنى لتعبِّر عن المعنى المغاير، وللتقريب بين المعاني الدقيقة.

٥- أمكن له – أمكنه

من التراكيب التي قيل بزيادة فيها قولهم: "أمكن له أن يفعل كذا" بزيادة اللام، والصَّواب كما يرونه (أمكنه) مُعدًّى إلى مفعوله دون واسطة. وقد قال بذلك الشيخ إبراهيم اليازجيّ، والأستاذ أسعد داغر، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور إميل بديع يعقوب؛ فقد ذكر اليازجيّ أنَّهم: "يقولون: أمكن له أن يفعل كذا، يعدُّونه باللام وهو مُتعدٍّ بنفسه لم يرد في شيء من كلام المتقدِّمين إلا كذلك، تقول أمكنته من كذا، أي جعلته يتمكَّن منه، مثل مكَّنته بالتَّشديد" [٤]. فعلَّة المنع كما يرى اليازجيّ هي استعمال هذا الفعل مُتعدِّيًا بنفسه في لغة المتقدِّمين، وكأنَّه يُشيرُ إلى أنَّ هذا الاستعمال قد تغيَّر فيما بعد؛ ولذا نصَّ على أنَّ التَّغيُّر أُوجِدَ بعد استعمال ابن بطُّوطة له، ثمَّ ذكر بعض النماذج له من شعر المتأخِّرين الذين زادوها لضرورة الوزن مُعلِّلًا وجود اللام في قولهم : (هذا الأمر ممكن لي) بأنَّها لام التقوية لا التعدية [٥]. وقال داغر: "ويُعدُّون الفعل (أمكن) باللام، فيقولون: ((لا يمكن له أن يفعل ذلك)). وكأنَّهم يجرونه مجرى تهيّأ وتيسَّر وتسهَّل

---

(١) المعجم الوسيط: ٦٢/١ (بعث) .

(٢) محيط المحيط: ٤٥ (بعث) .

(٣) المعجم الأساسي: ١٦٣ (بعث).

(٤) لغة الجرائد: ٨٣ .

(٥) يُنظَر: لغة الجرائد: ٨٣ ، ٨٤ .

ونحوها. وفي اللغة : ((أمكن فلانًا الأمر)) سَهُلَ عليه وتيسَّر له. فالصَّواب أن يُقال: ((لا يمكنه أن يفعل ذلك)) بترك اللام" [١]. ونجد علَّة المنع نفسها عند العدنانيّ، وإميل بديع، وعلي جاسم سلمان [٢].

وتناول المسألة الأب أنستاس الكرمليّ، فاجتزأ منها في ردّه بالحديث عن لام التقوية التي ذكرها اليازجيّ؛ مبيّنًا أنَّها زائدة للتوكيد، وليس كما توهَّم الشيخ، وأضاف إنَّ من خطَّأهم الشيخ من الشعراء ليسوا مخطئين بناءً على ذلك [٣].

وفي كتابه (محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة) الذي رتَّب فيه تخطيئات اليازجيّ حسب توزيعها على الظواهر اللغويَّة؛ صحَّح مُحمَّد علي النجار هذا الاستعمال مستدركًا على اليازجيّ أنَّ الإمكان هنا تضمَّن معنى التيسير [٤].

وفي تحكيمه بين الكرمليّ وداغر، أجاز مصطفى جواد هذا الاستعمال مبيّنًا الفرق بين (أمكن له)، و(أمكنه) فالهمزة في (أمكنه) للتعدية، وفي (أمكن له) للوجود فـ (أمكن له الشيء): ظهرت له المكنة منه، أي: التمكُّن. وأمَّا قولهم: (لا يمكنه) و (لا يمكن له) فاللام في الثاني للتقوية كما أشار اليازجيّ، وهي التي تدخل معمول اسم الفاعل، وكذا المصدر، واسمه، وأفعل التفضيل، وهذا الاستعمال عربيٌّ حسن [٥].

وتناول هذا الاستعمال نُقَّادٌ آخرون وقد تهيَّأ لهم من الأدلة والحجج ما يدلُّ على صوابه فقد بحث الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ هذه المسألة أيضًا فقال: "وكثُر حديث النُقَّاد حول ذلك فمنهم من ذهبوا إلى تخطئة القائل: (لا يمكن لأحد)، وجعلوا صوابه: (لا يمكن أحدًا) وحُجَّتهم في ذلك أنَّ (أمكن) لا يكون إلَّا متعدِّيًا. ومن هؤلاء الشيخ اليازجيّ ... ويتبيَّن بالتحقيق أنَّ الفعل يأتي لازمًا [كما يأتي متعدِّيًا]، ولا عبرة بقول من أنكر ذلك" [٦]. ثمَّ استشهد على ذلك بقول ابن

---

(١) تذكرة الكاتب: ٦٠ .

(٢) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة:٢٣٧، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة:٣٥٢، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٩٤.

(٣) يُنظَر: النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١٢، ١١٣ .

(٤) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٩ .

(٥) يُنظَر: قل ولا تقل : ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ملحق رقم (١) .

(٦) معجم أخطاء الكتاب: ٥٧٩، ٥٨٠ .

القوطيَّة: "وأمكن الشيء: تيسَّر" [١]. فهو عنده لازم، ولو كان متعدّيًا لقال: "وأمكنني الشيء : سهُل وتيسَّر" كما في المصباح [٢]. كما استشهد على وروده لازمًا بقول الإمام علي(عليه السلام) : "هذا أوانٌ قَوِيت عُدَّته، وعَمَّت مَكيدَتُهُ، وأمكَنَت فَرِيستُهُ" [٣]. وقول الراغب: "ويُقال: مكَّنته، ومكَّنت له فَتَمَكَّن" [٤].

وأضاف الدكتور مجيد الزاملي إلى ما ذكره الزعبلاويّ أدلَّة أخرى رادًّا بذلك مقالة اليازجيّ، وممَّا ذكره قول الأصفهاني في أغانيه: "والذي وصفه من جهة النغم العشر متوالية وفي صوت واحد محالٌ لا حقيقة له، ولا يمكن أحدًا بتَّة أن يفعله" [٥]. وقول صاحب الدر المصون: "لا يُمكن العبد أن يُنشئ جميع المحامِد منه ومن غيره بخلاف كونها للجنس" [٦].وقول صاحب نفح الطيب: "وهذه كلُّها من علامات الوراثة والتبعيَّة المحضة التي لا يمكن أحدًا أن يتَّصف بها إلَّا بمجد أزلي وتخصيصٍ إلهي" [٧]. ثُمَّ خلص بعد ذلك إلى القول: "لذا قل: أمكنني الأمر، متعدِّيًا بنفسه، وأمكن لي الأمر، متعدِّيًا باللام " [٨].

وممَّن بحث هذه المسألة أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر جاعلًا تعدية الفعل بنفسه فصيحة وباللام صحيحة، بناءً على تضمينه معنى (تيسَّر) أو (تهيَّأ) [٩].

والذي يُلاحَظ أنَّ أغلب الأدلَّة المنقولة على ورود هذا الاستعمال هي من العصور التي أشار لها اليازجيّ حين أقرَّ أنَّ هذا الاستعمال بدأ في عصر الرحَّالة ابن بطُّوطة، وما تلاه، وهذا يوحي بتقارب الرؤى بين اليازجيّ وغيره من النُّقَّاد، ولكنَّ استعمال العلماء بعد عصور الاحتجاج لا يخلو من الصحَّة؛ لأنَّهم ألصق باللغة، وأقرب منها، فضلًا عن توخِّيهم الدقَّة في التعبير، واختيار الصحيح في مؤلفاتهم.

---

(١) الأفعال، لابن القوطيَّة: ١٧٤ .

(٢) يُنظَر: المصباح المنير: ٢٢١ (مكن) .

(٣) شرح نهج البلاغة : ٣٥٢/٨ .

(٤) مفردات الراغب الأصفهاني: ٧٧٣ .

(٥) الأغاني: ٢٧٠/٨ .

(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٨/١ .

(٧) نفح الطيب: ١٩٨/٢ .

(٨) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٧٠/٢ ، ٧١ . ويُنظَر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ٢١٢ .

(٩) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٧٦ .

ثانيًا: زيادة لفظ في التركيب

١- زيادة لفظة (عدًّا) .

أشار اليازجيّ إلى عبارة تشيع على ألسنة المتحدِّثين، وأقلام الكُتَّاب فيها من الألفاظ التي تعدُّ حشوًا وزيادة في التركيب لا موجب لها، ومنها لفظة (عدًّا) فقال: "ويقولون: خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عدًّا، وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتَّاب لا تكاد تفوت واحدًا منهم، وربَّما قالوا: قُتِل في هذه المعركة ما يُقاربُ خمسة آلاف عدًّا وهو أغرب. وإنَّما ذلك لعدم تدبُّرهم معنى العدِّ هنا والمقصود به عند من نُقِل عنه هذا التركيب" [١]. ثمَّ ذكر أنَّ بيان ذلك أن يكون المتكلِّم على يقين ممَّا ذكر عدده وليس على سبيل التقدير والتقريب؛ كأن يُقال: خمسة آلاف درهم عدًّا، وخمسون دينارًا عدًّا بغية التحقيق والتوكيد لا الحشو والتزيين.

وهذه التخطئة جرَّت عليه بعض الرُّدود، ولم يوافقه فيها أحد، فقد عارضه في ذلك رشيد الخوري الشرتونيّ في إحدى مقالاته بالقول: "نقول: إنَّنا لا نظنُّ كتبة الجرائد يستعملون هذا اللفظ في غير المعنى الذي أرادته مجلَّة الضياء فإذا قالوا خرج في موكبٍ يبلغ خمسة آلاف عدًّا يريدون أنَّ الموكب يبلغ هذا المبلغ بالتحقيق والتوكيد لا بالظنِّ والتقدير. وهم يقولون ذلك إذا تمكَّنوا من معرفة العدد معرفة صحيحة وما ذلك عليهم بممتنع" [٢]. ثم قال مستغربًا: "ولا ندري ما هو السبب الذي يُسوِّغ القول: (نقدته خمسة آلاف عدًّا) ولا يُجيز: (بلغ الموكب خمسة آلاف عدًّا) طالما أنَّ المقصود توكيد الأمر وتقديره في كلا التعبيرين" [٣].

ثُمَّ تلاه في الردِّ محمد سليم الجندي ومفاد كلامه أنَّ الكُتَّاب يقولون في مواضع أخرى: (قُتِل ما يُقارِب خمسة آلاف)، وذلك عندما يتحدَّثون لا على سبيل التحقيق، وأمَّا قولهم: (خمسة آلاف عدًّا) فلا فرقَ بينه وبين قولهم: (لي على فلان خمسة آلاف درهم عدًّا) مع أنَّ الأوَّل أولى بالتوكيد، أمَّا إذا كان المتحدِّث لم يتحقق من العدد؛ وجب التقيُّد بمنع هذه الصورة فقط لا مُجمل الاستعمال. ثمَّ قال سائلًا: "فمن أين لنا أن نعلم أنَّ القائل لم يتحقق من العدد في الأوَّل وتحققه في الثاني مع أنَّ الموكب يجوز أن يكون معدودًا عدًّا حقيقيًّا كما لو كان مؤلَّفًا من جنودٍ أو

---

(١) لغة الجرائد: ٦١ .

(٢) مجلّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٣) لسنة ١٨٩٩م ، ص٦١١ .

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

تلاميذ أو أناس معينين مثلًا. والاحتمال لا يصحُّ أن يُبنى عليه حكم عامٍّ والأصل في الكلام أن يُحمَل على الحقيقة ما لم تقُم قرينة تصرفه إلى غيرها" [١].

وتصدَّى قسطاكي أفندي الحمصيّ لردِّ الجنديّ هذا مبينًا أنَّ اليازجيّ أراد عدم الجمع بين لفظتي (بَلَغَ) و (عدًّا)؛ لأنَّ وجود لفظة (بَلَغَ) أغنى عن الثانية، وجعلها حشوًا فالبلوغ هنا على التقريب؛ إذ لا فرق عند السامع في أن يكون الموكب قد وصل عدده أربعة آلاف وستمائة وخمسة آلاف بخلاف الدراهم أو الدنانير فأيّ نقص فيها يُعدُّ خسارة يُشار إليها [٢]. وهذا الدفاع والتَّبرير دفع الجنديّ إلى الرَّد ثانية مفصِّلًا القول في معنى (البلوغ) داحضًا رواية الحمصيّ التي جعلتها بمعنى التقريب، مُمثِّلًا بأننا لو قلنا: بلغ فلان أربعين سنة عدًّا. كان معنى ذلك أنَّه لم يبلغها حقيقة وإنَّما على التقريب، كما إنَّ السامع هنا لا فرق عنده بين أن يكون قد بلغ خمسًا وثلاثين سنة أو أربعين. مختتمًا ردَّه بالقول: "وبهذا يتبيَّن أنَّ قوله: فقد أخذ المعنى حقَّه إلخ. كلام لا مُحصّل له، بل يزيد الخرق اتِّساعًا، ولا يرقعه. وقوله قبل ذلك: إنَّ لفظ عدًّا مع الدراهم هو للتحقيق والتوكيد، أي معدودة إلخ تخصيص بلا مُخصص، وتأويل بغير دليل؛ لأنَّ عدًّا على هذا التقدير مفعول مطلق. وهو للتوكيد سواء كان مع الدراهم أو غيرها" [٣].

ثُمَّ جاء الأب أنستاس الكرمليّ فتناول المسألة مع ما تناوله من مسائل لغة الجرائد رادًّا على اليازجيّ تخطئته مستندًا إلى ردِّ الشرتونيّ، ناقلًا مقالته بحرفها [٤].

والظاهر أنَّ اليازجيّ تعجَّل التخطئة في هذا الموضع، وتعلَّق بظاهر القول؛ لأنَّ الكاتب وإن كان لا يعرِف العدد الحقيقي إلَّا أنَّه أراد الإخبار بأنَّ هذا الموكب قد بلغ من العدد ما ذكره، مؤكِّدًا عبارته بلفظة (عدًّا) التي تفيد التحقيق والتوكيد، ولا يحقُّ لنا مناقشته في ذلك؛ لأنَّه ناقل للحدث وكل منقول يحتمل الصدق والكذب. أمَّا أنَّ لفظة (يبلغ) تُغني عن (عدًّا) فلا وجه له؛ لأنَّ الأولى غير الثانية، فالأولى تفيد الوصول إلى العدد والثانية توكيد للعدد، ومن ثَمَّ ليس هناك حشو وزيادة في الكلام؛ إذ إنَّ الكاتب أراد توكيد العدد أو تعظيمه.

---

(١) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١١.

(٢) يُنظَر قوله في : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧٤ .

(٣) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧٦ .

(٤) يُنظَر: النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦٦ .

٢- زيادة لفظ (اثنان)

يُخطِّئ اليازجيّ من يأتي بلفظ العدد الدال على المثنى بعد ذكر المثنى عادًّا إياه من الحشو في الكلام؛ لدلالة ما قبله عليه، واستيفاء الجملة معناها، فقال بعد أن انتهى من الحديث عن زيادة لفظة (عدًّا) في تركيب الكلام: "ويقرُب من هذا قولهم: دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان، والتوكيد غريب في هذا الموضع؛ لأنَّ الرجلين لا يكونان إلَّا اثنين فالصيغة مغنية عن التصريح باسم العدد، وإنَّما يُزاد اسم العدد للتوكيد حيث تدعو إليه الحاجة لدفع التوهم أو تقوية المعنى. تقول: شهد بهذا شاهدان اثنان فتؤكِّد لئلَّا يُتوهَّم في كلامك غير الحقيقة، وقبضت عليه بيديَّ الثنتين تُريدُ شِدَّة القبض عليه ومنعه من الإفلات وقس على ذلك" [١].

ويبدو أنَّ اليازجيّ قد أخذ هذه المسألة عن سلفه المعلِّم شاكر شقير اللبناني الذي قال: "وقولهم: (كان عندي رجلان اثنان وزرت امرأتين ثنتين) فمن سمِع أنَّ العدد المثنَّى يوصف به. وأما الوصف بالواحد فقد جرى على لسان العرب للتأكيد مع أنَّه يُستغنى عنه " [٢].

وأبدى الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ إعجابه بتخطئة اليازجيّ هذه وتعليله إياها فقال في موضعٍ قريبٍ ممَّا خطأه اليازجيّ: "ويقولون: لفلان بيتان اثنان. والصواب: له بيتان؛ لأنَّ البيتين لا يمكن أن يكونا غير اثنين، ولا حاجة بنا إلى التوكيد هنا بذكر (اثنين) وقد أعجبني الشيخ إبراهيم اليازجيّ حين وضَّح الأمر بقوله: (الصيغة مغنية عن التصريح باسم العدد، وإنَّما يُزادُ اسم العدد للتوكيد حيث تدعو إليه الحاجة لدفع التوهُّم أو تقوية المعنى" [٣]. وشبيه بهذا أيضًا تخطئته قولهم: "تعاهدت الدولتان كلتاهما" والصواب عنده حذف (كلتاهما) معلِّلًا ذلك بأنَّ (كلا وكلتا) يؤتى بهما لإثبات الحكم للمؤكَّدين معًا، وفعل المعاهدة لا يصحُّ إلا بين اثنين أو أكثر أشخاصًا أو دول ولا يُتوهَّم أنَّ المعاهدة من الممكن أن تكون من إحدى الدولتين[٤].

وقد عارض الناقدان أنستاس الكرمليّ، وإميل بديع يعقوب هذه التخطئة، فقال الكرمليّ: "يُجيز لك الشيخ أن تقول: (شهد بهذا شاهدان اثنان) للتوكيد ولا يُجيز لك للغاية نفسها أن تقول: (عنده رجلان اثنان)، وهو غريب ولا يعرف سرَّ هذا التعبير وجوازه في وجه دون وجه إلَّا حضرته فليبقى* على حفظ هذا السر

---

(١) لغة الجرائد: ٦١ .

(٢) لسان غصن لبنان : ١٨ .

(٣) معجم الأخطاء الشائعة: ٥٣ .

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٢١٩ .

ما شاء الله. ونحن لا نرى الفرق بين التعبيرين كما لا يراه جمهور الكتاب" [١]. وقال الدكتور إميل بديع ردًّا على اليازجيّ والعدنانيّ: "وهُنا يعجب الباحث من موقفيهما؛ إذ كيف يُجيزان القول: (شهد بهذا شاهدان اثنان) ويُخطِّئان القول: (له بيتان اثنان) مع أنَّ الأسلوب واحد والتوكيد كذلك؟ وإن كان ((البيتان)) في قولك: (له بيتان اثنان) لا يمكن أن يكونا غير اثنين، فهل يمكن أن يكون ((الشاهدان)) في قولك: (شهد بهذا شاهدان اثنان) أكثر من اثنين" [٢]. وهنا يُلاحَظ التشابه في موقفيهما؛ وهو اعتمادهما على ما أجازه اليازجيّ وذكره من الأمثلة. وهو ما ذهبت إليه الباحثة كرامة هاشم علوان حين ردَّت على اليازجي استغرابه من استعمال هذا التركيب قائلة: " فاليازجي لم يُصرِّح بخطأ التركيب ولكنَّه استغرب من وضعهِ بهذه الصيغة . أقول : وهذه الزيادة ترد للتاكيد وتقوية المعنى وهو أسلوب شائع عند العرب، وقد ورد في القران الكريم قوله: ((ويكتبون بأيديهم)). والكتابة هل تتم بغير الأيدي، فلا داعي لاستغراب اليازجي في هذا الموضع"[٣].

والذي نخلص إليه من جملة ما ذُكِر في هذه المسألة أنَّ ما ذكره اليازجيّ والعدنانيّ لا يظهر واضحًا للعيان ، والسِّياق هو ما يُحدد فيما إذا كان الموقف يستوجب التوكيد أو لا. وهذا الأمر ليس من السهل إثباته تبعًا لظروف القول، ومحدداته، وعليه لا يمكننا الحكم على قول الكُتَّاب بالخطأ ما لم تكن هناك قرائن يُعوَّل عليها؛ ولأنَّ الأصل في الأشياء الإباحة؛ نحكم على استعمالهم بالصِّحة، وعلى توكيدهم بالقبول.

٣- الزيادة في (أصبح الصباح) و (أمسى المساء)

الفعلان أصبح وأمسى من الأفعال الماضية الناقصة وهما من نواسخ الابتداء؛ إذ يدخلان على جملة المبتدأ والخبر، ويفيدان الدخول في وقتي الصباح والمساء.

ويستعمل الكُتَّاب هذين الفعلين استعمالًا خاصًّا فيقولون: أصبح الصباح، وأمسى المساء، يريدون دخول وقتيهما وحينونتهما.

لقد منع الشيخ إبراهيم اليازجيّ هذا الاستعمال وعدَّه من الزيادات المُخلَّة بالتركيب فقال: "ويقولون: أصبح الصباح وأمسى المساء ولا معنى لهذا التركيب؛ لأنَّ معنى أصبح دخل في الصباح. ومثله أمسى أي: دخل في المساء ولا معنى لدخول الصباح في الصباح أو المساء في المساء، وإنَّما يُقال ذلك بالنسبة إلى الإنسان مثلًا تقول: سهر حتَّى أصبح ودخل الدار حين

---

(١) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦٦، ٦٧، والصَّواب: فليبقَ .

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٠٢ .

(٣) جهود اليازجيين ناصيف وإبراهيم في الدراسات اللغوية، كرامة هاشم علوان، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٩، ص ١٥٥، ١٥٦.

أمسى ونحو ذلك" [١]. وتابعه في ذلك الأمير أمين ناصر الدين إذ قال مستغربًا: "فمن العجب أنَّ حملة القلم في هذه الأيام إلَّا أقلَّهم يقولون: (أصبح الصباح) و (أمسى المساء) فيكون معنى قولهم هذا (دخل الصباح في الصباح ودخل المساء في المساء) أفليس هذا التعبير جدٌّ مضحك"[٢].

وهذا المعنى اقتطعه أيضًا الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ حين علل منعه هذا الاستعمال بأنَّ "معنى أصبح هنا: دخل في الصباح وليس من المعقول أن يدخل الصباح في الصباح" [٣]. وشبيه بذلك قوله في (أمسى) أيضًا [٤].

وبحث نُقَّادٌ آخرون هذه المسألة وقد أجازها بعضهم ومنعها آخرون، فممَّن منع هذا الاستعمال الأستاذ كمال إبراهيم، والأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ،، والأستاذ علي جاسم سلمان وحجَّتهم جميعًا أنَّ هذا التركيب يعني دخل الصباح في الصباح، والمساء في المساء وهو أمرٌ مُحال[٥].

وممَّن أجاز هذا الاستعمال، وردَّ على اليازجيّ ومتابعيه الأب أنستاس الكرمليّ، والدكتور إميل بديع يعقوب، وكان ردُّ الكرمليّ مقتضبًا إذ ركَّز على معاني (أصبح) فقال مخاطبًا اليازجيّ: "من معاني أصبح: ظهر، فيكون معنى قولهم: أصبح الصباح، ظهر وأسفر. والشيخ يحظر هذا القول خلافًا لجمهور اللغويين فليُنظَر إذا كان مُحِقًّا في ذلك" [٦]. وهذا التخريج ضمَّنه الدكتور إميل بديع يعقوب ردَّه على اليازجيّ فـ (أصبح) عنده في هذا الموطن بمعنى (ظهر)[٧] .

وتناول المسألة الدكتور أحمد مختار عمر، فأشار إلى أنَّ بعض النُقَّاد منعوا هذين الاستعمالين؛ لاشتمالهما على زيادة لا معنى لها، مستندين إلى الدلالات الحرفيَّة للتركيب المُخطَّأ، فأجاز: (أصبح الصباح) لورودها في حديث نبوي شريف نقله صاحب اللسان ونصُّه:

---

(١) لغة الجرائد: ٦٩ .

(٢) دقائق العربيَّة : ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣) معجم الأخطاء الشائعة: ١٣٨ .

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ٢٣٦، ٢٣٧ .

(٥) يُنظَر: أغلاط الكتاب: ٢٠ ، معجم أخطاء الكتاب: ٢٣٦ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٩٢ .

(٦) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٦ .

(٧) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٧٥ .

"أصبحوا بالصُّبحِ فإنَّه أعظم للأجر" [١]. كما صحَّحه على اعتبار أنَّ (أصبح) هنا بمعنى ظهر [٢]. وأجاز قولهم: (أمسى المساء) قياسًا على الأوَّل جاعلًا الاستعمال فصيحًا[٣].

وعند تصفحنا مجلَّة الضياء التي يملكها اليازجيّ، وجدنا هذا الاستعمال ماثلًا في إحدى مقالاتها، وهو -بلا شكٍّ- قد مرَّ على اليازجيّ الذي يحرر المقالات بنفسه، ويشرف عليها، إلَّا أن يكون المقصود بالتخطئة مجلَّته وليس غيرها فقد جاء فيها: "وما أن أصبح الصباح حتَّى قمت وليس أمامي إلَّا صورة الفتاة فكأنَّها ملكت جميع عواطفي"[٤].

ويمكن تصحيح هذا الاستعمال بناء على أنَّ (أصبح) بمعنى (ظهر) أو (طلع) ، و(أمسى) بمعنى (دخل) أو (حلَّ) فـ (أصبح ، أمسى) أفعال تدلُّ على دخول وقتي الصباح والمساء ولذا يُقال: (أصبح الصباح) لكي لا يُتوهمنَّ أنَّ المقصود أصبح الرجل، أي: دخل عليه الصباح، ونحو ذلك.

---

(١) الحديث في لسان العرب: ٥٠٢/٢ (صبح) ، وهو في مسند أحمد: ١٣٣/٢٥، وتتمته : (أو لأجرها) .

(٢) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٤٩ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ٧٥ .

(٤) فكاهات، نسيب أفندي المشعلاني، مجلَّة الضياء، السنة السادسة ١٩٠٣م، ٦٠١/١٩ .

المبحث الثالث

الحذف من التركيب

يتصـرَّف الكُتَّـاب والمنشـئون فـي حـروف الجـرِّ كثيـرًا؛ فيزيـدون حرفًـا دون حاجـة، أو ينقصـون آخـر دون مسوِّغ، وهـذا الأمـر يتعلَّـق كثيـرًا بالأفعـال مـن حيـث التعـدِّي واللـزوم؛ فـإذا كانـت تعديـة المتعـدِّي بنفسـه بـالحرف أمـرًا هيِّنًـا؛ فـإنَّ تعديـة الـلازم بنفسـه أمـرٌ غيـر مقبـول عنـد كثيـرٍ مـن نُقَّـاد اللغـة؛ لأنَّ المتعـدِّي بنفسـه لـه مـن القـوَّة مـا يجعلـه يتجـاوز ذلـك، أمَّـا المتعـدِّي بـالحرف فـلا يقـوى على التعدي بنفسه ولذا استُعين معه بحرف الجر.

ولكـنَّ هـذا الأمـر تشـوبه الشـوائب، ويتخطَّـى حـدود المخـاطرة؛ لأنَّ مـن الأفعـال مـا يقبـل الأمـرين؛ ولـذا كـان الحكـم عليـه بالصـحَّة أو الخطـأ مزلـق كبيـر، والرُّجـوع إلـى معـاجم اللغـة وحـدها لا يفـي بـالغرض، ولا يـدعو إلـى الاطمئنـان؛ لأنَّهـا لـم تُسـجِّل جميـع الاسـتعمالات، واعتنـى أكثرهـا بتفسير الألفاظ، وبيان معانيها؛ ولذا كان استقراء التراث اللغوي أمرًا لا مناص منه.

ومـن بـاب الإنصـاف فـإنَّ نُقَّادنـا المتقـدِّمين مـن المحـدثين فضـلًا عـن القـدماء لـم يتـوفَّر لهـم مـن مصـادر التـراث اللغـوي مـا تـوفَّر لنـا، يُضـاف إلـى ذلـك أنَّ اللغـة فـي عصـرنا مكتسـبة ولا يمكننـا الإحاطـة بجميـع التـراث؛ وعليـه فـإنَّ مـا نستدركه علـى هـؤلاء المُخطِّئين فـي مـا يـأتي مـن مسـائل لا يعـدو كونـه اسـتدراكًا علـيهم، وتصـحيحٌ لمـنهجهم فيمـا تنـاولوه وحكمـوا عليـه، وأمثلـة ذلـك كثيـرة نـذكر منهـا مـا آخَـذَ بـه النُقَّـاد المحـدثون الشـيخ اليـازجيّ وردُّوا عليـه بعـد أن تبـيَّن لهـم صـحَّة مـا حكـم عليـه بالخطأ أو الشذوذ .

١- عَهِدَ إليه كذا- عهد إليه في كذا

العهـد فـي اللغـة: الوصـيَّة والوكالـة، تقـول: عهـدت إلـى فـلان، أي : أوصـيته وأوكلتـه، جـاء فـي المحكـم: "العهـد: الوصـيَّة، يُقـال: عَهِـدَ إلـيَّ فـي كـذا" [١]. وفـي المصـباح: "العهـد: الوصـيَّة... وعهِدتُ إليه بالأمر: قدَّمته" [٢]. وهنا يُلاحظ تعدية الفعل (عَهِدَ) بـ (في) كما يُعدَّى بالباء.

وجـاء فـي اسـتعمال المحـدثين مـن كتبـة الجرائـد تعديـة هـذا الفعـل إلـى مفعولـه بنفسـه، وهـذا الأمـر دفـع اليـازجيّ إلـى التصـدِّي لهـم وتخطئـتهم فقـال: "ومـن ذلـك قـولهم: عَهِـدَ إليـه أمـرَ كـذا،

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ١٢٠ .

(٢) المصباح المنير: ١٦٥ .

فيستعملون عَهِدَ متعدِّيًا بنفسه، والصواب: تعديته بفي، قال في لسان العرب: ويُقال: عهِد إليَّ في كذا أي أوصاني" [١]. فالشَّيخ اليازجيّ قد استند إلى نصِّ اللسان الذي أكَّد تعديته بفي، وأهمل غيره ومنها نصُّ المصباح، مع أنَّه كثير الرجوع إليه كما عُرِف عنه، ولو قال أنَّه يتعدَّى بالحرف لكان أشمل.

وبحث هذا الاستعمال بعض النُقَّاد ممَّن جاؤوا بعده وعنَّ لهم صوابه، فخالفه بعضهم، وردَّ عليه آخرون؛ فعقَّب الكرمليّ على هذه المسألة بأنَّ قولهم هكذا جاء على حذف الجار وإيصال الفعل بما بعده مباشرة، وهو بابٌ واسعٌ في العربيَّة [٢]. فالكرمليّ هنا لم يتحدَّث عن جواز تعدية هذا الفعل بنفسه، كأنَّه مُقِرٌّ بتخطئة اليازجيّ، ولكنَّه خرَّج المسألة على الحذف، والحذف يعني وجود الأصل وهو مُراد اليازجيّ.

وفي معرِض ردّه على اليازجيّ قدَّم الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ الكثير من الأدلَّة التي تُشيرُ إلى ورود هذا الاستعمال عن العرب متعدِّيًا بالحرف وبنفسه بعد أن قال: "رأيتُ البلغاء يُعدُّونه بنفسه وبالباء و (في). تقول: (عهدت إليه أمري وبه وفيه). وقد أبى الشيخ إبراهيم اليازجيّ تعديته بنفسه وشايعه فيه كثيرون. ولا أراه وجيهًا البتَّة!" [٣]. ومن جملة ما ذكره من الأدلَّة ما جاء في حديث الإسراء والمعراج: "ثُمَّ هبط حتَّى بلغ موسى فاحتبسه موسى فقال يا مُحمَّد: ماذا عَهِدَ إليك ربُّك؟ قال: عَهِدَ إليَّ خمسين صلاة كلِّ يومٍ وليلة" [٤]. وأضاف ما جاء في وصيَّة الإمام علي(عليه السلام) لابنه الحسن(عليه السلام) : "ورَجوتُ أن يُوفقك اللهُ فيه لرشدك، وأن يهديك لقَصدِك، فَعَهدتُ إليكَ وصيَّتي هذه" [٥]. فعلَّق على ذلك واصفًا إياه بأنَّه صريحٌ. ثمَّ ساق أدلَّة أخرى على ورود هذا الفعل متعدّيًا بنفسه منها ما نقله ابن منظور عن ابن الأثير في تفسير حديث الدعاء: "وقيل معناه إنِّي متمسِّك بما عهدته إليَّ من أمرك ونهيك ومُبلي العُذر في الوفاء به قَدرَ الوُسعِ والطاقة" [٦]. فقال الزعبلاويّ: "وإلَّا لقال: (وإنِّي متمسك بما عهدت فيه إليَّ من

---

(١) لغة الجرائد: ٣٤، والنص في اللسان: ٣١١/٣ (عهد) .

(٢) يُنظَر: النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨، ٩ .

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٢٥ .

(٤) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب (وكلَّم الله موسى تكليما) رقم الحديث (٧٥١٦) ، ص: ١٨٥٦ .

(٥) شرح نهج البلاغة: ٢٣٢/١٦ .

(٦) لسان العرب: ٣١١/٣ (عهد) . والنص في النهاية في غريب الحديث : ٣٢٤/٣ .

أمرك ونهيك) وهو واضح أيضًا. وابن منظور في تحقيقه من تعلم!" [١]. ومن أدلَّته أيضًا نصٌّ للخليفة عمر قاله فور وفاة الرسول (ﷺ) نقله القرطبي وهو بحرفه: "أمَّا بعد فإنِّي قلت لكم أمس مقالة وإنَّها لم تكن كما قلت. وإنِّي والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتابٍ أنزله الله ولا في عهدٍ عَهِدَه إليَّ رسول الله ولكنِّي كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتَّى يَدبُرنا" [٢]. ثمَّ ذيَّل ردَّه بالقول: "فجماع القول إنَّك تقول: (عهِدت أمري إليك) كما تقول: (وكَّلته) جملة. ومقالة المنكر مدفوعة، لا تنهض بما ذكرناه"[٣]. وهذه الأدلَّة كررها أيضًا عند ردِّه عليه في كتابه (معجم أخطاء الكتاب)[٤].

وما ذكره الزعبلاويّ من أدلَّة تؤيِّد صحَّة هذا الاستعمال، استند إليها الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور مجيد الزامليّ، وأضاف العدنانيّ إجازة هذا الاستعمال في تاج العروس، وبعض المعاجم الحديثة [٥]. كما أضاف الدكتور مجيد الزامليّ ورود هذا الاستعمال في تفسير البحر المحيط [٦]. وكان الزَّبيدي قد قال في مادة (عهد): "والعَهدُ: الذي يُكتَب للولاة: مُشتقٌّ من عَهِدَ إليه عهدًا إذا أوصاه" [٧]. وفي أقرب الموارد: "عَهِدَ إليه عهدًا : أوصاه وشرط عليه" [٨]. وجاء في تفسير البحر المحيط: "وقال ابن الجوزي: يشمل ما عَهِدَه إلى الخلق، وأوصاهم به" [٩].
[٩].

وبحث هذه المسألة أيضًا الأستاذ خضر أبو العينين غير أنَّه خالف الطرفين فيها؛ إذ منع تعدية الفعل (عَهِدَ) بالحرف واصفًا إياها بالخطأ، موجبًا تعديته بنفسه [١٠]. وهذا غريب منه؛ لأنَّه اقتصر في تعليله ذلك على ورود المفعول به لهذا الفعل مصدرًا مؤولًا في قوله تعالى:﴿

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٢٧ .
(٢) تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن) : ٣٤٣/٥ .
(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٢٧ .
(٤) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٤٢٠ .
(٥) يُنظَر: معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
(٦) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٢٥/١، ١٢٦ .
(٧) تاج العروس: ٤٥٥/٨ (عهد) .
(٨) أقرب الموارد: ٨٤٢/١ .
(٩) البحر المحيط: ٢٥٣/٤ .
(١٠) يُنظَر: معجم الأخطاء النحوية واللغوية والصرفية الشائعة: ٢٥٠ .

ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ﴾(آل عمران ١٨٣)، وقوله تعالى:﴿وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ (البقرة١٢٥).

واستنادًا إلى ما مرَّ ذكره من الأدلَّة والبراهين، لا نرى بُدًّا من إجازة هذا الاستعمال بصيغتيه التعدية بالنفس، والتعدية بالحرف، يُضاف إلى ذلك وروده متعديًا بنفسه في موضعٍ آخر، ففي غريب الحديث للحربي: "حدَّثنا أبو هريرة، قال: عهد إليَّ رسول الله (ﷺ) الغسل يوم الجمعة" [١].

٢- لا يخفاك- لا يخفى عليك

من المسائل التي وقف عندها اليازجيّ وتعرَّض للردِّ والمعارضة تخطئته قولهم: (لا يخفاك) وصوابه عنده أن يقولوا: (لا يخفى عليك)، فقال مبينًا حدود هذا الخطأ ومستنده فيه: "ويقولون: لا يخفاك أنَّ الأمر كذا فيعدُّون الفعل بنفسه والصواب لا يخفى عليك كما صرَّح به في الأساس والمصباح ومنه في سورة آل عمران:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ "[٢] ولم يكتفِ اليازجيّ بتخطئة هذا الاستعمال عند أرباب الجرائد وكُتَّابها، وإنَّما ذكر أنَّ هذا الخطأ قديم، وقد وقع فيه كبار الكُتَّاب القدماء والشعراء المجيدين. وممَّن خطَّأهم في ذلك التلمساني صاحب نفح الطيب في قوله: "ولا يخفاك حُسنُ هذه العبارة" [٣]. وقوله: "ولا يخفاك أنَّه أنَّه التزم في هذه القطعة ما لا يلزم" [٤].

وخطَّأ أيضًا سراج الدين المدني في قوله:

ما الحالُ قالوا صِف لنا فلعلَّ ما بِك أن يُزاح

فأجبتُ ما يخفاكُمُ حالُ السِّراج مع الرياح [٥].

---

(١) غريب الحديث لإبراهيم الحربي: ٧٤١/٢ ، باب (لَثَق) رقم الحديث: (٧٥) .

(٢) لغة الجرائد: ٥٢ والآية من سورة آل عمران : آية (٥) .

(٣) نفح الطيب: ٥٨/٤.

(٤) المصدر نفسه : ٤٤٤/٧ .

(٥) البيتان منسوبان إليه في : ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: ٤٢٩ .

وهذه التخطئة بحثها كثيرٌ من النُّقَّاد من بعده، فتابعه بعضهم في منع استعمال هذا الفعل متعدِّيًا بنفسه، وخالفه آخرون . فممَّن تابعه فيها إبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وعباس أبو السعود، وأمين آل ناصر الدين، ومُحمَّد العدنانيّ، ومحمد جعفر الكرباسيّ، ومازن المبارك، وخضر أبو العينين، وإميل بديع، وعبد العزيز الحربي، وغيرهم [١]. قال عباس أبو السعود ناقلًا عن اليازجيّ دون إشارة: "ويقولون: لا يخفاك أنَّ الاطلاع أساس التزوّد من الثقافة، فيعدُّون الفعل يخفى بنفسه وكتب اللغة لا تعدِّيه إلَّا بعلى، ومعناه الاستتار، تقول: لا يخفى عليك كذا، ومن العجيب أنَّ هذا الوهم وقع لبعض كبار الكُتَّاب، قال صاحب نفح الطيب في المجلد الثاني(ولا يخفاك حسن هذه العبارة)" [٢]. وقال الحربي في تخطئة(لا يخفاك ، لا أُخفيكم) : "هذا الأسلوب في كلا اللفظين من لحن القول، وخطأ العامة والصواب في الأوَّل أن يُقال: لا يخفى عليك، والثانية: لا أخفي عنك ولا أخفي منك" [٣].

وممَّن خالف اليازجيّ ومتابعيه في هذه المسألة، وردَّ عليهم تخطئتهم عبد الرحمن البيروتيّ، ورشيد الخوري الشرتوني، وأنستاس الكرمليّ، ومجيد خير الله الزاملي. فقد أجاز البيروتيّ هذا الاستعمال في معرض دفاعه عن المقري والمدني قائلًا: "قلت: لا يخفى أنَّ حرف الجر المعدَّى به الفعل القاصر قد يُحذَف، فيبقى مدخوله منصوبًا بنزع الخافض" [٤]. واستند في إصدار هذا الحكم إلى قول ابن مالك:

وَعدِّ لازِمًا بحرف جرِّ وإنْ حُذِف فالنصبُ للمنجرِّ

نَقلًا وفي (أنَّ) و(أنْ) يُطَّرد مع أمن لبسٍ: كَعَجبت أن يدُوا [٥].

وذكر تعليق ابن عقيل على هذين البيتين وذلك قوله: "وذكر هنا أنَّ الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جرٍّ وقد يُحذَف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه" [١].وكذلك مذاهب

---

(١) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢٥ ، وتذكرة الكاتب: ٤٦، وشموس العرفان: ٤٥ ، ودقائق العربية: ١٥١، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ١٩٩، ونظرات في أخطاء المنشئين:١/١٤٩، ونحو وعيٍ لغوي: ١٩٨، ومعجم الأخطاء النحوية واللغوية والصرفية الشائعة: ٢١٢، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٠٠، ولحن القول: ٢١٩، والأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: ١٣٥.

(٢) شموس العرفان: ٤٥ .

(٣) لحن القول: ٢١٩ .

(٤) دفع الأوهام: ٢٤ .

(٥) ألفية ابن مالك : ٢٤ .

العلماء في الموضوع. وختم ردَّه بالقول: "وليس ما ذُكِر في عبارة صاحب نفح الطيب وكلام سراج الدين ما يوجب اللبس؛ لتعين الحرف ومكان الحذف في كل ذلك فكلامهما حينئذ صحيح جائز على أنَّ مثل ذلك لا يكاد يخلو من عبارة كاتب" (٢).

ثُمَّ تلاه في الردِّ على هذه المسألة، ومعارضة اليازجيّ فيها المعلم رشيد الخوري الشرتوني، وهو الآخر استند إلى مذاهب النحاة في جواز حذف حرف الجر وبقاء تعديته، فقال مُعقِّبًا على كلامه بحقِّ كبار الكُتَّاب والشعراء: "وعدَّ هذا وهمًا غريبًا مع أنَّه هو الواهم؛ لأنَّ مفعول اللازم قد يُحذَف فيصل إلى مفعوله بنفسه كما قال النحويون واستشهدوا عليه بقول الشاعر: (تمرُّون الديار ولم تعوجوا) وقاسه بعض أئمتهم مع غير أنَّ وأنْ بشرط تعين الحرف ومكان الحذف كما هنا وعليه فنقد المنتقد إذًا باطل" (٣). فهذان الردَّان اعتمدا كُليًّا على جواز حذف حرف الجر ووصول الفعل إلى مفعوله دون واسطة بشرط الاعتراف بالحذف وتعيين عمله وموقعه، وهذا ما نجده عند الكرمليّ أيضًا حين أجاز الاستعمال استنادًا إلى تلك الإجازة مستشهدًا بكلام البيروتيّ بنصِّه، مع الإشارة إليه، مُضيفًا إلى ذلك جواز الاستعمال؛ بمعنى (لا يفوتك) (٤).

وممَّن حكم بإجازة هذين الاستعمالين الدكتور مجيد خير الله الزامليّ أيضًا فاستند في إجازته تلك إلى السماع (٥). ومن أدلَّته في ذلك قول الزَّبيدي: وأنت لا يخفاك أنَّ الجوهري لم يقل ذلك إلَّا في لغة عدم الهمز فلا يكون وهمًا لأنَّه قول أكثر اللغويين" (٦). وما جاء في شرح حدود ابن عرفة: "ولا يخفاك أنَّ كلام الشيخ رحمه الله أبين من هذا في حدَّه" (٧). وقول الشافعي:

وأظهرُ أسباب الغِنى بين رِفقَتي ليَخفاهُمُ حالي وإنِّي لمعدمُ (٨).

كما بحث هذا الاستعمال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ مخالفًا اليازجيّ فيه دون أن يُشير إليه غير أنَّه خرَّج المسألة تخريجًا آخر؛ إذ لم يعتمد السماع أو إجازة النحويين حذف الجار

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤٨٧/١ .

(٢) دفع الأوهام : ٢٥ .

(٣) مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتوني، مجلة المشرق، العدد (٢٣) لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٦٤ .

(٤) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال : ١٧٢/١ – ١٧٤ .

(٦) تاج العروس: ٢٤١/١ (رجأ).

(٧) شرح حدود ابن عرفة : ٣٦٢ .

(٨) ديوان الشافعي: ١٠٧ .

فحسب ولكنَّه استند إلى ما أشار إليه الكرمليّ سريعًا وهو تضمين الفعل (يخفى) معنى الفعل (يفوت). فيخفاهم عنده بمعنى يفوتهم، واصفًا الاستعمال هذا بالمستساغ [١].

ولو تدبَّرنا المسألة جيدًا؛ وجدنا أنَّ تعدد الأدلَّة، وتنوعها كافٍ لإجازة هذا الاستعمال، وإن لم تنصّ المعاجم على جواز تعدية هذا الفعل بنفسه، فالأشهر أن يتعدَّى بالحرف. ولكنَّ حذف الحرف قد يكون لغاية بلاغيَّة كما أشار الكرمليّ والزعبلاويّ. أو قد يكون الأمر منوط بجواز الحذف وهو كثيرٌ كما أشار النحويون. وقد ورد مثل ذلك عند بعض المتأخرين، قال ابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ):

مولاي صَبرًا فما يخفاكَ أنَّ لنا في رزئنا أسوة في سيّد البشرِ [٢].

٣- يأنفه – يأنف منه

يُخطِّئ اليازجيّ من يستعمل الفعل (أنِفَ) متعدِّيًا بنفسه. وقد أشكل على الكُتَّاب في قولهم: هذا أمرٌ يأنفه الكريم. وصوابه عنده: يأنف منه الكريم، فقال: "ومثله قولهم: هذا أمرٌ يأنفه الكريم والصواب يأنف منه" [٣]. ثُمَّ أشار إلى أنَّ هذا الخطأ قديم وقد وقع فيه لسان الدين بن الخطيب في قوله:

قالوا لخدمته دعاك مُحمَّد فأنفتها وزهدت في التنويهِ [٤].

ووافقه في أصل التخطئة الأستاذ أسعد داغر ، والشيخ محمد جعفر الكرباسي، والأستاذ علي جاسم سلمان ذاهبين مذهبه[٥].

لقد تناول هذه المسألة طائفة من النُقَّاد وقد عنَّ لكثيرٍ منهم صوابها؛ فحكموا على الاستعمال بالصحَّة والقبول إلى جانب الاستعمال الآخر الذي يتقدَّمه في الفصاحة؛ فقد دفعت تخطئة اليازجيّ لبيت لسان الدين بن الخطيب البيروتيّ إلى الردّ عليه ونُصرة الخطيبِ مُخرِّجًا المسألة على بابين: **الأوَّل**، الحذف والإيصال، وقد أشار إلى جوازه. **والثاني**، تضمين الفعل (أنِفَ) معنى (كَرِه) الذي هو معناه الحقيقي موضِّحًا أنَّ التعبير سليم وفق هذين الحالين [٦].

---

(١) يُنظَر: معجم أخطاء الكُتَّاب : ١٧٥ .

(٢) ديوان ابن حجر العسقلاني: ١١٣ .

(٣) لغة الجرائد: ٥٣ .

(٤) نفح الطيب : ٧٨/٥ .

(٥) يُنظَر: تذكرة الكاتب: ٧٢ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٣٧/١ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٨٨.

(٦) يُنظَر: دفع الأوهام : ٢٧ .

وكذا فعل مُحمَّد سليم الجنديّ حين استشهد ببعض الأقوال التي تُبيِّن أنَّ (أنِف) يأتي بمعنى (كَرِه) [١]. منها قول التاج في معنى (أنِف) : "وقال أعرابي: أنِفَت فرسي هذه هذا البلد أي اجتوته وكرهته فهُزِلت" [٢]. وقول الزجاج: "يُقال: أنِفت الشيء آنفه إذا تنزهت عنه" [٣]. غير أنَّ قسطاكي أفندي الحمصيّ ردَّ عليه تخريجه المسألة بهذا الشكل قائلًا بأنَّ كلام الأعرابي هو شهادة على ندرته وضعفه وهو لا يرقى لمستوى الفصيح [٤]. فانبرى الجنديّ للردِّ عليه وعلى اليازجيّ لكنَّه فصَّل القول بعد إجماله متعكِّزًا – كما عبَّر – على طائفة من الأدلَّة وأقوال الأئمة ممَّن يُعتدُّ بهم. ومن أدلَّته في هذا الشأن قول ابن سيدة: "أَنِفت الشيءَ: كرهته" [٥]. وقول ابن منظور: "وأنف الطعام وغيره: أنفًا كرهه" [٦]. وقول ذي الرمَّة:

رَعَت بأرضِ البهمي جميمًا ويُسرة وصَمعاء حتَّى انفتها نِصالُها [٧].

وقول وهب بن الحارث الزهري القرشي:

لا تحسبنّي كأقوام عَبَثت بهم لن يأنفوا الذلّ حتَّى يأنف الجمرا [٨].

وقول ربيعة بن مقروم:

ودارِ هوانٍ أنفنا المقام بها فحللنا محلًّا كريما [٩].

وغير ذلك كثيرٌ. ثُمَّ ختم ردَّ قائلًا: "وصفوة القول إنَّنا قلنا بجواز أنفه وتعكَّزنا على هؤلاء الأئمة، فإن كان لدى حضرة المنتقد ما هو أقوى حُجَّة وأوضح برهانًا، فليتفضَّل بإرشادنا إليه لنعوِّل عليه ونشكره" [١].

---

(١) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٩ .

(٢) تاج العروس: ٤٩/٢٣ (أنف) .

(٣) فعلت وأفعلت : ١٣٠ . والنص في كتاب الزجاج: " يُقال: أنِفت من الشيء" والذي يبدو عليه أنَّ الجنديّ نقل النصَّ عن نسخة أخرى أو أن تكون هذه النسخة مصححة؛ فقد ذكر المحقق في هامش الكتاب أنَّ (من) ساقطة من نسخة (م) من نسخ المخطوط.

(٤) يُنظَر رأيه في : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٦٣ .

(٥) المخصص: ١٥/١٢ (أنف).

(٦) لسان العرب: ١٤/٩ (أنف).

(٧) البيت لذي الرمَّة، وهو في ديوانه بالرواية الآتية: رعت بأرض البهمى جميمًا وبُسرةٌ وصَمعاء حتَّى آنفتها نصالها . ديوان ذي الرمة بشرح التبريزي: ١٨٨ .

(٨) البيت منسوب إليه في ديوان الحماسة للبحتري: ٧٥ .

(٩) ديوان الشاعر ربيعة بن مقروم: ٥٥ .

ثُمَّ تلاهم في الردِّ على اليازجيّ في هذه المسألة الأب أنستاس الكرمليّ مُجملًا الحديث فيها أيَّما إجمال، فقال: "هذا أمرٌ يأنفه الكريم كقولك يأنف منه الكريم؛ لأنَّه بمعنى يكرهه" [٢].

وممَّن اختار جواز القولين الدكتور عبد الفتاح سليم حين ردَّ على اليازجي مستندًا إلى نصِّ اللسان سالف الذكر [٣]، والناقدان الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور أحمد مختار عمر؛ فاعتمد العدنانيّ على كثير ممَّا استند إليه الجنديّ، مضيفًا إليه قول الأزهري: "أنِف الطعام وغيره" [٤]. ونصَّ المعجم الوسيط : "أنِف من الشيء أو أنِف الشيء: كرهه وعافته نفسه" [٥]. ثُمَّ قال مختتمًا: "فمن هذا كُلِّه نرى أنَّه يجوز أن نقول: أنِفَ من الذُلِّ. وأنِف الذُلَّ" [٦]. واستند الدكتور أحمد مختار عمر إلى نصِّ اللسان والوسيط آنفي الذكر في إجازة هذا الاستعمال، وكذلك إجازة المجمع اللغوي المصري [٧]. وكان مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة قد درس هذا الاستعمال المُخطَّأ في دورته الرابعة والثلاثين وأقرَّ صوابه [٨].

ويرى الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ أنَّ الفعل (أنِف) له ثلاثة أوجه: فإذا كان بمعنى (غَضب) فهو لازم لا يتعدَّى، وإذا عُدِّي لزمه الحرف، وإذا كان بمعنى (كره) فلا يأتي إلَّا متعدِّيًا، وهو ما نصَّت عليه الأدلَّة السابقة، وإذا كان بمعنى (أبى) أو (تنزَّه) فهو لازمٌ ومتعدٍّ[٩]. ولعل الوجه الأوَّل هو ما أراده اليازجيّ غير أنَّه لا يُعذَر فيما أهمله من بيان الوجهين الآخرين.

وممَّن بحث هذه المسألة حديثًا، وردَّ على اليازجيّ فيها الدكتوران إميل بديع يعقوب، ومجيد خير الله الزاملي، فنقل إميل بديع أدلَّته في إجازة الاستعمال عن مُحمَّد سليم الجنديّ، ومُحمَّد العدنانيّ، ناسبًا الفضل إليهما [١٠]. ولكنَّ الدكتور إميل وقع في الوهم حين نسب تخطئة

---

(١) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٦٦ .

(٢) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٦ .

(٣) ينظر: اللحن في اللغة: ٣٤٥.

(٤) ذكره العدنانيّ ولم أقف عليه في التهذيب، وما وقفت عليه هو قوله: "وقد أنِف البعير الكلأ إذا أجمَّه. وكذلك المرأة والناقة والفرس تأنف فحلها إذا تبيَّن حملُها فَكَرِهته" تهذيب اللغة: ٣٤٥/١٥ .

(٥) المعجم الوسيط: ٣٠/١ . والنص في الطبعة التي بين أيدينا: "أنِف الشيء ومنه: تنزَّه عنه وكرهه" .

(٦) معجم الأخطاء الشائعة: ٣١ .

(٧) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٨٥ .

(٨) يُنظَر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٦٧ .

(٩) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٢٩.

(١٠) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٧٦ .

هذا الاستعمال إلى مُحمَّد علي النجَّار إلى جانب اليازجيّ؛ فالنجَّار حين أورد المسألة كان في معرض ذكر ما خطَّأه اليازجيّ ممَّا يُعدَّى بالحرف وهم يُعدُّونه بنفسه ذاكرًا بأنَّ ذلك رُدَّ على اليازجيّ؛ لأنَّ (أنِفَ) بمعنى (كَرِهَ) ولم يتبنَّ التخطئة [١]. وارتكز الدكتور الزامليّ إلى نصَّي التهذيب والمخصص أيضًا مُضيفًا إليهما قول المصباح: "يُقال: فلان لا يحمل الضَّيم، أي يأنفه، ويدفعه عن نفسه [٢]. وقول البديع الهمداني: "ومتى كان ملك يأنف الأكارم، إن بعثت بالدراهم" [٣]. إضافة إلى إجازة العدنانيّ وجواد [٤].

وبناءً على ما سبق ذكره من شواهد معتدٍّ بها، يتضح صواب قول الكُتَّاب: أنِف منه أو أنِفَه. وأمَّا التفريق بين المعاني الدقيقة فمتروك للكاتب، ويكشفه السياق.

وقد ورد الفعل(أنِف) متعدّيًا بنفسه في مواضع أخر تُضاف لما ذُكِرَ منها قول حسَّان:

قسامة أمكم أن تنسبوها إلى نسبٍ فتأنفه الكِرام [٥].

وقال المعرّي:

فليت الفتى كالترب لا يألم الأذى وكالماء في الهيجاء لا يأنفُ الكلما [٦].

٤- رغب الشيء – رغب في الشيء

عاب الشيخ اليازجيّ على الكُتَّاب استعمالهم الفعل (رَغِبَ) متعدّيًا بنفسه، والصَّواب بحسب ما يرى تعديته بحرف الجر (في) فقال في ذلك: "ويقولون: رغب الشيء وشيءٌ مرغوب، يُعدُّونه بنفسه والصواب رغب فيه" [٧]. فالتخطئة هنا مقصورٌ على تعدية الفعل ولزومه، وليس صياغة اسم المفعول، فأصل الكلام: مرغوب فيه، وهو مُراد اليازجيّ. ووافقه في ذلك الأستاذ إبراهيم المنذر [٨]. وأقرَّ آخرون الاستعمالين مخالفين اليازجيّ أو رادّين عليه. فقد بحث الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ هذه المسألة رادًّا على اليازجيّ، ومُقِرًّا بصحتها بناءً على إجازة المصباح

---

(١) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٤٠ .

(٢) المصباح المنير: ٥٨ (حمل) .

(٣) مقامات بديع الزمان الهمذاني: ٢٥٩ .

(٤) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٨٥/١ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب: ٢٣ – ٢٥ .

(٥) ديوان حسان بن ثابت : ٢٣٩ .

(٦) لزوميات أبي العلاء المعري : ٢٩١ .

(٧) لغة الجرائد: ٩١ .

(٨) يُنظَر: كتاب المنذر: ١، ٢.

المنير، وتاج العروس [١]. فعارضه قسطاكي أفندي متذرِّعًا بأنَّ انفراد المصباح المنير بذلك ونقل التاج عنه دليل ضعفه [٢]. ما دفع الجنديّ للردِّ عليه مؤكِّدًا أنَّ صاحب المصباح نقل مادته عن نحو سبعين مصنَّفًا من مصنَّفات الأئمة. وإنَّ وجود الدليل خيرٌ من عدمه [٣]. وكان الفيومي والزَّبيديّ قد ذكرا أنَّ الفعل (رغب) يأتي متعدِّيًا كما يأتي لازمًا، ففي المصباح: "رَغِبتُ في الشيء، ورِغبتُهُ، يتعدَّى بنفسه أيضًا إذا أردته" [٤]. وفي التاج: "رَغِبَ فيه كَسمِع يرغَبُ رغبًا بالفتح ويُضمُّ... ورَغِبه، أي متعدِّيًا بنفسه كما في المصباح، فهو راغِبٌ ومُرتَغِب" [٥].

كما ردَّ عليه الأب أنستاس الكرمليّ مُحيلًا القارئ إلى ردٍّ سابقٍ مشابه ينصُّ على أنَّ حرف الجر قد يُحذَف ويبقى مفعوله ساريًا [٦]. ثُمَّ استدرك ذاكرًا نصَّ التاج آنِف الذكر [٧].

وفي معرِض ردّه على اليازجيّ قال جواد: "قلت: قد استبان لي أنَّ اليازجيّ لم يُطالع كثيرًا من كتب اللغة؛ لأنَّ تعدية (رغب) بنفسه قد ذكرها العلماء ولا حقّ لليازجي في تخطئة من عدَّاه بنفسه" [٨]. ثمَّ استشهد بنص المصباح المنير أيضًا.

وهذا الأمر تكرَّر عن الدكتور إميل بديع حين ردَّ على اليازجيّ ومتابعيه مستندًا إلى نصِّي المصباح والتاج مضيفًا إليهما نقولًا أُخرى [٩]. ومن هذه النقول قول ابن الأثير: "رَغِبَ يَرغَب رغبَة إذا حَرَصَ على الشيء وطمع فيه" [١٠]. وهو استشهادٌ غير واضح المعالم نقله عن

---

(١) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٧ .

(٢) يُنظَر رأيه في: المصدر نفسه : ١١٦ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١١٧ .

(٤) المصباح المنير: ٨٨ (رغب).

(٥) تاج العروس: ٥٠٨/٢ (رغب).

(٦) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٥ .

(٧) المصدر نفسه:١٢٩.

(٨) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة١٩٢٩م، ٤٧٩/٦ .

(٩) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٤٨، ١٤٩ .

(١٠) النهاية في غريب الحديث: ٢٣٧/٢ .

مُحمَّد سليم الجنديّ. وكان الجنديّ قد ذكره وأشكل عليه قسطاكي أفندي [١]. ومنها أيضًا قول الوسيط: "رَغِب الشيء وفيه : أراد" [٢].

وحديثًا كتب الدكتور مجيد الزاملي ردًّا على اليازجيّ في هذه المسألة دعم فيه ردود السابقين بدليلٍ آخرٍ وهو إجازة هذا الاستعمال عند ابن القطاع الصقلّي وذلك قوله: "رَغِبتُ الشيء وفيه رَغبة: طلبته وأجبته" [٣]. فحكم على الاستعمالين بالصحَّة خلافًا لما يراه اليازجيّ [٤]. وقبل ذلك تناول الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ هذه المسألة أيضًا فأجازها مخالفًا اليازجيّ، ولكنَّه لم يُشِر إليه، مستشهدًا ببعض ما استشهد به الآخرون من الأقوال [٥]. فضلًا عن قول الرازي في مختاره : "رَغِب فيه: أرادهُ وبابه طَرِبَ. ورغَبه أيضًا" [٦].

والذي يتبيَّن من مجموع الأدلَّة والحجج أنَّ ما ذكره اليازجيّ هو الأكثر، وهذا المنهج سار عليه كثيرًا، وأفصح عنه في مواطن كثيرة ، غير أنَّ ما منعه جائزٌ بالأدلَّة المعتبرة ولكنَّه دون الأوَّل، يدلُّ على ذلك لفظة (أيضًا) في نصَّي المصباح والمختار، وإهمال الآخرين له، غير أنَّ هذا لا يقدحُ بصحَّته وسلامة استعماله.

٥- وصلت المكان – وصلت إلى المكان

يرى الناقد إبراهيم اليازجيّ أنَّ بعض الكتَّاب يُخطئون حين يُعدُّون الفعل (وَصَلَ) بنفسه فيُنقصون حرفًا من التركيب دون مُسوِّغ، والصواب أن يستعملوا معه (إلى) التي تُفيدُ الانتهاء والوصول، فقال في ذلك: "ويقولون: وصلت المكان فيُعدُّون هذا الفعل بنفسه كما تقول العامَّة، والصواب وصلت إليه" [٧]. وتابعه في ذلك الأستاذ إبراهيم المنذر ذاهبًا مذهبه [٨].

وهذا الاستعمال المُخطَّأ تناوله نُقَّادٌ آخرون لم يرتضوا رفض اليازجيّ ومتابعيه؛ فحكموا عليه بالصحَّة، مُشيرين إلى اليازجيّ أو مخالفين مذهبه فيه، فممَّن حكم عليه بالصحَّة ولم يُشِر

---

(١) يُنظَر: إصلاح الفاسد في لغة الجرائد: ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) المعجم الوسيط : ٣٥٦/١ (رغب) .

(٣) الأفعال لابن القطاع: ٢٦٠/٢ .

(٤) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٨٨ .

(٥) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٠٥ .

(٦) مختار الصحاح: ٢١٨ .

(٧) لغة الجرائد: ١٢٧ .

(٨) يُنظَر: كتاب المنذر: ١، ٢ .

إلى اليازجيّ الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، غير أنَّه قصده ضمنًا إذ قال: "ويُخطِّئون من يقول: وصل المكان. وهو صوابٌ مثل: وصل إلى المكان، أي: بلغه وانتهى إليه" [١].

وقصد الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ اليازجيّ بالردِّ فقد قال بعد أن ذكر نصَّ الشيخ : "والصحيح أنَّه لا وجه لهذا الإنكار فقد جاء في القاموس: (ووصل الشيء وإلى الشيء وصولًا بلغه وانتهى إليه) وهو صريحٌ بجواز حذف الجار، وقد وافقه في ذلك صاحب التاج... ولذا قُل: وصلت البلد وإلى البلد. كما تقول: قَدمت البلد وإلى البلد فتأمَّل" [٢]

ويرى الدكتور محمود إسماعيل عمَّار – وهو ممَّن تابع اليازجيّ– أنَّ هذا الفعل يدلُّ على نوعين من الانتقال: فأمَّا أن يبقى الفاعل في مكانه ولكنَّ فعله ينتقلُ متحوِّلًا إلى الجهة الأخرى نحو قولنا: وصل الحبلَ، وهنا يكون متعدِّيًا ومصدره (الوصل) . وإمَّا أن يقوم الفاعل بالتحوُّل والانتقال إلى جهة أخرى نحو قولنا: وصل إلى بغداد، وهنا يكون لازمًا ومصدره (الوصول) وهو المعنى الأقرب للاستعمال. أمَّا نصُّ الفيروز آبادي الذي ذكره الزعبلاويّ فنسبه إلى الوهم أو التصحيف؛ إذ لم يُتابعه أحدٌ من القدماء [٣].

ثُمَّ تلا الزعبلاويّ في إجازة هذا الاستعمال والردِّ على اليازجيّ الدكتور إميل بديع الذي اعتمد بعض المعاجم القديمة والحديثة حُجَّة في ردِّه حين قال: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ من يقول: (وصلت المكان) بحجَّة أنَّ الصواب: (وصلت إلى المكان) ولكن أجاز القاموس المحيط، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط أن نقول: (وصل إلى المكان) و (وصل المكان) [٤].

وفي موضعين من مؤلَّفاته تناول الدكتور مجيد الزامليّ هذه المسألة أيضًا فثبُت عنده في كليهما أنَّ الاستعمال صحيحٌ لا شبهة فيه، ولا يُلامُ قائلوه؛ إذ لا وجه لإنكاره لوروده في بعض المصادر [٥]. ومن المصادر التي ذكر وروده فيها متعدِّيًا بنفسه قول ابن الأثير: "هم الذين يلعبون بين يدي الأمير إذا وصل البلد" [٦]. وقول المقري: "ولمَّا وصل بغداد تذكَّر بلده" [١].

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة : ٢٦٨ .

(٢) معجم أخطاء الكُتَّاب: ٦٦٥ . والنصُّ المنقول في القاموس المحيط: ١٠٦٨ (وصل) .

(٣) يُنظَر: الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: ١٦٠ .

(٤) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٦٦ .

(٥) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٥٣/١ ، ١٥٤ ، ودراسات في النقد اللغوي: ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٠٠/٤ .

وقـول الفيروزآبـادي: "ووصـلَك الله بالكسـر لُغـةٌ، والشـيء وإليـه وصـولًا ووصـلة: بلغـه وانتهـى إليـه" [٢]. وكـذلك قـول الزَّبيـدي: "ووصـل الشـيء ووصـل إليـه يصِـل وُصُـولًا ... بلغـه وانتهـى إليـه" [٣]. موضِّـحًا أنَّ عـدم ذكـر المعـاجم القديمـة لـه لا يـنهض دلـيلًا علـى خطئـه؛ لأنَّهـم لـم يخصُّـوا تعديتـه بالحرف.

ولـو تـدبَّرنا حُجـج الفـريقين وجـدناها وجيهـة، فالمـانعون يـرون ضـرورة التفريـق بـين (وصـل) الـذي مصـدره (الوصـل) و (وصـل) الـذي مصـدره (الوصـول) والأداة فـي ذلـك حـرف الجـر الـذي يُفيـد الانتهـاء. والمجيـزون يعتمـدون فـي إجـازتهم علـى مـا ورد فـي القـاموس والتـاج فضـلًا عـن اسـتعمالات بعض العلماء في مؤلفاتهم وكذلك المعاجم الحديثة.

وبرأينـا فـإنَّ التفريـق بـين المعـاني يكفلـه السـياق، وإن كـان الأفضـل اسـتعمال حـرف الجـر غيـر أنَّ الحـذف والإيجـاز مـن سـمات العربيَّـة، فقولنـا: وصـل المكـان، لا يمكـن لظـانٍّ أن يتـوهَّم بأنَّـه مـن الوصـل الـذي هـو نقـيض القطـع. ولـذا فـإنَّ اسـتعمالهم هـذا الفعـل متعـدِّيًا بنفسـه لا يخلـو مـن الصحَّة ولكنَّه دون الأوَّل.

---

(١) نفح الطيب: ٣٨٦/٢ .

(٢) القاموس المحيط: ١٠٦٨ (وصل) .

(٣) تاج العروس: ٧٩/٣١ (وصل) .

المبحث الرابع

إحلال حرف أو لفظ محل آخر في التركيب

للألفاظ وحروف المعاني أماكن خاصَّة في تركيب الكلام تؤدِّي بها المعاني المطلوبة، ولا يمكن لحرفٍ أو لفظٍ أن يحلَّ محلّ آخر إلَّا لغاية بلاغيَّة يبتغيها الكاتب.

وتُعدُّ نيابة الحروف من الأمور الواردة في اللغة العربيَّة، وقد كَثُر الكلام فيها قديمًا وحديثًا؛ فقد يُحمَل حرف على معنى آخر لضرورة شعريَّة أو غاية معنوية. وهذا الأمر قد أخذ به كثيرٌ من المصححين، وبخاصَّة حروف الجر، في حين رفضه آخرون [1].

واختلف علماء المدرستين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض؛ فالبصريون يرون أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلَّا بتضمين أفعالها معاني أفعالٍ أُخرى تتعدَّى بتلك الحروف، أو بتأويل يقبله الحرف المبدل، وما خرج عن هذين التخريجين فشاذٌّ لا يُعتدُّ به. وذلك من باب التوسع اللغوي. في حين يرى الكوفيون جواز نيابة تلك الحروف بعضها عن بعض بغير شذوذ. وتوسَّط ابن السرَّاج، وابن جنّي فهما يريان جواز نيابة بعض الحروف عن بعضها إذا تقاربت المعاني؛ بغية التوسّع اللغوي[2]. والأخير هو الأقرب إلى القبول؛ إذ لا يجوز رفض هذه الظاهرة أو قبولها دون قيدٍ أو شرط؛ فالقبول المطلق ربَّما يؤدي إلى اللبس، ويؤدِّي الرَّفض أيضًا إلى التكلُّف في تخريج الكثير من الشواهد المأثورة وإخضاعها إلى التأويل والتقدير أو الحكم عليها بالشذوذ.

وهذا الأمر قد ألقى بظلاله على جانب كبير من جهود النقَّاد المحدثين؛ إذ يلتبس على بعضهم تعدية بعض الأفعال بغير الحروف المنصوص عليها في معاجم اللغة، فإذا نصَّ معجم معين على تعدية فعلٍ بحرفٍ ما تصوَّروا أنَّه يلزم ذلك، ولا يُجاوزه إلى غيره. والحقيقة أنَّ المنع يكون عندما يؤدِّي التغيير إلى الالتباس، أو لا يُقدِّم معنًى جديدًا، فلا بدَّ في الحكم إذًا على منع استعمال حرفٍ محلّ حرفٍ آخر، أو لفظٍ مكان آخر من استقراء التراث اللغوي العربي، إضافة لما نصَّت عليه المعاجم.

---

(1) يُنظَر: قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمحدثين، العربي دين: ٢٧٠ .

(2) يُنظَر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٢/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح: ٦٣٧/١ .

وكان الشيخ إبراهيم اليازجيّ من أولئك الذين أشاروا إلى خطأ الكُتَّاب في استعمال بعض الحروف في غير ما وُضِعت له، وكذلك إبدال بعض الألفاظ من أخرى في بعض الاستعمالات والتراكيب. وهذا المنهج لقي ترحيبًا وقبولًا من بعض النُقَّاد الذين عاصروه، أو جاؤوا بعده وكذلك معارضة وردًّا من آخرين لم يرتضوا ما ذهب إليه، وما سنذكره من مسائل يفصح عن هذا الأمر.

أولًا: إحلال حرف محل آخر

١- ينبغي عليك- ينبغي لك

يرى اليازجيّ، وجمعٌ من النُقَّاد المحدثين أنَّ الفعل (ينبغي) يتعدَّى باللام لا بـ (على) فلا يجوز أن نقول: (ينبغي عليك أن تفعل كذا) لأنَّه ليس بمعنى (يَجِب) كما يُتوهَّم، فقال اليازجيّ في هذا الصدد: "ومن ذلك قول بعضهم: ينبغي عليك أن تفعل كذا، فيُعدُّونه بعلى، لظنِّهم أنَّه بمعنى يجب، وليس كذلك لأنَّه في الأصل مطاوع بغى الشيء، بمعنى طلبه فكأنَّه قيل يتطلَّب لك وإن كان لا يجوز أن يُقال انبغى وانطلب بهذا المعنى، ولكنَّه من الألفاظ التي جرت كذلك على ألسنة العرب وألزمت وجهًا من الاستعمال لا تتعدَّاه" [١]. وتابعه في ذلك طائفة من النُقَّاد المحدثين ذاهبين مذهبه، فقال مصطفى جواد مُعبِّرًا عن رفضه: "قل: ينبغي لك أن تعمل ولا ينبغي لك أن تكسل ولا تقل: ينبغي عليك أن تعمل، ولا تقل ينبغي عليك أن لا تكسل. وذلك لأنَّ الفعل (ينبغي) هو بمعنى يُراد ويُطلَب ويُستحب وما جرى مجراهن من الأفعال" [٢]. كما تطرَّق لاستعمال الزَّبيدي لهذا الفعل متعدِّيًا بـ (على) مُخطِّئًا إياه فقال: "ولا حُجَّة في استعمال بعض المتأخِّرين من اللغويين للحرف (على) مع الفعل (ينبغي) وهو صاحب تاج العروس، فقد قال في مادة (ن ب أ) من التاج: (كان ينبغي على المؤلِّف...) وهذا خطأ والصواب: كان ينبغي للمؤلِّف" [٣]. وهذا المنهج شبيه بمنهج اليازجيّ في عدم التحرُّج من تخطئة القدماء من اللغويين؛ فالزَّبيديّ وإن لم يكُن حُجَّة إلَّا أنَّه من المتضلِّعين من اللغة، والسابرين أغوارها وليس هو فقط من استعمل هذا الفعل متعدِّيًا بـ (على) كما سيأتي.

---

(١) لغة الجرائد: ٣٤، ٣٥ .

(٢) قل ولا تقل: ١٠٢/١ .

(٣) قل ولا تقل: ١٠٣/١ ، والنص المذكور في تاج العروس: ٤١٧/١ (لبأ) وليس (نبأ) كما ذكر جواد .

وممَّن منع هذا الاستعمال أيضًا كمال إبراهيم مُحتجًّا بأنَّ العرب لم يستعملوا هذا الفعل إلَّا بوجه واحد وهو وصله باللام ولا يكاد يأتي إلَّا مضارعًا [١]. ومستشهدًا بورود ذلك في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾(يس ٤٠) وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾ (يس: ٦٩). كما وصف عباس أبو السعود هذا الاستعمال بالفاسد للسبب نفسه [٢]. ثمَّ توالت مواقف النقَّاد المؤيِّدة لهذا المنع؛ فقد منعه العدنانيّ، والزعبلاويّ، وأبو تراب الظاهري، وإميل بديع، وخالد بن هلال ناصر وغيرهم. وحُجَّتهم في ذلك أنَّ الفعل (ينبغي) ورد عن العرب وفي التنزيل العزيز مقيَّدًا باللام [٣].

غير أنَّ هذه الكثرة من المانعين لم تمنع نُقَّادًا آخرين من إجازة هذا الاستعمال، والردِّ على اليازجيّ ومن تابعوه. وأولى بوادر هذه الردود كانت على يد اللغوي أنستاس الكرمليّ الذي بدأ ردَّه مؤكِّدًا أنَّ الفعل (ينبغي) يأتي بمعنى(يجب) ولا عبرة لادعاء اليازجيّ، وقد ورد بهذا المعنى في كلام اليازجيّ نفسه [٤]. وختم ردَّه بالقول: "وأمَّا تعديته بعلى فهو جائز وإن كان الأفصح أن يُعدَّى باللام والسبب ما قرره النحاة واللغويون أنَّ الفعل إذا تضمَّن معنى فعل آخر جاز تعدية الأوَّل بحرف الفعل الثاني" [٥]. ثمَّ ذكر بعض الشواهد على مفهوم التضمين ومكانته في اللغة.

كما بحث الدكتور مجيد الزامليّ هذه المسألة أيضًا رادًّا على اليازجيّ ومتابعيه، ومصوِّبًا الاستعمال، وقد ضمَّن ردَّه ما سطَّره الكرمليّ في كتابه، ثمَّ أضاف لذلك أدلَّة أُخرى على ورود هذا الاستعمال، ومنها قول أبي حيان الأندلسي (تـ٧٤٥هـ): "وينبغي على ابن السيِّد أن يُجوِّز في قام القوم إلَّا زيدًا النصب على الحال" [٦]. وقول الشاطبيّ: "وهنا شيءٌ ينبغي عليه" [١]. وكذلك

---

(١) يُنظَر: أغلاط الكتاب: ١٠ ، ١١.

(٢) يُنظَر: شموس العرفان: ٦٣ ، وأزاهير الفصحى في دقائق العربية: ١٨٤ .

(٣) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٤٠، ومعجم أخطاء الكتاب: ٥٧، وكبوات اليراع: ٣٤٠، ولجام الأقلام: ٢٥٩، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٨٧، وأخطاء لغوية شائعة: ٤٢ ، والأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: ٥٧، ومعجم التصحيحات اللغوية المعاصرة، غازي جاسم العنبكي: ١٧٢، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل : ٤٥.

(٤) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩.

(٥) المصدر نفسه : ٩، ١٠.

(٦) التذييل والتكميل: ٨/٢٧٤ .

قول الزَّبيدي: "فكان ينبغي على المؤلِّف تقديمها على غيرها" [٢] والذي خطَّأه جواد كما مرَّ. وخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ تعدية الفعل (ينبغي) باللام هي الأكثر والأفصح. ولكنَّ تعديته بـ (على) جائزة أيضًا استنادًا إلى ما مرَّ ذكره من الشواهد [٣]. وهذا الرَّأي هو الأقرب إلى القبول؛ فالفعل (ينبغي) كان يُستعمَل حتَّى وقتٍ متأخِّر متعدِّيًا باللام، ولكنَّه ورد مع (على) في كلام من يُعتدُّ بلغته، وقضى الشطر الأكبر من حياته بين الكتب، فانطبع لسانه على الفصحى. فمن نشد الأفصح استعمل اللام، ومن اكتفى بالفصيح استعمل (على) في كلامه.

٢- فتَّش على الشيء – فتَّش عن الشيء

يُخطِّئ الشيخ اليازجيّ، والأستاذ أسعد داغر، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والدكتور إميل بديع من يقول: (فتَّش على الشيء) بتعدية الفعل (فتَّشَ) بحرف الجر (على) وصوابه عندهم جميعًا إحلال (عن) محلَّها. فقال اليازجيّ مُجمِلًا: "ويقولون: فتَّش على الشيء فيُعدُّونه بعلى، والصواب تعديته بعن مثل بحث وفحص" [٤]، فعلى حرفٌ يفيد الاستعلاء، وليس ثمَّة مناسبة معنويَّة تُجيز إبداله بعن. وفصَّل داغر القول في أبرز الأوجه المعنويَّة التي يأتي عليها هذا الفعل تبعًا للغرض الذي يراد منه والحرف المستعمل معه فقال : "ويقولون: (أجاب على سؤاله) و (ذهب يفتِّش عليه) فيُعدُّون كلًّا من هذين الفعلين بـ (على) والصواب أن يُعدَّى الفعل الأوَّل بنفسه أو بعن فتقول: أجبت سؤاله أو عن سؤاله أو إلى سؤاله. وأمَّا الفعل الثاني فيُعدَّى بنفسه إن أُريد استعماله بمعنى تصفَّح، نحو: فتَّشت الكتب ويُعدَّى بعن إذا كان بمعنى سأل واستقصى في الطلب، نحو: فتَّشت عنه" [٥]. فداغر أشار هنا إلى اختيار الكاتب بين تعدية الفعل المذكور بنفسه أو بعن وهو ما أهمله اليازجيّ مكتفيًا بتعديته بالحرف وهو منهج الأستاذ العدنانيّ، وكذا فعل الدكتور إميل بديع حين جعل تعدية الفعل بنفسه أو بـ عن في جدول الصواب، وتعديته بـ على في جدول الخطأ معللًا بأنَّ الفعل (فتَّش) يتعدَّى بنفسه أو بـ عن لا بـ على [٦].

---

(١) المقاصد الشافية: ٦٨٨/٤ .

(٢) تاج العروس: ٤١٧/١ .

(٣) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٧٢ ، ٧٣ .

(٤) لغة الجرائد: ٦٦ .

(٥) تذكرة الكاتب: ٣٢ .

(٦) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٩٢، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٣٧ .

غير أنَّ هناك من النُقَّاد من ثبُت عنده جواز تعدية هذا الفعل بالحرفين معًا، إضافة إلى تعديته بنفسه، وجواز نيابة (على) عن (عن)، فقد أشار الأب أنستاس الكرمليّ إلى هذه الحقيقة بالقول: "فتَّش على الشيء كفتَّش عنه لأنَّ (على) تأتي بمعنى (عن) [١]. ثمَّ استشهد على ذلك بقول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ لعمر الله أعجبني رضاها [٢].

أي: إذا رضيت عنِّي. وقد أوَّله النُحاة هكذا لأنَّه محمول على ضِدِّه وهو (سخط) والذي يتعدَّى بهذا الحرف [٣].

وصوَّب الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ هذا الاستعمال، رادًّا على اليازجيّ وغيره من اللغويين مستندًا إلى ورود هذه التعدية في لغة من يُعتدُّ بلغته من القدماء والمحدثين كالسخَّاوي، والشعراني، وابن الجوزي، وابن تيمية وغيرهم دون أن يذكر مواضع ذلك في مصنَّفاتهم [٤].

وأحدث ما كُتِب في إجازة هذا الاستعمال، والرَّد على اليازجيّ ومتابعيه هو ما سطَّره الدكتور مجيد الزامليّ؛ فقد استند في إجازته إلى طائفة من المصادر التي ورد فيها هذا الفعل متعدِّيًا بـ (على) لأشخاصٍ يرى الاعتداد بفصاحتهم وإن تأخَّروا عن عصر الاحتجاج. ومن شواهده في هذا الباب قول الأصفهاني: "فجاؤوا إليه، وفتَّشوا عليه فوجدوه كما ذكر" [٥]. وما ذكره ذكره صاحب (زهر الأكم) : "فدخلنا ورأيت فيه كتبًا كثيرة، فقعد يُفتِّش عليه" [٦]. أمَّا عن اختلاف اختلاف المعنى بين كونه متعدٍّ بنفسه أو بالحرف فهو يرى" أنَّك إذا قلت: فتَّش الشيء، فعدَّيته إلى المفعول بنفسه، كان معناه تصفَّحته، وإذا عدَّيته بالحرف كان معناه: سألت عنه فأنت تقول : فتشت الدار إذا استقصيت ما فيها، وفتَّشت عن الكتاب إذا طلبته وبحثت عنه" [٧].

---

(١) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٢ .

(٢) البيت للقحيف العقيلي وهو في شعره : ٢٥٢ .

(٣) يُنظَر: همع الهوامع: ٣٥٥/٢ ، ٣٥٦ ، وشرح ابن عقيل: ٢٦/٢ ، وشرح التصريح : ٦٥١/١ .

(٤) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٥) الأغاني: ٦٨/١٧ .

(٦) زهر الأكم في الأمثال والحكم: ١٣٤/٢ .

(٧) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٩٢/٢ . ويُنظَر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ١٦١ ، ١٦٢ .

وهذا المعنى قد نصَّت عليه بعض المعاجم، ففي المصباح: "فتَّشت الشيء فتشًا من باب ضَرَبَ: تصفَّحته، وفتَّشتُ عنه سألت واستقصيت في الطلب" [١].

والمتصفِّح أدلَّة المجوِّزين؛ يجد أنَّ مصدرها عصور ما بعد الاحتجاج، ولكنَّها صدرت عن أناسٍ متضلِّعين من اللغة، وهذا يعني حقيقتين: **الأولى**، إنَّ موقف اليازجيّ سليمٌ؛ لأنَّه يسير وفق منهج اختطَّه لنفسه يقوم على اعتماد الفصيح الشائع القديم، ولا يعتدُّ بالمحدث. **والثانية**، جواز قبول هذا الاستعمال على أنَّه مُحدَث مُستساغ عند بعض أئمَّة البيان، ومن لهم باعٌ في التأليف، ففي تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: "وهذا بلا شكٍّ أبلغ في الوقوف على الأطلال من وقوفِ شحيحٍ ضاع خاتمه في التراب؛ لأنَّه يقف ساعة يُفتِّش التراب عليه فإن لم يجده تركه وانصرف" [٢]. وفي المستطرف من كل فنٍّ مستظرف : "والمفتِّش هو الذي يُفتِّش على اللحم بأصابعه" [٣].

٣- تخرَّج من – تخرَّج في

التَّخرُّج في اللغة: التدرُّب أو التعلُّم أو التأدُّب، تقول: فلان تخرَّج في هذه الصنعة. أي: تدرَّب فيها وتعلَّمها. وقد جاء في المحكم: "وفلان خَريجُ فلان، وخرَّجه إذا درَّبه، وعلَّمه، وقد خرَّجه" [٤]. وفي تاج العروس: "خَرَجَ فُلان في العلم والصناعة خروجًا نبغ، (خرَّجه في الأدب) تخريجًا فتخرَّج هو" [٥].

وهنا يُلاحظ أنَّ الزَّبيدي نصَّ على أنَّ التخرُّج والخروج بهذا المعنى يتعدَّيان بـ (في) غير أنَّ بعض كُتَّاب اللغة حديثًا يُعدُّون فعل التخرُّج بالحرف (من) فيقولون: تخرَّج من الجامعة أو المعهد. وقد أنكر الشيخ اليازجيّ وأغلب النُقَّاد هذا الاستبدال، وعدُّوه من الخطأ في تركيب الكلام؛ إذ لا يجوز إحلال هذا الحرف محل أخيه لعدم وجود مناسبة معنويَّة مشتركة بينهما في هذا الموضع، والصواب أن يُقال: تخرَّج في الجامعة، لا منها. وقد عبَّر اليازجيّ عن ذلك بالقول: "ويقولون: تخرَّج من هذه المدرسة كذا كذا تلميذًا، يُريدون خَرَجَ ولا يأتي تخرَّج بهذا المعنى، ولكن

---

(١) المصباح المنير: ١٧٥ (فتش) .

(٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٥١ .

(٣) المستطرف من كل فن مستظرف: ٢٦٨ .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/٥ .

(٥) تاج العروس: ٥١٥/٥ (خرج) .

يُقال خرَّجت التلميذ تخريجًا إذا أدَّبته ودرَّبته فتخرَّج هو أي تأدَّب، وقد تخرَّج على فلان وتخرَّج في مدرسة كذا وهو خرِّيج فلان" [١]. فاليازجيّ هنا أشار إلى أمرين مهمَّين خالف بهما الكُتَّاب: **الأوَّل**، إنَّ تخرَّج بمعنى تعلَّم وتأدَّب. وقد أشار إلى أنَّ الكُتَّاب يريدون بالتخرُّج الخروج. **والثاني**، إنَّ هذا الفعل يتعدَّى بـ (في) لا (من) كما يستعملونه.

وذهبت الغالبيَّة العظمى من نُقَّاد اللغة إلى رفض هذا الاستعمال موافقين اليازجيّ في تخطئته، إيمانًا منهم بأنَّ (من) في هذا الموضع لا تحلُّ محلّ (في) فيه؛ لاختلاف دلالتي الحرفين. فقال مصطفى جواد: "قل: تخرَّج فلان في الكليَّة الفلانيَّة، ولا تقل: تخرَّج من الكليَّة الفلانيَّة، وذلك لأنَّ (تخرَّج) في هذه الجملة وأمثالها بمعنى (تأدَّب، وتعلَّم، وتدرَّب) فيُقالُ: تعلَّم في الكليَّة، وتأدَّب فلان في الكليَّة وتدرَّب، ولا محل لحرف الجر من" [٢]. وقال كمال إبراهيم: "وتقول: خرَّجت التلميذ تخريجًا إذا أدَّبته ودرَّبته فتخرَّج هو أي تأدَّب وقد تخرَّج على فلان وتخرَّج في مدرسة كذا، وهو خرِّيج المدرسة الفلانية أو خرِّيج فلان" [٣]. ثمَّ تناول هذا الاستعمال المُحدَث طائفة من نُقَّاد اللغة المحدثين منهم عباس أبو السعود، ومُحمَّد العدنانيّ، وصلاح الزعبلاويّ، وأبو تراب الظاهري، ومُحمَّد المنتصر الريسونيّ، وخضر أبو العينين، ومجيد الزاملي، وبشار بكور، رافضين هذا الاستعمال بالمعنى الذي تعارف عليه لخروجه عن الأصل اللغوي الذي يعني التدرُّب والتعلُّم والتأدُّب إذ لا مناسبة بين التعلُّم والخروج، وليس كلّ من تعلَّم متخرِّجًا [٤].

وخرج عن هذا الإجماع الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور إميل بديع يعقوب حين أقرَّا بصحَّة هذين الاستعمالين للمعنى نفسه، وقد وضع الدكتور أحمد مختار حدًّا فاصلًا بين نوعين من الاستعمال لهذا الفعل أقرَّ بأحدهما ورفض الآخر فقال: "وأنا هنا أُفرِّق بين الاستعمالين (أ) تخرَّج من الكليَّة، أو تخرَّج في الكليَّة (ب) تخرَّج في الأدب – تخرَّج في الطب. ففي الأولى لا أمنع التعدِّي بمن. لأنَّ اللغة تقول خرَّجه من المكان إذا جعله يخرج وعليه يكون التخرُّج من المكان يعني الخروج ويكون الخروج هنا معنويًّا لا حِسيًّا، بمعنى إنهاء الدرس. أمَّا في الثانية فلا

---

(١) لغة الجرائد: ٩٠ .

(٢) قل ولا تقل: ٣٦/١ .

(٣) أغلاط الكتاب: ٢٢.

(٤) يُنظَر: أزاهير الفصحى: ١٧٦ ، ومعجم الأخطاء الشائعة: ٧٧، ومعجم أخطاء الكتاب: ١٥٨، وكبوات اليراع: ١٩٧، ولجام الأقلام: ٢٥٤، وعثرات الأقلام والألسنة: ١١٢، ومعجم الأخطاء النحوية واللغوية والصرفية الشائعة: ٢١١، ومعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٧٧/٣، وعثرات الأقلام : ١٤ .

يصحُّ إلَّا الجر بفي لأنَّ معناها تدرَّب أو تعلَّم" [1]. وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ التخرُّج في الكليَّة لا يخرج عن كونه تخرُّجًا (تدرُّبًا) في الأدب أو الطب أو غيرهما من التخصصات، والذي يعني التدرُّب والتعلُّم. ثمَّ كيف لا فرق في الاستعمال بين (من) و (في) في الأولى إذا كان الخروج معنويًّا فإذا صحَّ قولنا: (تخرَّج منها) بمعنى خرج خروجًا معنويًّا. فلا يصحُّ: (تخرَّج فيها) بمعنى (خرج منها) أيضًا لأنَّ (في) ظرفيَّة و (من) للابتداء فلا يتساوى المكوث والخروج.

وأقرَّ بصحَّة هذا الاستعمال الدكتور إميل بديع يعقوب حين ردَّ على اليازجيّ ومتابعيه بالقول: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ ومصطفى جواد وعباس أبو السعود من يقول: (تخرَّج فلان من مدرسة كذا) بحجَّة أنَّ (التخرُّج) يعني التأدُّب والتعلُّم، فالصواب عندهم أن تقول: (تخرَّج فلان من مدرسة كذا) ولكنَّ الفعل (خرَّج) يأتي بمعنى (أخرج) كما في المعاجم وفعل المطاوعة منه (تخرَّج) وعليه يكون التخرُّج من المكان يعني الخروج منه، ويكون (الخروج) هنا معنويًّا لا حسيًّا بمعنى إنهاء الدروس" [2]. وقد أشار في هامش الصفحة إلى أنَّ المعاجم التي نصَّت على مجيء (تخرَّج) بمعنى (أخرج) هي المعجم الوسيط. وهذا غريب، كما أنّ الوسيط يقول: "وخَرَجَ في العلم أو الصناعة: نبغ فيهما" [3]. ويقول أيضًا : "خرَّجه في العلم أو الصناعة: درَّبه وعلَّمه" [4]. فإذا كان الخروج من الجامعة وغيرها معنويًّا فلِمَ يُقال: (تخرَّج) بصيغة (تفعَّل) ولا يُقال (خرج) بالمجرَّد؛ لأنَّ (خرج – خروجًا) يختلف كليًّا عن (تخرَّج – تخرُّجًا). فللزيادة أثرها هنا.

إنَّ التخرُّج صفة تُطلَق على من يتقن الشيء ويُجيده فيحصل فيه على شهادة معرفة، والتخرُّج أيضًا؛ فتخريج الحديث هو الحكم عليه بالصحَّة، واكتمال شروط قبوله. والعلاقة بين (خَرَجَ) و (تَخرَّج) بعيدة فعندما نقول: تخرَّج فلان في الجامعة. لا نعني خروجه منها وإنَّما اكتسابه صفة التخرُّج فيها. فليس كل من يُنهي دروسه في مكان هو حاصل على شهادته ومتخرِّج منه، وليس كل متخرِّج في مكان هو مغادره أيضًا.

---

(1) العربيَّة الصحيحة: ١٨٨ ، ويُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٢١٧ .

(2) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٢٥ .

(3) المعجم الوسيط: ٢٢٤/١ (خرج).

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

ثانيًا: إحلال لفظ محل آخر

١- أكثر من مرَّة – غير مرَّة

يستعمل بعض الكتَّاب والمنشئين عبارة (أكثر من) للتعبير عمَّا زاد على الواحد، فيقولون: أكثر من واحد، أو أكثر من مرَّة، وقد عدَّ الشيخ اليازجيّ هذا الاستعمال من الخطأ، وصوابه: غير واحد، وغير مرَّة، لأنَّ المرَّة لا تكون كثيرة و (غير) تعني اثنين فأكثر فقال: "ويقولون: رأيته أكثر من مرَّة، وجاءني أكثر من واحد، ومقتضاه إثبات الكثرة للمرَّة، وللواحد؛ لأنَّ المفضَّل عليه في معنى من المعاني لا بدَّ أن يشارك المفضَّل في ذلك المعنى" [١]. أمَّا مصدر هذا الخطأ والبديل الفصيح فيرى اليازجيّ "أنَّ هذا التعبير منقول عن التركيب الأفرنجي، والعرب يستعملون هنا لفظ غير. يقولون: رأيته غير مرَّة وجائني غير واحدٍ؛ لأنَّ غير الواحد لا بدَّ أن يكون اثنين فما فوق" [٢].

وما ذكره اليازجيّ هنا أثار حفيظة بعض النقَّاد، وحرَّك أقلامهم للردِّ عليه؛ فعرض الكرمليّ ردًّا سابقًا لأحد كتبة مجلَّة المشرق، متبنِّيًا إياه، ومفاده أنَّ هذا التركيب ليس إفرنجيًّا كما في الأصل وإنَّما استعمله العرب قبله، ثمَّ إنَّ (أكثر من) في هذا الموضع ليس للتفضيل كما يتوهم اليازجيّ؛ لأنَّ ليس كلّ ما أُفرِغ في قالب (أفعُل) هو للتفضيل. واستند بعد ذلك إلى ورود مثل هذا التركيب في معاجم اللغة الحديثة، وكتُب اللغويين، منها قول البستاني في محيطه: "وقولهم: غير مرَّة أكثر من مرَّة واحدة" [٣]. وقول الشرتوني في أقرب الموارد: "فعله غير مرَّة أي أكثر من مرَّة واحدة" [٤]. ومن كتب اللغويين، وأئمَّة العرب قول عبد اللطيف البغدادي في وصف أهرام مصر: "وعند هذه الأهرام بأكثر من غلوة صورة رأس وعنق بارزة من الأرض" [٥]. وكذلك اللبس الذي يقع فيه من يريد القول: لا يحلُّ لأحد منهم أن يتزوَّج بأكثر من امرأة، بدل تزوَّج أكثر

---

(١) لغة الجرائد: ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(٣) محيط المحيط: ٦٧١ (غير).

(٤) أقرب الموارد: ٨٩٥ (غير) .

(٥) الإفادة والاعتبار : ٩٦ .

من امرأة. قال الكرمليّ مُعقِّبًا: "وهل يمكن أن يتزوَّج الإنسان بغير امرأة وإن كان يجوز له فهو من غرائبه" [١].

ثُمَّ تلاه في الردِّ على اليازجيّ في هذه المسألة، وإجازة الاستعمال الدكتور مصطفى جواد؛ فهو يرى أن اليازجيّ التبس عليه أمر التفضيل في هذا الموضع فالجملتان اللتان عدَّهما من الخطأ قد تقدَّمهما فعلان مختلفا الاستعمال؛ لأنَّ الأوَّل ذكر معه فاعله فصار التفضيل مفعولًا مطلقًا بعد حذف المفعول المطلق. والتقدير: رأيته رؤية أكثر من مرَّة. فالإثبات إذًا ليس لكثرة المرَّة كما ذكر اليازجيّ، وإنَّما لكثرة الرؤية. وكذلك عبارة: (جاءني أكثر من واحد) تقديرها: جاءني بشر أكثر من واحد [٢].

وممَّن ردَّ عليه في هذه المسألة مُحمَّد علي النجار حين قرر أنَّ اسم التفضيل يأتي على غير بابه، وأنَّ هذا الاستعمال قديم [٣]. ثم استشهد على وروده عن العرب بقول ابن دريد: "ألا إنَّ معزى الفِزَر نَهْبٌ جدع الله أنف رجلٍ أخذ أكثر من شاة" [٤]. وقول الشافعي الذي ذكره صاحب اللسان: "والصنف الثالث من العرايا أن يُعرِّي الرجلُ الرجلَ النخلة أو أكثر من حائطه ليأكل من ثمرها ويهديه ويُتمِّره" [٥]. وهذين الدليلين استند إليهما الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في ردِّه على اليازجيّ دون إضافة [٦].

وقدَّم الأستاذ مُحمَّد شوقي أمين بحثًا إلى مجلس مجمع اللغة العربية في القاهرة حول الموضوع، فأورد تخطئة اليازجيّ وردَّ النجَّار عليه، وما ذكره من الأدلَّة على صحَّة الاستعمال الذي وصفه بالعصري، مضيفًا إليها أدلَّة أخرى؛ فبحث المجمع هذا الاستعمال، وأقرَّ بصوابه رادًّا

---

(١) النغم الشجيُّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٢٧ ، والنصُّ فيه إشارة إلى عدم جواز تعدد الزوجات عند النصارى والذين يدين بدينهم اليازجيّ والكرمليّ. وبعد البحث والتقصِّي في أعداد مجلَّة المشرق تبيَّن أنَّ ما نقله الكرمليّ كان تعليقًا دوّن في هامشٍ تعريفي على هذا الاستعمال في مقالة (الداودة والداوديون) للكرملي نفسه والمنشورة في مجلة المشرق الجزوتية. يُنظَر: مجلَّة المشرق، السنة السادسة، العدد (٢) لسنة ١٩٠٣ م ، ص ٦٣ .

(٢) يُنظَر: فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م، ٣٢٨/٤ .

(٣) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣١، ٣٢.

(٤) الاشتقاق: ٢٤٥ .

(٥) لسان العرب: ٥٠/١٥ (عرا) .

(٦) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٢٣٥ .

على اليازجيّ تخطئته [١]. وممَّا ذكره من الأدلَّة: أنَّ معنى الأكثريَّة هنا مجرَّد الزيادة، فالكثرة تعني الوفرة والاتِّساع، وعليه يمكن تخريج قولهم: أكثر من واحد، أي: إنَّ الواحد كثيرٌ وافر. وهذا إغراق في التأويل لا يتحمَّله المقام. ولعلَّ أوضح ما ذكره من الأدلَّة على ورود هذا التركيب عن العرب قول الجوهري: "كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزَّة واحدة" [٢].

وبعد ملاحظة أنَّ ما تقدَّم ذكره من أدلَّة وردود يخلو ممَّا نصَّ عليه اليازجيّ؛ إذ لم نجد فيها عبارة: (أكثر من مرَّة) (أكثر من واحد) عمدنا إلى تصفُّح بعض مظانّ اللغة للوقوف على هذا الاستعمال تحديدًا، وقد وقفنا على أمثلة له تدحض مزاعم اليازجيّ، ففي كتاب سيبويه: "ومثل ذلك أن تقول: ادخل على زيد أو عمرو أو خالد، أي لا تدخل على أكثر من واحدٍ من هؤلاء" [٣]. وقال الحريريّ: "وما كان أيضًا على وزن تَفَاعَلَ مثل تخاصَم وتَجادَل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد" [٤]. وفي الجنى الداني: "وأنَّ الاسم المنكور الواقع بعدهما يدلُّ على أكثر من واحد" [٥]. وفي كليات أبي البقاء: "غير مرَّة أي: أكثر من مرَّة واحدة" [٦]. فثبُت بذلك أنَّ هذا الاستعمال صحيحٌ فصيح.

٢- بادئ الأمر- أوَّل الأمر أو بدئه

تحدَّث الشيخ إبراهيم اليازجيّ عن نوعٍ من الاستعمال المخطوء الذي يحلُّون فيه اسم الفاعل محلّ المصدر وذلك قولهم: (بادئ الأمر). والصواب عنده أن يُقال: أوَّل الأمر أو بدئه، فقال مُعبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: فعل كذا في بادئ الأمر أي في أوَّله وبدئه ولا معنى للبادئ هنا لأنَّه اسم فاعل والمقام يقتضي المصدر أو الظرف" [٧].

وتعقَّبه في هذه المسألة بعض النُقَّاد المحدثين الذين صوَّبوا هذا الاستعمال بناءً على ما توفَّر لهم من الأدلَّة التي تحكم بصحَّته؛ وكان رأي اليازجيّ محل نظر عندهم، فاعتمد جواد في ردِّه دليلين: أحدهما عقلي، وهو أنَّ قولهم: بادئ الأمر، من باب تقديم الصفة على الموصوف.

---

(١) يُنظَر: كتاب الألفاظ والأساليب: ٦٠ – ٦٢ .

(٢) الصحاح: ٦٤٧/٢ (خضر) .

(٣) كتاب سيبويه: ١٨٤/٣ .

(٤) درَّة الغواص في أوهام الخواص: ١٥٢ .

(٥) الجنى الداني: ٤٤٧ .

(٦) الكليات: ٦٧٢ .

(٧) لغة الجرائد: ١٢٤ .

والتقدير: في الأمر البادئ لأموري، أي: أوّلها. والثاني، نقلي، فقد ذكر قول ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: "وشرع فيه بادئ الرَّأي شروعٍ مختصرٍ" [١]. وقول الرازي في مختاره: "بدا الأمر من باب سما أي ظَهَرَ وقُرئ ((الذين هم أراذلنا بادي الرَّأي)) أي: في ظاهر الرأي، ومن هَمَزَه جَعله من (بدأت) ومعناه أوَّل الرأي" [٢]. وختم ردَّه قائلًا: "فقول الناس: فعله في بادئ الأمر معناه (أوَّل الأمر) كما قلنا وقال مختار الصحاح" [٣].

كما بحث هذا الاستعمال أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر، فخالف اليازجيّ في تخطئته وكأنَّه يُشير إليه مجيزًا الاستعمال، جاعلًا الاستعمالين فصيحين فقال: "في بادئ الأمر مرفوضة عند بعضهم لاستخدام اسم الفاعل بدلًا من المصدر، **الرأي والرتبة** ١- في بدء الأمر [فصيحة] ٢- في بادئ الأمر [فصيحة] جاء في تاج العروس: (يُقال: فعلته في بادئ الرأي) وجاء أيضًا: (بادئ الرأي : أوَّله وابتداؤه)" [٤].

وهذه المعطيات استند إليها الدكتور مجيد الزامليّ في ردّه على اليازجيّ، ومنها قول الزَّبيدي، ناسبًا الآراء والأقوال لأصحابها [٥].

والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه اليازجيّ مجانبٌ للصواب؛ لورود هذا الاستعمال في التراث اللغوي، وإن لم يُكتَب له الشيوع، ففي المحيط في اللغة: "وقوله عزَّ وجل((إلَّا الذين هم أراذلنا بادئ الرأي)) أي ابتداء الرأي" [٦]. وفي النهاية في غريب الحديث قال المؤلِّف في مقدمة الكتاب: "أحمَدُ اللهَ على نعمه بجميع محامده، وأُثني عليه بآلائه في بادئ الأمر وعائده" [٧]. وقال وقال أيضًا: "فإنِّي في بادِئ الأمر وأوَّل النظر مرَّ بذكري كلمات غريبة من غرائب أحاديث الكتب" [٨].

---

(١) شرح نهج البلاغة : ٥/١ .

(٢) مختار الصحاح: ٣٨ (بدا) . والآية من سورة هود (٢٧).

(٣) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م ، ٥٥٦/٧ .

(٤) معجم الصواب اللغوي ١٧٠ . والنصَّان في تاج العروس: ١٤٣/١ مستدرك مادة (بدأ) .

(٥) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ٦٨، ٦٩ .

(٦) المحيط في اللغة: ٣٦٣/٢ (بيد) .

(٧) النهاية في غريب الحديث : ٣/١ (مقدمة المؤلف).

(٨) المصدر نفسه : ١٠/١ (مقدمة المؤلف).

المبحث الخامس

استعمال ألفاظٍ أو أدواتٍ في غير ما وُضِعت له

تتماز اللغة العربيَّة بميزة الاختصاص، وهذا الأمر يشمل جميع أقسام الكلام؛ فلكلِّ قسمٍ من أقسام الكلام العربي علامات تدلُّ عليه، فالجرُّ مثلًا من علامات الأسماء، وكذلك التنوين، والإضافة. والجزم من علامات الأفعال، وهلُّم جرًّا. وهذا يعني أنَّ أدوات الجزم مختصَّة بالدخول على المضارع، فإذا رأينا أنَّ هناك من استعملها مع غيره حكمنا على استعماله بالخطأ، والأمر نفسه يسري على أدوات النصب، والشرط، وسائر الأدوات والحروف.

وملاحظة هذا الأمر كانت بعد استقراء كلام العرب، والوقوف على استعمالاتهم، وهو أمرٌ لا يخلو من الدقَّة في التعبير؛ لتجنُّب الخلط في المعاني والأساليب، وليكون الكلام على سمت واحد.

وقد وقف نُقَّاد اللغة القدماء والمحدثون على بعض الاستعمالات التي خرجت عمَّا عُهِد، كاستعمالهم (قط) للمستقبل وهي مختصَّة بالدخول على الماضي. وكذلك (أبدًا) للماضي وهي من الأدوات التي تنفي المستقبل، وكذلك إدخال (لمَّا) على المضارع وهي من أدوات الشرط التي تُستعمل مع الماضي. أو استعمال (ما زال) مكان (ما دام) وغير ذلك كثير. في حين يرى آخرون صحَّة هذه الاستعمالات بناءً على ميزة التوأمة التي تتماز بها هذه الأدوات، فحدثت بذلك حركة ردود نقديَّة بينهم كان لليازجي النصيب الأوفر منها، وهو ما سنتناول طرفًا منه في هذا المبحث .

١ – أوشَكَ

تأتي (أوشك) للدلالة على المقاربة، وتعمل عمل كان، ويُشترط في خبرها أن يكون جملة فعليَّة مقرونة بـ (أنْ) في الغالب، كما أنَّها تأتي تامَّة إذ يليها الفعل مقرونًا بـ (أنْ) مباشرة. [١].

وقد أشار اليازجيّ إلى بعض المواضع التي يصدُق عليها الخروج عن هذا الاتفاق، منها صوغ اسم الفاعل من هذا الفعل على غير المشهور، واستعماله متلوًّا باسم مجرور أو منصوب على المفعولية، فقال مُعبِّرًا عن ذلك: "ويقولون: هو موشِك على الموت، يستعملونه بمنزلة مشرف ومنهم من يقول: أوشكَ السقوط أي قاربه فينصبون بعده مفعولًا به وكلاهما غير الصواب؛ لأنَّ

(١) يُنظَر: شرح الأشموني: ١/ ٤٤٥، ٤٦٠.

هذا الفعل لا يُستعمَل بعده إلَّا المضارع منصوبًا بأنْ في الغالب، تقول: أوشك فلان أن يفعل كذا. ولا يُبنى منه اسم للفاعل في المشهور. وأمَّا أوشك المتعدِّي فسُمِع بمعنى أسرعَ ، يُقال: أوشك فلان الخروج وليس من الباب الذي نحن فيه" [١].

وقد وافقه في هذه التخطئة بعض اللغويين ممَّن عرضوا لاستعمال هذا الفعل، فقد جاء في عثرات الأقلام التي كانت تُنشَر في مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق: "وقولهم: (أوشك الصبي على الغرق) يريدون أنَّه أشرف على الغرق، وصوابه أن يُقال: (أوشك أن يغرق) أو (أشفى على الغرق)"[٢]. وقال عباس أبو السعود: "ويقولون: أوشك المال على النفاد، ويوشك المريض على الشفاء، والصواب أن يُقال: أوشك المال أن ينفد، ويوشك المريض أن يشفى؛ وذلك لأنَّ أوشك من أفعال المقاربة وتعمل عمل كان، ولا بدَّ أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع دائمًا مقرون بأنْ غالبًا" [٣].

كما تناول الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ هذه المسألة مفصِّلًا القول في الجوانب التي تأتي عليها (أوشك)، ثُمَّ عرَّج على ما نحن فيه موافقًا اليازجيّ فقال: "ويقول الكُتَّاب: (فلان موشِك على الموت) بمعنى: مُشرِف عليه، فهل هذا صحيح؟ أقول: جاء في العربيَّة: (فلان يُوشِكُ أن يموت) و (هو موشِكٌ أن يموت) و (هو على وشْك الموت) بإسكان الشين، وليس في العربيَّة (مُوشِكٌ على الموت) بل: مُوفٍ عليه، ومُشرِفٌ، ومُشفٍ عليه فتأمَّل" [٤].

غير أنَّ ما ذُكِر من نصوص تمنع هذا الاستعمال على الوجه الذي خصَّه اليازجيّ لم يمنع نقادًا آخرين من الإقرار بصحَّته، فالكرمليّ أجاز هذا الاستعمال رادًّا على اليازجيّ تخطئته؛ إذ تناول المسألة من جوانبها المختلفة، فصوَّب استعمال الفعل المُشار إليه بهذا المعنى متلوًّا بـ (على) فقال: "قلت: جاء في التاج : ((يوشِك: يقرُب ويدنو ويُسرِع)) ومن ثَمَّ فمعنى مُوشِك على الموت: قريبٌ منه وهو صحيح ونفس معنى موشك. وضمُّوا إليه (على) لتضمينه معنى مُشرِف

---

(١) لغة الجرائد: ٥٦ .

(٢) عثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلَّد الأول ١٩٢١م، ٢١٩/٧ .

(٣) شموس العرفان: ٦١ .

(٤) معجم أخطاء الكتاب: ٦٦٤ .

وهذا لا غبار عليه" [١]. كما حكم بالصحَّة على مجيء الاسم بعدها مستندًا إلى شهادة التاج قائلًا: "وقال في التاج أيضًا:(وقد يأتي –أي يوشك– مستعملًا بعدها الاسم ومنه قول حسَّان:

مِن خمرِ بَيسانَ تَخيَّرتُها ثُرياقة تُوشِكُ فَترَ العِظام

وهذا ينقض قوله: (لأنَّ هذا الفعل لا يُستعمل بعده إلَّا المضارع)" [٢]. أمَّا استعمال اسم الفاعل منه على (مُفعِل) فصوَّبه على أنَّه جائز أصولًا؛ إذ لا مانع من ذلك كما لم يُصرِّح بمنعه أحد[٣].

لقد أشار اليازجيّ إلى ثلاثة أخطاء في استعمال هذا الفعل وهي: استعماله متلوًّا بحرف الجر، واستعماله متلوًّا باسم منصوب على المفعولية، وصياغة اسم الفاعل منه. فأمَّا استعماله مع حرف الجر (على) فلم نقف على ما يدعم ذلك مع أنَّه سائغ مقبول إذا ما تضمَّن معنى الفعل (قَارَبَ). وأمَّا مجيء الاسم بعده فشهادة التاج وبيت حسَّان إذا ما أخذنا بالرواية التي تذكره بـ (يُوشِك) دليلان على استعماله وإن قلَّ، مع أنَّه لا يخلو من غرابة، وأمَّا مجيء اسم الفاعل منه على (مُوشِكٌ) فهو ممَّا لا يمكن رفضه، أو الحكم عليه بالقلَّة؛ لكثرة ما جاء منه، ففي النهاية في غريب الحديث: "يُقال: أوشَكَ يُوشِك إيشاكًا، فهو مُوشِك" [٤]. وفي شرح الأشموني: "وزادوا موشكًا اسم فاعل من أوشكَ معملًا عمله" [٥]. كما ورد مثل ذلك في الشعر، ومنه قول كثير:

فإنَّك مُوشِكٌ إلَّا تراها وتَعدُو دون غاضِرة العَوادي [٦].

وقول البحتري:

مُوشِكٌ عزمُه ومِن حَسَبِ السَّيـــــ فِ إذا هُزَّ أن يُهزَّ غِرَارُهْ [٧].

---

(١) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٤، والنص المذكور في تاج العروس: ٣٩١/٢٧ (وشك) .

(٢) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٤ ، ٥٥ والنص المذكر في تاج العروس: ٣٩١/٢٧ (وشك) ، والبيت في ديوان حسَّان بن ثابت بتحقيق وليد عرفات برواية: درياقة توشك فتر العظام. مع الحفاظ على موضع الشاهد. يُنظَر: ديوان حسان، بتحقيق عرفات: ١٠٦ . وفي ديوانه بشرح عبدأ علي مهنا برواية: ترياقة تُسرِع فتر العظام. باختلاف موضع الشاهد. يُنظَر: ديوان حسان بتحقيق مهنا: ٢٢٥ .

(٣) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٥ .

(٤) النهاية في غريب الحديث: ١٨٩/٥ .

(٥) شرح الأشموني: ٤٥٤/١ .

(٦) ديوان كثير: ٢٢٠ .

(٧) ديوان البحتري: ٩٠٧/٤ .

٢- دخول (لمَّا) على المضارع

تأتي (لمَّا) على ثلاثة أوجه: استئنائيَّة، وجازمة، وظرفيَّة. والأخيرة هي المعنيَّة في هذه المسألة، وتُسمَّى الحينيَّة، وهي مختصَّة بالماضي أو ما هو مؤوَّل بالماضي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾(هود ٧٤) وقد يأتي جوابها جملة اسميَّة مقترنة بالفاء أو إذا الفجائيَّة.

وقد شاع في استعمال الكُتَّاب أن يأتي جوابها فعلًا مضارعًا. وقد نبَّه الشيخ اليازجيّ على هذا الأمر قائلًا: "ويقولون: لمَّا يجيئك زيد أكرمه فيدخلون لمَّا على المضارع وهي مخصوصة بالماضي، والصواب استعمال إذا في مكانها يُقال: إذا جاءك زيد فأكرمه" [١]. وذكر شاهدًا على هذا الخطأ، وهو قول ابن حُجَّة الحموي:

والنَّبت يضبطُها بشكلٍ مُعرب لمَّا يزيد الطير في التلحينِ [٢].

غير أنَّ هذه التخطئة لم تسلم من الردّ والمعارضة، فقد اعترض عليه فيها اثنان من اللغويين المحدثين وهم مُحمَّد سلام البيروتيّ، وأنستاس الكرمليّ؛ فقد خصَّ البيروتيّ ردَّه بالدفاع عن الشاعر مُخرِّجًا البيت على الضرورة الشعرية التي تُبيح للشاعر خرق بعض القواعد خدمة للوزن، وقد استلزمت الضرورة هنا حمل (لمَّا) على معناها، أو تأويل المضارعين بماضيين، والاقتصار على الماضي بعدها، وحمله على ماضيه، وبناءً على ذلك "فالمعنى على الوجه **الأوَّل**: والطير يضبطها بشكل معرب، حين أو إذ يزيد الطير في التلحين. **والثاني**: ضبطها (لمَّا زاد) هذا إذا كان ما قبل البيت يساعدُ على صحَّة ذلك من حيث المعنى، وإلَّا فلا نقول به. وعلى الثالث: والطير يضبطها بشكلٍ مُعربٍ، لمَّا زاد الطير في التلحين، ضبطها بشكل معربٍ" [٣].

واستشهد على صحَّة الوجه الأوَّل بقول الشاعر:

إنِّي لأرجو محرَزًا أن يَنفَعا إيَّاي لمَّا صرت شيخًا أقلعا [٤].

---

(١) لغة الجرائد: ٨٥ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٠٨/٤ .

(٣) دفع الأوهام: ٤١.

(٤) البيت بلا نسبة في المحكم: ٢١٨/١ (قلع) ، وشرح التسهيل: ١٠٢/٤، واللسان: ٢٩١/٨ (قلع) ، والتاج: ٧١/٢٢ (قلع) ، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية، إميل بديع: ٣٨/١١ .

ووافق الأب الكرمليّ في أصل التخطئة، غير أنَّه خالفه في الشقِّ الثاني منها؛ لاختلاف رواية البيت، فقال: "قلنا: أنَّ الشيخ مُصيبٌ في كلامه الأوَّل إلَّا أنَّه غير مُحقٍّ في الثاني؛ لأنَّ الرواية الصحيحة في بيت ابن حُجَّة هي (مِمَّا) يزيد لا (لَمَّا) يزيد" [١]. وما في خزانة الأدب يدحض رواية الكرمليّ، إلَّا أن يكون قد استقاه من نسخة أخرى غير التي بأيدينا[٢].

ومهما يكُن من أمرٍ فإنَّ اليازجيّ مُصيبٌ هنا في دعوته لاتِّباع القواعد اللغويَّة المستقاة من كلام العرب، بعيدًا عن الإغراق في التأويل، وتحميل النص ما لا يحمله، والتقدير والتقديم الذي رأيناه في كلام المعترضين، فإذا أردنا إقرار ذلك، أقررناه على أنَّه من جديد الاستعمال، لاسيَّما أنَّه لا يُحدِث خلطًا أو التباسًا في المعاني.

٣- استعمال (قطُّ) و (أَبَدًا)

يجري على ألسنة بعض المتكلِّمين، وأقلام الكُتَّاب استعمال(قطّ) لنفي المستقبل، و(أبدًا) لنفي الماضي؛ فيضعون إحداهما محل الأخرى، أو يُساوون بينهما في الاستعمال على سبيل الترادف غير مدركين لحقيقة أنَّ (قطّ) مختصَّة بنفي الماضي و (أبدًا) مختصَّة بنفي المستقبل. وهذا الخطأ قديم، وقد نبَّه عليه الحريريّ في درَّته قائلًا: "ومن أوهامهم أيضًا في هذا الفن قولهم: لا أُكلِّمه قط، وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه. وذلك أنَّ العرب تستعمل لفظة (قطّ) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة (أبدًا) فيما يُستَقبل منه. فيقولون: ما كلَّمته قط، ولا أُكلِّمه أبدًا" [٣]. كما أشار إلى ذلك ابن هشام اللخميّ قائلًا: "والعامَّة يقولون: لا أفعله قط وهو لحنٌ" [٤]. وكذلك نبَّه عليه كثيرٌ من اللغويين القدماء [٥]. كما نبَّه عليه من المحدثين المعلِّم شاكر شقير اللبناني في موضعين مختلفين، ففي حديثه عن (أبدًا) قال: "وأبدًا بالنصب على الظرفيَّة يختصُّ بالمستقبل نفيًا وإيجابًا. يُقال هذا لا يكون أبدًا وهذا الأمر ثابت أبدًا ولا يجوز استعمالها للنفي في الماضي عوض قط فلا يُقال: ما زرته أبدًا بل ما زرته قط"

---

(١) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١٧.

(٢) يُنظَر: خزانة الأدب لابن حجَّة الحموي: ٢٠٨/٤ .

(٣) دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص: ٩٧ ، ويُنظَر: تهذيب الخواص من دُرَّة الغوَّاص: ١٤٣ .

(٤) مغني اللبيب: ٥٤٩/٢ .

(٥) يُنظَر مثلًا: شرح المفصل: ١٣٨/٣، وارتشاف الضرب: ١٤٢٥/٣- ١٤٢٧، والقاموس المحيط: ٦٨٣ (قطط)، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٢٧/٧، والتنوير شرح الجامع الصغير: ٥٩٧/٣ ، وتاج العروس: ٤٠/٢٠.

[1]. كما أشار أبو الثناء الآلوسي إلى هذا الخطأ، ولم يجزم في المسألة لأنَّها عنده" خلافيَّة فقد استعملها كذلك كثيرًا صاحب الكشَّاف وهو هو في العربيَّة ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ((فَمِنهُم مُقتَصِد)) إنَّ ذلك الحادث عن الخوف لا يبقى لأحد قط... وذلك الاستعمال منهُ يحتمل أن يكون لدعوى اشتراكهما بين الماضي والمستقبل لوقوفه على استعمال العرب إياهما وذهابه إلى أنَّ الأصل أن تكون في كلٍ حقيقة ويُحتمل أن يكون تجوُّزًا منهُ" [2].

ثُمَّ تناول الشيخ إبراهيم اليازجيّ هذا الاستعمال فقطع بخطئه بناءً على اختصاص كل أداة منهما، وعدم جواز الخلط بينهما، ذاكرًا بعض الشواهد الشعريَّة التي وقع أصحابها في هذا الخطأ فقال: "ومثل هذا استعمالهم قط للزمان المستقبل. يقولون: لا أفعله قط. ومن هذا أيضًا قول النواجي:

مصر قالت دمشق لا تفتخر قط باسمها

وقول الخوارزمي:

ويامن لستُ أرضى قط بالبحرِ له قطرة

وعكسه استعمالهم أبدًا للزمن الماضي ومنه قول عبيد الله الميكالي:

لك في المحاسن مُعجزاتٌ جَمَّةٌ أبدًا لغيرك في الورى لم تُجمَعُ " [3].

ثُمَّ توالت مواقف النُقَّاد المحدثين المؤيِّدة للحريري ومن تبعه في تخطئة هذا الاستعمال، فممَّن خطَّأه أيضًا الأستاذ إبراهيم المنذر، والمجمع العلمي العربي في مقالات (عثرات الأقلام)، والأستاذ أسعد داغر، والأستاذ الغلاييني، والأستاذ كمال إبراهيم، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والشيخ أبو تراب الظاهري، والدكتور فاضل صالح السامرائي، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور خالد بن هلال ناصر، والدكتور بشار بكور [4].

---

(1) أساليب العرب في صناعة الإنشاء: ٤. ويُنظَر كتابه: لسان غصن لبنان: ٤٥ .

(2) كشف الطرة عن الغرة : ٣٤٨ ، والشاهد في الكشاف للزمخشري: ٨٤٠، والآية من سورة لقمان (٣٢).

(3) لغة الجرائد: ٨٥ ، والبيت الأول للنواجي في نفح الطيب: ٤٠٤/٢، والثاني للخوارزمي في يتيمة الدهر: ٢٧٢/٤، والثالث لعبيد الله الميكالي في يتيمة الدهر: ٤٠٨/٤ .

(4) يُنظَر: كتاب المنذر: ٢٩، ٥٧، ٦١، وعثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الأول ١٩٢١م، ١٧٤/٦ ، وتذكرة الكاتب: ٤٣، وجامع الدروس العربية: ٥٧/٣، وأغلاط الكتاب: ٢١، ومعجم الأخطاء الشائعة: ٢٠،٢٠٧ ، وشواهد القرآن، أبو تراب الظاهري: ١٤/٢، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ٢١٦/٢، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٨٠، ٣٤٢، وأخطاء لغوية شائعة ١٧، وعثرات الأقلام: ٩.

وتوسَّط الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ فوافق الجميع في عدم جواز استعمال (أبدًا) للماضي، وجوَّز استعمال (قط) للماضي والمستقبل التزامًا منه بالسماع بناءً على ورودها في كلام ابن بِرّي، والزَّمخشري [١]. فقد جاء في بحر العوام للحلبي: "ومن ذلك قولهم: لا أكلمه قطُّ، على قول ابن بِرّي إنَّ هذا ليس من أوهام العوام، فضلًا عن الخواص مخالفًا في ذلك الحريريّ"[٢].

واضطرب موقف الدكتور أحمد مختار عمر في هذه المسألة، ففي كتابه (العربيَّة الصحيحة) منع استعمال (قطّ) مع المستقبل؛ لأنَّ المنقول عن العرب غير هذا [٣]. وفي (معجم الصواب اللغوي) أجاز استعمالها مع المستقبل بناءً على ورود ذلك عن الزمخشري، وإجازة الآلوسي [٤]. وتفسير ذلك أنَّه كان يمنع الاستعمال حتَّى اطَّلع على إجازة الآلوسي وأدلَّته. وأمَّا (أبدًا) فأجاز استعمالها مع الماضي إذا كان ممتدًّا إلى المستقبل، مُستغرقًا إياه [٥]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(النور ٢١).

وخصَّ بعض النُّقَّاد المحدثين اليازجيّ بالردِّ عليه في هذه المسألة، فالبيروتيّ دافع عن استعمال الخوارزمي والنواجي (قطّ) مع المستقبل، مستندًا إلى قول الكفوي: "كنتُ أراهُ قطّ" [٦]. وما ورد في سنن أبي داود: "توضَّأ ثلاثًا قط" [٧]. ثُمَّ ذكر أنَّ هذا الخطأ ليس من بنات أفكار اليازجيّ، وأنَّه يرجع للحريري، مُعرِّجًا على أقوال الشُّرَّاح، والنحويين في استعمالات (قط) وأحكامها [٨]. كما دافع عن استعمال الميكالي (أبدًا) للماضي قائلًا: "قلت : (أبدًا) هنا بمعنى دائمًا، ففي كتب اللغة: الأبد، الدهر. والأبد أيضًا الدائم. وقد جعله السمين ظرفًا مطلقًا، فقد قال:

---

(١) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ١، ٤٩٩.

(٢) بحر العوام في ما أصاب فيه العوام: ٥٨ .

(٣) يُنظَر: العربية الصحيحة: ٢١٩.

(٤) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي:١/ ٦٠٧ .

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه : ١/ ٥ ، ٢/ ٨٤٥ .

(٦) الكليات: ٧٣٧ .

(٧) سنن أبي داود: ٦٧، رقم الحديث (١١٠) ، وفيها برواية (فقط) لا (قط).

(٨) دفع الأوهام: ٤٢- ٤٤ .

أبدًا ظرف زمانٍ يقع للقليل والكثير، ماضيًا كان أو مستقبلًا، تقول: ما فعلته أبدًا" [١]. ثُمَّ خلص إلى نتيجة مفادها قوله: "ولنا أن نقول: إنَّ (جمَّة) في البيت ليس ظرفًا لقوله: (لَم تُجمَع) كما توهمه المعترض، وإنَّما هو ظرف لـ (جمَّة)، بمعنى كثيرة، فكأنَّ الشاعر يقول: لك في المحاسن معجزات جمَّة أبدًا، يعني كثيرة على الدوام" [٢].

واتَّخذ الأب الكرمليّ من كلام الآلوسيّ منطلقًا للردِّ على اليازجيّ، فذكر كلامه بنصِّه، والذي أشار فيه إلى أنَّ (قط) قد تشترك بين الماضي والمستقبل على ما قد يكون الزمخشريّ أدركه عن العرب [٣].

ودرس مجمعا اللغة العربيَّة في القاهرة ودمشق هذا الاستعمال؛ فأصدر المجمع القاهري قراره الآتي: "يرى المجمع أنَّه يجري في الاستعمال العصري مثل قولهم: (لم أفعل هذا أبدًا) ويأخذ النُقَّاد النحاة على هذا الاستعمال أنَّ (أبدًا) تُستعمل ظرفًا مُنكرًا لتأكيد الإثبات أو النفي في المستقبل والفصيح أن يُقال: لم أفعل هذا قطّ. ولا أفعله أو سأفعله أبدًا. واللجنة ترى جواز الاستعمال العصري؛ فقد أثبتت اللغة من معاني (الأبد) الدهر مطلقًا، أو الدهر القديم أو الطويل، وورود (الأبد) في الشعر المُستشهَد به بمعنى الزمن الماضي، ووروده بهذا المعنى في المثل السائر: (طال الأبد على لُبَد)، وكذلك ورد (الأبد) ظرفًا مُنكرًا لتأكيد الماضي في قول المتنبي:

لَم يَخلِقِ الرَّحمنُ مِثلَ مُحمَّد أبدًا وظَنِّي أنَّه لا يُخلقُ" [٤].

كما أصدر مجمع اللغة العربية في دمشق قراره الآتي: "يُخطِّئ بعضهم عبارة(ما فعلت هذا أبدًا) ويرون أنَّ الصواب أن يُقال: (ما فعلت هذا قط ولن أفعله أبدًا) مُحتجين بأنَّ النُحاة يجعلون الظرف (قط) لتأكيد نفي الماضي، و(أبدًا) لتأكيد نفي المستقبل. **القرار**: جواز قولهم: ما فعلت هذا أبدًا" [٥].

وبناءً على ذلك نرى أنَّ الأدلَّة والقرائن التي ذكرها المعترضون تُشير إلى أنَّ (أبدًا) لا يمكن أن يكون لها استعمالٌ مزدوجٌ، فهي خالصة لنفي المستقبل، في حين وردت لفظة (قط)

---

(١) دفع الأوهام: ٤٦ . والنص منقول عن خزانة الأدب للبغدادي: ١٢٨/٧ .

(٢) دفع الأوهام: ٤٦ .

(٣) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١٧ – ١١٩ .

(٤) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٧٥، والمثل في جمهرة أمثال العرب: ١٧/٢ رقم المثل (١١٣٨) ، والبيت للمتنبي وهو في ديوانه: ٨٠٧ .

(٥) قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب: ٢٨/١ .

نافية للمستقبل في كلام من يوثق بعربيَّته على قلَّة، وهذا يعني أنَّ النُحاة مُصيبون في تخصيصها بالماضي، ولكن ليس كلّ الإصابة؛ ولذا فالأولى أن يُقال أنَّها تأتي لنفي الماضي في الغالب، وقد تُستَعمَل مع المستقبل إذا كان بمعنى الماضي أو في حكمه.

٤- استعمال (لا زال) بمعنى (ما زال)

درج بعض الكُتَّاب على القول: (لا زال زيدٌ يفعل كذا) يريدون (ما زال) فيضعون إحداهما موضع الأخرى؛ لأنَّ (لا) لا تدخل على الماضي إلَّا مع التكرار أو العطف على المنفي.

وقد نبَّه الشيخ إبراهيم اليازجيّ على هذا الخطأ قائلًا: "ويقولون في مقام الإخبار: لا زال زيدٌ يفعل كذا، يعنون ما زال يفعل. ولا لا تدخل على الماضي إلَّا مع التكرار أو العطف على منفي نحو: لاصدَّقولاصلَّى، وما زرت زيدًا ولا زارني. وإلَّا صار الكلام معها إنشاء وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال" [١].

غير أنَّ تخطئة اليازجيّ هذه لاقت بعض الاعتراضات من نُقَّاد اللغة المحدثين إلى جانب مواقف أخرى مؤيِّدة. فممَّن أيَّده في مذهبه هذا المجمع العلمي العربي في دمشق، جاعلًا (لا) مع (زال) لا يجتمعان إلَّا في الدعاء [٢].

وإلى ذلك أيضًا ذهب الدكتور مصطفى جواد حين أقرَّ بأنَّ "أفعال الاستمرار الماضية لا يكون نفيها بحرف النفي (لا) بل يكون بحرف النفي (ما) تقول: ما زال قائمًا وما زلت قائمًا، فهي كسائر الأفعال الماضية التي لا تتكرر معها (لا) وذلك أنَّك لا تقول: لا جاء مُحمَّد. فقط بل ينبغي أن تكرر (لا) فتقول: لا جاء مُحمَّد ولا أرسل رسولًا فإن لم يكن تكرار وجب أن تقول: ما جاء مُحمَّد. وكذلك زال وأخواتها. فليس فيها تكرار. واستُثنِيت حالة واحدة لاستعمال (لا) من غير تكرار وهي حالة الدعاء والرجاء" [٣]. وهو مذهب كلٍّ من العدنانيّ، والزعبلاويّ، والريسونيّ [٤].

---

(١) لغة الجرائد: ٨٧. ويريد بالإنشاء هنا الدعاء أو الرجاء كما سيأتي من كلام المؤيِّدين. والشاهد القرآني من قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ القيامة ٣١ .

(٢) يُنظَر: عثرات الأقلام، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد الأول ١٩٢١م، ٢١٩/٧ .

(٣) قل ولا تقل: ٩٦/١ .

(٤) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ١١٤، ومعجم أخطاء الكتاب: ٢٥٩، وعثرات الأقلام والألسنة: ١٤٠ .

وعارضه في هذا الأمر الأستاذ مُحمَّد سليم الجندي، والأب أنستاس الكرمليّ، والدكتور إميل بديع يعقوب. وكانت حُجَّة الجندي أنَّ (لا) يليها الماضي إذا كانت بمعنى (لم) [1]. نقلًا عن ابن فارس الذي أشار إلى هذا الأمر مستشهدًا ببعض الأبيات الشعرية [2]. فانبرى قسطاكي أفندي الحمصيّ مدافعًا عن اليازجيّ بالقول: "ولا حاجة إلى ما جاء به، فإنَّنا ننصح له أن يطالع جوف الفرا، فيرى البيت الذي استشهد به وغيره وهو من شواهد النحاة على نُدُرَّة إفراد لا مع الماضي، ولغة الجرائد لا تهدي إلى النادر والشاذ والممل، قال في لسان العرب في مادة قحم: وفي التنزيل((فلااقتَحَمَالعَقَبَةَ)) أي فلا هو اقتحم العقبة، والعرب إذا نفت بلا كررتها كقوله: ((فلا صدَّقَولاصلَّى))، ولم يكررها ها هنا؛ لأنَّه أضمر لها فعلًا دلَّ على سياق الكلام كأنَّه قال فلا أَمن ولا اقتحم العقبة" [3]. ما دفع الجندي إلى إعادة الكرَّة مرَّة أخرى مُضمِّنًا ردَّه ثلاثة أوجه: **الأوَّل**، إنَّ الآية صريحة ولا تحتاج تأويل أو تقدير. أمَّا جواز إضمار فعل فيها فهو دليل على جواز ذلك في قول الكُتَّاب الذي منعه اليازجيّ. **والثاني**، ما ذكره ابن فارس من جواز دخولها على الماضي إذا كانت بمعنى (لم). **والثالث**، إنَّ استدلاله بقوله تعالى:﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(القيامة ٣١) ليس بحجَّة؛ لأنَّ كثيرًا من العلماء جعلوا (لا) هنا بمعنى (لم) [4]. وهنا لم يتطرَّق قسطاكي أفندي أو الجندي إلى دخول (لا) على (زال) وإفادتهما الاستمرارية والدوام، وليس الحديث عن الماضي المنقطع كما هو ظاهر من أدلَّتهما. فاليازجيّ أشار إلى دخولها على فعل الدوام، وليس أيُّ فعلٍ ماضٍ آخر. كما إنَّ الاستشهاد بالآية الكريمة﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(القيامة ٣١) منتفٍ؛ لتكررها فيها، وهو شرطٌ من شروط دخولها على الماضي. أمَّا قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ (البلد ١١). فقال البيضاوي: "ولتعدد المُراد بها حَسُنَ وقوع (لا) موقع (لم) فإنَّها لا تكاد تقع إلَّا مكررة"[5].

---

(١) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٧ .

(٢) يُنظَر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٠ .

(٣) نقلًا عن : إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١١٣، ونصُّ ابن منظور في اللسان: ٤٦٣/١٢ (قحم)، والآية الأولى من قوله تعالى:﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ (البلد ١١). والثانية من قوله تعالى:﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(القيامة ٣١) .

(٤) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١١٣، ١١٤ .

(٥) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) : ٣١٤/٥ .

وفي أثناء ردّه على اليازجيّ قال الكرمليّ: "قلنا: فإذا كان كلامه صحيحًا فما قوله في : لا شُلَّت يداك ولا فَضَّ الله فاك... ولا جُرم أنَّ في كلامه مغمزًا. وكان ينبغي له أن يزيد بعد قوله لا تدخل على الماضي إلَّا الدعاء لأنَّ الفعل فيه ماضٍ في اللفظ مستقبل في المعنى" [١]. وكلامه مردود؛ فاليازجيّ تحدَّث عن تحويل الفعل معها من الخبر إلى الإنشاء، يُريد بذلك الدعاء وغيره من أساليب الإنشاء، فهو مُدرِكٌ لحدود المسألة وليس كما فهم الكرمليّ من كلامه.

وممَّن أخذ على اليازجيّ في هذه المسألة أيضًا الدكتور إميل بديع يعقوب، فاحتجَّ بالآيتين سالفتي الذكر، وقول ابن فارس أيضًا على أنَّها تأتي مع الماضي إذا كانت بمعنى (لم)[٢].

كما تناولها أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر، فأقرَّ استعمال (ما) مع (زال) في الماضي على أنَّها فصيحة، واستعمال (لا) مع (يزال) في المضارع على أنَّها فصيحة أيضًا، واستعمال (لا) مع (زال) في الماضي على أنَّه استعمال مقبول [٣].

وإذا نظرنا إلى قول اليازجيّ من ناحية دخول (لا) على فعل الدوام والاستمرارية؛ صحَّ نقده، وبطُلت أدلَّة المجوِّزين. أمَّا إذا كان مُرادُه منع دخولها على الماضي مُطلقًا فهذا غير صحيح؛ لأنَّها تدخل عليه ولو تمحُّلًا؛ وذلك إذا كانت بمعنى (لم). وكلام اليازجيّ لا يقبل هذا الافتراض؛ لأنَّه أشار إلى دخولها على الماضي شرط تحوّله إلى إنشاء وكان قد افتتح المسألة بأنَّ مُراد الكُتَّاب الإخبار لا الإنشاء. ما يعني أنَّ نقده صحيحٌ لا غبار عليه.

---

(١) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٢١، ١٢٢ .

(٢) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٥٧، ١٥٨ .

(٣) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي: ٦٣١/١ .

الفصل الخامس

رُدودُهـــم في المستـــوى الدلالـــيِّ

المبحث الأوَّل : تعميم الدلالة (توسيع المعنى)

المبحث الثاني : انتقال الدلالة

المبحث الثالث : قضايا دلالية متفرِّقة

أولاً: تخصيص الدلالة (تضييق المعنى)

ثانيًا: قلب المعنى (عكس الدلالة)

ثالثًا: المتقابلات اللغويَّة

تقديم

يتـألَّف الكـلام الإنسـاني مـن ألفـاظٍ تمثِّـل قوالـب لتُعبِّـر عـن المعـاني الكامنـة فـي نفـوس المتكلِّمـين؛ فـاللفظ وعـاء المعنـى، وهـذه المعـاني يُعبَّـر عنهـا بالمعـاني الأصـول للمفـردات، والعلـم الذي يدرس هذا يُطلَق عليه علم المعنى أو الدلالة.

ويـرى الـدكتور إبـراهيم أنـيس أنَّ مسـألة تحديـد المعنـى الأصـلي للألفـاظ ليسـت ثابتـة فـي كـل الأزمـان؛ فالبحث في أصل الدلالات ضربٌ من الخوض في النشأة اللغويَّة عند الإنسان[١].

وهـذا العلـم الـذي أشـرنا إليـه لا يمكـن فصـله عـن علـوم اللغـة الأخـرى، فعلـوم اللغـة يسـتعين بعضـها بـبعض كمـا تسـتعين العلـوم الطبيعيـة ببعضـها، ولكـي يقـوم هـذا العلـم بوظيفتـه يُستحسـن بـه الاسـتعانة بتلـك العلـوم، فالجانـب الصـوتي، والصـرفي، والتركيبـي، كلَّهـا تـؤثر فـي تحديـد معـاني المفردات بنفسها أو في سياق القول. [٢]

ولأنَّ اللغـة ظـاهرة اجتماعيَّـة تتـأثَّر بكـلِّ مـا يعتـري المجتمـع والإنسـان مـن تغيّـرات، ولـيس فـي مقـدور أحـدٍ إيقـاف سـير اللغـة، أو جعلهـا جامـدة، إلَّا إذا بقـي المجتمـع اللغـوي علـى حالـه بـلا تطـور، ولا فـرق فـي ذلـك فـي أن يكـون التغيُّـر نحـو الأحسـن، أو الأسـوأ. فدلالـة بعـض الألفـاظ تتغيَّـر مـن مرحلـة اجتماعيَّـة إلـى أخـرى، ومـن جيـل إلـى آخـر، وهـذا التطـوّر اللغـوي قـد يكـون مقصـودًا، أو غيـر مقصـود، ونعنـي بـذلك التطـوّر والاسـتحداث الـذي يجـري علـى أيـدي المجـامع اللغويَّـة، وصُـنَّاع الكـلام، أو الـذي يتولَّـد نتيجـة الحاجـة الاجتماعيـة غيـر المباشـرة ودون أن يفطـن إليـه أحـد. وهـذا لا يعني أنَّ علم الدلالة يهتم بالتغيّر المفرد وحسب، وإنَّما همُّه النشاط الكلامي بعامَّته. [٣]

إنَّ تطـوُّر المعـاني الـذي أشـرنا إليـه لـيس سـوى جانـبٍ واحـدٍ مـن جوانـب التطـوُّر اللغـوي، الـذي يمثِّـل عامَّـة النشـاط الكلامـي فـ "الألفـاظ تتطـوَّر فتكسـب مـن المعـاني أشـباهًا جديـدة لـم تكـن لهـا، وليسـت اللغـة العربيـة بنجـوة مـن التطـوُّر فالألفـاظ العربيَّـة كمـا يـدلُّ البحـث التـاريخي كانـت عرضـة للتبـدُّل الـذي اقتضـاه الزمـان، وتقلُّـب الأحـوال والـنظم الاجتماعيَّـة" [٤] . فقـد تـدعو الحاجـة

---

(١) ينظر: دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس : ١٢٨.

(٢) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار: ١٣ .

(٣) ينظر:التطور اللغوي، رمضان عبد التواب: ١٨٩، والعلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن: ٧،٩.

(٤) التطور اللغوي التاريخي ، إبراهيم السامرائي: ٤٦، ٤٧ .

إلى التطوُّر الدلالي نتيجة للتطوُّر الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، وغير ذلك عن طريق إحياء الدلالات القديمة، أو استعارة دلالات من ألفاظٍ أخرى مجاورة أو بعيدة.

إنَّ تغيُّر المعنى من الأسس التي تقوم عليها الدراسات التحليليَّة والنقديَّة، ويُعدُّ تغيُّر المعنى جانبًا من جوانب التطوُّر في اللغة، ومنه تتَّضح الدلالة الأصليَّة بثبوتها، والثانويَّة بخصوصيتها. ويرى فندريس أنَّ المفردات على العكس من النظام الصوتي عند الفرد لا تستقرُّ على حال لأنَّها تتبع الظروف [1].

وإنَّ معالجة التطوُّر الدلالي تتَّصل بالجهود اللغويَّة في تتبُّع أحوال الألفاظ ومعانيها، والأبحاث الدلاليَّة التي تُشخِّص التغاير الذي يطرأ على المفردات، بحسب الأزمنة المتعاقبة[2].

لقد قامت الدراسة اللغويَّة العربيَّة في جانبٍ كبيرٍ منها على المعياريَّة، وليس البحث الدلالي ببعيد عن ذلك، يقول الدكتور فايز الداية : "تعدُّ دراسة المنهج المعياري من مفاتيح البحث الدلالي العربي ذلك أنَّ تراثنا اللغوي قد تتابع عليه الباحثون من الأسلاف وحتَّى المعاصرين في أيامنا هذه والمعياريَّة نصب أعينهم" [3]. فقد كانوا يقيسون الأداء اللغوي بالمعايير التي استُنبِطت من لغة العرب في عصور الاحتجاج؛ فيحكمون عليه بالصواب أو الخطأ، والتوافق أو التنافر.

ومن ذلك كلِّه يتضح ما نحن بصدده من مباحث دلالية، شملت أنواعًا من التغيرات الدلالية التي وقف ضدّها بعضهم ، وأيَّدها آخرون. وسنتناول ما يتعلق بهذا كلِّه في مباحث جمعت ما تشابه من مسائل في جوانبها المعنويَّة. وذلك فيما وقف عنده ناقدنا الشيخ إبراهيم اليازجيّ، ووضَّح موقفه منه.

---

(1) ينظر: اللغة، فندريس: ٢٤٦ .

(2) ينظر: علم الدلالة العربي، فايز الداية: ٢٨٥.

(3) علم الدلالة العربي: ٩٧ .

المبحث الأوَّل

تعميم الدلالة (توسيع المعنى)

للألفاظ في العربيَّة نوعان من الاستعمال: **الأوَّل**، الاستعمال المُعجمي، أو استعمالها في حدود المعنى الأساسي للوضع الأوَّل. **والثاني**، الاستعمال المجازي، وهو خروجها عن سمتها الأوَّل لتؤدي معاني إيحائيَّة، أو ثانويَّة.والأخير هو الذي يُخرِج اللغة من حالة العزلة التي من الممكن أن تعيشها في ظل تنامي المجتمعات مع غيره من عوامل تنمية اللغة.

ويُعدُّ التوسُّع الدلالي أو تعميم الدلالة أحد عوامل تنمية اللغة؛ فهو يُخرِج الألفاظ من ثوبها ليلبسها ثوبًا أكبر، ويحدث هذا النوع حين ينتقل اللفظ من معناه الخاص إلى معنى عام أكثر شمولًا؛ فيصبح عدد ما تشير إليه اللفظة أكثر ممَّا كانت عليه، فيتَّسع مجالها وتصبح أكثر مرونة للإحاطة بجوانب المعنى الأوَّل، ومن ذلك تسمية (الزهر) بـ (الورد) وهو في الأصل نوعٌ منه [١]. وسمَّاه السيوطي (ما وُضِع في الأصل خاصًّا ثُمَّ استُعمِل عامًّا) [٢]. ويطلق عليه بعض المحدثين امتداد المعنى، أو توسيعه [٣]. ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي أنَّ "كثرة استخدام الخاص في معانٍ عامَّة عن طريق التوسُّع تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه وتكسبه العموم" [٤]. في حين يرى إبراهيم أنيس أنَّ تعميم الدلالة أقل شيوعًا من مقابله الذي بموجبه تضيقُ دلالة الألفاظ بناءً على أنَّ ما ورد في كتب اللغة من ألفاظ اتَّسعت دلالتها أقلُّ ممَّا خُصِّصت دلالته [٥]. و في موضع آخر قال إنَّ الأفراد لا تهمَّهم الفروق الدقيقة كثيرًا فهم "لا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي، وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصَّة إلى الدلالة العامَّة إيثارًا للتيسير على أنفسهم، والتماسًا لأيسر السبل في خطابهم" [٦].

---

(١) ينظر: الدلالة المركزية والهامشية بين اللغويين والبلاغيين. رسالة ماجستير، رنا طه عبد الرؤوف، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٢م: ٥٠ .

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٤٢٩/١ .

(٣) ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار) : ٢٤٣ ، والتطور اللغوي (رمضان عبد التواب) : ١٩٤ .

(٤) علم اللغة (وافي) : ٣٢٠ .

(٥) ينظر: دلالة الألفاظ : ١٥٤ .

(٦) المصدر نفسه : ١٥٥ .

فالتوسع اللغوي إذًا نوعٌ من التطوُّر الذي يُصيب اللغة، وهو ظاهرة طبيعيَّة تمثِّل حركيَّة النظام اللغوي ومرونته، فالعلامة اللغويَّة تنتقل على وفق ذلك من مجالٍ لغويٍّ إلى آخر، ملبية حاجة سياقيَّة، أو قيمة تعبيرية، أو أسلوبية؛ فتغدو ذات مفهوم جديد يزيح الأوَّل أو يبقى بجانبه[١].

وهذا الذي وصفناه بالتطوُّر اللغوي، وذكرنا أقوال اللغويين فيه ، رفض اليازجيّ وبعض المتشددين من النُقَّاد جانبًا منه اكتفاءً منهم بالوضع اللغوي الذي أُثِر عن العرب القدماء، وحفظته معاجم اللغة؛ فمنعوا لذلك كثيرًا من الدلالات المستحدثة؛ لعدم النصِّ عليها، وهدفهم في ذلك حماية اللغة، غير مدركين أنَّ حماية اللغة لا تكون بتحجيرها ومنع أي دم جديدٍ ينساب في عروقها، فاللغة كائن حي ، وشجرة نامية تحتاج بين الحين والآخر إلى تشذيب بعض أغصانها لتبقى حيَّة سامقة [٢]. فليس كل تغيّر هو خطأ يجب حماية اللغة منه كما"يجب التفريق بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر، فكلاهما حدث جديد في اللغة، وتبديل في بعض ظواهرها، ولكنَّ الخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة... وأمَّا التجديد والتطوُّر فهو تبديل وإحداث يجري وفقًا لسننها وينساق مع فطرتها وينقاد لقواعدها ويوافق روحها وخصائصها" [٣].

ولذا كان على نقَّادنا المحدثين أن يضعوا ذلك في الحسبان، ويدركوا أهميَّته. وعليه سنعمد إلى إيراد بعض المسائل التي حدث فيها حِراكٌ لغويٌّ بين من منع بعض الاستعمالات، ومن أيَّدها وأجازها، ومحور ذلك ما نصَّ عليه اليازجيّ في مسائله.

أولًا: وجود مناسبة (علاقة) قريبة بين اللفظتين

يحدث أن يكون التوسّع اللغوي في لفظتين بينهما مناسبة، وعلاقة قريبة؛ فهو أشبه بتعميم الجزء على الكل، أو نقل الخاص إلى العام، أو التابع إلى المتبوع. ومن أمثلته:

١- الإرْب

الإرْب في اللغة العضو. يُقال: "قطَّعته إرْبًا إرْبًا ، أي: عضوًا عضوًا" [٤]. وفي الصحاح: "الإرْب: العُضو. يُقال: السجودُ على سبعةِ آرابٍ وأَرْآب أيضًا" [١]. وفي المختار:

---

(١) ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل: ٦٩ .

(٢) ينظر: النقد اللغوي عند العرب بين التحرر والجمود، العزاوي: ٦٢.

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية، مُحمَّد المبارك: ٢٢٤، ٢٢٥ .

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٤٧/١ .

"الإرْب بالكسر العُضو. وجمعُهُ آراب بمدِّ أوَّله، وأَرْآب بمدِّ ثالثه" [٢]. كما يأتي الإرْب بمعنى الدهاء، والذكاء، والمكر أيضًا [٣].

ومدارُ الأمر دلالة لفظة (الإرْب) على العضو؛ لأنَّ بعض الكُتَّاب يتوسَّعون في استعمالها فيطلقونها على القطعة من الشيء، كالقماش، والورق، وغير ذلك. وهذا الأمر رفضه الشيخ اليازجيّ حين أشار إلى وقوعهم في خطأين عند استعمال هذا الفعل: **الأوَّل**، يتعلَّق بتعميم دلالته على كلِّ الأشياء . **والثاني**، استعماله مفتوح الأوَّل والثاني فيخلطون بينه وبين لفظٍ آخر، ودلالة أخرى مختلفة، فقال في ذلك: "ومن ذلك قول بعضهم: مزَّق الكتاب إربًا إربًا، وقطَّع الحبل إربًا إربًا، أي قطعة قطعة، وأكثرهم يقرأها أَربًا أَربًا بفتحتين وليس شيء من ذلك بصوابٍ. إنَّما يُقال: قطَّعت الذبيحة إرْبًا إرْبًا بكسر الهمزة وسكون الراء أي إرْبًا فإرْبًا ومعنى الإرْب العضو فهو خاصٌّ بما له أعضاء ولا يجوز استعماله للكتاب والحبل وأمثالهما. وأمَّا الأَرَب بفتحتين فمعناه الحاجة" [٤]. فالذي أراد اليازجيّ قوله أنَّ هذا اللفظ خاصٌّ بأعضاء البدن للإنسان وغيره، ولا يصحُّ إطلاقه على مُطلق أجزاء الأشياء، وهو ما أشارت إليه المعاجم كما ذكرنا. إضافة إلى المعاني الأخرى التي ليس من بينها قطع الأشياء. فهل أغفلت المعاجم ذلك وقد استعملته العرب؟

لقد رفض مقالة اليازجيّ هذه بعض النُقَّاد الذين رأوا صحَّة قول الكُتَّاب. فيما وافقه آخرون، ومنهم كمال إبراهيم، ومُحمَّد العدنانيّ، ومازن المبارك، وخالد بن هلال ناصر [٥]. قال كمال إبراهيم: "تقول قطَّعت الذبيحة إرْبًا إرْبًا أي عضوًا عضوًا ولا تستعمل إلَّا لما له أعضاء فلا يجوز أن تقول: قطَّعت الحبل أو مزَّقت الكتاب إرْبًا إربًا" [٦]. وقال العدنانيّ: "ويقولون: قطَّعت الحبل إرْبًا إرْبًا. والصواب: قطَّعت الحبلَ قِطَعًا قِطَعًا. ولا يُقال (إرْب) إلَّا للعضو في الإنسان أو الحيوان" [٧].

---

(١) الصحاح: ٨٦/١ (أرب) .

(٢) مختار الصحاح: ١١ (أرب) ، وينظر: التقفية في اللغة: ١٧٤ .

(٣)ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٦٩/٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٧٦/٤ مقلوب (دهي) ، ومختار الصحاح: ١١ (أرب) ، ولسان العرب: ٢٠٩/١ (ورب) ، والقاموس المحيط: ٥٨ (أرب) ، وتاج العروس: ١٥/٢ (أرب) .

(٤) لغة الجرائد: ٣٣.

(٥) ينظر: أغلاط الكتاب: ٩، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٣، ونحو وعيٍ لغوي: ١٩٦، وأخطاء لغوية شائعة: ١١٩ .

(٦) أغلاط الكتاب: ٩.

(٧) مُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٣ .

وممَّن عارضه فيها الأب أنستاس الكرمليّ، والدكتور إميل بديع، والدكتور أحمد مختار. فردَّ عليه الكرمليّ، وبديع، وخالفه مختار. وبنى الكرمليّ ردَّه على أنَّ "العضو قد يجيء من باب التوسّع بمعنى الجزء والقطعة مطلقًا وإن لم يُصرِّح به اللغويون تصريحًا بيّنًا وذلك لأنَّهم قالوا التعضية : التجزئة فلو كان العضو خاصًّا بالجسم لما أطلقوا التعضية بمعنى التجزئة وهي مشتقَّة من العضو وكما إنَّ الإرب جاء بمعنى العضو احتمل ذلك ما يحتمله هذا" [١]. فمقتضى طرح الكرمليّ إثبات لفظ (الإرْب) للعضو خاصَّة غير أنَّ استعماله لمطلق الأجزاء جائز على التوسَّع؛ لوجود علاقة قريبة بين الطرفين.

وتناول إميل بديع المسألة من ناحيتين: فوافق اليازجيّ في تخطئته استعمالهم (الإرْب) مفتوحًا وحقُّه كسر الأوَّل وتسكين الثاني؛ لأنَّ (الأَرب) بالفتح معناه الحاجة أو العقل [٢]. وردَّ عليه في تضييقه مجال استعمالها، ومرتكزه في ذلك المجاز "فكما أنَّك تقول: (ضحكت الأشجار)، والضحك خاصٌّ بالإنسان، وذلك على سبيل الاستعارة المكنيَّة، كذلك يجوز أن تقول: قطَّعت الكتاب إرْبًا إرْبًا على سبيل الاستعارة التصريحية مُشبِّهًا قطع الكتاب بأعضاء الإنسان أو الحيوان، وحاذفًا المشبَّه" [٣]. وهذا الآخر أيضًا تعكَّز على المجاز، والتوسُّع اللغوي في إقرار الاستعمال، وهو ما يتعارض مع منهج اليازجيّ الذي يجعل السماع على رأس أدلَّته.

وممَّن بحث هذه المسألة أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر فجعل استعمال الإرْب لأعضاء الإنسان، والحيوان فصيحًا، واستعماله لقِطَع الحبل وغيره صحيحٌ على المجاز [٤]. ووافق اليازجيّ في تخطئة استعمالهم لها بالفتح [٥].

وخلاصة أقوال المُجيزين أنَّ استعمال (الإرْب) للعضو من الجسد هو ما أُقِرَّ عليه استعمال العرب، ودوَّنته معاجم اللغة، غير أنَّ باب المجاز أوسع من أن يغلقه أحد، فالخيال اللغوي العربي يطمح إلى إضفاء صفات بعض الأشياء على أخرى من مثيلاتها؛ فالتعضية تعني

---

(١) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦، ٧ .

(٢) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٨٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٦٧ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٦٨٩/٢ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٣١/١ .

التجزئة والتفريق [١]، وهذا يعني أنَّ العضو في معنى من معانيه الجزء للإنسان أو الحيوان في الأصل، واتَّسع ليشمل الأشياء الأخرى.

٢- يانعٌ

تصف العربُ الثمرَ حين نضوجه باليانع، فيقولون: أزهرت الحديقة وأينعت ثمارها، ففي العين: "يَنَعَت الثَمَرةُ يُنْعًا ويَنَعًا. وأَينَعَ إيناعًا. والنعت: يانِعٌ ومُنِعٌ" [٢]. وفي المحكم: "يَنَعَ الثمرُ يَيْنَع ويَيْنِعُ يَنْعًا ويُنُوعًا فهو يانعٌ من ثَمرٍ يَنْعٍ. وأَيْنَع كلاهما: أَدرَكَ" [٣]. كما يوصَف المُحمرُّ من الأشياء باليانع ففي التهذيب: "واليانع الأحمر من كلِّ شيء" [٤]. وفي الأساس: "ومن المجاز: دمٌ يانعٌ: شديد الحُمرة" [٥].

وقصر الشيخ إبراهيم اليازجيّ دلالة اليَنَعِ والينوع بمعنى النّضج على الثمر دون سواه، فرفض وصف الغصن وغيره باليانع، مستندًا إلى دلالة الفعل الأصليَّة، وما نصَّت عليه بعض المعاجم، مُقِرًّا بدلالته على اللون فقال: "ويقولون: غصنٌ يانعٌ ، أي نظير أو رطب، وكذا زهرةٌ يانعةٌ وروضٌ يانعٌ، ولا يأتي يَنَعَ بهذا المعنى إنَّما يُقال: ثمرٌ يانعٌ، ويَنيعٌ أي: ناضجٌ، وقد يَنَع الثمرُ وأينعَ، إذا أدركَ وحان قطافه واليانع أيضًا الأحمر من كلِّ شيءٍ وثمرٌ يانعٌ إذا لوِّن" [٦].

ولم يكتفِ اليازجيّ بالإشارة إلى هذا الخطأ وحسب؛ بل ذكر نماذج له من كلام اللغويين والكُتَّاب المتقدِّمين، ومنهم الحريريّ في قوله: "وكان يومًا حامي الوديقة، يانع الحديقة" [٧]. وقول الشريشيّ شارح المقامات: "ولم يزل في كلِّ عصرٍ من حملته بدرٌ طالعٌ، وزهرُ غصنٍ يانعٍ" [٨]. وقول القاضي شهاب الدين (تـ ٧٤٩هـ) : "حتَّى تدفَّق نهره وأينع زهره" [٩]. وخطَّأ قول الصفدي (تـ٧٤٦هـ) أيضًا:

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣٤٧/٤ (عضو) ، والنهاية في غريب الحديث : ٢٥٦/٣.

(٢) العين: ٢٥٧/٢ (ينع) .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٥٦/٢ مقلوب (ينع) . وينظر: أساس البلاغة : ٣٩٢/٢ (ينع) ، ولسان العرب: ٤٥١/٨ (ينع) ، وتاج العروس: ٢٥٧/٢٢ (ينع) .

(٤) تهذيب اللغة: ١٤٠/٣ (ينع) .

(٥) أساس البلاغة: ٣٩٢/٢ (ينع) .

(٦) لغة الجرائد: ٣٧ .

(٧) مقامات الحريريّ: ١٥٨ (المقامة النصيبية) .

(٨) شرح مقامات الحريريّ: ٤ .

(٩) فوات الوفيات: ٣٧٣/٣ .

يا من حواهُ اللحد غصنًا يانِعًا وكذا كسوف البدرِ وهو تمام [١].

واصفًا وقوع هؤلاء الأئمَّة في مثل هذا الخطأ بأنَّه في منتهى الغرابة [٢].

وقد أحدث استعمال الفعل (يَنَعَ) للثمر وغيره حركة نقديَّة وبحثيَّة واسعة، ذهب بعض النُقَّاد فيها مذهب اليازجيّ، وعارضه آخرون، فقد وقفنا على منعه في مقالات (عثرات الأقلام) التي تنشرها مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، ومنعه أيضًا أسعد داغر، وكمال إبراهيم، وزهدي جار الله، ومُحمَّد العدنانيّ، وآخرون [٣]. وحجَّتهم جميعًا ما ذكره اليازجيّ من أنَّ اليانع نعت للثمر لا غيره.

وأدرك آخرون أنَّ دلالة هذا الفعل من الممكن أن تتسع لتشمل الثمر وغيره ممَّا يشترك معه في صفة الطراوة والرقَّة، فهي حالة تُسقَط على ما يوائمها من الأشياء.

وأوَّل من فتح باب الردِّ والاعتراض على المانعين، عبد الرحمن سلام البيروتيّ الذي جعل الدفاع عن الحريريّ، والشريشيّ، والصفديّ مدار بحثه للمسألة، والردِّ على اليازجيّ، فممَّا احتجَّ به أنَّ (الحديقة) في أحد معانيها تعني (الشجر المثمر)، وبذا يصحُّ إطلاق صفة اليانع عليها كما فعل الحريريّ [٤]. وهذا التخريج وإن كان ينطبق على قول الحريريّ، فهو بالتأكيد لا يشمل الآخرين ممَّن أخذ عليهم أيضًا؛ ولذا عاد مجددًا إلى إيراد بعض الأمثلة والشواهد على صحَّة استعمالهم، ومن ذلك أنَّ هذا الفعل واسع الدلالة، وقد ورد في استعمال الحجاج الثقفي (ت٩٥هـ) وذلك قوله: "إنِّي لأرى رؤوسًا أينعت وحان قطافها" [٥]. فاستعار صفة الثمار للرؤوس مع بعد العلاقة، فكيف بالحديقة وثمارها.

---

(١) الوافي بالوفيات: ١٩٠/١٧ .

(٢) ينظر: لغة الجرائد: ٣٨ .

(٣) ينظر: عثرات الأقلام ٨، مجلة المجمع العلمي العرب، المجلد الثاني ١٩٢٢م ، ٨٨/٣ ، وتذكرة الكاتب: ٩٠، وأغلاط الكتاب: ٥٧، والكتابة الصحيحة: ٤٠٥ ، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٧٦ ، ومُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٧٤٦، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٢٤/٣، ومُعجم الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية الشائعة: ٥٨٦ ، وتطهير اللغة من الأخطاء الشائعة: ٢٩/٢ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٨١ ، والمنتقى من الخطأ والصواب في اللغة العربية: ٤٢٥ ، والمُعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة: ١١٠ ، والصحيح والضعيف في اللغة العربية: ١٤٦ ، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل: ٢٣٥، ٣٤٦.

(٤) ينظر: دفع الأوهام: ١١ .

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي: ٣٢١/٥ .

وزيادة في التأكيد، مع افتراض أنَّ ذلك بعيد خرَّج البيروتيّ المسألة على حذف المضاف، والأصل في قول الحريريّ: يانع الحديقة، أي: يانعٌ ثمر الحديقة. كما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾(يوسف ٨٢) أي: أهل القرية. أو يانعٌ ثمر شجر الحديقة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ (طه: ٩٦) أي: أثر حافر فرس الرسول. وأجرى تخريجاته هذه على أقوال الآخرين ممَّن خطَّأهم اليازجيّ [١].

وجاء الكرمليّ فبحث المسألة، وأقرَّ الاستعمال مفسِّرًا اليانع بالنظير الرطب، مستغربًا تخطئة اليازجيّ لها، إلى جانب ذكره أمثلة لها عند القدماء. ثمَّ أردف بأنَّنا لو جارينا اليازجيّ في قصر دلالة الفعل على الثمر، أمكننا تصحيح الاستعمال على أنَّ أصل الكلام: يانعٌ أثمار الحديقة، وزهر غصنٍ يانعٍ. وكلُّ ذلك تفاؤلٌ، وهو من باب حذف المضاف؛ لاشتهاره كما أشار البيروتيّ [٢]. وأضاف أدلَّة أخرى على ورود هذا الاستعمال، منها قول بديع الزمان : "بورك الغيث وصوبه، وأينع الروض ونوره" [٣]. وقول الشاعر:

طربت وهاجتك الحمام السواجعُ تَميل بِها ضحوًا غُصُونٌ يوانعُ [٤].

وقول أبي دؤاد الأيادي (ت ٧٩ ق هـ):

نَخلاتٌ من نخلِ بيسانَ أينعـــ ـــن جميعًا ونَبتُهُنَّ تُؤامُ [٥].

وقول الأخطل:

خلو النار أدان والمزارعا وحِنطة طيسًا وكرماً يانعا [٦].

ثمَّ تلاهما في الردَّ على اليازجيّ، وتصويب الاستعمال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ، والدكتور إميل بديع، والدكتور مجيد الزامليّ. فصوَّب الزعبلاويّ الاستعمال مستندًا إلى المجاز، مبررًا موقف اليازجيّ ، ومن تابعه بأنَّهم اعتمدوا على نصوص المعاجم التي أجمعت على

---

(١) ينظر: دفع الأوهام: ١٢ .

(٢) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٣، ١٤ .

(٣) رسائل بديع الزمان الهمذاني: ٣١٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان: ٤٧٥/١٤ (ينع) ، وهو في الجمهرة برواية (نوائعُ) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٧٤/١ .

(٥) ديوان أبي دؤاد الأيادي: ١٦١ .

(٦) البيت في ديوانه برواية: وبلدة بعد ضناك واسعا وحِنطة طيسًا وكرْما يانِعا . ينظر ديوانه ١٩٩ .

تخصيص ذلك بالثمر، ناقلًا بعضها عن بعضٍ. ثُمَّ دعا إلى أن تكون للمجاز سلطة أوسع في قبول المعاني، والإحاطة بها كما فعل الأئمَّة حين نهجوا حدود المجاز في كثيرٍ من المسائل [١]. ثُمَّ دعم قراره بطائفة من النقول التي وردت فيها لفظة (يانع) لغير الثمر، منها قول الإمام علي (عليه السلام) : "فإذا أينع زرعه" [٢]. وقول ابن المقفَّع: "كرجل أصاب أرضًا طيبة حُرَّة، وحبًّا صحيحًا فزرعها، وسقاها، حتَّى إذا قَرُب خيرُها وأينعت تشاغل عنها" [٣]. وقول ابن دريد: "أينع الشجرُ: إذا أدرك ثمرُه، فهو مونِعٌ، وينع فهو يانع" [٤] إضافة إلى قول الحجاج سالف الذكر.

وبعد أن ذكر قول اليازجيّ في المسألة، قال إميل بديع: "نرى أنَّ العبارة التي خطَّأها تصحُّ حسب الاستعمال المجازي" [٥]. ثُمَّ دعم رأيه ببعض النصوص، ومنها قول الزمخشري: "ومن المجاز: دمٌ يانع: شديد الحمرة" [٦]. مختتمًا ردَّه بالقول: "فأصل معنى (الينع) الأحمر والنضوج ومجازًا ما ينتج عنها من نظارة وجمال ونحوهما" [٧]. وهذا الاستشهاد غير صحيح فالذي نحن فيه هو المعنى الأوَّل للفعل (ينع) وهو نضوج الثمر وليس (ينع) بمعنى اشتدَّت حمرته، فالثاني قد أقرَّ به اليازجيّ.

كما حكم الدكتور أحمد مختار عمر على هذا الاستعمال بالصحَّة، مستندًا إلى ما خطَّأه اليازجيّ من قول الحريريّ، والشريشي، جاعلًا الاستعمال الأوَّل فصيحًا، والثاني صحيحًا[٨].

وحديثًا ردَّ الدكتور مجيد الزامليّ على اليازجيّ تخطئته استعمال اليانع لغير الثمر، فبعد أن ذكر نصوص المعاجم التي أثبتت صفة اليَنع للثمر، أردفها بأخرى ممَّا مرَّ ذكره، كقول الحجَّاج، وابن دريد، والحريريّ، والشريشي، ممَّا توسَّعت في مفهوم الينع. ثمَّ خلص إلى نتيجة مفادها إذا "وُصِفَ الزرع والشجر والأرض والرأس والمشوي والمطبوخ بالإيناع أُبيح لنا وصف

---

(١) ينظر: مُعجم أخطاء الكتاب: ٦٨٧ .

(٢) شرح نهج البلاغة: ٦٥/٧ .

(٣) كليلة ودمنة : ٤٧ .

(٤) جمهرة اللغة: ٩٥٦/٢ (ينع) .

(٥) مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٧٦ .

(٦) أساس البلاغة: ٣٩٢/٢ (ينع) .

(٧) مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٧٦ .

(٨) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٨٠٤/٢ .

الغصن به، إذا تشقق بالأوراق ثُمَّ تفتَّحت براعمه فأزهر ثُمَّ أثمر، وأُبيح لنا وصف الروض بالإيناع إذا أزهر نباته" [1].

وتعليقًا على المسألة، فإنَّنا لا يمكننا الاحتجاج على اليازجيّ بذكر أمثلة من شعر المتأخرين واستعمالاتهم؛ لأنَّه قد سبقنا إلى ذلك وخطَّأ أئمتهم، فمن يُخطِّئ الحريريّ وهو المعروف بتشدده في اتِّباع الأفصح، لا يأبه بمن دونه أو سواه. ولذا فإنَّ ردَّنا عليه يجب أن يتَّخذ المسارات الثلاثة الآتية:

أولاً : تخريج المسألة قواعديًّا، وذلك بأن نفترض مضافًا محذوفًا وهو (الثمر) فنقول: غصنٌ يانِع الثمر، وحديقة يانعة ثمارها. وهنا يجب أن نتأكَّد من مُراد القائل.

ثانيًا: ذكر شواهد أخرى تسبق عصر الحريريّ، وقد وقفنا على مثل ذلك، ففي تهذيب اللغة: "وثمرٌ يانِعٌ إذا لوِن. وامرأة يانعة الوجنتين" [2]. فقد أضفى صفة اليَنع على الوجنتين على سبيل الاستعارة . وفي المحيط في اللغة: "وكُلّ يانع من الشجر. وقد يَنَعَ الشجرُ يَنْعًا ويُنْعًا"، وأينَعَ أيضًا . إذا كان شديد الرطوبة" [3].

ثالثًا: الإقرار بتوسّع دلالة الفعل، وانتقاله من الخاص إلى العام، مع الحفاظ على الوصف العام، فاللغة لا يمكن تحجيرها، والوضع اللغوي الأوَّل ليس وقفًا لا يمكن تجاوزه، فباب المجاز واسعٌ، وهو من خصائص العربيَّة. وهذا ما نميل إليه بعيدًا عن التأويلات.

٣- الناصِرُ

الناصِر في اللغة اسم فاعلٍ من (نَصَرَ) فهو (ناصِرٌ)، وهذا المعنى يختلف عن استعمالٍ حديثٍ يجري على ألسنة المتحدثين، وأقلام الكُتَّاب؛ فهم يولِّدون من هذا اللفظ معنًى مختلفًا، إذ يقولون: أخذت بناصر فلان. أي: أخذت بيده، وساعدته. وقد أثار ذلك حفيظة الشيخ اليازجيّ فنبَّه عليه بالقول: "ويقولون: أخذت بناصر فلان، يعنون أخذت بيده ونصرته، وهو غير مسموعٍ عن العرب، ولا يظهر له وجه في اللغة" [4]. يُريد بذلك أنَّ هذا المعنى مُستحدَثٌ لهذا اللفظ، فهو فهو غير مسموعٍ عن العرب.

---

(1) دراسات في النقد اللغوي: ١٢٠ .

(2) تهذيب اللغة: ٣/ ١٤٠ (ينع) .

(3) المحيط في اللغة: ٢/ ١٦٧ (ينع) .

(4) لغة الجرائد: ٣٨ .

كما أشار إلى مثله المجمع العلمي العربي في دمشق إذ جاء في إحدى مقالات مجلته: "ومنها (أخذ فلان بناصِر فلان) صوابه أخذ بيده أو نصره مثلًا" [١]. وجاء في (أغلاط الكُتَّاب) قول الأستاذ كمال إبراهيم واصفًا هذا الاستعمال بأنَّه: "استعمالٌ غير واردٌ عن العرب، وليس له وجه كذلك في اللغة، والأولى أن يُقال: أخذ بيده وأعانه وأسعفه" [٢].

وممَّن أيَّد اليازجيّ في هذه المسألة الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ؛ إذ لا وجه عنده في اللغة لقولهم: أخذ بناصره؛ لأنَّ (الناصِر) اسم فاعل من الفعل (نَصَرَ) وليس هذا موضعه، فإذا أُريد الاستعمال فالمصدر (نُصْرةٌ) أولى. فتقول: نصرتُه نُصرة. كما تقول: عاونته معاونة [٣]. وهو بديل يستحقُّ المتابعة، فضلًا عمَّا ذكره اليازجيّ.

ولقي هذا الأمر معارضة، وردًّا من الناقد اللغوي الأب أنستاس الكرمليّ؛ فقد خرَّج المسألة على أنَّ المُرادُ بالناصر هنا "أخذت بيده ونصرته، والأصل فيه: (أخذت بما ينصر فلانًا) وله وجه آخر، وهو أنَّ الناصِرُ في اللغة أعظم من التلعة[*] وما جاء من مكان بعيد إلى الوادي فنصر السيول. فقولهم: أخذت بناصره أي: أخذت بما يزيدُ نُصرته" [٤]. أمَّا قول اليازجيّ بأنَّه غير مسموعٍ فردَّه متهكِّمًا: "وكأنَّه قد سمِع جميع ما نطقت به العرب، وهو من الادِّعاء بمكانٍ رفيعٍ" [٥].

ويبدو أنَّ ما قرره اليازجيّ هو الصواب؛ فالوقوع في اللبس واردٌ عند إقرار الاستعمال، إذ يتوهَّم المُتلقِّي أنَّ المُراد بالناصر في هذا الموضع اسم الفاعل، فقوله: أخذت بناصر فلان. أي: أخذت بالناصر لفلان. أو الشخص الناصر لفلان. فيضيع المُراد في زحمة العبارات.

٤ – الكاسِر

للوحوش والمفترسات أوصاف خاصَّة بكلٍّ منها، فيُطلَق لفظ الضواري على وحوش الأرض، فيما يُطلق لفظ الكواسر على وحوش السماء، لذا يُقال: أسدٌ ضارٍ، وعُقابٌ كاسِرٌ؛ لأنَّه يكسر جناحيه عند الانقضاض. ففي العين: "وكسَرَ الطائرُ كسورًا فإذا ذَكرت الجناحين قُلت:

---

(١) عثرات الأقلام(٨)، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد الثاني لسنة ١٩٢٢م، ١٢٠/٤ .

(٢) أغلاط الكتاب: ٥٨ .

(٣) ينظر: مُعجم أخطاء الكتاب: ٦١١ .

(٤) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٥. * والتلعة في اللغة: الأرض المرتفعة، التي يندفع منها السيل. ينظر: العين: ٢/ ٧١ (تلع).

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ١٥ .

كَسَرَ جناحَيه كَسْرًا، وذلك إذا ضمَّ منهما شيئًا للوقوع والانقضاض، الذَّكر والأُنثى فيه سواءٌ. يُقال: باز كاسِر، وعُقاب كاسِر" [1].

وبناءً على ذلك خطَّأ الشيخ اليازجيّ وبعض النُقَّاد المحدثين توسيع دلالة هذا الوصف لتمثِّل الطير وغيره من الوحوش والسباع، فقال اليازجيّ: "ويقولون: وحشٌ كاسِرٌ أي ضارٍ، وإنَّما الكاسر في مثل هذه من صفات جوارح الطير، يُقال: كسر الطائر إذا ضمَّ جناحيه يريد الوقوع، وبازٍ كاسِر وعُقابٌ كاسِر" [2]. وقال المنذر: "(الوحوش الكاسرة) الوحوش الضارية أو المفترسة أمَّا الكاسر فيُستعمَل للطائر المُنقضُّ على فريسته عند كسر جناحيه" [3]. وهذا الرَّأي اتفق عليه غيرهما من النُقَّاد المحدثين، وكلُّهم قصروا صفة (الكاسر) على جوارح الطير، أمَّا الوحوش، والسباع فهي ضارية مفترسة [4].

غير أنَّ نُقادًا آخرين حكموا على هذا التعميم بالصحَّة؛ لإيمانهم بأنَّ هذه الصفة تشمل الطير وغيره، وإن نصَّت معاجم اللغة على ذكرها مقرونة بالطير؛ فالأب الكرمليّ يرى أنَّ الصفة واحدة، وهي تنطبق على ثلاثة من المخلوقات كلٌّ على طبيعته التي جُبِلَ عليها، فالكاسر هو اسم فاعل من الفعل (كسر) يوصف به الإنسان والحيوان والطائر، فهو عند الإنسان بمعنى كسر العسكر عند هزيمتهم، وعند الحيوان بمعنى كسر العظم وكلّ شيء صلب، وعند الطائر بمعنى ضمِّ جناحيه عند الوقوع والانقضاض [5]. فالكرمليّ هنا جعل اللفظة من المشترك اللفظي، فكلّ معنًى ممَّا ذكره يختلف عن الآخر، يجمعهنَّ معنًى عام، وهو الرجوع إلى الوراء فكسر العظم ثنيه إلى الخلف، وكذلك كسر الجيش انسحابهم إلى الخلف، ومنه أيضًا كسر جناحي الطير بمعنى ضمِّهما إلى الخلف.

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ العرب كانت تستعمل لفظة (الكاسر) مع الطير مطلقًا . ثُمَّ اختصَّت دلالتها بالعُقاب ونحوه؛ لأنَّه يكسر جناحيه إذا أراد الوقوع والانقضاض، بمعنى

---

(1) العين: ٣٠٧/٥ (كسر) ، وينظر أيضًا: تهذيب اللغة: ٣١/١٠ (كسر) ، ومقاييس اللغة: ١٨٠/٥(كسر) ، والمحكم والمحيط الأعظم : ٧٠٨/٦ (كسر) ، وأساس البلاغة: ١٣٤/٢ (كسر) .

(2) لغة الجرائد: ٤١.

(3) كتاب المنذر: ٢٠ .

(4) ينظر: تذكرة الكاتب: ١٠١ ، وأغلاط الكتاب: ٢٤، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٠٧/٢، ودقائق العربية: ١٠٤، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢١٧ ، ٣٤٥ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٨٣.

(5) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٢.

يضمُّهما. غير أنَّ هذا الوصف من الممكن أن نعود به إلى معناه اللغوي الحقيقي الذي يصدق على كلِّ شيء، فيصحُّ أن تقول: وحشٌ كاسر كما تقول: عُقابٌ كاسر [١].

وفي حديثه عن أوهام اليازجيّ، اكتفى الدكتور مجيد الزامليّ بإيراد ردِّ الكرمليّ بنصه، مؤيِّدًا إيَّاه، ناسبًا القول لصاحبه [٢].

ولكي نُعطي حكمًا في المسألة، لابدَّ من الرجوع إلى معاجم اللغة التي استند إليها اليازجيّ، ومن تابعه، وكذلك مظانِّ اللغة الأخرى، كما لابدَّ من النظر في قول الكُتَّاب، والوقوف على مرادهم، فهم عندما يصفون الوحش بالكاسر لا يريدون مُجرَّد الافتراس، وإنَّما المبالغة في ذلك، فكلمة (كاسِرٌ) أبلغ وأشدُّ وقعًا من (ضارٍ)، أو أنَّهم استعاروا صفة السرعة، والمباغتة، والسيطرة، من الأعلى للكواسر فأضفوها على سباع الأرض ونحوها من باب المبالغة أيضًا.

وفي اللغة يردُ الكسر بمعنى الضمِّ، والقطع، وهو المعنى الحقيقي للفعل فقد جاء في القاموس المحيط: "والكواسر: الإبل تكسر العود" [٣]. وجاء اسم الفاعل (كاسِر) لغير الحيوان، ففي المحكم: "قال سيبويه: كسرته انكسارًا، وانكسر كسرًا وضعوا كل واحد من المصدرين موضع صاحبه لاتفاقهما في المعنى لا بحسب التعدي وغير التعدي، ورجل كاسر من قومٍ كُسَّر. وامرأة كاسرة، من نسوة كواسر" [٤].

٥- الكِساء

الكِساء في اللغة غِطاء يُغطَّى به البدن أو الشيء، ويُثنَّى على كساءان وكساوان، والجمع أكسية. وتكسَّيت بالشيء إذا لبسته [٥].

ويستعمل بعض الكُتَّاب والمنشئين الكساء لمطلق الملبوس، فيعممون دلالته وهو خاص. وقد أشكل عليهم اليازجيّ في ذلك، وتابعه الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ . فقال اليازجيّ: "ويقولون: هم في حاجة إلى الغذاء والكساء، فيستعملون الكساء بالمدِّ لمطلق الملبوس، وإنَّما

---

(١) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٤٠/١ .

(٢) ينظر: دراسات في النقد اللغوي: ١٠٦، ١٠٧ .

(٣) القاموس المحيط: ٤٧٠ (كسر) .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٠٦/٦ (كسر) . وينظر: لسان العرب: ١٣٩/٥ (كسر) . وتاج العروس: ٣٦/١٤ (كسر) . ولم أقف عليه في الكتاب.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة: ٩٣٧/٢ (عفل) ، ولسان العرب: ٢٢٤/١٥ (كسا) .

الكساء ثوبٌ بعينه وهو نحو العباءة من صوفٍ" [١]. وذكر أنَّ مُرادهم غير ذلك فهم يقصدون (الكُسى) بالقصر جمع (كُسوة) أي ما يُكتسى به. وقال الزعبلاويّ متأثرًا بعبارة اليازجيّ: "يستعمل الكُتَّاب (الكِساء) بالمد لما يُلبس أو يُكتسى به عامَّة. كما يُستعمَل (الغذاء) لما يُتغذَّى به من الطعام والشراب، فيقولون: (لابدَّ من توفُّر الكساء والغذاء لهؤلاء) . وليس (الكساء) بهذا المعنى، وإنَّما هو اسم موضوع لثوب بعينه، أمَّا ما يُلبس عامَّة فهو (الكسوة) بضمِّ الأوَّل أو كسره، وجمعه (الكسا) بالضمِّ أو الكسر" [٢].

وهذا الذي يراه اليازجيّ والزعبلاويّ خالفهم فيه بعض النُقَّاد؛ فقد تعرَّض بعضهم لليازجي بالردِّ والمعارضة؛ ففي مقالة له خرَّج الشرتونيّ المسألة على التوافق الصوتي، وإقامة الجزء مقام الكل، والتوسُّع اللغوي فقال: "ونحن لا ننكر أنَّ الكساء ثوبٌ خاص لكن يُعذَر الكتبة أنَّهم يريدون الجمع بين اللفظتين متوافقتين زِنة ليكون ذلك أحسن في السمع ولنا أن نقول أنَّهم يقيمون الجزء مقام الكل جريًا على آثار البلغاء الذين كثيرًا ما فعلوا مثل هذا" [٣].

وفي ردِّه على اليازجيّ قال الكرمليّ مُخرِّجًا المسألة على المجاز: "قلنا: ومن ينكر عليه ذلك. إنَّما المراد هناك شكل من أشكال البديع وهو تسمية الكل باسم الجزء، وإقامة الجزء مقام الكل. وهو أمرٌ غنيٌّ عن البيان لوجوده في جميع كتب الأدب والبيان" [٤]. يريد بذلك أنَّ اللفظة قد توسَّع استعمالها، فأصبحت تُطلَق على مُطلَق الملبوس تجوُّزًا مع وجود الأصل.

وردَّ الدكتور إميل بديع يعقوب ردًّا مقتضبًا؛ إذ اعتمد في إجازة الاستعمال على قول الصحاح: "الكساء: واحدُ الأكسية... وتكسَّيت بالكساء: لبسته" [٥]. وقول الوسيط: "الكساء: اللباس" [٦]. يريد القول إنَّ مُرادهم بـ (لبسته، اللباس) دلالته على أنَّه ممَّا يُلبس دون تقييد [٧].

لقد استند الرادُّون إلى التوسُّع اللغوي والمجاز في إجازة هذا الاستعمال، فهو عندهم من باب التعميم الدلالي الذي يطغى فيه الجزء على الكل، وقول الكُتَّاب: (هُم بحاجة إلى الغذاء

---

(١) لغة الجرائد: ٤٦ .

(٢) مُعجم أخطاء الكتاب: ٥٢١ .

(٣) مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد ١٣السنة ١٨٩٩م، ص٦١٠ .

(٤) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣١، ٣٢ .

(٥) الصحاح: ٤٧٦/٦ (كسو) .

(٦) المُعجم الوسيط: ٧٨٨/٢ (كسو) .

(٧) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٢٩ .

والكساء) لم يُحدد نوعًا بعينه، فالغذاء لمطلق الطعام، وكذا الكساء لمطلق الستر والغطاء، يريدون بذلك أنَّ بهم حاجة إلى ما يُغذِّيهم ويسترهم، مبالغة في وصف ما يمرُّون به من العوز والفاقة، ولذا لا تصحُّ تخطئتهم قبل الوقوف على مُرادهم.

٦- لَدودٌ

يُطلَق مصطلح اللدود في اللغة على شديد الخصومة، فقد جاء في جمهرة اللغة : "واللَّدد: شِدَّة الخصومة. والرجل ألدُّ، والقوم لُدٌّ" [١]. وفي المصباح: "لَدَّ يَلَدُّ لَددًا من باب تعِب اشتدَّت خُصومته فهو ألدُّ والمرأة لدَّاء والجمع لُدٌّ ... ولَدَّ الرجلُ خَصمَه لَدًّا من باب قَتَلَ شدَّد خصومته فهو لَدٌّ تسمية بالمصدر ولادٌّ على الأصل ولدودٌ مبالغة"[٢]. كما أشار إلى ذلك ابن هشام من قبل في تثقيف اللسان [٣].

ويتوسَّع بعض الكُتَّاب في إطلاق مصطلح اللدود فيعنون به الذي يغلب في الخصومة، والشديد العداوة. وقد أشكل عليهم الشيخ إبراهيم اليازجيّ في ذلك وتابعه جمع من النُقَّاد، فقال الشيخ موضِّحًا ذلك : "ويقولون: هو عدوٌّ لدود وهو ألدُّ أعداء فلان يريدون باللدود الشديد العداوة وهو استعمالٌ خلاف المعروف في استعمال العرب؛ لأنَّ اللدود عندهم بمعنى الذي يغلب في الخصومة. يُقال لدَّه يلدَّه فهو لادٌّ له وهو رجل لدود. ويُقال خصم ألدٌّ إذا كان شديد الخِصام لا يذعن للحجَّة ومأخذه من اللديد وهو صفحة العُنق؛ لأنَّ المُخاصم ينصب لديديه عند الخصام" [٤]. وقال الناقد أسعد داغر: "ويقولون: هو عدوّي اللدود وهو من ألدِّ أعدائي فيستعملون اللدود بمعنى الشديد العداوة والمنقول عن العرب: خصم لدود، أي: شديد الخصومة" [٥]. وردَّه الأستاذ عبد القادر المغربي قائلًا: "أقول: أيخلوا عدوٌّ من خصومة: فإنَّه يكون بين المرء وآخر مسألة يتخاصمان فيها بشدَّة فهو خصمٌ لدودٌ له يعاديه من أجلها فيصبح عدوٌّ له... فوصف العدو باللدود ليس بدعًا من أساليب اللغة ولا غريبًا عن تسامح البلغاء في استعمال كلماتها" [٦].

---

(١) جمهرة اللغة: ١/١١٤ (لدد) .

(٢) المصباح المنير: ٢١٠ (لدد) .

(٣) ينظر: تثقيف اللسان: ٥٧ .

(٤) لغة الجرائد : ٥٦.

(٥) تذكرة الكاتب: ٨٩.

(٦) نقد كتاب تذكرة الكاتب، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد (٦) لسنة ١٩٢٤ م، ص٢٦٢ .

وقال أبو تراب الظاهري: "وأمَّا اللدود فهو بالخصم ألصق" [١]. وسار على نهجهم هذا نُقادٌ آخرون [٢]. فالوجه عند اليازجيّ ومتابعيه أن يُقال اللدود لشديد الخصومة، والذي يغلب فيها لا العداوة، وهذا يعني أنَّهم يتوسَّعون في دلالة اللفظ فينطلقون به من الخصومة إلى مُطلَق العداوة.

غير أنَّ نُقَّادًا آخرين لا يرون فرقًا بين العداوة والخصومة، أو أنَّهم يرون أنَّ العداوة لا تخلو من خصومةٍ؛ فهي نتيجة منطقيَّة لها؛ ذلك أنَّ مفهوم العداوة يتوسَّع إلى الخصام، ولذا لا ضير في توسيع دلالة اللفظ. فقد صرَّح الشرتونيّ عن مذهبه فيها قائلًا: "وهنا لا يصحُّ انتقاد الشيخ؛ لأنَّ شدَّة العداوة تستلزم شِدَّة المخاصمة فوصف العدوِّ إذًا بشدَّة المخاصمة التي هي من لوازم شِدَّة العداوة بمثابة وصفه بشِدَّة العداوة فلا لوم إذًا على من يقول: (عدوٌّ لدود) بمعنى شديد العداوة" [٣].

وفي جوابٍ عن سؤالٍ وُجِّه له قال الأمير شكيب أرسلان: "قلت: يظهر أنَّ اللدد من الصفات التي قد يتَّصِف بها العدو. ويتبعه الحنق والحقد وما أشبه ذلك. قال الشاعر وهو ربيعة بن مقروم الضبِّي:

وألدُّ ذي حنقٍ عليَّ كأنَّما تغلي عداوةُ صدرِهِ في مرجلِ

فإذا كان يُقال: (ألدُّ ذو حنق) فكيف يمتنع أن يُقال: (عدوٌّ ألدُّ)" [٤].

وفي حديثه عمَّا فات الأستاذ الجنديّ؛ استدرك العلامة مُحمَّد بهجة الأثري عليه هذه المسألة، فقال رادًّا على اليازجيّ فيها، مستنكرًا تخطئته هذه: "ولا أدري أيخلو عدوٌّ من خصومة

---

(١) كبوات اليراع : ٤١٧ .

(٢) ينظر: شموس العرفان: ٨١ ، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٢٧ ،، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٣١/٢، وأخطاء لغوية شائعة: ٨٧ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٨٦.

(٣) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص ٨٠٠ .

(٤) فوائد لغوية، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد (٢٣) السنة الثانية ١٨٩٩ م، ص ١٠٦٧ . والبيت للشاعر ربيعة بن مقروم الضبِّي وهو في ديوانه برواية: ولربَّ ذي حنق عليَّ كإنَّما تغلي عداوةُ صَدرِهِ كالمرجلِ . ينظر ديوانه : ٤٥ . وفي حماسة أبي تمام على الأصل (ألدُّ ذي حنق...) ينظر: ديوان الحماسة : ١٤/١ .

حتَّى يأتينا اليازجيّ بهذه الفلسفة المبتكرة" [١]. فالفكرة إذًا هي وجود علاقة وثيقة بين العداوة والخصومة، يجمعهما اللدد وهو الشِدَّة في كلٍّ منهما.

وتكررت ردود النُقَّاد وهي بطبيعتها لم تخرج عمَّا قدَّمه السابقون، فالكرمليّ والنجَّار ذكرا ردَّ الأمير أرسلان بنصِّه متبنِّين إياه، ناسبين الفضل لصاحبه [٢]. وكذا فعل الدكتور إميل بديع حين استند إلى بيت الشعر لربيعة بن مقروم الذي استشهد به أرسلان، واصفًا تقييد الاستعمال بأنَّه تحنيطٌ للغة [٣].كما حكم الدكتور أحمد مختار على هذا الاستعمال بالصحَّة؛ معلـلًا بأنَّه من الممكن التوسّع؛ لأنَّ الخصومة والعداوة قريبتا الدلالة، والعداوة مبعث للخصومة، وهذا يشملهما معًا، أو إحداهما[٤]. وخرَّجه الدكتور عبد الفتاح سليم على المجاز، رادًّا على اليازجي تخطئته[٥].

واستند الدكتور مجيد الزامليّ أيضًا إلى ردِّ الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار، ونصوص المعاجم في بيان المُراد بالشديد العداوة والخصومة، فخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ قول الكُتَّاب: فلان لدودٌ بمعنى شديد العداوة أو الخصومة لا غبار عليه [٦].

وخلاصة الأقوال في ذلك أنَّ المانعين يرون أنَّه من الضروري التفريق بين المعاني، فاللدود صفة تُطلَق على الخصم لا العدو. والمجيزين يرون أنَّ شِدَّة العداوة تستلزم شِدَّة الخصومة. ولذا يصحُّ الانتقال من الخاص إلى العام من باب التوسّع اللغوي الدلالي؛ فالعداوة والخصومة شيئان متلازمان. وهذا الرأي صحيحٌ، خصوصًا أنَّ البديل كما يرون أن يُقال: عدوٌّ أزرق. من الزرقة، وهي شِدَّة العداوة، وهذا الوصف قد مات في الاستعمال، ولم يعد مُستعملًا.

وبحث مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال في جلسته الحادية عشرة، والحادية والثلاثين من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين، فأقرَّه بعد إعادة دراسته مسوِّغًا ذلك بأنَّه من قبيل الاتِّساع، مراعاة لمعنى الشِدَّة؛ لأنَّ العداوة مبعثها الخصومة، وكون الخصومة من دواعي العداوة [٧].

---

(١) نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مقال، مُحمَّد بهجة الأثري، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦ م، ١١/١، ١٢.

(٢) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ، ٣٥ ، ومحاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٠ .

(٣) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٤١ .

(٤) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٧٠/١ ، ٦٣٧/٢ .

(٥) ينظر: اللحن في اللغة: ٣٣٩.

(٦) ينظر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٧) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧ م : ٢٨٩ .

ثانيًا: وجود مناسبة (علاقة) بعيدة بين اللفظتين

قد يحصل أن يكون التوسُّع اللغوي، وتعميم الدلالة بين لفظتين، ولكنَّ العلاقة بينهما بعيدة، وإنَّما يجمعهما معنى عام، ووظيفة قريبة وليس على سبيل علاقة الجزء بالكل، أو النوع بالجنس، ومن أمثلة ذلك:

١- صارِمٌ

يرِد في استعمال بعض الكُتَّاب الوصف (صارِمٌ) والمصدر (الصَّرامة) بمعنى العنف والشِدَّة. وقد أثار هذا الأمر حفيظة الشيخ إبراهيم اليازجيّ، فعارض هذا الاستعمال بالقول: "ويقولون: حُكمٌ صارمٌ أي عنيف ورجلٌ صارمٌ مثله، وفلان من أهل الصرامة، أي الشِدَّة والعنف، وإنَّما الصرامة بمعنى الشجاعة، وفسَّرها في الأساس بمعنى المضاء في الأمور، وقد صَرَمَ الرجلُ بالضمِّ وهو صارمٌ. نادِر" [١]. والذي يبدو أنَّ اليازجيّ قد استند في الدلالة على الشجاعة إلى اللسان ففيه: "رجلٌ صارمٌ جلد ماضٍ شُجاع وقد صرُم بالضم صرامة" [٢]. وإلى الأساس -كما عبَّر- في المضاءة إذ جاء فيه: "ورجلٌ صارم : ماضٍ في الأمور وقد صرم صرامة" [٣].

وهذا المذهب وافقه فيه الأستاذ إبراهيم المنذر، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ[٤]. وعارضه آخرون؛ إذ خالفه الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ دون أن ينسب التخطئة له، فيما ردَّ عليه غيره، فقال العدنانيّ: "ويُخطِّئون من يقول: حاكِمٌ صارمٌ. أي : عنيف في العقاب والتأديب. ولا أرى ما يمنع استعمال (صارِمٌ) مجازًا. فنقول: هذا حاكِمٌ صارِمٌ. أي: له أحكامٌ تقطعُ الذين يحكم عليهم بالعقاب كما يقطع السيف" [٥].

وللرادِّين أدلَّتهم وتخريجاتهم أيضًا؛ فقد حكم الأب الكرمليّ على هذا الاستعمال بالصحَّة حين ربط بين الحكم الصارم، والسيف الصارم في دلالتهما على القطع إذ قال: "قلنا: إنَّ الذين يقولون: (حُكمٌ صارِم) يُشبِّهون بالسيف الصارم وهو القاطع. وعليه فإذا كان يُقال سيفٌ صارمٌ

---

(١) لغة الجرائد: ٤١ .

(٢) لسان العرب: ٣٣٥/١٢ (صرم) .

(٣) أساس البلاغة: ٥٤٦/١ (صرم) .

(٤) ينظر: كتاب المنذر: ١٦، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٥٧/١ .

(٥) مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٤١ .

فلا أرى كيف لا يجوز أن يُقال من باب التشبيه (حُكمٌ صارِمٌ) وهو لا يحتاج إلى تأويل" [١]. وهو ردٌّ وجيهٌ فالطرفان (الحُكمُ والسيفُ) وإن كانا مُختلِفين إلَّا أنَّهما يشتركان في معنى عام يجمعهما، وهو القطع، أحدهما في الأمور والآخر في الأشياء العينية، فحدث توسّعٌ دلالي أُضفيت بموجبه دلالة الثاني على الأوَّل من باب التعميم.

وفي مقالاته التي نُشِرت في مجلَّة (لغة العرب)، أبدى الدكتور مصطفى جواد استغرابه من هذه التخطئة، فقال مُتعجِّبًا: "قلت: هذا من عجائب النقد؛ لأنَّ (صارمًا) اسم فاعِل يُستعمل لكلِّ ما يصرِمُ أي يقطع. أفلم يقُل اليازجيّ (رجلٌ صارمٌ أي ماضٍ) فالماضي ليس مقصورًا على شيءٍ إذ يُقالُ زمن ماضٍ وسيفٍ ماضٍ ورجلٍ ماضٍ فكيف لا يُقال: (حُكمٌ صارِم وسيفٍ صارِم وسكِّين صارِم) فالحكم الصارم من المجاز بمعنى يقطع الحقّ" [٢]. وهُنا إيضاحٌ أكثر لتخريج الكرمليّ مع اتِّفاقهما في أصل الردّ.

وقريبًا من ذلك كان ردّ الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ، ففي كتابه (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) قال: "أقول لا وجه لقصر (الصرامة) على (الشجاعة) فانظر إلى ما جاء في اللسان : (الصرم: القطع ... وسيفٌ صارم وصروم بيِّن الصرامة والصرومة قاطِعٌ لا ينثني، والصارِم: السيف القاطِع ... ورجلٌ صارِمٌ: أي ماضٍ في كلِّ أمرٍ ... ورجلٌ صارِمٌ : جَلِدٌ ماضٍ شُجاعٌ، وقد صَرُمَ بالضمِّ صرامة، والصرَّامة المُستبدُّ برأيه المنقطع عن المشاورة) ! فهل في قول ابن منظور هذا ما يمنع الكُتَّاب" [٣]. وفي كتابه (مُعجم أخطاء الكتَّاب) فسَّر الحُكمُ الصارم بأنَّه الشديد الذي لا مُهاودة فيه، وكذا الرجل الصارم أي العنيف – وهو ما أشار إليه اليازجيّ ولم ينكره– ثُمَّ عاد إلى المعنى المُعجمي الأساسي لمصطلح الصَّرم وهو القطع، ومنه السيف الصارِم أي القاطع، وكذا الشجاعة والمُضيّ في الأمور، فيُقالُ: رجلٌ صارِمٌ أي شُجاع ماضٍ في أمره. ثُمَّ بنى على ذلك حكمه النهائي الذي قال فيه: "وعِندي أن لا وجه لقصر الصرامة على الشجاعة والمضاء في الأمور؛ إذ يمكن أن يُحمَل قولهم: (حُكمٌ صارِم) على أنَّه حُكمٌ قاطع في الفساد كما ذهب إليه بعضهم، كما يمكن أن يُحمَل على أنَّه حُكمٌ استبدَّ به صاحبه فلم يصدر فيه عن

---

(١) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٣ .

(٢) فوائد لغويَّة، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، الجزء السابع ١٩٢٩م ، ٤٠٣/٥ .

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، والنص المنقول في اللسان: ٣٣٥/١٢ (صرم) .

مشورة فقد وُصِف الرجل بمصدر الفعل فقيل: (رجل صرامة) إذ استبدَّ برأيه" [١]. وهذا مذهب الدكتور مجيد الزامليّ أيضًا؛ فقد فسَّر الصرامة بالشِدَّة والقطع والاستبداد في الرأي كما أشارت المعاجم ومنها الصحاح في قوله: "صرمت الشيء صَرمًا، إذا قطعتهُ، وصَرَمت الرَّجل صَرْمًا إذا قطعت كلامه" [٢]. وقول المصباح: "صرمتَهُ صَرمًا من باب (ضَرَبَ) قطعته ... وَصَرُمَ الرجلُ صَرامة وزان ضَخُمَ ضَخامة: شَجُع، وصَرَم السيفُ: احتدَّ، وسيفٌ صارمٌ: قاطع" [٣]. وليس حِكرًا على الشجاعة، وإن كانت الشجاعة أحد مظاهرها [٤]. ونحن نميل إلى هذا الرَّأي أيضًا؛ لأنَّ الأصل اللغوي لكلمة (الصارِم) القاطِع، ومنه سُمِّي السيف صارِمًا؛ لأنَّه يقطع ما يقع عليه، وهذه الصفة من الممكن استعارتها لما يقطع من الأحكام، ومن يفصل في الأمور دون رجعة، فالرجل الصارِم كالسيف الصارِم يقطع في الأمور، ويضع لها حدودًا. وفي المعاجم ما يؤيِّد هذا المعنى. ففي الأساس : "ورجلٌ صارِمٌ: ماضٍ في الأمور" [٥]. والمُضي في الأمور مزاولتها والقطع فيها، ووصف صاحب اللسان (الصرَّامة) بأنَّه: "المستبدُّ برأيه المُنقطِع عن المُشاورةِ" [٦]. كما جاء مثل ذلك في التاج[٧].

٢ – اقتَصَدَ

الاقتصاد في اللغة: التوسُّط والاعتدال وعدم الإسراف، ففي أساس البلاغة: "قصد في معيشتهِ واقتَصَدَ، وقَصَدَ في الأمر إذا لم يجاوز الحدَّ، ورضي بالتوسُّط" [٨]. وفي المصباح: "وقصد في الأمر قَصدًا توسَّط وطلب الأسدَّ، ولم يُجاوز الحدِّ" [٩]. وإلى مثل ذلك أشار صاحب تاج العروس أيضًا [١٠] .

---

(١) مُعجم أخطاء الكتاب: ٢٣٩ .

(٢) الصحاح: ٩٦٥/٥ (صرم) .

(٣) المصباح المنير: ١٢٩ (صرم) .

(٤) ينظر: دراسات في النقد اللغوي: ٩٨ ، ٩٩ .

(٥) أساس البلاغة: ٥٤٦/١ (صرم) .

(٦) لسان العرب: ٣٣٥/١٢ (صرم) .

(٧) تاج العروس: ٥٠٦/٣٢ (صرم) .

(٨) أساس البلاغة: ٨١/٢ (قصد) .

(٩) المصباح المنير : ١٩٢ (قصد) .

(١٠) تاج العروس: ٣٦/٩ (قصد) .

وقد أشار اليازجيّ إلى أنَّ بعض الكُتَّاب والمُنشئين يُغيِّرون معنى الفعل ووجه استعماله، فيذكرونه بمعنى الاستفضال، والادِّخار، فقال في ذلك: "ويقولون: اقتصد كذا من المال إذا استفضل منه فضلة فيُغيِّرون معنى الفعل ووجه استعماله؛ لأنَّ الاقتصاد في اللغة بمعنى الاعتدال، والتوسّط في الأمر" [١]. وسار على ذلك بعض النُقَّاد الذين اتَّفقت كلمتهم جميعًا على أنَّ الصواب أن يُقال: (ذَخَرَ) أو (ادَّخَر) أو (استفضل) أو (وفَّر) . أمَّا (اقتصد) فعادوا به إلى المعنى الأصلي الذي يعني الاعتدال، والتوسُّط، وليس ثمَّة مُسوِّغ لتوسيع دلالة الفعل مع ما لا تربطه معه وشائج معنويَّة قريبة، وإن كان المال ممَّا تصدُق عليه دلالة الفعلين [٢].

وبحث هذه المسألة الأب أنستاس الكرمليّ فأقرَّ الاستعمال رادًّا على اليازجيّ تخطئته، معتمدًا على النتيجة التي تُرتجى من فعل الاقتصاد، فالاقتصاد بطريقة أو أخرى يؤدِّي إلى الادخار، وكذلك تضمين الفعل (اقتصد) معنى (ادَّخر) إذ قال: "قلنا إنَّ الذي يقتصد في معيشته أي يتوسَّط بين التقتير والإسراف لابدَّ أن يستفضل فضلة ومن ثَمَّ فلا تغيير في معنى الفعل. وأمَّا قولهم: اقتصد كذا. فهو من باب حذف الجار وتضمين الفعل معنى التوفير. وكما أنَّك تقول: وفَّرت كذا من المال يجوز لك أن تقول: اقتصدت كذا من المال" [٣].

كما بحثها الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار في أثناء عرضه لمسائل التصويب اللغوي عند اليازجيّ، فاستدرك عليه بما ذكره الكرمليّ في الجزء الأوَّل من تخريجه وهو"أنَّ التوسُّط في العيش يقضي بادِّخار شيء من المال، فمن هذا جاء معنى استفضال الفضلة، فأمَّا تعديته فلتضمينه معنى ادَّخر" [٤]. وكلامهما هذا لا يصدق على مُطلَق الاقتصاد في الإنفاق، فالتوسُّط في الإنفاق الإنفاق لا يؤدِّي بالضرورة إلى الادِّخار، إلَّا إذا كان هناك ما يفيض عن الحاجة، وقد يكون المملوك على قدر الحاجة.

---

(١) لغة الجرائد: ٤١ .

(٢) . ينظر: تذكرة الكاتب: ١٢٢، وأغلاط الكتاب: ١٢، وشموس العرفان: ٩٠، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٠٥، ومُعجم أخطاء الكتاب: ٤٩١ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٧٧/٢، ونحو وعيٍ لغوي: ١٩٧، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٤١ ، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٨٧، ١٠٣.

(٣) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٣ .

(٤) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٣ .

ووصف الدكتور أحمد مختار عمر هذا الاستعمال بأنَّه مرفوضٌ عند الأكثرين رغم صحَّته وذلك "لوجود علاقة بين هذا الاستعمال والاستعمال الأصلي فالتوفير نتيجة منطقيَّة لعدم الإسراف، وقد سجَّل الأساسي هذا الاستعمال" [١].

وممَّن بحث هذه المسألة أيضًا الدكتور مجيد الزامليّ، وذلك في موضعين من مؤلَّفاته، ففي موضِع منهما ذكر أقوال النُّقَّاد فيها دون أن يتبنّى موقفًا واضحًا، مكتفيًا بما أورده المانعون والمُجيزون [٢]. وفي الموضع الآخر ذكر المسألة أيضًا مشفوعة بأقوال النُّقَّاد وعلى رأسهم اليازجيّ، فأجازها متبنِّيًا ما ذكره أحمد مُختار عمر حين اعتمد على النتيجة المنطقيَّة لفعل الاقتصاد، وهو ما ذكره الكرمليّ والنجَّار من قبل [٣].

وتعليقًا على ما ذكره المانعون والمُجيزون نقول: لعلَّ مُراد الكُتَّاب هو (اقتسط) لا (اقتصد) وهنا حدث إبدالٌ صوتي، فقد جاء في العين: "والقسط: الحصَّة التي تنوبه، وتقسَّطوا بينهم الشيء أي اقتسموه بالتسوية فكلّ مقدار قسط في كل شيء" [٤]. وفي المحيط في اللغة: "والقسط: الحصَّة والنصيب. واقتسطوا الشيء بينهم: اقتسموه على القسط والعدل. وقيل القسط نِصفُ صاعٍ، وجمعه أقساط" [٥].

ولمَّا كان القسط يعني الحصَّة والمقدار، كان (اقتصد) المُبدل من (اقتسط) يعني استفضل، ووفَّر مقدارًا معيَّنًا. وبغير ذلك فلا نرى من موجِب يوجِب أن نقول (اقتصد) ولدينا ما يُغني عن ذلك كـ (ادَّخر، استفضل، وفَّر، ذخر) خصوصًا وإنَّ لهذا الفعل دلالته الخاصَّة والتي لا تُعنى بالإنفاق وحسب، فقد يكون الاقتصاد بمعنى التوسّط في الإنفاق وغيره.

٣- رَغمًا عن

الرَّغم في اللغة: الحمل على ما يُكرَه، والذُّلّ أيضًا، ففي العين: "الرَّغمُ: محنة أن يفعل ما يكره على كُره وذُلٍّ... وأرغمته: حملته على ما لا يمتنع منه"[٦]. وفي المحيط في اللغة: "الرَّغم: فعلٌ على ذُلٍّ وكُرهٍ. وترغَّمت فلانًا: فعلت شيئًا على رغمه"[١].

---

(١) مُعجم الصواب اللغوي: ١٢٥/١ . وينظر: المُعجم الأساسي: ٩٨٩ (قصد) .

(٢) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٥٧/٣، ٥٨ .

(٣) ينظر: المستدرك على تذكرة الكاتب: ١٧٢، ١٧٣ .

(٤) العين: ٧١/٥ (قسط).

(٥) المحيط في اللغة: ٢٨١/٥ (قسط) .

(٦) العين: ٤١٧/٤ (رغم) .

وينسب بعض الكُتَّاب (الرغم) للشيء لا الشخص. فتنبَّه الشيخ اليازجيّ لذلك، وحكم عليه بالخطأ قائلًا: "ويقولون: أزوره رغمًا عن هجره لي، ولا معنى للرغم هنا إنَّما هو من التعريب الحرفي، والذي يُقال في هذا المقام: أزوره مع هجره لي أو على هجره لي، وهو المُراد من التعبير الإفرنجي" [٢]. والذي يُستخلَص من ذلك، أنَّ هذا التعبير ليس من كلام العرب، وإنَّما استحدثه الكُتَّاب نقلًا عن اللغات الأخرى، وقد أساؤوا تعريبه.

وشاطره في التنبيه على هذا الخطأ نُقَّادٌ آخرون، فيما رأى غيرهم صحَّة التعبير خلافًا للمانعين، فدعا المنذر إلى حذف هذه اللفظة من التعبير، واستبدالها بـ (على) أو (مع) [٣]. وذكر داغر أنَّ الكُتَّاب يتصرَّفون بـ (رغم) فيخرجونها عن المنقول، والمحفوظ؛ لأنَّ المنقول عن العرب أن تلزم هذه اللفظة الإنسان أو بعضه، لا الأشياء؛ فالأشياء لا تُكرَه على فعل الأمور. ولذا نقول: فعل هذا على رغمَ أنفه، أو على رغمه، أو على الرغم منه [٤]. وحصر الأستاذ عباس أبو السعود هذا الاستعمال ببعض الصيغ منها: (فعلت هذا على رغم فلان). أو (على رغمه) أو (على الرغم منه) أو (برغم فلان) أو (برغم أنفه). كما يجوز أن تقول: (فعلت هذا رغمًا) أي: مُرغَمًا؛ لأنَّ الرغم في اللغة: الكره والذل [٥].

وعلى ذلك فالصواب محصورٌ في استعمال اللفظة مقرونة بـ (على) أو (الباء) فإذا كان بدونهما وجب نصبه على أنَّه حال، أو مفعول لأجله. ولا يُضاف إلَّا مع أحد هذين الحرفين. وهذا الرَّأي تبنَّاه نُقَّادٌ آخرون [٦].

واختلف موقف الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ إزاء تخطئة هذا الاستعمال، ففي موضع له منعه مؤيِّدًا الشيخ اليازجيّ بالقول: "ويقولون: أحبَّه على رغم كرهه لي، وهي ترجمة حرفية لـ inspite of الانكليزية. والصواب: أحبّه على كرهه لي، أو مع كرهه لي؛ لأنَّنا نُحبُّ رغم الإنسان لا رغم

---

(١) المحيط في اللغة: ٨١/٥ (رغم) .

(٢) لغة الجرائد: ٨٥ .

(٣) ينظر: كتاب المنذر: ١١.

(٤) ينظر: تذكرة الكاتب: ٨٧ .

(٥) ينظر: أزاهير الفصحى : ٥٨ .

(٦) ينظر: عثرات الأقلام (٧)، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلَّد الثاني ١٩٢٢م ، ٨٩/٣ ، وقل ولا تقل: ١٢٩/١، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٨٣/١، ودراسات في النقد اللغوي: ٤٣ .

الكره"[١]. وفي موضعٍ آخر أجازه بناءً على إجازة المجمع اللغوي القاهري[٢]. وهذا الأمر يؤاخذ به؛ لأنَّ الإجازة سبقت المنع، مع أنَّ هذا الأمر يحصل مع كثيرٍ من النُقَّاد عندما يُجاز الاستعمال المُخطَّأ، أو تتوفَّر لهم أدلَّة على إجازته، شرط الإشارة إليه. وكان مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة قد أجاز هذا الاستعمال في دورته الخامسة والثلاثين لسنة(١٩٦٩م)؛ مُعلِّلًا بأنَّ (رغم) هنا حالٌ بمعنى اسم الفاعل. أو أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض [٣].

ويرى نُقَّادٌ آخرون أنَّ هذا التعبير صحيحٌ لا غبار عليه؛ ففي معرِض ردِّه على اليازجيّ ألقى الشرتونيّ باللائمة عليه في إيجاد البديل المناسب الذي يكون مرادفًا لمراد الكُتَّاب ذلك "أنَّ التعبير الذي يريده حضرة الشيخ لا يُفيدُ ما يفيده التعبير الذي عرَّبه كتبة الجرائد عن اللغات الإفرنجيَّة؛ لأنَّ قولهم: (أزوره بالرغم عن هجره) معناه: أزوره متغلِّبًا على هجره بالقهر، أو أزوره راغمًا ما ألقاه من مقاومة هجره، فهو أقوى وأبلغ من قول القائل: (أزوره مع هجره) فإنَّ معناه أزوره وهو هاجرٌ لي أو أنَّ زيارتي له يصاحبها الهجر من قبله وعلى هذا فمعنى المقاومة والقسر منتفٍ من التعبير الثاني الذي يريده حضرة الشيخ" [٤]. أمَّا كون التعبير ليس عربيًّا، وإنَّما منقول عن اللغات الإفرنجيَّة فأجاب بأنَّ هذا "لا يقدح في صحَّته وبلاغته ما دام حَسَن السبك ومفيدًا معنًى جديدًا وبليغًا" [٥].

وهذا الردُّ تبناه الأب الكرمليّ في كتابه مُشيدًا بصاحبه، مُضيفًا إليه ردًّا ذا بعدين: **الأوَّل**، إنَّ هذا التعبير وإن كان من التعريب الحرفي، إلَّا أنَّه غير مُخِلٍّ بالقواعد العربيَّة، بل هو من مُغنيات اللغة؛ إذ ليس كلّ تعريب حرفي تكرهه اللغة، إلَّا ما كان مُخِلًّا بقواعدها. **والثاني**، إنَّ هذا التعبير ممَّا يُستحسن في هذا الموضع؛ لأنَّه منح لـ (الرغم) وصوَّره بصورة الإنسان الذي ترغمه [٦].

وذكر الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ الوجوه التي يقِرُّ النُقَّاد عليها هذا الاستعمال، مُبيّنًا الوجه الذي منعوه، وهو لغير الإنسان، فاستدرك عليه قائلًا: "والذي أراه أنَّ التعبير صحيحٌ فصيحٌ

---

(١) مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٠٥، ١٠٦ .

(٢) ينظر: مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٢٦٥ .

(٣) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٣ ، وكتاب الألفاظ والأساليب: ٤٥ .

(٤) مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص٨٠١ .

(٥) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(٦) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١١٦ .

ولو لم يُنقَل؛ لأنَّ المجاز لا يحدُّه سماع ما دام جاريًا على السنن. بل لا يضيره أن يُنقَل عن اللغات الأجنبيَّة" [١]. مُفسِّرًا ذلك بأنَّ العقبات والمصاعب تعمل ما يعمله الإنسان فتواجهها كرهًا وقهرًا. وما قاله صحيحٌ؛ فالفروق الدقيقة لا تُشكِّل عائقًا دائمًا إذا ما فُهِم المُراد. وفي موضِعٍ آخر أجاز التعبير للسبب نفسه، ذاكِرًا إجازة المجمع العلمي القاهري، التي أيَّد الجزء الأوَّل منها، وخالف الثاني الذي يُرجِّح أن يكون (الرغم) منصوبًا بنزع الخافض [٢]. وشاطره في الاستناد إلى قرار المجمع القاهري الدكتور إميل بديع يعقوب في ردِّه على الشيخ اليازجيّ ومتابعيه [٣].

ولعلَّ ما ذهب إليه المجيزون أقرب إلى القبول؛ فاللفظة وإن لم ترِد عن العرب، فهي لا تُجيزُ محظورًا، ولا تؤدِّي إلى التباس المعاني، والجائز من صيغها كثيرٌ، ولا يُستحسن التضييق في واحدة منهنَّ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى النفور من استعمالهنَّ جميعًا، مع الإقرار بأنَّ هذا التركيب لم يرِد عن العرب، وأنَّه مُعرَّبٌ حديث.

٤- التأشيرُ

التأشير في اللغة: التحزيز، والتحديد، ففي الصحاح: "وتأشير الأسنان: تحزيزها، وتحديد أطرافها، والجُعل مؤشر العضدين" [٤].

وشاع في العصر الحديث استعمال التأشير بمعنى العلامة، أو التوقيع. فيقولون: أشَّر على الصكِّ. أي: وضع عليه علامة. وهذا الأمر أحدث حركة نقديَّة كبيرة، وتناوله اللغويون المحدثون بالبحث والتفصيل، ولكنَّهم اختلفوا في البديل الصحيح أيضًا؛ فبعضهم يرى أن يُقالُ: وقَّع على. وآخرون يرون أنَّ الصواب: وقَّع في. وما يهُمّنا هنا بالدرجة الأساس هو عرض أقوالهم، وآرائهم في الاستعمال المُخطَّأ مع الإشارة إلى ما ذكروه في البديل.

ولعلَّ أوَّل من أثار المسألة، ونبَّه عليها الشيخ إبراهيم اليازجيّ؛ إذ لم نقِف على رأي سبقه في ذلك، فقد ذكر في إحدى مقالاته أنَّهم" يقولون: أشَّر على الصكِّ تأشيرًا. أي: رسم عليه علامة تفيد التوقيع أخذوه من الإشارة على توهُّم أصالة الهمزة في أوَّلها وهو من كلام العامَّة" [٥].

---

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٧.

(٢) ينظر: مُعجم أخطاء الكُتَّاب: ٢٣٤ .

(٣) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٥٠ .

(٤) الصحاح: ٥٧٩/٢ (أشر). وينظر: المحيط في اللغة: ٣٧٧/٧ (أشر)، ولسان العرب: ٢١/٤ (أشر) .

[١]. واقترح اليازجيّ البديل الصحيح، بعد أن ذكر أنَّ ما يُعبِّرون به لا يُفيدُ ما يُريدونه فقال: "على أنَّ الإشارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك. والصواب أن يُقال: وقَّع على الصكِّ أو أعلَمَ عليه إذا لم يرِد صريح التوقيع" [٢]. فالبديل عند اليازجيّ أن يُقال: وقَّع على. بتعدية الفعل بـ (على). وهو ما يُخالفه فيه بعض النُقَّاد.

وذهب مذهبه في هذه المسألة بعض النُقَّاد، ممَّن رأوا صواب مذهبه [٣].

وعودًا على توهم أصالة الهمزة الذي أشار إليه اليازجيّ، فقد بحث هذا الأمر الأستاذ عبد القادر المغربي، ذاكرًا طائفة من الألفاظ التي أقرُّوها توهُّمًا في أصالة بعض حروفها، وجذبهم طبعهم لنطقها، ومنها لفظة (أشَّر) التي قال فيها مُخاطِبًا اليازجيّ تجوُّزًا: "أرجو أن يصغي إليَّ أنا أيضًا في تطبيق هذه القاعدة في كلمة أخرى شاع استعمالها. وكثُر التساؤل عنها وهي قولهم لا سيَّما المصريين: (أشَّر) على الكتاب أو الدفتر تأشيرًا. أي وضع عليه إشارة أي علامة تدلُّ على أنَّه قُرِئ أو أنَّ فيه ملاحظة أو غير ذلك. ولا يخفى أنَّ الهمزة في كلمة (إشارة) زائدة على المادَّة الأصليَّة التي هي الشور. فهي كالهمزة في مصادر إقامة وإمالة وإزالة. ثُمَّ إنَّ (إشارة) مصدر (أشارَ – يُشيرُ). وأصل (إشارة) إشوارة ... لكنَّ كلمة إشارة بعد أن كانت مصدرًا أصبحت اسمًا لكلِّ علامة تُنصَب أو تُكتَب. ودارت على الأفواه حتَّى توهَّموا أنَّ همزتها أصليَّة كهمزة إمارة مصدر أمَرَ. وإنَّ مادَّتها التي اشتُقَّت منها(أشَّر) المهموز لا (شوَّر) الأجوف.، وإنَّ وزنها (فعالة) لا (إفعال). وبناءً على هذا التوهُّم اشتقُّوا منها فعل (أشَّر) إذا وضع إشارة كما قالوا علَّم إذا وضع علامة" [٤]. وقدَّم المغربي البديل الفصيح لهذا الاستعمال، وهو خلاف ما ذكره اليازجيّ، غير أنَّه في النهاية جارى الكُتَّاب فيما اختاروه بناءً على قاعدة توهُّم الأصالة وانجذاب الطبع التي يؤمن بها فقال: "والأصل الفصيح أن يكون الفعل المُشتقُّ من الإشارة :أشارَ على الكُتَّاب. أو شوَّر عليه. لا أشَّر عليه. هكذا قال الناس، ولم يعبأوا بالقواعد ولا بالقياس. وإنَّما

---

(١) لغة الجرائد: ٩٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٥ .

(٣) ينظر: عثرات الأقلام (١٦)، مجلة المجمع العلمي العرب، المجلد الثالث ١٩٢٣م، ٢١٧/٧ ، وتذكرة الكاتب: ٩٤، وعثرات الأقلام والألسنة: ٣٠– ٤٤ .

(٤) تأصيل أصل في اللغة، عبد القادر المغربي، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلَّد الخامس ١٩٢٥م، ٢١٥/٥. وينظر: قاعدة توهُّم الأصالة أو انجذاب الطبع، عبد القادر المغربي، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلد العاشر ١٩٣٠م، ١٢٩/٣، ١٣٠.

انجذبوا إلى طباعهم فتوهَّموا همزة (إشارة) أصليَّة كما انجذب قبلهم العربي القح عمارة بن عقيل فقال أرياح مكان أرواح انخداعًا برياح كما مرَّ في صدر هذا المقال" [١]. فقد ارتكز المغربي في إجازة هذا الاستعمال إلى التوهُّم، وهو عنده بابٌ مقبول، وصفه بالرزق اللغوي والثروة اللغويَّة.

كما بحث هذا الاستعمال الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار بشيءٍ من التفصيل، فنظر إليه من زاويتين: **الأولى**، كونه مُحرَّفًا من الإشارة، وعليه يُقال فيه: أشار على الطلب أو الصكِّ. **والثانية**: أن يكون غير مُحرَّف عنها، وإنَّما يكون مأخوذًا من التأشير الذي هو تحزيز الشيء وشحذه، وعليه يمكن قبوله على أنَّ المُشير عندما يُوقِّع على الطلب بما يرى، يشحذه ويجعله نافذًا ماضيًا غير مُنثلِم [٢]. ولكنَّه في النهاية أيَّد استعمال التأشير حين قال: "وعلى هذا الوجه لا بأس باستبقاء التأشير فيما تعارفه الناس" [٣]. غير أنَّه في موضعٍ آخر عَدَل عن هذا الرأي إلى رأيين آخرين، قال في الأوَّل: "إنَّ الذي استعمله العرب في معنى التأشير هو التوقيع... فنرى أنَّ التأشير والتوقيع يرجعان إلى معنيين متماثلين" [٤]. وقال في الثاني: "وقد كنت أرى أن يُهجر التأشير إلى التوقيع إيثارًا للاتِّباع على الابتداع فثناني عن هذا الخاطر أنَّ التوقيع تعُورِف الآن في وضع المرء اسمه في ذيل ما يكتُب إمارة على إقراره وإجازته" [٥].

وذكر الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ أنَّ النجَّار يمنع استعمال التأشير بالمعنى المتعارف، ويُصوِّبه بالقول: وقَّع على، وذلك في مُحاضراته عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة، رادًّا عليه تخطئته هذه بإجازة المعاجم الحديثة كالمتن، والوسيط [٦]. وهذا وهم منه؛ لأنَّ النجَّار لم يتبنَّ المسألة في كتابه هذا، وإنَّما كان ينقل ما خطَّأه اليازجيّ من صيغ عامِّيَّة [٧]. وموقفه كما عرضنا في كتابه الآخر، الذي يُمثِّل وجهة نظره. أمَّا هذا الكتاب فهو محاضرات تحدَّث فيها عن مناهج النُقَّاد قديمًا وحديثًا، مع شيءٍ من مسائلهم.

---

(١) تأصيل أصل في اللغة، عبد القادر المغربي، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلَّد الخامس ١٩٢٥م، ٢١٥/٥.

(٢) ينظر: لغويات وأخطاء لغويَّة شائعة: ٥٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٥٥.

(٤) المصدر نفسه : ٥٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٥ .

(٦) ينظر: مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ١٨ .

(٧) ينظر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٤١ .

وممَّن بحث مسألة التأشير أيضًا الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ، والدكتور أحمد مختار، والدكتور مجيد الزامليّ. ففي بحثٍ له يرى الزعبلاويّ أنَّ استعارة التأشير بمعنى التوقيع من معناه الآخر بمعنى التحزيز بعيدة، إلَّا أنَّها لا تخلو من نسبة، ثُمَّ دعا المجمع اللغوي إلى القطع بوجوه استعمال هذه الأفعال ؛ ليحدّ من معانيها، ويمنع التداخل بينها [١]. وفي دراسة له أحدث ممَّا ذكرنا حَكَم على دلالتي الفعلين (وقَّع) و(أشَّر) بأنَّهما متماثلتين، وقد استُعمِل التوقيع استعمال التأشير، رادًّا بذلك مقالة اليازجيّ [٢]. واستدلَّ على ذلك بقول الخفاجيّ: "التوقيع: إيقاع شيء على شيء ... ومنه توقيع السلطان" [٣]. وقول الخوارزمي: "ويُوقِّع السلطان في آخره بإجازة ذلك" [٤]. ثُمَّ ختم ردَّه بالقول: "فإذا صحَّ هذا صحَّ قولنا: (أشَّر على الصكِّ بكذا)؛ لأنَّ الفعلين في معنيين متماثلين أصلًا" [٥]. وهذه الشواهد لا تخرج عمَّا ذكره اليازجيّ عندما دعا إلى استعمال: (وقَّع على) بديلًا فصيحًا.

وحكم عليها الدكتور أحمد مختار عمر بالصحَّة على أنَّها لفظة مولَّدة [٦]. استنادًا إلى قول الوسيط: "أشَّر على الكتاب: وضع عليه إشارة برأيه(محدثة)" [٧]. ولم يخرُج الدكتور مجيد الزامليّ عن هذا الاتِّفاق؛ فقد التحق بالمغربي، والزعبلاويّ، ومختار، في إجازة هذا الاستعمال بناءً على التماثُل بين التوقيع والتأشير، مستندًا إلى أقوال العلماء في التوقيع، والتي تُقرِّبه من معنى التأشير [٨].

وبحث مجمع اللغة العربية في دمشق هذا الاستعمال، فأصدر قراره الآتي: "جواز قولهم: (أشَّر وتأشير ومؤشِّر) كما تُستَعمَل كلمة (سِمة) لهذه الدلالة، ويجوز استعمال (مُؤشِّر) بمعنى

---

(١) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٩٠ .

(٢) ينظر: مُعجم أخطاء الكتاب: ١٧ .

(٣) شفاء الغليل: ٨٩ .

(٤) مفاتيح العلوم: ٨٣ .

(٥) مُعجم أخطاء الكتاب: ١٧ .

(٦) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٤٧/١ .

(٧) المُعجم الوسيط: ١٩/١ (أشر) .

(٨) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٥٥/٢، ١٥٦. والمستدرك في تذكرة الكاتب: ١٨، ١٩ .

دليل" [١]. وهذا القرار خلاف ما نُشِرَ في مجلَّة المجمع في وقت سابِق تحت عنوان (عثرات الأقلام) ما يُرجِّح أن تكون هذه المقالات لعضوٍ في المجمع، ولا تُمثِّل رأي المجمع.

وبالعودة إلى البديل الذي قدَّمه اليازجيّ وهو: (وقَّع على) فهو الآخر لم يكُن محل اتِّفاق أيضًا، رغم أنَّ اليازجيّ لم يمنع الاستعمال الآخر، وإنَّما أهمله، واقتصر على تعديته بـ (على) وهذا ربما كافٍ للاستدلال على منعه. فهناك من أيَّده فيه، فيما رفضه آخرون، ورأوا استبدال حرف الجر (على) بـ (في) فممَّن ذهب مذهبه في الاقتصار على (على) مصطفى الغلاييني، ومازن المبارك، وأحمد مختار[٢]. وهناك من قصر استعمال الفعل مع (في)؛ لأنَّه وجد معاجم اللغة تذكره مقرونًا بهذا الحرف[٣]. ومنع الأستاذ المنذر تعديته بالحرف؛ لأنَّه عنده متعدٍّ بنفسه [٤]. فيما رأى آخرون جواز الأمرين، التعدية بـ (على) و (في) ومنهم الأستاذان مُحمَّد العدنانيّ، وصلاح الزعبلاويّ، والدكتور مجيد الزامليّ[٥]. وردَّ الدكتور مصطفى جواد على اليازجيّ في استعماله التعدية بـ (على) فقال: "وليس هذا الصواب وحده؛ لأنَّ من الفصيح (وقَّع في الصك) قال القاموس: (والتوقيع ما يُوقَّع في الكتاب) وفي المختار(التوقيع ما يوقَّع في الكتاب) ... وإنِّي لم أعثر على وقَّع عليه كما ادَّعى اليازجيّ فربَّما كان في التاج أو اللسان أو غيرهما"[٦].

إنَّ استعمال التأشير بمعنى العلامة ضربٌ من المجاز المقبول، وهو مُرادِف للتوقيع فكلاهما يُفيدُ وضع علامة يُعيَّن بها المُراد. أمَّا تعدية (وقَّع) بـ (على) أو (في) ففيه مرتبتان: **الأولى**، فصيحة وهي تعديته بـ (في) على ما أُثِر عن العرب. **والثانية**، صحيحة وهي تعديته بـ (على)؛ لأنَّ التوقيع إنَّما يكون على الكتاب. فإذا كانت العلامة بين طيَّات الكتاب قلنا: وقَّع فيه، وإن كانت فوقه قلنا: وقَّع عليه. والسياق كفيل بحفظ المعنى.

---

(١) قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب: ١٣/١ .

(٢) ينظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٣- ١٥، ونحو وعيٍ لغوي: ٢٠٢، ومُعجم الصواب اللغوي: ٧٩٨/٢ .

(٣) ينظر: الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: ١٠٩، ١١٠ .

(٤) ينظر: كتاب المنذر: ١.

(٥) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٧٢ ، ومُعجم أخطاء الكُتَّاب: ٦٧٥ ، ومُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢١٦/٢- ٢٢٠ .

(٦) فوائد لغوي (عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي)، مصطفى جواد، مجلَّة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م، ٦٣٢/٨ .

٥- وطَّدَ

التوطيد في اللغة: تسوية الأرض وردمها، ووطَّد المكان: ضربه بالميطدة ليتصلَّب، ووطَّدت الأرض: إذا أثبتَّها بالوطء، أو الردس حتَّى تتصلَّب وتشتد لأساس بناء أو غيره، والميطدة: الخشبة التي يوطَدُ بها المكان [١].

وينقل بعض الكُتَّاب دلالة هذا الفعل إلى الأمور المعنويَّة، فيقولون: وطَّد العلائق. بمعنى أثبتها ووثَّقها. وهذا الانتقال الدلالي خطأ عند اليازجيّ يجب تجنُّبه؛ لأنَّ التوطيد للأرض، فقال في ذلك: "ويلحق بذلك قول الآخر: (وطَّد العلائق بينهما) والعلائق لا توطَّد؛ لأنَّ التوطيد يكون للأرض ونحوها. يُقال: وطَّد الأرض إذا ردمها، وداسها؛ لتصلب ومنه الميطدة وهي خشبة يوطد بها أساس البناء وغيره. والوجه: وثَّق العلائق أو أكَّدها ونحو ذلك" [٢]. ولم نقف على حدِّ علمنا على رأيٍ يوافق اليازجيّ في هذه المسألة. في حين ردَّ عليه بعض النُقَّاد تخطئته، مصوِّبين الاستعمال؛ فحكم الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ على هذا التغيُّر الدلالي بالصحَّة لأنَّ (وطَّده) تأتي بمعنى (أثبته) في كتب اللغة [٣]. وذكر منها قول التاج: "وَطَدَ الشيءَ يَطِدَهُ أثبته وثقَّله كَوَطده فتوطَّد: ثَبُت ... ومن المجاز: وطَّد الله للسلطان مُلكه. فأطَّده إذا أثبته وعِزٌّ موطَّد وموطود: ثابت" [٤]. وقول ابن الأثير: "أتاه زيادٌ بن عدي فوطده إلى الأرض. أي: غمزه فيها وأثبته عليها" عليها" [٥]. فردَّ قسطاكي الحمصي مدافعًا عن اليازجيّ: "قال اليازجيّ: والوجه وثَّق العلائق فلم يرض بذلك المعترض، وأورد ما جاء في التاج والأساسي[*] من توطيد المُلك وقال فوطده إلى الأرض وغمزه فيها والمادة كلُّها تُشعِر على أنَّها لا تليق بالمعنى المراد أنَّ توثيق العلائق هو المعنى لا توطيدها . قال في اللسان: قال ابن الأثير قوله في الحديث فوطده إلى الأرض أي:

---

(١) ينظر: العين: ٤٤٣/٧ (وطد) ، وتهذيب اللغة: ٥/١٤ (وطد) ، والصحاح : ٥٥١/٢ (وطد) ، ومقاييس اللغة: ١٢١/٦ (وطد)، وأساس البلاغة: ٣٤٢/٢ (وطد).

(٢) لغة الجرائد: ١٤٠ .

(٣) ينظر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٢٢ .

(٤) تاج العروس: ٣٠٢/٩ (وطد) . وقد تصرَّف الجنديّ بنصِّ التاج؛ فاجتزأ منه ما أراد، وحذف بعض ألفاظه بما لا يخِلُّ بموضع الشاهد وصحَّة الاستشهاد، وكلام الزبيدي بنصِّه: "وَطَدَ الشيء يَطِدَه وَطدًا بفتحٍ فسكونٍ، وطِدَة كَعِدة فهو وطيدٌ وموطودٌ: أثبته وثقَّله كوطَّده توطيدًا فتوطَّد: ثَبُت ..." .

(٥) النهاية في غريب الحديث: ٢٠٤/٥ .

غمزه فيها وأثبته عليها ومنعه من الحركة فهذا كلامٌ يصدُق على الرمح أو على الحجر لا على علائق الدول" [١].

فعاد الجنديّ الكرَّة ثانية، مُتسلِّحًا بمزيدٍ من الحجج والنقول التي تؤكِّد أنَّ (وطَّد) تأتي بمعنى (أثبَتَ) و (وثَّق) ومن ذلك قول الجوهري: "وطَّدتُ الشيء أطده وطدًا. أي: أثبتَّه وثقَّلته والتوطيد مثله" [٢]. مُنبِّهًا على أنَّه قال: وَطدت الشيء. ولم يخصُّ ذلك بالرمح أو الحجر كما عبَّر قسطاكي أفندي، وكذلك ما جاء في النهاية من حديث البراء بن مالك: "قال يومَ اليمامة لخالد بن الوليد: (طدني إليك)" [٣]. بمعنى: ضمني، واغمزني، دلالة على أنَّه ليس مُختصًّا بالأرض. وكذلك قول الزمخشري: "ومن المجاز: وَطَدَ المُلك توطيدًا، وعِزٌّ موطَّد. وموطود وواطِد: ثابت. ووطَّدت منزلة فلان عند فلان وتوطَّدت له عنده منزلة" [٤]. وقول اللسان: "ويُقال: وطَّد الله للسلطان مُلكه وأطَّده إذا ثبَّته" [٥]. وغير ذلك من الأدلَّة على مجيء التوطيد بمعنى التثبيت للأرض وغيرها. وختم استدراكه بالقول: "وممَّا تقدَّم يتَّضح أنَّ جميع ما أتى به المُنتقِد في هذا المقام ساقِطٌ كأقواله السابقة وأنَّ سفسطته لم نلبث أن نصل إلى خضابها"[٦].

وتلاه في الردِّ على هذه التخطئة، وتصويب الاستعمال الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، وهو الآخر لم يخرُج عمَّا قدمه سلفه من الأدلَّة والبراهين سوى ما جدَّ من المعاجم الحديثة، فقال في حديثه عنها: "ويُخطِّئ الشيخ إبراهيم اليازجيّ من يقول: وطَّد العلائق بينهما.. ويرى اليازجيّ أنَّ الصواب هو: وثَّق العلائق أو أكَّدها. وجميع هذه الجمل صحيحة؛ لأنَّ الصحاح واللسان والمحيط والتاج والمد والوسيط تقول: إنَّ من معاني (وطَّد الشيء) أثبته وثقَّله. ويرى الأساس والتاج أنَّ معنى: وطَّد المُلك توطيدًا: ثبَّته، وهو من المجاز. لذا يجوز أن نقول مجازًا: وطَّد العلائق بينهما أو وثَّقها أو أكَّدها ونحو ذلك" [٧]. فقوله: (من المجاز) دليلٌ على ما حصل

---

(١) نقلًا عن: إصلاح الفاسد: ١٣٩، ١٤٠. وللكلام تتمَّة. (*) والصواب: التاج والنهاية في غريب الحديث.

(٢) الصحاح: ٥٥١/٢ (وطد) .

(٣) النهاية في غريب الحديث: ٢٠٤/٥ .

(٤) أساس البلاغة: ٣٤٢/٢ (وطد).

(٥) لسان العرب: ٤٦١/٣ (وطد).

(٦) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٤٣ . وما ذكره من الأدلَّة ذُكِر فيما سبق.

(٧) مُعجم الأخطاء الشائعة: ٢٦٩ .

للفظة من انتقال دلالي، بناءً على وجود رابطٌ في الأصل اللغوي لكليهما. وكذلك فعل الدكتور إميل بديع في ردِّه على اليازجيّ حين اجتزأ من عبارة العدنانيّ ناقلًا إياها بنصِّها [١].

ووصف الدكتور أحمد مختار عمر الاستعمال المرفوض بأنَّه فصيحٌ، ولا عِبرة بقول من يُفرِّق بين الاستعمال المادي والمعنوي لهذا الفعل؛ فالفعل (وطَّد) يجري على ما هو مادِّي كالأرض، وما هو معنويٌّ كالروابط الاجتماعيَّة والإنسانيَّة [٢].

إنَّ إجازة هذا الاستعمال راجحة لدينا، ولا نرى ضيرًا على الكُتَّاب في أن يستعملوه بالمعنى الحديث، فيما لم يخالفوا به أقيسة اللغة، أو يخلطوا بين أبنيتها؛ فلكي لا يضيق على الكُتَّاب أفق التعبير، جاز الركون إلى المجاز في مواطن كثيرة، وقد نصَّت مصادرَ أخرى على دلالة هذا الفعل على الثبوت، وهو أحد مصاديق التوكيد والتوثيق، ففي التهذيب: "وطَّد الله للسلطان ملكه وأطَّده إذا ثبَّته" [٣]. وفي الخصائص في الحديث عن (الطادي): "هو مقلوب عن الواطد وهو الفاعل من وَطَد يَطِد أي ثبت" [٤]. وفي الأفعال لابن القوطيَّة: "وَطَدَ الشيء وَطدًا وَطِدة : ثبت" [٥].

---

(١) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٦٧ .

(٢) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٢/٧٩٥ .

(٣) تهذيب اللغة: ١٤/٥ (وطَّد) .

(٤) الخصائص: ٢/٧٨.

(٥) الأفعال لابن القوطية: ٣٠١ .

المبحث الثاني

انتقال الدلالة

يـرتبط التغيُّـر اللغـوي بـالتطوُّر الاجتمـاعي؛ لأنَّ اللغـة فـي تفاعـل مسـتمر مـع الحيـاة الاجتماعيَّـة، والحضـاريَّة فهـي ظـاهرة اجتماعيَّـة خاضـعة لعوامـل التطـوُّر التـي تُصـيب المجتمـع. وتبعًـا لهـذا التطـوُّر تتغيَّـر دلالـة الكثيـر مـن ألفاظهـا مـن زمـنٍ لآخـر، وهـذا مـا يـؤدِّي إلـى المرونـة فـي الاستعمال في كثيرٍ من المواضع.

ويُعـدُّ الانتقـال الـدلالي مظهـرًا مـن مظـاهر التطـوُّر اللغـوي؛ فبموجبـه تتَّسـع دلالـة المفـردة، وتتعـدَّى حـدود اسـتعمالها الأوَّل وجـذرها اللغـوي وارتباطهـا المعنـوي، فبموجبـه ينتقـل معنـى اللفظـة مـن مجـال اسـتعمالها الأصـلي، ودلالتهـا الأصـليَّة، إلـى مجـال دلالـة أخـرى، فهـو تغيُّـر فـي مجـال الاستعمال [١].

وهـذا التغيُّـر خـارج عـن كونـه تخصيصًـا أو توسـيعًا؛ فهـو يحـدث عنـدما يتعـادل معنيـا اللفظـة، ويكونـا متسـاويين، وهـذا يعنـي أنَّ الاسـتعمال المجـازي هـو المـؤدِّي إلـى هـذا الاسـتعمال، وهـو الـذي يوجِـد الصـلات المعنويَّـة المبتكـرة بـين أصـول المعـاني، والمنقـول إليهـا، وهـذا التغيُّـر يحـدث بشـكلٍ مقصـودٍ أو غيـر مقصـود، كمـا لـه مسـوِّغاته ودوافعـه، وهـو يُعبِّـر فـي جانـبٍ منـه عـن ارتقاء الحياة العقليَّة لدى الإنسان [٢].

وعـادة مـا يكـون الانتقـال المعنـوي المجـازي غيـر مقصـود، وإنَّمـا للمشـابهة، أو السـببية والحاليـة أثـرٌ فيـه فقولنـا: رِجـل الكرسـي، لشـبهها السـببي برِجـل الإنسـان والحيـوان، وكـذا يـدُ البـابِ ، وعـين الإبـرة. وأشـار الباحـث فـايز الدايـة إلـى أنَّ هـذا النـوع ينمـاز عـن التوسُّـعِ والضـيق بـأنَّ: "اللفـظ يتَّخِـذُ سـبيلًا يجتـاز فيـه مـا بـين نقطـة تداولـه ومعنـاه الأوَّل إلـى نقطـة أخـرى يجـري اسـتعماله فيهـا ولا يشـترط التقفيـة علـى آثـار المرحلـة الأولـى، بـل يقـوم احتمـال تعـايش الـدلالتين إلـى جانـب طغيـان الدلالة المتطوِّرة على سابقتها" [٣].

---

(١) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٢٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٠- ١٦٥ .

(٣) علم الدلالة العربي فايز الداية : ٣١٤، ٣١٥ .

إنَّ هذا النوع من الحِراك اللغوي يصدق عليه مفهوم الاشتراك اللغوي بشكلٍ كبيرٍ؛ فبموجبه تتطوَّر دلالة اللفظة الواحدة لتؤدِّي معنى أو معاني جديدة قد لا تمتُّ إلى الأصل الذي أُخِذت منه تلك المعاني بصلة.

ويحدثُ كثيرًا أن لا يُكتب للدلالة الجديدة النجاح؛ فيبقى مجال استعمالها محدودًا أو في حدود البيئة اللغويَّة التي نشأت فيها؛ ولذا يعدّها بعضهم من الخطأ الذي تجب حماية اللغة منه؛ لأنَّه لم يقوَ على النجاح، فيغدو أمرًا واقعًا، وإن كان هذا الحكم قد تعرَّضت له الكثير من الدلالات التي شاع استعمالها، فلم يشفع لها ذلك. ولذا وجدنا بعض النُّقَّاد – ومنهم اليازجيّ– قد وقفوا بوجه بعض الدلالات المستحدثة التي تولَّدت نتيجة انتقال معنوي بين لفظتين، في حين وجدنا هناك من ينتصر لها، رادًّا على الطرف الأوَّل تخطئته، وهو ما سيتَّضح ممَّا سنتناوله من نماذج لغوية في هذا المبحث.

١ – حوَّر

التحوير في اللغة: الترجيع، يُقال: حوَّر الله فلانًا، إذا خيَّبه وأرجعه إلى النقص. والتحوير: التبييض، ومنه سُمِّي الحواريون؛ لأنَّهم كانوا يغسلون الثياب فيحوِّرونها. والحوراء، الشديدة سواد العين شِدَّة بياضها [١].

وقد أشار اليازجيّ إلى معنًى مختلف يستعمله بعض الكُتَّاب مع هذا الفعل وهو دلالته على التنقيح، والتعديل، والتهذيب، فقال بعد أن ذكر أنَّ مُراده من ذكر هذه التخطيئات المحافظة على اللغة، وصون الأقلام: "فمن تلك الألفاظ: لفظة التحوير التي لم يبقَ كاتب جريدة، ولا مؤلِّف كتاب إلَّا وردت في كلامه مئات من المرار، يريدون بها معنى التنقيح، والتعديل، والتهذيب، وما جرى هذا المجرى، وذلك الكلام على الشروط، والمعاهدات، والأحكام وأشباهها. ولم ترِد هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة بمعنى من هذه المعاني، وإنَّما التحوير في اللغة بمعنى التبييض... فما ضرَّ لو استعملوا في مكان هذه اللفظة إحدى الكلمات التي ذكرناها في مرادفها"[٢].

وتابعه في تخطئة هذا الانتقال الدلالي طائفة من نُقَّاد اللغة المحدثين منهم أسعد داغر، وكمال إبراهيم، وعباس أبو السعود، مصطفى جواد، وأمين آل ناصر الدين، ومُحمَّد العدنانيّ،

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٤٨/٥ (حور) ، ولسان العرب: ٢٢٠/٤ (حور) ، وتاج العروس: ١٠٣/١١ (حور) .

(٢) لغة الجرائد: ٣٠، ٣١ .

وصلاح الدين الزعبلاويّ [١]. فأرجع جواد الخطأ إلى أنَّه قد يكون من أخطاء الطبع، وإنَّ الأصل فيه (حوَّل) كما وهموا في (جميعة) فقالوا (جمعيَّة) [٢]. ولكنَّ اليازجيّ أشار إلى أنَّ هذا الخطأ لا يخلو منه كتابٌ أو مجلَّة، إلَّا أن يكون جواد يريد بذلك وهم الواضع الأوَّل. وردَّ الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ قول المُعجم الوسيط: "حوَّر فلان الكلام: غيَّره (مُحدثة)" [٣]؛ لانفراده بذلك، لأنَّ مجمع اللغة العربيَّة لم يحكم عليه بالصحَّة بعد [٤]. غير أنَّ مجمع اللغة العربية القاهري أصدر القرار الآتي سنة(١٩٨٦م) : "درست اللجنة كلمة (التحوير) بمعنى التغيير في الشيء والتعديل فيه، وترى إجازتها بصيغتها لما في لسان العرب من قولهم: حار الشيء يحور إذا تغيَّر من حالٍ إلى حال على أساس تضعيف عين الفعل للتعدية- وقد قاسه المجمع- فيُقال: حوَّر الشيء تحويرًا غيَّر فيه وعدَّل. وبذلك يكون استعمال كلمة التحوير بمعنى التغيير في الشيء والتعديل فيه استعمالًا سائغًا" [٥]. ولم يرتضِ الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ إجازة المجمع هذه، فقال مُخطِّئًا الاستعمال: "ولذا كان قول الكتَّاب: (حوَّرت المقال) بمعنى أدخلت عليه التعديل أو التغيير أو التبديل أو التنقيح خطأ صوابه: عدَّلت المقال ونقَّحته وأبدلت منه مقالًا آخر وهكذا. وقد عمد مجمع اللغة بالقاهرة، مع ذلك إلى إقراره عام ١٩٨٦ بالمعنى الشائع مُشتقًّا من (حوَّره) بالتشديد من (حار الشيء) إذا تغيَّر من حالٍ إلى حال. ولا أرى وجهًا لذلك فكل ما ذكرته المعاجم المعتمدة من معاني(حار) إذا صحَّ الاشتقاق هو (الرجوع والبعث والتردد والنقص) فتأمَّل" [٦].

وقد بدا لنقَّادٍ آخرين صواب الاستعمال وسلامته؛ فردُّوا على اليازجيّ ومتابعيه تخطئتهم، قال الشرتونيّ جوابًا على رؤية اليازجيّ خطأ هذا الاستعمال: "ونحن نرى أنَّ هذا الاستعمال حَسَنٌ فصيح؛ لأنَّ الكتبة نقلوا اللفظة من معناها الأصلي إلى المجاز، ولا مانع يعترضهم دون ذلك وهم يريدون بها إعادة النظر والمراجعة تشبيهًا لذلك بتبييض الثوب. وعليه لا نظنُّ تخطئتهم

---

(١) ينظر: تذكرة الكاتب: ٨٥، ١٢٤، وأغلاط الكتاب: ٦٠، وشموس العرفان، ٣٨، وقل ولا تقل: ١٩/٢، ودقائق العربية: ١٠٢، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٧٢، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٦٩، ومُعجم أخطاء الكتاب: ١٤٥ .

(٢) ينظر: قل ولا تقل: ١٩/٢ .

(٣) المُعجم الوسيط: ٢٠٥/١ .

(٤) مُعجم الأخطاء الشائعة: ٧٢ .

(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م : ٢٦٤ .

(٦) مُعجم أخطاء الكتاب: ١٤٦ .

صوابيَّة إلا إذا قلنا إنَّ باب المجاز مقفل في وجوههم وهذا باطل" [١]. ثُمَّ أضاف مُعلِّقًا على البديل الذي اقترحه اليازجيّ: "ثمَّ إنَّ كلمتي نقَّح وهذَّب اللتين أرادت مجلَّة الضياء استعمالهما بدل حوَّر هما كذلك منقولتان عن معناهما الأصلي إلى معنى الإصلاح والخلاص فإذا كان قد جاز للمتقدِّمين استعمال المجاز فلماذا لا يُسوَّغ ذلك للمتأخِّرين" [٢]. فطرق هذا الردُّ مسمع اليازجيّ، ممَّا دعاه للردِّ على الشرتونيّ متَّهمًا إياه بالتخريج على المذاهب الساقطة، ومتروك اللغات، وتوجيه المسائل على وجوه التأويل والمجاز ممَّا هو أعلم به [٣]. فعاد الشرتونيّ الكرَّة ثانية رادًّا على اليازجيّ اتِّهامه بأنَّه "لو سُدَّ باب المجاز في وجوه المتكلِّمين والكاتبين لضاقت عليهم مذاهب التعبير عن كثيرٍ ممَّا يريدون. أما يرى أنَّ نقَّح وهذَّب اللتين يريد إقامتهما مقام حوَّر هما منقولتان عن حقيقة معناهما إلى معنى الإصلاح والإخلاص" [٤]. وقال الكرمليّ رادًّا عليه: "أنكر حضرة الشيخ على الكُتَّاب استعمال كلمة حوَّر بمعنى نقَّح وعدَّل وهذَّب . قلت: لا يحقُّ له هذا الإنكار؛ لأنَّ هذا التعبير من باب الاستعارة وباب الاستعارة والكناية والمجاز وما ضاهاها واسع المدخل والمجال ولا يحقُّ لأحد أن يُضيِّقه ولا أن يغلقه على المتأخرين إذ لم يُصرِّح الأوَّلون بإغلاقه أو بانغلاقه بعدهم أو بعد حين" [٥].

وفي ردِّه على اليازجيّ ومن تابعه، استند الدكتور إميل بديع إلى إجازة المُعجم الوسيط [٦]. وكذا فعل الدكتور أحمد مختار مضيفًا إلى ذلك إجازة المجمع اللغوي القاهري [٧]. وهذه الإجازة لا يمكن أن يؤاخَذ بها اليازجيّ؛ لأنَّها صدرت بعد تخطئته بعشرات السنين، وقد غادر الدنيا حينها.

وممَّن ردَّ على اليازجيّ في هذه المسألة أيضًا الدكتور مجيد الزامليّ، فبعد أن ذكر نصَّ اليازجيّ أشار إلى بعض من وافقوه في مذهبه رادًّا عليهم جميعًا، ومخرِّجًا المسألة على أكثر من بابٍ، فاستند إلى قول اللسان: "الحَوَرُ الرجوع عن الشيء وإلى الشيء ... وكلُّ شيء تغيَّر من

---

(١) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦٠٩، ٦١٠ .

(٢) المصدر نفسه: ص ٦١٠ .

(٣) ينظر: لغة الجرائد، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الأولى ١٨٩٨م، ٦٧٦/٢٢ .

(٤) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص٧٩٦.

(٥) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤ .

(٦) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٢٢.

(٧) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٢١٦/١، ٣٣٧ .

حال إلى حال فقد حارَ يَحوُر حَوْرًا" [١]. في تفسير (التحوير) بمعنى التغيير وهو المعنى المطلوب في قول الكُتَّاب. كما استند إلى ردِّ الكرمليّ مؤيِّدًا إياه، وكذلك إجازة المجمع العلمي في مصر، وإقرار المُعجم الوسيط بهذا الاستعمال وذكره في مواده [٢].

وفي الخلاصة فإنَّ هذه اللفظة قد شاعت واتَّسعت دلالتها بهذا المعنى، وهذا الانتقال الدلالي شاعَ شيوعًا لافتًا، وانتقلت دلالتها – في حال الحكم بعدم وجود أصل دلالي لها– حتَّى كُتِبَ لها النجاح، فصار لزامًا الإقرار بهذا التغيُّر الدلالي، يُقابل ذلك اضمحلال المعنى القديم؛ فالتحوير بمعنى التبييض لم يُعدُّ مستعملًا إلَّا في المعاجم وكُتُب اللغة، مع أنَّ هذا المعنى الجديد له أصلٌ لغويٌّ، ففي التهذيب: "حوَّرت الخبزة تَحويرًا إذا هيَّأتها لتضعها في الملَّة" [٣]. وما تعديل الخبزة وتهيئتها إلَّا مصداقٌ لتعديل غيرها، فالفكرة واحدة وإن تعددت مجالات تطبيقها.

٢– انْصَاعَ

يأتي هذا الفعل في اللغة دالًّا على أكثر من معنى، فقد جاء في التهذيب: "وقال أبو عُبيد: انصاع الرجُلُ إذا انفتل راجعًا" [٤]. وفي المقاييس: "ويُقال: انصاع القوم سِراعًا: مَرُّوا" [٥]. [٥]. كما يأتي بمعنى الإحاطة، والحوش، ففي الأساس: "ومن المجاز: الراعي يصوعُ إبله، والكَميُّ والكَميُّ يصوع أقرانه: يحوذهم، كما يصوع الكائل المكيل. ومنه انصاع القوم إذا مَرُّوا سراعًا"[٦].

واستحدث الكُتَّاب في عصرنا معنًى آخر للفعل، نقلوه من غيره فهم يقولون: انصاع فلان. بمعنى: أطاع وانقاد ونفَّذ ما طُلِبَ منه. وهذا خطأ عند بعضهم وأشار إليه الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وعدَّه من الخطأ الذي ينبغي تجنُّبه فقال: "ويقولون: أشار عليه بكذا فانصاع لمشورته، يعنون انقاد وأطاع، ولا وجود لذلك في اللغة، لكن يُقال: انصاع الرجل إذا انفتل راجعًا مُسرِعًا، وفي الأساس انصاع القوم، إذا مرُّوا سُراعًا، وفي اللسان صاع الشيء يصُوعه صَوعًا فانصاع أي فرَّقه فتفرَّق لم يجيء في هذا الحرف غير ذلك" [٧]. وتابعه في ذلك جمعٌ من النُّقَّاد المحدثين

---

(١) لسان العرب: ٢١٧/٤ (حور) .

(٢) ينظر: دراسات في النقد اللغوي: ٨٢ – ٨٥ .

(٣) تهذيب اللغة: ١٤٧/٥ (حور) .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤/٣ (صاع) .

(٥) مقاييس اللغة: ٣:٣٢١ (صوع) .

(٦) أساس البلاغة: ٥٦٣/١ (صوع) .

(٧) لغة الجرائد: ٣٤، والنصَّان المنقولان في أساس البلاغة : ٥٦٣/١ (صوع) ، ولسان العرب: ٢١٤/٨ (صوع).

المحدثين [١]. وحُجَّتهم في ذلك أنَّ (انصاع) له معنًى خاص به لا ينبغي نقله إلى غيره، قال عباس أبو السعود: "وهذا التعبير وما يشبهه بعيدٌ كلَّ البعدِ عن المعنى الأصلي لهذا الفعل؛ وذلك لأنَّ معنى قولك: انصاع فلان هو أنَّه عاد راجعًا مسرعًا" [٢]. وقال الشيخ أبو تراب الظاهري متأثِّرًا بعبارة اليازجيّ: "يقولون: (فلان انصاع لأمر فلان) وهذا من الأخطاء الدارجة التي لم يسلم منها الكُتَّاب والخطباء. والانصياع لا يدلُّ على الإذعان للأمرِ؛ لأنَّ هذه المادة تدلُّ على التفرُّق والتصدُّع" [٣].

وبحث هذا الاستعمال نُقَّادٌ آخرون فرأوا صحَّة قول الكُتَّاب، وسلامة موقفهم، فخالف بعضهم اليازجيّ ومتابعيه دون أن يُشيروا إليه صراحة، فيما قصده آخرون بالردِّ والمعارضة. فممَّن خالفه في ذلك الدكتور أحمد مختار عمر في مُعجمه إذ أجازه بناءً على ما بين المعنى القديم (عادَ مُسرعًا) والمعنى الجديد (خضع وانقاد) من علاقة مجازيَّة، أو الاستناد إلى إقرار المعاجم الحديثة به [٤]. وأجاز ذلك عبد العزيز الحربي أيضًا مستندًا إلى أمرين:

الأوَّل: إنَّ (انصاع) مسموعٌ عن العرب بغض النظر عن معناه.

الثاني: إنَّ معنى الانصياع في الوقت الحاضر هو الخضوع ، والرجوع عن العناد، وهو نوع من المجاز المُستحسن، والتوسّع اللغوي المقبول، ولذلك نظائر كثيرة اتُّفِق على قبولها [٥].

وحكم الدكتور مجيد خير الله الزامليّ بصحَّة هذا الاستعمال أيضًا، مستندًا إلى قول التوحيدي: "وكذلك يفعل الله بمن لا يحفظ شرائط العبوديَّة، ولا يقف عند حدود البشريَّة، ولا ينصاع لأمر الألوهيَّة، ولا يُسلِّم لله أحكام الربوبيَّة" [٦]. على أنَّ (انصاع) هنا بمعنى أذعن وأطاع [٧].

---

(١) ينظر: تذكرة الكاتب: ١٠٢، وقل ولا تقل: ١٤٤/١ ، وشموس العرفان: ٦٠، وأزاهير الفصحى: ٩٩، ودقائق العربية: ١٠١، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ١٤٦، كبوات اليراع : ٣٥٧ ، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٢٢.

(٢) أزاهير الفصحى: ١٠٠ .

(٣) كبوات اليراع: ٣٥٧ .

(٤) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ١٦٤/١ .

(٥) ينظر: لحن القول: ١٤٥ .

(٦) البصائر والذخائر: ١٧/٣ .

(٧) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢٦٦/٣ ، والمستدرك على تذكرة الكاتب: ١٢٥ .

وممَّن قصد اليازجيّ بالردِّ والمعارضة المعلِّم رشيد الخوري؛ فقد أشار إلى نقل دلالة اللفظة قائلًا: "والذي نظنُّه أنَّ مستعملي هذه اللفظة غير مخطئين؛ لأنَّهم يُحوِّلوها عن معناها الأصلي الذي ذكرته مجلَّة الضياء. فهم يُصوِّرون المُشار عليه مُمعِنًا في الشطط ويملون النصيحة كشيء يعيده إلى المسلك القويم، فيرجع إليه مسرعًا. فهو على حدِّ قولنا: أنَّ فلانًا المُمعِن في غوايته عادَ بسرعة إلى سواء السبيل لمَّا سمع النصيحة"[1].

وأبدى الكرمليّ استغرابه من تخطئة اليازجيّ هذه، ووصفها بأنها من غرائب التحكُّم فقال مستغربًا: "وهل في دواوين اللغة جميع التصاوير والتعابير! فهذا من باب تصوير حالة الرجل الذي إذا أراد أن يُبيِّن سرعة انقياده لأمر صاحبه ينفتل راجعًا مُسرعًا أو يمرُّ سريعًا. وهو معنى انصاع كما يُسلِّم به حضرة الشيخ. وحينئذٍ فينكر على الكاتب تعبير ما يتصوَّره في ذهنه فهذا بالحقيقة من غرائب التحكُّم" [2]. وفي هذا النصُّ إشارةٌ إلى أنَّ أمور المجاز ممَّا لا يمكن تدوينه بالكامل، بل هو من الترف اللغوي الذي يصدر عن حاجة معنويَّة تقتضي مُخالفة المألوف، والانتقال من دلالة إلى أخرى عبر بوابة المجاز.

وللأستاذ الزعبلاويّ رأيٌ في هذه المسألة أيضًا ردَّ فيه على اليازجيّ تخطئته في موضعين من مؤلَّفاته، ففي أحدهما وصف موقف من تابع اليازجيّ بعدم التثبُّت والتمحيص، مُخرِّجًا المسألة على المجاز أيضًا، ثُمَّ ذكر بعض النصوص المُعجميَّة ممَّا سبق ذكره، والتي تُشيرُ إلى معاني (انصاع) ومنها (انثنى، انفتل راجعًا، نكص) ثُمَّ ربط بين (انفتل) بمعنى (عاد) و (انصاع) بمعنى (أطاع) مؤكِّدًا أنَّ المجاز يُثبِت وجود رابطة معنويَّة بينهما، فإذا انصاع أحدهم للنصيحة، فهذا يعني أنَّه انقاد سلسًا، وعاد مُسرعًا. والقرينة كفيلة ببيان ذلك[3].

ولو تدبَّرنا المعاني المُعجميَّة التي تُشيرُ لها لفظة (انصاع) لوجدنا أنَّها تشتركُ في معنًى عامٍّ وهو الانحراف والرجوع، وهذا يُقرِّب اللفظة من الصحَّة؛ لأنَّ الانحراف يعني ترك ما كان يؤمن به، ويتزمت فيه، ومن ثمَّ الانصياع والطاعة، والذي يؤكِّد ذلك أنَّ صيغة (انفعل) تدلُّ في أحد معانيها على المطاوعة، تقول : كسَّرته فانكسر. ونهيته فانتهى. ومن هذا نقول: صعته فانصاع.

---

(1) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد(١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص٦١٠.

(2) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨.

(3) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢١٠ . وينظر أيضًا: مُعجم أخطاء الكتاب: ٣٤٥ .

٣- مُعافٌ

العفو في اللغة: خلاف العقوبة، ففي الجمهرة: "العفو: ضدَّ العقوبة؛ عفا يعفو عفوًا، فهو عفُوّ عنه، في وزن فعول بمعنى فاعِل" [١]. وهو من (عفا- يعفو). وثَمَّة (عافا) و (أعفى) ففي المختار: "وعافاه اللهُ وأعفاهُ بمعنىً والاسمُ العافيةُ، وهي دفاع الله عن العبدِ. وتوضع موضِع المصدر، يُقال عافاه اللهُ عافية" [٢].

ويَرِد في الاستعمال الحديث(مُعاف) بمعنى: متروك له الخيار، وساقِط عنه التكليف، فيقولون: فلانٌ مُعافٌ من كذا. من (أعفاه). وقد أشار اليازجيّ إلى هذا الأمر، واصفًا إيَّاه بالخطأ؛ لأنَّهم ينقلون لفظًا لمعنًى مُختلِف، فقال: "ويقولون: هو مُعافٌ من كذا إذا أسقطت عنه كلفته، ومقتضاه أنَّه يُقال: أعفاه من الأمر ولا وجود لهذا الحرف في اللغة. إنَّما هو تحريف أعفاه من الشيء فهو مُعفى" [٣]. فالمُقتضى في هذا الحرف أن يكون الفعل (أعافه) وهذا اللفظ لا وجود له، وأشار اليازجيّ إلى أنَّ هذا الخطأ وقع فيه الشريشيّ شارح مقامات الحريريّ إذ قال: "ومن غريب الاتِّفاق في هذا ما جاء في شرح الشريشيّ لمقامات الحريريّ قوله:

ولو تعافَيتُها لحَالَتْ حالي؛ ولم أحوِ مَا حَوَيتُ

قال: تعافيتها: تكارهتها وهي تفاعلت من عفت الشيء أعافه عيافًا أي كرهته. وعجيبٌ من مثل الشريشي أن يجوز عليه مثل هذا الوهم، وكيف يكون تعافيت من عفت وهو مُعتلّ اللام وهذا من الأجوف وإلَّا لكان اللفظ تعايفت لا تعافيت كما هو ظاهر" [٤]. فمعنى (تعافيتها) في نظر اليازجيّ (تجاوزتها) من (تعافوا) بمعنى: تجاوزوا. ولذا قال موضِحًا مراد اليازجيّ: "والأشبه أنَّ الحريريّ أراد بقوله تعافيتها تجاوزتها وكأنَّه أخذ هذا اللفظ من عبارة الحديث: تعافوا الحدود فيما بينكم. أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إليَّ. كما في النهاية وفي ذلك ما فيه"[٥].

---

(١) جمهرة اللغة: ٩٣٨/٢ (عفو). وينظر: المحكم: ٣٧٢/٢ (عفا).

(٢) مختار الصحاح: ٣٨٩ (عفا) .

(٣) لغة الجرائد: ٥٤، ٥٥.

(٤) المصدر نفسه : ٥٥. والبيت للحريري في مقاماته: ٤٧، والنص للشريشي في شرحه: ٢٢٣/١ .

(٥) لغة الجرائد : ٥٥، والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٦٥/٣ .

كما أشار إلى ذلك المجمع العلمي العربي في دمشق، فقد جاء في إحدى مقالاته التي يتبنَّاها: "ومنها قولهم: فلان مُعاف من الضريبة. صوابه مُعفى منها من أعفاه ولا يُقال: أعافه منها" [١].

وعرض اثنان من النُقَّاد لهذه المسألة؛ فردًّا على اليازجيّ فيها، وقد تركَّزت جهودهم حول قول الحريريّ، وتفسير الشريشي، وكذلك تفسير اليازجيّ لـ (تعافيت)؛ فقد أثارت عبارة اليازجيّ: (وفي ذلك ما فيه) حفيظة البيروتيّ الذي ردَّ عليه قائلًا: "يعني أنَّ في تفسير الحديث ما فيه. قلت: قال في مُستدرك التاج: والتعافي: التجاوز. وعجيب من مثل هذا المعترض أن يترك عبارة كُتُب اللغة ويأخذ بما في غيرها فكأنَّه لم يطَّلِع على هذه الكلمة، وهو الذي صرف غالي عمره في مطالعة اللغة على ما هو مسموعٌ عنه" [٢]. وأشار إلى أنَّ مُراد اليازجيّ بأنَّ الحريريّ أخذ هذا اللفظ من الحديث دلالة على "أنَّ الحريريّ أيضًا لم يطَّلِع على هذا اللفظ في كتب العربيَّة، فأخبر أنَّه قد عرف من أين أخذ الحريريّ هذه الكلمة، ظنًّا منه أنَّ في ذلك دليلًا على كثرة اطلاعه وطول باعه" [٣].

ونظر الأب أنستاس الكرمليّ إلى المسألة من زاوية أخرى؛ فاكتفى منها بالحديث عن مدى صحَّة قول الحريريّ (تعافيتها) إذ قال: مستدركًا: "وقد جاءت مُصحَّفة في الطبع (تعافيتها) والدليل على ذلك قول الشريشيّ أوَّل شُرَّاح المقامات: (تعايفتها: تكارهتها. وهي تفاعلتُ من عفت الشيء أعافه عيافًا أي كرهته). أما الشيخ فقام لهذا التصحيف الطبعي وقد جاءنا كأنَّ عينيه في رمحين فقال: ومن غريب الاتِّفاق في هذا ما جاء في شرح الشريشيّ" [٤]. ثُمَّ ختم ردَّه مُشيرًا إلى عدم وجود (تعافيت) كما أشار اليازجيّ فقال: "ولأفصح في نيَّته لرأى في ذلك غلطًا من النُسَّاخ أو غلطًا من الطبع؛ لأنَّ تعافيت لا يكون من عفت بل الذي يكون من هذا هو تعايفت" [٥].

وبالعودة إلى نسخة كتاب الشريشي التي بين أيدينا؛ تبيَّن لنا أنَّ النصَّ مُختلِفٌ عمَّا ذكره الكرمليّ، وأنَّ رواية اليازجيّ له صحيحة. ففي شرح المقامات للشريشيّ: "تعافيتها: تكارهتها، وهي

---

(١) عثرات الأقلام (٨)، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ١٢٠/٤ .

(٢) دفع الأوهام: ٢٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٨ .

(٤) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٣ .

تفاعلت من عفت الشيء أعافه عيافًا، أي كرهته" [١]. كما إنَّ اللفظة في مقامات الحريريّ على ما ذكره اليازجيّ أيضًا [٢]. إلَّا أن يكون الكرمليّ قد استقى ذلك من نسخة أخرى.

وعودًا على أصل المسألة فإنَّ نقد اليازجيّ لها صحيح؛ إذ إنَّ التوليد اللفظي هنا لا موجِب له، وليس هناك ما يدعو إلى إماتة لفظ ما زال مُستعمَلًا، والاستعاضة عنه بآخر لا يُقدِّم جديدًا.

٤- خابَرَ

المخابرة في اللغة: المزارعة، جاء في المحكم: "والخَبْرُ: أن تزرعَ على النصف أو الثلث، وهي المخابرة" [٣]. وفي المصباح: "ومنه المُخابَرَة، وهي المُزارعة على بعض ما يخرج من الأرض" [٤]. وهذا الفعل يستعمله الكُتَّاب بمعنى المفاوضة، والمفاتحة، والمذاكرة. فأخذ عليهم اليازجيّ ذلك قائلًا: "ويقولون: خابره في الأمر، أي فاتحه فيه وذاكره وفاوضه وإنَّما المُخابرة في اللغة بمعنى المزارعة وهي أن يُزارع الرجل ببعض ما يخرج من الأرض" [٥]. وذهب مذهبه في ذلك بعض المحدثين. ففي عثرات الأقلام: "وقولهم: (إنَّ المندوب السامي يُخابر اليوم حكومته) فعل المخابرة غير مذكور في كتب اللغة بهذا المعنى فالصواب أن يُذاكِر أو يُراسل أو يُكاتِب" [٦]. وقال داغر: "وممَّا يستعملونه على غير وجهه الفعل (خابَر) فإنَّهم يطلقونه على معنى فاوَض أو نابَأ، ويكثرون من استعمال مُخابرة ومُخابرات، وقد سُمِعَ عن العرب أخبره وخبَّره، أي: أنبأه وأعلَمَه. وأمَّا خابره، فمعناه: آكره وزارعه" [٧]. كما أشار الرصافيّ إلى معنى المُخابرة في الاستعمال العصري الحديث بالقول: "يستعملونها بمعنى المُكاتبة، ومُعاطاة الأخبار بين الاثنين، ويقولون: مُخابِر بمعنى مُكاتِب وإنَّما المُخابرة في العربية المُزارعة، يُقال: خابره مُخابرة أي زارعه

---

(١) شرح مقامات الحريريّ: ٢٢٣/١ .

(٢) ينظر: مقامات الحريريّ: ٤٧ . (المقامة الكوفية).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٨٠/٥ (خبر) .

(٤) المصباح المنير: ٦٢ (خبر) .

(٥) لغة الجرائد: ٦٣ .

(٦) عثرات الأقلام (١)، مجلَّة المجمع العلمي العربي، المجلَّد الأوَّل ١٩٢١م، ١٧٤/٦ .

(٧) تذكرة الكاتب: ٤٩ .

على نصيبٍ مُعيَّنٍ" [١]. وتابع اليازجي في ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور بشار بكُّور أيضًا [٢].

ورفض الأب أنستاس الكرمليّ هذه التخطئة، فردَّها على صاحبها قائلًا في معنى خابره: "أي: فاتحه فيه، وذاكره وفاوضه، وهو مُشتقٌّ من الخبر على وزن المُفاعلة. ولا نرى كيف لا يتقبَّل الشيخ هذا الاشتقاق مع أنَّه يُسلِّم أنَّ المُخابرة تأتي بمعنى المُزارعة" [٣]. وكلامُه صحيح؛ فالمُخابرة من الممكن أن تكون من الإخبار أي تبادل الخبر والإعلام به، وخابره كخبَّره بمعنى أعلَمَه. أمَّا عدم التصريح بذلك في دواوين اللغة، ففسَّرها بأنَّ دواوين اللغة لا تحوي جميع المواد.

كما أجاز هذا الاستعمال الدكتور إميل بديع رادًّا على اليازجيّ ومن تابعه تخطئتهم، فاستند إلى قول العامليّ: "خابره: داوله في الخبر (مولَّدة)" [٤]. وقول الوسيط: "خابره : بادله الأخبار (مُحدثة)" [٥]. ولكنَّه وقع في الوهم حين نسب هذه التخطئة إلى الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار إلى جانب اليازجيّ [٦]؛ لأنَّ النجَّار كان ناقلًا نصّ اليازجيّ مع جملة ما خطَّأه مما يقعون يقعون فيه في الاشتقاق، ولم يكن متبنِّيًا المسألة[٧].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ قول الكُتَّاب: (خابره في الأمر) قد يُخرَّج عن كونه انتقالًا دلاليًّا كما وصفه اليازجيّ مع وجود الأصل اللغوي القريب، ويمكن إجازته على أنَّه بمعنى تداول الخبر وتناقله بين طرفين أو أكثر، فصيغة (فاعَلَ) تدلُّ على المشاركة وليس من الضروري الاقتصار على المصدر (مُخابرة) وترك الفعل، خصوصًا وإنَّ نُقَّادًا آخرين أبدوا عدم ممانعتهم إقرار هذا المصطلح بهذا المعنى، كالعدنانيّ، وأحمد مختار [٨]. يُضاف إلى ذلك إجازة المجمع اللغوي القاهري هذا الاستعمال بصيغته الحاليَّة؛ لأنَّ المُخابرة بمعنى المُزارعة قد اندثر في الاستعمال،

---

(١) دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة: ٧٤ .

(٢) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ١٣٠، وعثرات الأقلام: ١٧ .

(٣) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧٤ .

(٤) متن اللغة: ٢١٨/٢ (خبر) .

(٥) المُعجم الوسيط: ٢١٤/١ (خبر) .

(٦) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٢٤.

(٧) ينظر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٧ .

(٨) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ٧٦ ، ومُعجم الصواب اللغوي: ٣٤١/١ .

وشاع المعنى الحديث لها، فحدث بذلك انتقالٌ دلالي كاملٌ ألغى الدلالة القديمة للفظ في التداول[١].

٥- صادَقَ – صَدَّقَ

الصدق: قول الحقيقة، خلافًا للكذِب، ففي العين: "الصدق نقيض الكذب، ويُقال للرجل الجواد والفرس الجواد: إنَّه لذو مَصْدَقٍ أي: صادِق الحملة" [٢]. وجاء في الصحاح: "الصدقُ: خلاف الكذب، وقد صَدَقَ في الحديث، ويُقالُ أيضًا صَدَقَه الحديث" [٣]. ويُقال: صَدَّق بالتشديد من الصدقِ و"صدَّقته بالتثقيل: نسبته إلى الصِّدقِ، وصدَّقتهُ: قلت له: صَدَقت" [٤]. وأمَّا صادَقَ على (فاعَلَ) فهو من المُصادقة، قال الخليل: "والصداقة مصدر الصَّديق، وقد صادقه مُصادقة أي: يَصدُقه النصيحة والمودَّة" [٥].

وللتصديق والمُصادقة معنى آخر في الاستعمال الحديث، فهُما بمعنى الإقرار والموافقة، يُقال: صادق على القرار وصدَّقه: أقرَّه وأمضاه. وقد أحدث هذا الأمرُ حركة نقديَّة حفلت بها كُتُب اللغة الحديثة. وأوَّل من أشار إلى خطأهم هذا الشيخ إبراهيم اليازجيّ حين قال في (صادق): "ويقولون: صادق المجلس على كذا، يعنون أقرَّه ووافق عليه. وإنَّما يُقال: صادقته من الصداقة وقد يكون بمعنى صَدَقَه (بالتخفيف) وصَدَقني خلاف كاذبته" [٦]. وقال في (صَدَّق): "ومنهم من يقول : صدَّق عليه تصديقًا، والتصديق في اللغة خلاف التكذيب فكلاهما غير صواب" [٧]. وهذه المسألة تناول بعضهم طرفًا منها، وتناولها آخرون بجزئيها معًا. ومنهم من أقرَّ أقرَّ طرفًا ومنع آخرًا. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

ذهب إبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وكمال إبراهيم، ومازن المبارك، وعباس أبو السعود، ومحمد جعفر الكرباسيّ مذهب اليازجيّ في تخطئة قولهم: صادق عليه وصدَّق عليه، بمعنى أقرَّه

---

(١) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ١٩٣٤إلى ١٩٨٧ : ٨٢ .
(٢) كتاب العين: ٥٦/٥ (صدق).
(٣) الصحاح: ١٥٠٥/٤ (صدق).
(٤) المصباح المنير: ١٢٨ (صدق) .
(٥) العين: ٥٦/٥ (صدق) .
(٦) لغة الجرائد: ٩٥ .
(٧) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ووافق عليه؛ لأنَّ دلالتهما مختلفة تمامًا عمَّا يُريدُ الكتَّاب والمنشئون، فصادق من الصداقة والرفقة، وصدَّق خلاف كذَّب [١].

ولم يرتضِ جمعٌ آخر من النُقَّاد هذه التخطئة؛ فتولَّوا الردَّ على من تبنَّاها بعد أن تبيَّن لهم صحَّة قول الكُتَّاب، يتقدَّمهم الأب أنستاس الكرمليّ؛ إذ كتب ردًّا مُفصَّلًا في تصويب هذه المسألة مفاده أنَّ (صادَقَ عليه) و (صدَّق عليه) غير موجودان بهذا المعنى في معاجم اللغة القديمة؛ إذ إنَّها لم تذكر كلَّ مفردات اللغة ومعانيها، وذلك باعتراف اليازجيّ في مواضع كثيرة [٢]*، وعبَّر عن قطعه هذا بأنَّه يكفي لإجازتها إقرار البستاني في مُحيطه بها إذ قال: "صادق الوارث على الوصيَّة: أجازها. وصادَق على البيع أمضاه. وعلى الكلام أثبته والثلاثة من كلام المولدين" [٣]. فالبستاني قد أشار إلى أنَّ هذا الاستعمال مُحدَث، ولم يُعارضه الكرمليّ بل أثبته قائلًا: "قلنا: لا بأس من استعمال كلامهم لأننا لو أردنا أن نتدبَّر ما جاء في كتب المُعترِض من كلامهم لعجزنا عن جمعه" [٤]. ثُمَّ ذكر أنَّ (صادَقَ) قد ورد في غير محيط المحيط، ومن ذلك ما جاء في الإتقان: "إنَّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسّرها لنا وتأتينا بمُصادِقه من كلام العرب" [٥]. والاستشهاد بعيدٌ هنا؛ لأنَّ (مُصادِقه) في كلام السيوطي تعني ما كان مِصداقًا له، وليس الوجه ما نحن فيه. ثُمَّ عكف على دليلٍ آخر لتخريج المسألة، وهو تضمين الفعل (صادَقَ) معنى (وافَقَ) مُشيرًا إلى أنَّ الاشتقاق لا يأباه؛ لأنَّ المصادقة بين الناس لا تكون إلَّا بعد الموافقة [٦]. وأمَّا (صَدَّق) بالتشديد بمعنى (أثبَتَ) و (وافَقَ) فقد أجازه أيضًا مستندًا إلى قول الحموي: "وحُكيَ عن بعض اليونان أنَّ الأرض كانت في الابتداء تُكفَأ لصغرها وعلى طول

---

(١) ينظر: كتاب المنذر: ٥٩، وتذكرة الكاتب: ٣٤، وأغلاط الكتاب: ١٦، ٣٦ ، ونحو وعي لغوي: ٢٠١، وأزاهير الفصحى : ١٨٢ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ٢٥٥/١.

(٢) ينظر: النغم الشجي : ١٤٠، وقد أشار اليازجيّ في إحدى مقالاته إلى أنَّ مظان اللغة لم تُسجِّل كل ما قالته العرب؛ لذا ينبغي اللجوء في ذلك إلى القياس. وكان اليازجيّ قد تحدَّث عن ذلك وأشار إلى ضرورة الرجوع إلى القياس في هكذا أمور، ففي معرض جوابه عن سؤال وُجِّه إليه حول قولهم : (رجل حمول) أي ذو حلم. أجاب اليازجيّ بضرورة الرجوع فيما لم يُنقَل إلى القياس؛ لأنَّ اللغويين لم ينقلوا جميع ما نطقت به العرب، كما أنَّ العرب لم ينطقوا بكل ما يحتمله القياس . ينظر : أسئلة وأجوبتها،إبراهيم اليازجيّ ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م، ٤٠٥/١٣ .

(٣) محيط المحيط: ٥٠٣ (صدق) .

(٤) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٤٠ .

(٥) الإتقان في علوم القرآن: ٨٤٩/٣ .

(٦) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٤١ .

الزمان تكاثفت وثبتت وهذا القول يُصدِّقه القرآن لو أنَّه زاد فيه أنَّها تثبت بالجبال" [١]. مُشيرًا إلى أنَّ (صدَّق) هنا بمعنى وافق وأثبت [٢].

وقد وقفنا في مجلَّة (لغة العرب) على ردٍّ وُجِّه إلى اليازجيّ، وداغر، لم يُذكَر كاتبه، ومفاده أنَّ (صادَق) و (صدَّق) لم يأتيا في كلام العرب بالمعنى المعروف اليوم، وهو الموافقة، ثُمَّ ذكر قولي السيوطي في الإتقان، والحموي في مُعجمه دليلين على قرب المعنى، وكذلك تضمين الفعل (صادَقَ) معنى (وافق). وختم ردَّه بالقول: "وأمَّا قول اليازجيّ وداغر ومن لفَّ لفهما أنَّ الصواب هو: أجاز المُعاهدة أو أمضاها أو أقرَّها أو وافق عليها، فكلَّها من المرادفات: لكن هيهات أن تؤدِّي مؤدَّاها" [٣]. ونحنُ نُرجِّح أنَّه الكرمليّ أيضًا لسببين: **أولهما**، إنَّ هذا الرد ورد في فقرة (أسئلة وأجوبة) التي تصدر عن المجلَّة، وهذه الفقرة يُجيب عنها صاحب المجلَّة أو بتوقيعه، كما فعل اليازجيّ في الضياء والبيان، واليسوعي في المشرق، ومالك مجلَّة لغة العرب هو الكرمليّ نفسه. **وثانيهما**، تشابه الأدلَّة، وطريقة عرض المادة في كلا الموضعين.

وبحث الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ هذه المسألة أيضًا، فأقرَّ استعمالهم (صدَّق) رادًّا على اليازجيّ تخطئته بالقول: "وقد منعه الشيخ اليازجيّ والأستاذ داغِر ومثلهما كثيرون. ولست أرى منعهم هذا وجيهًا. فقد جاء (التصديق) في التنزيل لكلِّ ما فيه تحقيق وموافقة وتأييد ونحو ذلك" [٤]. وفي موضِعٍ آخر جدَّد إقراره استعمال (صدَّق) بمعنى (وافَق) معتمدًا على جملة نُقولٍ، منها قول الراغب: "ويُستعمَل التصديق في كلِّ ما فيه تحقيق، يُقال صدَّقني فِعلُه وكِتابه"[٥]. وقول وقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ (آل عمران:٣): "مُصدِّقًا: حال مؤكَّدة غير مُنتقِلة؛ لأنَّه لا يُمكن أن يكون غير مُصدِّق؛ أي غير موافق، هذا قول الجمهور" [٦]. ولكنَّه منع تعدية هذا الفعل بـ (على) فلا يُقال

---

(١) مُعجم البلدان: ٢٣/١ .

(٢) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ١٤١ .

(٣) أسئلة وأجوبة، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة، ١٩٢٦م، ١٥٥/٣، ١٥٦ .

(٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٠٦ .

(٥) المفردات للراغب الأصفهاني: ٤٨٠ .

(٦) تفسير القرطبي: ٥/٤ .

عِنده: صدَّق على القرار، وإنَّما صدَّق القرار [١]. ومنع قولهم: صادَق عليه. متابعًا اليازجيّ في ذلك؛ لأنَّ المُصادقة من الصداقة والمعنى مُختلِف [٢].

وممَّن بحث هذه المسألة أيضًا الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، فتابع اليازجيّ في تخطئة قولهم: (صادق الوزير على تعيين فلان) جاعلًا صوابه: أجاز الشيء، أو أقرَّه، أو أمضاه [٣]. واختلف موقفه في (صدَّق)؛ ففي مُعجمه للأخطاء الشائعة تابع اليازجيّ في تخطئته استعماله بالمعنى الشائع اليوم؛ لأنَّ (صدَّقه) بمعنى : اعترف بصدقه لا وافق عليه، واعترف به [٤]. ولكنَّ موقفه هذا تغيَّر في كتابه(مُعجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة) بعد أن اطَّلع على ردِّ الزعبلاويّ، وأدلَّته؛ فنقل ردَّه وأدلَّته. ثُمَّ ختم المسألة بالقول: "وأرى أنَّنا حين نُصدِّق إنسانًا نكون قد أيَّدنا ما قاله وأقررناه. فالفعل (صدَّق) هنا أُشرِب معنى الفعل (أيَّد) أو(أقرَّ)"[٥]. وكان عليه أن يُنبِّه على موقفه السابق من المسألة لئلَّا يؤاخذ به.

كما ميَّز الدكتور إميل بديع، والدكتور مجيد الزامليّ بين الاستعمالين؛ فتابعا اليازجيّ في منع الانتقال الدلالي بين (صادَق) و (وافَق) أو (أقرَّ)؛ لأنَّه مأخوذ من الصداقة، وهي بعيدة دلاليًا عن المعنى المُراد حديثًا [٦]. فيما خالفاه في تخطئة استعمال (صدَّق)؛ فردَّ عليه الدكتور أميل مستندًا إلى إجازة المُعجم الوسيط [٧]. وفي مستدركه على تذكرة الكاتب، استند الدكتور الزامليّ إلى قول الراغب آنف الذكر في مجيء التصديق بمعنى التأييد والموافقة مجازًا. وكذلك قول الأساس: "وعنده مصداق ذلك وهو ما يُصدِّق من الدليل" [٨]. ذاهبًا إلى صحَّة قولهم: صدَّق صدَّق القرار. ومنعِ صدَّق على القرار [٩].

---

(١) ينظر: مُعجم أخطاء الكتاب: ٣٣٥ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٣٣٥، ٣٣٦ .

(٣) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٤٠ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(٥) مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٣٧٤ .

(٦) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٢١ ، ومُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١١٩/٢ .

(٧) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٧٨. وكان المُعجم الوسيط قد أقرَّ الاستعمال واصفًا إيَّاه بأنَّه موافقة مجمعيَّة. ينظر: المُعجم الوسيط: ٥١٠/١ (صدق) .

(٨) أساس البلاغة: ٥٤١/١ (صدق) .

(٩) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١١٩/٢، ١٢٠ .

ومن مُجملِ الأدلَّة والبراهين، وتفسيرا النُقَّاد، نرى أنَّ الانتقال الدلالي في (صادَقَ) بعيدٌ، ويُوقِع في اللبس، فيما هناك علاقة دلالية فسحت المجال لانتقال الدلالة بين (صدَّق) بمعنى :حكم بالصدق، و(صدَّق) بمعنى: أجاز وأقرَّ؛ فالرابط هو الاعتراف والموافقة.

٦- حرَّرَ

التحرير في اللغة: إقامة حروف الكتابة ففي التهذيب: "قال الليث: تحرير الكتابة: إقامة حروفها، وإصلاح السقط. قلت: وتحرير الحساب إثباته مستويًا لا غِلَّة فيه ولا سقط ولا محو" [١]. [١]. وفي الأساس: "وحرَّر الكتاب: حسَّنه وخلَّصه بإقامة حروفه وإصلاح سقطه" [٢].

وهذه اللفظة من الألفاظ التي تعرَّضت للتطور اللغوي، وحدث فيها انتقالٌ دلالي، فالكُتَّاب يستعملونها بمعنى الكتابة والإنشاء، وهي في أصل وضعها تدلُّ على إقامة حروف الكتابة، وإصلاح سقطها. فأنكر عليهم اليازجيّ ذلك قائلًا: "ويقولون: حرَّر الرسالة، وحرَّر الجريدة أي كتبها، وأنشأها، والذي في كتب اللغة أنَّ التحرير بمعنى إقامة حروف الكتابة وإصلاح سقطها، واستعماله بمعنى الإنشاء عامِّي" [٣]. وهذا الخطأ أشار إليه المجمع العلمي العربي في دمشق أيضًا، ففي (عثرات الأقلام): "ومنها قولهم: (حرَّر المجلَّة والجريدة والرسالة) أي كتبها وأنشأها وقولهم: (وصل تحريركم) أي كتابكم . والذي في كتب اللغة تحرير الكتاب تقويمه وتخليصه بإقامة حروفه وتحسينه بإصلاح سقطه. واستعماله بمعنى الإنشاء أو الرسالة عامي" [٤]. وهنا يُلاحَظ أنَّ كاتِب المقال قد نسخ عبارة اليازجيّ بتغيير يسير. وهذا التأييد قد تكرر عند نُقَّادٍ آخرين ذهبوا مذهب اليازجيّ في عدِّ هذا الانتقال الدلالي مُخالفًا، ومنهم الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، والشيخ أبو تراب الظاهري، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتورة كوكب دياب [٥].

---

(١) تهذيب اللغة: ٢٧٨/٣ (حرر) .

(٢) أساس البلاغة: ١٨٠/١ (حرر) .

(٣) لغة الجرائد: ١٢٥ .

(٤) عثرات الأقلام (٦) ، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثالث ١٩٢٣م ، ٢١٧/٧ .

(٥) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٦٤ ، ومُعجم أخطاء الكتاب: ١١٥، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ٦٤ ، وكبوات اليراع: ١٦٢ ، ولجام الأقلام: ٢٤٤، ومُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٩٣ ، ومعجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل:٧٩.

وفي ردّه على أسعد داغر، بحث الأستاذ عبد القادر المغربي هذا الاستعمال، ذاهبًا إلى الحكم بصوابه بناءً على التوسُّع اللغوي، فالعرب "كانوا يستعملون التحرير في تجويد الخط. ثُمَّ توسَّعوا فيه فأطلقوه على الإنشاء وهذا عينه وقع في كلمة (الكتابة) فإنَّ أصل معناها الخط باليد. والكاتب هو الذي يخطُّ الكلام لا الذي يُنشئوه ويُهيّئوه(*) في نفسه. ثُمَّ توسَّعوا في (الكتابة) فأطلقوها على (الإنشاء)، وأطلقوا (الكاتب) على المُنشِئ"[١].

وفي مقالٍ له دافع الشيخ مُحمَّد بهجة الأثري عن هذا الاستعمال، وقال رادًّا على اليازجيّ: "وقد فاته أنَّ الحُرَّ من كلِّ شيء خياره وأنَّ التحرير في الكتاب أن يراعي فيه خيار الكلام والمعاني. وإنَّ المتقدِّمين كانوا يستعملون التحرير في تجويد الخط ثمَّ توسَّعوا فيه فأطلقوه على الإنشاء" [٢]. وهذا مضمون ما سطَّره المغربي في مقالته. ثُمَّ استشهد بكلام المغربي تاليًا.

وقريب من ذلك كتب الدكتور مجيد الزاملي ردًّا على اليازجيّ ومن تابعه، خرَّج المسألة فيه على التشابه بين معنيي التحرير، والكتابة والإنشاء جاء فيه: "أقول: لا بأس بقول الكُتَّاب: حرَّر الصحيفة، إذا كتبها؛ لأنَّ التحرير يعني الكتابة والإنشاء، يُرافقهما في ذلك تحسين الخطِّ، وإصلاح الكتابة من الاضطراب والفساد" [٣]. ودعم قوله هذا ببعض النقول التي تؤكِّد وجود تشابه دلالي، منها قول الصوليّ: "قال بعض الكُتَّاب: كانوا يُسمُّون المُحرِّر الإمام؛ لأنَّه يأتي من الخطِّ بما يؤتمُّ به" [٤]. مُفسِّرًا الخط بالكتابة. وقول الخوارزمي: "والتحرير كأنَّه الإعتاق، وهو نقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقي" [٥].

ولا نرى أنَّ هناك ما يدعو إلى الانتقال الدلالي في هذه اللفظة، وحتَّى النصوص التي أشارت إلى أنَّ التحرير هو التبييض بعد التسويد يُرادُ منها إعادة الكتابة بغية تجاوز أخطائها. أمَّا الإنشاء والكتابة ابتداءً فقد عُبِّر عنها بما وُضِع لها.

ويُستعمَل مصطلح التحرير اليوم بمعنى الموافقة فيقولون: رئيس التحرير للجريدة. أو مُحرِّرها، بمعنى الذي يُبدي الموافقة النهائيَّة على كتاباتها. وهذا المصطلح دالٌّ على معالجة

---

(١) نقد كتاب تذكرة الكاتب، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الرابع لسنة ١٩٢٤م، ٢٦١/٦
.والصواب: يُنشئه ويُهيّئه .
(٢) نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثري، مجلَّة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦م، ١١/١.
(٣) مُعجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٦٤/٢ . وينظر كتابه: دراسات في النقد اللغوي: ٧٧ .
(٤) أدب الكُتَّاب: ١٥٩ .
(٥) مفاتيح العلوم: ١٠٠ .

سقطها كما أشار اليازجيّ، قال أبو حيان التوحيدي: "وسمعت أبا إسحاق الصابي يقول: ما حرَّرت كتابًا قط عقب التسويد إلَّا ورأيت التنافر في خطِّي، والتطاير في قلمي، والتثاقل في يدي" [١]. فعلَّق الدكتور مصطفى جواد قائلًا: "وهذا يُفيد أنَّ التسويد هو الكتابة الأولى للكتاب. فإذا كتب كتابة مُنقَّحة فذلك التحرير والتبييض" [٢]. فثمَّة فاصِلٌ إذاً بين المعنيين، ينبغي المحافظة عليه دفعًا للتداخل.

بقي أن نذكر أنَّ هناك مسائل لليازجي رُدَّ فيها عليه لا يسع المقام لذكرها، نذكر منها تخطئته قولهم: فلان من ذوي الشهامة، بمعنى المروءة وعزَّة النفس، وهي تعني الذكاء المتوقَّد [٣]. والتي ردَّ عليه فيها الشرتونيّ، والكرمليّ، والزاملي [٤]. وتخطئة قولهم: صدع بالأمر. بمعنى أطاع، وأمضى. وصدع: تعني جهر بالأمر [٥]، والتي وافقه فيها الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ [٦]، وردَّ وردَّ عليه الكرمليّ، والزعبلاويّ [٧]. وتخطئة قولهم: رضخ له. بمعنى: انقاد وأذعن، فيما هو يعني : كسر الشيء [٨]. وقد وافقه فيها المنذر، وداغر، وكمال إبراهيم، والزعبلاويّ، والعدنانيّ، وعباس أبو السعود، وأبو تراب الظاهري، والكرباسيّ، وأمين آل ناصر الدين، ومازن المبارك، وعلي جاسم سلمان [٩]، وانفرد بالردِّ عليه فيها الأب أنستاس الكرمليّ [١٠]. وتخطئة قولهم: هو كُفْء هذا الأمر. أي: أهلٌ له، والكُفْء هو النظير والمُعادِل [١١]. والتي وافقه فيها المنذر،

---

(١) ثلاث رسائل لأبي حيان التوحيدي: ٣٥ .

(٢) قل ولا تقل : ٤٣/٢ .

(٣) ينظر: لغة الجرائد: ٣٦ .

(٤) ينظر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (٢٣) لسنة ١٨٩٩م، ص١٠٦٤ ، والنغم الشجي : ١٢، ودراسات في النقد اللغوي: ٩٦ .

(٥) ينظر: لغة الجرائد: ٥١ .

(٦) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٣٩ .

(٧) ينظر : النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٣، ومُعجم أخطاء الكتاب: ٣٣٣ .

(٨) ينظر: لغة الجرائد: ٧٠.

(٩) ينظر: كتاب المنذر : ٣٠، وتذكرة الكاتب: ١٠٦، وأغلاط الكتاب: ٢٢، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٢، ومُعجم الأخطاء الشائعة: ١٠٤، وأزاهير الفصحى: ٦٦، وكبوات اليراع: ٣٦٥ ، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١٨٦/١، ودقائق العربية: ١٠١، ١٠٢، ونحو وعيٍ لغوي: ١٩٨، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٧٩.

(١٠) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٨ .

(١١) ينظر: لغة الجرائد: ١٠٣ .

والعـدنانيّ، ووالريسـوني، والعنبكـي [١]. وخالفـه الـزعبلاويّ، وأحمـد مختـار[٢]، وردَّ عليـه إميـل بـديع، ومجيد خير الله الزامليّ[٣]، وأقر الاستعمال المجمع اللغوي القاهري[٤].

(١) ينظر: كتاب المنذر: ٣٧، ومُعجم الأخطاء اللغوية المعاصرة: ٥٨١، وعثرات الأقلام والألسنة: ١٣٨ ، ومعجم التصحيحات اللغوية المعاصرة: ١٤٣.

(٢) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٥٣ ، ومُعجم الصواب اللغوي: ١/٢١٥ .

(٣) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٣٠، ودراسات في النقد اللغوي: ١٠٧.

(٤) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٤ .

المبحث الثالث

قضايا دلاليَّة متفرِّقة

هناك بعض القضايا التي رُدَّ فيها على اليازجيّ، والتي كانت مسائلها قليلة، لا ترقى لأن تُشكِّل مباحثَ كاملة، رأينا أن نجمعها في هذا المبحث توفية للفائدة، وإلمامًا بالموضوع، ومنها:

أولًا: تخصيص الدلالة (تضييق المعنى) .

لقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ "الناس في حياتهم العامة ينفرون عادة من تلك الكليَّات التي لا وجود لها إلَّا في الأذهان، ويؤثرون الدلالات الخاصَّة التي تعيش معهم، فيرونها ويسمعونها ويلمسونها" [١].

ويُسمَّى هذا الضرب من الدراسة اللغويَّة (تضييق المعنى)[٢]؛ إذ يضيق مجال الدلالة فيه، وتتحوَّل من معناها الكلي إلى المعنى الجزئي الخاص عن طريق القصر، أو تُطلَق على بعض ما كانت تُطلَق عليه [٣]. وسُمِّي قديمًا (العام المخصوص)[٤]؛ لأنَّه وُضِع في الأصل عامًّا، ثُمَّ خُصِّص في الاستعمال. كما عرَّفوه بأنَّه: "ما دلَّ على أنَّ المُرادُ بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض" [٥].

وللمُضيِّ الزمني وطول المُدَّة أثرٌ في تنمية هذا الضرب؛ فاللفظة قد يتخصص استعمالها لسبب ديني، أو عُرفي، أو غير ذلك، ويثبُت مع طول المدَّة حتَّى يُنسى الأصل العام لها، ويضمحلُّ عمومها ليختفي، ويُحدَّد مدلولها بما شاع عنها في الاستعمال. [٦].

ولكنَّ هذا الأمر لم يكن محلَّ اتِّفاقٍ عند جميع اللغويين؛ فقد أنكر بعضهم تخصيص دلالة بعض الألفاظ، وعدَّه من الخطأ في اللغة، ومنهم الشيخ إبراهيم اليازجيّ. ومن أمثلة تخطيئاته في هذا الباب:

---

(١) دلالة الألفاظ: ١٥٣ .

(٢) ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار): ٢٤٥، ودور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان: ١٦٢ .

(٣) يُنظر: دلالة الألفاظ: ١٥٢ ، وعلم اللغة (وافي) : ٣١٤، وعلم الدلالة (أحمد مختار): ٢٤٥، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران: ٢٨٣ .

(٤) ينظر: المزهر: ٤٢٧/١ .

(٥) الفروق اللغويَّة: ٦٠.

(٦) ينظر: علم اللغة (وافي) : ٣١٩.

١ – الصحيفة

الصحيفة: هي القطعة التي يُكتَب فيها، كذا في الجمهرة. قال ابن دريد: "والصُحُف: واحدتها صحيفة، وهي القطعة من أُدم أبيض أو ورقٍ يُكتَبُ فيها" [١]، وجاء مثل ذلك في المحكم ففيه: "الصحيفة: التي يُكتَبُ فيها. والجمع صحائفٌ وصُحُفٌ وصُحْف" [٢]. وفي العُباب: "والصحيفة: الكتاب، والجمع صُحُفٌ وصَحائِفٌ" [٣].

ويستعمل الكُتَّاب حديثًا (الصحيفة) بمعنى الوجه الواحد من الورقة، فيقولون: في صحيفة كذا. و رقم الصحيفة كذا. أي: الصفحة. فتنبَّه اليازجيّ إلى ذلك، ونبَّه عليه؛ لأنَّهم يُسمُّون الجزء باسم الكل من باب التخصيص الدلالي، فقال: "ويقولون قرأت هذا في صحيفة كذا من الكتاب وفي الكتاب كذا كذا صحيفة يعنون الصفحة وهي أحد وجهي الصحيفة، وإنَّما الصحيفة الورقة بوجهيها" [٤]. كما نبَّه على هذا الخطأ من بعده نُقَّادٌ آخرون، ففي مجلَّة المجمع العلمي العربي: "وقولهم: هذا الكتاب يشتمل على كذا كذا صحيفة يعنون الصفحة وهي أحد وجهي الصحيفة، أمَّا الصحيفة فهي الورقة بوجهيها" [٥]. وهو كلام اليازجي بتغيير يسير وأشار إلى ذلك المنذر، وداغر، والزعبلاويّ، فأكَّدوا جميعهم على أنَّ المُرادُ بالصحيفة الورقة بوجهيها، لا وجه واحد منها، وأضاف داغر أنَّ الصحيفة تُطلَق في هذه الأيام على ما يُطبَع ويُنشر محتويًا الأنباء المحليَّة والسياسيَّة وغيرها، وتُجمع على صحائف وصُحُف، مُشيرًا إلى أنَّ الأخير نادرٌ [٦].

وانفرد الأب أنستاس الكرمليّ– حسب علمنا– بالردِّ على اليازجيّ في هذه المسألة؛ فأجاز استعمال الصحيفة بمعنى الصفحة، انتقالًا من العامِّ إلى الخاص، فقال: "قرأت هذا في صحيفة كذا من الكتاب بمعنى صفحة الكتاب من باب تسمية الجزء باسم الكل أمرٌ مشهورٌ ومع ذلك فإنَّ حضرته يحظر هذا القول على كلِّ من ينطق به، وهو من الغرائب" [٧]. فاستغراب الأب جاء بناءً

---

(١) جمهرة اللغة: ١/٥٤٠ (صحف) .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/١٥٩ (صحف).

(٣) العباب الزاخر: باب الفاء/٣٣٨ (صحف).

(٤) لغة الجرائد: ٤٧ .

(٥) عثرات الأقلام(٧) ، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ٣/٩٠ .

(٦) ينظر: كتاب المنذر: ١٣، وتذكرة الكاتب: ٨٤، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٠٦، ومُعجم أخطاء الكتاب: ٣٣١.

(٧) النغم الشجي في الرد على إبراهيم اليازجيّ: ٣٤ .

بناءً على إجازة الباب كُلِّهِ، ولو أعمل فكره في حدود الاستعمال لما قال ذلك؛ لأنَّ استعمال الصحيفة بدل الصفحة لهو الغريب مع وجود البديل المُستعمل، وهو قريب اللفظ من صاحبه، ومشهورٌ أكثر منه، ونظنُّه خلطًا من باب التوهُّم بين اللفظين فاستحسنوه، كما أنَّ إحياء لفظ من سباته، وإماتة آخر مستعمل هو الغريب، فضلًا عن أنَّ البديل حصل له انتقالٌ دلالي، واختصَّ بشيءٍ آخر كما أشار داغر، فكيف يستسيغ الأب استعماله لكليهما؟

٢- الجِلدَة

يُطلَق هذا اللفظ مجازًا على الصنف من الناس، بعيدًا عن معناه اللغوي، الذي يعني الجزء الظاهر من بدن الإنسان وغيره، ولكنَّ تصنيف الناس يكون تبعًا لاعتباراتٍ عِدَّة؛ فتارة يكون باعتبار لون بشرتهم، وأخرى باعتبار انتمائهم القبلي، أو لغاتهم، أو مكانتهم الاجتماعيَّة، وغير ذلك.

وحدث أن مرَّ الشاعر جرير بنُصَيب الشاعر الأموي مولى عبد العزيز بن مروان، وهو ينشد، وكان ممَّن تميَّزوا بلون بشرتهم الأسمر، فقال له: أنت أشعر أهل جلدتك، يُريد بذلك أصحاب البشرة السمراء. فردَّ عليه: وجلدتك. أي: والبيض أيضًا [١].

وهذه القِصَّة انطلَق منها الشيخ إبراهيم اليازجيّ لتخطئة من يستعمل (الجِلدَة) بمعنى القوم، أو العشيرة؛ لأنَّها تعني الصنف من الناس، ممَّن تجمعهم بشرة واحد. ولا يجوز تخصيص هذا اللفظ بما دون ذلك فقال: "ويقولون: فعل هذا لمصلحة أهل جلدته، يريدون قومه وأهل جيله (الجيل الصنف من الناس كالعرب والترك والروس وغير ذلك) وقد أُولِع كُتَّابُنا بهذه العبارة، وتناقلها بعضهم عن بعضٍ من غير بحث ولا تنقيب عن أصل مغزاها ومُراد قائلها... وحينئذٍ فلا معنى لأن تقول: أهل جلدة الانكليزي مثلًا أو الفرنسوي أو الألماني؛ لأنَّ كل هؤلاء جلدة واحدة فهي تتناول الجميع على السواء" [٢]. وبناءً على ذلك فالناسُ جلدتان لا ثالثة لهما، في حين أنَّهم أجيال، وأقوام، ولذا فالمسألة من باب إطلاق الكل على الجزء، وتخصيص العام، وإنزاله منزلته.

وتصدَّى لهذه التخطئة جمعٌ من النُقَّاد، ممَّن رأوا أنَّ الجلدة لا تقتصر على صنفٍ بعينه؛ فهي تُطلَق على العام والخاص' وأنَّ التوسُّع في الأصل اللغوي جائزٌ، وقد نصَّت عليه المعاجم. قال الشرتونيّ رادًّا على تخطئة اليازجيّ التي نشرها في مجلَّته الضياء: "نقول: إنَّ هذا الاستعمال

---

(١) **القصَّة في طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ٦٥٧/٢ .**

(٢) **لغة الجرائد: ٦١، ٦٢ .**

لا ينبغي أن يُلحَظ فيه معنى الأصل دائمًا، بل يجوز التوسّع فيه بدليل ما ورد في التاج قال: (وممَّا يُستدرك عليه (القاموس) قومٌ من جلدتنا، أي من أنفسنا وعشيرتنا) . فمنه يُرى أنَّه يجوز القول: أهل جلدة الألماني مثلًا، وأهل جلدة الانكليزي أي: قومه ورهطه وعشيرته، وإن كان للانكليزي والألماني جلدة واحدة بيضاء" [1]. فنصُّ التاجِ على أنَّ الجلدة تعني القوم والعشيرة واضحٌ، ولكنَّ هذا يقع ضمن الجلدة الواحدة في الغالب. ثُمَّ أضاف الشرتونيّ تساؤلًا آخرًا وهو أنَّه "من المُقرر أنَّ للبياض والسواد درجات وفروقًا وعلى ذلك فأيُّ شيء يمنع من القول: أهل جلدة السوري، وأهل جلدة البغدادي والحلبي مثلًا باعتبار هذه الفروق والدرجات في بياض البشرة" [2]. وهنا نعود إلى أنَّ اليازجيّ استند إلى قصَّة جرير، وصنَّف الناس إلى صنفين رئيسين.

ولكنَّ اليازجيّ لم يرتضِ ردّ الشرتونيّ؛ فاتَّهمه بتخريج هذه المسألة وغيرها على متروك اللغة، وضروب المجاز – وقد أشرنا إلى ذلك غير مرَّة– فعاد الشرتونيّ لمناقشة المسألة ثانية، مُستغربًا اتِّهام اليازجيّ له، فأحال اليازجيّ هذه المرَّة على دليلٍ آخرٍ ليس على صواب الاستعمال، ولكن على اضطراب منهجه، وهو ورود هذا الاستعمال بالمعنى المُشارُ إليه في لغة اليازجيّ نفسه، فقال: "والظاهر أنَّ الشيخ ذهل ما كان خطَّه بقلمه في الجزء الرابع من مجلَّته في الصفحة ١٠٤ منها كلامه عن غوائل الحرب: (وقد فُقِدَت من الإنسان عاطفة الرقَّة والحنان، فانقلب وحشًا ضاريًا ينقضُّ على ابن جلدته فيُمزِّقه كُلَّ مُمزَّق) فما معنى (ابن جلدته) هنا سوى أخيه في الإنسانيَّة كيفما كانت جلدته سوداء أو بيضاء أو صفراء؟ أرأيت كيف أنَّ الشيخ يستعمل أبناء جلدة الإنسان لأهل جيله بل لجميع أخوانه في البشريَّة دون تفريقٍ في مسألة الجلدة ويُنكِر استعمالها على غيره" [3] وفي هذه العبارة يُلاحَظ تعميم العموم؛ إذ استعمل الجلدة ليس للصنف من الناس، وإنَّما للجنس من المخلوقات.

([1]) مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٣) لسنة ١٨٩٩م، ص ٦١١، ٦١٢ . والنص المنقول في التاج: ٥١٤/٧ (جلد).

([2]) المصدر نفسه: ص ٦١٢.

([3]) مجلَّة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق، العدد (١٧) لسنة ١٨٩٩م، ص ٧٩٧. والنص المنقول من مقالة (غوائل الحرب) في مجلَّة الضياء السنة الأولى ١٨٩٨، ١٠٤/٤، للكاتب : موسى صيدح. وليس اليازجيّ كما ادَّعى الشرتونيّ، ولكنَّه منشور في مجلَّته.

ثُمَّ تلاه في الردّ على اليازجيّ في هذه المسألة الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ، الذي اكتفى بنصّ التاج آنف الذكر، مُتَّهمًا اليازجيّ بأنَّه خطَّأ الاستعمال بغير بحثٍ ولا تنقيب [١]. فانبرى الأستاذ قسطاكي أفندي الحمصي للدفاع عن اليازجيّ أمام الجنديّ، متَّهِمًا الجنديّ بالتسرُّع في الحكم؛ لأنَّ ما ذكره إنَّما هو من مُستدركات التاج، وقد ورد في اللسان أيضًا، ولكنَّه فهمه على غير وجهه؛ لأنَّه لا يريد بـ (أنفسنا وعشيرتنا) سائر العرب، وإنَّما يريد بأنَّهم ملتصقين بنا التصاق الجلد بالعظم. أمَّا قول جرير ففسَّره بأنَّه كان يُريد به التحقير؛ لأنَّه كان أسودًا [٢]. ثُمَّ ختم دفاعه بالقول: "وحسبُك أنَّ الجوهري، والزمخشريّ، والفيروز آبادي، وصاحب المصباح لم يأتوا على ذكره، وهذه كُتُب الفصحاء والبلغاء لدينا فليأتنا ببيِّنة منها على أنَّهم أقاموا هذا اللفظ مقام القوم، أو الأمَّة، أو الشعب، أو جماعة المسلمين، أو العرب كلّهم" [٣]. فأجابه الجنديّ إلى طلبه هذا مُضمِّنًا جوابه عِدَّة وجوه: **أوَّلها**، إنَّ ردَّه كان على سبيل الاختصار، ولم يشأ التوسُّع في المسألة. **وثانيها**، إنَّ النص الذي ذكره اليازجيّ لجرير لم يَظهر عليه أنَّه يريد التحقير. **وثالثها**، إنَّ قوله بعدم ورود ذلك في كُتُب اللغة ضربٌ من السفسطة، والمغالطة؛ لأنَّ كُتُب اللغة لم تستوفِ جميع اللغة؛ فالزمخشريّ، وصاحب المصباح لم يُحيطا بألوف الألفاظ ممَّا أثبتها غيرهما. **ورابعها**، إنَّ هذا الاستعمال بالمعنى المُراد ورد عند كثيرٍ من اللغويين منهم ابن الأثير في قوله: "قومٌ من جلدتنا: أي من أنفسنا وعشيرتنا" [٤]. وكذلك قول الفتَّني (ت ٩٨٦هـ): "قوم من جلدتنا: أي من أنفسنا وعشيرتنا، أراد به جميع العرب" [٥]. فالعشيرة في هذا الموضع أُقيمت مقام الشعب، فلا مجال بعد هذه النصوص للتعنّت والمُكابرة[٦].

كما تعرَّض الكرمليّ لليازجي في هذه المسألة أيضًا، رادًّا عليه تخطئته بالاستناد إلى ردّ الشرتونيّ، ناقلًا إياه بحرفه دون زيادة، سوى ما ذكره في صدر المسألة، وكان محض تهكمٍ على صاحب التخطئة [٧].

---

(١) ينظر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٢.

(٢) ينظر رأيه في: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧٧، ٧٨ .

(٣) نقلًا عن: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧٨.

(٤) النهاية في غريب الحديث: ٢٨٥/١ .

(٥) مجمع بحار الأنوار: ٣٧٢/١ .

(٦) ينظر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٧٨– ٨٣.

(٧) ينظر: النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٦٨، ٦٩.

ثُمَّ تلاه في إجازة المسألة والردِّ على اليازجيّ فيها الدكتور إميل بديع يعقوب، وهو الآخر نقل أدلَّة الأستاذ مُحمَّد الجنديّ بحرفها، حتَّى أنَّه أحال إلى كتاب الجنديّ، لا إلى مصادرها الأصول، ومنها قول التاج واللسان ونصَّ ابن الأثير [١]. كما أجازها الدكتور أحمد مختار مستندًا إلى قول اللسان والتاج وابن الأثير أيضًا، جاعلًا اللفظة فصيحة [٢]. وكذلك الدكتور مجيد الزامليّ، مُضيفًا إليها قول الكرمليّ عن الشرتونيّ [٣].

ومهما يكُن من أمرٍ فإنَّ الاستعمال المُخطَّأ يحكي عن نفسه فالقول: (جلدتنا) تعبيرٌ مجازي في الأصل، يُرادُ به التصاق الشيء ببعضه، فهم كالجلد للجسد في القرب والالتصاق، ولذا لو نظرنا إلى التعبير بناءً على أصل وضعه، بعيدًا عن أصناف البشر؛ لكان استعماله صحيحًا لا غبار عليه؛ لأنَّ السواد أو البياض إنَّما يكون في بشرة الإنسان لا كامل جلده، ولذا كان استعماله بمعنى القرب والالتصاق أقرب من كونه دلالة على اللون.

ثانيًا: قلب المعنى (عكس الدلالة).

إنَّ الهدف الرئيس من إطلاق الألفاظ، وصياغة الجمل هو التعبير عن المعاني الكامنة في النفس، ولذا فإنَّ كلّ لفظٍ، أو تركيبٍ يُصاغُ يُتوَقَّع منه أن يؤدِّي المعنى المطلوب، والدلالة المتوخَّاة، ولكنَّ بعض الألفاظ تخرج عن سمتها المعهود لغاية بلاغيَّة، أو خطأ تعبيري، ويُستثنى من ذلك الألفاظ المشتركة المعاني، كالجون للأبيض والأسود، والمُشتري للبائع والمُشتري، والبصير لفاقد العينين وسليمهما، وغير ذلك، فهذا كُلَّه ممَّا صيغَ لغرضٍ بلاغي.

والمقصود في هذا الباب تلك الألفاظ والتعبيرات التي يطلقها أصحابها، دون التنبُّه إلى أنَّها تؤدِّي إلى التباس المعنى بالدلالة على عكسه. وقد نبَّه الشيخ اليازجيّ على كثير من ذلك، كأن يستعملون الفعل في عكس دلالته، كاستعمالهم (نوَّه) بمعنى: ذكر الأمر تلويحًا، وأشار إليه بطرف خفي. في حين أنَّ التنويه في اللغة معناه: رفعت ذكره وشهرته [٤]. وقولهم: أجَّر المنزل،

---

(١) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٠٥ .

(٢) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٢٩٦ .

(٣) ينظر: دراسات في النقد اللغوي: ٧٤، ٧٦ .

(٤) ينظر: لغة الجرائد: ٤٤، ١٢٢ .

أي: اكتراه؛ لأنَّ المؤجِّر هو صاحب المنزل. أمَّا الطرف الثاني فهو المُكتَري [١]. وغير ذلك ممَّا سنتناوله بشيءٍ من التفصيل.

١- تقدَّم إليه

الواردُ في كُتُب اللغة أنَّ (تقدَّم إليه بكذا) أو (في كذا) معناه: أمره، ففي الأساس: "تقدَّمت إليه بكذا أو قدمت: أمرتُهُ به" [٢]. وفي الكليات: "تقدَّم إليه فإنَّه بمعنى أمر به" [٣]. وفي التاج: "ومن المجاز: تقدَّم إليه في كذا إذا أمره وأوصاه به" [٤]. وجاء في المغرب: "ويُقال: تقدَّم إليه الأمير بكذا أو في كذا إذا أمره به" [٥].

والذي يظهر من النصوص في أعلاه أنَّ الفعل (تقدَّمَ) يُستعمَل مع الأمر الذي يصدر من الأعلى إلى الأدنى، ويُعدَّى بـ (الباء) و (في) بلا خلاف.

ولكنَّ بعض الكُتَّاب المُحدثين يقلبون دلالة الفعل، ويُغيِّرون وجه استعماله؛ فيجعلون الراجي هو المُتقدِّم، والمرجو منه مُتقَدَّم إليه. وقد نبَّه الناقد إبراهيم اليازجيّ على ذلك، مؤاخذًا الكُتَّاب في خروجهم هذا قائلًا: "ومن ذلك قولهم تقدَّم إليه بكذا، يعنون رغب إليه فيه، وسأله قضاءه، وإنَّما يُقال: تقدَّم إليه بمعنى أوعز إليه أو أمره، تقول: تقدَّم الأمير إلى عامله أن يفعل كذا وكذا فهو عكس المعنى الذي يريدونه كما ترى" [٦].

ولنقَّادٍ آخرين رأيٌ مختلفٌ في المسألة، مع إيمانهم بعكس دلالة الفعل، إلَّا أنَّهم يرون التعبيرَ صحيحًا؛ لأنَّ هذا الفعل تعرَّض للتطوُّر الدلالي، فانقلبت دلالته. فيما رأى آخرون أنَّ مُراد الكُتَّاب يختلف عمَّا فهمه اليازجيّ. فقال الأب الكرمليّ: "قلتُ: أنَّ الذين يقولون: (تقدَّم إليه بكذا) إنَّما يريدون: دنا منه بغاية كذا. فهو من باب تصوير السائل في حالة الخائف يدنو من صاحب النعمة بكلِّ خشوع. وعليه فلا حرج على الكاتب أن يُصوِّر معانيه بالصور التي يريدها" [٧]. ثُمَّ امتدَّت يده لتخطيء البديل الذي طرحه اليازجيّ، أو التفسير الذي خرَّج عليه الاستعمال،

---

(١) ينظر: لغة الجرائد : ٩٤ .

(٢) أساس البلاغة: ٥٩/٢ (قدم).

(٣) الكليات : ٦٢ .

(٤) تاج العروس: ٢٤٧/٣٣ (قدم).

(٥) المغرب في ترتيب المعرب: ١٦٢/٢ .

(٦) لغة الجرائد: ٣١.

(٧) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥.

وهو قوله: "تقدَّم إليه بمعنى أوعز إليه" فقال: "فالصواب: تقدَّم إليه في كذا، كما ذكره اللغويون. وكذا قوله: تقدَّم الأمير إلى عامله أن يفعل – والأصحُّ– في أن يفعل، إلَّا أنَّ حذف الجار جائزٌ عند وضوح القرينة، كما هو الأمر هنا" [١].

واستند الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في ردِّه على اليازجيّ إلى إجازة المجمع العلمي في القاهرة [٢] وكان المجمع العلمي القاهري قد أقرَّ الاستعمال بالمعنى الذي ذكره الكرمليّ(دنا منه واقترب)، فجاء في دورته الرابعة والثلاثين لسنة (١٩٦٨م) ما يأتي: "ترى اللجنة أنَّ أصل معنى (تقدَّم إليه) دنا منه واقترب، وقد استُعمِل في معانٍ منها قولهم: تقدَّم فلان إلى فلان بكذا، وهما متساويان، أو المتقدِّم أدنى، ويكون المعنى: طلب منه أو التمس، ومنها قولهم: تقدَّم إلى فلان بكذا أيضًا، والمتقدِّم أعلى منزلة، ومعناه حينئذٍ: أمره به، وهكذا كما تُفرِّق في صيغة الأمر بين الأمر والدعاء والالتماس، بالنظر إلى حال المتكلِّم مع المُخاطَب، والتعبير على هذا صحيحٌ في المعنيين" [٣]. فالفيصل في كلام المجمع هو منزلة المُتقدِّم، والمُتقدَّم إليه، كما في أسلوب الطلب؛ إذ يتحدَّد المراد فيه بحسب الداعي والمدعو.

وذكر الدكتور إميل بديع يعقوب في معرض ردِّه على اليازجيّ، نصَّين لمُعجمين، أحدهما قديم والآخر حديث، بيَّن من خلالهما أنَّ هذا التركيب يأتي دالًّا على المعنيين المتناقضين، وكأنَّه يريد القول أنَّه يأتي قديمًا بمعنى الأمر، وحديثًا بمعنى الأمر والطلب [٤]. فأمَّا فأمَّا المعنى القديم فهو قول المصباح: "تقدَّمت إليه بكذا: أمرته به" [٥]. وأمَّا الحديث فقول الوسيط: "تقدَّم إلى فلان بكذا: أمره به أو طلب منه"[٦].

وذكر الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ هذا الاستعمال فصيحٌ سواء أكان بين المتساويين، أم غير ذلك، والذي يُحدِّد الفارق بينهما هو حال المتكلِّم، كما أشار إلى ذلك المجمع العلمي

---

(١)النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٥.

(٢) ينظر: مُعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٥٣٩، ٥٤٠ .

(٣) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧ : ٩٩ .

(٤) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٢٠ .

(٥) المصباح المنير: ١٨٨ (قدم).

(٦) المُعجم الوسيط : ٧٢٠/٢ (قدم).

القاهري، وذكره المُعجم الوسيط في مواده، مؤكِّدًا أنَّ الاستعمال العربي القديم جاء شاملًا للحالتين [١] . ولكنَّ أحمد مختار لم يذكر ما يؤيِّد ذلك من شواهد لغويَّة.

وآخِر ما كُتِب في الردِّ على اليازجيّ في هذه المسألة ما ذكره الدكتور مجيد الزامليّ، إذ استند في إجازتها إلى ما ذكره الكرمليّ، وإجازة المجمع العلمي في مصر، وطبيعة التركيب اللغوي، فقال بعد أن ذكر ذلك كلَّه: "فثبُت بذلك أنَّك تقول: تقدَّم إليه بكذا وكذا، والتقدُّم إلى أحدٍ بشيءٍ يكون أمرًا إن كان من الكبير إلى الصغير، ولا يمنع ذلك أن يكون رجاءً حين يكون من الصغير إلى الكبير، ويكون التعبير على هذا صحيحٌ في المعنيين خلافًا للمانعين"[٢].

إنَّ فعل التقدُّم موضوع الدراسة يدلُّ على معنيين رئيسين: مادّيّ ومعنويّ. فالمادّي نحو قولنا: تقدَّم إليه الخصم. بمعنى قَدِمَ وأقبل، وهذا ليس ممَّا نحن فيه. والثاني، المعنوي، وذلك حين نقول: تقدَّم إليه. بمعنى أراد أن يضع بين يديه أمرًا. وهنا يختلف حال المتقدِّم ومنزلته. وقد ذكر الرادُّون، والمجمع القاهري أنَّ المتقدِّم هنا لا يُشترَط فيه أن يكون من منزلة معيَّنة، وإنَّما المنزلة هي التي تُحدِّد نوع التقدُّم. فإن كان من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر، وإن كان بين المتساويين فهو التماس أو طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فهو طلبٌ أو رجاءٌ. والفيصل في ذلك كله السياق. ولكنَّ معاجم اللغة القديمة حين ذكرت هذا الاستعمال، حدَّدته بمعنى الأمر، وهذا يعني أنَّ دلالة الفعل انقلبت، وانشطرت إلى معانٍ مُغايرة ومُحايدة، وهذا أمرٌ حَسنٌ، ويُعبِّر عن غنًى لغوي.

٢- نوَّه

التنويه في اللغة: الإشهار بالشيء، ورفع ذكره، ففي العين: "نِهتُ بالشيء، ونَوَّهت به، إذا رفعت ذِكره...وإذا رفعت الصوت فدعوت إنسانًا، قلت: نوَّهت" [٣]. وفي الصحاح: "ونوَّهته تنويهًا، إذا رفعته. ونوَّهت باسمه، إذا رفعت ذكره" [٤]. فالتنويه إذًا يدلُّ على الإشهار، والإعلام،

---

(١) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٢٤٩/١.

(٢) دراسات في النقد اللغوي: ١٠٥.

(٣) العين: ٩٣/٤ (نوه).

(٤) الصحاح: ٥٤/٦ (نوه).

ورفع الصوت، فقد جاء في التهذيب: "إذا رفعت الصوت فدعوت إنسانًا، قُلت: نوَّهتُ. وفي حديث عمر: أنا أوَّل من نوَّه بالعرب" [1].

ويَرِدُ التنويه في الاستعمال الحديث بمعنى الإشارة إلى الأمر خِفية، وذكره تلويحًا. وهو عكس المعنى الأوَّل كما يظهر، ويختلف عنه كُليًّا. وقد نبَّه الشيخ إبراهيم اليازجيّ على هذا الأمر، مُخطِّئًا من يتداولوه قائلًا: "ويقولون: نوَّه بالأمر ونوَّه عنه، أي ذكره تلويحًا وأشار إليه من طرفٍ خفيٍّ، وليس ذلك من استعمال العرب في شيء، وإنَّما هو من تواطؤ العامَّة. قال في الأساس: (نوَّهت به تنويهًا: رفعت ذكره وشهرته... وإذا رفعت صوتك فدعوت إنسانًا قلت: نوَّهت به. ونوَّهت بالحديث أَشدتُ به وأظهرته) فهو لا يخلو أن يكون على عكس استعمالهم كما ترى" [2]. كما أشار إلى ذلك في موضعٍ آخرٍ حين قال: "ويقولون: نوَّه بالشيء ونوَّه إليه، يعنون عرَّض به وألمع إليه والتنويه لا يجيء بهذا المعنى إنَّما يُقال: نوَّه بفلانٍ ونوَّه باسمه إذا رفع اسمه وذكره على جهة المدح والتعظيم" [3]. فالمعنى المقصود في النصِّ الثاني هو التعريض والإشارة، في حين ذكر اليازجيّ أنَّه يأتي بمعنى ذِكرُ الشيء والجهر به على سبيل التعظيم والمدح، والنصُّ الأوَّل ألصق بما نحن فيه، وهو دلالة الفعل على الجهر، يُقابله الإخفات.

وبَحثَ الدكتور أحمد مختار عمر قضيَّة الحرف المُستَعمَل مع هذا الفعل، فبعضهم يستعمله مع الباء، فيقولون: نوَّه به. في حين يستعمله غيرهم مقرونًا بـ (عن)، فيقولون: نوَّه عنه. فذكر أنَّ معاجم اللغة تذكر هذا الفعل مقرونًا بحرف الجر الباء، وكلّها تذكر أنَّ معناه: رفع ذكره، وأظهره. ولكنَّ حروف الجرِّ ينوبُ بعضها عن بعض، ولذا جاز استعماله بالحرفين معًا [4]. ولم يحكِ اليازجيّ ذلك، أو قصره عليه، وإنَّما ذكره مشفوعًا بالباء.

وتناول الأب أنستاس الكرمليّ هذه المسألة بالبحث والدراسة، فقصر حديثه فيها عمَّا خطَّأه اليازجيّ، ورأى الردَّ عليه، وتصويب الاستعمال، فقال: "قلنا: إنَّ الذين يقولون: نوَّهت بالأمر، ونوَّهت عنه هم الكَتَبَة أصحاب الجرائد كما يدلُّك على هذا عنوان المقالة (لغة الجرائد) والحال إذا كتب الصُحُفيُّ في صحيفته هذه الكلمة وطبعها فلا يمكن أن لا يرفع ذكر الأمر

---

(1) تهذيب اللغة: ٦/٢٣٣ (نوه) .

(2) لغة الجرائد: ٤٤. والنص المنقول في أساس البلاغة: ٢/٣١١ (نوه) .

(3) المصدر نفسه : ١٢٢ .

(4) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٢/٧٧١ .

ويشهره. وعليه فإنَّ أصحاب الجرائد مُصيبون فمن لا يُسلِّم بهذه الحقيقة" [١]. يريد بذلك أنَّ ذكر الأمر في الصحيفة هو من دواعي الإشهار. وكلام الكرمليّ بعيدٌ بعض الشيء عن مُراد اليازجيّ؛ فالشيخ كان يقصد مَن يريدون بالتنويه الإشارة خفية، ويستعملون هذا الفعل بهذا المعنى، ولعلَّه قصد عبارات بعينها، في حين كان ردُّ الكرمليّ على ذكر الأمر في الصحيفة، فالسياق الذي يرِد فيه الفعل هو الذي يُحدِّد ما إذا كان يُرادُ به التلويح أو التصريح. ولعلَّ اليازجيّ كان مُطَّلِعًا على ذلك، ومُدركًا غرض الكُتَّاب. أمَّا كون تخطيئات اليازجيّ خاصَّة بما في الجرائد، فهو كلامٌ تنقصه الدقَّة، وإن كان العنوان كذلك، فكثيرًا ما كان الشيخ يذكر ما يراه خطأً عند القدماء والمحدثين من شُعراء وكُتَّاب.

٣- فَوَّضَ

التفويض في اللغة: التوكيل، فقد جاء في لسان العرب: "فوَّض إليه الأمر: صيَّره إليه، وجَعَلَه الحاكِمَ فيه" [٢]. وفي تاج العروس: "فوَّض إليه الأمر تفويضًا: ردَّه إليهِ، وجعله الحاكِمَ فيه" [٣]. ويُسندُ التفويض للأمر لا الشخص، كما في نصِّي اللسان والتاج. وورد ذلك في النهاية أيضًا، فقد جاء فيه: "يُقال: فَوَّض إليه الأمرَ تفويضًا إذا رَدَّه إليه، وجعله الحاكِمُ فيه"[٤].

وجرى بعض الكُتَّاب المحدثين على إسناد التفويض للشخص، فيقولون: فوَّضت فلانًا بالأمر. فيعكسون عمل الفعل، ويقلبون دلالة التركيب. وقد حذَّر اليازجيّ من ذلك، مُنبِّهًا على هذا الخطأ بالقول: "ويقولون: فوَّضت فلانًا بالأمر وفي الأمر، أي: رددته إليه فيعكسون عمل الفعل. والصواب فوَّضت الأمر إلى فلان" [٥]. كما نبَّه عليه غيره من النُقَّاد، ممَّن تناولوه في مُصنَّفاتهم، فقال الأستاذ كمال إبراهيم: "ويريدون بذلك ردَّ الأمر إليه فيعكسون عمل الفعل، والصحيح أن يُقال: فوَّض الأمر إلى فلان، وفوَّضت عمل كذا إليه"[٦]. كما نصَّ على ذلك الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ، واستشهد على مجيئه بقوله تعالى:﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ

---

(١) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٤، ٢٥ .

(٢) لسان العرب: ٢١٠/٧ (فوض) .

(٣) تاج العروس: ٤٩٦/١٨ (فوض).

(٤) النهاية في غريب الحديث: ٤٧٩/٣ .

(٥) لغة الجرائد: ٤٨ .

(٦) أغلاط الكُتَّاب: ٦٢ .

﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾(غافر: ٤٤). أمَّا قولهم: فوَّضت المرأة زواجها. ففسَّره بـ (تزوَّجت بلا مهر) [١]. وإلى ذلك أيضًا ذهب الدكتور إميل بديع، ولكنَّه لم يُشِر في تعليله إلى تغيُّر المعنى، وإنَّما علَّله بأنَّ الفعل (فوَّض) يتعدَّى بنفسه إلى المفعول الأوَّل، وبالحرف إلى المفعول الثاني [٢]. وهذا لا يختلف مع مُراد اليازجيّ ومتابعيه؛ لأنَّه يؤدِّي الغاية نفسها.

غير أنَّ الأب الكرمليّ له رأيٌ آخر في المسألة، فقد اعترض على منعها لأنَّ "فوَّضت فلانًا بالأمر وفي الأمر بمعنى وكَّلت فلانًا بالأمر جائز الاستعمال لأنَّه يتضمَّن معناه" [٣]. فإقرار الكرمليّ به على سبيل التضمين، وهو رأيٌ لا يستند إلى دليلٍ منقولٍ، أو قياسٍ مشهورٍ. وإن كان باب التضمين مُعتَمَدًا في اللغة، إلَّا أنَّه لا يمكن فتحه على مصراعيه؛ إذ لا يوجد فعلٌ إلَّا وله نظيرٌ يتضمَّن معناه.

وبحث مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة هذا الاستعمال أيضًا، في جلستيه العاشرة، والخامسة والعشرين من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين، وأصدر قراره الآتي: "درست اللجنة هذا الاستعمال ثُمَّ انتهت إلى أنَّ الأسلوب المعاصر يمكن أن يُجاز: إمَّا على أنَّ الكلام فيه من قبيل نزع الخافض، وهو كثيرٌ في اللغة العربيَّة. ومنه قول الشاعر: تمرُّون الديار... أي تمرُّون بها. وإمَّا على تضمين (فوَّض) معنى (أناب)، أو (وكَّل). ولهذا ترى اللجنة إجازة قول من يقول: (فوَّضت فلانًا) وما يُصاغ منه في لغة السياسة من قولهم: الوزير المفوَّض ونحو ذلك" [٤].

واستند الدكتور أحمد مختار إلى قرار المجمع هذا في جواز تعدية الفعل بنفسه، وبالحرف، دون أن يتغيَّر معناه، كما أقرَّه بناءً على تضمينه معنى (أنابَ) أو (وكَّل) كما ذكر المجمع [٥].

والحق إنَّ تعدد التخريجات بالخيار يُضعِف القرار، فهو ليس حُكمًا بالصحَّة، بقدر كونه قرارًا بالجواز؛ إذ لو كان الاستعمال صحيحًا واردًا عن العرب لكانت حُجَّة جوازه واحدة ثابتة. كما

---

(١) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٩٧ .

(٢) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٣٩ .

(٣) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٣٥ .

(٤) القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م: ١٦٩ .

(٥) ينظر: مُعجم الصواب اللغوي: ٥٩١/٢ .

يمكن ردُّ الخيار الأوَّل بأنَّ الجار موجودٌ في المفعول الثاني، وليس ثُمَّة حذفٌ في الجملة. والجملة على تقديرهم هذا يجب أن تكون: فوَّضت لفلان الأمر. وهو ما نصَّت عليه المعاجم، ولم يعترض عليه اليازجيّ.

ثالثًا: المُتقابِلات اللغويَّة.

المقابلة في اللغة: المواجهة والمُعارضة، ففي الصحاح: "والمقابلة: المواجهة. والتقابُل مثله" [١]. وفي اللسان: "وقابل الشيء بالشيء مُقابلة وقِبالًا: عارضه" [٢].

وهُنا لا نُريد بالتقابُل: التضاد، كالذكر والأنثى، والليل والنهار. وإنَّما المتقابلات المعنويَّة التي يكون فيها الاختلاف ليس من جهة الضد، وإنَّما لما بين اللفظين من فروقٍ معنويَّة دقيقة، كالفرق بين التقويم الهجري والميلادي، والرؤية الحقيقية والحُلمية، وما جرى مجرى ذلك.

فالتقابُل بالمعنى الذي نُريده هو أن يكون هناك "لفظان أو تركيبان أو عبارتان متضادَّتان أو مُتخالفتان أو متناقضتان في الدلالة بحيث يكون أحدهما ضدّ الآخر أو خلافه أو نقيضه بالمعنى، ويُدرَك ذلك بالقرائن الدلاليَّة المُتعارَف عليها كالقرينة السياقيَّة أو الحاليَّة أو غيرهما" [٣]. وتختلف درجات التقابُل كما تختلف طبيعته، فقد يكون التقابل في المعاني زمانيًّا، أو مكانيًّا، أو حاليًّا. كما إنَّه قد يكون حادًّا، أو متدرِّجًا، أو عكسيًّا، أو اتِّجاهيًّا.

وضمَّ ميدان النقد اللغوي بعض المسائل التي شكَّلت معانيها تقابُلًا دلاليًّا، وبحثها النقَّادُ، فاختلفوا فيها. ومن تلك المسائل ما ورد عند الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وكان له موقفٌ منها، فوافقه فيه بعضهم، وعارضه آخرون. ولم يكن في هذه المسائل تقابُلًا حادًّا بين ركني كُلٍّ منها، وإنَّما هي ممَّا يكون التفريق فيه لأمورٍ وخصائص دقيقة، ولذا حدث فيها خلافٌ. وتوفية لذلك سنذكرها مع ما قدَّموه في شأنها.

١- العامُ والسنةُ

يُعبَّر عن المُدَّة الزمنيَّة التي تقتضي مرور حولٍ كاملٍ بالعام تارة، والسنة تارة أخرى. ويرى بعضهم أنَّ العام يختلِف عن السنة؛ إذ إنَّ السنة تكون من أيِّ يوم عددته إلى نفسه من

---

(١) الصحاح: ١٧٩٧/٥ (قبل).

(٢) لسان العرب: ٥٤٠/١١ (قبل).

(٣) التقابل الدلالي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، صلاح الدين عزيز الصفار، جامعة الموصل- كلية الآداب ١٩٩٤م، ص ٢٣ .

السنة القادمة. أمَّا العام فلا يكون إلَّا شتاءً وصيفًا. فذكر الفيومي(تـ ٧٧٠هـ) أنَّ الجواليقي(تـ ٥٣٩هـ) نقل عن أبي العباس ثعلب أنَّه قال: "السنة من أيِّ يومٍ عددته إلى مثله، والعام لا يكون إلَّا شتاءً وصيفًا" [١] ثُمَّ أضاف: "وفي التهذيب أيضًا العام حول يأتي على شَتْوة وصَيْفة، وعلى هذا فالعام أخصُّ من السنة فكلّ عامٍ سنة وليس كلّ سنة عامًا، وإذا عددت من يوم إلى مثله فهو سنة. وقد يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء، والعام لا يكون إلَّا صيفًا وشتاءً متواليين"[٢].

وما ذكره الجواليقي، ونقله الفيومي، أخذه بعض النُقَّاد المحدثين، فحكموا على اللفظتين بالتفريق، وخطَّأوا من يُساوي بينهما. فقال الشيخ إبراهيم اليازجيّ: "ويقولون: كان ذلك عام كذا من التاريخ الميلادي، أو الهجري مثلًا، فيضعون العام موضِع السنة، وهو لا يصلُح لذلك دائمًا. والفرق بينهما أنَّ العام أربعة فصول السنة، وبعبارة أخرى هو من أحد فصول السنة إلى مثله من القابل. والسنة من يومٍ معلومٍ من العام إلى مثله من القابل، فهي تبدأ من أيِّ يومٍ اتَّفق والعام لا يكون إلَّا فصولًا كاملة" [٣]. ثُمَّ أورد ما ذكره الفيومي عن ابن الجواليقي من تفريقِ ثَعلب بينهما، وكذلك ما أورَده الأزهري في تهذيبه.

وهذا الكلام ذكره الأستاذ أسعد داغر، ولكنَّه لم يُشِر إلى أنَّه نقلٌ عن المصباح مع أنَّه أخذ عباراته، فقال: "ويقولون: (مضى عليه مئات من الأعوام) والصواب أن يُقال: (مئات من السنين). قال ابن الجواليقي البغدادي: (ولا يُفرِّق عوام الناس بين العامِ والسنةِ ويجعلونهما بمعنى، فيقولون لمن سافر في وقت من السنة أيِّ وقتٍ كان إلى مثله عام وهو غلط. والصواب ما أُخبِرت به عن أحمد بن يحيى قال: (السنة من أيِّ يومٍ عددته إلى مثله. والعام لا يكون إلَّا شتاءً وصيفًا). وقال أبو منصور الأزهري في التهذيب: (العام حول كامل يأتي على شتوة وصيفة فهو أخصُّ من السنة فكلُّ عامٍ سنة وليس كلُّ سنة عامًا). وإذا عددت من يومٍ إلى مثله فهو سنة وقد يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء. والعام لا يكون إلَّا صيفًا وشتاءً متواليين" [٤]. فكان عليه أن يقول أنَّ ذلك نقلاً عن الفيومي، لا أن ينسبه إلى نفسه. مع أنَّه أخذه عن اليازجيّ ففيه من عباراته أيضًا.

---

(١)المصباح المنير: ١٦٦، ١٦٧ (عوم). والكلام المنقول للجواليقي وهو في: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: ٨.

(٢) المصدر نفسه : ١٦٧ (عوم). والنص في تهذيب اللغة: ٣/١٦٠ (عوم) .

(٣) لغة الجرائد: ١٢٣ .

(٤) تذكرة الكاتب: ٩١ .

ويبدو أنَّ الأستاذ داغر كان يقصد الكرمليّ في تخطئته هذه؛ ففي موضع آخر قال في نقد مقالة للكرملي: "ومن سقطاته في مقالته الأخيرة (أغلاط قدماء اللغويين) قوله: (أكثر من خمسين عامًا) . والصواب: سنة كما لا يخفى"[1]. فردَّ عليه الكرمليّ ثائرًا لنفسه بالقول: "قلتُ كيف لا يخفى وقد خفي على الجميع. قال الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات: (العام كالسنة، لكن كثيرًا ما تُستعمَل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدّة أو الجدب ولهذا يُعبَّر عن الجدب بالسنة. والعام فيما فيه الرخاء والخصب. قال:﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾ وقوله: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾. أفسمعت يا ابن داغر يا من خفي عليه أعظم الأمور، فكيف لا يخفى عليه أدقُّها" [2].

كما ردَّ عليه الدكتور مصطفى جواد في دفاعه عن الكرمليّ، فقال مُصححًا الاستعمال: "وهذا الفرق غير ثابت في كلام العرب ففي القرآن الكريم:﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾(العنكبوت: ١٤) فليس هناك من فرقٍ بين السنة والعام لجمعه بينهما واستثنائه كميَّة لأحدهما من جملة الآخر فهما مستويان. وفي المختار العام: السنة. ثُمَّ إنَّ العام إن كان أخصُّ من السنة على ما في المصباح فيجوز إطلاق السنة عليه بحسب التسمية بالجزء مكان الكل. ففي المصباح والعام: الحول" [3]. فإجازة جواد جاءت على مستويين : **الأوَّل**، جمع الرازي بينهما في قوله: "والعام: السنة" [4]. **والثاني**، جواز تسمية الكل باسم الجزء، آخذاً بمبدأ التطوُّر الدلالي، وهو كثيرٌ في الكلام.

وهذا الردُّ نقله الدكتور إميل بديع في ردّه على اليازجيّ ومتابعيه، إذ قال مُستنكرًا موقف اليازجيّ ومتابعيه من الاستعمال: "ولو كلَّف أحدهم نفسه بعضًا من مشقَّة البحث، لوجد أنَّ القرآن الكريم لا يُميِّز بينهما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾(العنكبوت : ١٤) فقد جمع القرآن الكريم بينهما

---

(١) نقلًا عن : أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٣.

(٢) أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٥ . والنص المنقول للراغب، وهو في مفرداته: ٥٩٨ (عوم). والآية الأولى من سورة يوسف: (٤٩)، والثانية من سورة العنكبوت: (١٤).

(٣) أغلاط اللغويين الأقدمين (بين أنستاس الكرمليّ وأسعد داغر والحكم مصطفى جواد) : ٣٩ .

(٤) مختار الصحاح: ٤٠٧ (عوم).

ثُمَّ استثنى كميّة لأحدهما من جملة الآخر؛ لأنَّهما مستويان. وجاء في مختار الصحاح: (العام: السنة)، وإذا كان العام أخصّ من السنة – على ما في المصباح– فيجوز إطلاق السنة عليه بحسب التسمية بالجزء مكان الكل" [١].

وحين سرد الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار تخطيئات اليازجيّ موزَّعة على أبواب اللغة، لم يرتضِ تخطئته هذه فردَّ عليه مستندًا إلى ما جاء في سورة العنكبوت آنفة الذكر [٢]. كما بحث هذا الاستعمال نُقَّادٌ آخرون، منهم الأستاذ عباس أبو السعود، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ. فوافقه أبو السعود في تخطئة الجمع بينهما ناقلًا ما تداوله السابقون من كلام ابن الجواليقي عن ثعلب، ذاكرًا أدلَّتهم [٣]. وحكم الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ على الاستعمالين بأنَّهما بمعنى، ذاكرًا ما في المصباح بنصِّه [٤]. وجعل الدكتور أحمد مختار عمر الاستعمالين فصيحين، غير أنَّه خلص إلى أنَّ العام أخصُّ من السنة؛ فكلُّ سنةٍ تعدُّ عامًا وليس العكس [٥].

وهناك جانب آخر في المسألة تُستَحسن الإشارة إليه؛ وهو ما تدبَّره المفسِّرون من استعمال القرآن الكريم لهذه اللفظة، والسياق الذي يوردها فيه فقد ذكر الزجاج (تـ ٣١١هـ) أنَّ "السنين في كلام العرب الجُدوب، يُقال: مسَّتهم السنة، ومعناه جَدْبُ السنة، وشِدَّة السنة" [٦]، وقال الراغب الأصفهاني: "العام كالسنة، لكن كثيرًا ما تُستعمَل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدَّة أو الجدب، ولهذا يُعبَّر عن الجدب بالسنة، والعام بما فيه الرخاء والخصب" [٧].

والمتدبر أدلَّة الذين يقولون بتساوي اللفظتين في المعنى، يرى أنَّهم يُركِّزون على الاستثناء الوارد في القرآن الكريم (إلَّا خمسين عامًا) في الحكم بتساوي اللفظتين، وهذا التفسير ينطوي على مخاطرة كبيرة، فليس من السهل الحكم على الاختيار الإلهي للألفاظ؛ لأنَّ هذا الاختيار قد يكون مبنيًّا على نُكتة بلاغيَّة، أو أنَّ المعنى مختلِف. كما إنَّ قولهم بأنَّ المسألة من باب تسمية الكل باسم الجزء إقرار منهم باختلاف معنيي اللفظتين دلاليًّا.

---

(١) مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٤٠ .

(٢) ينظر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٠ .

(٣) ينظر: أزاهير الفصحى ٢٦٣ ، وشموس العرفان: ١٤٧ .

(٤) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٢٢.

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ٥٥٧/١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٨/٢.

(٧) مفردات غريب القرآن: ٥٩٨.

٢- الرؤية والرؤيا

يُقال: رأيت رؤية. للرؤية البصريَّة، ففي العين: "ورأيتُ بعيني رؤية ورأيته رأي العين، أي: حيث يقع البصر عليه" [١]. وفي الجمهرة: "والرؤية: رؤية العين" [٢]. ويُقال: رأيت رؤيا. للرؤيا الحلميَّة، قال الجوهري: "ورأى في منامِهِ رُؤيا على فُعْلى بلا تنوين" [٣]. وفي المُحكم: "وحَلَمَ به، وَحَلَم عنه، وتحلَّم عنه: رأى له رؤيا، أو رآه في النوم" [٤]. فهناك فرقٌ دلاليٌّ بين اللفظتين، وقد أشار إليه الزمخشريّ قائلًا: "رأيته بعيني رؤية، ورأيته في المنام رؤيا" [٥].

ورُبَّما خلط بعضهم بين اللفظتين المتقابلتين، فاستعمل الرؤيا في موضع الرؤية، دون التنبُّه إلى ما بينهما من تقابُلٍ دلالي يقتضي وضع كُلٍّ منهما موضِعًا خاصًّا. وهذا الخطأ قديم، أشار إليه الحريريّ في دُرَّته إذ قال: "ويقولون: سُررتُ برؤيا فلان. إشارة إلى مرآه فيوهمون كما وهم أبو الطيِّب في قوله لبدر بن عمَّار، وقد سامره ذات ليلة إلى قطعٍ من الليل:

مَضَى الليلُ والفضلُ الذي لكَ لا يمضِي وُرؤياكَ أحلى في الجفون من الغُمضِ

والصحيح أن يُقال: سُررت برؤيتك؛ لأنَّ العرب تجعل الرؤية لِما يُرى في اليقظة. والرؤيا لما يُرى في المنام" [٦]. فعلَّق على ذلك ابن برّي في حاشيته بالقول: "اعلم أنَّ الرؤيا تكون في المنام كما ذَكَرَ، إلَّا أنَّ العرب قد استعملتها في اليقظة" [٧]. وفسَّر ابن ظفر استعمال المُتنبِّي بأنَّه إنَّما أراد أنَّ الإدراك في رؤيا المنام أحلى في العيون من غمضها [٨]. وذكر الخفاجي أنَّ في هذا الاستعمال ثلاثة أقوالٍ، على واحد منها قول المتنبِّي: **أوَّلها**، ما ذكره الحريريّ. **وثانيها**، أنَّهما بمعنى فيكون يقظة ومنامًا. **وثالثها**، أنَّ (الرؤية) للعموم و(الرؤيا) خاصَّة بما في الليل، وإن كان

---

(١) العين: ٣٠٧/٨ (رأي) .

(٢) جمهرة اللغة: ٢٣٥/١ (رأي) .

(٣) الصحاح: ٢٣٤٩/٦ (رأى) .

(٤) المحكم: ٣٦٤/٣ (حلم) .

(٥) أساس البلاغة: ٣٢٦/١ (رأى) .

(٦) درَّة الغواص في أوهام الخواص وشرحها وحواشيها: ٣٨٥ . والبيت للمتنبي وهو في ديوانه: ٧١٩. وفيه (في العيون من الغمضِ).

(٧) المصدر نفسه : ٧٨٠ .

(٨) المصدر نفسه : ٧٨١.

في يقظة. وخرَّج بيت المتنبِّي على الاستعارة، أو المجاز المرسل؛ لوقوع الرؤيا غالبًا في الليل[١].

ثُمَّ جاء الشيخ إبراهيم اليازجيّ من المحدثين، فأحيا المسألة بعد أن نبَّه عليها مع مُجمل تخطيئاته، مُتَّهمًا الكُتَّاب المحدثين بالوقوع في هذا الخطأ، فقال: "ومن هذا قولهم: سرَّتني رؤياك بالألف أيضًا وإنَّما الرؤيا في النوم خاصَّة، وأمَّا في اليقظة فيُقال الرؤية بالهاء وهي اللغة الفصحى" [٢]. كما ورد مثل هذا التنبيه في مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق فقد جاء فيها: فيها: "وقولهم: (إنَّ العين تبتهج برؤياكم) والرؤيا لا تكون إلَّا للحلم فالصواب أن يُقال: تبتهج برؤيتكم" [٣]. واختار المنذر أن يُقال (مرأى)، أو (رؤية) بدل رؤيا لأنَّ الرؤيا للحلم [٤]. وعلى ذلك سار جمعٌ من النُقَّاد، ممَّن رأوا أنَّ هُناك فرقٌ في الاستعمال بين اللفظتين [٥].

وفي الجانب الآخر هناك من رأى غير ما رآه السابقون؛ فحكم على اللفظتين بالترادف في المعنى، والتساوي في الاستعمال. فيرى جواد أنَّ تخصيص الرؤية بالعين أمرٌ غير دقيق، فالشخص قد يتصوَّر بعقله ما يمكن أن يراه بعينه، وعليه فإنَّ "اختصاص اليازجيّ الرؤية بالعين مرغوبٌ عنه؛ لأنَّ الرؤية تكون بالعين والعقل الذي سمُّوه من قبل قلبًا، وقد نصَّ على ذلك القاموس" [٦]. وهُنا يُلاحَظ إهمال الدكتور مصطفى جواد للرؤيا كبديل مُقابل، أو فيما إذا كانت تصلح للإبصار الحقيقي أم أنَّها مقصورة على الإبصار الطيفي أو الحلمي، وهي ركن رئيس في المسألة لا ينبغي إهماله.

في حين استند الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في ردِّه على إبراهيم المنذر – والذي تابع اليازجيّ– إلى طائفة من الأدلَّة التي تؤيِّد مجيء الرؤيا بمعنى الرؤية [٧]. ومن هذه الأدلَّة ما ذكره الشهاب الآلوسيّ في كشف الطرَّة من أنَّ الرؤيا والرؤية بمعنًى، وقد يُستعمَلان لليقظة

---

(١) ينظر: شرح درة الغواص للخفاجي: ٣١٧، ٣١٨ .

(٢) لغة الجرائد: ٩١.

(٣) عثرات الأقلام (٧)، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ٣/٩٠.

(٤) ينظر: كتاب المنذر: ١٦ .

(٥) ينظر: دقائق العربية: ١٦٢، والكتابة الصحيحة: ١٣٢، ونظرات في أخطاء المنشئين: ١/١٧٢، ودقائق العربية: ١٦٢، ونحو وعي لغوي: ١٩٩، والعربية الصحيحة: ٢١٧، أخطاء ألفناها: ٧٦، وموسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٢١٩.

(٦) فوائد لغوي، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسي، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، السنة السابعة ١٩٢٩م/ ٦/٤٨١ .

(٧) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ٩٩.

والمنـام. أو أنَّ الرؤيـا خاصَّـة والرؤيـة عامَّـة. إضـافة إلـى بيـت شـعر المتنبِّـي. وتعليـق ابـن بـرِّي[1] . وهذه الأدلَّة قد مرَّ ذكرها لابن ظفر، وابن برِّي، والشهاب الخفاجيّ.

ثُـمَّ جـاء الـدكتور إميـل بـديع، فنسـخ مـا ذكـره الأسـتاذ العـدنانيّ نقـلًا عـن السـابقين، وضـمَّنه ردَّه علـى اليـازجيّ، مـع الإشـارة إلـى مصـدر ذلـك فـي هوامشـه، ولكـن دون أن يكـون لـه جهـدٌ خـاصٌ في تخريج المسألة [2].

وشـاب موقـف الـدكتور أحمـد مختـار بعـض الاضـطراب فـي هـذه المسـألة؛ ففـي كتابـه (العربيَّـة الصـحيحة) منـع الجمـع بـين (الرؤيـا) و (الرؤيـة) بمعنـى واحـد، ذاهبًـا إلـى أنَّهمـا مُختلفـان، فقـال: "ويُحـاوِل بعضـهم التسـوية بـين اللفظـين فـي الاسـتخدام اعتمـادًا علـى بعـض الشـواهد الـواردة ومـرَّة أخـرى لا أجـدني أوافـق علـى هـذا ؛ لأنَّـه يـؤدِّي إلـى خلـط الـدلالات" [3]. ولكنَّـه فـي المـرَّة الأخـرى أجـاز اسـتعمالهما بمعنًـى واحـد ذاهبًـا إلـى التسـاوي بينهمـا فـي الاسـتعمال؛ ذلـك لأنَّ " الأصـل فـي اسـتخدام كلمـة (رؤيـا) للدلالـة علـى مـا يُـرى فـي النـوم و (رؤيـة) لمـا يُـرى فـي اليقظـة. ولكـن ذكـرت المصـادر أنَّ العـرب قـد اسـتعملت الرؤيـا فـي اليقظـة كثيـرًا علـى سـبيل المجـاز، وقـد جـاء عليـه قـول المتنبِّـي : ورؤيـاك أحلـى فـي العيـون مـن الغمـضِ. وحُمِـل عليـه قولـه تعـالى:﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسـراء: ٦٠) حيـث فسَّـروها بحادثـة الإسـراء والمعـراج وقـد كانت في اليقظة" [4].

ومهمـا يكـن مـن أمـرٍ فـإنَّ الظـاهر مـن مُجمـل أقـوال النُقَّـاد واللغـويين أنَّ هنـاك فرقًـا دلاليًّـا كبيـرًا بـين اللفظتـين، وهـو مـن بـاب التقابـل الـدلالي بـين اليقظـة والنـوم. غيـر أنَّ هـذا التمـايز قـد يـزول عنـدما يـدخل المجـاز فيـه، أو عنـدما يكـون للقائـل غـرض بلاغـيٌّ ينقـل مـن خلالـه دلالـة النـوم إلـى اليقظـة. ولـذا فـإنَّ هـذا الاسـتعمال لا يمكـن أن يكـون عامًّـا مُتاحًـا إلا إذا كـان وراء هـذا الخـرق اللغـوي غايـةٌ بلاغيَّـةٌ تسـتوجبه، أو ضـرورة شـعريَّة تسـتلزمه. وهـذا مـا نـراه. أمَّـا قـولهم: سـرَّتني رؤيـاك، فلـيس هنـاك مـن داعٍ لـه. وقـد يـؤدِّي إلـى الخلـط بـين هـذا وقـولهم: سـرَّتني رؤيـاك. بمعنـى سرَّني ما رأيته في منامك.

---

(1) يُنظر: كشف الطرَّة عن الغرَّة: ٢٥٠، ٢٥١ .

(2) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٤٤ .

(3) العربية الصحيحة: ٢١٧.

(4) مُعجم الصواب اللغوي: ٣٨٨/١ .

٣- التقويم الشمسي والقمري

تعتمد السنة العربيَّة نوعًا من التقويم، يُسمَّى التقويم الهجري، ويعتمد على هجرة الرسول (ﷺ). يُقابل ذلك التقويم الميلادي، الذي يعتمد على ميلاد السيد المسيح (عليه السلام) بداية له، وكذلك الحال في تسمية الشهور، وتحديد بداياتها؛ فالعرب يسترشدون بالقمر في تحديد بداية الأشهر، وتُسمَّى عندهم الأشهر القمريَّة. يُقابلها الأشهر الشمسيَّة.

ولأنَّ العرب تسترشد بالقمر في تحديد بداية الشهر ونهايته؛ شاعت عندهم بعض الألفاظ التي ترتبط بالقمر، فيقولون مثلًا: هَلَّ الشهر. أي: ظهر هلاله، للتعبير عن بداية شهرٍ جديدٍ. كما يقولون غُرَّة الشهر. أي: أوَّله، فيُحدَّد الشهر القمري بالليالي.

وذكر الشيخ إبراهيم اليازجيّ أنَّ هناك من يستعمل ألفاظ هذه الأشهر مع الأشهر الشمسيَّة، التي تُقابلها في اللفظ، وتختلف عنها في عناصر تحديد أوقاتها، كأن يقولوا: هلَّ شهر أبريل. وهذا خطأ؛ لأنَّ شهر أبريل لا يتحدَّد بالليالي القمريَّة، ولا علاقة للهلال بتحديد بدايته، فقال في ذلك: "وقريبٌ من هذا قولهم: هلَّ شهر يناير مثلًا وجاء في غُرَّة أبريل، وكتبه لعشرٍ خلون من شهر ديسمبر، وإنَّما ذلك كُلَّه من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمريَّة؛ لأنَّ قولهم هلَّ الشهر يُرادُ به ظهور هلال ذلك الشهر. وكذا غُرَّة شهر كذا المُرادُ بها غُرَّة هلاله وهي أوَّل ما يبدو منه. وقولهم: لعشرٍ من شهر كذا بإسقاط التاء من اسم العدد أي لعشر ليالٍ لأنَّ الأشهر القمريَّة تؤرَّخ بالليالي كما لا يخفى. وبخلافها الأشهر الشمسيَّة فكلّ ذلك من استعمال الشيء في غير محلِّه"[١].

فتُعدُّ الأشهر الشمسيَّة والقمريَّة من المتقابلات في اللغة والاستعمال، كما هو الحال في السنة الهجريَّة والميلاديَّة، على ما شاع وانتشر، واختصَّت كلّ منهما ببعض الألفاظ التي تُستعمل معها، وارتبطت هذه الأشهر وتلك ببعض المناسبات الدينيَّة والاجتماعيَّة، كتحديد الأعياد، وموسم الحجِّ، وغير ذلك.

وأشار الحريريّ من قبلُ إلى خطئهم في تحديد بداية الأشهر، حين يقولون: مُستهلُّ الشهر. يريدون بذلك اليوم الأوَّل منه. في حين أنَّ مُستهلُّ الشهر هو ليلة ظهور هلاله، لا اليوم التالي لها؛ لأنَّ المُستهلَّ يكون حينها قد انقضى بانقضاء تلك الليلة.[٢].

---

(١) لغة الجرائد: ٦٢ .

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص وشرحها وحواشيها: ٣١٢ .

وتناول بعض النُقَّاد هذه المسألة بالبحث والدراسة، فأخذ كلٌ واحدٍ منهم بجانبٍ منها؛ إذ ركَّز الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ جهوده على تصويب المُراد بـ (غُرَّة الشهر)؛ فهو يرى أنَّ الغُرَّة غير مختصَّة بالشهر القمري، أو الشمسي؛ فهي تدلُّ على بداية الشهر وكلِّ شيءٍ، ومن شواهد ذلك قول المصباح: "الغُرَّة بالضمِّ من الشهر وغيره: أوَّله" [١]. وقول التاج: "غُرَّة كلِّ شيءٍ أوَّله"[٢]. فلا شكَّ في أنَّ أبريل وغيره إنَّما هي أشياءٌ، فإضافة الغُرَّة إليها استعمالٌ صحيحٌ [٣]. ووافقه في إجازة استعمال الغُرَّة مع غير الأشهر القمرية الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ[٤].

وكعادته في تأييد اليازجيّ، والدفاع عنه، تصدَّى الأستاذ قسطاكي أفندي الحمصيّ لردِّ الجنديّ، وقد تضمَّن دفاعه عِدَّة أمورٍ، منها أنَّ كلمة (غُرَّة) إذا صحَّ إطلاقها على الشهر الشمسي، باعتباره شيءٌ، فالأحرى إطلاقها على الحائط، والبساط، والدار وغيرها. فنقول: غُرَّة الحائط، وغُرَّة الباب، كما تقول: غُرَّة الشهر. أي: بدايته ورأسه. ثُمَّ ذكر أنَّ هناك بعض البيِّنات على صحَّة تخصيص الغُرَّة بالأشهر القمريَّة: **أوَّلها**، إنَّ اللغويين ممَّن تؤخذ عنهم معاني الألفاظ لم يكونوا يعرفوا بوجود الأشهر الشمسيَّة. كما لم يذكروها في المعاجم سوى إشارات عابرة على أنَّها فارسيَّة أو روميَّة. **وثانيتها**، لم يقُل أحدٌ: غُرَّة الشمس، أو أهلَّت الشمس مثلًا. **وثالثتها**، ورود لفظ الشهر عندهم بمعنى القمر. قال ابن منظور: "والشَّهرُ القَمَرُ سُمِّي بذلك لشُهرته وظُهورُه" [٥]. والعرب تُعبِّر عن ذلك بالقول: رأيت الشهر. أي: هلاله. ومنه قول ذي الرمَّة:

فأصبح أجلى الطرف ما يستزيدُهُ يرى الشَّهر قَبل الناسِ وهو ضئيلُ [٦].

فالشهر في هذه المواضع بمعنى الهلال [٧]. ما دعا الجنديّ للعودة ثانية ومناقشة المسألة، ودعمها بمزيدٍ من الأدلَّة والحُجج، منها أنَّ دليل كون غُرَّة كلِّ شيءٍ أوَّله، موجودٌ في معاجم اللغة. ففي الصحاح: "وغُرَّة كلِّ شيءٍ أوَّله" [٨]. وفي اللسان: "وغُرَّة الإسلام أوَّله. وغُرَّة كلِّ شيءٍ

---

(١) المصباح المنير: ١٦٩ (غرر).

(٢) تاج العروس: ٢٢٢/١٣ (غرر) .

(٣) ينظر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٣.

(٤) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين: ١١١/٢.

(٥) لسان العرب: ٤٣٢/٤ (شهر).

(٦) ديوان ذي الرمَّة: ٦٤٢ . وقد ذكر الجنديّ الشطر الثاني منه فقط، وبقافية (نحيلُ).

(٧) يُنظر رأيه في: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٨٤، ٨٥ .

(٨) الصحاح: ٧٦٨/٢ (غرر).

شيءٍ أوَّله" [١]. وفي المصباح: "والغُرَّة بالضَّمِّ من الشهر وغيره أوَّله" [٢]. فلفظة (كلٌّ) في هذه النقول وغيرها استُعمِلت للاستغراق. وهي من الألفاظ الدالةَّ على العموم. وردَّ تعميمه بأنَّ الكلام الأوَّل يصدُق على الباب والبساط وغيرها بالقول إنَّ تفسيرهم لغُرَّة الشيء بأوَّله، يصحُّ فيما يُقال لأوَّله غُرَّة. لا أنَّ كلَّ شيء يُقال له غُرَّة. فالأمر مُتعلِّق بالقول والمقول فيه. وليس كيفما اتَّفق. وردَّ بينته الأولى بأنَّ الأشهر الشمسيَّة معروفة عند العرب؛ ففي القاموس: "وحُزيران اسم شهرٍ بالروميَّة" [٣]. وفيه أيضًا: "والكانون: الموقد، كالكانونة، وشهران في قلب الشتاء" [٤]. كما ردَّ بينته الثانية بأنَّ هذا القول لم يقُل به أحد وهو خارج حدود الاصطلاح. وردَّ بينته الثالثة بأنَّ الشهر غير محصورٍ بلفظ القمر، فهو يُعبَّر به عن المُدَّة الزمنيَّة؛ لشُهرتها. كما سُمِّي به الهلال. وقيل إنَّه مُعرَّبٌ. فقولنا: رأينا الشهر، مبنيٌّ على حذف المضاف والأصل: هلال الشهر [٥].

وركَّز الأب أنستاس الكرمليّ جُهدَه على تصويب استعمالهم (خَلَوْن) مع غير الأشهر القمريَّة؛ فاحتجَّ بورود ذلك في القاموس، وذلك قوله: "ورُبَّما عَدَلَ القمرُ فنَزَل بها، تطلع لأربعِ ليالٍ يخلون من تمُّوز، وتسقُطُ لأربعٍ يخلون من كانون الأوَّل" [٦]. ونقله عنه صاحب التاج [٧]. فقال مُعلِّقًا: "فلا شكَّ أنَّ جواب الشيخ على كلِّ هذا هو أنَّ هؤلاء الأئمَّة كُلَّهم واهمون. وفي وادي تضلل هائمون. إذ للشيخ وحده العصمة من الغلط. وله وحده يحقُّ أن يكون الفرط"[٨].

في حين وافق الدكتور إميل بديع الأستاذ الجنديّ في تصويب استعمالهم للغُرَّة مع غير الأشهر القمريَّة، استنادًا إلى ما سبق للجندي ذكره من مجيء الغُرَّة بأنَّها أوَّل كلِّ شيءٍ. مُضيفًا إلى ذلك ورود هذه الإشارة في متن اللغة، والمُعجم الوسيط [٩].

---

(١) لسان العرب: ١٥/٥ (غرر).

(٢) المصباح المنير: ١٦٩ (غرر).

(٣) القاموس المحيط: ٣٧٥ (حزر).

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٨ (كنن).

(٥) ينظر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٨٥- ٩٣ .

(٦) القاموس المحيط: ٧١٧ (ذرع).

(٧) ينظر: تاج العروس: ٨/٢١ (ذرع).

(٨) النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٧٠ .

(٩) ينظر: مُعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٠٤ .

وتكرَّر الأمرُ مع الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ باختلافٍ بسيط؛ إذ إنَّه خالف اليازجيّ في منع استعمال الغُرَّة مع غير الأشهر القمريَّة، وللأسباب ذاتها التي مرَّ ذكرها مع الرَّادِّين على اليازجيّ [١]. ووافقه في تخطئة قولهم: (هلَّ شهر كذا) مع غير الأشهر القمريَّة؛ لأنَّ هذا اللفظ خاصٌّ بما بما يبدأ بظهور الهلال، لا بما يُقابله من الأشهر الشمسيَّة [٢].

وتناولت الباحثة كرامة هاشم علوان هذه المسألة في أثناء عرضها لجهود اليازجي النقديَّة، فلم ترتضِ ما ذهب إليه وردَّت عليه بالقول: " فهو هنا ضيَّق استعمال الدلالة ، وما الضير من توسيعها في هذا الموضع" [٣].

والناظر إلى التخطئة بشكلٍ مُجَملٍ؛ يرى أنَّها تقع في ثلاثة أقسامٍ: **الأوَّل**، ما يتعلَّق باستعمال لفظة (هلَّ) مقرونة بأحد الأشهر الشمسيَّة، وهذا الأمر لا يجوز؛ لأنَّه من ألفاظ العرب مع شهورها، ويُستَعمل في تحديد تلك الشهور التي تختلِف أوقات بداياتها باختلاف أوقات ظهور الهلال. **والثاني**، قولهم: (غُرَّة الشهر) وهذا ما لا نتَّفق فيه مع اليازجيّ، فهو وإن استُعمِل مع الشهور القمريَّة، إلَّا أنَّه كلفظٍ مُستقلٍّ له دلالته الخاصَّة بمعزل عنها. فالألفاظ العامَّة ليست حِكرًا على استعمالٍ معينٍ، وإن اشتهرت معه. ودليل ذلك نصوص المعاجم، ممَّا لا حاجة بنا لتكراره. **والثالث**، قولهم: (خلون) والخلو يعني الانقضاء. وهذا لا يتحدد بشيءٍ بعينه أيضًا. فنقول: خلون أيام الصيف، وليالي الشتاء، وشهور السنة. فأين المشكلة في ذلك. وكما ذكر الفيروز آبادي في قاموسه، ونقله عنه صاحب التاج. والأمرُ يعود كُلَّه إلى ما شاع استعماله، فقديمًا كان الاستعمال الشائع للأشهر القمريَّة، وشاع حديثًا استعمال الأشهر الشمسيَّة عند العرب إلى جانب شهورهم القمريَّة، ورُبَّما يأتي وقتٌ لاحقٌ تشيع فيه غيرهما.

---

(١) ينظر: مُعجم الأخطاء الشائعة: ١٨٥، ١٨٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٥٩ .

(٣) جهود اليازجيين ناصيف وإبراهيم في الدراسات اللغوية، كرامة هاشم علوان، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٩، ص ١٥٢.

الفصل السادس
جهود اليازجيِّ النقدية ومعارضيه في الميزان

المبحث الأوّل: تأثُّر اليازجي وتأثيره

المبحث الثاني: عباراتهم بين التسمُّح والتزمُّت

المبحث الثالث: المواضع التي توهَّموا في تخطئتها

المبحث الرابع: تقويم الأدلَّة

تقديم

عمل الشيخ إبراهيم اليازجيّ على تخطئة الاستعمالات التي رأى أنَّها تُخالف قواعد اللغة، أو لا تُساير سمتها المعهود، فكانت المسائل التي خطَّأها كثيرة وفي مختلف الاتِّجاهات، بدءًا بالعرب القدماء وصولًا إلى المُعاصرين له.

ولمَّا كان له هذا الكمُّ الكبير من المسائل التي حكم عليها بالخطأ؛ كان هناك من رأى صحَّة كثيرٍ منها؛ فاتَّفق بعض النُقَّاد على تصويب بعض الاستعمالات، وانفرد بعضهم في الردِّ عليه فيه، ومعارضته. وفي الجانب الآخر كان هناك من أيَّده وذهب مذهبه في تخطئة ما أشار إليه من الألفاظ والاستعمالات. ومن ثمَّ فإنَّ ما اختلفوا فيه لا يخلو من أن يكون صحيحًا، وَهَمَ فيه اليازجيّ ومناصروه، أو خطأً كان مُحِقًّا في التنبيه عليه والتحذير منه.

وبطبيعة الحال تختلف قواعد الحكم من ناقد لآخر، سوى ما اتُّفِق على اتِّباعه، وهو نادر في هذا الباب من الدراسة اللغويَّة؛ لأنَّ جلّ نُقَّادنا يتورَّعون عن تخطئة استعمال ورد عن العرب، ولم يُخالف أقيستهم. ويرى بعضهم أنَّ أغلب ما وُسِم بأنَّه خطأ هو من باب التطوُّر اللغوي، ولا سبيل لرفضه، وكذلك ما للمجاز من سلطة على سير اللغة، وأثرٌ في اختلاف أدائها.

ثُمَّ إنَّ ردودهم هذه لو عرضناها على معيار اليازجيّ النقديّ رأينا أنَّه يرفض أغلبها؛ فقد صرَّح في غير موضعٍ أنَّه لا يرى المولِّدين حُجَّة في اللغة، كذلك الحديث النبويّ الشريف، ومعاجم اللغة الحديثة.، فضلًا عن رفضه ضروب التأويل والمجاز؛ ولذا كان ما يُردُّ عليه به مُطَّلِعًا عليه. وقد لاحظنا في مواضع كثيرة أنَّه يورد الاستعمال المُخطَّأ ثُمَّ يذكر شواهد عليه من استعمالات المُحدثين كُتَّابًا وشُعراء ثمَّ يُخطِّئها جميعها. وهنا يكون الردُّ الحقيقيُّ على منهجه قبل مسائله.

والقصد من هذا الفصل بيان بعض الجوانب التي تتعلَّق بجهودهم، فهو يُمثِّل خلاصة لموضوع الدراسة؛ إذ إنَّ تعدد مُصنَّفات النقد اللغويّ الحديثة، ألقى بظلاله على جهودهم فتأثَّر بعضهم بالآخر، وتعدَّدت مواقفهم حتى عند الناقد الواحد، كما إنَّ بعضهم استند إلى الآخر، وأخذ عنه، فضلًا عن اختلاف أسلوبهم وطريقة معالجتهم للمسائل.

المبحث الأوَّل

تأثُّر اليازجيّ وتأثيره

إنَّ قضيَّة التأثر والتأثير من القضايا المُسلَّم بها في جميع العلوم والمعارف، ومنها علوم العربيَّة، فالخلف يأخذ عن السلف، والتلميذ عن شيخه، وهو أمرٌ واردٌ في جميع العصور والأزمنة، فيترك السابقُ شيئًا من منهجه وأفكاره وآرائه مودعة عند تلاميذه يتداولونها بينهم، ويدوِّنونها في مُصنَّفاتهم، ويروونها عنه، ثُمَّ يُضيف التلميذ من عنده ما عنَّ له من أفكارٍ وآراء، فتتَّسع العلوم وتزداد المعارف.

ولم يكُن الشيخ إبراهيم اليازجيّ مختلفًا عن غيره من النُّقَّاد اللغويين؛ فقد كان مُلزَمًا بالاطلاع على ما قدَّمه النُّقَّاد الأوائل، وما ذكره اللغويون السابقون من ملاحِظ نقديَّة بين طيَّات كتبهم، وفي ثنايا مسائلهم، فكان من الطبيعي أن يكون من ذلك شيءٌ في مادَّته، ومن مناهجهم أثرٌ في طريقة عرضه، وأسلوب حواره، وتعاطيه وتحليله.

ولم يَمُت ما تركه اليازجيّ من مادَّة علميَّة غزيرة حفلت بها مجلَّات عصره، وصُنِّفت في تأييدها أو نقدها الكُتُب، ووجدها أرباب الأقلام فرصة لتحريك أقلامهم؛ فقد بانَ لنا ونحن نعيش معهم متنقِّلين بين أفكارهم مُقلِّبين مسائلهم.

إنَّ مسائل اليازجيّ وتصويباته كانت حاضرة بدرجة كبيرة، وقد عاش منهجه حيًّا من بعده. فكان من تأثَّروا به صنفين: صِنفٌ كان يدين بالفضل له، ويذكر اسمه مقرونًا بجهده، فيتبنَّاه من بعده مؤيِّدًا له ومُعجبًا به. وصِنفٌ آخر كان يسترِق النظر، فيغمط حقَّ ذلك العالم الكبير الذي يُشار له بالبنان، دون أن يُكلِّف نفسه عناء كتابة عبارةٍ من مثل (أشار إليه اليازجيّ) أو (وسبقنا إليه اليازجيّ). وهذا الأمر لا يخفى على العالم اللبيب، كما أشار إليه بعضهم، وشهِدوا فيه شهادة عدلٍ.

أوَّلًا: تأثره

لم يكن اليازجيّ أوَّل من كتب في ميدان النقد اللغوي، ولا آخر من كتب أو سيكتب فيه؛ فقد سبقه إلى ذلك علماء العربيَّة في القرون الأولى والمتأخِّرة، ومن ذلك (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، و(البهاء) للفرَّاء، و(ما يلحن فيه العامة) للأصمعي، و(لحن العامَّة) للسجستانيّ، و

(لحن الخاصَّة) لأبي هلال العسكري، و(درَّة الغواص في أوهام الخواص) للحريري، و(عقد الخلاص في أوهام الخواص) لابن الحنبلي وغير ذلك.

والمُلاحَظ على مُجمل ما قدَّمه اليازجيّ من جهودٍ نقديَّة وتصحيحية أنَّها في خضوعها لقضيَّة التأثُّر والتأثير تسير في اتِّجاهين: **الأوَّل**، تأثره في المنهج، **والثاني**، تأثُّره في المادَّة العلمية. ولعلَّ أهمَّ أطراف هذا التأثُّر من القدماء ابن جِنّي، والحريريّ، والسيوطيّ. ومن المحدثين المعلِّم شاكر شقير اللبنانيّ، وهو ما سنُبيِّنه على النحو الآتي:

١- منهجه وأسلوبه

عُرِف عن اليازجيّ أنَّه اتَّخذ منهج التشدُّد في تخطيئاته، فكان ذلك واضحًا في تعاطيه مع المسائل المُخطَّأة، وأصحابها، وعصورها، ومن مصاديق ذلك تخطئة العرب القدماء في (أغلاط العرب)، والمولّدين في (أغلاط المولّدين)، وعلماء اللغة، ومؤلفي تلك العصور، وكذلك تشديده النكير على أصحاب الجرائد، والكُتَّاب في العصر الحديث، وعدم قبوله كثيرًا من التخريجات اللغوية التي يراها ضعيفة، أو أنَّها أُخذت عن مهجور اللغة، وساقِط المذاهب- كما عبَّر- أو خُرِّجت على التضمين، والضرورة الشعريَّة وغير ذلك.

ففي الباب الذي تحدَّث فيه عن أغلاط العرب، كان مُتأثِّرًا بابن جنّي، والسيوطي؛ فقد عقد ابن جِنّي من قبل بابًا في خصائصه حمل هذا العنوان [١]. وكذلك فعل السيوطيّ [٢]. وقد تحدَّث اليازجيّ عن ذلك، وأشار إليه في مقدِّمة حديثه فقال: " وقد عقد السيوطي في المزهر باباً في معرفة أغلاط العرب نقل فيه عن ابن جني، وابن فارس، وابن دريد وغيرهم ونحن نورد هنا شيئاً من هذا الباب ثُمَّ نردفه بما اتَّفق لنا الوقوع عليه من أغلاطهم"[٣]. واليازجيّ في منهجه هذا كان متأثِّرًا بان جنّي أيضًا فهو يرى أنَّ العربيّ ليس معصومًا من الخطأ، مهما تقدَّم به العهد؛ لأنَّه ليس لديه ما يعصمه عن ذلك، والسليقة وحدها لا تكفي، فهو أقرب إلى الوهم والشطط؛ لأنَّه لم يكن لديه من القوانين الصناعيَّة ما يرُدَّه إلى الصواب[٤]. وكان ابن جنِّي قد قال ناقلًا عن أستاذه الفارسيّ: "كان أبو علي – رحمه الله- يرى وجه ذلك، ويقول إنَّما دخل هذا النحو في

---

(١) يُنظَر: الخصائص: ٢٧٣/٣ .

(٢) يُنظَر: المزهر: ٤٩٤/٢.

(٣) أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٤٥٠/١٥ .

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه ، ٤٤٩/١٥ .

كلامهم؛ لأنَّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها . وإنَّما تهجم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"[1] . وهذا المنهج دفعه إلى تخطيء كثير من الشواهد الشعريَّة والنثرية لمختلف العصور.

وفي الباب الذي بحث فيه أغلاط المولّدين، تأثَّر اليازجيّ بابن جِنّي أيضًا؛ فقد عقد ابن جِنّي بابًا لذلك أيضًا ، تناول فيه كثير من الأخطاء اللغويَّة التي أباحتها الضرورات الشعريَّة عند المولّدين، وتناول أمثلة كثيرة منها [2] . وعمد اليازجيّ في كثيرٍ من المواضع إلى تخطئة العلماء، والشعراء، والكُتَّاب، كالحريريّ، وابن خلدون، وأبي الفداء، والسيوطي، والمسعودي، ولسان الدين بن الخطيب، والشريشي، وابن نباته، وغيرهم [3].

وكذلك كان تأثُّره بالحريريّ في تشدُّده واضحًا، فالحريريّ قد عُرِف عنه ذلك من قبل، ورُدَّ عليه أيضًا، وكذلك اليازجيّ، وقد اتَّفق الاثنان في تخطئة الكثير من الاستعمالات– كما سيأتي– ونشدا الأفصح من الكلام غير آبهين بالفصيح والصحيح.

واتَّفق شاكر شُقير، واليازجيّ مع الحريريّ في إيراد المسائل المُخطَّأة متسلسلة، وكانوا يسبقون الاستعمال المُخطَّأ بعبارة: (وقولهم: كذا) ثُمَّ يردفونه بالصواب، وهذا دليل على وحدة منهجهم، واتِّباع اللاحقِ منهم السابق. وربَّما كان ذلك عند من لم نطَّلع على مؤلَّفاتهم في التصحيح اللغوي ممَّا لم يصلنا وذُكِر اسمه في كُتب لحن العوام.

وحين كتب المعلم شاكر شُقير اللبنانيّ عن التعريب، وما أخطأ فيه بعض الكُتَّاب والمتكلِّمين؛ كتب اليازجيّ في ذلك أيضًا وكان مُتأثِّرًا به [4]. كما نجد هناك تشابهًا في طريقة تناولهم المسائل المُخطَّأة ، وموقفهم من أصحابها؛ فقد صرَّح شاكر شقير قائلًا: "وأمَّا كيفيَّة انتقادنا فلا نُصرِّح بها باسم المؤلِّف أو الكاتب أو الشاعِر؛ بل نقول رأينَا في بعض الكُتُب أو الجرائد ما هو كذا وكذا ونُورِد ما لنا فيه من الملاحظة" [5]. وهذا عين ما سار عليه اليازجيّ وذكره في الحديث عن منهجه حين قال: "قد تحامينا كل ما يبعث على الأنفة، ويدعو إلى الإباء،

---

(1) الخصائص : ٢٧٣/٣ .

(2) يُنظَر : المصدر نفسه : ٣٢٣/١ – ٣٣٥ .

(3) يُنظَر: لغة الجرائد: ٣٧، ٥٣، ٦٧، ٨٦، ٩٢، ٩٣.

(4) يُنظَر : التعريب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م ، ٤٤٩/١٥– ٤٥٦ .

(5) لسان غصن لبنان: ٣.

لأنَّا لم نومئ إلى واحدة من تلك الجرائد بعينها، ولم نكد ننقل من إحداها عبارة بحرفها، مخافة أن يُتَنبَّه إلى موضع النقل فيفوتنا ما قصدناه من إقبال الكُتَّاب على تصحيح كتاباتهم، وما ننويه من صدق الخدمة، وإخلاص القصد في تقويم أود اللغة وهو الغرض الذي طالما توخَّيناه، وسعينا له"[١].

٢- مادَّته العلميَّة

أشار اليازجيّ في كثيرٍ من المواضع إلى أنَّه تتبَّع لغة عصره، فرأى فيها ما يُخالف قواعد اللغة، ومعاني ألفاظها، وخروجًا عن سمتها المعهود. وكان ميدان عمله الجرائد والمجلَّات التي كانت تصدر في تلك المدَّة؛ لأنَّها كانت مرآة كاتبيها، وسبيل القُرَّاء إلى المعرفة، فضلًا عن الكُتُب المؤلَّفة وهي قليلة قياسًا بالجرائد. ومع ذلك فقد كانت لليازجي اتجاهاتٍ أخرى في النقد أشرنا إليها فيما سبق.

وكان اليازجيّ في لغة الجرائد قد أشار إلى كثيرٍ من الأخطاء التي سبقه إليها القدماء، الذين رُبَّما يكون تأثَّر بهم، أو لأنَّ الأخطاء اللغوية تناقلتها الأجيال حتَّى وصلت إلينا. وكان اليازجيّ قد أشار إلى أنَّه نقل بعض ما خطَّأه من استعمالات العرب القدماء عن ابن جِنِّي حين قال في باب أغلاط العرب في خصائص ابن جِنِّي: " ونحن نورد هنا شيئاً من هذا الباب ثُمَّ نردفه بما اتَّفق لنا الوقوع عليه من أغلاطهم"[٢]. كما نرى أنَّ اليازجيّ قد نقل بعض مسائله عن العلَّامة مُحمَّد بن القاسم الحريريّ. ويدعم قولنا هذا شهادة العلامة مُحمَّد بهجة الأثري الذي قال في وصف (لغة الجرائد) : "ورُبَّما أدمج فيها كلماتٍ سبقه إلى انتقادها أمثال الحريريّ والخفاجيّ وغيرهما من أئمَّة اللغة من غير إشارة إلى ذلك" [٣]. وقد أحصينا لليازجيّ فيما أخذه عن الحريريّ (١٣) ثلاث عشرة مسألة منها: مُقاد، وتعيس، ومفسود، وأيامٍ خلون، وجمع نادي على نوادي، وبعث برسول، ومتعوب، ومُصان، ومُباع، وأبصرت بالشيء، وتأنيث البطن، واستعمال (قط) للمستقبل، و(أبدًا) للماضي، واستعمال الرؤيا للرؤية البصرية[٤].

---

(١) لغة الجرائد: ١١.

(٢) أغلاط العرب، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثالثة ١٩٠٠م ، ٤٥٠/١٥ .

(٣) نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثري، مجلة لغة العرب، المجلد الرابع١٩٢٦، ٨/١.

(٤) يُنظَر:لغة الجرائد، الصفحات: ٢١، ٤٤، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٦٩، ٧٤، ٧٥، ٧٥، ٧٥، ٧٨، ٨٥، ٩١. وما يُقابلها في: درة الغواص، الصفحات:٢٥٨، ٣٤١، ١٨٣، ٣١٢، ٢٥٣، ١٢٨، ١٨٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣٨٥، ١٩٣، ٩٧، ١٣.

ولأنَّ الشيخ إبراهيم اليازجيّ كان من أوائل من انتقدوا لغة العصر الحديث، وعملوا على إعادتها إلى ما كانت في أيَّام العرب الأُوَل قبل أن يتفشَّى اللحن على الألسنة، وتلهج به الأفواه؛ فقد تعسَّر علينا أن نجد له مسائل كثيرة نقلها عن غيره في هذا الاتِّجاه، بل سيتَّضح ذلك بشكل كبير في تأثيره في غيره ممَّن جاؤوا بعده. ولكن قد سبقه إلى هذا الأمر عالمٌ آخر، وناقدٌ كبيرٌ هو المعلِّم شاكر شُقير اللبنانيّ صاحب كتابَي (لسان غُصن لبنان في انتقاد العربيَّة العصريَّة) و (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) فيظهر أنَّ اليازجيّ قد تأثَّر به في منهجه ومادَّته، وقد أشار إلى هذا التأثُّر بعض اللغويين ومنهم الدكتور عبد الفتاح سليم إذ قال: "ولم يكن اليازجيّ مُبتكِرًا في كلِّ مآخذه في اللغة؛ إذ سبقه شاكر اللبنانيّ– المتوفَّى سنة ١٨٩٦م إلى نقد كثيرٍ ممَّا استدركه اليازجيّ من بعده" [١]. وقد أحصينا ذلك الكثير فتبيَّن أنَّه تابعه في (٢٨) ثمانٍ وعشرين مسألة. ومن هذه المسائل: (تعيس، وذهب الرجلان سوية، ومُهاب، وأشهرت السلاح، ولا يخفاك، وجاء رجلان اثنان، وجمع مكيدة على مكائد، ودخول لام الجحود في خبر ليس (ليس زيدٌ ليفعل)، وأعاقه عن الأمر، وسلعة مُباعة، وخرجنا إلى المنتزه، واعتدوا على بعضهم البعض، والجمع بين هل والنفي (هل لا ، هل لم)، وانشغل عنه، وناهيك عن، وهو لا يرجع ولو مهما بذلت له، وزيدٌ كاتب كما وإنَّه شاعر، واستعمال (قط) للمستقبل و(أبدًا) للماضي، وأزوره رغمًا عن هجره، ولمَّا يجيئك زيدٌ أكرمه، ومجيء المضارع بعد لما (لمَّا يزيد)، واستعمال (لا زال) بدل (ما زال)، واستعمال الرؤيا مكان الرؤية، واستعمال (طالما) بدل (ما دام)، والصيِّاغ بدل الصوَّاغ، والسوَّاح بدل السُيَّاح، واستعمال (كُلَّما) مُكررة في جملة الشرط، وهذا المبلغ بالكاد يكفي) [٢] و ولعلَّه هو من فتح الباب لليازجيّ للانطلاق بمشروعه التصحيحي، يُضاف إليه تأثُّره بمنهجه في النقد.

وحين نذكر هنا ما نراه من أنَّ اليازجيّ كان قد تأثَّر بمن سبقه لا ندَّعي القطع في ذلك، فربَّما كان الرجل مُجِدًّا في ذلك، أو أنَّه لم يطَّلع على بعضه سوى ما أقرَّ به، ولكن ذكرناه من

([١]) اللحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه: ٣٣٢ .

([٢]) يُنظَر: الصفحات على التوالي في : لغة الجرائد: ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٤٩، ٥٢، ٦١، ٦٥، ٦٨، ٧٥، ٧٥، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٣، ٨٤، ٨٤، ٨٥، ٨٥، ٨٥، ٨٧ ٩١، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٢١ . وما يُقابلها في أساليب العرب في صناعة الإنشاء: ٨٩، و لسان غصن لبنان: ٥٧، ٥٧، ٥٧، ٢٣، ١٨، ٣٢، ٥٧، ٢٨، وأساليب العرب: ٨٢، ٦٢ ، لسان غصن لبنان: ٤٦، ٢٤، ٣٣، ٣٢، ٣٢، ٢٥، ٤٥، ١٦، ٥٦، ٥٦، ٢٩، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٢، ٣١، ٢٥، ولا ندَّعي الدقَّة في التقصِّي فلربَّما فاتنا من ذلك بعض المسائل.

بـاب ردِّ الفضـل لأصـحابه، والسـبق للسـابقين، وهـذا الأمـر ينطبـق هـو الآخـر علـى مـن نـرى أنَّهـم قـد تأثَّروا باليازجيّ في منهجه أو مسائله.

ويمكـن أيضًـا أن نعُـدَّ اليـازجيّ حلقـة الوصـل المهمَّـة بـين النقـد اللغـوي القـديم والحـديث، والرابطـة بـين الجهـود النقديَّـة القديمـة والحديثـة، فقـد أوجـد الشـرارة التـي انطلقـت منهـا، وبعثهـا مـن كبوتها، بعد جهودٍ سابقة لـه لـم يُكتَـب لهـا مـا كُتِـب لجهـوده مـن النجـاح، ولـم تتَّسـع دائرتهـا لتشـمل مـا شملته جهود اليازجيّ النقديَّة.

ثانيًا: تأثيره

بعـد دراسـة مـا قدَّمـه اليـازجيّ تبـيَّن أنَّـه تـرك مـا لـم يتركـه غيـره مـن لغـويي العصـر الحـديث فـي نفـوس المـؤلِّفين والكُتَّـاب مـن بعـده؛ فقـد كُتِـب لتخطيئاتـه أن تجـوب الآفـاق، ويُـذاع صـيتها فـي جميـع الأمصـار العربيَّـة، ورُبَّمـا تعـدَّت ذلـك. فقـد كـان لتركيـز اليـازجيّ علـى لغـة الجرائـد كبيـر الأثـر في انتشار جهوده، وكان الناس لها بين مؤيِّدٍ ومُعارض.

ولا يخفـى علـى أحـدٍ مـا للجرائـد مـن مكانـة مرموقـة فـي عصـر اليـازجيّ؛ إذ كانـت المُتـنفَّس الأشـهر للكُتَّـاب، والنافـذة الأبـرز للمثقَّفـين، يطَّلعـون مـن خلالهـا علـى مختلـف العلـوم والثقافـات، ونتاجـات المُبـدعين. كمـا أنَّهـا كانـت اللسـان السـليط الـذي لا يجـرؤ أحـدٌ علـى منازلتـه؛ ولـذا كـان تغلـيط اليـازجيّ بعـض مقالاتهـا أشـبه بـدخول عـشِّ الـدبابير. وهـذا وإن جلـب لـه الأعـداء، فقـد أثـار غيرهم ونال رضاهم.

ولأنَّ اليـازجيّ كـان يمتلـك وسـيلة إعلاميَّـة فاعلـة هـي مجلتـي البيـان والضـياء، فقـد كُتِـب لمقالاتـه النجـاح والشـيوع؛ إذ كـان ينشـر فيهمـا مقالاتـه، وأفكـاره، دون أن يخشـى معارضـة أحـد، أو أن يكون تبعًا لغيره.

ولـيس امـتلاك الوسـيلة، أو اختيـار الجهـة المُنتقَـدة وحـدهما مـا كتـب لمقـالات اليـازجيّ النجـاح؛ فاليـازجيّ كـان شخصـيَّة علميَّـة قـلَّ نظيرهـا فـي الوقـت الحاضـر، وشـهد بـذلك كبـار اللغويين، قـال الأب أنسـتاس الكرملـيّ: "وقـد ألَّـف كثيـرون فـي هـذا الموضـوع منـذ صـدر الإسـلام، بـل منـذ نأنأتـه إلـى هـذا العهـد. وسـوف يكتـب بعـدنا جماعـات فـي نفـس هـذا البحـث إلـى أن تقـوم السـاعة.

وآخر من أحسن تثقيف مثل هذا الأود اللغوي الكبير الشيخ إبراهيم اليازجيّ". [١]. كما وصفه في موضعٍ آخر بالمُصلِح العظيم [٢].

وممَّن أشاد باليازجيّ وذكر فضله، وحرصه على العربيَّة الأستاذ مُحمَّد كرد علي، فقد ذكر أنَّه كان يألم عندما يرى أحدهم يرتكب غلطًا لغويًّا، كألمه عندما يُساءُ له [٣]. وقال ناقلًا غبطته بعد تحُّسن أحوال اللغة في عصره: "قال لي مرَّة وأنا أسأله رأيه في اللغة العصريَّة: إنِّي مُغتبِطٌ بأنَّ اللغة علت بلهجتها، وقلَّ فيها الابتذال الذي كان لها أوَّل نهضتها، ويتخللها الآن من الفصيح ما لم يكن يعهد فيها في عصور الانحطاط" [٤]. كما شهِد له بالتفوّق والنبوغ في موضعٍ آخرٍ ناقلًا شهادة غيره فيه فقال: "وبعد فلم ينبغ في لبنان أكتب من الشيخ فيما أعتقد، ولا أجزل حظًّا منه في علوم البيان ... فقد قال فيه الأستاذ الإمام مُحمَّد عبده أنَّه أكتب من أديبٍ بكثيرٍ بل هو أكتب المعاصرين فيما أرى. وناهيك بها من شهادة"[٥].

ودليل أثر اليازجيّ في حركة التصحيح اللغوي الحديث، أنَّه قد فتح باب النقد اللغوي في هذا العصر، وألَّف حلقة وصلٍ بين النقد القديم والجديد، وقد أشار إلى ذلك الأستاذ مُحمَّد كرد علي حين قال: "كان العلامة الشيخ إبراهيم اليازجيّ عليه الرحمة من أوَّل من انتبه من علماء اللغة المعاصرين إلى ما يقع للصحف من هفواتٍ لغويَّة في الألفاظ والتراكيب؛ فكتب مقالات سمَّاها (لغة الجرائد) ثُمَّ جعلها في كتابٍ برأسه فتداولته الأيدي وانتفع به الكُتَّاب والمؤلِّفون. وتعاور هذا الموضوع علماء اللغة" [٦]. وفي بحث صحَّة استعمال لفظة (اكتشف)، ذكر الكاتب رأي الأب الكرمليّ فيها مستندًا إلى استعمال اليازجيّ لها، جاعِلًا كلامه حُجَّة إذ قال: "قال الأب الجليل: وكان إبراهيم اليازجيّ ممَّن استعملها ... وليس الشيخ إبراهيم ممَّن لا يُعتدُّ بكلامه، بل

---

(١) الأوهام العائرة، الأب أنستاس ماري الكرمليّ، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ١٧، لسنة ١٩٤٢، ١٠٦/٣ .

(٢) يُنظَر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧١ .

(٣) يُنظَر: إبراهيم اليازجيّ، مُحمَّد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثامن والعشرون ١٩٥٣م ، ٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ٧/١، ٨

(٥) المصدر نفسه: ١٥/١ .

(٦) تراكيب ومفردات غير فصيحة، مُحمَّد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثامن والعشرون، ١٥٣/١ .

هو الحُجَّة العظمى والثبت الأكبر" [١]. وفي تجويزه استعمال (أسبغ) متعديًا بـ (على) استشهد الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ بعبارة لليازجي في كتابه (نجعة الرائد) يقول فيها: (وأسبغ عليهم آلاءه) [٢]، ما يدلُّ على علوِّ كعبه في اللغة، وتأثيره حتَّى في صياغة الأحكام اللغويَّة.

وأشار الدكتور مُحمَّد ضاري حمَّادي إلى تأثير اليازجيّ فيمن جاء بعده، وإنَّهم كانوا ينقلون مقالاته دون إشارة فقال: "وكان اليازجيّ ذا أثرٍ في كثيرٍ ممَّن ألَّف بعده في التصويب اللغوي، وقليلًا ما يُشارُ إلى رسائله في هذا الباب [٣].

وسنعمد إلى بيان أثر اليازجيّ فيمن جاء بعده عن طريق جملة من الأمور، منها استشهادهم بآرائه في مسائلهم، ونقلهم ما سبق أن عرض له من مسائل لغويَّة، وهنا نلاحِظ أنَّ منهم من أشار إليه في النقل، ومنهم من غمط حقَّه في ذلك.

١- الاستشهاد بآرائه وأقواله

ترك اليازجيّ أثرًا في مُصنَّفات النقد اللغوي الحديثة، وكان كثيرٌ من النُقَّاد يُشيرون إليه وهم يبحثون ذلك، داعمين آراءهم بأقواله، أو كان ذكر ذلك من باب نسبة الفضل لأصحابه. وأمثلة ذلك كثيرة لا يمكن الإحاطة بها كلّها في هذا المُختصر.

وقد أحصينا لبعض النُقَّاد المشهورين استشهاداتهم بآراء اليازجيّ، ونصوصه، أو ذكروه على أنَّه من أشار إلى هذه المسائل؛ فقد استشهد الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ برأيه فيما يزيد على ثلاثين مسألة [٤]. ومثال ذلك عند تخطئته قولهم: (نوطته بالأمر) ذكر الزعبلاويّ قول اليازجيّ بمنعه ثُمَّ قال: " والرأي ما رآه" [٥]. وقال في قولهم: (أهاجه) : "فليس بشيءٍ كما أشار إليه اليازجيّ" [٦]. وفي تأنيثهم (وضَّاء) ذكر قول اليازجيّ ثُمَّ قال: "وكلامه صحيحٌ لا غبار

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية، أحمد بك العوامري، مجلة المجمع العلمي القاهري، المجلد الثاني ١٩٣٥م ، ص ٢٩٣.

(٢) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٣٥٥ .

(٣) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٠٨ .

(٤) يُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ١٨٩، ٢١١، ٢١٦، ٢٢١، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ومعجم أخطاء الكتاب: ٣٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٥٧، ٤٩١، ٥١٥، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٤٧، ٦٦٦.

(٥) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٧٤.

المصدر نفسه : ٢٧٩. ويُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٦٤٧.

عليه" [١]. وفي قولهم: (الوضاحة) بمعنى : الوضوح قال بعد ذكر كلامه: "والرأي ما رآه" [٢]. وعند ذكره استعمالهم (فداحة) قال: "وهو خطأ وقد نبَّه على ذلك اليازجيّ في لغة الجرائد" [٣] كما قال في (تكتَّم) لازمًا لا متعدِّيًا، قال مُستشهدًا : "ويؤيِّد هذا ما قاله اليازجيّ" [٤]. ومن ذلك أيضًا قوله بعد أن استشهد بكلام اليازجيّ في (نوَّه به) : "والقول ما قال" [٥].

ولليازجي مكانة مرموقة عند الدكتور مصطفى جواد؛ إذ استشهد بأقواله وآرائه في بعض المواضع، ففي دفاعه عن الكرمليّ عندما خطَّأ داغر قوله: "يحاول شكر مصر على الحفاوة " قال جواد إنَّ إجازة ذلك ذكرها اليازجيّ بتضمين الفعل (شكر) معنى (حمد) فيُعدَّى حينها بـ (على) [٦]. وفي مسألة (توفَّر، توافر) استشهد بكلام اليازجيّ أيضًا واصفًا إيَّاه بالمفيد [٧]. كما استشهد بكلام اليازجيّ الذي تحدَّث فيه عن بعض الكُتَّاب الذين يصرُّون على مداومة الخطأ، ولا يتحرَّون الصواب [٨].

ولم تُفارق آراء اليازجيّ وأقواله مُصنَّفات الدكتور مجيد الزامليّ، فقد أغنى مسائله بأقواله، ونسب إليه آراءه، جاعلًا منها حُجَّة لتعضيد رأيه، فكان ذلك بين مستشهدٍ به أو رادّا عليه. وممَّا ذكره مُستشهِدًا قوله في تخطئة قولهم: (نوَّه بالشيء) فقد ذكر قوله، واصفًا إياه بالصحيح [٩]. كما استشهد بكلامه في مواضع أخرى منها تخطئة قولهم: (اندهش وانذهل)، وقولهم: (تمعَّن في الأمر)، وقولهم: (تحرَّى عن الأمر). فقد استند إلى رأيه في تخطئتها جميعًا [١٠].

٢- تناول مسائله

تناول الشيخ إبراهيم اليازجيّ أكثر من أربع مئة مسألة في مقالات (لغة الجرائد) وحدها، يُضاف إلى ذلك ما أشار إليه في مقالاته الأخرى، وهي كثيرة. ولأنَّ أغلب مؤلَّفات النقد اللغوي

---

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٨٢.

(٢) المصدر نفسه : ٢٨٣. ويُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٦٦٦.

(٣) معجم أخطاء الكُتَّاب: ٤٥٧.

(٤) المصدر نفسه : ٥١٥.

(٥) المصدر نفسه : ٦٣١ .

(٦) يُنظَر: قل ولا تقل: ١٨٣/١، ١٨٤ .

(٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨٨/٢.

(٨) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٧/١ .

(٩) يُنظَر: معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ٢١٣/٢ .

(١٠) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ١١، ٢٠، ٢٦، ١٥٨ .

الحديثة قد تناولت أخطاء الاستعمال الحديث، وما اتَّصل منها بما سبق، أو كانت له جذور مولَّدة أو قديمة؛ فسنعرض لِما نرى أنَّه نُقِل عن اليازجيّ، أو قاموا بدراسته بعد أن نبَّه عليه. وهو في قسمين: قسمٌ وافقوه فيه، مؤيِّدين مذهبه. وقسمٌ خالفوه في تخطئته ، أو عارضوه فيه. كما إنَّ هناك من أشار إليه في نقله، أو ردِّه، وهناك من أغفل ذلك، أو رُبَّما لم يطَّلِع عليه. وأيًّا كانت طريقة النقل فمن نقل المسألة عن اليازجيّ أو عن غيره فمرجعها إلى من نبَّه عليها أوَّل مرَّة، أو أخرجها للعيان.

وسنعمد إلى إيراد شواهد من ذلك على وفق ما أحصيناه من مسائلهم بحسب الترتيب الزمني لكلِّ ناقدٍ، وهو على سبيل التمثيل والاستشهاد، لا الحصر.

فقد ألَّف الأستاذ **إبراهيم المنذر** كتابًا في النقد اللغوي سمَّاه (كتاب المنذر) حوى عددًا كبيرًا من المسائل والأساليب التي حكم بخطئها، أو علل سبب دعوته للامتناع عنها. وقد جرى في كتابه هذا على سُنَّة الأسلاف، ممَّن سبقوه في هذا المجال، وجرى على نهج اليازجيّ في تخطئة العرب القدماء، غير مُتحرِّجٍ من ذلك [١].

وصرَّح المُنذر بأنَّه أخذ بعض نقده عمَّن سبقه من النُقَّاد، دون أن يُسمِّي واحدًا منهم [٢]؛ [٢]؛ ولكن طبيعة المسائل التي تناولها تكشف بشكلٍ كبيرٍ أنَّه قد تأثَّر باليازجيّ، واعتاش على مادَّته، في أغلب صفحات كتابه، فقد أحصينا له ممَّا تناوله من المسائل المُخطَّأة نحو (٧٧) سبعٍ وسبعين مسألة [٣]، لم يُخالفه إلَّا في (٣) ثلاثٍ منها؛ إذ اختلف معه في البديل الصحيح لـ (العربان، طالما أنَّ)[٤] واستحسن استعمال (أخصام) جمع خصم خلافًا لليازجيّ [٥] ، ما يدلُّ على عظيم أثر اليازجيّ في كتابه، وحتَّى لو استثنينا منها ما ذُكِر عند غيره ممَّن سبقوه سيبقى العدد كبيرًا ، والأثر واضحًا.

ومن جملة ما تناوله المنذر، وقد سبقه إليه اليازجيّ: (وأدمن، وأمرٌ مُرعِب، واحتار، ونصوح وجلود، وتعيس، ونقاهة، وعلى الرغم، وصحيفة كذا أي صفحة، والمنتزه، وسويَّة، ولا

---

(١) يُنظَر: اللحن في اللغة: ٣٥٩/٢.

(٢) يُنظَر: كتاب المنذر: ٥٧.

(٣) إحصاء الباحث.

(٤) يُنظَر: لغة الجرائد: ١٢٢، ١٠١. وكتاب المنذر: ٣، ٣١.

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه : ٥٢، والمصدر نفسه : ٦٦.

يجب أن، ونوايا، ورؤياك أي رؤيتك،نوادي، ناهيك، وريث، نوال، وحش كاسر، لصالح الوطن، ثقات، بعثه، هل لا يستحق، الحماس، أغراب، سيفٌ مُشهر، حظوت، الكفاءة، صادق المجلس على)[1].

ولم يكن خفيًّا على أحد ما تضمنته تذكر الكاتب للناقد **أسعد داغر** من مسائل سبقه إليها الشيخ إبراهيم اليازجيّ، ولكنَّ الغريب أنَّ ناقدنا لم يتحدَّث عن ذلك، ولم ينسب الفضل لأصحابه، في حين قد تحدَّث عنه كثيرون، وأشاروا إليه في غير موضعٍ، والشواهد على ذلك كثيرة؛ فقد قال الأب أنستاس الكرمليّ: "وقد نقل جميع نقداته من الشيخ إبراهيم اليازجيّ ولم يُصرِّح بهذا الأخذ" [2]. وقال في موضعٍ آخر مُشيرًا إلى إغفاله فضل اليازجيّ: "كلّ ما أنكره على الكُتَّاب يكاد كُلُّه يكون منقولًا عن الشيخ الأكبر إبراهيم اليازجيّ. ومع ذلك لا نراه يُقرُّ بفضله عليه ولا يعزو ما ينقله إلى ذلك المُصلح اللغوي العظيم بل ينسبه إلى نفسه، كأنَّه هو صاحب الفتوحات اللغويَّة" [3]. وأشار إلى مثل ذلك الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ في حديثه عن (تذكر الكاتب) لداغر حين قال: "وهو قد اقتبس طرفًا ممَّا ذكره الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وجاراه فيه مجاراة لا ينبغي أن تكون سبيل العلماء في البحث والتحقيق، مهما استقرَّ في نفس الأستاذ من إمامة الشيخ وبسطة علمه" [4]. وقال الدكتور عبد الفتاح سليم في حديثه عن منهج الأستاذ داغر في تذكرته: "ولم يكن داغر أصيلًا في كلِّ ما جاء به من مآخذ؛ فكثيرٌ منها سبقه إلى استدراكه بعض المتقدِّمين كالحريريّ والمحدثين كشُقير واليازجيّ وقد أحصينا له من ذلك فوق الثلاثين مسألة" [5]. كما أشار أشار إلى أنَّه لم يُخالفه في جميع ذلك، سوى اختلافه عنه في تخطئة القدماء [6]. وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى بعض ما أخذه الكرمليّ وداغر من مسائل اليازجيّ دون إشارة [7].

---

(1) **يُنظَر: صفحاتها في كتاب المنذر: ١، ٢، ٢، ٣، ٤، ٤، ١١، ١٣، ١٣، ١٤، ١٥، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٢٩، ٣٠، ٣٧، ٥٩ . ما يقابلها في لغة الجرائد الصفحات: ١٢٤، ٤٩، ٤٨، ٧٠، ٤٤، ٦٤، ٨٥، ٤٧، ٧٦، ٤٧، ٨٦، ٤٠، ٩١، ٨٣، ٤١، ٥١، ٤١، ٣٨، ١٣١، ٦٩، ٧٧، ١٠٦، ٦٦، ٤٩، ١١٥، ١٠٣، ٩٥ .**

(2) **أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٩، ٧٠.**

(3) **المصدر نفسه : ٧١ .**

(4) **أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٨. ويُنظَر: ٢٦١.**

(5) **اللحن في اللغة:٢/٣٤٨ .**

(6) **يُنظَر: المصدر نفسه : ٢/ ٢٥٢ .**

(7) **في التراث العربي، مصطفى جواد: ١/٣١٠ .**

وقد أحصينا ما تناوله أسعد داغر من مسائل سبق أن تناولها اليازجيّ قبله فوجدناها(٨٥) خمسًا وثمانين مسألة، سوى ما غفلنا عنه[١]. ولم يُخالفه في واحدة منها.

وتأكيدًا لذلك نذكر بعضًا من هذه المسائل ومنها: (بصفته مأموراً، وصادق عليه، وسويَّة، وحرمه من الشيء، وتعهَّد له، والنوال بمعنى النيل، واستعمال قط للمستقبل، وفي صالحه، وخابر، وتأكَّدت الأمر، وأعاقه، وأهزل دابته، وأهاجه الغضب، وكلامٌ طُلي، وعوَّدته على، واحتار، وناهيك عن، وعثير الحرب، وتوفَّر وتوافر، وأحنى ظهره، نيِّف ومئة، وقحلاء، واندهش واندهل، والأمجاد جمع مجيد، وانطلت عليه الحيلة، واصطلح من الصلح، ورحوم)[٢].

وصدرت عن مجلَّة المجمع اللغوي في دمشق سلسلة مقالات تحت عنوان **(عثرات الأقلام)** بلغ عددها (٢٩) تسعًا وعشرين مقالة في خمسِ سنوات، ولم تُمهر هذه المقالات باسم كاتب معين، وبقيت تُمثِّل رأي المجمع العلمي؛ إذ جاء في صدر هذه المقالات : "قد رأى المجمع العلمي العربي أن ينشر في مجلَّته وفي الصحف المحليَّة من وقتٍ إلى آخر تحت عنوان (عثرات الأقلام) نبذة لا تتجاوز العمودين في نقد ما تهفو به أقلام بعض الكتاب فيما يكتبونه ويُحبِّرونه" [٣] ، وهذا لا يعني تبنِّيه لها بشكل كامل؛ فمجلَّة المجمع التي كانت تنشر هذه المقالات نشرت أيضًا مقالاتٍ أخرى تناولتها لكُتَّاب وأعضاء في المجمع نفسه، ومنها مقالة (آراء وأفكار حول العثرات) لأحمد رضا العامليّ في نوفمبر ١٩٢٣م، ردَّ فيها على بعض ما عدُّوه من الخطأ وهو صحيح [٤]. ومقالة (ملاحظات على عثرات الأقلام) لأنستاس الكرمليّ في مارس ١٩٢٤، أبدى فيها بعض الملاحظات أيضًا، ولكنَّه تحدَّث عنها على أنَّها تُمثِّل رأي المجمع [٥]. يُضاف إلى ذلك أنَّ مقالة الجزء الثاني من المجلد الرابع كانت معنونة باسم الكاتب (كامل الغزِّيّ). ومقالة

---

(١) إحصاء الباحث.

(٢) يُنظَر: صفحاتها في تذكرة الكاتب على التوالي: ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٤٩، ٥١، ٥١، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٠، ٦١، ٦١، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٧، ٨٢، ٨٢ . وما يُقابلها في لغة الجرائد الصفحات: ١٢٩، ٩٥، ٤٧، ٥٢، ١٢٥، ٥١، ٨٥، ٣٨، ٦٣، ١٢٣، ٧٥، ٧٥، ٤٨، ٥٠، ٦٦، ٤٨، ٨٣، ٩٧، ١٥، ٧٥، ٥٧، ١٢٢، ٥٠، ٦٤، ٥٥، ٦٥، ٧٠ .

(٣) عثرات الأقلام (١)، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الأوَّل ١٩٢١م، ١٧٣/٦ .

(٤) يُنظَر: آراء وأفكار حول العثرات، أحمد رضا العاملي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الثالث ١٩٢٣م، ٣٤٥/١١.

(٥) ملاحظات على عثرات الأقلام، أنستاس الكرمليّ، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الرابع ١٩٢٤م، ١٣٥/٣ .

الجزء الخامس من المجلد نفسه معنونة باسم الكاتب (أنيس سلوم). ونحن نُرجِّح أن تكون المقالات الأخرى للكاتب عبد القادر المغربي، وهناك ما يدلُّ على صحَّة ذلك، فقد قال في مقالة له في مجلة مجمع اللغة العربيَّة القاهري متحدِّثًا عمَّن كان يُعينه في إخراج تلك العثرات: "وفضلهم على اللغويين الذين كنت أستند إليهم في مقالاتي بعنوان عثرات الأقلام" [١]. ويرجِّح الدكتور مُحمَّد ضاري حمادي أنَّ هذه المقالات للشيخ عبد القادر المغربي عضو المجمع العلمي العربي في دمشق، وكان يتحاشى كتابة اسمه عليها لسبب غير معروف [٢].

وذكر الشيخ عبد الله البستاني أنَّ هذه المقالات للمغربي دون سواه فقال مُخاطِبًا المغربي: "وقام في أذهان السواد من المُتأدِّبين أنَّك وحدك الناقد لكلام الجرائد، والواضع لنقدك اسمًا معروفًا عندك لا عند غيرك بعثرات الأقلام" [٣]. فردَّ عليه المغربي نافيًا الأمر بالقول: "أمَّا جوابي على من هو الذي كتب عثرات الأقلام؟ فواضح أنَّ كاتبها هو المجمع بجملته بدليل أنَّها بتوقيعه" [٤]. وبناءً على ذلك سنتعامل معها على أنَّها صادرة عن المجمع، وقد خاطبها البستاني نفسه كذلك في مواضع كثيرة منها قوله في تعدية (تأكَّد) : "وقال المجمع: (فعل تأكَّد لازمٌ لا مفعول له" [٥]. وقوله في (بُرهة): "أقول: قول المجمع العلمي(إنَّ البرهة موضوعة للزمن الطويل ليس عليه اعتراض.." [٦].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ الذي يهمُّنا هنا ما فيها من مسائل سبق اليازجيّ في الإشارة إليها، ولكنَّ الجديد هنا أنَّنا سنجد لغة اليازجيّ، وعباراته حاضرة في بعض هذه المقالات، كما يمكن ملاحظة أمرين آخرين فيها: **أوَّلهما**، إنَّ أغلب النقد المأخوذ عن اليازجيّ كان في الأعداد الأولى منها. **وثانيهما**، إنَّ المقالتين المُشار إليهما للغزي، وسلُّوم قد خلتا ممَّا نقده اليازجيّ سابقًا.

وقد تتبَّعنا المسائل التي نقدها اليازجيّ، وأخذها عنه كاتب هذه المقالات فوجدناها (٦٧) سبعًا وستين مسألة. وما يدعم رأينا في كونها مُنتحلة عن الشيخ اليازجيّ هو التشابه الكبير بين

---

(١) إقالة عثرة من عثرات الأقلام أو بحث طريف في (أي) الشرطية، الشَّيخ عبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربيَّة القاهري، المجلد الثامن، لسنة ١٩٥٥م ، ص ٣٢١.

(٢) يُنظَر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٨٨.

(٣) مناظرة لغويَّة أدبيَّة بين الأساتذة عبد الله البستاني، عبد القادر المغربي، أنستاس الكرملي: ٢٦.

(٤) المصدر نفسه : ٣٧.

(٥) المصدر نفسه : ٧.

(٦) المصدر نفسه : ٨.

لغة كاتبها ولغة اليازجيّ في تناول هذه المسائل؛ ولبيان ذلك سنعمد إلى مقارنة بعضٍ منها، مع ما في لغة الجرائد.

فمن ذلك أنَّ اليازجيّ قال في تخطئة تأنيث (ضوضاء): "على أنَّ مثل هذا الوهم قد جاء حتَّى في كلام بعض الجاهليين؛ لأنَّه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي: قال الحارث بن حلَّزة:

أجمعوا أمرَهُم بليلٍ فلمَّا أصبَحُوا أصبَحَت لَهُم ضَوضَاءُ

فأنَّث الضوضاء على توهُّم أنَّه من باب شحناء وبغضاء والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادَّة لم ينطقوا بها أيضًا . والصَّحيح أنَّ الضَّوضاء وزنه فعلال على حدِّ بلبال وزلزال واشتقاقه من الضوَّة وهي الصياح والجَّلبة" [١]. فقال كاتب إحدى هذه المقالات: "ومنها قول أحد الشعراء (سكتت ضوضاء من في الحي بتأنيث الضوضاء على توهّم أنَّه من باب شحناء وبغضاء كأنَّه مُشتقٌّ من ضاضَ يضُوضُ وهي مادَّة لم ينطقوا بها. والصحيح أنَّ الضوضاء وزنه فِعلال على حدِّ بِلبال وزِلزال فهو مُذكَّر واشتقاقه من الضوضاء وهي الصياح والجلبة وقد وقع هذا الخطأ في كلام بعض الجاهليين، لأنَّه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي. قال الحارث بن حلِّزة: **أجمعوا أمرَهُم بليلٍ فلمَّا أصبَحُوا أصبَحَت لَهُم ضَوضَاءُ**" [٢]. وهُنا يُلاحظ أنَّ الناقد غيَّر ترتيب العبارات فقط.

ومن ذلك أيضًا إنَّ اليازجيّ قال في مسألة (التحرير): "ويقولون: حرَّر الرسالة وحرَّر الجريدة. أي كتبها، وأنشأها، والذي في كُتُب اللغة أنَّ التحرير بمعنى إقامة حروف الكتابة وإصلاح سقطها واستعماله بمعنى الإنشاء عامّي" [٣]. وقال الناقد في عثراته: "ومنها قولهم: (حرَّر المجلَّة والجريدة والرسالة) أي كتبها وأنشأها وقولهم: (وصل تحريركم) أي كتابكم . والذي في كتب اللغة تحرير الكتاب تقويمه وتخليصه بإقامة حروفه وتحسينه بإصلاح سقطه. واستعماله بمعنى الإنشاء أو الرسالة عامّي" [٤]. وفي تخطئة اليازجيّ استعمال الصحيفة موضع الصفحة

---

(١) لغة الجرائد : ٤٥ ، ٤٦ . والبيت للحارث بن حلَّزة وهو في ديوانه : ٦٨ .

(٢) عثرات الأقلام (٧)، مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ٨٩/٣.

(٣) لغة الجرائد: ١٢٥.

(٤) عثرات الأقلام (١٦)، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثالث ١٩٢٣م ، ٢١٧/٧.

قال: "يعنون الصفحة وهي أحد وجهي الصحيفة وإنَّما الصحيفة الورقة بوجهيها" [١] فجاء في العثرات : "وقولهم الكتاب يشتمل على كذا صحيفة يعنون الصفحة وهي أحد وجهي الصحيفة أمَّا الصحيفة فهي الورقة بوجهيها" [٢]. كما نلاحظ أنَّ هناك بعض الأمور التي تثبت تأثُّر كاتبها باليازجيّ كترتيب المسائل، وطريقة عرضها، والتنبيه على أنَّ هناك من لم يأخذ ببعض هذه التنبيهات، وتجنب ذكر أصحاب تلك المسائل المُخطَّأة ومواضعها، والتنويه إلى اتِّباع اللغة الأفصح كما فعل اليازجيّ، ، وهو ما أشار إليه اليازجيّ أيضًا[٣].

وكان نصيب الأستاذ **أحمد أبي الخضر منسي** من ذلك وافرًا أيضًا مع أنَّه أشار في مُقدِّمة كتابه إلى أنَّه سيواصل الطريق التي خطَّها اليازجيّ، ويُنبِّه على ما جدَّ من الأخطاء اللغويَّة ممَّا لم يكن في عصر اليازجيّ [٤]. غير أنَّه كان قد تأثَّر بمنهج اليازجيّ ونقل بعض مسائله. وقد أشار الدكتور عبد الفتاح سليم في غير موضع إلى أنَّ منسي قد تأثَّر باليازجيّ إلى حدٍّ كبيرٍ، وأنَّ نصف مواد كتابه نقلها عمَّن سبقه [٥].

وبعد إحصاء ما تناوله منسي ومقابلته بما ذكره اليازجيّ، تبيَّن أنَّه يتَّفق معه في (١٩) تسعِ عشرة مسألة. وافقه فيها جميعًا وهذه المسائل هي: (تعرَّف به، ورضخ بمعنى انقاد، وجمع غريب على أغراب، واعتنق، والنوال مصدر نالَ، وتعوَّد على، والنوادي جمع نادي، واللدود، وثوب سميك، وبالرغم عن، ونوَّه، واستعمال (قط) للمستقبل، وتخرَّج من، وجمع نيَّة على نوايا، ويومٌ عتيد، وتقدَّم إليه، واستعمال الرؤيا بمعنى الرؤية، وتعيس، وتقديم (نيِّف) على العدد) [٦].

وأخذ الأستاذ **كمال إبراهيم** عن اليازجيّ كثيرًا. ولم يُغادر عبارات اليازجيّ في مواضع كثيرة من مسائله التي نقدها. وذكر الدكتور مجيد الزامليّ أنَّه "نقل كثيرًا من مواده من كتابي

---

(١) لغة الجرائد: ٤٧.

(٢) عثرات الأقلام (٧) ، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثاني ١٩٢٢م، ٣/٩٠.

(٣) يُنظَر: لغة الجرائد: ١٠، ١١ ،١٣. ويُنظَر: عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الأول ١٩٢١، ١٠/٣٠٦، ٦/١٧٣، المجلد الثاني ١٩٢٢، ٣/٨٨.

(٤) يُنظَر: حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، منسي: المقدِّمة.

(٥) يُنظَر: اللحن في اللغة: ٢/٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٦) يُنظَر صفحاتها في: حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب: ٧، ١٢، ١٢، ١٢، ١٢، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٤، ٤٥، ٤٥، ٥٥. وما يُقابلها في لغة الجرائد الصفحات: ٧٧، ٧٠، ٦٦، ١١٣، ٥١، ٦٦، ٦٤، ٥٦، ٧٦، ٨٥، ٤٤، ٨٥، ٩٠، ٤٠، ٥٠، ٣١، ٩١، ٤٤، ٥٧.

اليازجيّ وداغر دون أن يُشير إلى ذلك" [١]. وقد أحصينا له في كتابه (أغلاط الكُتَّاب) (٤٩) تسعٍ وأربعين مسألة [٢]. سبقه اليازجيّ إليها منها (تعيس، ومريع، ينوف، النوادي، الزيجة، المنتزه، رفاه العيش، توفَّر وتوافر، نوايا، أخصام، أحنى رأسه) [٣]. وقد وافقه فيها جميعًا. وقد التزم عبارات اليازجيّ نتيجة لتأثُّره بلغته، وتطبُّعه بعباراته التي كان يسردها في لغة الجرائد. وشواهد ذلك كثيرة في كتابه، وسوف نقتصر منها على ما يُثبت ذلك. فمنه قول اليازجيّ في جمع (نادي): "وإنَّنا يُقال في جمعه الأندية وهو في الأصل جمع نديّ بمعنى النادي استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع الحديث" [٤]. وقال كمال إبراهيم فيها: "وإنَّما يُجمع على أندية وهو في الأصل ندي فاستغنوا بالأندية عن جمعِ نادٍ كما استغنوا بالأحاديث جمع أحدوثة عن جمع الحديث" [٥]. وقال اليازجيّ في موضع آخر: "ويقولون "ويقولون غصن يانع، أي نظير أو رطب، وكذا زهرة يانعة ... ومن الغريب أنَّ هذا الوهم ورد في كلام أناس من المتقدمين، وممَّن وهم فيه الحريريّ صاحب درة الغواص قال في المقامة النصيبيَّة (وكان يومًا حامي الوديقة يانع الحديقة) وفسَّر الشريشيُّ يانع الحديقة بقوله: (ناعم الروضة)" [٦]. وقال كمال إبراهيم في المسألة نفسها: "ويقولون كذلك الأغصان اليانعة على حين حين أنَّ يانعة معناها ناضجة فيقال ثمرٌ يانع وجنى يانع وقد وقع في هذه الغلطة كثير من أدباء المولدين والمحدثين وقلَّ أن انتبه إليها أحدٍ من أدباء هذا العصر حتَّى أنَّ الحريريّ، وهو ما هو، قد عدا في استعمالها الصواب فقد قال في المقامة النصيبيَّة (وكان يومًا حامي الوديقة يانع الحديقة) وفسَّر الشريشيُّ قوله: يانع الحديقة (ناعم الروضة)" [٧].

ويُعدُّ الأستاذ **صلاح الدين الزعبلاويّ** من أكثر النُقَّاد ذِكرًا لليازجيّ؛ فقد ذكره في جُلِّ مسائله التي أخذها عنه، كما رأينا في كثرة استشهاده بآرائه، وإطرائه عليه.

---

(١) معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال: ١٠/١.

(٢) إحصاء الباحث.

(٣) يُنظَر: الصفحات في أغلاط الكتاب: ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ١٩، ١٩، ١٩، ٢٠، ٤١، ٥٨، ٦٢، ٦٥. وما يقابلها في لغة الجرائد الصفحات: ٤٤، ٤٨، ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٧٦، ٧٠، ١٥، ٤٠، ٥٢، ٧٥ .

(٤) لغة الجرائد: ٦٤.

(٥) أغلاط الكتاب: ١٩.

(٦) لغة الجرائد: ٣٧.

(٧) أغلاط الكتاب: ٥٧.

وقد بلغ ما أحصيناه من مسائل ورد ذكرها عند اليازجيّ والزعبلاويّ نحو (١١٢) مئة واثنتا عشرة منها (٨٢) اثنتان وثمانون مسألة وافقه فيها. و(٨) ثمانِ مسائل خالفه في تخطئتها. و(٢٨) ثمان وعشرون مسألة ردَّ عليه فيها. وهذه المسائل قد توزَّعت بين كتابيه الكبيرين (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) و (معجم أخطاء الكُتَّاب). وقد تكرر نحو (٥٠) خمسين مسألة في الكتابين [١]. وسيردُ ذكر بعضها فيما سنتناوله من مسائل في مواضعها من الدراسة.

والذي يُحسب للزعبلاويّ فيها أنَّه لم يتناول المسألة مُجملة كما كان يفعل اليازجيّ؛ وإنَّما كان يُفصِّل فيها، ويدعمها بالشواهد والأدلَّة، والأمثلة التوضيحيَّة.

وقد أشار الباحث وسام غالي كاطع في حديثه عن تأثُّر الزعبلاوي إلى أثر اليازجي في جهوده النقديَّة، وذكر بعض النماذج التي كان لليازجي أثرٌ فيها، وما نقله عنه من مسائل تؤكِّد أثره فيه، وكذلك معارضته له، ونقله آرائه ومتبنَّياته [٢].

وتناول الأستاذ **عباس أبو السعود** الكثير من المسائل المُخطَّأة التي سبقه إليها الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وهو رُبَّما يكون الأقل نقلًا من بين من ذكرنا وقد أحصينا منها نحو (٤٤) أربعٍ وأربعين مسألة. منها (٢٢) اثنتان وعشرون مسألة في (أزاهير الفصحى في دقائق العربيَّة) و (٢١) إحدى وعشرين مسألة في (شموس العرفان). وواحدة في (الفيصل في ألوان الجموع).

وقد التزم أبو السعود عبارة اليازجيّ في بعض المواضع، ومن ذلك أنَّ اليازجيّ قال في إحدى مسائله: "ويقولون: لا يخفاك أنَّ الأمر كذا فيعدُّون الفعل بنفسه والصواب لا يخفى عليك... ومن الغريب أنَّ هذا الوهم وقع لقوم من أكابر الكتاب كقول صاحب نفح الطيب في المجلد الثاني(ولا يخفاك حُسن هذه العبارة)" [٣]. وقال أبو السعود في إثر ذلك: "ويقولون: لا يخفاك أنَّ التزود الاطِّلاع أساس التزوُّد من الثقافة، فيعدُّون الفعل يخفى بنفسه وكتب اللغة لا تعدِّيه إلَّا بعلى ... ومن العجيب أنَّ هذا الوهم وقع لبعض كبار الكتاب، قال صاحب نفح الطيب

---

(١) إحصاء الباحث.

(٢) النقد اللغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي، أطروحة دكتوراه، وسام غالي كاطع، جامعة واسط – كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، ٢٠٢١، ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) لغة الجرائد: ٥٢، ٥٣.

في المجلد الثاني(ولا يخفاك حُسن هذه العبارة)" [1]. إضافة إلى التطابق التام بين منهجيهما في طريقة إيراد المسائل ومعالجتها.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الأستاذ **مُحمَّد العدنانيّ** من أكثر النُّقَّاد الذين اهتمُّوا بالإحاطة بمسائل التصويب اللغوي، فذكرها في مُصنَّفاته موزَّعة على حروف المعجم؛ لئلَّا يسهو عن بعضها، ويكون الوصول إليها سهلًا، وهذا الأمر جعل ما ذكره اليازجيّ من مسائل نقدية حاضرًا في معجميه النقديين بصورة فاعلة؛ إذ أحصينا له ممَّا ذكره اليازجيّ سلفًا (١٥٩) مئة وتسعًا وخمسين مسألة. منها (١١٩) مئة وتسع عشرة مسألة وافقه في تخطئتها، و(٣٠) ثلاثون أخرى خالفه فيها، مُصوِّبًا استعمالها، فيما ردَّ عليه في عشرة مسائل نقديَّة [2] . ولم نُسجِّل للعدناني أنَّه التزم عبارات اليازجيّ أو قلَّده في منهجه.

لقد انتشر ما عرض له اليازجيّ من مسائل نقديَّة انتشارًا كبيرًا، وحفلت بها كتب التصحيح اللغوي، ممَّا يجعل الإحاطة بذلك أمرًا لا يخلو من صعوبة، لتعدد ما كُتِب في هذا الباب وتفرُّقه، كما أنَّ العبرة في التأثُّر والتأثير بالدرجة الأساس للمتقدِّمين؛ لأنَّ المُتأخِّر قد لا يكون أخذه عمَّن نقصدهم؛ فقد يكون أخذ مسائله عمَّن كان قد تأثَّر بغيره وليست من نتاجه. ومهما يكن من أمرٍ فالمسألة محلُّ الدراسة تبقى ممهورة باسم من أثارها أوَّل مرَّة.

لقد تناول ما نبَّه عليه اليازجيّ من مسائل كثيرٌ من النُّقَّاد؛ فقد وردت مسائل اليازجيّ عند الشيخ أبي تراب الظاهري (١٧) سبع عشرة مرَّة. وقد قال في صدر كبوات اليراع: "نحوت فيه نحو عثرات الأقلام ولغة الجرائد لليازجي" [3] . وتجاوز عددها عند الدكتور أحمد مختار عمر المئة مسألة، خالفه في أكثرها. وهي عند الدكتور إميل بديع (١١٢) مئة واثنتا عشرة مسألة، وافقه في (٤٩) تسعٍ وأربعين منها، وخالفه في مسألتين، فيما ردَّ عليه في (٦٣) ثلاثٍ وستِّين مسألة. كما بلغ عددها عند الدكتور مجيد الزامليّ(١١١) مئة وإحدى عشرة مسألة، وافقه في (٢٤) أربعٍ وعشرين منها، وخالفه في (١٤) أربع عشرة مسألة، فيما ردَّ عليه في (٧٣) ثلاثٍ وسبعين مسألة. والذي يُفسِّر ذلك هو الفرق بين منهجي الشيخ اليازجيّ، والدكتور الزامليّ، من حيث التشدُّد والتسمُّح، وكذلك ما توفَّر للزامليّ من أدلَّة لم تكن في متناول اليازجيّ.

---

(١) شموس العرفان : ٤٥.

(٢) إحصاء الباحث.

(٣) كبوات اليراع، أبو تراب الظاهري: ٧.

ويبدو أثر اليازجي واضحًا جليًّا في كتاب الأستاذ **علي جاسم سلمان** (موسوعة الأخطاء اللغويَّة الشائعة)؛ فقد أحصينا له ممَّا نقله عن اليازجي (١٧٣) مئة وثلاث وسبعين مسألة [١]، وقد اعترف صاحب الكتاب بأنَّه نقل أغلب مسائله عن لغة الجرائد لليازجي [٢]، فضلًا عن غيره من الكتب النقديَّة، ولكنَّنا ألفينا أنَّ الأثر الأكبر في كتابه كان لليازجي وقد تبيَّن ذلك من أمرين: الأوَّل، التزامه بعبارات اليازجي نفسها، فلم يُغيِّر فيها شيئًا. والثاني أنَّه كان ينقل عن اليازجي كمًّا وترتيبًا؛ ففي صفحتين نقل عن اليازجي تسع مسائل [٣]، وهي عند اليازجي قد ذُكِرت في لغة الجرائد في أربع صفحات وبالترتيب نفسه [٤]. وفي سبع صفحات نقل عن اليازجي(٣٥) خمسًا وثلاثين مسألة، وكُلُّها قد ذكرها اليازجي بالترتيب نفسه، تتخللها بعض المسائل التي أهمل نقلها [٥]، وغير ذلك كثيرٌ من المتشابهات بينهما.

وليس أدلُّ على مكانة اليازجيّ، وأهميَّة ما كتبه في الدرس اللغوي الحديث من ذلك العدد المهم من الكتب والمقالات التي أُلِّفت في الردِّ عليه، فهي بطريقة أو أخرى تعكس ما أحدثته جهوده من حركة نقديَّة شُغِلت بها صحافة هذا العصر. وأخذت حيِّزًا من تفكير النُّقَّاد واهتماماتهم. وهذا بطبيعة الحال خير دليل على ما تركه من أثر، وما فتحه من باب أغنى الدرس اللغوي بالمؤلَّفات اللغويَّة.

ومن مظاهر تأثير اليازجيّ أيضًا قيام الناقد جرجي جنن البولسيّ بإعادة كتابة نقداته مُرتَّبة على حروف المعجم. كما جمعها مصطفى توفيق المؤيَّديّ في كُرَّاسٍ خاص. وكذلك قيام الأستاذ مُحمَّد علي النجَّار بكتابة كثيرٍ منها موزَّعة على الظواهر اللغويَّة.

ولا ندَّعي هنا الإحاطة بكل الشواهد والأمثلة على تأثير اليازجيّ في حركة النقد الحديثة؛ بل هي نماذج مختارة لذلك وليس على سبيل الجزم بكل من تأثر به؛ لأن من الصعب تتبع جميع جهود النقد اللغوي جميعها منذ زمن اليازجيّ وإلى اليوم.

---

(١) إحصاء الباحث.

(٢) ينظر: موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة: ٦٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٩٠، ٩١.

(٤) ينظر: لغة الجرائد: ٦٤- ٦٨.

(٥) ينظر: اللحن في اللغة: ١٨٥- ١٩٢، ولغة الجرائد: ٥٠ – ٨٠.

المبحث الثاني

عباراتهم بين التشدُّد والتزمُّت

إنَّ التشدُّد وابتغاء الأفصح نزعة قائمة عند الشيخ إبراهيم اليازجيّ؛ وهذا ما يُفسِّر تعرُّضه إلى كثيرٍ من الردود، والمعارضات في حياته، وإلى اليوم، فقد اتَّخذ تشدُّده مظاهر عِدَّة، منها اتِّخاذ سبيل تخطئة القدماء في الوقت الذي يتَّخذهم اللغويون حُجَّة في اللغة؛ فكان يُنظَر إلى أحكام اللغة على أنَّها حُجَّة على من سبق تدوينها ومن عاصرها أو تلاها. والمظهر الآخر قطعه في الأحكام اللغوية؛ فقد رفض الكثير من المجازات وأبواب التأويل، كما رفض تخريج بعض الألفاظ على التضمين، أو الضرورات الشعريَّة.

وفي قِبال ذلك عُرِف عن اليازجيّ دماثة خُلُقه، وسموُّ عبارته. وليس أدلُّ على ذلك ما نقرأه له في لغة الجرائد وغيرها؛ إذ لم يذكر أسماء من يُخطِّهم أو جرائدهم أو مواضع ذلك، وكان يتعمَّد تغيير العبارة المُخطَّأة بما لا يضرُّ بموضع التخطئة؛ لأنَّ هدفه كان التخطئة لذاتها لا التشهير بأصحابها. وقد صرَّح بذلك [1]. غير أنَّه خرج عن هذا المنهج في تخطئة القدماء، وفي مُساجلاته اللغوية، فكانت طبيعة الأمر تفرض عليه التصريح. وكذلك الأمر عند كثيرٍ ممَّن ساجلوه، أو عارضوا مقالاته. غير أنَّ الأمر لا يخلو من مواطن خرجوا فيها عن حدود الأدب تارة، أو جنحوا فيها إلى إيراد العبارة القاسية، التي تُسيء إلى منهجهم العلمي في بحث المسائل اللغويَّة.

وقد مرَّ سابقًا بأنَّ العزَّاوي وصف اليازجيّ بأنَّه كان زميتًا يؤثِر الأفصح، ويلغي ما عداه، ولكنَّ هذا لم يُخرِجه عن حدود الأدب في التعامل مع من يُخطِّئهم، أو يردُّ عليهم، مع أنَّه كان يستنكر معارضتهم له وعدم تقبُّلهم تصويباته.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ التشدُّد والتسمُّح الذي نعرض له في هذا الباب هو ما يخصُّ عباراتهم، وطريقة تعاطيهم مع بعضهم. وأطرافه بالتأكيد هم النُقَّاد الذين تعرَّضوا لليازجيّ بالردِّ والمعارضة. سواء أكان ذلك في باب المُساجلات اللغويَّة التي دارت بينهم أم الردود المنفردة على مسائلة. وجُلُّها كان بعد رحيله فلم يحصل أن رُدَّ عليها. وبعضها لا يخلو من سجال أيضًا؛ إذ تولَّى بعض مُحبّيه ومؤيّديه الدفاع عنه وتأييد مذهبه.

---

(1) يُنظَر: لغة الجرائد: ١١.

وقد كانت عبارات التزمُّت، ومظاهره شاخصة في ما قدَّمه الطرفان؛ فاليازجيّ قد تسمَّح في بعض المواضع وتزمَّت في أخرى. وكذلك من ساجلوه أو ردُّوا عليه.

ومن مظاهر التسمُّح عنده أنَّه كانت يُخاطب الكُتَّاب وأصحاب الجرائد بـ (الرُصفاء الألبَّاء) أو (الوُصفاء الأفاضل)[1]. كما أنَّه استنكر على بعض الكُتَّاب" المثالب الشخصيَّة، والوقوع في الأعراض، والتطاول على الأحساب، والخروج إلى الشتم والبذاء ممَّا يُفسِد الأخلاق، ويؤذِي بالآداب ويهتك حجاب الحشمة"[2]. وممَّا يُسجَّل له أنَّه وضع شروطًا للمُنتقِد منها أن لا يخلط بين الكلام المُنتَقَد وصاحبه متأثِّرًا بالدوافع الشخصيَّة؛ فيصبح انتقاده تعصُّبًا أو تعنُّتًا[3]. كما تحدَّث عن أدبه ولين جانبه لغويون آخرون؛ فقد امتدح الأب أنطونيوس شبلي أدبه واصفًا إياه بأنَّه اشتهر بأدبه الرفيع، وخُلُقه الكريم ورصانته ورزانته، وكرامته من التبذُّل، والتسفُّل، وترفُّعه عن المهاترة، والمقاذعة، والمُخاشنة [4]. وهذا لا يعني أنَّه لم يجنح إلى التزمُّت في الرأي والعبارة في مواضع أخرى، وسيرد ذكرها تاليًا.

وطغى نهج التسمُّح على كتابات نُقَّادٍ آخرين وردودهم، فلم نُسجِّل عليهم تسفُّلًا في العبارة، أو خشونة في التعبير، أو تهكُّمًا وتعدِّيًا ومنهم المعلِّم رشيد الخوري الشرتونيّ صاحب مقالات (مجلَّة الضياء ولغة الجرائد) الذي خاض مع اليازجيّ مُساجلة لغويَّة، ولكنَّه تميَّز بالحنكة وسعة الصدر؛ فكان يُخاطب اليازجيّ بـ (حضرة الشيخ). وقد امتدح اليازجيّ في أولى مقالاته تمهيدًا للردِّ عليه، وتصويب ما خطَّأه. والعلامة مُحمَّد بهجة الأثريّ الذي وصف اليازجيّ بالباحث المُنقِّب، واللغوي الضليع، وخادم العربيَّة الذي يُشكَر على ما قدَّمه [5]. وكذلك الدكتور مصطفى جواد؛ فمع ما عُرِف عنه من تزمُّت في مُماحكاته غير أنَّه كان يُجلُّ اليازجيّ كثيرًا، ولا يذكره بما يسوء تلك المودَّة. وهذا الأمر نجده بشدَّة عند المتأخِّرين من نُقادنا المحدثين فالأستاذ الزعبلاويّ، والأستاذ النجَّار، والأستاذ العدنانيّ، والدكتور إميل بديع، والدكتور مجيد الزامليّ وغيرهم لم تصدر

---

(1) يُنظَر: لغة الجرائد: ١٢، ٣٠.

(2) المصدر نفسه : ٢٤. ويُنظَر: ٢٥.

(3) يُنظَر: أسئلة وأجوبتها، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية ١٨٩٩م . ٢٤٦/٨.

(4) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ، مناقشة علميَّة أدبيَّة: ٦.

(5) يُنظَر: نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: مُحمَّد بهجة الأثريّ، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦، ٧/١.

عنهم أيَّةُ إساءةٍ بحق الشيخ إبراهيم اليازجيّ وهم يردُّون عليه تخطيئاته، أو يخالفونه فيها. على العكس ممَّا رأيناه عند غيرهم من ألفاظٍ نابية، وعباراتٍ قاسية.

أوَّلًا: أسباب التزمُّت ودواعيه

لا تخلو تلك المواقف المُتشنِّجة، والأوصاف المرفوضة، والعبارات القاسية التي وردت في أثناء النصوص التي كتبتها أيدي النُّقَّاد وهم يُجادلون الشيخ إبراهيم اليازجيّ في نقده من دوافع، وأسباب. وهذه الدوافع قد تكون ناتجة عن **اختلاف المنهج** فقد نهج اليازجيّ منهج التشدُّد في نقده، رافضًا أغلب الاستعمالات اللغويَّة التي تحوي جنبة صحيحة، أو يُمكن تخريجها على بعض الأبواب اللغويَّة كالضرورة، والتضمين، والمجاز. وهذا النهج قد لقي مُعارضة شديدة من غيره من النُّقَّاد الذي يرون صحَّة بعض هذه الاستعمالات فاندفعوا في ذلك غير آبهين بما يرِد في عباراتهم من خشونة العبارة، التي يرونها دفاعًا صادقًا عن الاستعمال المُخطَّأ وأصحابه، وسنرى كيف أنَّ الأب أنستاس الكرمليّ يُطلِق عبارات التهكُّم على اليازجيّ مُستنكرًا عليه تضييقه على العرب في لغتهم.

وقد أخذت منزلة من تعرَّض لهم اليازجيّ بالتخطئة من ذلك كثيرًا؛ فكانت خطوة الشيخ اليازجيّ في تغليط العرب القدماء وشُعرائهم سببًا في نهضة بعض النُّقَّاد لردِّه مُنتصرين لهم، ومُستنكرين إقدام اليازجيّ على تغليطهم وهُم الحُجَّة المُتَّبعة في التقعيد اللغوي.

وكان **للخصومة والسجال** عظيم الأثر فيما رأيناه بينهم من تبادُلٍ للشتائم والسباب؛ وقد عجَّت المناظرة الأدبيَّة بين اليازجيّ والشدياق بمثل ذلك، ثُمَّ تلاها ما في (سلوان الشجيّ) من ألفاظٍ وأوصافٍ يندى لها الجبين، وتستحي الأيدي من كتابتها، ممَّا سنُبيِّنه تاليًا، كما كان مثل ذلك بين الأستاذ مُحمَّد سليم الجنديّ وقسطاكي أفندي الحمصيّ؛ إذ شدَّد الجنديّ النكير على الحمصيّ أكثر منه مع اليازجيّ فكان يتقصَّده في عباراته دون اليازجيّ، وتتغيَّر لغته في حديثه عن كلِّ واحدٍ منهما. وفي مُساجلات اليازجيّ مع من تعرَّض لمؤلَّفاتهم بالنقد والتغليط.

وليس بعيدًا عن ذلك **العنصرية والاصطفاف الديني والمذهبي** فنكاد نجزِمُ أنَّ له عظيم الأثر في بعض ما نحن بصدده؛ فلا أحد ينكر أنَّ الشيخ أحمد فارس الشدياق كان من المُقرَّبين من السلطنة العثمانيَّة، وقد أنشأ مجلَّته (الجوائب) في الاستانة، وغيَّر ديانته، يُقابله اليازجيّ صاحب النفس القومي العربي، الداعي إلى استقلال العرب، وحُكم أنفسهم بأنفسهم، وقصائده شاهدة على ذلك. وكذلك فعل الأستاذ مُحمَّد سلام البيروتيّ حين نظم ما ردَّ فيه على اليازجيّ من

ألفاظ في قصيدة مدح بها السلطان العثماني عبد الحميد في توجُّهٍ واضحٍ لإثارة ما يغيض اليازجيّ ومُريديه، وتَقَرُّبًا من السلطة [١].

يُضاف إلى ذلك ما بين أصحاب الجرائد أنفسهم من صراع في سبيل الشُهرة والتميُّز؛ فكان اليازجيّ أن هاجم لغة العصر مُتمثِّلة بلغة الجرائد، فانتصروا لجرائدهم، ولم يشفع له نقد لغته ولغة والده في ذلك، ممَّا أحدث صراعًا لغويًّا كانت من له ثمارٌ طيّبة وأخرى سيّئة.

وللتخندق المناطقي أثرٌ في ذلك أيضًا، فكما هو معروف في تلك الفترة كانت هناك أربعة مدارس لغويَّة هي المدرسة العراقيَّة، والشاميَّة واللبنانيّة، والمصريَّة؛ وبما هو معروف عن العراقيين من تزمُّت في الرأي فقد كانت السمة البارزة على مُناقشاتهم التعصُّب والغلظة؛ وقد رأينا ذلك شاخصًا في ردود الكرمليّ على اليازجيّ، ومُساجلات الكرمليّ وجواد مع أسعد داغر؛ فانتصر جواد للكرملي ابن بلده على داغر ابن البيئة الشاميَّة.

ثانيًا: مظاهر التزمُّت

١- خشونة العبارة

يُفترض أن تتَّسم عبارات النُقَّاد باللين، وهم يُحاورون النصوص، ويُؤلِّفون بينها لإثبات وجهة نظرهم؛ فالنقد اللغوي قائمٌ على إيجاد الأدلَّة وتعددها، وإظهار الحقِّ بإقامة الدليل، لا بتخشين العبارة. وقد سجَّلنا على بعض اللغويين ملاحظ تُدينهم وهم يطلقون ألفاظًا نابية بحق الشيخ اليازجيّ ومؤيّديه. وكان العلامة اللغوي الشيخ أحمد فارس الشدياق مع جلالة قدره، وعلوِّ منزلته أكثرهم تفنُّنًا في السبِّ والشتم؛ إذ وصف اليازجيّ في بعض المواضع التي جادله فيها بالسفيه تارة [٢]. والمتشدِّق المتبلتغ [٣]، واللئيم [٤]، ووصف كلامه بالهذر، والهذيان، كما وصفه بأنَّه خلطٌ في ثلطٍ وخبطٌ في حبطٍ [٥]. وكذلك فعل مخايل أفندي عبد السيد في دفاعه عن الشدياق إذ وصفه بأنَّه صاحب السفاهة الكبرى [٦]، والوقح المُشتهر بالقبائح [٧]، والمفتري،

---

(١) يُنظَر: دفع الأوهام: ٥٢.

(٢) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ، مناقشة علميَّة أدبيَّة: ٧٦، ١٥٨، ١٥٩.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ٨٠.

(٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٥٨.

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه : ٧٧، ٧٩.

(٦) يُنظَر: سلوان الشجيّ في الرد على إبراهيم اليازجيّ: ٥، ٧.

(٧) يُنظَر: المصدر نفسه : ٥.

والغوي، واللئيم، والجاهل [١]. إضافة إلى ذلك فقد تجرَّأ على وصفه بالسافل [٢]، وكلامه بالسفسطة، والثرثرة [٣]. وقال مُدافعًا عن الشدياق: "وإنَّما يُخاصمه السُفهاء من الناس أمثال إبراهيم اليازجيّ" [٤].

وقال البيروتيّ عن اليازجيّ قبل أن يشرع في الردِّ عليه بأنَّه قد سمَّ القلم، ودسَّ السُمَّ في الدسم، وإنَّه مُتهوِّر في تخطيئاته[٥]. كما نعته في موضعٍ آخر بسوء الفهم[٦].

ولمُحمَّد سليم الجنديّ نصيبٌ من ذلك أيضًا؛ فقد نعت اليازجيّ، وصديقه قسطاكي أفندي الحمصيّ بأبشع النعوت منها ما ختم به كتابه حين وصف من نقدهم بالمتطفِّلين على موائد اللغة، وحملتهم بالجاهليَّة، وكلامهم بالهذيان، وأدلَّتهم بالواهية، وحُججهم بالملفَّقة، وبراهينهم بالمُرقَّعة [٧]. ونعت كلام قسطاكي بالحذلقة [٨]. والسفسطة [٩]. والهذيان [١٠]. والسفه [١١]. والقول والقول الفارغ [١٢]. ووصف أدلَّته بالملفَّقة المضحكة، والواهية والمُرقَّعة [١٣]. وقصور الفهم والهرم [١٤].

ووجدنا أثرًا لهذا الأمر في عبارات الأب الكرمليّ، ومنها قوله بحقِّ اليازجيّ: "إنَّ في صدر الشيخ مراجل ينزُّ فيها الحقد"[١٥]. وقال قبل الردِّ على إحدى تخطيئاته: "لو لم يرتكب في مقالته إلَّا هذا الغلط لكفى به ذُلًّا وخزيًا"[١]. كما قال بحقِّه: "وحينئذٍ يتحقَّق غفلته وسكرته"[٢].

---

(١) يُنظَر: سلوان الشجيّ في الرد على إبراهيم اليازجيّ: ٥، ٦، ٨، ١٢، ١٣.

(٢) يُنظَر: المصدر نفسه : ٨.

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٣، ١٥.

(٤) المصدر نفسه : ٨.

(٥) يُنظَر: دفع الأوهام: ١٠.

(٦) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٥.

(٧) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٥٢، ١٥٣.

(٨) يُنظَر: المصدر نفسه :٦٣، ٩٩.

(٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨٠، ٩٩، ١٤٣، ١٥٢.

(١٠) يُنظَر: المصدر نفسه : ٥٥، ٥٩، ٨١، ٨٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٢.

(١١) يُنظَر: المصدر نفسه : ٨٨، ١٣٧.

(١٢) يُنظَر: المصدر نفسه : ٩٣.

(١٣) يُنظَر: المصدر نفسه : ٩٧، ١٥٢.

(١٤) يُنظَر: المصدر نفسه : ١١٠، ١٣٨.

(١٥) فتاوى الضياء وأوهامه اللغويَّة، أنستاس الكرمليّ، مجلة المشرق، العدد (١١) لسنة ١٩٠٢ ، ص٥١٨.

فهذا الكم من العبارات القاسية، والألفاظ الخشنة غير مقبول في ميدان البحث العلمي، الذي يُفترض أن يكون الحوار فيه بموضوعيَّة، فكان عليهم الترفُّع عنها، والتزام أدب الحوار بينهم.

٢- بذاءة اللفظ

في هذا المظهر تتدنَّى الألفاظ كثيرًا، وتتجاوز حدِّ الخشونة إلى البذاءة، غير أنَّها أكثر ما نجدها في ردود الشيخ الشدياق، تدفعه إلى ذلك الرغبة في الانتقام من خصمه، وإرضاء ما في نفسه تجاهه، فخرج عمَّا عُرِف عنه من الرزانة والرصانة، ونطق بألفاظ كان يجب أن يترفَّع عنها، ويصون نفسه ولسانه من أن تُنسَب له. ومن أمثلة ذلك قوله في وصف ناشر مقالات اليازجيّ: "وما ذلك إلَّا لأنَّ كلام اليازجيّ أصاب منه موضع جرب فحكَّه" [٣]. ثُمَّ تمثَّل ببيت شعرٍ في وصف اليازجيّ قال فيه:

عجبًا لمجترئٍ عليَّ وما له عند البرازِ سوى عتاد هُرائهِ

فكأنَّه الضربان مُعتمِدًا على دفع المُلمّ له بريح فسائهِ [٤].

ومن ذلك أيضًا قوله في صدر إحدى مقالاته التي ردَّ فيها على اليازجيّ: "أمَّا بعد فإنّي صبرت في شهر رمضان على سفاهة إبراهيم اليازجيّ؛ لأنَّه شهر الصبر والتطهير والتقديس، فلم يكن من اللائق التعرُّض للنجاسة" [٥]. وقد أشار اليازجيّ إلى امتعاضه من ذلك قائلًا: "وإذا به قد عدل إلى المُسافهة والمُهاترة وصرَّح بما لا يليق ذكره" [٦]. ثُمَّ عاتبه في أنَّ ما يصدر منه لم يُسمَع إلَّا من غلمان الأزقَّة، وسُفهاء الناس، فحقَّ عليه الترفُّع عن ذلك، كما رأينا مثل ذلك عند مخايل أفندي عبد السيِّد حين نعت اليازجيّ بالسافل [٧]. ومُحمَّد سليم الجنديّ عندما قال في إحدى المسائل إنَّ اليازجيّ قد عثر بذيله [٨].

---

(١) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨١.

(٢) المصدر نفسه : ١٢٨.

(٣) الشدياق واليازجيّ، مناقشة علميَّة أدبيَّة: ٨٠.

(٤) المصدر نفسه : ٨٢.

(٥) المصدر نفسه : ١٥٨ .

(٦) المصدر نفسه : ٨٣.

(٧) يُنظَر: سلوان الشجيّ في الرد على اليازجيّ: ٨.

(٨) يُنظَر: إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٥.

٣- التهكُّم

قد يترفَّع بعض النُقَّاد عن السب، أو الشتم وهم يردُّون على اليازجيّ فيما يختلفون معه فيه، ولكن تجد في عباراتهم أثرٌ للإساءة والتهكُّم، فيهزؤون به، أو بما يراه ويكتُبه، وبعض هذه العبارات ظاهرها المدح ولكنَّ مُراد كاتبها التهكُّم. فعلى سبيل المثال كان الأستاذ مُحمَّد سلام البيروتيّ يُخاطِب اليازجيّ في جميع مسائله بالمُعترِض، فكان عليه أن يُخاطبه باسمه كما يفعل الجنديّ وغيره، أو بلقبه كما هو معروفٌ. ومن شواهد ذلك قوله: "قلت من أين لهذا المُعترِض" [١]. وقوله: "وهذا الاعتراض ليس من عند هذا المُعترِض" [٢]. وقوله أيضًا: "قلت من أين تحقق هذا المُعترِض أنَّ الصفار ..." [٣]، كما قال: "وهذا أبو المعترض قد زاد الباء في مثل ذلك" [٤]. [٤]. وكأنَّ استعمال والده يجب أن يكون حُجَّة عليه، مُتناسيًا أنَّه قد خطَّأ نفسه ووالده من قبلُ. وللشيخ الأثريّ شاهدٌ في ذلك أيضًا إذ قال في أحدِ ردوده: "ولا أدري أيخلو عدوٌّ من خصومة حتَّى يأتينا اليازجيّ بهذه الفلسفة المُبتكرة" [٥].

وقد أحصينا في (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) للجنديّ (٢٦) ستًّا وعشرين استعمالًا لعبارة (المُنتَقِد الفِهِيم) مع ألفاظ مختلفة [٦]، وصف بها المعلِّم قسطاكي أفندي الحمصيّ في دفاعه عن شيخه اليازجيّ.

والمتدبِّر لغة الأب الكرمليّ في كتابه يرى أنَّه في كلِّ مناسبة يهزأ ويتهكَّم باليازجيّ، مُسفِّهًا نقده بعباراتٍ ظاهرها أنيق، وباطنها يحكي شيئًا آخر، ومن ذلك قوله: "قال الشيخ، وقوله يفيضُ علمًا ويتدفَّق ذكاءً" [٧]. ثُمَّ ذكر قول اليازجيّ وردَّ عليه. وقوله: "ومن انتقاداته التي تزري بالدُرر الدراري" [٨]. وقوله مُتهكِّمًا بعد أن ذكر إحدى مسائله التي ردَّها عليه: "شُكرًا لله الذي

---

(١) دفع الأوهام: ٣١.

(٢) المصدر نفسه : ٤٣.

(٣) المصدر نفسه : ٤٨.

(٤) المصدر نفسه : ٥٠.

(٥) نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثريّ، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦م، ١١/١، ١٢.

(٦) يُنظَر: دفع الأوهام: ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٧، ٧٩، ٨٣، ٩٤، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٩، ١٤١، ١٤٥، ١٤٨، ١٥١.

(٧) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤٤.

(٨) المصدر نفسه : ٥٦.

خلقنا في عصرٍ زيَّنه بوجود حضرة الشيخ اللغوي المُطَّلِع على أسرار اللغة وخفاياها" [١]. ونذكر زيادة في التأكيد قوله: "قلنا إنَّنا لم نُطالع كُتُبًا بقدر ما طالع حضرة الشيخ وحيد زمانه" [٢].

وقد يكون تهكُّمه ظاهرًا لفظًا ومعنى، من غير أن يلجأ إلى العبارات المُنمَّقة، كقوله: "قال صاحب الضياء وقوله مُضحِكٌ مُبكٍ" [٣]. كما قال في موضِعٍ آخر عن حال من خطَّأهم اليازجيّ: "يحِقُّ لهم أكثر منه أن يضحكوا منه بملء أشداقهم، ويُقهقهوا من ضعف بصره في معاني اللغة وألفاظها ما لو ضحكوا الدهر كُلَّه لما كفاهم" [٤].

ولا نُبرِّئ الشيخ إبراهيم اليازجيّ من بعض ما ذكرناه عن خصومه فهو الآخر استُفِزَّ في مواضع كثيرة، فخرج عن منهجه القائم على انتقاء العبارة السمحة، واللفظة البريئة، ونطق بألفاظ لا نرتضيها له، منها وصفه كلام الشيخ الشدياق بأنَّه لا يخلو من مظنَّة جاهلٍ، كما نعته بالدخيل على اللغة، والمُتطفِّل عليها [٥]. ووصف بعض كلامه بالهذيان [٦] مع أنَّه التزم كثيرًا في في مناقشته مقابل استفزاز الشدياق له، حتَّى أنَّه انسحب من المُناظرة لخروجها عن الأدب [٧]. وفي مُساجلته مع لويس شيخو اليسوعيّ، كتب اليازجيّ مقالة بعنوان (رمتني بدائها وانسلَّت) والعنوان وحده فيه إساءة فضلًا عن مضمون المقالة، مع أنَّ اليسوعيّ كان ردَّه مُهذَّبًا وهو يُدافع عن مقالات مجلَّته التي خطَّأها اليازجيّ.

وما ذُكِرَ هنا من مُماحكاتٍ حصلت بين نُقَّادنا المُحدثين والشيخ إبراهيم اليازجيّ لا يحدُّ من جهودهم اللغوية، ولا ينفي مقدرتهم العلميَّة، غير أنَّهم بنظرنا أجلُّ من أن تصطبغ جهودهم الكبيرة بصبغة التهكُّم، والتقاذف بالألفاظ النابية، فقد فوَّت ذلك كثيرًا ممَّا كُنَّا نأمله منهم، وخرج بالمناقشات عن بابها المرسوم لها، وقد أشار إلى ذلك اليازجيّ وهو يُغادر المناقشة الأدبيَّة مع الشدياق بعد خروجها عن الأدب، وكذا الحال ربَّما امتنع الكثيرون من مُجادلة اليازجيّ في تخطيئاته خوفًا من سلاطة لسانه، فقد وصفه الأثريّ بأنَّه "كان من الغرور بنفسه بحيث لا يرى

---

(١)النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٦٧.

(٢) المصدر نفسه : ٧١.

(٣) المصدر نفسه : ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٤٦.

(٥) يُنظَر: الشدياق واليازجيّ، مناظرة علمية أدبية: ١٣١.

(٦) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٣٠، ١٣٥.

(٧) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٤٠.

أحدًا من الغابرين والحاضرين أعلم منه" [1]. ونحن لا نُشكِّك في صدق نيَّته إذ نذر أغلى سنيّ عُمره في خدمة العربيَّة، وتحصيل علومها. فأمَّا هذا التباين في موقفه بين التسمُّح والتزمُّت فقد توصَّلنا إلى نتيجة مفادها أنَّه مُلتزمٌ الأدب في جميع عبارته، حتَّى إذا ردَّ عليه أحدهم تخطئته، أو خالفه في منهجه، ثار لنفسه مُمتعِضًا، من هؤلاء وخرج عمَّا عُهِد عنه، فكان حادَّ الطبع سريع الغضب.

(1) نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مُحمَّد بهجة الأثريّ، مجلة لغة العرب، السنة الرابعة ١٩٢٦، ٨/١.

المبحث الثالث

المواضع التي توهَّموا في تخطئتها

تقوم الدراسة اللغويَّة على تعدُّد الآراء، واختلاف وجهات النظر، وتوظيف الأدلَّة، ومُقابلتها. والمُحسِن فيها من يُجيدُ تثقيف ذلك. ومنه نشأت حركة الردود اللغويَّة التي بُنيت في الأصل على تعدُّد الأدلَّة، واختلافها.

وإنَّنا إذ نُقِرُّ بأنَّ كلَّ جُهدٍ لغويّ لا يخلو من هِناتٍ في بعض جوانبه، وليس هناك ما لا يمكن لعائبٍ أن يعيبه؛ فإنَّنا نستأذن نُقَّادنا ممَّن شكَّلت جهودهم النقديَّة دعائم هذه الدراسة في إيرادِ ما عنَّ لنا خطؤه فيما كتبوه وهم يُساجلون الشيخ إبراهيم اليازجيّ في تخطيئاته. والهدف من وراء ذلك تخليص الدراسة اللغويَّة ممَّا يشوبها من هنات؛ امتثالًا لما قرَّره بعضهم حين توسَّم فيمن يقع جهده بين يديه أن يُنظَر فيه؛ فيستخرِج منه ما يعيبه، أو يُبعِده عن جادَّة الصواب. قال البيروتيّ وهو ممَّن ألَّف في الردِّ عليه: "سمَّيت ذلك دفع الأوهام راجيًا ممَّن نظر فيه أن لا يلحظه بعين السخط، وأن يصلح ما فيه من وكسٍ أو شططٍ فإنَّ الإنسان محلُّ النسيان، وأوَّل ناسٍ أوَّل الناسِ"[1]. وقال الجنديّ: "وإنّي لأرجو ممَّن وقف على خللٍ أو خطأٍ فيها أن يرشدني إليه لأسارع إلى إصلاحه وأضاعف له الشكر فإنَّ الإنسان عرضة للنسيان. والعصمة لله وحده"[2].

ولأنَّ ما قدَّمه هؤلاء الأساتذة الكبار من ردودٍ على تخطيئات اليازجيّ، وكانوا يرونها أوهامًا منه، يبغون به خدمة العربيَّة؛ صار لزامًا علينا أن نُجيبهم إلى طلبهم هذا، ونُحقِّق لهم رغبتهم في الذود عنها، وبيان ما وهموا فيه أيضًا من مسائل نقديَّة.

أولًا: ما وقعوا فيه من أوهام

إنَّ العدد الكبير من المسائل التي رُدَّ فيها على اليازجيّ، يفتح الباب لوقوع بعض النُّقَّاد في الاشتباه أو الوهم؛ وهذا الأمر لا يُقلِّل من قيمة ما قدَّموه من جهود طيبة، أثرت المكتبة العربيَّة وفتحت الباب للنقاشات اللغويَّة.

---

(1) دفع الأوهام: ١٠ (مقدمة المؤلف) .

(2) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ٣ (مقدّمة المؤلف) .

وقد وقف البحث على بعض المسائل التي وُهِم فيها أو سِيء فهم مُراد اليازجيّ في مسائله محلّ التخطيء، ومن ذلك:

١- ذكر اليازجيّ أنَّهم "يقولون: احتمى عن ذكر الأمر. أي تحاماه وتفادى منه، ولم يأتِ احتمى في شيء من كلامهم بهذا المعنى" [١]. فردَّ عليه الأستاذ شكيب أرسلان ببعض الشواهد ومنها قول ابن هاني الأندلسي:

وكانت هي العَجمَاء حتَّى احتمى بها ملوكُ بني قحطان والشِّعرُ والمجدُ[٢]

على جواز استعماله(احتمى) بمعنى طلب حمايته[٣].غير أنَّ اليازجيّ لم يكن قد خطَّأ (احتمى) بمعنى طلب حمايته، وإنَّما خطَّأ هذا الاستعمال بمعنى تحاماه وتفادى منه كما ترى. فكان سوء فهم المُراد أوقع أرسلان في الوهم.

٢- في مسألة صياغة المصدر من الفعل (وَضَح) قال اليازجيّ : "ويقولون: هذا الأمر في غاية الوضاحة والصراحة، يعنون بالوضاحة الوضوح وهو غير مسموح في النقل ولا وجه له في القياس" [٤]. ففهِم الكرمليّ أنَّ اليازجيّ يريد أنَّهم أخطؤُوا في التقديم والتأخير فقال: "والذي رأيناه في كتابات المعاصرين هو: هذا الأمر في غاية الصراحة والوضاحة. وحينئذٍ تكون الوضاحة للاتِّباع لا غير" [٥] وهذا الجواب بعيدٌ عمَّا نحن فيه فتنبيه اليازجيّ يخصُّ صياغة المصدر بهذه الصورة، لا كما ذكر الكرمليّ.

٣- قال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ في أحد ردوده على اليازجيّ:"وقد اختلف النُّقَّاد في صحة قولك (أسِفَ له) فمنعه بعضهم كالشيخ إبراهيم اليازجيّ، وجاراه أسعد داغر والدكتور مصطفى جواد. والصحيح جواز قولك أسِف له" [٦]. فقد تحدَّث الأستاذ الزعبلاويّ عن جواز تعدية الفعل (أسِف) باللام، أو (على). ذاكرًا طائفة من الأدلَّة التي تؤيد مذهبه المؤيِّد لكليهما باختلاف المعنى.

---

(١) لغة الجرائد: ٦٦.

(٢) ديوان ابن هاني الأندلسي: ١٠٥ .

(٣) يُنظَر: فوائد لغوية ، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، العدد(٢٣) لسنة١٨٩٩م، ص١٠٦٦، ١٠٦٧ .

(٤) لغة الجرائد: ٦٧.

(٥) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٢.

(٦) معجم أخطاء الكُتَّاب: ١٥.

ووجه الوهم أنَّ الذي تحدَّث عنه اليازجيّ غير ما فهمه الزعبلاويّ؛ فالمسألة تناولها بطريقتين: **الأولى** (من الأسف) أي: من دواعي الأسف، إذ قال: "ويقولون: من الأسف أنَّ الأمر كذا وكذا يريدون من دواعي الأسف مثلًا، فيجعلون الأمر نفسه من الأسف وهو غريب" [١]. **والثانية** (للأسف كذا) بحذف حرف النداء، والصواب عنده (يا للأسف) ولم يتحدَّث عن تعدية الفعل أو لزومه من قريب أو بعيد. ونصُّ كلامه: "ويقولون: هذا الأمر للأسف كذا وكذا وجاء الأمرُ للأسف على غير ما نُريدُ، يعنون يا للأسف، فيحذفون يا وهي لا تُحذَف في مثل هذا المقام، وإنَّما يجوز حذفها في النداء الصريح على شروطٍ ليس هذا محلُّ ذكرها"[٢]. فالأمر مُختلف في كلتا الحالتين كما ترى. ولم نقف فيما تركه اليازجيّ من إرثٍ على غير هاتين المسألتين.

٤- في مسألة (أدمن عليه) ذهب الأستاذ الزعبلاويّ إلى أنَّ الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ قد جرى مجرى الشيخ اليازجيّ في تخطئة من يقولون: (هو مُدمِن على ذلك). وأنَّه خطَّأ المتن والوسيط حين نصَّا على ذلك[٣]. وبالرجوع إلى نُسخ الكتاب تبيَّن خلاف ذلك فالعدنانيّ مُخالف لليازجي في هذه المسألة؛ فقد قال الشيخ: "ويقولون: أدمن على شُرب الخمر فيُعدُّون هذا الفعل بعلى وهو مُتعدٍّ بنفسه. يُقال: أدمن الشرب وأدمن العمل ولا يُقال أدمن عليه" [٤]. فقال العدنانيّ مُخالفًا: "ويُخطِّئون من يقول: أدمن فلان على شُرب الخمر. ويقولون إنَّ الصواب هو: أدمن شُرب الخمرِ... ولكنَّ الأساس قال: أدمن الأمر، وأدمن على الشيء: واظب . وأجاز المتن والوسيط: أدمن على الشيء. لذا قل: (أ) أدمن شُرب الخمر. (ب) أدمن على شرب الخمر"[٥].

٥- ذهب الدكتور إميل بديع يعقوب إلى أنَّ الشيخ اليازجيّ يُخطِّئ من يُذكِّر (البطن)، ويحكم عليها بالتأنيث، فقال: "يُخطِّئ الحريريّ، ومُحمَّد علي النجار، وإبراهيم اليازجيّ من يقول: هذا البطن، ويذهبون إلى أنَّ الصواب هو: هذه البطن (البطن خلاف الظهر هنا) أمَّا إذا عُني

---

(١) لغة الجرائد: ١١١.

(٢) المصدر نفسه : ١١٦.

(٣) يُنظَر: معجم أخطاء الكُتَّاب: ١٩٧.

(٤) لغة الجرائد: ١٢٤.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة: ٩١.

بالبطن القبيلة، فإنَّه يجوز تأنيثه على معنى تأنيثها" [١]. ثُمَّ ساق لذلك جملة من الأدلَّة التي تؤكِّد مجيء (البطن) مذكّرًا.

والحقيقة أنَّ (البطن) مُذكَّرٌ عند جميع هؤلاء بعكس ما ادَّعى إميل بديع تمامًا. قال الحريريّ: " ويقولون: امتلأت بطنهُ، فيؤنّثون البطن وهو مذكَّر في كلام العرب" [٢]. وقال اليازجيّ: "ومثله قولهم: التهبت حشاه من الحزن، وربَّما قالوا وجعته رأسه، ووجعته بطنه، كما تقول عامة أهل مصر يؤنّثون هذه الألفاظ كلَّها وهي مُذكَّرة" [٣]. فالردُّ منتفٍ إذ لا خلاف في ذلك.

٦- حين خطَّأ اليازجيّ جمع (نادي) على (نوادي) ردَّ عليه بعض النُقَّاد، ومن جملتهم الدكتور إميل بديع، وقد ذكر الدكتور أميل أنَّ اليازجيّ في تخطئته هذه لم يذكر السبب الذي دعاه لذلك، فقال: "يُخطِّئ إبراهيم المنذر، وإبراهيم اليازجيّ من يجمع (النادي) على (النوادي) دون أن يذكُرا سبب تخطيئهما" [٤].

ولكنَّ الحقيقة غير ذلك فاليازجيّ لم يغفل عن هذا الأمر إذ قال: "ويقولون شاع هذا الخبر في النَّوادي يريدون جمع النَّادي وهو مع كونه القياس غير مستعمل وإنَّما يُقال في جمعه الأندية، وهو في الأصل جمع نديّ بمعنى النَّادي استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع الحديث"[٥]. فقد ذكر اليازجيّ عِلَّة المنع، وهي كونه غير مُستعمل، إذ لم يرِد السماع به ، مع كونه لا يُخالف القياس.

والذي أوقع الدكتور أميل في الوهم هو نقل المسألة عن (مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب) للبولسي. وهو كتابٌ اختصر فيه صاحبه مسائل اليازجيّ ووزَّعها على حروف المُعجم. وأمثلة ذلك كثيرةٌ في كتاب الدكتور إميل بديع إذ إنَّه ينقل عن لغة الجرائد تارة ، وبالواسطة تارة أخرى.

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٩٠.

(٢) درَّة الغوَّاص : ١٦٦. ويُنظَر: تهذيب الخواص من درَّة الغوَّاص : ١٩٣ .

(٣) لغة الجرائد : ٧٨ .

(٤) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٥١.

(٥) لغة الجرائد : ٦٤ .

ثانيًا: ما خطَّؤُوا فيه اليازجيّ وهو ليس له

يحدث كثيرًا أن تُنسب بعض المسائل إلى غير أصحابها، فتُحسَب المواقف لآخرين، أو عليهم. ويعود ذلك لأسباب عِدَّة: منها عدم الدِقَّة في النقل. وكذلك النقل بالواسطة عن الآخرين، والذين قد يكونون هُم أيضًا غير دقيقين في النقل. وقد لا يلتزم الناقل بحدود المسألة فينسب كلامًا ليس لأصحابه، وإنَّما هو من الزيادات، ومن ثَمَّ يُحسَب ذلك عليهم، وقد يؤاخذون به كما سنرى.

وقد حدث هذا الأمر كثيرًا مع النُقَّاد المحدثين وهم يبحثون مسائل النقد اللغوي عند اليازجيّ، فأوقعهم في شراك الوهم، ونسبوا له ما لم يقُله، ومن ثَمَّ آخذوه به.

ولأنَّ جهود اليازجيّ النقدية حظيت بعناية الكثير من اللغويين، بين جامعٍ، ومُرتِّب، ومُهذِّب، فقد تعدد الأخذ عنه أيضًا؛ إذ عمد بعض النُقَّاد إلى الأخذ عن هذه المُختصرات، ابتغاء التيسير وتجنُّبًا للمشقَّة. ولكنَّ بعضهم وقع فيما لا تُحمدُ عُقباه نتيجة لعدم العودة إلى مؤلَّفات اليازجيّ مُباشرة، ومنها كتابه (لغة الجرائد) فنسبوا إليه ما لم يَقله، وأخذوا عليه أمورًا هو بريء منها.

وكان لكتاب الأب جرجي جنن البولسيّ (مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب) النصيب الأوفر من ذلك. وهو كتابٌ جمع فيه صاحبه مسائل اليازجيّ باختصارٍ شديد، ورتَّبها على حروف المُعجم؛ ليسهل الرجوع إليها. ثم أضاف من عنده بعض المسائل، وسطَّر بعض العبارات التوضيحية. وهنا وقع بعض من نقل عنه في الوهم؛ لأنَّهم تصوَّروا أنَّ كلَّ ما فيه لليازجي. مع أنَّ الرجل قد وضع في صدر الكتاب قائمة بالرموز والعلامات التي يسترشِد بها القارئ. ومنها أنَّ الرمز (ج) يعني أنَّ الكلام المذكور هو من إضافات الجامع. وأنَّ الرمز (ضـ) يعني أنَّ الكلام المذكور مأخوذ عن مجلة الضياء بمعناه فقط. وغير ذلك من العلامات والرموز. ثُمَّ مُقدِّمة بيَّن فيها منهجه الذي قال فيه: "ثُمَّ ألمعنا إلى أغلاط قد أهمل الضياء التنبيه إليها مع أنَّها كثيرة الشيوع بين الكاتبين" [1]. ومن جُملة ما وقعوا فيه:

---

(1) مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ٤.

١- قال الدكتور مصطفى جواد: "وقال في ص ٩٩ ناقلًا عن اليازجيّ (والقوت جمع أقوات) ولعلَّه يُريد (الأقوات جمع قوت) كقُفْل وأقفال وقُطر وأقطار وصَقع وأصقاع" [١]. والذي نقله جواد هو من إنشاء البولسيّ لا اليازجيّ. قال اليازجيّ في المسألة: "ويقولون: أهاجه الغضب، وهو مُقاد إلى هذا الأمر بطبعه، وطعامٌ مقيتٌ وأقرَّ المجلس على كذا أي استقرَّ رأيه عليه. والصواب في كلِّ ذلك التجريد" [٢]. فالمسألة عند اليازجيّ لا تتجاوز حدود التعدية واللزوم.

٢- ذكر الدكتور مصطفى جواد أنَّ البولسيّ قال ناقلًا عن اليازجيّ أنَّ (طالما) مُركَّبة من الفعل (طال) و (ما) الكافَّة عن العمل. فردَّ على أنَّ (ما) ليست كافَّة عن اقتضاء العمل عند بعض العلماء. ثُمَّ قال: "ألم ترَ إلى اليازجيّ كيف قال في التفسير (طال إيقاظ الدهر) والمعلوم أنَّ (ما) تكفُّ الحروف لا الأفعال وقد تزيل اختصاصها"[٣].

وما نسبه إلى اليازجيّ غير صحيح فالمسألة عند اليازجيّ : "وقول الآخر (لا يصلُح أن يؤخذ حُجَّة، طالما أنَّ كُتُب اللغة لم تُحِط بكلِّ الألفاظ) يُريدُ ما دامت كتب اللغة لم تُحِط فجعل طالما ظرفًا وهي من قبيح أغلاط العامَّة" [٤]. أمَّا ما ذكره جواد فهو من بنات أفكار البولسيّ. وأمَّا حدود قول اليازجيّ فقد وضع البولسيّ تحته خطًّا طويلًا في هذه المسألة وغيرها ممَّا نقله عن الضياء[٥] .

٣- ذكر جواد أنَّ اليازجيّ أخطأ في حذف مفعول أشبه عندما قال: "فعله في العاشر من نيسان أو ما أشبه"؛ لأنَّ الفصحاء لا يحذفون مفعولها البتَّة. ومن ينعم النظر في لغة العرب يجدنا مُصيبين كل الإصابة. واصفًا القضيَّة بالعجيبة[٦] .

---

(١) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٤٠١/٥.

(٢) لغة الجرائد: ٤٨، ٤٩. ويُنظَر: مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ٩٩.

(٣) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٤٠٣/٥.

(٤) لغة الجرائد: ١٠١.

(٥) يُنظَر: مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ٧٣ .

(٦) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٥٥٥/٧.

قُلنا: إنَّ ما ذكره جواد من زيادات الأب البولسيّ ولعلَّه خطأ طبعي. فالمسألة عند اليازجيّ مُختلفةٌ. إذ قال: "وكتبه لعشرٍ خلون من شهر دسمبر وإنَّما ذلك كلَّه من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمريَّة" [١]. وقال البولسيّ: "غلط فعله لعشرٍ خلون من شهر نيسان، الصواب فعله في العاشر من نيسان أو ما أشبه"[٢].

٤- في المسألة الرابعة والثلاثين ذكر الدكتور جواد أنَّ البولسيّ نقل عن اليازجيّ قوله: (تحامل فيه وبه) بمعنى تكلَّفه على مشقَّة وإعياءٍ. ثُمَّ ردَّ عليه قائلًا إنَّ خير دليلٍ على خطأ الشيخ اليازجيّ هو قوله: (كلَّفته الأمر)، أي: حمَّلته إياه فتكلَّفه على مشقَّة وإعياء[٣].

وما ذكره جواد غلط؛ لأنَّ المسألة للبولسي برُمَّتها، وليست من مسائل اليازجيّ. وقد ختمها بالرمز (ج) والذي أوضحنا أنَّ البولسيّ يقصد به أنَّ المسألة للجامع، ويقصد نفسه، وليس اليازجيّ [٤].

٥- قال جواد أيضًا: "وقال في ص ١٤ ناقلًا عن اليازجيّ: (نظر فيه مليًّا وتثبَّته بالفكر) فاليازجيّ قد عدَّى (تثبَّت) بنفسه فأخطأ؛ لأنَّه يتعدَّى بـ (في)" [٥]. ثُمَّ ذكر شواهد على وجوب تعديته بالحرف المذكور من معاجم اللغة.

وهذا الاتِّهام غير صحيحٍ، وقد جاء في غير محلِّه؛ فاليازجيّ لم يقُل ذلك، وإنَّما هي عبارة البولسيّ، وكان حريًّا بجواد أن يُخطِّئه بعد أن يتثبَّت من حدود قول اليازجيّ. قال الشيخ في لغة الجرائد: "وإنَّما التأمُّل التثبُّت بالفكر أو النظر" [٦]. فقد استعمل المصدر لا الفعل كما عبَّر البولسيّ، ونقله جواد. أمَّا التعدية بالنفس فهي من إنشاء البولسيّ إذ قال: "تأمَّله وفيه نظر فيه مليًّا وتثبَّته بالفكر أو النظر"[٧].

---

(١) لغة الجرائد: ٦٢.

(٢) مغالط الكتاب ومناهج الصواب : ٣٨.

(٣) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٥٥٦/٧.

(٤) يُنظَر: مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب: ٣٢ .

(٥) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٦٣٢/٨.

(٦) لغة الجرائد: ٧٦.

(٧) مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ١٤.

٦- خطَّأ الدكتور مصطفى جواد اليازجيّ والبولسيّ في الحديث عن الهمزة فقال ما نصُّه: "وقال في ص ١٠ ناقلًا عن اليازجيّ حين كلامه عن الهمزة: (وتخرُج عن الاستفهام فتأتي لغير معانٍ كالتسوية والإنكار والتهكُّم والتقرير) وقد أخطأ في قوله (لغير معانٍ)" [١]. وما ذكره ليس من كلام اليازجيّ، فهذا التعقيب من زيادات البولسيّ لتوضيح المسائل وقد ذكره بعد إتمام إيراد المسألة المنقولة عن اليازجيّ، زيادة في الفائدة [٢]. وليس ذلك في المسألة عند اليازجيّ البتَّة[٣].

بقي أن نُشير إلى أمرٍ مهمٍ وهو أنَّ الدكتور مصطفى جواد كان على علمٍ بأنَّ بعض هذه المسائل للبولسي، وأنَّ بعض ألفاظها من زياداته، ومع ذلك وقع فيما أشار إليه؛ فقد قال في مُستهلِّ ردوده هذه: "مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب: اسم كُتيِّب محتوٍ على إصلاحات لغويَّة جمعها الأب (جرجي جنن البولسيّ) ممَّا كتبه المرحوم الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وممَّا كتبه هو نفسه"[٤]. يُزاد على ذلك أنَّ جواد قد خطَّأ الكثير من المسائل التي تعود للبولسي، ونسبها إليه، كما خطَّأ عبارات البولسيّ في آخر مقالاته؛ ما يعني أنَّه يعرف حدود عمله [٥]. ولذا كان – رحمه الله– غير معذورٌ فيما وهم في نسبته لليازجيّ وهو ليس له.

٧- قال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ إنَّ بعضهم يجعل (الطبقة) مكان (الطابق) فيقولوا: طوابق البناء. والصحيح عنده أن يُقال: طبقات البناء. غير أنَّه نسب ذلك الرأي إلى اليازجيّ، جاعلًا إياه من هؤلاء المذكورين دون أن يُسمِّي أحدًا غيره [٦].

ولم نقف على هذه المسألة في تُراث اليازجيّ، ثم وقفنا عليها عند الأب جرجي جنن البولسيّ، فكانت له إذ قال"غلط: سكن في الطابق الثاني أو الثالث. الصواب في الطبقة الثانية أو الثالثة" [٧].ثُمَّ ختم المسألة بالرمز (ج) والذي يعني أنَّ الكلام للجامع كما أشرنا.

---

(١) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٦٣٢/٨، ٦٣٣ ..

(٢) يُنظَر: مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ١٠.

(٣) يُنظَر: لغة الجرائد: ١٠٥ .

(٤) فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٣٢٦/٤.

(٥) يُنظَر على سبيل المثال: فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع ١٩٢٩، ٣٢٧/٤، ٤٠٣/٥، ٤٠٤، ٤٨٠/٦، ٤٨١، ٦٣٢، ٦٣٣.

(٦) يُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢١١.

(٧) مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ٧٢.

٨- ردَّ الزعبلاويّ، وإميل بديع على اليازجيّ في مسألة (صَرَفَ) بمعنى (أنفَقَ). وبمعنى (قضى) فقال الزعبلاويّ في الأولى بعد أن ذكر رأي داغر فيها: "وسبقه إلى ذلك اللغوي المعروف إبراهيم اليازجيّ. وعندي أنَّ قولك: (صرفت) بمعنى (أنفقت) صحيحٌ فصيح"[١]. وقال في الثانية: "وهكذا قولك (صرفت) بمعنى (أمضيتُ)، وقد أنكراه [أي: داغر واليازجيّ] كما أنكره العدنانيّ، فأيُّ بأس بأن تقول: (ما صرفت من وقتك في الباطل فقدته). وقال إميل بديع: "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ، وأسعد داغر، ومُحمَّد العدنانيّ من يقول: صرف فلان وقته في عمل كذا، بحجَّة أنَّ الفعل صرف لا يأتي بمعنى أمضى. والصواب عندهم أن نقول: أمضى فلانٌ وقته في عمل كذا" [٢].

وبعد البحث والتنقيب تبيَّن أنَّ المسألة للبولسي جملة وتفصيلًا وقد أشار إلى أنَّها له فيما تعارف عنه. فقال: "غلط: صَرَفَ هذا المبلغ في مُشترى الكسوة، وهذا مصروفٌ كبيرٌ. الصواب: أنفق هذا المبلغ وهذه نفقة كبيرة. وغلطٌ: صرف وقته في عمل كذا . الصواب: قضاه" [٣].

٩- ذكر الأستاذ الزعبلاويّ أنَّ بعض النُقَّاد يخطِّئون من يقول: (أجاء خالدٌ أم عمرو؟) والصواب عندهم أن يُقال: (أخالد جاء أو عمرو؟) وذكر من هؤلاء الشيخ إبراهيم اليازجيّ فقال: "والغريب أن يمنع هذا بعض النُقَّاد كالشيخ إبراهيم اليازجيّ إذ قال: (أقامَ زيدٌ أم عمرو؟ خطأ، وصوابه: أزيدٌ قام أو عمرو)"[٤].

وما ذكره الزعبلاويّ إنَّما هو ممَّا كتبه الأب البولسيّ تقديمًا لكتابه؛ إذ ذكر بعض أحكام الهمزة وشروطها ومن ذلك الحكم الثاني الذي قال فيه: "أن يليها المسؤول عنه. وعليه: غلط أقام زيدٌ أم عمرو"[٥]. وقال أيضًا: "غلط: اضرب زيدًا أم عمرًا. الصواب: أو عمرًا" [٦].

١٠- نقل الدكتور إميل بديع عن الدكتور مصطفى جواد أنَّ اليازجيّ يُخطِّئ من يقول: (فلانٌ أحمق من رأيت)، وردَّ عليه مستندًا إلى ما ذكره جواد من الأدلَّة بنصه، وأحالنا إلى كتاب (في التراث اللغوي) للدكتور مصطفى جواد. وبعد الرجوع إليه للتثبُّت من المسألة تبيَّن أنَّ جواد قد تناول هذه المسألة مع جملة من المسائل التي ناقشها تحت عنوان (أقول في المقول) وأحالنا على

---

(١) معجم أخطاء الكتاب: ٣٣٧.

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٧٩.

(٣) مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب: ٦٦.

(٤) معجم أخطاء الكتاب: ٦٤٢ .

(٥) مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ٩.

(٦) المصدر نفسه : ١٤.

إحدى صفحات المجلَّد السادس عشر من مجلَّة المجمع العلمي العربي في دمشق حيث موضع التخطئة [١]. وهناك وجدنا أنَّ المسألة ليست لليازجي كما ادَّعى إميل بديع وإنَّما هي لسعيد الأفغاني إذ قال في جدول الخطأ : "أحمق مَن" وفي جدول الصواب : "أشدُّ حُمقًا من"[٢]. فتبيَّن بذلك أنَّ الردَّ ليس في محلِّه.

١١- ردَّ الدكتور إميل بديع على اليازجيّ في تخطئة قولهم: (لعلع المدفع) بمعنى : صوَّت. فقال : "يُخطِّئ إبراهيم اليازجيّ من يقول: (لعلع المدفع) بحجَّة أنَّ الفعل (لعلع) لا يعني صوَّت بل (كسر) أو (تلألأ) أو (ضجر واضطرب)" [٣]. ثُمَّ ذكر أنَّ المُعجم الوسيط قد نصَّ على مجيء هذا المعنى المولَّد، فيصحُّ استعماله بناءً على ذلك.

وبغض النظر عن مدى صحَّة الدليل الذي جاء به بديع، وقوَّته؛ فإنَّ هذه المسألة ليست من بنات أفكار اليازجيّ، ولم ترِد عنه. وإنَّما هي من نقد الأب جرجي جنن، وقد أشار الدكتور أميل في هامش الصفحة إلى نقلها عنه، ولكنَّه لم يُحسِن نسبتها [٤].

١٢- نسب الدكتور إميل بديع إلى اليازجيّ تخطئة استعمال (توفَّى فُلانٌ) لأنَّ المتوفي هو الله (ﷻ)، والمتوفى هو الإنسان. والصواب عنده أن يُقال: (تُوفِّي). وردَّ عليه مُجيزًا المسألة بناءً على ورود هذه اللفظة في كلامٍ منسوبٍ للإمام علي (عليه السلام) وغير ذلك[٥].

وهذه المسألة هي الأخرى من مسائل الأب جرجي جنن البولسيّ، ومن إضافاته على ما نقله عن لغة الجرائد، وليست لليازجي فقد قال الأب: "تَوفَّى اللهُ زيدًا. أي: أماته. فتُوُفِّي . أي: قُبِضت روحه ومات. فاللَّه المتوفِّي ، وزيد المُتوفَّى. غلطٌ: توفَّى زيدٌ أي مات، وغلطٌ مُتوفِّي أي ميت (ج)"[٦]. فالدكتور بديع كان مُطَّلعًا على (لغة الجرائد)، وقد أحالنا عليها في عِدَّة مواضع [٧]. ولكنَّه آثر الأخذ عن مغالط الكُتَّاب في أكثر مسائله؛ لأنَّه مُختصرٌ، فوقع فيما وقع فيه من

---

(١) يُنظَر: في التراث العربي، مصطفى جواد: ٢٩٥/١.

(٢) يُنظَر: معرض الآراء الحديثة (مخطوطات ومطبوعات) سعيد الأفغاني، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٦ لسنة ١٩٤١م، ٣٧٤/٨ .

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٤٢.

(٤) يُنظَر: المسألة في مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ١١٠.

(٥) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٦٧، ٢٦٨.

(٦) مغالط الكتاب ومناهج الصواب: ١٣٠.

(٧) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، هوامش الصفحات: ١٨، ٣٩، ٥٤، ٦١، ٩٠، ٢٠٣.

نسبة بعض الآراء لليازجيّ وهي ليست له. كما أحالنا على الكتابين في موضعين مختلفين من الصفحة الواحدة [١]. وهذا خطأ منهجي يُعابُ عليه.

وممَّا يُعاب على منهج الدكتور إميل بديع يعقوب وأوقعه في الوهم أنَّه كان يذكر المسألة عند مجموعة من النُقَّاد، فيردُّ عليهم ردًّا واحدًا. في حين نراهم يختلفون في كثيرٍ من جزئيات هذه المسائل، وليسوا مُتَّفقين فيها. ومن ذلك مسألة (أمرٌ مُرعِبٌ) فقد ذكر إنَّ هذا الاستعمال خطأ عند إبراهيم اليازجيّ، وإبراهيم المنذر، وزهدي جار الله، والصواب عندهم أن يُقال: (راعِبٌ أو مُرعِب) [٢]. ولكنَّ اليازجيّ لم يقُل بـ (مُرعِب) واقتصر على (راعِب) فنسبة الأمر للجميع على السواء غير صحيح. وأمثلة ذلك كثيرة في كتابه.

ثالثًا: ما اضطربت فيه مواقفهم

تتغيَّر مواقف اللغويين وقناعاتهم من وقت لآخر؛ نتيجة لوقوف أحدهم على أدلَّة جديدة، أو انتقاله من منهج إلى آخر، لذلك ترى أحدهم يُخطِئ استعمالًا في موضعٍ معيَّنٍ، ثُمَّ يُجيزه في موضعٍ آخر. وهذا الأمر ليس معيبًا عليه، وإنَّما يدلُّ على تسمُّح الناقد وليونة مذهبه في قبول المتغيُّرات.

ويؤاخَذ اللغوي عندما يحدث ذلك في أحد أمرين: **الأوَّل**، عندما يكون هذا الاختلاف في المؤلَّف الواحد، فهو هنا يُشكِّل تناقضًا واضحًا. **والثاني**، عندما يكون المنع بعد الإجازة. أمَّا إذا كانت الإجازة بعد المنع فهذا مُسلَّمٌ به، ولا يؤاخذ عليه شريطة أن يُشير إلى تغيُّر موقفه. كما فعل الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ حين خطَّأ قولهم: (فوَّارة الماء) ثُمَّ تغيَّرت قناعته فأجازها وقد أشار إلى ذلك . ومنه أيضًا تغيُّر موقفه في جمع (نيَّة) على (نوايا). وتخطئة قولهم: (هل يصدق الكذوب). فقد قال بأنَّه سبق وخطَّأها والآن يتراجع فيُجيزها[٣].

وهناك أمثلة كثيرة لمسائل تغيَّر موقف النُقَّاد فيها من غير أن يُنبِّهوا على ذلك، فيما ردُّوا فيه على الشيخ إبراهيم اليازجيّ. ومن ذلك أنَّ الدكتور مصطفى جواد في معرِض ردِّه على تخطئة اليازجيّ قولهم: (هذا الأمر يحدو بي) أي: يسوقني [٤]. استند إلى جملة من المعطيات

---

(١) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: هوامش الصفحتين: ٢٦٦، ٢٧٥ .

(٢) يُنظَر: المصدر نفسه : ١٤٧، ١٤٨.

(٣) يُنظَر: معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٦٧٤، ٦٨٧، ٦٩٩.

(٤) لغة الجرائد: ٥٨ .

اللغويَّة التي تؤكِّد صحَّة استعمال الفعل (حدا) متعدِّيًا بالباء، منها قول الفيروز آبادي: "حدا الإبل وبها حدوًا وحِداءً : زجرها" [١]. وقول الفيومي: "حدوت بالإبل أحدو حدوًا: حثثتها على السير بالحداء مثل غراب وهو الغناء لها وحدوته على كذا بعثته عليه" [٢]. ثُمَّ ختم ردَّه بالقول: والكلام المنقود صواب من وجهين: الأوَّل، ما ذكرناه. والآخر تقدير الجملة بـ : (حدا عقله به إلى ذلك الأمر. فصار العقل كالجمل [٣]. غير أنَّه في كتابه (قل ولا تقل) منع الاستعمال قاصرًا تعدية الفعل بالباء على حدو الإبل مفرِّقًا بين الاستعمالين فقال: "قل: حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدوًا. ولا تقل: حدا بي الأمر إلى العمل؛ لأنَّ معنى (حداني عليه) هو حملني عليه وبعثني عليه، أمَّا حدا بي فمعناه غنَّى لي غناء الحِداء وهذا هو الأصل الحدو، ثُمَّ استُعمِل لغير ذلك على سبيل المجاز" [٤].

وحين خطَّأ اليازجيّ قولهم: "فعلت كذا لمساس الحاجة" جاعلًا صوابه: مسّ الحاجة أو مسيسها[٥]. وافقه الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ في كتابه (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) مُستشهدًا برأيه[٦]. وفي كتابه (معجم أخطاء الكتاب) جعل الاستعمال صحيحًا فصيحًا، وردَّ على على اليازجيّ تخطئته هذه[٧]. علمًا أنَّه كان يُشير إلى ما نقله من مسائل ذلك الكتاب وتأريخ نشرها.

وعندما خطَّأ الشيخ اليازجيّ قولهم: "أزوره رغمًا عن هجره لي" [٨]. وافقه الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ في هذا المنع في كتابه (مُعجم الأخطاء الشائعة) [٩]. ولكنَّه في كتابه الآخر (معجم

---

(١) القاموس المحيط: ١٢٧٣ (حدا).

(٢) المصباح المنير: ٤٨ (حدا).

(٣) يُنظَر: فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجيّ وجرجي جنن البولسيّ في مغالط الكتاب ومناهج الصواب، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، ١٩٢٩م ، ٥٥٦/٧ .

(٤) قل ولا تقل: ١١/٢ .

(٥) لغة الجرائد: ٥٤ .

(٦) يُنظَر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٦٤.

(٧) يُنظَر: معجم أخطاء الكتاب: ٥٧٢.

(٨) لغة الجرائد: ٨٥.

(٩) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٠٥.

الأغلاط اللغويَّة المعاصرة) عدل عن رأيه هذا مُستندًا إلى إجازة المجمع اللغوي القاهري، دون أن يُشير إلى موقفه السابق منها [١].

ومن ذلك أيضًا عندما خطَّأ اليازجيّ قولهم: "صادق المجلس على كذا" و "صدَّق عليه" بمعنى أقرَّه وأجازه [٢]. وافقه العدنانيّ في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة)[٣]. وعارضه رادًّا عليه في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) دون أن يُشير إلى موقفه السابق كما عُرِف عنه[٤].

وذكر الدكتور إميل بديع أنَّ الشيخ إبراهيم اليازجيّ، والدكتور مصطفى جواد يُخطِّئون من يقول: "هذا أمرٌ هامٌّ" ويرون أنَّ صوابه (مُهِمٌّ). وردَّ عليهما تخطئتهما مُستندًا إلى إجازة المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمعجم الوسيط، أن يُقال: (همَّه) بمعنى : (أهمَّه)[٥]. غير أنَّه في موضع آخر من الكتاب نفسه رفض هذا الاستعمال موافقًا اليازجيّ وجواد في تخطئتهما؛ ففي قسم الأخطاء الشائعة وضع قولهم: (هذا أمرٌ هام) في جدول الخطأ. و (هذا أمرٌ مُهمٌّ) في جدول الصواب؛ مُعلِّلًا بأنَّه من الفعل (أهمَّ) لا من (همَّ) [٦].

واضطرب موقف الدكتور أحمد مختار عمر في مسألة الفرق بين الرؤيا والرؤية؛ فقد خطَّأ الشيخ إبراهيم اليازجيّ استعمالهم الرؤيا بمعنى الرؤية؛ لأنَّ الأولى للمنام، والثانية لليقظة[٧]؛ لليقظة[٧]؛ فوافقه الدكتور أحمد مختار في كتابه (العربيَّة الصحيحة) إذ منع الجمع بين (الرؤيا) و و (الرؤية) بمعنى واحد، ذاهبًا إلى أنَّهما مُختلفان، فقال: "ويُحاوِل بعضهم التسوية بين اللفظين في الاستخدام اعتمادًا على بعض الشواهد الواردة ومرَّة أخرى لا أجدني أوافق على هذا؛ لأنَّه يؤدِّي إلى خلط الدلالات" [٨]. ولكنَّه في المرَّة الأخرى أجاز استعمالهما بمعنًى واحدٍ ذاهبًا إلى التساوي بينهما في الاستعمال؛ ذلك لأنَّ " الأصل في استخدام كلمة (رؤيا) للدلالة على ما يُرى

---

(١) يُنظَر: معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٢٦٥.

(٢) لغة الجرائد: ٩٥.

(٣) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٤٠.

(٤) يُنظَر: معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة: ٣٧٣.

(٥) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٢٦٣. ويُنظَر: لغة الجرائد: ٥٧، وقل ولا تقل: ١/١٥٤ .

(٦) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٥٧.

(٧) يُنظَر: لغة الجرائد: ٩١.

(٨) العربيَّة الصحيحة: ٢١٧.

في النوم و (رؤية) لما يُرى في اليقظة. ولكن ذكرت المصادر أنَّ العرب قد استعملت الرؤيا في اليقظة كثيرًا على سبيل المجاز" [1].

(1) معجم الصواب اللغوي: ١/٣٨٨ .

المبحث الرابع

تقويم الأدلَّة

لقد بذل نُقَّادنا المُحدثون جُهدًا طيبًا وهم يُسطِّرون ما اتَّفق لهم من الأدلَّة والبراهين التي تؤيِّد الشيخ إبراهيم اليازجيّ في بعض المواضع، أو تُعارضه وتردّ عليه في غيرها. وهُنا لابدَّ من الإشادة بالمُتقدِّمين منهم ممَّن لم يتوفَّر لهم ما توفَّر لنا من مظانِّ اللغة، فحتَّى وقتٍ متأخِّرٍ لم تكن مؤلَّفات اللغة العربيَّة وغيرها متوفِّرة بشكلٍ كبير كما هي الآن ؛ فكان ما يتيسَّر لأفضلهم حالًا بعض الكُتُب التي طُبِعت في المطابع الحجريَّة، أو المخطوطات القديمة التي ليس من السهل الوصول إليها؛ فكانت الصحافة النافذة الكبيرة التي تُمكِّنهم من الاطلاع على المعارف والعلوم.

ولا ننسى ما مرَّت به المنطقة العربيَّة من الحروب والاحتلال، ما أثَّر سلبًا في حياة كثيرين، رغم أنَّه فتح الباب لدخول المطابع الحديثة، وتوسُّع حركة النهضة بعد أن كانت حلقات الدرس لا تتعدَّى المساجد كثيرًا، ولا تتجاوز القراءة والكتابة والحساب. فكان جُهد هؤلاء العلماء من الطرفين كبيرًا، وجهودهم عظيمة؛ إذ حفظت لنا كثيرًا من التراث، وقدَّمته وهذَّبته للأجيال التالية.

ولهذا ليس غريبًا أن نجد أحدهم يقتصر على مُعجمٍ واحدٍ أو اثنين في توثيق أدلَّته، ولا عيب في أن يستند أحدهم إلى الآخر في جمع مادَّته، ودعم رأيه وقناعته، ولكنَّه يُعاب حين ينسب ذلك لنفسه، ولا يذكر الفضل لصاحبه. كما أنَّنا لا يحقُّ لنا أن نستنكر عليهم عدم الوقوف على هذا الدليل أو ذاك، بمقدار ما يجوز لنا الاستدراك عليهم، والتنبيه على ما في مسائلهم من نقصٍ يتوجَّب إتمامه.

ويبدو من ملاحظة أدلتهم أنها تتصف ببعض الأمور العامة، والسمات البارزة التي ارتأينا بيانها في هذا الموضع إتمامًا للفائدة، وتوضيحًا للصورة التي رسمناها عنهم في الحديث عن مناهجهم وأدواتهم. ومن هذه الظواهر قوَّة الدليل وضعفه، وتفرُّد بعضهم بالردِّ أو مؤازرة الآخرين له. وكذلك الردِّ لمُجرَّد الردِّ دون دليل يُذكَر. ثُمَّ أنَّهم قد أخذوا عن بعضهم، وهذا الأخذ قد كان بإشارة ودون إشارة. كما أنَّ بعضهم يستند إلى ردود الآخرين استيناسًا بها، أو دعمًا

لموقفه، وبعضهم ينقلها كاملة دون أن يكون له جُهدٌ يُذكر غير النقل. وبيان ذلك على النحو الآتي:

أوَّلًا: قوَّة الدليل وضعفه

لا ننكُر أنَّ من يقوم بالردِّ على اليازجيّ كان قد توفَّر له من الأدلَّة وضروب التأويل ما يدعم موقفه، خصوصًا في المواقف التي تتطلَّب إثبات وجود بعض الاستعمالات في لغة العرب. فلابدَّ من أن يحسب لأمر وقوفه بوجه ناقدٍ كبيرٍ كالشيخ اليازجيّ الذي عُرِف عنه شغفه بالقراءة، والمُطالعة، وتميُّزه بحدَّة ذكائه وفطنته. ولذا جاءت كثيرٌ من الردود على مستوًى عالٍ من الدقَّة والإحاطة ومنها رُدود المُتأخِّرين بعد أن اطَّلع أغلبهم على ردود السابقين، وأضافوا لها ما وقفوا عليه من أدلَّة جديدة.

وممَّا يُسجَّل على بعض الردود الوهن، واليُتم، وهذا لا يعني أنَّ تفرُّد ناقدٍ واحدٍ بالردِّ على اليازجيّ دليل رفضٍ له، ولكنَّ اتِّفاق الأعمِّ الأغلب مع اليازجيّ في مسألة ما ورفض واحدٍ لها يجعلنا نُدقِّق كثيرًا في أدلَّة هذا الرافض إذ كيف توفَّر له ما عجز عنه الآخرون، كما أنَّ رفضه قد يكون من باب الردِّ لأجل الردِّ فقط، أو قد يكون استند إلى دليلٍ يرى الآخرون ضعفه.

ومن أمثلة ما بدا ضعفه من الأدلَّة تجويز كلِّ شيء على باب الحمل على المعنى والتضمين؛ فمع إقرارنا أنَّ التضمين بابٌ في اللغة مُعترفٌ به إلَّا أنَّه من غير الممكن الرجوع إليه في كلِّ شيءٍ؛ إذ ما من فعلٍ في العربيَّة إلَّا وله نظيرٌ يحمِل معناه، أو توأم يُماثله مع فارق بسيط. كما أنَّ بعضهم عندما يعجز عن إيجاد الدليل يُخرِّج المسألة على التوسُّع اللغوي، وهو باب زلِقٌ أيضًا؛ إذ إنَّ كل التغيُّرات اللغوية هي توسُّع في اللغة، وهذا التوسُّع قد يكون محمودًا وقد يكون مرفوضًا، ومن دواعي رفضه أن يكون هناك بديل صحيح مُستعمَل، يؤدّي الغرض، ويفي بالحاجة. وأمَّا المحمود فهو ما دعت إليه الحاجة؛ نتيجة لتطوُّر نواحي الحياة، وازدياد الحاجة لوضع اصطلاحاتٍ جديدة. وقد لاحظنا أنَّ الأب الكرمليّ قد خرَّج كثيرًا من المسائل على التوسُّع اللغوي والمجاز[1]. وهذا لا يعني خطأ تخريجه بقدر ما يعني ضعفه أمام منهج اليازجيّ الرافض لهذه التسويغات.

---

(1) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٤، ٥، ٧، ٢٣، ٣٢، ٨٣، ١٠١.

ولاحظنا أنَّ الأستاذ مُحمَّد سلام البيروتيّ، والكرمليّ قد استندا كثيرًا إلى الحمل على المعنى؛ فأجازا ألفاظًا كثيرة؛ لأنَّها تحمل معاني أخرى [١].

وقد أكثر الأب أنستاس الكرمليّ، والأستاذ مُحمَّد علي النجَّار من الرجوع إلى التضمين في تخريج المسائل. ومن أمثلة ذلك أن خطَّأ اليازجيّ استعمال الكُتَّاب (راعَ ، ساءَ ، هاجَ ، قادَ ، قاتَ ، قرَّ ، لامَ ، كرَبَ ، رعبَ ، هاب ، شَهَر) مزيدات بالهمزة [٢]. فلم يرتضِ الكرمليّ ذلك وصوَّب الاستعمال بناءً على تضمين هذه الأفعال معاني أفعالٍ أخرى. فأراع تضمَّن معنى أخافَ، وأساء تضمَّن معنى أهانَ، أو أحزَنَ ، وأهاج تضمَّن معنى أثارَ، وأقادَ تضمَّن أذعن، وهكذا[٣].

وعلى قلَّة ما ردَّ فيه الأستاذ النجار؛ فقد استند إلى التضمين في تخريج [٤] أربع مسائل من مجموع (١٤) أربع عشرة مسألة صوَّبها [٤].

ومن مظاهر ضعف الأدلَّة عندهم ما رأيناه عند الاستناد إلى لغة المُعاصرين، وجعلها حُجَّة في الاستشهاد، فمهما علا كعب أحدهم في اللغة، إلَّا أنَّ الأخذ بلغته أمرٌ يشوبه الشك؛ إذ إنَّ اللغة في عصرنا تؤخذ بالتعلُّمِ لا المُشافهة، ولا بأس إذا كان ذلك دعمًا لأدلَّة أخرى.

ومن ذلك أنَّ الشرتونيّ استشهد بلغة الشيخ أحمد فارس الشدياق مرَّتين، فعندما أوَّلَ الضَّوضاء بالجلبة ردًّا على اليازجيّ؛ استشهد على ذلك باستعمال الشدياق. وعندما دفع تخطيء اليازجيّ استعمالهم(أمعن) في غير معناه استند في ذلك إلى استعمال الشدياق أيضًا[٥].

وكذلك فعل لويس شيخو اليسوعيّ عندما خطَّأ اليازجيّ استعماله(آنات) جمعًا لـ (آن)[١]؛ فردَّ عليه اليسوعيّ قائلًا: "إنَّ قومًا من الثقات كحضرة العلامة الشيخ مُحمَّد عبده وهو حُجَّة في الكتابة سبقونا إلى استعمال هذا الجمع[٢].

---

(١) يُنظَر: دفع الأوهام: ١٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٩. والنغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٩، ٤٦، ٨٦.

(٢) يُنظَر: لغة الجرائد: ٤٨ .

(٣) يُنظَر : النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ : ٣٦ ، ٣٧ . ويُنظَر أيضًا الصفحات: ٢٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٥٩، ٨٢، ٨٦، ٩٦.

(٤) يُنظَر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٣٣، ٣٩، ٤٠.

(٥) يُنظَر: مجلة الضياء ولغة الجرائد، رشيد الخوري الشرتونيّ، مجلة المشرق ١٨٩٩، العددان (١٧) ص ٨٠٠ ، (١٣) ص٦١١ .

وفي تصويبه استعمال (ينبغي لك) بدلًا عن (ينبغي عليك) وكذلك جمع (نيَّة) على (نوايا) استشهد الكرمليّ بورود ذلك في مجلَّة الجنان التي ينشر فيها اليازجيّ مقالاته [٣]. فقِدمُ الدليل وحداثته أمرٌ مهمٌّ في الاحتجاج اللغوي، وقد رأينا من قبل كيف أنَّ اليازجيّ لا يأخذ بلغة المولّدين، فكيف يُحتَجُّ عليه بلغة أبناء عصره!

وممَّا يخضع لقوَّة الدليل وضعفه احتجاجهم بقرارات المجامع اللغوية، وإجازاتها، وكذلك معاجم اللغة الحديثة؛ وهذا لا يعني أنَّ قراراتهما غيرُ مُعتَرفٍ بها، ولكن نحن هنا نحاكم نُقَّادنا إلى منهج اليازجيّ؛ فاليازجيّ له مآخذ كثيرة على بعض هذه المعاجم، وقد لا يعترف بصحَّة بعض مادتها، فعندما صوَّب الكرمليّ قولهم: (مكان واطئ) أي مُخفض، والذي خطَّأه اليازجيّ، استند إلى محيط المحيط. وبعد ذلك قال: "إلَّا أنَّنا نعلم أنَّ الشيخ لا يقبل بشهادة صاحب محيط المحيط وإن كان لا يحقُّ له الادِّعاء بالتفوُّق عليه" [٤]. ولذا فإنَّ قوَّة الدليل تكمن في إفحام الخصم، لا الإتيان بدليل هو مُطَّلع عليه، فإذا أريد مُحاججته في ذلك فيجب أن نُحاججه في منهجه، إذ لا يمكن القول بصحَّة منهج الشيخ اليازجيّ القائم على تغليط كلِّ شاردة وواردة بحجَّة ندرتها أو عدم سماعها وإن كان لها وجه في القياس أو نظيرٌ في اللغة.

أمَّا قرارات المجامع اللغويَّة وبعض المعاجم المرتبطة بها كالوسيط مثلًا فهي الأخرى لا يمكن أن نُحاكم اليازجيّ بناءً على قراراتها؛ لأنَّها جاءت بعد رحيله، وكان كثيرٌ منها يقوم على الإجازة لا إثبات الصحَّة والورود، ولذا فقد خطَّأ الأستاذ مُحمَّد العدنانيّ المعجم الوسيط في إجازته (التحوير) بمعنى التعديل؛ لانفراده به [٥].

ومن أمثلة ذلك أنَّ الكرمليّ استند في إجازته استعمال (رفاه) بمعنى (رفاهية) إلى محيط المحيط، وأقرب الموارد دون سواهما [٦]. كما أكثر الدكتور إميل بديع من الرجوع إلى المعجم الوسيط وحده في إجازة بعض الاستعمالات التي خطَّأها اليازجيّ كتصويب (تحرَّى عن الأمر)، و(التحوير)، (خابره في الأمر)، و(أذرف دمعه)، و(نوَّطته)، و(هل هذا الأمر يعجبك)، وغيرها [٧]. ومعلومٌ أنَّ المعجم الوسيط صدر في

---

(١) يُنظَر: أساء رعيًا فسقى، إبراهيم اليازجيّ، مجلة الضياء، السنة الثانية١٨٩٩م ، ٢١١/٧ .

(٢) يُنظَر: شذرات، لويس شيخو اليسوعيّ ، مجلة المشرق، العدد(١) لسنة ١٩٠٠، ص٤٥ .

(٣) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩، ١٧.

(٤) المصدر نفسه : ١٠٠.

(٥) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٧٢.

(٦) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٨٧ .

(٧) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١١٤، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٧، ٢٥٨، ٢٦٢.

وقت متأخِّر عن اليازجيّ. ولذا فإنَّ الركون إليه يجب أن يكون بغرض إجازة الاستعمال لا الرد على اليازجيّ.

ومن مظاهر ضعف الأدلَّة أيضًا ما رأيناه عند الكرمليّ في كثيرٍ من المسائل، فكان يُصوِّب الاستعمال في بعضها من غير دليل فقط لقناعته بصحَّتها؛ ففي مسألة (اعتدوا على بعضهم البعض) التي خطَّأها اليازجيّ لغرابة التركيب وكونه مُعقَّدًا ولا يُتحصَّل معناه إلَّا بتكلُّف[١]. اعترف الكرمليّ بأنَّ هذا التركيب ضعيف وخلاف للمألوف، ولكنَّه جائز إذ لا يوجد ما يمنعه من القواعد [٢]. وفي إجازته لفظة (احتار) التي خطَّأها اليازجيّ قال: "لا وجود له في دواوين اللغة إلَّا أنَّ ذلك لا ينفي وجوده في اللغة" [٣]. ولكنَّه غادر المسألة دون أن يذكر موضع ذلك الوجود.

وتفرَّد في كثيرٍ من المواضع بالردِّ على اليازجيّ، ولم يؤازره أحد. وكانت ردوده على تلك المسائل لم تتجاوز السطرين إلى ثلاثة أسطر، وبعضها سطرًا واحدًا [٤]. وهذا لا يعني خطأ كلِّ ذلك فقد يكون الدليل الدليل حاضرًا في ألفاظٍ قليلة، ولكنَّ تناول اليازجيّ لتلك المسائل كان يتَّسم بالعجالة.

إنَّ قوَّة الدليل وضعفه تخضع لقناعات النُقَّاد أنفسهم، وتختلف من ناقدٍ لآخر؛ فهناك من يقف عند حدود عصر الاحتجاج، ورُبَّما رفض بعض الاستعمالات الجاهلية التي لا تخضع لقواعد اللغة، أو وردت عند بعضهم دون آخرين. كما فعل اليازجيّ في غالب تخطيئاته. وبعضهم يرى في المجاز والتوسُّع اللغوي مخرجًا لكثيرٍ من الاستعمالات كما فعل الشرتونيّ، والجنديّ، والكرمليّ، والنجَّار، وإميل بديع، وأحمد مختار وغيرهم. وتوسَّع آخرون في أدلَّتهم فأخذوا عن المولِّدين من الكُتَّاب والشعراء، وقد وجدنا أثرًا لذلك عند الكرمليّ، والزعبلاويّ، والعدنانيّ، وشاع ذلك عند الدكتور مجيد الزامليّ. ونحن مع الاستناد إليه لدعم الرأي، وتقويته، لا التأسيس عليه.

واعتمد نُقَّادٌ آخرون على معاجم اللغة الحديثة، وقرارات المجامع اللغوية في إجازة كثيرٍ من الألفاظ والاستعمالات المُعاصرة تلبية لحاجة الناس، وتماشيًا مع روح اللغة ومنهجها القائم على النمو والتجدُّد، وهو

---

(١) يُنظَر: لغة الجرائد: ٧٥.

(٢) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٩٦.

(٣) المصدر نفسه : ٣٥.

(٤) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : النغم الشجيّ، الصفحات : ٧، ١٥، ٢٣، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٨، ٦٦، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ٩٩ .

أمرٌ حسنٌ شريطة التمييز بين ما أُجيز لأنَّه حاجة مُلحَّة، وما أُجيز لأنَّ له أثر في اللغة ، أو تخريجٍ على بعض أبوابها.

والمختار هنا أنَّ الأدلَّة مُحترمة جميعها، والإجازات مأخوذٌ بها شريطة أن لا تُخالف منهج اللغة، ولا تؤدِّي إلى اللبس، تماشيًا مع تطور المجتمعات. ولكن يجب أن لا يكون البديل من باب الترف اللغوي الذي يلغي لفظًا أو معنًى مُستعملًا ليحَّل محلَّه دون فائدة.

ثانيًا: النقل عن بعضهم

إنَّ العمليَّة اللغويَّة النقديَّة عمليَّة متكاملة، ولا يمكن وضع حدود بين الآراء المُتعدِّدة في المسألة الواحدة، لأنَّ تكامل الأدلَّة يعتمد على تعدُّد مصادرها بالدرجة الأساس. وهذا التكامل قد لا يتوفَّر لباحث واحدٍ. وقد رأينا في كثيرٍ من المسائل أنَّ ناقدًا معيَّنًا يأتي بأدلَّة مُعيَّنة، ثُمَّ يأتي ناقدٌ آخرٌ فيدعم رأيه بأدلَّة أخرى. وهو ما يُرجِّح كفةَّ الرادِّين على المانعين. ثُمَّ يأتي باحثٌ آخرٌ في المسألة فيجمع أدلَّة الفريقين ليُقدِّم لنا دراسة مُتكاملة للمسألة.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول إن على الباحثين أن لا يجدعوا جهود السابقين عند الأخذ عنهم، ويُستحسن الإشارة إليهم قدر الإمكان، ويُستثنى من ذلك الأدلَّة العامة والمشهورة، وهي قليلة؛ إذ من غير المُمكن أن يقوم أحدهم بتخطئة الاستعمالات التي تشيع أدلَّة صحَّتها.

ومن دراستنا لما خطَّأه اليازجيّ وردَّ عليه الآخرون رأينا أنَّ بعضهم ينقل عن غيره مع الإشارة إليه. فيما ينقل آخرون دون إشارة. وسنسعى إلى التفصيل فيها وعلى النحو الآتي:

١-النقل بإشارة

هُنالك نوعان من النقل الذي يُشار إلى مصدره، فتارة ينقل الناقد كلام سلفه بنصَّه، مُكتفيًا به دون إضافة. وتارة أخرى ينقل بعض أدلَّته، أو كلامه دعمًا لرأيه في المسألة، وتقوية لمذهبه فيها. وفي الحالة **الأولى** نرى أنَّ الناقد لا فضل له في ذلك سوى النقل، وكما يُقال: لا ثواب ولا عِتاب. والفضل الوحيد له في ذلك أنَّه لم ينتحل الرأي لنفسه، وأقرَّ بالفضل لصاحبه. أمَّا في **الثانية** فيُنظَر إلى مقدار ما أضافه الناقل على ما قدَّمه السابقون، وأهميَّة هذه الإضافة ومنزلتها.

وكان الأب أنستاس الكرمليّ من أكثر النُقَّاد نقلًا عن سابقيه؛ فقد اكتفى بنقل كامل الردّ عن أربعة نُقَّادٍ في تسع عشرة مسألة. وهؤلاء النُقَّاد هم الشرتونيّ إذ نقل ردَّه كاملًا في ستِّ مسائل هي (تأنيث ضوضاء، وقولهم: أصلح من ذي قبل، وخمسة آلاف عدًّا، وأبناء جلدته، واحتمى، ورغمًا عن)، وشكيب أرسلان في أربع مسائل هي (النوال بمعنى النيل، واستأسر، وعدوٌّ لدود، والنوادي)، وابن سلام البيروتيّ في

سبع مسائل هي (انفرط العقد، واندهش، ولا يخفاك، وتأنيث الحشا والبطن، والقباطي، وتذكير الشقائق)، والشويري في مسألة جمع سيِّد على أسياد، ومسألة أخرى نسب الردِّ فيها لناقد لم يُسمِّه [١]. فكان يبدأ المسألة ببعض العبارات منها: "يحسُن بنا أن نستشهد هنا بكلام ابن سلام في كتابه دفع الأوهام" [٢]. ومنها قوله: "وهنا يحسُن بنا أن نورِد كلام حضرة الشيخ رشيد أفندي الشرتونيّ في ردِّه على شيخنا اللغوي" [٣]. أو أن يورد القول ثُمَّ يختمه بعبارة تدلُّ على صاحبه نحو: "راجع مقالة الأمير شكيب أرسلان" [٤]. و"كلُّ ذلك عن ابن سلام بحرفه" [٥].

وفي ردود الدكتور إميل بديع يعقوب مثل ذلك أيضًا، ففي مسألة الفرق بين (الرؤيا والرؤية) نقل الدكتور إميل بديع ردَّ العدنانيّ كاملًا مع الإشارة إليه[٦]. والعدنانيّ هو الآخر كان قد نقل رأي الآلوسي في المسألة نفسها مُشيرًا إليه أيضًا [٧].

واستند الدكتور مجيد الزامليّ كثيرًا إلى ردود النُّقَّاد المحدثين ممَّن سبقوه، مع الإشارة إلى جهودهم في هذا الأمر، وكان يُضيف عليها ما وقف عليه من أدلَّة إتمامًا للفائدة، وتقوية للحكم، وقد ردَّ على اليازجيّ في بعض المواضع مكتفيًا بردِّ من سبقه كالكرمليّ مثلًا إذ أورد ردَّه في مسألتي (وحشٌ كاسرٌ)، أي: ضارٍ. و (النوال) بمعنى (النيل)[٨].

والنوع الثاني من النقل هو الذي يأخذ صاحبه بعضًا ممَّا ذكره السابقون، أو يستشهد بآرائهم دعمًا لمذهبه، وهُنا تظهر براعة الناقد في الاطِّلاع على ما كتبه من سبقه، ومتابعة القضيَّة من مختلف جوانبها فهو ممَّا يُحسَب للناقد لا عليه شريطة أن لا يكون عمله جمع الأقوال وترتيبها.

---

(١) يُنظَر: النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ٧٥، ٨١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ١٢٥، ١٣٣.

(٢) النغم الشجيّ في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ: ٢٥.

(٣) المصدر نفسه : ٦٠.

(٤) المصدر نفسه :٤٣.

(٥) المصدر نفسه :١٠٨.

(٦) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٤٣.

(٧) يُنظَر: معجم الأخطاء الشائعة: ٩٩.

(٨) يُنظَر: دراسات في النقد اللغوي: ١٠٦، ١١١.

والذي يتصفَّح كتاب الدكتور إميل بديع يجد أنَّه كثيرًا ما يستند إلى ردود النُقَّاد الآخرين، وهوامش الكتاب شاهدة على ذلك، حتَّى أنَّه كان يأخذ أصل المسألة عمَّن سبقه، وكثيرًا ما نرى في هوامشه عبارة (نقلًا عن فلان). والعدد كبيرٌ جدّا لا يُستحسن ذكره هنا.

كما حفلت مؤلَّفات الدكتور مجيد الزامليّ بأقوال النُقَّاد وآرائهم، ما أكسب مسائله غنًى في الأدلَّة والبراهين، وكان يقتصر في ذلك على البارزين المؤثِّرين منهم، كالأب الكرمليّ، والأستاذ الزعبلاويّ، والدكتور مصطفى جواد، والأستاذ مُحمَّد العدنانيّ .

٢- النقل من دون إشارة

من الصعب جدًّا الحكم على بعض الردود على أنَّها مأخوذة عن آخرين عندما لا يذكر الناقد أنَّه أخذها عن غيره. ويبقى الأمر مُتعلِّقًا بتتبُّع العبارات، وتسلسل الأدلَّة، ولكن قناعتنا أنَّ هناك تأثُّرًا وتأثيرًا بين نُقادنا في هذا الأمر، والذي يجمعهم هنا هو اتِّفاقهم على ردِّ تخطيئات اليازجيّ. ومن أمثلة ذلك أنَّ الأستاذ مُحمَّد علي النجار قال في ردَّ تخطئة اليازجيّ قولهم: (رأيته أكثر من مرَّة): "وفي الاشتقاق لابن دريد في قصَّة الفِزر من تميم: (ألا إنَّ معزى الفِزر نَهْب! جدع الله أنف رجلٍ أخذ أكثر من شاة). وفي اللسان (عرا) من كلام الشافعي رضي الله عنه في الكلام عن العرايا: (والصنف الثالث من العرايا أن يُعرِّي الرجلُ الرجلَ النخلة أو أكثر من حائطه ليأكل من ثمرها ويهديه ويُتمره) فقوله: (أو أكثر) أي أكثر من نخلة" [١]. فنقل العدنانيّ هذا الكلام بتغيير يسيرٍ جدًا إذ قال: "روى ابن دريد قول الفِزْر (سعد بن زيد مناة بن تميم) : (ألا إنَّ معزى الفِزر نَهْب جدع الله أنف رجلٍ أخذ أكثر من شاة). وفي اللسان، في مادة (عرا) قول الشافعي: (والصنف الثالث من العرايا أن يُعرِّي الرجلُ الرجلَ النخلة أو أكثر من حائطه ليأكل من ثمرها ويهديه ويُتمره) فقوله: أو أكثر، أي أكثر من نخلة" [٢].

ومن أمثلة ذلك أيضًا أنَّ الدكتور مُحمَّد ضاري حمادي قال في الحديث عند تخطئة ما لم يرد السماع به: "قال اليازجيّ وهو يُحرِّم استعمال الفعل (استلف) : (ولم يرد استلف في شيءٍ من اللغة). وقال أسعد داغر وهو يُحرِّم استعمال (طاف) متعدِّيًا بـ (على) : (أمَّا تعديته بعلى فلم تُسمَع عن العرب). وقال المنذر وهو يُحرِّم جمع (ريح) على أرياح: (ولم يُسمع أرياح في كلام البلغاء). وقال كمال إبراهيم، وهو يُحرِّم جمع (حاجة) على حوائج): (ليست من كلام العرب)..." [٣]. ثُمَّ أجاب على ورود (استلف) بما في

---

(١) محاضرات عن الأخطاء اللغويَّة الشائعة: ٣٢.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة: ٢٣٥.

(٣) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، مُحمَّد ضاري حمادي: ١٨٨.

أساس البلاغة، وعلى ورود (طاف) بالقرآن الكريم. فنقل الدكتور إميل بديع كلامه هذا بحرفه، دون أن ينسبه إليه [١].مع أنَّ الرجل لا تخلو هوامش كتابه من نسبة الآراء والأقوال للآخرين، وإن كان بعضها ينقله بالواسطة، ولم يعُد مباشرة إلى أصحابه.

وفي مسألة تأنيث (ضوضاء) وصف الدكتور مُحمَّد ضاري حمادي متابعة النُقَّاد لليازجي فيها فقال : "ولعلَّ أوضح مثالٍ على ما نقول تغليط تغليط اليازجيّ للحارث بن حلِّزة اليشكري؛ لأنَّه أنَّث (ضوضاء) وكان عليه أن يُذكِّرها قائلًا: على أنَّ مثل هذا الوهم قد جاء حتَّى في كلام بعض الجاهليين؛ لأنَّه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي. قال الحارث بن حلِّزة:

أجمعوا أمرهم بليلٍ فلمَّا أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

فإذا بأسعد داغر ينقل في ملحق كتابه (تذكرة الكاتب) هذا المبدأ والمثال دون إشارة أو رويَّة، وإذا بعبد القادر المغربي ينقل في (عثرات الأقلام) قول اليازجيّ بالنصِّ دون إشارة أو رويَّة"[٢].

فأخذ الدكتور إميل بديع يعقوب هذا الكلام دون إشارة أو رويَّة أيضًا إذ قال: "ولعلَّ أوضح مثال على ما نقول أنَّ إبراهيم اليازجيّ غلَّط الحارث بن حلِّزة لأنَّه أنَّث كلمة (ضوضاء) في قوله:

أجمعوا أمرهم بليلٍ فلمَّا أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

فإذا بأسعد داغر وعبد القادر المغربي ينقلان قول اليازجيّ دون إشارة أو رويَّة" [٣]. فالدكتور بديع هو الآخر نقل هذا الكلام عن سلفه دون إشارة أيضًا. وقد وقفنا على نقولٍ أخرى له، ولكنَّنا نلتزم هنا فيما رُدَّ فيه على اليازجيّ ولا نتعدَّى ذلك إلى غيرة.

وما مرَّ ذكره هُنا نماذج مُختارة لبيان الأمر وهو فيما يتعلَّق بردودهم على الشيخ اليازجيّ، ولعلَّ المُتتبِّع سيقف على نماذج أخرى لنُقَّادٍ آخرين نسبوا بعض الأدلَّة والشواهد لأصحابها، وأهملوا نسبة أخرى فعُدَّت لهم.

---

(١) يُنظَر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٣٤، ٣٥.

(٢) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٦١.

الخاتمة ونتائج البحث

لقد آنَ بعد رحلة علميَّة ماتعة مع الشيخ إبراهيم اليازجيّ، وجمعٍ من نُقَّاد اللغة وعلمائها المحدثين أن تُختم دراسة ردودهم عليه، ومعارضتهم له، فيما كان قد حكم عليه بالخطأ، ووسمه بالمخالفة لسنن العرب في كلامها بعرض أهمِّ ما توصَّلت إليه من نتائج عامَّة مثَّلت ظاهرة بارزة في هذا الميدان، وأمَّا النتائج الجزئيَّة والصغيرة؛ فمبثوثة بين أثناء البحث، وفي مسائله المختلفة، وهي لا تقلُّ أهميَّة عمَّا سنذكره من نتائج، ولكن لكثرتها لا يُمكن ذكرها في هذا المختصر. وممَّا توصَّلت إليه الدراسة:

١- أوضحت الدراسة أنَّ اليازجيّ قد سلك سبيل التشدُّد في قبول الاستعمالات اللغويَّة، وقد برز ذلك شاخصًا في نقده لغة العرب القدماء، والمولّدين؛ فكان شديد الوطأة عليهم. كما توصَّلت الدراسة إلى أنَّ ذلك كان نابعًا من كونه يريد لهذه اللغة أن تكون نقيَّة ممَّا يشوبها من الألفاظ، والأساليب الغريبة أو الركيكة؛ فكان يعمل في نقده لغة الاستعمال اليومي الحديث على أن يُعيد لها بهجتها الأولى، ويُحيي الآمال في عودتها إلى قديم عهدها، فنتج عن ذلك منهجه القائم على تحرِّي الأفصح وترك ما عداه.

٢- مع أنَّ اليازجي قد صرَّح كثيرًا بضرورة مراعاة التطوُّر اللغوي إلَّا أنَّه على المستوى الإجرائي التطبيقي لم يراعي ذلك، فرفض أغلب الاستعمالات اللغوية التي عدَّها غيره من مظاهر التطور والنمو اللغوي.

٣- فصَّلت الدراسة في نقد اليازجيّ، ولم تنظر له نظرة شاملة، فكان نتيجة ذلك أن أحصت له سبعة اتِّجاهات نقدية مختلفة، وقد تتداخل استعمالاتها، ومنها نقد لغة القدماء، والمولِّدين، والمحدثين، ونقد المعاجم اللغويَّة وتصحيحها، وهي خطوة جريئة وكبيرة تُحسب له، إضافة إلى نقد لغته فيما كتبه هو أو كتبه والده.

٤- ترى الدراسة أنَّ المُساجلات اللغويَّة التي خاضها اليازجيّ في باكورة نشاطه اللغوي كان لها عميق الأثر في ظهور شخصيَّته النقديَّة، وصقل موهبته في النقد، فقد فتحت الباب أمامه للبحث في أخطاء الآخرين ومعالجتها، وقد أعانه في ذلك اطِّلاعه الواسع، وذاكرته الفريدة، وتفرُّغه لهذا الأمر.

٥- لقد ضيَّق اليازجيّ الباب على منتقديه حين سبقهم إلى تخطئة ما يمكن أن يستندوا إليه في تجويز الكثير من المسائل، ودفع عن نفسه تهمة عدم الاطِّلاع على التراث اللغوي. وكان حذرًا في تصويباته، فلم يؤخذ عليه أن خطَّأ استعمالًا مشهورًا ورد السماع فيه بكثرة عند الأقدمين، أو في آيات القرآن الكريم إلَّا في حالاتٍ نادرة جدًّا.

٦- اتَّضح أنَّ اليازجيّ لم يتَّخذ منهجًا واحدًا في نقده، وقد شاب منهجه بعض الاضطراب على الرغم من اتِّصافه بصفة التشدُّد بشكل عام؛ ففي الوقت الذي عاب فيه على كثيرٍ من المولّدين بعض الاستعمالات، قال مُعترِفًا بجواز الأخذ بها: "ومهما يكن من ذلك كلِّهِ فإنَّ هذه الألفاظ وأمثالها قد مضت على وجهها وأقرَّها استعمال العرب لها فلم يبقَ إلَّا أن نستعملها كما سُمِعت عنهم لكن لابدَّ لنا عند استعمال اللفظة من التَّثبت فيها فإن صحَّ أنَّها مما استعملوه في كلامهم، استعملناها بغير نكير ولا بحث، وإلَّا رجعنا بها إلى القياس فإن وافقته فذاك وإلا نبذناها إلى أن يتبيَّن ثبتها من السَّماع".

٧- أثبتت الدراسة أنَّ أغلب الردود الأولى كانت ردَّة فعل على تخطئة اليازجيّ لغة الجرائد؛ فكانت تصدر عن أصحاب الجرائد، والمقالات التي خطَّأها اليازجيّ، أو ممَّن كانت لهم حظوة عندهم. فالشرتوني كان يدافع عن مقالاته التي خطَّأها اليازجيّ، ومخايل أفندي كان يعمل في مطبعة الجوائب التي يملكها الشدياق، غريم اليازجيّ ونِدَّه، وقسطاكي أفندي المُدافع عن اليازجيّ كان يعمل في مجلَّة الضياء التي أسسها اليازجيّ، وكان بعضها من أجل الحصول على الرفعة، مُستقاة من رفعة اليازجيّ نفسه إذ إنَّ الردَّ عليه يجعل صاحبه محل نقاش. ويُفسِّر ذلك أيضًا أنَّ أغلب ردودهم انصبَّت على ما كتبه عن لغة الجرائد دون غيرها من اتِّجاهات نقده.

٨- اتَّخذت ردود النُّقَّاد على اليازجيّ طرائق عِدَّة؛ فبعضها جاء على هيئة كُتُبٍ مؤلَّفة، وآخر في مقالاتٍ منشورة، وورد غيرها عرضًا في المؤلَّفات اللغويَّة.

٩- تأكَّد لنا أنَّ بعض النُّقَّاد تميَّزت ردودهم بالتنوُّع، فيما اقتصر آخرون على مصادر بعينها، وغلبت بعض الأدلَّة على غيرها في مسائلهم.

١٠- اقتصرت ردود بعض النقاد على مصادر لغويَّة من عصورٍ بعينها، فيما توسَّع آخرون في الأخذ فاستشهدوا بكلام المولدين فضلًا عمَّن تلاهم من لغويين وغيرهم.

١١- أثبتت الدراسة أثر اليازجيّ في حركة النقد اللغوي الحديثة؛ فقد فتح الباب بعد مدَّة من الفتور الذي لحق بها، وقد تداول نُقَّاد اللغة أغلب ما عرض له من مسائل نقديَّة، كما أنَّ آراءه وأقواله ما زالت حاضرة في مؤلَّفاتهم. وأثبتت تأثُّره بمن سبقه من اللغويين.

١٢- أفردت الدراسة بعض المسائل التي وقع فيها نُقَّادنا بالوهم؛ نتيجة لسوء تقديرهم أو عدم فهمهم مُراد اليازجيّ، أو لخلل في مناهجهم، وطريقة معالجة مسائلهم النقديَّة.

١٣- أظهرت الدراسة أنَّ الأمزجة الشخصيَّة كان لها أثرٌ في توجيه الردود، والتحكم بلغتها؛ فقد أظهر بعض النُقَّاد خُلُقًا غير سويّ، ونطقوا بعباراتٍ كان حريٌّ بهم الترفُّع عنها، وفي المقابل فقد أظهر غيرهم تسمُّحًا وخُلُقًا سويًّا، وعالجوا مسائلهم بطريقة علميَّة.

١٤- بيَّنت الدراسة المواضع التي كانت حُجَّتهم فيها قويَّة، والمواضع التي لم ترقَ حُججهم لمستوى الإقناع، كما أرجعت بعض الأقوال، والأفكار لأصحابها الأصليين، بعد أن نُقِلت عنهم بغير إشارة.

١٥- وقفت الدراسة على مسألة مُهمَّة تستوجب الوقوف والتأمُّل، وهي اختلاف النُسخ الحديثة لمصادر اللغة عن القديمة في كثيرٍ من المواضع؛ فبعض التصحيفات، وكذلك التصويبات دخلت في متون هذه الكُتُب، وحُسِبت على مؤلِّفيها، كما رأينا في تصويبات اليازجيّ، وأحمد تيمور، وعبد السلام هارون وغيرهم لمعجم لسان العرب، والتي دخلت جميعًا في متنه، وكذلك تصويب اليازجيّ للقاموس المحيط وغيره، وما رأيناه من اختلافٍ كبيرٍ في رواية الكثير من الأبيات الشعريَّة، ونصوص اللغة، وكان أكثرها يقع في مواضع الاستشهاد، وصميم المسائل النقديَّة.

١٦- أضافت الدراسة مصادر جديدة إلى الدرس النقدي الحديث؛ فأخرجت مخطوطة (النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجيّ) بما تحويه من مادَّة لغويَّة قيِّمة للعيان بعد أن كانت مهجورة في مستودع المخطوطات في المتحف الوطني العراقي. كما عرضت الكثير من المقالات المغمورة في الصحف والمجلَّات القديمة، ودوَّنت مادَّتها.

وفي الختام آخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه مُحمَّدٍ وعلى آله وصحبه المنتجبين.

روافد البحث

القرآن الكريم.

الكُتُب المُؤلَّفة

١- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، خديجة الحديثي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، منشورات مكتبة النهضة – بغداد، ط١ ، ١٩٦٥ م.

٢- **أخطاء ألفناها**، نسيم نصر، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٣- **الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر**، الدكتور محمود إسماعيل عمار، عالم الكتب – الرياض ، ط١، ١٩٩٨م.

٤- **أخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال ناصر العبري**، مكتبة الجيل الواعد- مسقط، ط١، ٢٠٠٦م.

٥- **أخطاؤنا في الصحف والدواوين**، صلاح الدين سعدي الزعبلاوي، المطبعة الهاشمية – دمشق، د. ط، ١٩٣٩م.

٦- **أخلاق الوزيرين**، أبو حيان علي بن محمد التوحيدي، حققه وعلَّق عليه: محمد تاويت الطخي، دار صادر – بيروت، ١٩٩٢.

٧- **أدب الكاتب** ، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم تـ٢٧٦هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد الدَّالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ط ، ١٩٨١ م.

٨- **أدب الكتَّاب**، الصولي (أبو بكر محمد بن يحيى تـ ٣٣٦هـ)، نسخه وعني بتصحيحه والتعليق عليه: محمد بهجة الأثري، ونظر فيه: محمود شكري الآلوسي، طبع على نفقة المكتبة العربية – بغداد، المطبعة السلفية – القاهرة ، د. ط، ١٣٤١هـ.

٩- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، الأندلسي (أبو حيان تـ ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، مطبعة المدني، ط١ ، ١٩٩٨م .

١٠- **أزاهير الفصحى في دقائق اللغة**، عباس أبو السعود، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

١١- **أساس البلاغة**، الزمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد تـ ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٢- **أساليب العرب في صناعة الإنشاء**، شاكر شقير اللبناني، مطبعة القديس جاور جيوس للروم الأرثوذكس- بيروت، ١٩٩٣م.

١٣- **أسرار العربية** ، الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد تـ ٥٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد بهجة البيطار، منشورات المجمع العلمي العربي، د.ط ، د.ت.

١٤- **الاشتقاق** ، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن تـ ٣٢١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط١ ، ١٩٩١م.

١٥- **إصلاح الفاسد من لغة الجرائد**، محمد سليم الجندي، مطبعة الترقي، د. ط، ١٩٢٥م.

١٦- **الأصول في النحو** ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي تـ ٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للنشر ، ط٣، ١٩٩٦م.

١٧- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني (تـ ٣٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور إبراهيم السعافين، والأستاذ بكر عباس، دار صادر – بيروت ، ط٢٠٠٨،٣م.

١٨- **أغلاط الكتاب**، كمال إبراهيم، المطبعة العربية – بغداد، ١٩٣٥م.

١٩- **أغلاط اللغويين الأقدمين**، أنستاس الكرملي، مطبعة الأيام- بغداد ، د. ط ، ١٩٣٣م.

٢٠- **الأفعال** ، لابن القوطية (تـ ٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٢١- **أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد**، سعيد الخوري الشرتوني اللبناني ، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم – إيران، د. ط، ١٤٠٣هـ.

٢٢- **الألفاظ الكتابية**، الهمذاني (عبد الرحمن بن عيسى بن حماد تـ ٣٢٧هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٢٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، أبو البركات ابن الأنباري تـ (٥٧٧هـ) ، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١، ٢٠٠٢.

٢٤- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي**، البيضاوي (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد تـ ٦٩١هـ ، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، د. ت.

٢٥- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام تـ ٧٦١هـ) ، شرحه : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، د.ط ، د.ت .

٢٦- **بحر العوام فيما أصاب فيه العوام**، ابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم الحلبي تـ ٩٧١هـ)، عني بنشره وتحقيقه: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي في دمشق، مطبعة ابن زيدون، د. ط، ١٩٣٧م .

٢٧- **البخلاء**، الجاحظ (عمَرُو بن بَحر بن مَحْبُوبٌ بن فَزارَة اللَّيْثِيّ تـ ٢٥٥هـ) ، حقق نصه وعلَّق عليه: طه الحاجري، دار المعارف – القاهرة، ط٥، د. ت.

٢٨- **البصائر والذخائر**، التوحيدي (علي بن محمد بن العباس أبو حيان تـ ٤١٤هـ)، تحقيق: الدكتورة وداد القاضي، دار صادر – بيروت ، ١، د. ت.

٢٩- **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيد محمد مرتضى الزَبيدي (تـ ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، وزارة الإعلام الكويتية – التراث العربي، د. ط، ١٩٦٥م.

٣٠- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان تـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

٣١- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ابن مكي الصقلّي (تـ ٥٠١هـ)، قدَّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٣٢- **تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب**، عبد السلام هارون، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٩م.

٣٣- **تذكرة الكاتب**، أسعد خليل داغر، مؤسسة هنداوي– القاهرة، ٢٠١٢م.

٣٤- **تذكرة أولي الألباب**، داود الضرير الأنطاكي، مطبعة البابي الحلبي – مصر، د. ط، ١٨٨٤م.

٣٥- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيَّان الأندلسي (تـ ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا– الرياض، د. ط، ٢٠٠٩هم.

٣٦- **تصحيح الفصيح وتحرير التحريف**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (تـ ٧٦٤هـ)، حققه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م.

٣٧- **تصحيح الفصيح وشرحه**، لابن درستويه (تـ ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف المصرية – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، د. ط، ١٩٩٨م.

٣٨- **تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجي وأحمد تيمور وغيرهما**، جمع وترتيب: الدكتور محمد نعمان خان، دلهي ، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٩- **تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة**، محجوب محمد موسى، دار الإيمان – الإسكندرية، د. ط، ٢٠٠٣م.

٤٠- **التطور اللغوي التاريخي**، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس – بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٤١- **التطوُّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د. ط، ١٩٩٧م.

٤٢- **التعليقات والنوادر**، عن أبي علي هارون بن زكريا الهجري، دراسة ومختارات، ترتيب: حمد الجاسر، دار اليمامة – الرياض، ط١، ١٩٩٢م.

٤٣- **تفسير البحر المحيط**، الأندلسي (محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ومشاركة آخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٤- **تفسير الكشاف** ، عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزَّمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عُمَر تـ ٥٣٨هـ) ، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي ، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه : خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة – بيروت، ط٣ ، ٢٠٠٩م .

٤٥- **التقفية في اللغة**، البندنيجي (أبو بشر اليمان بن أبي اليمان تـ ٢٨٤هـ) تحقيق: خليل إبراهيم العطيَّة، جمهورية العراق – وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد، د. ط، ١٩٧٦م .

٤٦- **تقويم اللسان**، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (تـ ٥٩٧هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، د. ت.

٤٧- **تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة**، الجواليقي(أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد تـ ٥٣٩هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ط ، د.ت.

٤٨- **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**، الأندلسي (أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري تـ ٤٦٣هـ)، مطبعة فضالة – المغرب ، ط٢، ١٩٨٢م.

٤٩- **تنبيهات اليازجي على محيط البستاني**، جمعها: الدكتور سليم شمعون، وجبران النحاس، د. ط، ١٩٧١م.

٥٠- **التنوير شرح الجامع الصغير**، الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير تـ ١١٨٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام – الرياض، ط١، ٢٠١١م.

٥١- **تهذيب الخواص من درّة الغواص**، لابن منظور (تـ ٧١١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد طه ، وهبة رضوان، دار النشر للجامعات – القاهرة، د. ط، ٢٠١٠م.

٥٢- **تهذيب اللغة** ، الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد تـ ٣٧٠هـ)، علق عليه: عمر سلامي و عبد الكريم حامد، إشراف: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ٢٠٠١ .

٥٣- **ثلاث رسائل لأبي حيان التوحيدي**، عني بتحقيقها ونشرها : الدكتور إبراهيم الكيلاني، دمشق ، د. ط، ١٩٥١م.

٥٤- **جامع الدروس العربية**، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه: الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.

٥٥- **الجامع لأحكام القرآن**، والمبيِّن لما تضمَّنه من السُنَّة وآي الفرقان، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر تـ ٦٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٥٦- **الجامع لشعب الإيمان**، البهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين تـ ٤٥٨هـ) ، أشرف على تحقيقه وأخرجه: أحمد الندوي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٧- **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**، ابن البيطار (ضياء الدين عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي، مكتبة المثنى – بغداد، د. ط، د، ت.

٥٨- **الجمل في النحو** ، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق تـ ٣٤٠هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، ط١ ، ١٩٨٤م .

٥٩- **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري (تـ ٣٩٥هـ) حقَّقه وعلَّق عليه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل – بيروت، ودار الفكر – دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.

٦٠- **جمهرة اللغة** ، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن تـ ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م .

٦١- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن ام قاسم تـ ٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٩٩٢م .

٦٢- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ط، د. ت.

٦٣- **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٨٥٠ – ١٩٧٨م**، الدكتور محمد ضاري حمادي ، دار الرشيد – جمهورية العراق – وزارة الثقافة والإعلام، د. ط، ١٩٨٠م.

٦٤- **الحلَّة السيراء**، ابن الآبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي تـ ٦٥٨هـ) حققه وعلق حواشيه: الدكتور حسين مؤنس، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

٦٥- **حواشي ابن بري وابن ظفر على درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري**، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد طه حساني سلطان، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

٦٦- **حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب**، أحمد أبي الخضر منسي ، مكتبة دار العروبة- القاهرة، د. ط ، ١٩٦٣م.

٦٧- **حياة الحيوان الكبرى**، الشيخ كمال الدين الدميري (تـ ٨٠٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية – بيروت، د. ط، ٢٠٠٤م.

٦٨- **خزانة الأدب** ، ابن حجَّة الحموي (أبو بكر بن علي عبد الله تـ ٨٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتورة كوكب دياب، دار صادر – بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

٦٩- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر البغدادي تـ (١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، مطبعة المدني ، ط٤، ١٩٩٧م .

٧٠- **الخصائص** ، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني تـ ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية، د. ط ، ١٩٥٢م .

٧١- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، المُحبِّي (محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي تـ ١١١١هـ)، تحقيق: مصطفى وهبي، منشورات المطبعة الوهبية، د. ط، ١٨٦٨م.

٧٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي (أحمد بن يوسف تـ ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، د. ط، د. ت.

٧٣- **دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي**، موقع اتحاد الكُتاب العرب على الشبكة العنكبوتية.

٧٤- **دراسات في النقد اللغوي**، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار كنوز المعرفة، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٢٢م.

٧٥- **دراسات في فلسفة النحو والصرف** ، الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد – بغداد، د. ط، ١٩٦٨م.

٧٦- **درّة الغواص، للقاسم بن علي بن محمد الحريري، وشرحها وحواشيها وتكملتها**، تحقيق وتعليق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل – بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي – القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٧٧- **دروس في التصريف** ، القسم الأول : في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة – مصر، ط٣ ، ١٩٥٨م.

٧٨- **دفع الأوهام**، ردٌّ على إبراهيم اليازجي في رفضه كلماتٍ صحيحةٍ أو جائزة الاستعمال، عبد الرحمن سلام البيروتي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ١٤٤١هـ.

٧٩- **دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة**، معروف الرصافي، مطبوعات مجلة لسان العرب– الأستانة، ط١، ١٣٣١هـ .

٨٠- **دقائق التصريف**، المؤدب (أبو القاسم بن محمد بن سعيد تـ ٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٨١- **دقائق العربية**، جامع أسرار اللغة وخصائصها، الأمير أمين آل ناصر الدين، مكتبة لبنان – بيروت ، ط٣، ١٩٨٦م.

٨٢- **دلالة الألفاظ**، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٧٦.

٨٣- **دليل الهائم في صناعة الناثر والناظم**، شاكر البتلوني، نظر فيه وضبطه وصححه: العلامة اللغوي الشيخ إبراهيم اليازجي، المطبعة الأدبية – بيروت، ط٢، ١٨٩٠م.

٨٤- **ديوان إبراهيم اليازجي**، المطبعة الأدبية – بيروت، د. ط، د. ت.

٨٥- **ديوان ابن الآبار** ، أبو عبد الله محمد بن الآبار القضاعي البلنسي (تـ ٦٥٨هـ) قراءة وتعليق: عبد السلام الهراس ، المملكة المغربية – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، ١٩٩٩م.

٨٦- **ديوان ابن الخياط**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن علي التغلبي الدمشقي (تـ ٥١٧هـ)، برواية تلميذه محمد بن نصر الخالدي، تحقيق: خليل مروم بك، رئيس المجمع العلمي العربي في دمشق، مطبوعات المجمع ، المطبعة الهاشمية – دمشق، د. ط، ١٩٥٨م.

٨٧- **ديوان ابن الدمينة**، صنعه: أبو العباس ثعلب ، ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة – القاهرة، مطبعة المدني، د. ط، د. ت.

٨٨- **ديوان ابن الرومي**، شرح: الأستاذ أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٣، ٢٠٠٢م.

٨٩- **ديوان ابن الفارض**، شرحه وقدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٩٠- **ديوان ابن اللواح**، أبو حمزة سالم بن غسَّان اللواح الخزرجي (تـ ٩٢٠هـ) تحقيق: محمد علي الصليبي، سلطنة عمان – وزارة التراث القومي والثقافة ، ط١، ١٩٨٩م.

٩١- **ديوان ابن حجر العسقلاني**، العلامة المحدث الشيخ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر (تـ ٨٥٢هـ) ، جمعه وصححه وعلَّق عليه: الدكتور السيد أبو الفضل ، حيدر آباد – الهند، د. ط ، ١٩٦٢م.

٩٢- **ديوان ابن حمديس**، صححه وقدَّم له : الدكتور إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د. ط، د. ت.

٩٣- **ديوان ابن عبد ربِّه الأندلسي**، حققه وشرحه: الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

٩٤- **ديوان ابن عربي**، أبو بكر محي الدين بن عربي (تـ ٦٣٨هـ)، شرحه: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩٥- **ديوان ابن نباتة المصري**، (جمال الدين بن نباتة تـ ٧٦٨هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د. ط، د. ت.

٩٦- **ديوان ابن هاني الأندلسي**، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت – لبنان، د. ط، ١٩٨٠م.

٩٧- **ديوان ابن هاني الأندلسي**، دار بيروت للطباعة – بيروت ، د. ط، ١٩٨٠م.

٩٨- **ديوان ابن وكيع التنيسي**، شاعر الزهر والخمر، جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة ، د. ط، د. ت.

٩٩- **ديوان أبي الحسن علي بن محمد التهامي** (تـ ٤١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الربيع، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٩٨٢م.

١٠٠- **ديوان أبي الفتح البستي**، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقَّال، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، د. ط، ١٩٨٩م.

١٠١- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٠٢- **ديوان أبي تمام بشرح الصولي**، دراسة وتحقيق: الدكتور خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية – وزارة الإعلام، سلسلة التراث، ط١، د. ت.

١٠٣- **ديوان أبي دؤاد الأيادي**، جمعه وحققه: أنوار محمود الصالحي، والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء- دمشق ، ط١، ٢٠١٠م.

١٠٤- **ديوان أبي نواس**، الحسن بن هاني، دار صادر – بيروت، د. ط، ١٩٠٠م.

١٠٥- **ديوان الأخطل**، شرحه وصنَّف قوافيه وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط٢، ١٩٩٤م.

١٠٦- **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز- مصر ، د. ط، د. ت.

١٠٧- **ديوان الإمام الشافعي**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٣، ٢٠٠٥م.

١٠٨- **ديوان الأمير شهاب الدين أبي الفوارس** ، سعد بن محمد بن سعد بن الصيفي المعروف بـ (حيص بيص تـ ٥٧٤هـ) حققه وضبط كلماته وشرحها: مكي السيد جاسم ، وشاكر هادي شكر، منشورات وزارة الإعلام العراقية ، د. ط، ١٩٧٤م.

١٠٩- **ديوان البحتري**، عني بتحقيقه وشرحه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف – القاهرة، ط٣، ١٩٧٧م.

١١٠- **ديوان الحارث بن حلزة اليشكري**، تحقيق: مروان العطية، دار الإمام النووي – دمشق، ط١، ١٩٩٤م.

١١١- **ديوان الحطيئة بشرح ورواية ابن السكيت**، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١٢- **ديوان الحماسة لأبي تمام** ، بشرح الخطيب التبريزي، كتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م.

١١٣- **ديوان الحماسة**، لأبي عُبادة الوليد بن عبيد البحتري (تـ ٢٨٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم حُوَّر، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، د. ط، ٢٠٠٧م.

١١٤- **ديوان الخنساء**، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

١١٥- **ديوان الشاعر أحمد بن أبي القسم الخلوف الأندلسي**، المطبعة السليمية في بيروت، ١٨٧٣م، بنفقة: سليم أفندي المدور.

١١٦- **ديوان الصاحب بن عباد**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار القلم – بيروت، مكتبة النهضة – بغداد ، ط٢، ١٩٧٤م.

١١٧- **ديوان الصبابة**، شهاب الدين بن أبي حجة المغربي(تـ ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الدسوقي، مكتبة ابن سينا – القاهرة، د. ط، د. ت.

١١٨- **ديوان الصنوبري**، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١، د. ت.

١١٩- ديوان الصوري، تحقيق: مكي السيد جاسم، وشاكر هادي شكر، دار الحرية – بغداد، ١٩٨١م.

١٢٠- **ديوان الطرماح**، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن ، دار الشرق العربي – بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٢١- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢٢- **ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقي**، مؤسسة هنداوي – القاهرة، د. ط، ٢٠١٢م.

١٢٣- **ديوان المعاني**، أبو هلال العسكري (تـ ٣٩٥هـ) ، عنيت بنشره: مكتبة القدس – القاهرة ، عن نسختي الشيخ محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي، د. ط، ١٩٣٤م.

١٢٤- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

١٢٥- **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.

١٢٦- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.

١٢٧- **ديوان أميَّة بن أبي الصلت**، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٢٨- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

١٢٩- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف- القاهرة، ط٣،د. ت.

١٣٠- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر- بيروت، د. ط، ٢٠٠٦م.

١٣١- **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبدا مهنا، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢، ١٩٩٤م.

١٣٢- **ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي**، كتب مقدمته وفهارسه وهوامشه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

١٣٣- **ديوان ربيعة بن مقروم الضبي**، جمع وتحقيق: تماضر عبد القادر فياض حرفوش، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٣٤- **ديوان سبط بن التعاويذي**، مجد الدولة والدين أبي الفتح محمد بن عبيد الله، اعتنى بنسخه وصححه: د. س مرجليوث، دار صادر – بيروت، د. ط، د، ت.

١٣٥- **ديوان سقط الزند**، أبو العلاء المعري، دار بيروت، ودار صادر – بيروت ، د. ط، ١٩٥٧م.

١٣٦- **ديوان صفي الدين الحلي**، دار صادر – بيروت، د. ط، د. ت.

١٣٧- **ديوان طراز البلغاء وخاتمة الفصحاء**، شهاب الدين الموسوي المعروف بابن معتوق، ضبطه: المعلم سعيد الشرتوني اللبناني، المطبعة الأدبية- بيروت، د. ط، ١٨٨٥م.

١٣٨- **ديوان عرقلة الكلبي**، حسان بن نمير (تـ ٥٦٧هـ)، تحقيق: أحمد الجندي، دار صادر – بيروت، د. ط، ١٩٩٢م.

١٣٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

١٤٠- **ديوان عمر بن كلثوم** ، تحقيق: أيمن ميدان، النادي الأدبي الثقافي – جدَّة، ط١، ١٩٩٢م.

١٤١- **ديوان عمر بن كلثوم**، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٤٢- **ديوان عنترة بن شداد**، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

١٤٣- **ديوان كثير عَزَّة**، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت، د. ط، ١٩٧١م.

١٤٤- **ديوان لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: الدكتور محمد مفتاح، دار الثقافة – الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٩م.

١٤٥- **ديوان مهلهل بن أبي ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية ، د. ط، د. ت.

١٤٦- **ديوان ناصيف اليازجي**، النبذة الثانية (نفحة الريحان)، تصحيح الشيخ: إبراهيم اليازجي، المطبعة الأدبية – بيروت، د. ط، ١٨٩٨م.

١٤٧- **رحلة عبد اللطيف البغدادي في مصر**، أو كتاب الإفادة والاعتبار في الأمور والمشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، أشرف على إعداده وقدَّم له: الدكتور عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٩٨م .

١٤٨- **رسالة الغفران**، صححها ووقف على طبعها العالم اللغوي الشهير الشيخ إبراهيم اليازجي، مطبعة هندية – مصر، ط١، ١٩٠٧م.

١٤٩- **رسالة الغفران**، لأبي العلاء المعري (تـ ٤٤٩هـ)، تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دائرة المعارف- القاهرة، ط٩، ١٩٧٧م.

١٥٠- **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين (تـ ١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٧م.

١٥١- **زهر الآداب وثمر الألباب**، الحصري (إبراهيم بن علي القيرواني تـ ٤٥٣هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ضبطه: الدكتور زكي مبارك، دار الجيل – بيروت، ط٤، د. ت.

١٥٢- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، الحسن اليوسي، تحقيق: الدكتور محمد حجي، والدكتور محمد الأخضر، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب– دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.

١٥٣- **الساق على الساق فيما هو الفارياق**، أو: أيام وشهور وأعوام في عجم العرب والأعجام، فارس بن يوسف الشدياق، عني بنشره: يوسف نوما البستاني ، مكتبة العرب – مصر، ١٩١٩م.

١٥٤- **سر الليال في القلب والإبدال** ، أحمد فارس الشدياق، المطبعة السلطانية – الأستانة، ١٢٨٤هـ، ١٨٦٨م.

١٥٥- **سر صناعة الإعراب** ، ابن جني (أبو الفتح عثمان تـ ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم – بيروت، ط١ ، ١٩٨٥م .

١٥٦- **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون**، جمال الدين بن نباتة المصري (تـ ٧٦٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – مطبعة المدني ، د. ط، ١٩٦٤م.

١٥٧- **سلسلة الأعمال المجهولة لإبراهيم اليازجي** ، ميشال جحا، رياض الريس للكتب والنشر– لندن، وقبرص، ط١، ١٩٩٢م.

١٥٨- **سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان**، جرجي شاهين عطية، دار ريحاني – بيروت، ط٤، د. ت.

١٥٩- **سلوان الشجي في الرد على اليازجي**، مخايل أفندي عبد السيد المصري، مطبعة الجوائب – الاستانة ، د. ط، ١٢٨٩هـ.

١٦٠- **سنن أبي داود**، (سليمان بن الأشعث السجستاني تـ ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٦م .

١٦١- **الشدياق واليازجي، مناقشة علمية أدبية سنة ١٨٧١م بين الشيخين فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي، يليها مختارات من نفثات أقلامهما**، جمعها ونسَّقها: الأب أنطونيوس شبلي اللبناني، مطبعة المرسلين اللبنانيين – لبنان، ١٩٥٠م.

١٦٢- **شذا العرف في فن الصرف** ، الحملاوي (الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد تـ ١٣١٥هـ) ، تحقيق وتعليق : محمد بن عبد المعطي ، أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان – الرياض ، د.ط ، د.ت.

١٦٣- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله المصري الهمداني تـ ٧٦٩هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الميزان ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

١٦٤- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"** ، الأشموني (علي بن محمد بن عيسى تـ ٩٠٠هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١ ، ١٩٥٥م .

١٦٥- **شرح التسهيل**، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي تـ ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، مؤسسة هجر للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٩٠م.

١٦٦- **شرح التصريح على التوضيح** ، الأزهري (الشيخ خالد بن عبد الله تـ ٩٠٥هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ٢٠٠٠م .

١٦٧- **شرح الفصيح**، لابن هشام اللخمي (تـ ٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور مهدي عبيد جاسم، دائرة الآثار والتراث- بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

١٦٨- **شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس**، تحقيق: أحمد خطَّاب، مطبوعات وزارة الإعلام – جمهورية العراق، دار الحرية – بغداد، د. ط، ١٩٧٣م.

١٦٩- **شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي**، عنيت بتصحيحها وضبطها: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

١٧٠- **شرح الكافية الشافية** ، ابن مالك (جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي تـ ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث – المملكة العربية السعودية ، د.ط ، د.ت .

١٧١- **شرح المعلقات العشر للزوزني**، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د. ط، ١٩٨٣م.

١٧٢- **شرح المفصل للزمخشري** ، ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي تـ ٦٤٣هـ) ، تحقيق : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٧٣- **شرح المقدمة المحسبة**، ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد تـ ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، د. ط، د. ت.

١٧٤- **شرح حدود ابن عرفة، الموسوم : الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الغمام ابن عرفة الوافية**، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصَّاع (تـ ٨٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٧٥- **شرح درّة الغواص في أوهام الخواص**، شهاب الدين الخفاجي (تـ ١٠٦٩هـ)، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب، دار الكتب الوطنية- هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠١٢م.

١٧٦- **شرح ديوان الفرزدق**، شرح معانيه وشروحه: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.

١٧٧- **شرح ديوان علقمة بن عبده الفحل** ، الأعلم الشنتمري ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور حنا نصر الجتي ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٧٨- **شرح شافية ابن الحاجب** ، الرضي الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن تـ ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ط ، ١٩٨٢م.

١٧٩- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن موسى بن أحمد بن هشام تـ ٧٦١هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب تحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، د. ط، ٢٠٠٤م.

١٨٠- **شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ**، جمال الدين محمد بن مالك (تـ ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، جمهورية العراق – وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد، د. ط، ١٩٧٧م.

١٨١- **شرح مشكل الآثار**، الطحاوي(أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة تـ ٣٢١هـ)، حققه وضبط نصه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٩٤م.

١٨٢- **شرح مقامات الحريري**، الشريشي (أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي تـ ٦١٩هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، د. ط، ١٩٩٢م.

١٨٣- **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد إبراهيم ، دار الكتاب العربي – بغداد، ط١، ٢٠٠٧م.

١٨٤- **شعر القحيف العجلي**، جمعه الدكتور حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، د. ط، ١٩٨٦م .

١٨٥- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.

١٨٦- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، شهاب الدين أحمد الخفاجي (تـ ١٠٦٩هـ)، تصحيح وتعليق ومراجعة: محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة المنيرية بالأزهر، ط١، ١٩٥٢ م.

١٨٧- **شموس العرفان بلغة القرآن**، عباس أبو السعود، دار المعارف – القاهرة، د. ط، ١٩٨٠م.

١٨٨- **شواهد القرآن**، أبو تراب الظاهري، النادي الأدبي الثقافي – جِدَّة، د. ط، ١٩٨٩م .

١٨٩- **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تـ ٣٩٥هـ) ، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٩٠- **صبح الأعشى**، الشيخ أبو العباس أحمد القلقشندي، دار الكتب السلطانية – المطبعة الأميرية بالقاهرة، د. ط، ١٩١٥م.

١٩١- **الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية** ، الجوهري (إسماعيل بن حماد تـ ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٢، ١٩٧٩م.

١٩٢- **صحيح البخاري**، البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل تـ ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير- دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

١٩٣- **الصحيح والضعيف في اللغة العربيَّة**، الدكتور محمود فجَّال، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة- المملكة العربيَّة السعوديَّة، د. ط ١٩٩٦م.

١٩٤- **طبقات فحول الشعراء**، ابن سلام الجمحي (تـ ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني- جدَّة ، د. ط ، د. ت.

١٩٥- **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، الصغاني (الحسن بن محمد بن الحسن تـ ٦٥٠هـ) تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية ، د. ط ، ١٩٨١م.

١٩٦- **عثرات الأقلام والألسنة**، محمد المنتصر الريسوني، دار ابن حزم، د. ط، د. ت.

١٩٧- **عثـرات الأقـلام**، بشـار بكـور، دار الـرواد للنشـر، مجمـع الفـتح الإسـلامي – دمشـق، د. ط، د. ت.

١٩٨- **عثـرات اللسـان فـي اللغـة**، عبـد القـادر المغربـي، مطبوعـات المجمـع العلمـي العربـي فـي دمشق، المطبعة الهاشمية بدمشق، د. ط، ١٩٤٩م.

١٩٩- العربية الصحيحة، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة ، ط٢، ١٩٩٨م.

٢٠٠- **العـرف الطيـب فـي شـرح ديـوان أبـي الطيـب**، ناصـيف اليـازجي اللبنـاني، مطبعـة القـديس جاور جيوس- بيروت، ١٨٨٢م.

٢٠١- العقد الفريد، ابـن عبـد ربـه (أحمـد بـن محمد بـن عبـد ربـه الأندلسـي تـ ٣٢٨هـ) تحقيـق: الـدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٨٣م.

٢٠٢- **عقـود الـدرر فـي شـرح شـواهد المختصـر**، المعلـم شـاهين عطيـة اللبنـاني، وقـف عليـه وهذبـه: الشيخ إبراهيم اليازجي، المطبعة الأدبية في بيروت، د. ط، ١٨٨٧م.

٢٠٣- **العلاقـات الدلاليَّـة والتـراث البلاغـي العربـي**، الـدكتور عبـد الواحـد حسـن الشـيخ، وكتبـة ومطبعة الإشعاع الفنيَّة – مصر، ط١، ١٩٩٩م.

٢٠٤- **علـم الدلالـة العربـي، النظريَّـة والتطبيـق**، دراسـة تاريخيَّـة تأصـيلية نقديـة، الـدكتور فـايز الداية، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط٢، ١٩٩٦م .

٢٠٥- **علـم الدلالـة، أصـوله ومباحثـه فـي التـراث العربـي**، منقـور عبـد الجليـل، منشـورات اتِّحـاد الكُتَّاب العرب- دمشق، د . ط، ٢٠٠١م .

٢٠٦- **علم الدلالة**، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.

٢٠٧- **علم اللغة**، الدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط٩، ٢٠٠٤م.

٢٠٨- **علـم اللغـة، مقدمـة للقـارئ العربـي**، محمـود السـعران، دار النهضـة العربيـة – بيـروت، د. ط، د. ت.

٢٠٩- **عمـدة القـاري شـرح صـحيح البخـاري**، العينـي (بـدر الـدين أبـو محمد محمـود بـن أحمـد تـ ٨٥٥هـ)، ضـبطه وصـححه : عبـد الله محمـود محمد عمـر، دار الكتـب العلميـة – بيـروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢١٠- **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلَّام الهروي (تـ ٢٢٤هـ) تحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربيَّة القاهري، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث – مصر، د. ط، ١٩٩٣م .

٢١١- **غريب الحديث**، الحربي (أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق تـ ٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٥م.

٢١٢- **الفاخر في الأمثال**، المفضل الضبي (تـ ٢٩١هـ) ، اعتنى به ووضع حواشيه: محمد عثمان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١١م.

٢١٣- **الفرج بعد الشدَّة**، التنوخي (القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي تـ ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر – بيروت ، د. ط، ١٩٧٨م.

٢١٤- **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري (تـ ٣٩٥هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم، ، دار العلم والثقافة– القاهرة، د. ط ، ١٩٩٧م.

٢١٥- **الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي**، صنعه أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ)، حققه وقدَّم له: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٢١٦- **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ**، لأبي العلاء المعري، ضبطه وفسَّر غريبه: محمود حسن زناتي، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة – بيروت، د. ط، ١٩٣٨م.

٢١٧- **الفصيح**، لأبي العباس ثعلب (تـ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة : عاطف مدكور، دار المعارف، د. ط، د. ت.

٢١٨- **فعلت وأفعلت**، لأبي إسحاق الزجاج (تـ٣١١هـ) حققه وقدَّم له: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٩٩٥م.

٢١٩- **فقه اللغة وخصائص العربيَّة**، محمد المبارك، دار الفكر– دمشق، ط٢، د. ت.

٢٢٠- **فوات الوفيات والذيل عليها**، محمد بن شاكر الكتبي (تـ ٧٦٤هـ) تحقيق: الدكتور إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، د. ط، د. ت.

٢٢١- **في التراث العربي (التاريخ – الخط – الأدب – اللغة – التراث الشعبي – النقد)** الدكتور مصطفى جواد، قدَّم له وأخرجه: محمد جميل شلش، وعبد الحميد العلوجي، وزارة الإعلام – الجمهورية العراقية، د. ط، ١٩٧٥م.

٢٢٢- **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب تـ ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.

٢٢٣- **قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب**، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، د. ط، ٢٠١١م.

٢٢٤- **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ – ١٩٨٧م**، أعدَّها وراجعها : محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، د. ط، ١٩٨٩م.

٢٢٥- **قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين**، الدكتور العربي دين، عالم الكتب الحديث- أربد ، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

٢٢٦- **قل ولا تقل**، الدكتور مصطفى جواد، دار المدى للثقافة والنشر- دمشق، د. ط، ٢٠٠١م.

٢٢٧- **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان**، ابن خاقان (أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله الأشبيلي تـ ٥٢٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور حسين يوسف خريوش، ساعدت جامعة اليرموك على دعمه، مكتبة المنار- الأردن، ط١، ١٩٨٩م.

٢٢٨- **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان**، ابن خاقان الأشبيلي، الطبعة الحجرية، مصر ، ١٨٦٦م.

٢٢٩- **الكافية في علم النحو** ، ابن الحاجب (أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر تـ ٦٤٦هـ) ، تحقيق : عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب – القاهرة ، د.ط، د.ت .

٢٣٠- **الكامل في التاريخ**، ابن الأثير(أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري تـ ٦٣٠هـ)، من سنة ٥٦٢ لغاية سنة ٦٢٨ للهجرة، راجعه وصححه الدكتور يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٤، ٢٠٠٣م.

٢٣١- **الكامل في اللغة والأدب**، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد تـ ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية – المملكة العربية السعودية ، د. ط، ١٩٩٨م.

٢٣٢- **كبوات اليراع**، أبو تراب الظاهري، النادي الأدبي الثقافي – جدَّة، ط١، ١٩٨٢.

٢٣٣- **كتاب الاعتبار**، أسامة بن منقذ الكناني (تـ ٥٨٤هـ)، دقق نصوصه وقدَّم له: الدكتور عبد الكريم الأشتر، المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق وعمان، ط٢، ٢٠٠٣م.

٢٣٤- **كتاب الأفعال** ، ابن القطاع الصقلي (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي تـ ٥١٥هـ) ، دار المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن، ط١ ، ١٩٤٠م .

٢٣٥- **كتاب الأفعال** ، السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري تـ ٤٠٠هـ) ، تحقيق : حسين محمد شرف ، مراجعة : محمد مهدي علام ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية – القاهرة، د.ط ، ١٩٧٥م .

٢٣٦- **كتاب الألفاظ والأساليب، ما نظرت فيه لجنة الأصول والألفاظ والأساليب، وعُرِض على مجلس المجمع ومؤتمره من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين**، أعدَّ المادة وعلَّق عليها: محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية في القاهرة ، د. ط، د. ت.

٢٣٧- **كتاب الأموال**، أبو عبيد القاسم بن سلام (تـ ٢٢٤هـ)، حققه وعلَّق عليه: أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي- مصر، ودار الفضيلة – السعودية، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣٨- **كتاب العين** ، الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد تـ ١٧٥هـ) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د.ط، د.ت .

٢٣٩- **كتاب المنذر إلى المجمع العلمي العربي في دمشق**، الأستاذ إبراهيم المنذر، مطبعة السلام – بيروت، ط٢، ١٩٢٧م.

٢٤٠- **كتاب سيبويه** ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تـ ١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة ، مطبعة المدني، ط٣ ، ١٩٨٨م .

٢٤١- **كشف الطرة عن الغرة**، الآلوسي (أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي تـ ١٢٧٠هـ)، دمشق ، د. ط ، ١٨٨٣م.

٢٤٢- **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى تـ ١٠٩٤هـ)، قابل نسخه وأعدَّه: الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٢٤٣- **كليلة ودمنة**، الفيلسوف الهندي ديبا، نقله إلى العربيَّة: ابن المقفَّع، مكتبة زهران – مصر، د. ط ، د.ت.

٢٤٤- **لباب الآداب**، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل تـ ٤٢٩هـ) ، حرره وحققه: الأستاذ أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٩٧م.

٢٤٥- **لباب تحفة المجد الصريح في شر كتاب الفصيح**، اللبّي (أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري تـ ٦٩١هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، دراسة الدكتور عبد الكريم علي عثمان عوفي ، جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ط١، ٢٠١١م.

٢٤٦- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين تـ ٦١٦هـ) ، تحقيق: غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق، ط١ ، ١٩٩٥م .

٢٤٧- **لجام الأقلام**، أبو تراب الظاهري، مطبعة البلاد – جدَّة، ط١، ١٩٨٢م.

٢٤٨- **لحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)** الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠١٠م.

٢٤٩- **اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه**، الدكتور عبد الفتاح سليم ، دار المعارف – القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٢٥٠- **اللزوميات**، أبو العلاء المعري، تحقيق: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مكتبة الهلال – بيروت، د. ط،د. ت.

٢٥١- **لسان العرب** ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري تـ ٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت، ط٣ ، ١٩٩٣م .

٢٥٢- **لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية**، شاكر شُقير اللبناني، المطبعة العثمانية، بعبدا – لبنان، د. ط، ١٨٩١م.

٢٥٣- **اللغة** ، ج فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريَّة، مطبعة لجنة البيان العربي، د. ط ، د. ت.

٢٥٤- **لغة الجرائد**، إبراهيم اليازجي، جمعه وقدَّمه: نظير عبود، دار مارون عبود، ط١، ١٩٨٤م.

٢٥٥- **لغة الجرائد**، إبراهيم اليازجي، مطبعة مطر بمصر، التزام علي محمود الحطاب الكتبي – الإسكندرية ، ط١، د. ت.

٢٥٦- **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدكتور تمام حسَّان، دار الثقافة ، الدار البيضاء- المغرب، د. ط، ١٩٩٤م.

٢٥٧- **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، الشيخ محمد علي النجار، مراجعة الدكتور عامر النجار، دار الهداية، د. ط، ١٩٨٦م.

٢٥٨- **اللمع في العربية**، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني تـ ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي – عمان، د. ط، ١٩٨٨م.

٢٥٩- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله ضياء الدين بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ، الجزريّ تـ ٦٣٧هـ)، قدمه وعلَّق عليه: الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر – القاهرة، ط٢، د. ت.

٢٦٠- **مجمع البحرين**، الشيخ ناصيف اليازجي، دار صادر – بيروت، د.ط، د. ت.

٢٦١- **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار** ، الفتني (محمد بن طاهر بن علي تـ ٩٨٦هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية العثمانية – الهند، د.ط ، ١٩٦٧م .

٢٦٢- **محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة**، الأستاذ محمد علي النجار، جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية العالية، د. ط، ١٩٦٠م.

٢٦٣- **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة تـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٦٤- **محيط المحيط، قاموس مطوَّل للغة العربية** ، تأليف المعلم بطرس البستاني، مكتبة لبنان – بيروت، د. ط، ١٩٨٧م.

٢٦٥- **مختار الصحاح**، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر تـ ٦٦٠هـ)، أخرجته: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان – بيروت، د. ط، ١٩٨٩م .

٢٦٦- مختصر أخبار الخلفاء، علي بن أنجب المعروف بابن الساعي البغدادي (تـ ٦٧٤هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق- مصر، د. ط، ١٣٠٩هـ.

٢٦٧- **المختصر في أخبار البشر**، أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل بن علي تـ ٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب، والأستاذ يحيى سيد حسين، دار المعارف – القاهرة، ط١، د. ت.

٢٦٨- **المدخل إلى تقويم اللسان**، ابن هشام اللخمي (تـ ٥٧٧هـ) تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٦٩- **المذكر والمؤنَّث** ، ابن الأنباري (أبو بكر بن الأنباري تـ ٣٢٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية – لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، د. ط، ١٩٨١م.

٢٧٠- **المذكر والمؤنَّث** ، السجستاني (أبو حاتم سهل بن محمد تـ ٢٥٥هـ) ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر المعاصر– بيروت ، ودار الفكر – دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

٢٧١- **المذكر والمؤنَّث** ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد تـ ٢٠٧هـ)، حققه وقدَّم له: الدكتور رمضان عبد التواب ، دار التراث – القاهرة ، د. ط، د. ت.

٢٧٢- **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، ابن الجوزي (شمس الدين أبو المظفر يوسف بن عبد الله تـ ٦٥٤هـ) تحقيق: محمد بركات، وعمار ريحاوي، دار الرسالة العالمية – دمشق، ط١، ٢٠١٣م.

٢٧٣- **المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها**، عبد الله الطيب، دار الآثار الإسلامية – وزارة الإعلام الكويتية، د. ط، ١٩٨٩م.

٢٧٤- **مرقاة المفاتيح**، للعلامة الشيخ علي بن سلطان محمد (تـ١٠١٤هـ) شرح مشكاة المصابيح للإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (تـ ٧٤١هـ)، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٧٥- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي تـ ٣٤٦هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين ، طبعتا القاهرة ١٩٤٨ ، ١٩٥٨ م .

٢٧٦- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن تـ ٩١١هـ) ، شرحه وضبط عنوانه ووضع حواشيه : محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت، د. ط ، ١٩٨٦م.

٢٧٧- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله المصري الهمداني تـ ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الفكر – دمشق، ط١ ، ١٩٨٢م .

٢٧٨- **المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر**، دراسة ومعجم، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار كنوز المعرفة – عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٩م.

٢٧٩- **المستطرف في كلِّ فنٍّ مستظرف**، الأبشيهي (شهاب الدين محمد بن أحمد تـ ٨٥٠هـ)، تحقيق: محمد خير طعمة الحلبي، دار المعرفة – بيروت، ط٥ ، ٢٠٠٨م .

٢٨٠- **مُسند الإمام أحمد بن حنبل** (تـ ٢٤١هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري تـ ٧٧٠هـ)، تحقيق : محمد عبد العظيم الشناوي، دار المعارف – القاهرة ، ط٢، د. ت.

٢٨٢- **معاني الأبنية في العربية** ، فاضل صالح السامرائي ، دار عمار – عمان، ط٢ ، ٢٠٠٧م .

٢٨٣- **معاني القرآن** ، الفرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد تـ ٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب – بيروت، ط٣ ، ١٩٨٣م .

٢٨٤- **معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر – عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م .

٢٨٥- **معجم أخطاء الكتاب**، صلاح الدين الزعبلاوي، عني به: محمد مكي الحسني، ومروان البواب، دار الثقافة والتراث– دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٨٦- **معجم الأخطاء الشائعة، أو قل ولا تقل**، الدكتورة: كوكب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب – لبنان، د. ط، د. ت.

٢٨٧- **معجم الأخطاء النحوية واللغوية والصرفية الشائعة**، خضر أبو العينين، دار أسامة للنشر– عمان، الأردن، ط١، ٢٠١١م.

٢٨٨- **معجم الأخطاء الشائعة**، محمد العدناني، مكتبة لبنان (ناشرون) – بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م.

٢٨٩- **المعجم الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها** ، تأليف وإعداد: جماعة من كبار اللغويين العرب، بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٣م.

٢٩٠- **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، محمد العدناني ، مكتبة لبنان– بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

٢٩١- **معجم التصحيحات اللغوية المعاصرة**، غازي جاسم العنبكي، دار دجلة – الأردن، ط٢/ ٢٠١٢م.

٢٩٢- **معجم التعريفات** ، الجرجاني (علي بن محمد الشريف الجرجاني تـ ٨١٦هـ) ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة – القاهرة، د.ط ، ٢٠٠٤م .

٢٩٣- **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، أميل يعقوب، دار العلم للملايين – بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٩٤- **معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال**، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٥م.

٢٩٥- **معجم الصواب اللغوي، دليل المثقَّف العربي**، الدكتور أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب– القاهرة ، د. ط ، د.ت.

٢٩٦- **المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربيَّة**، الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٦م .

٢٩٧- **معجم المنتقى من الخطأ والصواب في اللغة العربية**، الدكتور شامل الشاهين، دار غار حواء، د. ط، د. ت.

٢٩٨- **المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغويَّة**، الدكتور جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٩٩- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الإدارة العامة للمعجمات، أخرجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر – دار الدعوة، ط٢، د. ت.

٣٠٠- **معجم متن اللغة**، موسوعة لغوية حديثة، الشيخ أحمد رضا العاملي، دار مكتبة الحياة– بيروت د. ط ، ١٩٥٨م.

٣٠١- **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا تـ ٣٥٩هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت ، د. ط ، د.ت.

٣٠٢- **مغالط الكتاب ومناهج الصواب**، جرجي جنن البولسي ، مطبعة القديس بولس حريصا، لبنان ، د. ط ، د.ت.

٣٠٣- **المغرب في ترتيب المعرب**، المطرزي (أبو الفتح ناصر الدين تـ ٦١٠هـ)، حققه: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، سوريا، ط١، ١٩٧٩م.

٣٠٤- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام النحوي (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد تـ ٧٦١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي – الكويت، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٣٠٥- **مفاتيح العلوم، الخوارزمي** (محمد بن أحمد بن يوسف تـ ٣٨٧هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٣٠٦- **مفردات ألفاظ القرآن**، الراغب الأصفهاني تـ(في حدود ٤٢٥هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – دمشق ، الدار الشامية – بيروت، ط٤، ٢٠٠٩م.

٣٠٧- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى تـ ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمن، المملكة العربية السعودية- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٠٨- **مقامات الحريري**، دار الباز – مكة المكرمة، ودار بيروت – بيروت، د. ط، ١٩٧٨م.

٣٠٩- **المقتضب** ، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تـ ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

٣١٠- **مقدمة ابن خلدون** ، ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمن بن محمد تـ ٨٠٨هـ)، راجعتها لجنة من الجامعيين، مطبعة الكشاف – بيروت، د.ط ، د. ت.

٣١١- **المقرَّب** ، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي تـ ٦٦٩هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م .

٣١٢- **ملاح الألواح شرح مراح الأرواح**، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (تـ ٨٥٥هـ)، منشورات مجلة المورد العراقية، د. ط، د. ت.

٣١٣- **الممتع في التصريف** ، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي تـ ٦٦٩هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة – بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م .

٣١٤- **مناظرة لغويَّة أدبيَّة بين الأساتذة عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربي، وأنستاس الكرملي** ، مكتبة القدس- القاهرة، ، د. ط ، ١٣٥٥هـ.

٣١٥- **المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني** ، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني تـ ٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية – مصر، ط١ ، ١٩٥٤م .

٣١٦- **المهذب في علم التصريف** ، الدكتور هاشم طه شلاش ، الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، الدكتور عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي – جامعة الموصل، د.ط ، ١٩٨٩م .

٣١٧- **موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة**، الدكتور علي جاسم سلمان، دار أسامة – عمان ، الأردن، د. ط، ٢٠٠٣م.

٣١٨- **النحو الوافي**، عباس حسن، مطابع دار المعارف – مصر، د. ط، ١٩٧٤م.

٣١٩- **نحو وعيٍ لغوي**، الدكتور مازن المبارك، مؤسسة الرسالة- بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

٣٢٠- **نزهة الطرف في علم الصرف** ، الميداني (أحمد بن محمد تـ ٥١٨هـ) ،ويليه : (الأنموذج في النحو) ، للزمخشري ، وفي نهايته : (الإعراب في قواعد الأعراب) لابن هشام ، اعتنى به وصححه : يوسف النبهاني ، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، ط١ ، ١٨٨٠م .

٣٢١- **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، التنوخي (أبو علي المحسن بن علي تـ ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبود الشالجي المحامي ، دار صادر – بيروت ، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٢٢- **نظرات في أخطاء المنشئين**، محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، مطبعة الآداب – النجف الأشرف، د. ط، ١٩٨٣م.

٣٢٣- **نظرات في اللغة والأدب** ، مصطفى الغلاييني، مطبعة وزنكو غراف طبارة – بيروت، د. ط، ١٩٢٧م.

٣٢٤- **نظرات في جموع التكسير**، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٦م.

٣٢٥- **النغم الشجي في أغلاط الشيخ إبراهيم اليازجي**، الشيخ بُعيث الخضري، وهو الأب أنستاس ماري الكرملي، مخطوط.

٣٢٦- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د. ط، ١٩٦٨م.

٣٢٧- **النقد اللغوي بين التحرر والجمود**، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات دائرة الشؤون الثقافية – بغداد، د. ط، ١٩٨٤م.

٣٢٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير(مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري تـ ٦٠٦هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٩٦٣م.

٣٢٩- **نهج البلاغة**، ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، حققه وضبط نصه الشيخ قيس بهجة العطار، مؤسسة الرافد، ط١، ٢٠١٠م.

٣٣٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر تـ٩١١ه) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م .

٣٣١- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (تـ ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٣٢- **الوافي في قواعد الصرف العربي** ، يوسف عطا الطريحي ، دار الأهلية – عمان، ط١ ، ٢٠١٠م .

٣٣٣- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك النيسابوري تـ ٤٢٩ه)، شرح وتحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٣م .

الرسائل الجامعية

١- **اعتراضات المحدثين على نقاد اللغة الأقدمين**، دراسة وتقويمًا، رسالة ماجستير، صفاء حسين مهدي الغرابي، جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢١م.

٢- **التقابل الدلالي في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، صلاح الدين عزيز الصفار، جامعة الموصل – كلية الآداب ، ١٩٩٤م.

٣- **جهود اليازجيين ناصيف وإبراهيم في الدراسات اللغوية**، أطروحة دكتوراه، كرامة هاشم علوان، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٩م.

٤- **الدلالة المركزية والهامشية بين اللغويين والبلاغيين**، رسالة ماجستير ، رنا عبد الرؤوف، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات، ٢٠٠٢م.

٥- **النقد اللغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي**، أطروحة دكتوراه، وسام غالي كاطع العطافي، جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢١م.

البحوث المنشورة

١- **التصحيح اللغوي وكتب لحن العوام**، إبراهيم السامرائي، بحث منشور في مجلّة عالم الكتب ، المجلد العاشر لسنة ١٩٨٩.

المقالات

١- **إبراهيم اليازجي**، (مقال)، محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثامن والعشرين، ١٩٥٣م.

٢- **آثار أدبية**، (مقال)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الرابع، ١٩٠٢م.

٣- **آراء وأفكار حول العثرات**، (مقال)، أحمد رضا العاملي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثالث، ١٩٢٣م.

٤- **أساء رعيًا فسقى**، (مقال)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٥- **أسئلة وأجوبة**، (سلسلة مقالات)، مجلة لغة العرب، المجلد الرابع، ١٩٢٦م.

٦- **أسئلة وأجوبتها** ،(سلسلة مقالات)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الأول إلى الثامن، ١٨٩٨ – ١٩٠٥م

٧- **أغلاط العرب** ،(سلسلة مقالات)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الثالث ١٩٠٠م.

٨- **أغلاط المولدين**، (سلسلة مقالات)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الثامن ، ١٩٠٥م.

٩- **إقالة عثرة من عثرات الأقلام أو بحث طريف في (أي) الشرطية**، عبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المجلد الثامن، ١٩٥٥م.

١٠- **الانتقاد**، (مقال)، سعيد الخوري الشرتوني، مجلة المقتطف، المجلد السادس والثلاثين، ١٩٠٦.

١١- **الأوهام العائرة**، (مقال)، أنستاس الكرملي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد السابع عشر، ١٩٤٢م.

١٢- **إيضاحات لغوية**، (مقال)، سعيد الخوري الشرتوني، مجلة المقتطف، المجلد السادس والثلاثين، ١٩٠٦م.

١٣- **بحوث وتحقيقات لغوية**، (مقال)، أحمد بك العوامري، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المجلد الأول، ١٩٣٤م.

١٤- **البويرس وبلاد الترانسفال**، (مقال)، لويس شيخو اليسوعي، مجلة المشرق، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

١٥- **تأصيل أصل في اللغة**، (مقال)، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الخامس، ١٩٢٥م.

١٦- **تراكيب ومفردات غير فصيحة**، (مقال)، محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الثامن والعشرين، ١٩٥٣م.

١٧- **تصحيح لسان العرب**، (سلسلة مقالات)، أحمد تيمور، مجلة الضياء، المجلد السادس، ١٩٠٣.

١٨- **التعريب**، (مقال)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

١٩- **تكملة المعاجم العربية**، إبراهيم اليازجي، مجلة الطبيب، السنة الأولى، ١٩٨٤م.

٢٠- **الداودة والداوديون**، (مقال)، أنستاس الكرملي، مجلة المشرق، المجلد السادس، ١٩٠٣م.

٢١- **رمتني بدائها وانسلّت**، (مقال)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٢٢- **شذرات** (سلسلة مقالات)، لويس شيخو اليسوعي، مجلة المشرق، المجلد الثالث، ١٩٠٠م.

٢٣- **عثرات الأقلام**، (سلسلة مقالات)، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، بتوقيع المجمع، المجلد الأول إلى الخامس، ١٩٢١- ١٩٢٥.

٢٤- **عيُّ الصَّمت أحسن من عيٍّ المنطق**، إبراهيم اليازجيّ، مجلَّة الضِّياء، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٢٥- **غوائل الحرب**، (مقال)، موسى صيدح، مجلة الضياء، المجلد الأول، ١٨٩٨م.

٢٦- **فتاوى الضياء وأوهامه اللغوية**، (مقال)، أنستاس الكرملي، مجلة المشرق، المجلد الخامس، ١٩٠٢م.

٢٧- **فكاهات**، (سلسلة مقالات)، نسيب أفندي المشعلاني، مجلة الضياء، المجلد الأول إلى الثامن، ١٨٩٨- ١٩٠٥م.

٢٨- **فوائد لغوية**، (سلسلة مقالات)، شكيب أرسلان، مجلة المشرق، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٢٩- **فوائد لغوية، عثرات إبراهيم اليازجي وجرجي جنن البولسي في مغالط الكُتَّاب ومناهج الصواب**، (سلسلة مقالات)، مصطفى جواد، مجلة لغة العرب، المجلد السابع، ١٩٢٩م.

٣٠- **في إنَّ جمع فَعْل على أفعال قياسي مُطّرد**، (مقال)، يوحنَّا مرتا الخوري، مجلة المشرق، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٣١- **قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع**، (مقال)، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد العاشر، ١٩٣٠م.

٣٢- **القواعد الجديدة في العربية**، (مقال)، مصطفى جواد، مجلة المعرفة المصرية، المجلد الثالث، ١٩٣٣م.

٣٣- **لسان العرب**، (سلسلة مقالات)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد السادس ، ١٩٠٣م.

٣٤- **لغة الجرائد**، (سلسلة مقالات)، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الأوَّل إلى السادس، ١٨٩٨ – ١٩٠٣م.

٣٥- **المتنبي ولؤلؤ أمير حمص والأب لويس شيخو**، (مقال) إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، المجلد الخامس، ١٩٠٣م.

٣٦- **مجلة الضياء ولغة الجرائد**، (سلسلة مقالات)، رشيد الخوري الشرتوني، مجلة المشرق، المجلد الثاني، ١٨٩٩م.

٣٧- **معرض الآراء الحديثة (مخطوطات ومطبوعات)**، (مقال)، سعيد الأفغاني، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد السادس عشر، ١٩٤١م.

٣٨- **ملاحظات على عثرات الأقلام**، (مقال)، أنستاس الكرملي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الرابع، ١٩٢٤م.

٣٩- **نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد**، (مقال)، محمد بهجة الأثري، مجلة لغة العرب، المجلد الرابع، ١٩٢٦م.

٤٠- **نقد كتاب تذكرة الكاتب**،(مقال)، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد الرابع، ١٩٢٤م.

٤١- **نوادٍ وأندية**، (مقال)، ناصر الدين الأسد، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المجلد الرابع والعشرين، ١٩٧١م.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
WasitUniversity
College of Education for Humanities
Department of Arabic

Responses of modern critics to Ibrahim Al-Yaziji (١٩٠٦ AD)

**A thesis submitted to the Council of the College of Education for Humanities in
partial requirements for obtaining PhD degree in Arabic Language/Linguistics**

By
Murtada Hamdan Ajeeb Al-Maliki

Supervised by

Prof. Majid KhairallahRahi Al-Zamili (Ph.D.)

١٤٤٣ A.H ٢٠٢٢ A.D

Abstract

The study, entitled (The Responses of Modern Critics to Ibrahim Al-Yazji), aims to study the linguistic critics' objections to Ibrahim Al-Yazji, and to clarify the aspects in which Al-Yazji was correct, and the aspects in which he was not right.With regard to the issue of right and wrong in modern linguistic uses, the study recommendes several important results related to this matter. Among these results is that Ibrahim al-Yazji was strict in his judgment of many linguistic uses. Therefore, many of those who stood against him in this matter who prefer to tolerate writers and speakers, believe in linguistic development that leads to the expansion of language.

Among the findings of the study is that Al-Yaziji has taken newspapers and magazines as a means to publish his observations on the writings of newspapers and others, and this tool was used by his opponents as well.

The study also proves that Al-Yazji had a knowledge of the language and its laws, which made his opponents embarrassed as they responded to his linguistic rulings. In addition, some of them were masters of his linguistic ability, so he was able to stand up to him and respond to his judgments and decisions. Moreover, the things confirmed by the study is that some of the books of the Arabic linguistic heritage have been distorted as a result of the long period before they were printed in a scientific manner.

In addition, the study shows that Al-Yaziji had supporters who stood with him and adopted his rulings, and the issues he studied. Some of them responded and confronted those who opposed him with evidence and proofs.

It was also confirmed to the researcher that some critics had fallen into an illusion in their dealings with Al-Yazji's views as a result of not understanding what he wanted, or as a result of incomplete induction or haste in studying the issues and verifying them.

The study sproves that the disagreement in some linguistic issues causes a personal dispute and conflict between critics, and this has been addressed. It also singles out those whose argument was strong in addition to those whose argument and evidence was weak or unacceptable